التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء السادس

كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، ١٤٢٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي ، أبو حيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي .

أبو حيان الأندلسي ، حسين محمود هنداوي ـ الرياض ، ١٤٢٦ هـ

... ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك : ٢ ـ ٠٤ ـ ٧٠١ ـ ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية ـ النحو أ ـ هنداوي ، حسين محمود (محقق)

ب ـ العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١١٢٣ / ١٤٢٦

رقم الإيداع : ١١٢٣ / ١٤٢٦

ردمك : ٢ ـ ٠٤ ـ ٧٠١ ـ ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

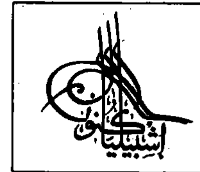
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨- ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com



التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطّبْعَة الأولىٰ

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

تُطلبُ جميعُ كتُبنا مِنْ :

دَارُ القَلَم - دمَشْق : صَ.ب: ٤٥٢٣ - ت: ٢٢٢٩١٧٧

الدّار الشّاميّة - بيْروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

صَ.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزّع جميع كتبنا في السّعوديّة عن طريق

دَارُ البَشير - جِدّة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص : باب ٱلأفعال ٱلداخلة على ٱلمبتدأ وٱلخبر

ٱلداخل عليهما (كان) وٱلممتنع دخولها عليهما لٱشتمال ٱلمبتدأ على ٱستفهام ، فتنصبهما مفعولين . ولا يحذفان معًا أو أحدهما إلا بدليل . ولهما من ٱلتقديم وٱلتأخير ما لهما مجردين . ولثانيهما من ٱلأقسام وٱلأحوال ما لخبر كان ، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو ٱسم إشارة ٱمتنع ٱلٱقتصار عليه إن كان أحدهما ، لا إن لم يكنه ولم يعلم ٱلمحذوف .

ش : ما ذكره من أن هٰذه ٱلأفعال داخلة على ٱلمبتدأ وٱلخبر هو مذهب جمهور ٱلنحويين .

وزعم أبو زيد ٱلسهيلي أن ذٰلك باطل ، بل هذه ٱلأفعال بمنْزلة أعطيت في أنها ٱستعملت مع مفعوليها ٱبتداء ، قال : « وٱلذي حمل ٱلنحويين على ذٰلك هو أنهم رأوا أن [١] هٰذه ٱلأفعال يجوز ألا تذكر ، فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر » . قال [٢] : « وهٰذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيدًا عمرًا ، ولا يجوز أن تقول : زيد عمروٌ ، إلا على جهة ٱلتشبيه ، وأنت لم ترد ذٰلك مع ظننت ؛ ألا ترى أنك لم ترد أن تقول إنك ظننت زيدًا شبه عمرو بل عمرًا [٣] نفسه » .

وٱلصحيح ما ذهب إليه ٱلنحويون ، وليس دليلهم على مذهبهم ما توهمه ، بل دليلهم رجوع ٱلمفعولين إلى ٱلمبتدأ وٱلخبر إذا ألغيت هٰذه ٱلأفعال ، وكان ينبغي ألا تؤثر في ٱلمبتدأ وٱلخبر لأن ٱلعوامل ٱلداخلة على ٱلجمل لا تؤثر فيها ، إلا أنَّهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت ٱلٱسمين .

---

(١) أن : ليس في ك .

(٢) شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٧٤٦ [رسالة] ، وقد ذكر أن بعضهم حكى ذٰلك عنه .

(٣) ن : عمرو .

وزعم ٱلفراء [1] أن هٰذه ٱلأفعال لما طلبت ٱسمين شبهت من ٱلأفعال بما يطلب ٱسمين ، أحدهما مفعول به ، وٱلآخر حال ، نحو : أتيت زيدًا ضاحكًا . وٱستدل على ذٰلك بوقوع ٱلجمل وٱلظروف وٱلمجرورات موقع ٱلمنصوب ٱلثاني في باب ظننت كما تقع موقع ٱلحال ، ولا يقع شيء من ذٰلك موقع ٱلمفعول به ، فدل ذٰلك على أن [2] ٱنتصابه على ٱلتشبيه بٱلحال لا على ٱلتشبيه بٱلمفعول به ، ولا يقدح في ذٰلك كون ٱلحال يتم ٱلكلام دونها ، وٱلمنصوب ٱلثاني في هٰذا ٱلباب لا يتم ٱلكلام دونه ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبه بها [3] ، كما لا يقدح فيما ذهبنا إليه من أن ٱنتصابه على ٱلتشبيه بٱلمفعول ٱلثاني في باب أعطيت كونه لا يجوز ٱلٱقتصار عليه ، وٱلثاني في باب أعطيت يجوز ٱلٱقتصار عليه من جهة أنه ليس بمفعول حقيقي ، بل مشبه به ، وٱلمشبه / بٱلشيء لا يجري مجرى ٱلشيء في جميع أحكامه . [٣ :٢/أ]

وما ذهب إليه ٱلبصريون هو ٱلصحيح بدليل أن ٱلمفعول ٱلثاني في هٰذا ٱلباب يكون معرفة ، ومضمرًا ، وٱسمًا جامدًا ، كٱلمفعول به ، ولا يكون شيء من ذٰلك حالاً [4] ، ولا يقدح في ذٰلك وقوع ٱلجمل وٱلظروف وٱلمجرورات موقعه لأن ٱلظروف قد تنتصب على ٱلتشبيه بٱلمفعول به ؛ وكذٰلك ٱلمجرور يكون في موضع ٱلمفعول ، نحو : مررت بزيد ، بدليل أنك إذا ٱضطررت إلى حذف حرف ٱلجر نصبت ٱلٱسم ، فقلت : مررت زيدًا . وكذٰلك أيضًا قد تقع ٱلجمل موقع ٱلمفعول به في نحو : قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ .

---

(١) نسب هٰذا ٱلقول في ٱلإنصاف ص ٨٢١ إلى ٱلكوفيين. وٱنظر ٱلأبذي ١ : ٧٤٦ .

(٢) أن : ليس في ك .

(٣) ك : بهما .

(٤) حالاً : ليس في ك .

فإن قلت : تشبيه ظننت وأخواتها بأعطيت مبنيٌّ على أنَّ أعطيت وأشباهها متعدية إلى آثنين ، ويزعم آلكوفيون [1] أنَّ أعطيت وأمثالها تتعدى إلى واحد ، وآلثاني منصوب بفعل مضمر .

فآلجواب : أن ما ذهبوا إليه فاسد ، وسيأتي ذكر هٰذه آلمسألة في باب ما لم يُسَمَّ فاعله ، إن شاء آلله .

وما تقدم ذكره من أنَّ عمل ظننت وأخواتها إنما هو للتشبيه بأعطيت ذكرَ آبن هشام أنه قول لبعض آلمتأخرين ، قال : وذٰلك أن كل عامل يدخل على جملة فإنه لا يعمل فيها ، نحو قلت وكنت إذا كانت آلجملة في موضع خبرها ، وكذٰلك أسْماء آلزمان إذا أضفتها إلى جملة آلمبتدأ وآلخبر ، وكذٰلك آلمبتدأ إذا كان خبره جملة ، وكان آلواجب في هٰذه آلأفعال أن تكون كذٰلك لولا هٰذا آلتشبيه ، وقد أولع أبو علي آلشلوبين بِهٰذا آلمذهب ، وهو لا يصح إذا حقق آلنظر فيه .

ومذهب س[2] أن ما دخل على آلجملة مما شأنه وأصله أن يدخل على آلمفرد فآلجملة تبقى على حالها حكاية لأنَّها بجملتها تنزلت منْزلة آلمفرد ، فآلآسم فيها أو آلفعل أحد جزأيها، فيتنَزل منْزلة بعض آلكلمة، وآلعامل لا يعمل في بعض آلكلمة، فبقيت على إعرابها حكاية . وآلذي ليس من شأنه أن يدخل على مفرد ، مثل كان وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، يصير مثل آلفعل آلداخل على آثنين ، فما كان فعلاً جرى مجرى آلأفعال لأجل آلتشبيه به ، وما كان غير فعل عمل بآلتشبيه ، أو لم يعمل بحكم أصله ، هٰذا مذهب س وآلنحويين آلمتقدمين .

وقد رأينا آلعامل آللفظي يزيل آلآبتداء ، نحو : زيدٌ قام [3] ، إذا قدمت

---

(١) نسب إلى آلفراء وآبن كيسان في شرح آلجزولية للأبذي ١ : ٧٦١ .

(٢) آلكتاب ٣ : ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) ك ، ن : قائم .

الفعل رفعت الاسم به، ولم تشغله بضميره كما يعمل إذا تأخر، وكذلك ما يدخل عليه طالبًا له من جهة وللخبر من جهة [1] يخلع الابتداء، ويستأثر [2] بالعمل لأنه / أقوى منه، وإذا عملت الحروف، نحو: إنَّ وأخواها، وما، ولات، ولا، في هذه الجملة بما أدت معانيها فيها ـ فالفعل أولى بالعمل وأوجب أن [3] يجوز فيه ذلك [4]. انتهى. [٣ : ٢ /ب]

وقوله **الداخلِ عليهما كان** أحال على كان، وقد تقدم بيان ذلك في باب كان [5].

وقوله **والممتنع دخولُها** ـ أي: دخول كان ـ **عليهما** ـ أي: على المبتدأ والخبر ـ **لاشتمال المبتدأ على استفهام**، مثاله: أيُّهم أفضلُ؟ وغلامُ مَنْ عندَك؟ فهذه لا تدخل عليها [6] كان، وتدخل عليها ظننت، فتقول: أيُّهم ظننتَ أفضلُ؟ وغلامُ من ظننتَ عندك؟ ولا تدخل على هذه كان لأنَّها لا تتأخر؛ إذ هي ـ أعني أسماء الاستفهام ـ لها صدر الكلام.

وقوله **فتنصبهما مفعولين** تقدم مذهبُ الفراء [7] أنَّ الاسم الثاني ينتصب على التشبيه بالحال والردُّ عليه.

وقوله **ولا يُحذَفان معًا أو أحدُهما إلا بدليل** الحذف يكون اقتصارًا واختصارًا، فحذف الاقتصار حذف الشيء لغير دليل، وحذف الاختصار حذف

---

(١) ك: ويتخير بين جهة.

(٢) ك، ن: ويستأخر.

(٣) ك: أن لا. ن: لئلا.

(٤) ن: غير ذلك.

(٥) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ١١٥.

(٦) ك، ن: عليه. وكذا في الموضع التالي. والصواب ما أثبتناه.

(٧) تقدم قبل قليل.

ٱلشيء لدليل . فإن حذفت ٱلمفعولين هنا ٱختصارًا جاز ، ومنه قول ٱلكميت [1] :

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهم عارًا عليَّ وتَحْسَبُ

يريد : وتحسبُ حبَّهم عارًا علي .

وإن حذفتهما ٱقتصارًا فأربعة مذاهب :

أحدها : مذهب ٱلأخفش [2] ، وهو ٱلمنع . وحجته [3] أن هٰذه ٱلأفعال [تجري مجرى ٱلقسم ، ومفعولاتها] [4] تجري مجرى جواب ٱلقسم ، وٱلدليل على ذٰلك أن ٱلعرب تتلقاها بما يُتَلقَّى به ٱلقسم ، قال تعالى ﴿وظَنُّوا ما لَهُم مِن مَحِيصٍ﴾ [5] ، فكما أن ٱلقسم لا يبقى دون جواب ، فكذٰلك هٰذه ٱلأفعال ، لا تستغني عن مفعولاتها . فأما قول ٱلأخفش في كتابه ٱلمسمى بٱلمسائل ٱلصغرى [6] : « تقول : ضربَ عبدُ ٱلله ، وظَنَّ عبدُ ٱلله ، وأعلمَ عبدُ ٱلله ، إذا كنت تُخبر عن ٱلفعل » ٱنتهى - فظاهره مخالفة هٰذا ٱلنقل .

وأُوِّل [7] على أنه لم يقصد جواز ٱلٱقتصار مطلقًا ، بل مع قرينة محصلة [8] للفائدة ، كقولك لمن قال : مَنْ ظَنَّنِي ذاهبًا ؟ ظَنَّ عبدُ ٱلله ، [ولِمن قال] [9] :

---

(١) ديوانه ص ٥١٦ [دار صادر] وشرح هاشمياته ص ٤٩ وٱلخزانة ٩ : ١٣٧ [٧١٢] .

(٢) معاني ٱلقرآن ص ٢٢٣ وٱلحلبيات ص ٧٢ ، وفيه أن ٱلجرمي ذهب إليه أيضًا .

(٣) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١١ . وهٰذا توجيه أبي علي ٱلفارسي كما في ٱلحلبيات ص ٧٢ - ٧٣ .

(٤) تجري مجرى ٱلقسم ومفعولاتها : ليس في ك .

(٥) سورة فصلت : ٤٨ .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ .

(٧) هٰذا تأويل ٱبن مالك في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ - ٧٥ .

(٨) ك : مخلصة .

(٩) ولمن قال : ليس في ك ، ن . وهو في شرح ٱلمصنف ٢ : ٧٥ .

مَنْ أَعلَمك أنّي ذاهبٌ ؟ أَعلَمَ عبدُ ٱللهِ ، ولذٰلك قال « إذا كنت تُخبر » ، فإنَّ ٱلناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر .

قالوا [1] : وما ٱستدلَّ به ٱلأخفش لا حجة فيه لأنَّ ٱلعرب لا تضمنها معنى ٱلقسم على ٱللزوم ، فإذا ٱمتنع حذف مفعوليها إذا دخلها معنى ٱلقسم لِما ذكر فما ٱلمانع من حذفهما [2] إذا لم تتضمن معنى ٱلقسم .

وزعم ٱلمصنف في ٱلشرح [3] أنَّ هٰذا ٱلذي هو مذهب ٱلأخفش هو مذهب س وٱلمحققين ممن تدبر ، كلامه كٱبن / طاهر وٱبن خروف وٱلأستاذ أبي علي ٱلشلوبين ، قال [4] : « فلو لم يقارن ٱلحذفَ قرينةٌ تحصل بسببها فائدة ، كٱقتصارك على أَظُنُّ من قولك : أَظُنُّ زيدًا منطلقًا ـ فإنه غير جائز ، فإنَّ غرضك ٱلإعلام بأنَّ إدراكك لمضمون ٱلجملة بظنٍّ لا بيقين ، فتنَزل أَظُنُّ من جزأي ٱلحديث منْزلة : في ظَنّي ، فكما لا يجوز لمن قال زيدٌ منطلقٌ في ظَنّي أن يقتصر على في ظَنّي ، كذا لا يجوز لمن قال أَظُنُّ زيدًا منطلقًا أن يقتصر على أَظُنُّ ، ولأنَّ قائل أَظُنُّ أو أعلم دون قرينة تدل على تجدد ظَنٍّ أو عِلْمٍ بمنْزلة قائل : ٱلنارُ حارَّةٌ ؛ إذ لا يخلو ٱلإنسان من ظَنٍّ ما ولا عِلْمٍ ما » . [٣ :٣ / أ]

« ومما يدل على ذٰلك من كلام س قوله [في] [5] باب إضمار ٱلمفعولَين ٱللذين يتعدى إليهما فعل ٱلفاعل [6] : (وذٰلك أنَّ حسِبتُ بمنْزلة كانَ ، إنما يدخلان على ٱلمبتدأ وٱلمبني عليه، فيكونان في ٱلٱحتياج على حال؛ ألا ترى أنك لا

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١١ .

(٢) ك : من حذفها .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٣ ـ ٧٤ .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٣ .

(٥) في : تتمة من شرح ٱلتسهيل .

(٦) ٱلكتاب ٢ : ٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

تقتصر على ٱلٱسم ٱلذي بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ . فٱلمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنْزلة ٱلمرفوع وٱلمنصوب بعد ليسَ وكانَ . وكذٰلك ٱلحروف ٱلتي بمنْزلة حسِبتُ وكانَ) ، هٰذا نصه، فصرح بأنَّ حَسِبَ [١] مع مرفوعها في ٱلٱحتياج إلى ٱلمنصوبين بمنْزلة ليسَ وكانَ في ٱحتياجهما إلى ٱلمرفوع وٱلمنصوب ، فكما لا يقتصر على ليسَ وكان دون ٱلمرفوع وٱلمنصوب لا يقتصر على حَسِبَ ومرفوعها دون ٱلمنصوبين ، وهٰذا واضح .

وقال في ٱلباب ٱلذي يلي هٰذا ٱلباب : (فلما صارت حَسِبتُ وأخواها بتلك ٱلمنْزلة جعلت بمنْزلة إنَّ وأخواها إذا قلت إنِّي ولعلِّي ؛ لأنَّ إنَّ وأخواها لا تقتصر على ٱلٱسم ٱلذي بعدها) [٢] ، فجعل ٱفتقار حَسِبَ وأخواها مع فاعلها [إلى ٱلجزأين] [٣] كٱفتقار إنَّ ولعلَّ مع منصوبيهما إلى ٱلخبر ، وهٰذا أيضًا واضح .

وفي هٰذا ٱلكلام تسوية بين حسِبتُ وأخواها ، فعلم أنه حين قال : (لأنك قد تقول ظَننتُ فتقتصر) لم يقصد ٱلإطلاق ولا ٱلٱختصاص ، بل قصد ٱلتنبيه على أن بعض ٱلمواضع قد يقتصر فيه على ٱلفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها ٱلفائدة ، وٱكتفى بـ(ظَننتُ) ٱختصارًا وٱتِّكالاً على ٱلعلم بمساواة غير ظَننتُ لظَننتُ » [٤] .

وقال عبد ٱلعزيز بن جمعة : « منع ٱلجرمي حذفهما محتجًّا بأنه لا يكون حينئذ في ٱلإخبار بِهٰذه ٱلأفعال فائدة إذ كل عاقل لا يخلو من علم أو ظن .

وأجيب بأنَّا لا نُسلِّم عدم ٱلفائدة مطلقًا ، وإنما يلزم إن لو لم تفد بإسنادها إلى ٱلفاعل علمًا قطعيًّا أو ظنيًّا ، ولأنَّ ما ورد من ٱلآيات وٱلمُثُل يُبطل ما ذهب

---

(١) ن : حسبت .

(٢) ٱلكتاب ٢ : ٣٦٨ .

(٣) إلى ٱلجزأين : تتمة من شرح ٱلتسهيل .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ .

[٣ : ٣ /ب] إليه»[١] ، وكان[٢] قد قدَّم / جواز ذٰلك قياسًا على غيرها من ٱلأفعال لأنَّها أفعال حقيقة تستقل بمرفوعها كلامًا، وبدليل قوله تعالى ﴿وإنْ هُم إلا يَظُنُّونَ﴾[٣] ، ﴿وظَنَنْتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[٤] ، وفي ٱلمثل : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[٥] ». ٱنتهى .

ٱلمذهب ٱلثاني : مذهب ٱلأعلم ومن أخذ بمذهبه[٦] ، وهو ٱلتفصيل ، فأجاز ذٰلك في ظننتُ وما في معناها ، ومَنع في علمتُ وما في معناها . وحجتهم أنَّ كل كلام مبني على ٱلفائدة ، فإن لم توجد فيه فائدة لم يجز ٱلتكلم به ، فإذا قلت ظَننتُ كان مفيدًا لأنَّ ٱلإنسان قد يخلو من ٱلظن ، فيُفيد بقوله ظننتُ أنه قد وقع منه ظَنٌّ ، وإذا قال عَلِمتُ كان غير مفيد لأنه معلوم أنَّ ٱلإنسان لا يخلو من عِلْمٍ ؛ إذ له أشياءُ يعلمها ضرورة ، كعلمه أنَّ ٱلٱثنين أكثر من ٱلواحد .

ورُدَّ هٰذا ٱلمذهب بأنه يجوز : عَلِمتُ ، وتحذف ٱلمفعولين ٱقتصارًا لأنَّ ٱلكلام إذا أمكن حمله على ما فيه ٱلفائدة كان أَولَى ، فإذا قال قائل عَلِمتُ عَلِمْنا أنه أراد : وقعَ منه عِلْمُ ما لم يكن يعلم ؛ إذ حَمْلُه على خلاف ذٰلك غيرُ مفيد .

ٱلمذهب ٱلثالث : مذهب أكثر ٱلنحويين[٧] ، منهم ٱبن ٱلسراج[٨] وٱلسيرافي[٩] ، وهو جواز حذفهما مطلقًا .

---

(١) هو ٱلقوَّاس ، وقد قال ذٰلك في كتابه شرح ألفية ٱبن معط ص ٥١٦ .
(٢) أي : عبد ٱلعزيز بن جمعة .
(٣) سورة ٱلبقرة : ٧٨ .
(٤) سورة ٱلفتح : ١٢ .
(٥) أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ ومجمع ٱلأمثال ٢ : ٣٠٠ وشرح ٱلكتاب للسيرافي ٢ : ٣١٦ .
(٦) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١١ ، وفيه ٱلرد ٱلتالي .
(٧) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١١ .
(٨) ٱلأصول ١ : ١٨١ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ .
(٩) شرح ٱلكتاب ٢ : ٣١٦ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٤ .

قال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن [١] : « وٱلصحيح أنه يجوز حذف ٱلمفعولين في عَلمتُ وظَنَنتُ وما في معناهما حذف ٱقتصار ، وقد جاء ذٰلك في كلامهم ، حكى س [٢] أنهم يقولون : من يسمع يَخَلْ ، أي : يقع منه خَيلة [٣] ، وقال تعالى ﴿أعندَه عِلْمُ ٱلغَيبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [٤] ، أي : يعلم [٥] ، وليس في ٱلكتاب جلاء عن مذهب س » .

ٱلمذهب ٱلرابع : ٱلمنع قياسًا ، وٱلجواز في بعضها سماعًا ، وهو ٱختيار أبي ٱلعُلا إدريس [٦] ، ويزعم أنه رأي س [٧] ، فلا يُتَعَدَّى ٱلحذف في ظَنَنتُ وخِلْتُ وحَسِبتُ . ويحتج على ذٰلك بأنّها أفعال أُتِي بها لتفيد معنىً في ٱلجملة ، فتركُها دون ٱلجملة رجوعٌ عن ٱلمقصود ، ولا يجوز [٨] كما لا يجوز حذف ما أُتِي به لمعنى ؛ ألا تراهم لم يحذفوا [٩] ٱلتنوين من غازٍ ، و حذفوا اللام ، لكنه سُمع [١٠] في ظَنَنتُ على ما حكاه س [١١] ، وكذٰلك في خِلْتُ وحَسِبْتُ . وقيل : منه قوله تعالى

---

(١) هو ٱبن عصفور . شرح ٱلجمل ١ : ٣١٢ .
(٢) كذا ! وليس في مطبوعة ٱلكتاب .
(٣) أي : ظنّ .
(٤) سورة ٱلنجم : ٣٥ .
(٥) يعلم : ليس في ك .
(٦) هو إدريس بن محمد بن موسى ٱلأنصاري ٱلقرطبي أبو ٱلعُلا ، بضم ٱلعين [- ٦٤٧ هـ] . قال ٱبن ٱلزبير: نحوي أديب مقرئ ، روى عن أبي جعفر بن يحيى ٱلقرطبي، وسكن سَبْتة ، وأقرأ بها، وكان مشكورًا في أدبه وفضله. بغية ٱلوعاة ١ : ٤٣٦ . وفي ٱلنسختين ك، ن : أبو ٱلعلم . صوابه في ٱلبغية ، وٱلٱرتشاف ص ٦٩١ ، ٢٠٩٧ ، ٢١١٤ .
(٧) زعم ٱبن خروف أنه ظاهر كلام سيبويه ، وأن ٱلقياس ألاّ يجوز ذٰلك فيها . شرح ٱلجمل ص ١٢١ - ١٢٢ .
(٨) ك : ولا يكون .
(٩) ن : ألا تراهم أنهم لم يحذفوا .
(١٠) ك : يتبع .
(١١) ٱلكتاب ١ : ٤٠ .

﴿وظَنَنْتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [1] ، و« ظَنَنْتُ ذاك » [2] بنصب ٱلمصدر .

قال صاحب ٱلبسيط : « وأما خِلْتُ [3] فيظهر ٱطِّراد ٱلخلاف فيها بٱلمنع وعدمه ، فٱلمنع حملاً على ظَنَنتُ ، وٱلجواز لِمَا فيها في نفسها » .

وأما حذفُ أحدهما فإما ٱقتصارًا أو ٱختصارًا :

إنْ حذفتَه ٱقتصارًا لم يجز ، لا خلاف في ذٰلك . وسبب ذٰلك أنّها داخلة على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، فكما لا يجوز حذف ٱلمبتدأ ولا ٱلخبر ٱقتصارًا ، فكذٰلك لا يجوز حذف أحدهما ٱقتصارًا .

/ وإن حذفته ٱختصارًا جاز ذٰلك على قلة عند ٱلجمهور . [٣ : ٤ / أ]

وذهب ٱلأستاذ أبو إسحاق بن ملكون إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما ٱختصارًا كما لا يجوز ٱقتصارًا . وٱستدل على ذٰلك بأنّها أفعال دخلت على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، فهي بمنْزلة كان وأخواها ، ولا يقتصر في باب كان على ٱسمها ولا على خبرها ، فكذٰلك [4] هٰذه .

ورُدَّ بأن مرفوع كان كٱلفاعل ، فلا يحذف ، ولأن خبرها كٱلحدث لها ، فصار عوضًا منه ، فامتنع حذفه إذ صار كٱلجزء من ٱلفعل .

وٱلصحيح ما ذهب إليه ٱلجمهور من جواز ٱلحذف ، وقد ورد به ٱلسماع ، قال ٱلشاعر [5] :

ولقد نَزَلْتِ ، فلا تَظُنِّي غيرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلِةِ ٱلْمُحَبِّ ٱلْمُكْرَمِ

---

(١) سورة ٱلفتح : ١٢ .

(٢) كأنك قلت : ظننت ذاك ٱلظنَّ . ٱلكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) ك ، ن : قلت .

(٤) ك : وكذٰلك .

(٥) هو عنترة . ديوانه ص ١٩١ . مني : سقط من ن .

أنشده أبو علي ، وقدره : فلا تَظُنّي غيرَ هٰذا حقًّا ، وقال : حذفُه عزيزٌ ، كما أن حذفَ خبر كانَ كذٰلك وإن آختلفت جهتا القبح . وقال آخر [(١)] :

تَلَذُّ لِطَعْمِهِ ، وتَخالُ فيهِ إذا نَبَّهْتَها بَعدَ ٱلمَنامِ

وقبله [(٢)] :

كأنَّ مُشَعْشَعًا مِنْ خَمْرِ بُصْرَى نَمَتْهُ ٱلبُخْتُ مَشْدودَ ٱلخِتامِ

ثم أتى بخبر كأنَّ بعد بيتين وصف فيهما ٱلمُشَعْشَعة ، فقال [(٣)] :

على أنيابِها بِغَريضِ مُزْنٍ تَقَبَّلَهُ ٱلجُباةُ مِنَ ٱلغَمامِ

ثم وصف ٱلمُزْن ببيت ، وبعده : تَلَذُّ لطعمه ، فٱلتقدير : وتَخال ما ذكرت فيه من ٱلمُشَعْشَعة ٱلموصوفة . وقال آخر [(٤)] :

مَن رَا مِثْلَ مَعْدانَ بْنِ يَحْيَى إذا ما ٱلنِّسْعُ جالَ على ٱلْمَطِيَّهْ

ٱلتقدير: مَن را مثلَ مَعْدانَ [(٥)] بنِ يحيى في ٱلوجود. و « را » [(٦)] بمعنى عَلِمَ ، كذا قال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور [(٧)] وصاحب ٱلبسيط ؛ لأنَّ ٱلعرب لا تحذف همزة « را » إلا إذا كانت بمعنى عَلِمَ . آنتهى . وذكر آبن سِيدَه في ٱلْمُحْكَم

---

(١) هو ٱلنابغة ٱلذبياني . ديوانه ص ١٣١ - ١٣٢ . وبينه وبين ٱلبيت ٱلتالي أربعة أبيات .

(٢) نمته : نقلته . وٱلبخت : ٱلإبل ٱلخراسانية ، واحدها : بُخْتِيّ ، وٱلأنثى : بُخْتِيَّة . ن : مسدود الختام .

(٣) ٱلغريض : ماء ٱلمطر ٱلحديث ٱلعهد بٱلسحاب ، وٱلطري من كل شيء .

(٤) ٱلحلبيات ص ٤٧ وسر ٱلصناعة ص ٧٩١ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١٢ وٱللسان (رأى) . ٱلنسع : سير مضفور تشدُّ به ٱلرحال . ك : من رأى ... إذا ٱلنسع . ن : ومن رأى .

(٥) ك : سعدان .

(٦) ن : ورأى . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٧) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٢ . وهٰذا قول أبي علي ٱلفارسي في ٱلحلبيات ص ٤٧ .

أنّها تحذفها بمعنى أَبْصَرَ ، فلا يكون في ٱلبيت حجة ؛ إذْ يحتمل أن تكون « را » بمعنى أَبْصَرَ .

وقال آخر (١) :

كأن لم يَكُنْ بَيْنٌ إذا كانَ بَعْدَهُ تَلاقٍ ، ولكنْ لا إخالُ تَلاقِيا

ٱلتقدير : لا إخالُ ٱلكائنَ تَلاقيًا ، أو لا إخالُ تَلاقيًا بعدَ ٱلبَين .

وقال آخر (٢) :

وأنتَ غَريمٌ ، لا أَظُنُّ قَضاءَهُ ولا ٱلعَنَزِيُّ ٱلقارِظُ ٱلدَّهرَ جائيا

ٱلتقدير : لا أَظُنُّ قَضاءَهُ واقعًا ، أي : قضاء دَينه واقعًا .

[٣ :٤/ب] وقال ٱبن عصفور (٣) : / « حذف (٤) أحد ٱلمفعولين للدلالة عليه قليل (٥) ، فلا ينبغي أن يقاس عليه » . وهٰذا منه جنوح إلى مذهب ٱبن ملكون .

وفي ٱلإفصاح : « زيدًا ظننته (٦) قائمًا ، هٰذا (٧) مما يُحذَف منه أحد مفعولي ظَننت لأنك تقدر : ظَننتُ زيدًا قائمًا ، فتحذف ظَنَنتُ ٱستغناءً بظَنَنتُ هٰذه ٱلظاهرة ، وتحذف قائمًا ٱستغناءً بقائم هٰذي ٱلظاهرة . هٰذا كلام ٱلنحويين .

وقد رأيت من قال : تقديره هنا خلاف ظَنَنتُ مما يتعدى إلى واحد ؛ لأنّ ظننت وأخواتها لا تستغني عن مفعوليها متى ما (٨) ذكرت أحدهما، فتقدر ٱتَّهَمْتُ،

---

(١) تقدم في ٱلجزء ٱلأول ص ٨٩ .

(٢) تقدم في ٱلجزء ٱلثالث ص ١٤٧ .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٢ .

(٤) ن : وحذف .

(٥) قليل : سقط من ن .

(٦) ن : ظننت .

(٧) هٰذا : ليس في ك .

(٨) ما : ليس في ك .

أو تَخيَّلْتُ ، وما أشبه ذٰلك . وإذا قال زيدًا علمته قائمًا قدَّر : عرفت زيدًا ، ولك أن تقول : لابَسْتُ . وهٰذه مخالفة للجمهور بلا دليل لأن ٱلعرب وٱلنحويين إنما منعوا عن ٱلٱقتصار لا عن ٱلٱختصار .

وتقول : أقائمًا ظَننتَ زيدًا إيَّاه ؟ فتحذف ٱلأول لأنك أظهرته هنا ، وٱلتقدير : أظَننتَ زيدًا قائمًا ظننت زيدًا إياه ؟ وهٰذا ٱلفعل لا يجوز إظهاره ولا إظهار فاعله ومفعوله ٱلأول لدلالة ما أَثبتَّ على ما أَضمَرتَ [١] ونيابته عنه .

ويقول لك ٱلقائل : ما ظَننتَ زيدًا ؟ فتقول : قائمًا ، تريد : ظَننتُه قائمًا ، فتحذف للعلم ، وإن شئت أظهرت هٰذا . وإذا قال : مَنْ ظَننتَ [٢] قائمًا ؟ قلتَ : زيدًا ، ويجوز ٱلإظهار هنا ، فتقول : ظننتُ زيدًا [٣] قائمًا » ، ٱنتهى .

وما ذكرناه من أن مذهب ٱلجمهور جواز حذف أحدهما إذا دلَّ ٱلدليل عليه قد خالف فيه بعض معاصرينا ؛ فقال : « وأما حذفُ أحدهما دون ٱلآخر فمنعه ٱلجمهور لأنهما متلازمان ؛ لٱفتقار كل منهما إلى صاحبه ؛ لأنهما مبتدأ وخبر في ٱلأصل . ولا يقال : فهلاّ جاز حذف أحدهما كما جاز حذف ٱلمبتدأ أو ٱلخبر عند وجود ٱلقرينة ؛ لأنا نقول : إنما لم يجز حذف أحد مفعوليها لئلا يلتبس ٱلمتعدي منها إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد ، بخلاف خبر ٱلمبتدأ ، فأما قول ٱلشاعر [٤] :

وما أَعرفُ ٱلأَطلالَ .... ، لكنْ إخالُها

فإخالُ هنا بمعنى أَتوَهَّمُ .

---

(١) ك : على ما ٱقتصر .

(٢) زيد ههنا ف ك ، ن : زيدًا .

(٣) ك : ظننت زيدًا زيدًا قائمًا .

(٤) هو ٱلبحتري . ديوانه ص ١٦٢٥ ، ١٦٨٦ . توضح : موضع . وٱلبيت بتمامه :

وما أَعرِفُ ٱلأَطلالَ مِن بَطْنِ تُوضِحٍ لِطُولِ تَعَفِّيها ، ولكنْ إخالُها

وٱعلم أنه لو ذهب ذاهب إلى جواز حذف أحد ٱلمفعولين عند وجود قرينة دالة عليه لَمَا ٱمتنع ، كقوله تعالى ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ ٱلذينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ ٱللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيرًا لهم ﴾ (١) ؛ لأنَّ من قرأ بٱلياء فٱلمفعول ٱلأول محذوف لدلالة ٱلفعل عليه ، وٱلتقدير : ٱلبخلَ هو خيرًا لهم ، ومن قرأ بٱلتاء فعلى حذف مضاف من ٱلأول ، أي : بُخْلَ ٱلذينَ ». ٱنتهى من كلام / ٱبن جمعة (٢) . [٣ : ٥ / أ]

وقوله **ولهما من ٱلتقديم وٱلتأخير ما لهما مجردَيْنِ** يعني أنَّ ٱلأصل تقديم ٱلمفعول ٱلأول وتأخير ٱلثاني ، وقد يَعْرِضُ موجب ٱلبقاء على ٱلأصل ، نحو : ظَنَنتُ زيدًا صديقَك (٣) ، وعَلِمْتُ خيرًا منك فقيرًا إليك ، وما يوجب ٱلخروج عن ٱلأصل ، نحو : ما ظَنَنتُ زيدًا إلا بخيلاً (٤) ، وأسباب ٱلبقاء وٱلخروج مستوفاة في باب ٱلٱبتداء (٥) ، فأغنى ذلك عن ذكرها هنا . فإن لم يعرض موجب جاز ٱلتقديم وٱلتأخير .

وقوله **ولثانيهما من ٱلأقسام وٱلأحوال ما لخبر كان** أحال على خبرِ كان ، وذلك مستوفى في بابِ كان (٦) ، فأغنى عن إعادته هنا .

وقوله **فإن وقع موقعَهما** - أي موقع ٱلمفعولين - **ظرفٌ** - نحو ظننتُ عندَك - **أو شبهُه** - (٧) نحو ظننتُ لك - **أو ضميرٌ** - ظننتُه - **أو ٱسمُ إشارة** - ظننتُ ذاك -

---

(١) سورة آل عمران : ١٨٠ . وقد قرأ ﴿ولا تَحْسَبَنَّ﴾ بٱلتاء حمزة ، وقرأ بٱلياء بقية ٱلسبعة ، لكن عاصمًا وٱبن عامر فتحا ٱلسين ، وكسرها ٱلباقون . ٱلسبعة ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) قال ذلك في شرح ألفية ٱبن معط ص ٥١٦ - ٥١٧ .

(٣) موجب ٱلبقاء على ٱلأصل في هذا ٱلمثال تساويهما في ٱلتعريف ، وفي ٱلمثال ٱلتالي تساويهما في ٱلتنكير .

(٤) موجب ٱلخروج عن ٱلأصل في هذا ٱلمثال حصر ٱلمفعول ٱلثاني .

(٥) ٱنظر ٱلجزء ٱلثالث ص ٣٣٦ - ٣٥٧ .

(٦) ٱنظر ٱلجزء ٱلرابع ص ١٦٩ وما بعدها .

(٧) أو شبهه ... أو ٱسم إشارة ظننت : سقط من ك .

ٱمتنعَ ٱلاقتصارُ عليه إنْ كان أحدَهما - أي : أحد ٱلمفعولين ؛ لأنه كما بيَّنّاه لا يجوز حذف أحدهما ٱقتصارًا - **لا** [1] **إن لم يَكُنْه** أي : إن لم يكن أحدَهما ، كأن تريد بٱلظرف مكانَ حصول ٱلظن ، وبـ« لك » ٱلقلةَ ، وبٱلضمير ضميرَ ٱلمصدر ، وبٱسم ٱلإشارة ٱلإشارةَ [2] إلى ٱلمصدر .

وقوله **ولم يُعْلَمِ ٱلمحذوف** لأنه إن عُلم ٱلمحذوف جاز أن يكون ٱلظرفُ أو ٱلمجرور أو ٱلضمير أو ٱسم ٱلإشارة أحدَهما ، ويكون ٱلآخر حُذف للعلم به .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح [3] : « وقال ٱلفراء [4] : ظننتُ ذاك [5] ، إشارة إلى ٱلحديث ، أجرته ٱلعرب مجرى ٱلمفعولَين ، يقول ٱلقائل : كان من ٱلأمر كذا وكذا ، فيقول ٱلمخبر : قد ظننت ذاك . قال ٱبن خروف : وهو قول لا بأس به . وقال أبو زيد في مصادره : خِلْتُ ذاك إخاله خالاً . وٱلأظهر أن يكون إشارةً إلى ٱلحديث لذكره ٱلمصدر بعد » ٱنتهى .

وقال ٱبن درستويه : يقول ٱلقائل : زيدٌ فَعلَ كذا ، فتقول : علمتُ ذاك ، تشير به إلى جميع ٱلخبر ، فيستغني .

وقال أبو علي [6] : « وإذا قلت ظننتُ ذاكَ كان ذاك إشارةً إلى ٱلمصدر ٱلمفهوم من ٱلفعل [7] ، كأنك قلت : ظننتُ ذاك ٱلظَّنَّ » . يعني [8] أنَّ ٱلعرب قد

---

(١) ك ، ن : لأن .

(٢) ك : وٱلإشارة .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٥ .

(٤) معاني ٱلقرآن ١ : ٤٥ وٱلمباحث ٱلكاملية ١ : ٤١٦ وشرح ٱلجزولية للأبذي ص ٧٥١ .

(٥) ٱلذي في شرح ٱلتسهيل : ظننته ذاك .

(٦) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٣٧ وٱلإغفال ١ : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٧) من الفعل : ليس في ن . كأنك قلت ظننت ذاك ٱلظن : ليس في ك .

(٨) يعني ... من ٱلفعل : سقط من ك .

تشير إلى ٱلمصدر ٱلمفهوم من ٱلفعل كما تُعيد عليه ٱلضمير ، ومن ٱلإشارة إلى ٱلمصدر قوله تعالى ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذٰلك لَمِنْ عَزْمِ ٱلأُمُورِ ﴾ [١] أي : إنَّ صَبْرَه . وهٰذا مذهب س [٢] في : ظننتُ ذٰلك .

وذهب ٱلفراء [٣] وٱلمازني [٤] إلى أن ذاك إشارة إلى ٱلمفعولين في نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ذاك ؛ لأنَّ ٱلعرب قد تشير بـ« ذٰلك » إلى ٱثنين ، قال تعالى ﴿لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بينَ ذٰلك﴾ [٥] ، أي : بينَ ٱلفارض وٱلبكر . وجاز ٱكتفاء «ظننتُ» بـ« ذاك » وهو مفرد في ٱللفظ من حيث كان ٱلمراد [٦] به / ٱلٱسمين ٱللذين هما خبر ومخبر عنه في ٱلأصل . [٣ : ٥ /ب]

قال بعض أصحابنا : وٱلصحيح ما ذهب إليه س وأبو علي . ومما يبين صحة ذٰلك أنَّ ٱسم ٱلإشارة ٱلمفرد لا تجوز ٱلإشارة به إلى ٱثنين بٱلنظر إلى ٱللفظ ؛ بل بٱلنظر إلى ٱلمعنى، فقوله تعالى ﴿عَوَانٌ بَينَ ذٰلكَ﴾ محمول على ٱلمعنى، كأنه قال: عَوانٌ بينَ ما ذُكر ، فعلى هٰذا لا تجوز ٱلإشارة بـ« ذاك » إلى ٱلٱسمين [٧] ٱللذين هما خبر ومخبر عنه في ٱلأصل إلا بٱلنظر إلى ٱلمعنى ؛ فكأنك قلت : ظننتُ ٱلحديث ، فكما لا يجوز ٱكتفاء ظننتُ بـ« ٱلحديث » - وإن كان ٱلمراد ٱلخبر وٱلمخبر عنه في ٱلمعنى - فكذٰلك لا يجوز ٱكتفاؤها بـ« ذاك » ، وإنما جاز : ظننتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ - وإنْ كانت أنَّ وصلتها بتقدير ٱسم مفرد - للطول ولجريان ٱلخبر وٱلمخبر عنه بٱلذكر في ٱلصلة، وليس شيء من ذٰلك موجودًا في ٱسم ٱلإشارة ولا في ٱلحديث .

---

(١) ٱلشورى : ٤٣ .
(٢) ٱلكتاب ١ : ٤٠ .
(٣) معاني ٱلقرآن ١ : ٤٥ وٱلكافي ١ : ٩٧١ - ٩٧٢ .
(٤) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١٨ وشرح ٱلجزولية للأبذي ص ٧٤٩ .
(٥) سورة ٱلبقرة : ٦٨ .
(٦) ن : ٱلمفرد .
(٧) ك : إلى ٱلٱثنين .

والمخبر عنه في المعنى - فكذلك لا يجوز اكتفاؤها بـ« ذاك » ، وإنما جاز : ظننتُ أنّ زيدًا منطلقٌ - وإنْ كانت أنّ [(١)] وصلتها بتقدير اسم مفرد - للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة ، وليس شيء من ذلك موجودًا في اسم الإشارة ولا في الحديث .

ص : وفائدةُ هذه الأفعال في الخبر ظَنٌّ، أو يقينٌ ، أو كلاهما ، أو تحويلٌ : فللأول حَجَا يَحْجُو ، لا لغَلَبة ، ولا قَصْد ، ولا رَدٍّ ، ولا سَوْقٍ ، ولا كَتْمٍ ، ولا حِفْظٍ ، ولا إقامةٍ ، ولا بُخْلٍ . وعَدَّ ، لا لِحُسْبان . وزَعَمَ ، لا لكفالة ، ولا رياسة ، ولا سِمَنٍ ، ولا هُزالٍ . وجَعَلَ ، لا لتصيير ، ولا إيجادٍ ، ولا إيجابٍ ، ولا ترتيبٍ ، ولا مقاربةٍ . وهَبْ غير متصرف .

ش : الفعل الذي يفتقر مفعوله إلى ثانٍ مُخْبَرٍ به صالحٍ للتعريف والتنكير ، أو جملةٍ تقوم مقامه - هو من باب ظَنَّ ، ويميزه [(٢)] وقوع الفصل بينهما ودخول اللام الفارقة . وأفعال هذا الباب نوع مختص بالظن ، ونوع مختص باليقين ، ونوع صالح لهما ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف .

وقوله **فللأول** - يعني النوع الذي هو مختص بالظن - **حَجَا يَحْجُو**، قال[(٣)] :

قد كُنتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بنا يومًا مُلِمَّاتُ

وقوله **لا لغَلَبَة** إلى قوله **ولا بُخْلٍ** حَجَا مشترك بين ظَنَّ - ويتعدى إلى مفعولين - وبين غَلَبَ في المحاجاة ، وقَصَدَ ، ورَدَّ ، وساقَ ، وكَتَمَ ، وحَفِظَ ، وهي في هذه متعدية إلى واحد ، وبين أَقامَ ، وبَخِلَ ، ولا يتعدى .

---

(١) أنّ : سقط من ك .

(٢) ك : ويخبره . ن : وغيره .

(٣) البيت أول ثلاثة أبيات لابن مقبل في تخليص الشواهد ص ٤٤٠ - ٤٤١. وليس في ديوانه. وهي من غير نسبة في اللسان (ضربج) حيث ذكر أن ثعلبًا رواها عن ابن الأعرابي .

وقوله **وعَدَّ لا لِحُسبان** قال في ٱلشرح : « ومِن أخوات حَجَا ٱلظَّنِّية عَدَّ ، لا بمعنى حَسَبَ ، كقول ٱلشاعر [١] :

فلا تَعْدُدِ ٱلْمَوْلَى شَريكَكَ في ٱلغِنَى ولكنَّما ٱلْمَوْلَى شَريكُكَ في ٱلعُدْمِ

وكقول ٱلآخر [٢] :

[٣ : ٦/أ] / لا أَعُدُّ ٱلإقْتارَ عُدْمًا ولكنْ فَقْدُ مَنْ قد فَقَدْتُهُ ٱلإعْدامُ »

ٱنتهى .

وفي عَدِّ « عَدَّ » من أفعال هٰذا ٱلباب خلاف : مذهب ٱلكوفيين [٣] أنها من أفعال هٰذا ٱلباب . وقال بعض أصحابنا : وزاد فيها بعض ٱلنحويين عَدَّ ، وجعل من ذٰلك قوله [٤] :

تَعُدُّونَ عَقْرَ ٱلنِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ، لولا ٱلكَمِيَّ ٱلْمُقَنَّعا

ولا حجة في ذٰلك لٱحتمال أن يكون « أفضلَ مجدِكم » بدلاً من : عَقْرَ ٱلنِّيب [٥] ، و« تَعُدُّونَ » من ٱلعَدِّ ٱلذي يراد به إحصاء ٱلمعدود ، كما يقال : فلانٌ يَعُدُّ لنفسه آباءً كِرامًا .

---

(١) ٱلنعمان بن بشير ٱلأنصاري. ديوانه ص ٢٩ وعيون ٱلأخبار ٣ : ٩٧ . ٱلعيني ٢ : ٣٧٧ .

(٢) هو أبو دُواد ٱلإيادي . شعره ص ٣٣٨ وٱلأصمعيات ص ١٨٧ . ٱلإقتار : قلة ٱلمال . وٱلعدم وٱلإعدام : ٱلفقر .

(٣) شرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع ١ : ١٠٧٣ [رسالة] .

(٤) نسب ٱلبيت للأشهب بن رُميلة . وٱلصواب أنه لجرير . ديوانه ص ٩٠٧ . وٱنظر إيضاح ٱلشعر ص ٧٠ . ٱلنيب : ٱلإبل ٱلمسنَّة ، واحدها ناب. وٱلضوطرى : ٱلحمقى. وٱلكمي : ٱلشجاع . وٱلمقنع : ٱلذي على رأسه مغفر .

(٥) ممن ذكر هٰذا ٱلوجه ٱبن ٱلضائع في شرح ٱلجمل ١ : ١٠٧٣ [رسالة] ، وٱبن ٱلمستوفي في شرح أبيات ٱلمفصل كما في ٱلخزانة ٣ : ٥٧ .

وقال أيضًا : يجوز أن تجعل « تَعُدُّون » في ٱلبيت بمعنى : تَحسَبون ، على طريق ٱلتضمين؛ لأنه إذا حَسَبَ عَقْرَ ٱلنِّيب في مآثره ومجده فقد حَسِبَ ذٰلك مجدًا، فضمن « عَدَّ » ٱلتي للعدد معنى حَسِبَ ٱلتي للظن ، فيكون « أفضلَ مجدِكم » مفعولاً ثانيًا على ٱلتضمين ، وهو جائز في ٱلشعر .

وقال أيضًا : « أفضلَ مجدِكم » نعت لـ« عَقْرَ ٱلنِّيبِ » ، وعدَّ بمعنى حَسَبَ ، كأنه قال : تَحسُبون عقرَ ٱلنِّيب ٱلذي هو أفضلُ مجدِكم مما تَفخَرون به [1] .

وٱختيار أبي ٱلحسين بن أبي ٱلربيع [2] أنَّ « عَدَّ » من أفعال هٰذا ٱلباب كٱختيار ٱلمصنف .

وقوله **وزَعَمَ ، لا لكفالة ، ولا رياسة ، ولا سِمَنٍ ، ولا هُزالٍ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [3] : « ومن أخواتِ حَجَا ٱلظَّنِّيَّةِ زَعَمَ ٱلاعتقاديةُ ، كقول ٱلشاعر [4] :

فإنْ تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ   فإنِّي شَرَيتُ ٱلحِلْمَ بَعدَكِ بٱلجَهْلِ

ومصدر زَعَمَ هٰذه زَعْمٌ وزُعْمٌ [5] . ويقال زَعَمَ - بمعنى كَفَلَ - زَعامة ، ومنه قوله عليه ٱلسلام : (ٱلزعيمُ غارِمٌ) [6] ، وبهٰذا ٱلمعنى قال ٱلشاعر [7] :

تَقولُ هَلَكْنا إنْ هَلَكْتَ ، وإنَّما   على ٱللهِ أَرْزاقُ ٱلعبادِ كما زَعَمْ

---

(١) ذكر هٰذا ٱلوجه ٱلأبذي في شرح ٱلجزولية ١ : ٧٢٦ .

(٢) ٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٤٣٤ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٧ - ٧٨ . وقوله « زعامة ... كما زعم » : ليس فيه .

(٤) هو أبو ذؤيب ٱلهذلي . شرح أشعار ٱلهذليين ص ٩٠ وٱلكتاب ١ : ١٢١ .

(٥) ن : ومصدر هٰذه زعم. وفي شرح ٱلتسهيل : « زَعْم وزُعْم وزِعْم » . وٱلزَّعم: حجازية ، وٱلزُّعم : تميمية . ٱللسان (زعم) .

(٦) أخرجه أحمد في ٱلمسند ٥ : ٢٦٧ وعبد ٱلرزاق في ٱلمصنف ٨ : ١٧٣ وٱلبيهقي في ٱلسنن ٱلكبرى ٦ : ٧٢ .

(٧) هو عمرو بن شأس كما في ٱللسان (زعم) وٱلخزانة ٩ : ١٣١ [عند ٱلشاهد ٧١١] .

وبمعنى رَأَسَ ، فتتعدى إلى مفعول واحد مرة ، وبحرف جر أخرى . ويقال زَعَمَتِ ٱلشاةُ ، بمعنى سَمِنَتْ ، وبمعنى هُزِلَت ، ولا يتعدى » ٱنتهى .

ويقال : ٱلزُّعم - بضم ٱلزاي - هو ٱلٱسم لا مصدر .

وذكر صاحب ٱلعين[1] أنَّ ٱلأحسن في زَعَمَ أن توقع على أنَّ، قال : « وقد تُوقَع في ٱلشعر على ٱلٱسم ، وأنشد بيت أبي ذؤيب :

فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ ....

وقول ٱلآخر[2] :

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ، ولَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّما ٱلشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبيبا »

[٣: ٦/ب] / ٱنتهى . ولهٰذا لم يجئ في ٱلقرآن متعديًا إلى ٱثنين، إنَّما جاء بعده أنَّ وأنْ .

وقال ٱلسيرافي : « ٱلزَّعْمُ قولٌ يَقترن به ٱعتقاد صَحَّ أو لم يَصِحَّ » . وقال ٱبن عطية ٱلمفسِّر[3] : « قول لا دليل على فساده ولا صحته ودركه على قائله » . وقال ٱبن دريد[4] : « أكثر ما يقع على ٱلباطل » . وٱلدليلُ على أنه قد يقع على ما ليس بباطل قولُ كُثَيِّر[5] :

وقد زَعَمَتْ أنِّي تَغَيَّرْتُ بعدَها ومَنْ ذا ٱلذي يا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ

تَغَيَّرَ جِسْمي ، وٱلخَليقةُ كٱلّتي عَهِدْتِ ، ولم يُخبِرْ بِسِرِّكِ مُخْبِرُ

---

(١) كتاب ٱلعين (زعم) ١ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) هو أبو أمية أوس ٱلحنفي كما في شرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ [٨٣٢] .

(٣) لم أقف على قوله هٰذا في ٱلمحرر ٱلوجيز .

(٤) جمهرة ٱللغة ص ٨١٦ .

(٥) ديوانه ص ١٤٩ - ١٥٠ تحقيق قدري مايو ، وٱلأمالي ٢ : ١٠٧ .

وفي ٱلحديث (بِئْسَ مَطِيَّةُ ٱلرجلِ زَعَمُوا) [١] . وإذا قال س في كتابه «وزعم ٱلخليل» [٢] قيل [٣] : فإنما يستعمله فيما ٱنفرد به ٱلخليل ، وكان قويًّا .

وفي ٱلإفصاح : و(زَعَمَ) قد قلنا إنَّها قد تكون بمعنى عَلِمَ ، وهو قول س . وقال غيره : تكون بمعنى ٱعتقدَ ، فقد تكون علْمًا ، وقد تكون تقليدًا ، وتكون أيضًا ظَنًّا غالبًا . وقيل : تكون بمعنى ٱلكذب ، كقوله تعالى ﴿ زَعَمَ ٱلذينَ كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ [٤] ، وقوله ﴿ هٰذا لله بِزَعْمِهِمْ ﴾ [٥] .

وقوله **وجَعَلَ لا لتصيير** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [٦] : « ومِن أخوات حَجَا ٱلظَّنِّيَّةِ جَعَلَ ٱلٱعتقاديةُ ، كقوله تعالى ﴿ وجَعَلُوا ٱلملائكةَ ٱلذينَ هُمْ عِبادُ ٱلرَّحْمٰنِ إناثًا ﴾ [٧] أي : ٱعتقدوهم . وهٰذه غيرُ ٱلتي للتصيير - وسيأتي ذكرها - وغيرُ ٱلتي بمعنى أَوْجَدَ ، كقوله تعالى ﴿ وجَعَلَ ٱلظُّلُماتِ وٱلنُّورَ ﴾ [٨] ، وغيرُ ٱلتي بمعنى أَوْجَبَ ، كقولهم : جَعلتُ للعامل كذا ، وغيرُ التي بمعنى أَلْقَى ، كجَعلتُ بعضَ متاعي على بعض ، وغيرُ ٱلتي للمقاربة ، وقد ذُكرت في بابها [٩] » .

وقوله **وهَبْ غير متصرف** هٰذا أيضًا فيه خلاف : فذهب ٱلمصنف إلى أنَّ

---

(١) سنن أبي داود ٤ : ٢٩٤ ومصنف ٱبن أبي شيبة ٥ : ٢٥٢ .

(٢) قيل ... وزعم قد قلنا : سقط من ن .

(٣) ٱلمحرر ٱلوجيز ٢ : ٧٢ و٥ : ٣١٩ .

(٤) سورة ٱلتغابن : ٧ .

(٥) سورة ٱلأنعام : ١٣٦ .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٨ .

(٧) سورة ٱلزخرف : ١٩ .

(٨) سورة ٱلأنعام : ١ .

(٩) شرح ٱلتسهيل ١ : ٣٨٩ وٱلتذييل ٤ : ٣٢٧ .

هَبْ من أفعال هٰذا ٱلباب ، وأنّها بمعنى حَجَا ٱلظَّنِّيَّة ، وأنشد [١] :

فقلت : أَجِرْني أبا خالدٍ وإلاّ فَهَبْني آمْرَأً هالِكا

وهو مذهب ٱلكوفيين .

وٱضطرب فيها ٱلأستاذ أبو ٱلحسن ، فمرة قال[٢] : لا تتعدى إلا إلى واحد، وٱلدليل على ذٰلك تنكير ٱلثاني وأنه لا يأتي معرفة . ومرة قال : تتعدى إلى ٱثنين ، ومن ذٰلك قوله [٣] :

فهَبْها أُمَّةً هَلَكَتْ ضَيَاعًا يَزيدُ أَميرُها وأبو يَزيدِ

قال : وٱلدليل على أن ٱلٱسم ٱلثاني مفعول مجيئه معرفة ونكرة ، وٱلدليلُ على أنه إذا كان معرفة ليس بدلاً من ٱلأول مجيءُ ٱلجملة في موضعه، نحو قوله[٤] :

هَبْنِي أَسَأْتُ ....

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٨ . وٱلبيت لعبد ٱلله بن همام ٱلسلولي . شعره ص ٨٥ وٱللسان (وهب) وتخليص ٱلشواهد ص ٤٤٢ وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٢٦٢ [٨٣٤] .

(٢) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) هو عُقَيبة بن هُبَيرة ٱلأسدي كما في ٱلسمط ص ١٤٩ وٱلخزانة ٢ : ٢٦٠ [عند ٱلشاهد ١٢٤] . وهو من غير نسبة في شرح ما يقع فيه ٱلتصحيف وٱلتحريف للعسكري ص ٢٠٧ ، وأساس ٱلبلاغة ص ٥١٠ ، وآخره فيه : وأبو يزيدا .

(٤) هٰذه جملة وردت في مطلع عدة أبيات ، منها قول خالد بن يزيد ٱلكاتب :

هَبْني أَسَأْتُ ، فكان ذَنْـــ ـــبي مِثْلَ ذَنْبِ أَبي لَهَبْ

ٱلأغاني ٢٠ : ٢٤٨ . وقول خالد بن يوسف ٱلكاتب :

هَبْنِي أَسَأْتُ ، فعادةٌ لكَ أنْ تُرَى مُتَطَوِّلاً مُتَجاوِزًا مَظلوما

ٱلأغاني ٢٢ : ٥٦٤ . وفي بيت لإبراهيم بن سيابة في ٱلأغاني ١٢ : ٨٣ ، وفي بيت لفضل ٱلشاعرة في ١٨ : ١٠١ .

ومن ذلك قوله [١] :

/ هَبِينِي - يا مُعَذِّبَتِي - أَسَأْتُ ... وبالهِجْرانِ قَبْلَكُمُ بَدَأْتُ [٣: ٧/أ]

إلا أن ابن عصفور لم يجعلها بمعنى ظُنَّ ، وإنما جعلها بمعنى اجْعَلِ [٢] التي بمعنى صَيِّرْ [٣] .

وهي أمر من : وَهَبَنِي اللهُ فداك ، أي : جَعَلَنِي اللهُ فداك ، وإنما قال « غير متصرف » لأنه [٤] لم يُستعمَل منها غيرُ فعل الأمر ، لا [٥] ماضٍ ولا مضارع ولا اسم فاعل ، ولا يكون فعل الأمر إلا بصيغة هَبْ ، ويتصل به الضمير لمؤنث ومثنًّى ومجموع ، ولا يكون أمرًا باللام .

ص : وللثاني عَلِمَ لا لعُلْمةٍ ولا عِرْفان ، ووَجَدَ لا لإصابة [٦] ولا استغناء ولا حُزْنٍ ولا حِقْدٍ ، وأَلْفَى مرادفتُها ، ودَرَى لا لِخَتْل ، وتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ غير متصرف .

ش : يعني بـ« **الثاني** » النوع الذي يختص باليقين . واحترز بقوله **لا لعُلْمة** من عَلِمَ عُلْمة فهو أَعْلَمُ ، أي : مشقوق الشفة العليا ، قال الشاعر [٧] :

وحَليلِ غانيةٍ تَرَكْتُ مُجَدَّلاً ... تَمْكُو فَرِيصَتُهُ كشِدْقِ الأَعْلَمِ

(١) هو إبراهيم السَّوَّاق مولى آل المُهَلَّب كما في الكامل ص ٥٤٥ .
(٢) ك ، ن : جعل . والتصويب مما يأتي في ق ٢٠ / أ .
(٣) المقرب ١ : ١١٦ ، ولفظه : « وجَعَلَ بمعنى صَيَّرَ ، ووهب بمعنى جعل » .
(٤) ن : لأنها .
(٥) ك : ولا .
(٦) ك : لأصالة .
(٧) هو عنترة . ديوانه ص ٢٠٧ وشرح القصائد العشر ص ٢٩٢. الحليل : الزوج. والمجَدَّل : المصروع على الجدالة، وهي الأرض . وتمكو : تَصْفِرُ . والفريصة : الموضع الذي يُرْعَدُ من الدابَّة ، والإنسان ، إذا خاف . يريد سَعَةَ الطعنة .

وبقوله **ولا عِرْفان** من عَلِمَ ٱلموافق في ٱلتعدي عَرَفَ ، نحو قوله ﴿ لا يَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ (١) . وإذا تعدتْ عَلِمَ إلى واحد فأردت (٢) ٱلماهية جاز وقوع ٱلجامد مفعولاً لها ، قال ٱلفراء (٣) : لا تقول : قد سألت فعَلِمْتُ عبدَ ٱللهِ ، إلا أن تريد : عَلِمْتُ ما هو ، فلا بد من مشعر بٱلمعنى ، كقولك (٤) : إنما سألت لأعرفَ عبدَ ٱللهِ مِن زيد .

وأمَّا قوله تعالى ﴿ ولِيَعْلَمَ ٱللهُ ٱلذينَ آمَنُوا ﴾ (٥) ، و﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللهُ ٱلذينَ صَدَقُوا ولَيَعْلَمَنَّ ٱلكاذبينَ ﴾ (٦) ـ فقيل : لا يطلق ٱلعِلْم على ٱللهِ بمعنى ٱلمعرفة . وأَوَّلَ قائلُ ذٰلك ما ورد من ذٰلك منسوبًا إلى ٱللهِ تعالى على تقدير حال أو صفة ، أي : ولِيَعْلَمَهم متميزين عن غيرهم بٱلإيمان أو بما ظهر من صبرهم .

وقال ٱلسهيلي : ٱلمعرفة تقتضي ٱلتمييز وٱنحياز كل معلوم بتمييز يخصه ، وعلمُ ٱللهِ لا يكون كذٰلك . وتأول ٱلآية على ٱلعلم بٱلخبر ، وٱلخبر محذوف لدلالة ٱلكلام عليه ، كأنه قال : لا تَعْلَمُهم منافقين (٧) ، ٱللهُ يَعْلَمُهم .

وقوله **ووَجَدَ** كقوله ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللهِ هو خَيرًا ﴾ (٨) ، ﴿ وإنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ ﴾ (٩) ، وقال (١٠) :

---

(١) سورة ٱلمائدة : ١٠٤ .

(٢) ك : فإن أردت .

(٣) معاني ٱلقرآن ١ : ٢٣٥ .

(٤) ك ، ن : فقولك .

(٥) سورة آل عمران : ١٤٠ .

(٦) سورة ٱلعنكبوت : ٣ . وأولها في ك ، ن : ليعلم .

(٧) ك ، ن : سابقين .

(٨) سورة ٱلمزمل : ٢٠ .

(٩) سورة ٱلأعراف : ١٠٢ .

(١٠) هو يزيد بن ٱلحكم ٱلكلابي أو غيره . ٱلحماسة ١ : ١٣٢ وٱلحماسة ٱلبصرية ص ١٣٣ [٩٢] ـ وفيهما تخريجه ـ وٱلمرزوقي ص ٢٣٣ .

فلَمَّا بَلَغْنا ٱلْأُمَّهاتِ وَجَدْتُمُ بَني عَمِّكُمْ كانوا كِرامَ ٱلْمَضاجِعِ

ومصدرها وِجْدان عن ٱلأخفش [(١)] ، ووُجود عن ٱلسيرافي [(٢)] .

وٱحترز بقوله **لا لإصابةٍ** من نحو : وجدَ فلانٌ ضالَّته وِجْدانًا ووُجُودًا .
وبقوله **ولا ٱسْتِغناءٍ** من وَجَدَ بمعنى ٱسْتَغْنَى ، ومصدرها [(٣)] وَجْد ووُجْد وجِدَة .
وبقوله **ولا حُزنٍ** / من وَجَدَ بمعنى حَزِنَ ، ومصدرها وَجْدٌ. وبقوله **ولا حِقْدٍ** من [٣: ٧/ب]
قولهم : وَجَدَ على ٱلرجل ، ومصدرها مَوْجِدَة .

وقوله **وأَلْفَى مُرادِفَتها** أي : مرادفة وَجَدَ ٱلتي تتعدى إلى ٱثنين . وهٰذه فيها
خلاف : فمن ٱلنحويين من زعم أنها تتعدى إلى واحد ، وٱلثاني هو منصوب على
ٱلحال ، فيكون أَلْفَى بمعنى أصابَ وصادف . وذكر أن ٱلدليل على ذٰلك ٱلتزام
ٱلعرب ٱلتنكير فيه ، فلا تقول : ألفيت زيدًا ٱلضاحكَ ، بل : ضاحكًا ، فدل على
أنه حال ، وإلى هٰذا ذهب ٱبن عصفور [(٤)] .

وذهب غيره إلى أنها تتعدى إلى ٱثنين ، وإياه ٱختار ٱلمصنف ، وأنشد قول
ٱلشاعر [(٥)] :

قد جَرَّبوهُ ، فأَلْفَوْهُ ٱلْمُغيثَ إذا ما ٱلرَّوْعُ عَمَّ ، فلا يُلْوَى على أَحَدِ

وقول ٱلآخر [(٦)] :

إذا أنتَ أُعطيت ٱلغِنَى ، ثُمَّ لم تَجُدْ بِفَضلِ ٱلغِنَى ، أُلْفِيتَ ما لكَ حامدُ

---

(١) شرح ٱللمع لٱبن برهان ص ١١٦ .
(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٣١٥ .
(٣) ومصدرها : ليس في ك .
(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .
(٥) ٱلبيت بلا نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٩ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٤٧ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٣١ وٱلخزانة ١١ : ٣٣٥ (عرضًا) .
(٦) هو محمد بن أبي شِحاذ ٱلضبي . ٱلحماسة ١ : ٦١٥ [ٱلحماسية ٤٥٣] ، وفيها تخريجه .

وقد يُنازع في هٰذا ٱلدليل مَن يرى أنّها تتعدى إلى واحد ، فيجعل ٱلألف وٱللام في ٱلمغيث زائدة ، وينصبه على ٱلحال . وكذٰلك ٱلجملة من قوله : ما لكَ حامد ، يجعلها حالاً . وأما ٱلذي يقطع بكونها تتعدى إلى ٱثنين فأنْ [1] يجيء ٱلثاني ضميرًا ، أو يقع فصل بين ٱلمنصوبين ، أو تدخل على أحدهما ٱللام ٱلفارقة . وإلى إدخالها في هٰذا ٱلباب ذهب ٱلكوفيون .

وقوله **ودَرَى لا لِختْلٍ** قال ٱلمصنف : « ومِن ذوات ٱلمفعولين دَرَى بمعنى عَلِمَ ، كقول ٱلشاعر [2] :

دُريتَ ٱلوَفيَّ ٱلعَهدِ ،يا عُرْوَ ، فٱغْتَبِطْ فإنَّ ٱغْتباطًا بٱلوَفاءِ حَميدُ

وأكثر ما تُستعمَل مُعَدَّاةً بٱلباء ، كقولك : دَرَيتُ به ، فإذا دَخلت عليها همزة ٱلنقل تَعدَّتْ إلى واحد بنفسها وإلى ثانٍ بٱلباء ، قال تعالى ﴿ قُلْ لَوْ شاءَ ٱللهُ ما تَلَوْتُهُ عَلَيكُمْ ولا أَدْراكُمْ بِهِ ﴾ [3] ، ويقال : دَرَى ٱلذئبُ ٱلصَّيدَ : إذا ٱستخفى له ليفترسه [4] ، فيتعدى إلى واحد ، وإليه أشرت بقولي : لا لِختْلٍ » ، ٱنتهى كلامه .

ولم يذكر أصحابنا دَرَى فيما يتعدى إلى ٱثنين . ولعل قوله « دُرِيتَ ٱلوَفيَّ ٱلعَهْدِ » من باب ٱلتضمين ، ضُمِّن ذٰلك معنى علمتُ ، وٱلتضمين لا ينقاس ، ولا ينبغي أن يُجعل أصلاً حتى يَكثُر ذٰلك، ولا يثبت ذٰلك ببيت نادر محتمل للتضمين .

وقوله **وتَعَلَّمْ بمعنى ٱعْلَمْ غير متصرف** تَعَلَّمْ يكون أمرًا من تَعَلَّمَ يَتعَلَّمُ ،

---

(١) ك ، ن : أن .

(٢) ٱلبيت من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٧٩ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٤٥ وشرح شذور ٱلذهب ص ٣٦٠ .

(٣) سورة يونس : ١٦ .

(٤) ك : فيفترسه .

فيتعدى إلى واحد ، تقول : تَعَلَّمِ ٱلحسابَ ، وهو فعل متصرف . ويكون / أمرًا [٣: ٨/أ] بمعنى ٱعْلَمِ ٱلمتعدية إلى ٱثنين، ولا يُستعمَل منه ماضٍ ولا مضارعٌ ولا ٱسمُ فاعل[١] ولا ٱسمُ مفعول ولا مصدرٌ ، قال ٱلشاعر[٢] :

تَعَلَّمْ شِفاءَ ٱلنَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فبالِغْ بِلُطْفٍ في ٱلتَّحَيُّلِ وٱلمَكْرِ

وٱلمشهور إعمالها في أنَّ ، قال[٣] :

تَعَلَّمْ أنَّهُ لا طَيْرَ إلا على مُتَطَيِّرٍ ، وهْيَ ٱلثُّبُورُ

وقال[٤] :

تَعَلَّمْ أنَّ شَرَّ ٱلناسِ حَيٌّ يُنادَى في شِعارِهِمُ : يَسارُ

وقال آخر[٥] :

فقلتُ : تَعَلَّمْ أنَّ لِلصَّيدِ غِرَّةً وإلا تُضَيِّعْها فإنَّكَ قاتِلُهْ

---

(١) ولا ٱسم فاعل : ليس في ك .

(٢) نسب ٱلعيني ٱلبيت في ٱلمقاصد ٱلنحوية ٢ : ٣٧٤ إلى زياد بن سيَّار ، وتبعه ٱلبغدادي في ٱلخزانة ٩ : ١٢٩ (عرضًا) ، ثم تراجع عنه في شرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٢٦١ [٨٣٣] ، فذكر أن ٱلعيني قد غلط في نسبته ، وأن ٱلسيوطي قد قلَّده في ذٰلك ، وذكر أنه لم يقف على تتمته ولا على قائله . شرح شواهد ٱلمغني ص ٩٢٣ . وهو من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٠ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٤٦ .

(٣) هو زَبَّان بن سَيَّار ٱلفزاري ، يقول هٰذا للنابغة ٱلذبياني كما في ٱلمعاني ٱلكبير ص ٢٦٦ - ٢٦٧ وٱلحيوان ٣ : ٤٧٧ و٥ : ٥٥٥ وتهذيب إصلاح ٱلمنطق ص ٧٨٠ وٱلعمدة ص ١٠٣٣ . ٱلطير : ٱسم من ٱلتطير . وٱلثبور : ٱلهلاك .

(٤) هو زهير بن أبي سُلمى. شعره بشرح ثعلب ص ٢٢٠. ٱلشِّعار : علامة ٱلقوم في سفرهم ، ويكون ٱسم رجل أو شيء قد عرفوه فيما بينهم ، إذا دُعُوا به عرفوه . ويَسار : راعي إبل لزهير ، أخذه ٱلحارث بن ورقاء ٱلصيداوي ، فلما بلغ ذٰلك زهيرًا قال قصيدة ، وهٰذا ٱلبيت مطلعها .

(٥) هو زهير بن أبي سُلمى . شعره بشرح ثعلب ص ١٠٨ . ٱلغِرَّة : ٱلغَفلة .

وقال [1] :

تَعَلَّمَنْ ها - لَعَمْرُ ٱللّٰهِ - ذا قَسَمًا فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ
لئنْ حَلَلْتَ بِجَوٍّ ، في بَني أَسَدٍ في دينِ عَمرٍو ، وحالَتْ بينَنا فَدَكُ
لَيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذَعٌ باقٍ ، كما دَنَّسَ ٱلقُبْطِيَّةَ ٱلوَدَكُ

علّق « تَعَلَّمَنْ » بٱلقسم .

وما ذهب إليه ٱلمصنف من أن تَعَلَّمْ بمعنى ٱعْلَمْ غير متصرف ، وكَرَّره في تصانيفه [2] - هو شيء ذهب إليه ٱلأعلم [3] ، وليس بصحيح لأنَّ يعقوب حكى ، وقال : « تَعَلَّمْتُ أنَّ فلانًا خارجٌ ، بمعنى عَلِمْتُ » [4] .

ص : وللثالث « ظَنَّ » لا لِتُهَمة ، و« حَسِبَ » لا لِلَوْن ، و« خالَ يَخالُ » لا لِعُجْبٍ ولا ظَلَعٍ ، و« رأى » لا لإبْصارٍ ولا رَأْيٍ ولا ضَرْبٍ .

ش : يعني بٱلثالث ٱلنوع ٱلصالح لليقين وللظَّنِّ ، فأمَّا ظَنَّ فٱلمشهور ٱستعمالها في غير مُتَيَقَّن ، قال تعالى ﴿ إنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا وما نحنُ بِمُسْتَيْقِنينَ﴾ [5] ، وقال ٱلشاعر [6] :

ظَنَنْتُكَ إنْ شُبَّتْ لَظَى ٱلحربِ صاليًا فَعَرَّدْتَ فيمَنْ كان عنها مُعَرِّدَا

---

(١) هو زهير بن أبي سُلمى . شعره بشرح ثعلب ص ١٣٧ . وقد تقدم ٱلبيت ٱلأول في ٣ : ١٩٩ . ٱلذرع : قدر ٱلخطو . وجَوٌّ : وادٍ في ديار بني أسد . ودين عمرو : طاعته . وفدك : أرض . وٱلمنطق : ٱلقول ، أراد به ٱلشعر . وٱلقذع : ٱلقبيح . وٱلقبطية : كل ثوب أبيض . وٱلودك : ٱلدسم .

(٢) شرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٤٥ .

(٣) ذهب إلى ذلك في شرح حماسة أبي تمام ص ٣٤٢ .

(٤) إصلاح ٱلمنطق ص ٣٧٨ .

(٥) سورة ٱلجاثية : ٣٢ .

(٦) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٠ وٱلعيني ٢ : ٣٨١ .

وتستعمل ظَنَّ في المتيقّن كثيرًا ، قال تعالى ﴿الذينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ﴾[1] . والظن ترجيح أحد الجائزين .

وزعم بعض النحويين أنَّ وقوع الظن بمعنى اليقين مجاز ، كما يقال : قال الحائط . قال : ولا يجوز أن تقول : ظننت زيدًا منطلقًا ظنًّا، إذا كان بمعنى اليقين ، كما لا يجوز أن تقول : قال الحائط قولاً ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا﴾، فقوله ﴿ ظَنًّا ﴾ يدل على أنه ليس بمعنى اليقين .

ويعبر أكثر البصريين عن ظَنَّ أنَّها تكون شكًّا ويقينًا ، ويعنون بالشَّكِّ ترجيح أحد الجائزين .

وفَرَّقَ بعضهم بين الظَّنِّ والشَّكِّ واليقين ، / قال : فالشَّكُّ أن يستوي [٣: ٨/ب] الأمران عندك ، فلا تدري أنَّ[2] شيئًا منهما كان ، فإن وقع عندك دليل من أحدهما فذلك مظنون . واليقين اعتقاد شيء بدليل . انتهى .

وزعم الأستاذ أبو بكر محمد[3] بن عبد الله بن ميمون[4] العبدري[5] - وهو صاحب كتاب « نَقْع الغُلَل » - أنَّ[6] الظَّنَّ بمعنى العِلْم غير مشهور في لسان العرب ، ولا مُعَوَّلَ عليه في حكاية مَن حكى ذلك عن العرب[7] ، وقال : كما

---

(١) سورة البقرة : ٤٦ .

(٢) ك : أي .

(٣) ن : الأستاذ أبو محمد .

(٤) ك : ميمن .

(٥) القرطبي . استوطن مراكش ، روى عن أبي بكر بن العربي ، وأبي الحسن بن الباذش ، وأبي الوليد بن رشد ، ولازمه عشر سنين . وروى عنه أبو البقاء بن يعيش بن القديم . ودخل غرناطة . وألف شرحين على الجمل ، وشرح أبيات الإيضاح . مات بمراكش سنة ٥٦٧ هـ . بغية الوعاة ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٦) ك : إلى أن .

(٧) ذكر في الارتشاف ص ٢١٠٠ أنه ذهب إلى ذلك في كتابه « نقع الغلل » ، وأنه تأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك .

تَبايَنا حكمًا وحَدًّا كذٰلك تَبايَنا إطلاقًا وتعبيرًا . فأمَّا ﴿ ٱلذينَ يَظُنُّونَ أنَّهُم مُلاقُو رَبِّهِمْ ﴾ (١) فٱلمؤمنون لَمَّا (٢) كانوا وَجِلينَ خائفين على إيمانهم حتى كان ٱلصِّدِّيقون يحذرون ٱلنفاق على أنفسهم حتى تمدحوا بذٰلك، فقال ٱلقائل: «ما خافه إلا مؤمن ، ولا أَمِنَه إلا كافر » (٣) ، وقال تعالى ﴿ وٱلذينَ يُؤْتُونَ ما آتَوْا وقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ (٤) ، فمدحهم بٱلوَجَل وٱلإشفاق . وأمَّا ﴿فظَنُّوا أنَّهُم مُواقِعُوها﴾ (٥) فٱلظَّنُّ هنا على بابه ؛ لأنَّ ٱلكفار لَمَّا شاهدوا سعة رحمة ٱلله وتغمده للذنوب وٱلجرائم رَجَوْا (٦) مع معاينة ٱلنار ٱلنجاةَ منها ، فلم يقطعوا بمواقعتها ، لكنهم ظَنُّوا ظَنًّا ، ساقَه رجاؤهم لله وطمعُهم (٧) في إجارته إياهم من ٱلنار .

وكذٰلك ﴿وظَنُّوا أنْ لا مَلْجَأَ مِنَ ٱللهِ إلا إليه﴾(٨) ؛ لأنَّ هٰؤلاء ٱلمُخَلَّفين (٩) كان لهم تعلق نفوس للنبي صلى ٱلله عليه وسلم وٱستغفاره ٱلله لهم ، فبٱلتفاتهم إلى جهة ٱلرسول عَبَّر عن ٱعتقادهم ذٰلك بٱلظن . وكذٰلك قول ٱلشاعر (١٠) :

---

(١) سورة ٱلبقرة : ٤٦ .

(٢) لم يأت بجواب لـ« لَمَّا » . ويبدو أن في ٱلنص سقطًا ، ولعل تتمته تكون : « عَبَّر عن ٱعتقادهم ذٰلك بٱلظن » ، وموضعها بعد قوله : بٱلوجل وٱلإشفاق . وسترى مثله قريبًا.

(٣) هٰذا قول ٱلحسن ٱلبصري . صحيح ٱلبخاري ١ : ١٧ - كتاب ٱلإيمان ، وفيه : « ولا أمنه إلا منافق » وفتح ٱلباري ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) سورة ٱلمؤمنون : ٦٠ .

(٥) سورة ٱلكهف : ٥٣ .

(٦) ن : رجعوا عن معاينة ٱلنار ٱلنجاة منها .

(٧) وطمعهم : ليس في ن .

(٨) سورة ٱلتوبة : ١١٨ .

(٩) ن : ٱلمتخلفين .

(١٠) هو دريد بن ٱلصمة . ٱلأصمعيات ص ١٠٧ [٢٨] وٱلحماسة ١ : ٣٩٧ [٢٧٤] وجمهرة أشعار ٱلعرب ص ٥٩٩ [٢٠] . ٱلمدجج : ٱلتام ٱلسلاح . وٱلسَّراة : خيار ٱلقوم من فرسانهم . وٱلسابري : ٱلرقيق ٱلجيد ، يريد ٱلدُّروع السابِريَّة ، أي : ٱلمنسوبة إلى سابُور، وهي ٱلدقيقة ٱلنسج في إحكام . وٱلمسرد : ٱلمحكم ٱلنسج . وآخره في ك : ٱلمبرد .

فقلتُ لهم : ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ   سَراتُهُمُ في ٱلسَّابِرِيِّ ٱلْمُسَرَّدِ

أمَرَهم بٱلظَّنِّ لأنه أهولُ على ٱلنفوس ، وٱلمحذورُ ٱلمَخُوف أشدُّ على مُرْتَقِبِه ومتوقِّعِه من وقوعه ؛ لأنَّ ٱلخطوب إذا وقعتْ عيي لها ٱلصبر ، ووُطِّنَتْ لها ٱلنفس .

وزعم ٱلفراء أنَّ ٱلظن يكون شكًّا ويقينًا وكذبًا . وأكثر ٱلبصريين لا يقولون إنَّ ٱلظن يكون كذبًا ، إنما يكون عندهم [1] شكًّا ويقينًا . وعند ٱلفراء أنَّ قولهم فيما حكى ٱللّٰه عنهم ﴿ إنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا ﴾ [2] من ٱلظن ٱلذي هو بمعنى ٱلكذب ، وعند ٱلبصريين من ٱلشك .

وٱحترز بقوله **لا لِتُهَمة** من ظَنَّ بمعنى ٱتَّهَمَ ، فإنَّها تتعدى إلى واحد، تقول : ظَنَنْتُ زيدًا .

وقوله **وحَسِبَ لا لِلَوْن** أكثر ٱستعمال حَسِبَ في غير ٱلمتيقَّن [3] ، قال تعالى ﴿وهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[4] ، ﴿ ويَحْسَبُونَ أَنَّهُم على شَيءٍ ﴾ [5] ، وقال ٱلشاعر [6] :

وكنا حَسِبْنا كُلَّ بَيْضاءَ شَحْمةً   لَيالِيَ لاقَيْنا جُذَامَ وحِمْيَرَا

[3 : 9/أ] / وٱلمصدر من حَسِبَ حِسْبان .

ويَقِلُّ ٱستعمال حَسِبَ في ٱلمتيقَّن ، كقول ٱلشاعر [7] :

---

(1) عندهم : ليس في ك .

(2) سورة ٱلجاثية : ٣٢ .

(3) ن : ٱليقين .

(4) سورة الكهف : ١٠٤ . وهٰذه ٱلآية ليست في ك .

(5) سورة ٱلمجادلة : ١٨ .

(6) تقدم في ٤ : ١٥٢ .

(7) هو لبيد . ديوانه ص ٢٤٦ . رباح : ربح . وثاقل : ميت .

حَسِبْتُ ٱلتُّقَى وٱلحَمْدَ خيرَ تجارةٍ   رَباحًا إذا ما ٱلمرءُ أصبحَ ثاقِلا

وقول ٱلآخر[1] :

شَهِدْتُ ، وفاتُوني ، وكنتُ حَسِبْتُنِي   فقيرًا إلى أنْ يَشْهَدُوا وتَغِيبِي

وٱحترز بقوله **لا لِلَوْن** من حَسِبَ ٱلرجل: إذا ٱحْمَرَّ لونُه وٱبْيَضَّ كالبَرَص ، وكذا إذا كان ذا شُقْرة ، وهٰذا فعل لازم .

وقوله **وخالَ يَخالُ** أكثرُ ٱستعمالها في غير ٱلمتيقَّن ، كقول ٱلشاعر[2] :

إخالُكَ إنْ لم تَغْضُضِ ٱلطَّرْفَ ذا هَوًى   يَسُومُكَ ما لا يُسْتَطاعُ مِنَ ٱلوَجْدِ

ومصدره خالَ خَيْلاً وخالاً وخِيلة ومَخالة وخَيَلانًا ومَخِيلة وخَيْلُولة . وٱشتقاقها من ٱلخيال ، وهو ٱلذي لا يتحقق .

وتُستعمل أيضًا بمعنى عَلِمْت ، قال ٱلشاعر[3] :

دَعاني ٱلعَذارَى عَمَّهُنَّ ، وخِلْتُنِي   لِيَ ٱسْمٌ ، ولا أُدْعَى به ، وَهْوَ أَوَّلُ

وقال آخر[4] :

ما - خِلْتُنِي - زِلْتُ بَعدَكُمْ ضَمِنًا   أَشْكُو إليكُمْ حُمُوَّةَ ٱلأَلَمِ

أي : ما زِلْتُ بَعدَكم ضَمِنًا ، خِلْتُني كذٰلك . وقال[5] :

إذا ٱلناسُ قالوا مَنْ فَتًى خِلْتُ أنَّني   عُنِيتُ ، فلم أَكْسَلْ ، ولم أَتَبَلَّدِ

---

(١) هو ٱلنمر بن تولب . شعره ص ٣٣٥ وإيضاح ٱلشعر ص ٥١٢ . فاتوني : ماتوا .

(٢) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٠ وٱلعيني ٢ : ٣٨٥ .

(٣) هو ٱلنمر بن تولب . شعره ص ٣٧٠ وجمهرة أشعار ٱلعرب ص ٥٥١ [١٤ : ٣٧] .

(٤) تقدم في ٤ : ١٢١ .

(٥) هو طرفة بن ٱلعبد . ديوانه ص ٢٧ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ١٨٣ .

وقال [1] :

لو كان في ٱلألْفِ مِنّا واحدٌ، فَدَعَوْا   مَنْ فارِسٌ ؟ خالَهُمْ إيّاه يَعْنُونا

وٱحترز بقوله **لا لِعُجْبٍ** من خالَ بمعنى تكبَّر ، وبقوله **ولا ظَلَعٍ** مِن خالَ ٱلفرَسُ : ظَلَعَ ، وٱلمضارع منهما يَخالُ ، كٱلمتعدي إلى ٱثنين . وقيل : يأتي بمعنى نَظَرَ ، كقوله [2] :

فبِتُّ لَدَى ٱلبيتِ ٱلعَتيقِ أَخيلُهُ   ....

فأمَّا خالَ يَخولُ - بمعنى عهد - فمن ذوات ٱلواو .

وقوله ورأى **لا لإبصارٍ ولا رأيٍ ولا ضَرْبٍ** مثالُ ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [3] أي : يَظُنُّونه بعيدًا، ونَعلَمُه قريبًا ، وأنشد أبو زيد [4] :

تَقُوهُ أَيُّها ٱلفِتْيانُ ، إنِّي   رأيتُ ٱللهَ قد غَلَبَ ٱلجُدودا

رأيتُ ٱللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ   مُحاولَةً ، وأَكثَرَهُمْ جُنُودا

وٱحترز بقوله **لا لإبصارٍ** مِن رأيته بمعنى أبْصَرْتُه . وبقوله **ولا رأيٍ** مِن رأيتُه بمعنى ٱعْتَقَدْتُه . وبقوله **ولا ضَرْبٍ** مِن رأيتُ ٱلطائرَ : إذا أصبتَه في رِئَتِه ./ فهي في هٰذه ٱلمعاني ٱلثلاثة متعدية إلى واحد . [٣ : ٩/ب]

---

(١) هو بشامة بن حزن ٱلنهشلي أو غيره . ٱلحماسة ١ : ٧٨ [١٤ : ١٠] .

(٢) عجز ٱلبيت : ومِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهُ أَرِقانِ. وهو من قصيدة ليعلى ٱلأحول ٱلأزدي. وقيل : إنّها لغيره . ٱلخزانة ٥ : ٢٦٩ - ٢٧٨ [٣٨٣] وٱنظر تخريجه في سر ٱلصناعة ص ٧٢٦ - ٧٢٧ . ٱلضمير في أخيله عائد إلى ٱلبرق ٱلمذكور في بيت قبله . ومطواي : صاحباي .

(٣) سورة ٱلمعارج : ٦ .

(٤) لخداش بن زهير . ٱلنوادر ص ١٩٩ - ٢٠٠ وشعره ص ٥٥٤ بتقديم ٱلبيت ٱلثاني على ٱلأول فيهما . وٱنظر تخريجهما في ٱلحلبيات ص ٧١ . وٱلبيتان من قصيدة طويلة .

وما ذهب إليه ٱلمصنف من أنَّ « رَأى » إذا كان بمعنى ٱعْتَقَدَ يتعدى إلى واحد هو مذهب ٱلفارسي [١] . وذهب غيره إلى أنّها تتعدى إلى ٱثنين ، وجاء في كلام ٱلعرب ما يدل على ذٰلك ، قال ٱلشاعر [٢] :

رأى ٱلناسَ إلا مَنْ رأى مِثلَ رأيِهِ   خَوارِجَ تَرّاكينَ قَصْدَ ٱلمَخارِجِ

ص : **وللرابع « صَيَّرَ » و« أصارَ » وما رادفهما [٣] من « جَعَلَ » ، و«وَهَبَ» غير متصرف، و« رَدَّ » و« تَرَكَ » و« تَخِذَ » و« ٱتَّخَذَ » و« أكانَ ».**

وأَلحقوا بـ« رأى » ٱلعِلْمِيَّةِ ٱلحُلمِيَّةَ ، و« سَمِعَ » ٱلمعلَّقةَ بعَيْنٍ ، ولا يُخْبَرُ بعدَها إلا بفعلٍ دالٍّ على صوت . ولا تُلحَق « ضَرَبَ » مع ٱلمَثَل على ٱلأصَحِّ ، ولا « عَرَفَ » و« أَبْصَرَ » ، خلافًا لهشام ، ولا « أصابَ » و« صادَفَ » و«غادَرَ» ، خلافًا لابن درستويه .

ش : يعني بٱلرابع ٱلنوع ٱلذي للتحويل . فأمّا صيَّر وأصارَ فمنقولان من صارَ ٱلتي هي من أخوات كانَ ، نُقلت صَيَّرَ بٱلتضعيف ، وأصارَ بٱلهمزة .

وفي ٱلبسيط : إنْ كانت بمعنى ٱنتقلَ ورجعَ تَعَدَّتْ بٱلتضعيف إلى ٱثنين ، أحدهما بحرف ٱلجر ، نحو : صَيَّرْتُك إلى موضعك [٤] ، أي : نَقلتُك إليه . وإن كانت بمعنى ٱلتغيير [٥] إلى وصف - كما هي في أخوات كانَ - تَعَدَّتْ إلى ٱثنين ، أحدهما هو ٱلمبتدأ ، ويصير مفعولاً به ، نحو : صارَ زيدٌ عالمًا ، وصَيَّرْتُه عالمًا . وهٰذا دليل على أنّها حين كونها ناقصة فيها معنى ٱلمصدر إلا أنه متروكٌ ٱستغناءً بٱلخبر

---

(١) ٱلحلبيات ص ٦٩ .

(٢) هو سميرة بن ٱلجعد ٱلخارجي . ديوان شعر ٱلخوارج ص ١٣٦ ، وآخره فيه : ٱلمناهج . وذكر جامعه أن في بعض ٱلمصادر : ٱلمخارج . ٱلقصد : ٱلمعتدل .

(٣) ك ، ن : رادفها من جعل وذهب .

(٤) إلى موضعك : ليس في ك .

(٥) ك : ٱلتغير .

لأنه هو ٱلتغيير في ٱلمعنى . و لم يُضَعَّف مِن أخواتها سواها على هٰذا ٱلمعنى [1] ـ وأمَّا بَيَّتْناه وصَبَّحْناه ومَسَّيْناه [2] فمعناه : أتيناه بَياتًا وصَباحًا ومَساءً ـ إمَّا لمانعٍ لفظيٌّ كأَصْبَحَ وأَمْسَى ، أو معنويٌّ كٱلبواقي . ومن ٱلتعدية بٱلتضعيف قولُه [3] :

فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وقوله [4] في أصارَ سقط [5] أصارَ من نسخة بخط ٱلمصنف .

ومثال جَعَلَ بمعنى صيَّر ﴿ فجَعَلْناهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ [6] . وقال في ٱلبسيط : وهٰذه إمَّا تصييرٌ لِمَا له نسبة [7] إليه ، أو إلى ما يكون له ذاتًا [8] أو كٱلذات ، فٱلأول لا بُدَّ فيه من أحد حروف ٱلنسبة [9] ، كقوله تعالى ﴿ ويَجْعَلُونَ لله ما يَكْرَهُونَ ﴾ [10] ، وقد يقال : هو مجاز من ٱلوضع وٱلإلقاء . وٱلثاني إمَّا تصييرٌ في ٱلفعل بٱلذات ، نحو : جَعَلْتُ ٱلطِّينَ خزَفًا ، وقد تدخل فيه « مِنْ » لأنه بمنزلة : خاتم مِن حديد ، كقوله تعالى ﴿ وجَعَلَ مِنهُمُ ٱلقِرَدَةَ ﴾ [11] ، أو بٱلصفة ، نحو :

---

(١) ن : ٱلمنهب .

(٢) ك : ونسبناه .

(٣) هو ٱلراجز حُميد ٱلأرقط ، أو رؤبة . ٱلكتاب ١ : ٤٠٨ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١ وٱلخزانة ١٠ : ١٨٤ ـ ١٩١ [٨٣٢] ، وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٢٩٠ . ٱلعصف : ٱلتِّبْن .

(٤) ك ، ن : وقال .

(٥) سقط : ليس في ك . ن : وسقط . قلت : « أصار » ليس في مطبوعة شرح ٱلمصنف ، ولا في شرح ٱلمصنف ٱلذي حققه ٱلدكتور محمد علي إبراهيم في رسالته . وهو في مطبوعة ٱلتسهيل .

(٦) سورة ٱلفرقان : ٢٣ .

(٧) ن : لما نسبته .

(٨) ك : له فاما .

(٩) ن : ٱلتشبيه .

(١٠) سورة ٱلنحل : ٦٢ .

(١١) سورة ٱلمائدة : ٦٠ .

جَعَلتُه عالمًا ، ولا تدخل في هٰذا إلا على تأويل ٱلأول قليلاً ، وإمَّا في ٱلٱعتقاد ﴿وجعَلُوا ٱلملائكةَ ٱلذينَ هُمْ عِبادُ ٱلرَّحْمٰن إناثًا﴾ [1] . وإمَّا في ٱلنيابة [2] عن ٱلشيء ، جعَلتُ / ٱلبصْرةَ بَغْدادَ ، وٱلكتَّانَ خزًّا . وإمَّا في ٱلتسمية [3] : جَعَلت حَسَني قبيحًا ؛ إذ لا يكون في ٱلٱعتقاد [4] ولا في ٱلفعل، فرجع إلى ٱللفظ . وهي إذا كانت بهٰذه ٱلمعاني لم تؤثر إلا في ٱلمفعول ٱلأول لأنه وقع به ذٰلك ، ولا تستغني عن ٱلثاني لأنه كٱلٱبتداء وٱلخبر في ٱلأصل أو ما هو مُنَزَّل مَنْزلته ، لكن قوي معنى ٱلفعل ، فصار ٱلأول مفعولاً ، بخلاف ما تقدم ، وكذٰلك في أخواتها . [٣ : ١٠/أ]

و« وَهَبَ » ، حَكى ٱبن ٱلأعرابي [5] : وَهَبَني ٱللهُ فِداك ، أي : صَيَّرَني ، وهي لا تتصرف ؛ إذْ لم يُستَعمَل فيها بمعنى صَيَّرَ إلا ٱلماضي فقط .

ومثالُ « ردَّ » ﴿لو يَرُدُّونَكُمْ منْ بَعْدِ إيمانكُمْ كُفَّارًا﴾ [6] ، وقال ٱلشاعر [7] :

رَمَى ٱلحَدَثانُ نِسْوَةَ آلِ سَعْدٍ ... بِمِقْدارٍ ، سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ ٱلسُّودَ بِيضًا ... وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ ٱلبِيضَ سُودَا

و« تَرَكَ » ، قال ٱلشاعر [8] :

ورَبَّيتُهُ ، حَتَّى إذا ما تَرَكْتُهُ ... أخا ٱلقومِ،وٱسْتَغْنَى عنِ ٱلمَسْحِ شارِبُهْ

---

(١) سورة ٱلزخرف : ١٩ .
(٢) ك : في ٱلمنابة .
(٣) ك : في ٱلمسمية .
(٤) ن : إذا لم يكن في ٱلٱنقاد .
(٥) تهذيب ٱللغة ٦ : ٤٦٣ .
(٦) سورة ٱلبقرة : ١٠٩ .
(٧) هو عبد ٱلله بن ٱلزَّبِير ٱلأسدي ، أو فضالة بن شريك ، أو ٱلكميت بن معروف ، أو ٱبن خريم ٱلأسدي . ٱلحماسة ١ : ٤٦٤ - ٤٦٥ [٣٢٤] وشرحها للمرزوقي ص ٩٤١ وفيهما تخريجهما . سمد : غفل وسها .
(٨) هو فُرْعان بن ٱلأعرف ، وقد قال ذٰلك في ٱبنه مُنازِل . ٱلحماسة ٢ : ١٦٦ [٦٠٩] .

وفي « تَرَكَ » خلاف : منهم من يجعلها تتعدى إلى واحد فقط ، والثاني منصوب على الحال إن وجد . ومنهم من يجعلها[1] بمعنى صيَّر، فتتعدى إلى اثنين ، وهو اختيار المصنف . وأنشد عليه البيت المتقدم[2] .

و« تَخِذَ » و« اتَّخَذَ » الخلاف فيهما كالخلاف في تَرَكَ: فمنهم من قال[3]: إنها تتعدى إلى واحد ، كقولك : اتَّخَذْتُ عُدَّةً للسفر ، وإلى اثنين بمعنى صيَّر ، كقوله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إلٰهَهُ هَواهُ﴾[4] ، ﴿واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خليلاً﴾[5] ، وهذا مذهب أبي علي[6] . ومِن تعديها إلى واحد قوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ العَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾[7] ، و﴿ لَوْ أَرَدْنا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا ﴾[8] .

وذهب ابن بَرْهان إلى أنها تتعدى إلى اثنين دائمًا ، قال ابن بَرْهان : « يقال لأبي علي : ألم تقل في قوله تعالى ﴿ اتَّخَذُوهُ وكانُوا ظالمينَ ﴾[9] : إنَّ التقدير : اتَّخذوه إلهًا ، فحذف المفعول الثاني للدليل[10] ، فكذا التقدير في ﴿ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ : اتَّخَذَتْ[11] مِنْ نَسْجِها بَيْتًا ، وفي ﴿ أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا ﴾ : أنْ نَتَّخِذَ مِن شيءٍ لَهْوًا »[12] . قال ابن بَرْهان : « ولا أعلم اتَّخَذَ إلا يتعدى إلى مفعولين ،

---

(١) ك : جعلها .
(٢) شرح التسهيل ٢ : ٨٢ .
(٣) الملخص ١ : ٢٥٩ .
(٤) سورة الجاثية : ٢٣ .
(٥) سورة النساء : ١٢٥ .
(٦) الحجة ٢ : ٦٨ - ٧٠ [سورة البقرة : ٥١] .
(٧) سورة العنكبوت : ٤١ . الحجة ٢ : ٧٠ .
(٨) سورة الأنبياء : ١٧ . الحجة ٢ : ٦٨ .
(٩) سورة الأعراف : ١٤٨ .
(١٠) الحجة ٢ : ٦٩ - ٧٠ .
(١١) اتخذت : ليس في ك .
(١٢) شرح اللمع ص ١١٩ - ١٢٠ بتصرف .

ٱلثاني منهما بمعنى ٱلأول »[١] .

و« تَخِذَ » قال تعالى ﴿ لَتَخِذْتَ عليه أَجْرًا ﴾[٢] في قراءة مَن قرأ كذٰلك ، وقال ٱلشاعر[٣] :

تَخِذْتُ غُرَانَ إِثْرَهُمُ دَليلاً ... وفَرُّوا في ٱلْحِجازِ لِيُعْجِزُوني

غُرَانُ : ٱسم جبل[٤] .

وفي ٱلبسيط : ٱتَّخَذَ يتعدى إلى واحد بمعان : ﴿ ما ٱتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَد ﴾[٥] ، و﴿ لَوْ أَرَدْنا أنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا ﴾ ، وٱتَّخَذْتُ خاتمًا : لَبِسْتُه ، وٱتَّخَذْتُ مالاً : كَسَبْتُه، ويَجمع ذٰلك كلَّه معنى ٱلملابسة من جهة ٱلفاعل ٱلقاصد لذٰلك . وبمعنى جَعَلَ ٱلْمُصَيِّرة / ﴿ لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ ﴾[٦] . [٣ : ١٠/ب]

وٱلفرق بينها وبين تصيير جَعَلَ أنه يعود من ذٰلك [لنفسك من قبله شيء بحيث][٧] لا يتغير ٱلمفعول به تغييرًا في نفسه ، بخلاف جَعَلَ ، فإنه لا يلزم أن يكون فيه ذٰلك، نحو : جَعَلْتُ ٱلرجلَ عالمًا ، فإنه لا يتعدى لنفسك منه شيء ، وإذا قلتَ ٱتَّخَذْتُه حبيبًا وصاحبًا عادَ عليك ؛ ألا ترى أنك لا تقول : ٱتَّخَذتُ ٱلطِّينَ خزَفًا ، ولأن ٱلمفعول في جَعَلَ يتغير بشيء من جهته ، بخلاف هٰذا . وقد تدخل فيه «مِنْ»

---

(١) شرح ٱللمع ص ١٢٠ .
(٢) سورة ٱلكهف : ٧٧ . وهٰذه قراءة ٱبن كثير وأبي عمرو . ٱلسبعة ص ٣٩٦ .
(٣) أبو جُندب بن مُرَّة ٱلهذلي. شرح أشعار ٱلهذليين ص ٣٥٤. يعجزوني : يفوتوني ويغلبوني .
(٤) كذا . وفي ٱلسكري أنه واد . وفي معجم ٱلبلدان (غُران) ما نصه : « هو ٱسم موضع بتهامة ... وقال ٱبن ٱلسكيت : غران : واد ضخم بٱلحجاز بين ساية ومكة ... غُران ، وهي منازل بني لحيان ، وغُران : وادٍ بينَ أَمَجٍ وعُسفان إلى بلد يقال له ساية » ، وٱلشاعر هنا يذكر بني لحيان .
(٥) سورة ٱلمؤمنون : ٩١ .
(٦) سورة ٱلممتحنة : ١ .
(٧) في ٱلمخطوطات : أنه يعود من ذٰلك ليس ومن قبله وبحيث .

كما في جَعَلَ، كقوله تعالى ﴿ألاَّ تَتَّخذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً﴾[1] ، ﴿واتَّخِذُوا مِنْ مَقامِ إبْراهِيمَ مُصَلًّى﴾[2] ، فيكون من هذا النوع .

وقد قال النحويون إنها من باب أَعْطَى ، ولذلك يُقتَصَر فيها ، فيقال : اتَّخَذْتُ أَولياءَ ، و﴿ ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ أي : مِن شيءٍ ولدًا ، وقال تعالى ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ﴾ [3] أي : اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ إلهًا .

والصحيح الأول لأنَّا نقول : لو كان منه لصحَّ كون أحدهما مُوقعًا بالآخر فعلاً ، ولا يكون لأنه هو ، ولو كان لجاز الاقتصار على الباقي ، ولم يكن ، وما ذكروه حُذف اختصارًا .

وقوله [4] **أكان** قال المصنف في الشرح [5] : « أَلحقَ ابنُ أَفْلَحَ بـ(أَصارَ) أَكانَ المنقولةَ مِن كانَ بمعنى صارَ ، وما حَكم به جائز قياسًا ، لكني لا أعلمه مسموعًا » انتهى .

ولا أعلم أحدًا من النحاة يقال له ابن أفلح ، لكنْ في شيوخ الأعلم رجل اسمه مُسَلَّم بن أحمد بن أفلحَ الأديب ، يكنى أبا بكر [6] ، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن أبي الحُباب [7] .

---

(١) سورة الإسراء : ٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٢٥ .

(٣) سورة البقرة : ٥١ .

(٤) قوله : ليس في ك ، ن .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٨٣ .

(٦) [٣٧٦ - ٤٣٣ هـ] نحوي أديب من أهل قرطبة . كان رجلاً جيد الدين ، حسن العقل ، متقدمًا في علم العربية واللغة ، راوية للشعر وكتب الآداب . الصلة ص ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٧) ك : عن ابن عمر الحباب . أبي : ليس في المخطوطات . وهو أحمد بن عبد العزيز بن فرج النحوي [- ٤٠٠ هـ] . من أهل قرطبة . روى عن القالي ، ولزمه . الصلة ص ٢٥ .

وقول المصنف «وما حكم به جائز قياسًا» ليس متفقًا عليه ، بل الظاهر من مذهب س[1] أنّ النقل بالهمزة قياسٌ في اللازم سماعٌ في المتعدي ، وكانَ بمعنى صارَ تجري مجرى المتعدي ، فلا يكون النقل فيها بالهمزة قياسًا على ظاهر مذهب س .

وزعم جماعة من المتأخرين - منهم خَطَّابٌ المارِديُّ - أنه قد يجوز أن يُضَمَّن الفعل المتعدي إلى واحد معنى صَيَّرَ ، ويُجعل من هٰذا الباب ، فأجاز أن يقال : حَفَرتُ وَسْطَ الدارِ بئرًا ، بمعنى : صَيَّرْتُ وَسْطَ الدار . قال خَطَّاب : ولا يكون بئرًا تمييزًا لأنه لا تَحسُن فيه مِنْ . وكذٰلك أجاز : بَنَيتُ الدارَ مسجدًا ، وقطعتُ الثوبَ قميصًا ، وقطعتُ الجلدَ نعلاً ، وصبغتُ الثوبَ غُرابًا [2] ؛ لأن المعنى فيها صَيَّرْتُ ، وجَعَل من ذٰلك قول أبي الطيب [3] :

فَمَضَتْ ، وقد صَبَغَ الحياءُ بَياضَها لَوْني ، كَما صَبَغَ اللُّجَيْنَ العَسْجَدُ

قال : لأنَّ المعنى : صَيَّرَ الحياءُ بياضَها لوني ، أي : مثلَ لوني .

والصحيح أنَّ هٰذا كلّه من باب التضمين ، والتضمين [4] لا يجوز بقياس في الكلام ، وإنما يجيء في الشعر للضرورة ، وإن جاء شيء منه في الكلام حُفظ ، ولم يُقَسْ عليه لقلة ما جاء منه .

[٣: ١١/أ] وقوله **وألحقوا** / بـ« **رأى** » **العِلْميَّةِ الحُلْميَّةَ** أي : وألحقوا، يعني العرب، كذا قال في الشرح ، قال [5] : « فأدخلتها على المبتدأ والخبر ، ونصبتهما مفعولين ،

---

(١) الملخص ١ : ٣٥٩ ، وانظر الكتاب ٤ : ٥٥ - ٦٣ .

(٢) ك : عماميا . والمعنى : صيَّرت الثوب أسود .

(٣) ديوانه ١ : ١٧٦ بشرح المعري . اللجين : الفضة . والعسجد : الذهب .

(٤) والتضمين : ليس في ن .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٨٣ - ٨٤ .

ومنه قول ٱلشاعر [1] :

يُؤَرِّقُني أبو حَنَشٍ وطَلْقٌ ... وعَمَّارٌ ، وآونةً أُثالا

أراهُمْ رُفْقَتِي ، حتَّى إذا ما ... تَفَرَّى ٱلليلُ ، فٱنْخَزَلَ ٱنْخِزالا

إذا أنا كٱلذي أَجْرَى لِوِرْدٍ ... إلى آلٍ ، فلم يُدْرِكْ بِلالا

نصب بها ٱسمين معرفتين ، هما مبتدأ وخبر في ٱلأصل ، كما يفعل بـ«رَأَى» بمعنى عَلِمَ وبمعنى ظَنَّ . ومما يدل على صحة ذٰلك قولُه تعالى ﴿إنِّي أَرانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[2] ، فأعمل مضارع رَأَى ٱلحُلمية في ضميرين متصلين لمسمًّى واحد ، وذٰلك مما تختص به عَلِمَ ذات ٱلمفعولين وما جرى مجراها » ٱنتهى .

ولا حُجَّةَ فيما ذكره : أمَّا « أراهم رُفْقَتِي » فإنه يحتمل أن تكون أَرَى تعدَّت إلى واحد ، وهو ٱلضمير ، و« رُفْقَتِي » في موضع ٱلحال وإن كان ظاهره ٱلتعريف ، فهو نكرة من حيث ٱلمعنى ؛ لأن معنى ٱلرُّفْقة : ٱلرُّفَقاء ، وهم ٱلمُخالِطون ، فرَفيق بمعنى[3] مُرافِق ، فهو بمعنى ٱسم ٱلفاعل ، فإضافته غير محضة كجَليس وخَليط .

وأمَّا ﴿ أَرانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين ، بل يكون ذٰلك مما جاء في غير ما تعدَّى إلى مفعولين ، نحو فَقَدَ ، وعَدِمَ ، ووَجَدَ بمعنى أَصابَ لا بمعنى عَلِمَ ، فإنك تقول فيها : فَقَدْتُنِي ، ووَجَدْتُنِي ، وعَدِمْتُنِي ، فكذٰلك هٰذا ، ويكون ﴿ أَعْصِرُ ﴾ في موضع نصب على ٱلحال لا في موضع مفعول ثانٍ .

---

(١) هو عمرو بن أحمر . شعره ص ١٢٩ - ١٣٠ وأمالي ٱبن ٱلشجري ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ وٱلحماسة ٱلبصرية ص ٧٤٥ [٥٨٠] . وٱلأول في ٱلكتاب ٢ : ٢٧٠ . أراهم رفقتي : أي أراهم رفقتي في ٱلمنام . وٱنخزل : ٱنقطع . وٱلآل : ٱلسَّراب . وأجرى : أجرى دابته ليرد سرابًا ظنه ماء ، فلم يدرك ما يَبُلُّ يده .

(٢) سورة يوسف : ٣٦ .

(٣) بمعنى : ليس في ك .

وقوله **وسَمِعَ ٱلمُعَلَّقة بِعَيْنٍ ، ولا يُخْبَرُ بعدَها إلا بفعل دالٍّ على صوت** مثاله : سمعتُ زيدًا يتكلم . وٱحترز بقوله **ٱلمُعَلَّقة بِعَيْنٍ** من ٱلمُعَلَّقة بمسموع ، فإنها لا تتعدى إلا إليه فقط ، نحو : سمعتُ كلامًا ، وسمعتُ خُطبةً ، قال تعالى ﴿ إنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ ﴾ [(١)] ، ﴿ يومَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحةَ بِٱلحَقِّ ﴾ [(٢)] .

سَمِعْتُ « ٱلناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا » .... [(٣)]

أراد : سمعتُ هٰذا ٱلكلامَ .

وعطف ٱلمصنف « وسَمِعَ » على « ٱلحُلميَّة » ، يعني : رَأَى ٱلحُلميَّة وسَمِعَ، وجعل ٱلضمير في « وألحقوا » ضمير ٱلعرب ، فدلَّ كلامه على أنَّ ٱلعرب هم ٱلذين ألحقوا ، وٱلعربيُّ إنما ينطق بجملة ، فيفهم منها ٱلنحوي ما يفهم ، ويَنسب ذٰلك إلى ٱلعرب لأنه فهمه عنهم .

وفي هٰذه ٱلمسألة خلاف : ذهب ٱلجمهور إلى أنَّ سَمِعْتُ لا تتعدَّى إلا إلى مفعول واحد ، فإنْ كان مما يُسْمَعُ فهو ذاك ، وإنْ كان عينًا فهو ٱلمفعول ، وٱلفعل بعده في موضع نصب على ٱلحال ، وهو على حذف مضاف ، أي : سَمِعْت صوتَ زيدٍ في حال أنه يتكلم ، وهٰذه ٱلحال مبيِّنة [(٤)] ، وهو ٱختيار ٱلأستاذ أبي ٱلحسن بن عصفور في شرح ٱلجمل [(٥)] .

[٣: ١١/ب] / وذهب ٱلأخفش، وٱلفارسيُّ [(٦)] ، وٱبن بابشاذ إلى ما ذهب إليه ٱلمصنف ،

---

(١) سورة فاطر : ١٤ .

(٢) سورة ق : ٤٢ .

(٣) عجز ٱلبيت : « فقُلتُ لصَيْدَحَ : ٱنْتَجعي بلالا » . وسيأتي بعد قليل كاملاً . وهو لذي ٱلرمة . ديوانه ص ١٥٣٥ وٱلمقتضب ٤ : ١٠ وٱلكامل ص ٥٦٨ وسر ٱلصناعة ص ٢٣٢ . صيدح : ناقته . وبلال : هو بلال بن أبي بردة .

(٤) ك : مبنية .

(٥) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠٢ ـ ٣٠٣ . وفيه ٱلخلاف ٱلمذكور .

(٦) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٧٠ .

وهو ٱختيار شيخينا أبي ٱلحسن بن ٱلضائع ، وأبي ٱلحسين[1] بن أبي ٱلربيع[2] ، وٱبن عصفور في شرح ٱلإيضاح . وحجة هٰذا ٱلمذهب أنَّ سَمِعَ لَمَّا دخلت على غير مسموع أُتِيَ لها بمفعول ثانٍ يدلُّ على ٱلمسموع ، كما أنَّ ظَنَّ لَمَّا دخلت على غير مظنون في ٱلمعنى أُتِيَ بعدَ ذٰلك بمفعول ثانٍ يدلُّ على ٱلمظنون .

وقد ٱستُدِلَّ لِهٰذا ٱلمذهب بما ذكره ٱلأخفش في (ٱلأوسط) له ، وٱلنحاس في (صنعة ٱلكُتَّاب)[3] مِن أنَّ ٱلعرب تقول : سَمْعُ[4] أُذُنِي زيدًا يتكلمُ حَقٌّ ، فيأتون بخبر ٱلمصدر ، ولا يقولون : سَمْعُ أُذُنِي زيدًا يتكلم ، على أنْ يَسُدَّ «يتكلمُ» مَسَدَّ ٱلخبر ، فدلَّ على أنه مفعول ثانٍ لا حال ؛ إذ لو كان حالاً لَسَدَّ مَسَدَّه ، كما سَدَّ في : ضَرْبِي زيدًا قائمًا .

وهٰذا ٱلذي ذَكَراه مخالف لِمَا نَقَلَ س من قولهم : سَمْعُ أُذُنِي زيدًا يقول ذٰلك[5]، فلم يأت بخبرٍ لِ« سَمْع » . وأُجيبَ بأنه ليس في كلام س ما يدلُّ على أنه كلام تام، بل لعله أراد أنه جزء كلام، فيكون موافقًا لما ذكره ٱلأخفش وٱلنحاس .

وقال هٰذا ٱلمستدلُّ : مَن جعلها تتعدى إلى ٱثنين ضَمَّنها معنى عَلِمْتُ ، فإذا قلت « سَمِعْتُ زيدًا قارئًا » فكأنك قلت : عَلِمْتُ زيدًا قارئًا بسماع قراءته[6] ، كما أنَّ نَبَّأَ تَعَدَّت إلى ثلاثة بٱلتضمين ، وهي في ٱلأصل تتعدى إلى واحد بنفسها ، وإلى ٱلثاني بِ« عَنْ » ، وإلى ٱلثالث بٱلباء، وهٰذه ٱلمُضَمَّنة غير ٱلتي تتعدى إلى واحد، نحو : سَمِعتُ كلامَ زيدٍ ، ولم تُلْغَ لأنَّ ذٰلك مُلْبِس بٱلحكاية ؛ لأنك لو قلت « زيدٌ

---

(١) ك ، ن : ٱلحسن .

(٢) ٱلملخص ١ : ٢٥٨ وٱلبسيط في شرح ٱلجمل ص ٤٣٣ .

(٣) صناعة ٱلكتاب ص ١٩٦ .

(٤) سمع : سقط من ك .

(٥) ٱلكتاب ١ : ١٩١ .

(٦) ك : قراءاته .

متكلمٌ[1] سَمعتُ » لم يُدْرَ أنك سمعت هٰذا ٱللفظ أو أردت معنى : سمعتُ زيدًا يتكلم ، ولهٰذه ٱلعلة لم تُعلَّقْ ؛ لأنك لو قلت « سمعتُ أزيدٌ قرأَ أم أنشدَ » تريد : علمتُ أزيدٌ قرأَ أم أنشدَ بسماع ذٰلك منه ، لم يُدْرَ أأردت هٰذا ٱلمعنى أو أردت أنك سمعت هٰذا ٱلكلام .

وقال شيخنا أبو ٱلحسن بن ٱلضائع محتجًّا لِهٰذا ٱلمذهب : « لا يجوز أن تكون سَمِعْتُ[2] مِمَّا يتعدى إلى واحد ؛ لأنَّ حكمه جواز ٱلسكوت عليه ، ولا يجوز : سمعتُ زيدًا ، وفيما يتعدى إلى ٱثنين ولا يجوز ٱلٱقتصار على أحدهما دون ٱلآخر ما يتعدى إلى واحد ، هٰذه عَلِمَ ، تتعدى إلى ٱثنين على صفة ، وتتعدى إلى واحد على صفة أخرى ، وكذٰلك سَمِعْتُ . وأيضًا فلو كان (يقول) مِن «سمعتُ زيدًا يقول كذا» حالاً لكان « زيد » هو ٱلمسموع حقيقة[3] . وأيضًا فٱلحال لا تكون إلا بعد تمام ٱلكلام ، و« سمعتُ زيدًا » غير تام ، وليس كونه غيرَ تامٍّ مِمَّا عرض له هنا ، كقوله[4] :

مَتَى تَبْعَثُوها تَبْعَثوها ذَميمةً ....

بل هو كقوله : إنَّ ٱليومَ زيدًا راحلاً[5] ، وهو لا يجوز ، فأمَّا قولهم : سمعتُ زيدًا ، أي : سمعتُ كلامَ زيدٍ يتكلم ، فبعيد جدًّا ،/ ويلزم أن تكون ٱلحال [٣: ١٢/أ] عنه مؤكِّدة ؛ لأنه معلوم أنَّ « سمعتُ زيدًا » في تقدير : سمعتُ كلام زيد » ٱنتهى ما ٱحتجَّ به .

---

(١) زيد هنا في ن : به .
(٢) سمعتُ ... عليه ولا يجوز : سقط من ن .
(٣) ن : ٱلمسموع هو حقيقة .
(٤) هو زهير بن أبي سُلمى . وعجز ٱلبيت : « وتَضْرَ إذا ضَرَّيْتُموها ، فتَضْرَمِ » . شعره ص ٢٧ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٢٦٧ . تبعثوها : تثيروها ، يعني ٱلحرب . وتَضْرَى : مضارع ضَرِيَ بٱلشيء ، أي : أُغْرِي به حتى لا يكاد يصبر عنه . وتضرم : تضطرم .
(٥) في ٱلكتاب ٢ : ١٣٣ : « إنَّ ٱليومَ زيدًا منطلقًا » . وٱنظر ٱلتعليقة ١ : ٢٨٥ .

فأمَّا قوله « لأنَّ حكمه جواز ٱلسكوت عليه ، ولا يجوز : سمعتُ زيدًا » فٱلجواب أنه جائز ، قال تعالى ﴿هل يَسْمَعُونَكُمْ إذْ تَدْعُونَ﴾[(1)] ، تقديره : هل يَسمَعونَكم تَدْعُونَ ؟ ويحتمل أن يكون سمعتُ زيدًا على تقدير حذف مضاف ، فيكون إذ ذاك متعلق ٱلسمع ، فيُقَدَّر في سمعتُ زيدًا : سمعتُ كلامَ زيدٍ ، وحَذْفُ ٱلمضاف لفهم ٱلمعنى جائز .

وأمَّا قوله « وفيما يتعدى إلى ٱثنين » إلى آخره ، ومَثَّلَ ذٰلك بِعَلِمْتُ - فـ«سَمِعَ» لا يجوز أن يكون مثل عَلِمْتُ لِمَا سيتبين بعدُ إنْ شاء ٱللّٰه .

وأمَّا قوله « إنه يلزم أن يكون زيد هو ٱلمسموع حقيقة » فلا يلزم ؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا أنَّ ذٰلك على حذف مضاف ، وذٰلك ٱلمضاف[(2)] هو ٱلمسموع حقيقة .

وأمَّا قوله « وسمعتُ زيدًا غير تامٍّ » فهٰذا غير مُسَلَّم ، بل هو تامٌّ لأنه على حذف مضاف .

وأمَّا إلزامه أن يكون حالاً مؤكّدة فلأنه قدَّر أنَّ ٱلمحذوف في نحو « سمعتُ زيدًا يتكلم » هو ٱلكلام ، أي : سمعتُ كلامَ زيدٍ في حال تكلمه ، فتكون إذْ ذاك حالاً مؤكّدة .

وأمَّا غيره فإنه جعل ٱلمحذوف أعمَّ من ٱلكلام ، وهو صوت ، فعلى هٰذا لا تكون (يتكلم) حالاً مؤكّدة ، بل هي حال مُبَيِّنة ؛ لأن ٱلصوت يكون كلامًا وغير كلام مما يتعلق به ٱلسمع .

وقد ٱحتَجَّ للمذهب ٱلأول أبو بكر بن طاهر بأنه حكي : سَمْعُ أُذُني زيدًا يقول ذٰلك ، فـ« يقول ذٰلك » يتعين أن يكون حالاً[(3)] لأنه سدَّ مَسَدَّ ٱلخبر ، ولا

---

(1) سورة ٱلشعراء : ٧٢ .

(2) وذٰلك ٱلمضاف ... لأنه على حذف مضاف : سقط من ن .

(3) حالاً لأنه . . مَسَدَّ ٱلخبر ، ولا يجوز أن يكون : سقط من ك .

يجوز أن يكون مفعولاً ثانيًا ؛ لأن ٱلمفعول ٱلثاني لا يَسُدُّ مَسَدَّ ٱلخبر ، لو قلتَ ظَنّي زيدًا عالمًا لم يَستَقِلَّ لأنه معمول ٱلمصدر ، كما لا يستقلُّ : ضَرْبي زيدًا .

وٱحتَجَّ له أيضًا أبو محمد بن ٱلسِّيْد [١] ، وتبعه ٱبن عصفور [٢] ، بأنَّ سمعَ من أفعال ٱلحواسِّ ، وأفعالُ ٱلحواسِّ كلها تتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : ذُقْتُ طَعامًا، وشَمِمْتُ مِسْكًا ، ولَمَسْتُ حريرًا ، وأَبْصَرْتُ زيدًا، فينبغي أن تكون سمعَ مثلها ، فإذا دخلت على غير مسموع أُوِّلَ [٣] على أنه على حذف مضاف .

قال [٤] : « وأيضًا لا تخلو إذا كانت مما يتعدى إلى مفعولين من أن تكون من باب ظَنَّ أو من باب أعطى ، فباطل [٥] أن تكون من باب أعطى لأنَّ ٱلثاني فِعْلٌ ، وٱلفعلُ لا يكون في موضع ٱلمفعول ٱلثاني في باب أعطى ، وباطلٌ أن تكون من باب ظَنَّ لأنَّ ظَنَّ وأخواتها يجوز إلغاؤها وإعمالها ، ولا يجوز إلغاء سمعتُ ، فثَبَتَ أنَّها مما يتعدى إلى مفعول واحد . فأمَّا قوله [٦] :

سَمِعْتُ : ٱلناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ... فقُلْتُ لِصَيْدَحَ : ٱنْتَجِعي بِلالاً

فهٰذا ليس بإلغاء، بل هو حكاية ؛ إذ معناه : سمعت هٰذا ٱلكلام ، فهو نحو : سمعتُ / زيدٌ يتكلم ، وإذا نصبتَ فٱلمسموع ليس هٰذا ٱللفظ ٱلذي هو : زيدٌ يتكلم ، ولو أنه كان إلغاءً كان ٱلمعنى واحدًا ، كما أنَّ قولك : زيدًا ظننتُ [٧] قائمًا ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ، واحد » . ويدلُّ أيضًا على أنَّها تتعدى إلى واحد كونُها لا تقع موقع ٱلفعل معرفة . [٣: ١٢/ب]

---

(١) ٱلحلل في شرح أبيات ٱلجمل ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩ .
(٢) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠٣ .
(٣) ك : أقل . وقوله بعده « على أنه » : ليس في ن .
(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣٠٣ ـ ٣٠٤ بتصرف . ومعناه في ٱلحلل ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩ .
(٥) ك ، ن : باطل . وٱلتصويب من شرح ٱلجمل .
(٦) تقدم في ص ٤٦ .
(٧) ظننت : ليس في ك .

قال ٱلأخفش : تقول : سمعتُ زيدًا يتكلمُ ، وسمعتُ زيدًا متكلمًا ، ولا تقول : ٱلمتكلمَ . وأجيب عن هٰذا بأنه لعل ٱلأخفش لم يسمعه ، وسمعه غيره ، ولا يلزم سماعُ كلٍّ لفظة إذا صَحَّحَها ٱلقياس .

وقد تُضَمَّنُ سَمِعَ معنى أَصْغَى ، فتتعدَّى بإلى ، نحو قوله ﴿ لا يَسْمَعُونَ إلى الملأ الأَعْلَى ﴾[1] ، ومعنى ٱستجابَ، فتتعدَّى بٱللام ، نحو : سَمِعَ ٱللّٰهُ لِمَنْ حَمِدَه ، أُجْرِيَتْ في ذٰلك مُجْرَى ما ضُمِّنَتْه .

وقوله **ولا تُلْحَقُ ضَرَبَ مع ٱلمَثَل على ٱلأصحِّ** ذهب قوم[2] إلى أنَّ «ضَرَبَ» ٱلمُعَلَّقة بٱلمَثَل تكون من أفعال هٰذا ٱلباب ، وتكون بمعنى صَيَّر ، قال تعالى ﴿إنَّ اللّٰهَ لا يَسْتَحْيِي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضةً فما فَوقَها﴾[3] ، وقال تعالى ﴿وٱضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحابَ ٱلقَرْيةِ﴾[4] ، و﴿ضَرَبَ ٱللّٰهُ مَثَلاً عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾[5] ، ﴿وضَرَبَ ٱللّٰهُ مَثَلاً رَجُلَين﴾[6]، فظاهر هٰذه ٱلآيات أنَّ «ضَرَبَ» بمعنى صيَّر تتعدى إلى ٱثنين،ويكون (مَثَلاً) فيما يظهر هو ٱلمفعول ٱلثاني، وما بعدَه هو ٱلمفعول ٱلأول؛ لأنَّ مَثَلاً نكرة لا مُسَوِّغ لها لجواز ٱلابتداء بٱلنكرة ، وما بعدَه إمَّا معرفة وإمَّا نكرة لها مسوغ للٱبتداء بٱلنكرة ، وقد صَرَّح بتقديمه على مَثَلٍ أبو تمام ، فقال[7] :

---

(١) سورة ٱلصافات : ٨ . وهٰذه قراءة ٱبن كثير ونافع وٱبن عامر وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ بقية ٱلسبعة ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ . ٱلسبعة ص ٥٤٧ .

(٢) ٱنظر معاني ٱلقرآن وإعرابه ١ : ١٠٣ وٱلمحرر ٱلوجيز ١ : ١١٠ ـ ١١١ .

(٣) سورة ٱلبقرة : ٢٦ .

(٤) سورة يس : ١٣ .

(٥) سورة ٱلنحل : ٧٥ .

(٦) سورة ٱلنحل : ٧٦ .

(٧) يمدح أحمد بن ٱلمعتصم . ديوانه ٢ : ٢٥٠ . ن : شذوذًا . وقبل هٰذا ٱلبيت :

أبليتَ هٰذا ٱلمجدَ أبعدَ غاية ... فيه ، وأكرمَ شيمة ونحاسِ

إقدامَ عمرٍو في سَماحة حاتمٍ ... في حِلْمِ أَحْنَفَ في ذَكاءِ إياسِ

وبعده :

فٱللّٰهُ قد ضَرَبَ ٱلأقلَّ لِنُوره ... مَثَلاً مِنَ ٱلمِشْكاةِ وٱلنِّبْراسِ

لا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ دُونِهِ مَثَلاً شَرُودًا في ٱلنَّدَى وٱلباسِ

قال ٱلمصنف في ٱلشرح [١] : « وٱلصواب ألاَّ يُلحَق به [٢] لقوله تعالى ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فٱسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [٣] ، فبنى ضَرَبَ ٱلمذكورة لِمَا لم يُسَمَّ فاعله ، وٱكتفتْ بمرفوعها ، ولا يُفعل ذٰلك بشيء من أفعال هٰذا ٱلباب » انتهى .

وهٰذا ٱستدلال ظاهر ، ويمكن تأويله على أن يكون ٱلمفعول حُذف لدلالة ٱلكلام عليه ، أي : ضُرِبَ مَثَلٌ ما يُذْكَر ، ويدلُّ عليه ﴿ فٱسْتَمِعُوا لَهُ إنَّ ٱلَّذينَ تَدْعُونَ ﴾ ٱلآية .

وقد يقال إنَّ ضَرَبَ تكون بمعنى صَيَّرَ [٤] لا مع ٱلمَثَل خاصَّةً ، بل في نحو : ضَربتُ ٱلفضَّةَ خاتمًا ، وضربتُ ٱلطينَ لَبِنًا ؛ إذ ٱلمعنى : صَيَّرتُ ، إلا أنه ينبغي أن يُستَثبَت في هٰذا الباب [٥] ، أهو من كلام ٱلعرب أم من كلام ٱلمولَّدين . وقد ذهب إلى أنَّ ضَرَبَ بمعنى صَيَّرَ فيتعدى إلى ٱثنين أبو ٱلحسين بن أبي ٱلربيع [٦] ، قاله [٧] في : ضَرَبْتُ ٱلفضَّةَ خَلْخالاً .

وقوله **ولا عَرَفَ وأَبْصَرَ ،خلافًا لهشام ، ولا أَصابَ وصادَفَ وغادَرَ ، خلافًا لٱبن درستويه** ثبت أنَّ هٰذه ٱلأفعال تتعدى إلى واحد ، فإذا جاء بعده ٱسم

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٥ . في ٱلشرح : ليس في ك .

(٢) في شرح ٱلمصنف : ألا تلحق بها . وهو أولى .

(٣) سورة ٱلحج : ٧٣ . وٱلآية هي : ﴿ يا أيُّها ٱلذينَ آمَنُوا ضُرِبَ مَثَلٌ فٱسْتَمِعُوا لَهُ إنَّ ٱلَّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ ٱللهِ لن يَخْلُقُوا ذُبابًا ولَوِ ٱجْتَمَعُوا لَهُ وإنْ يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبابُ شيئًا لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وٱلمَطْلُوبُ ﴾ .

(٤) لا مع ٱلمثل خاصةً بل في نحو ضربتُ ٱلفضة خاتمًا وضربتُ ٱلطين لبنًا إذ ٱلمعنى صيَّرتُ : سقط من ك .

(٥) ٱلباب : ليس في ك .

(٦) ٱلملخص ١ : ٢٦١ .

(٧) ك : فقال .

منصوب حُمل على أنه حال ، وٱلدليل على أنه حال ٱلتزام تنكيره . وكون هٰذه ٱلأفعال من أفعال هٰذا ٱلباب لا حُجَّةَ على ذٰلك .

وأدخلَ س [1] وأبو علي ٱلفارسي [2] في أفعال هٰذا ٱلباب أُرَى ، ولم يذكرا فيه ما بُني للمفعول من ٱلأفعال ٱلتي تتعدى / إلى ثلاثة نحو أَعْلَمْتُ . وسبب ذٰلك [٣: ١٣/أ] أن جميع ذٰلك ٱستُعمل مبنيًا للفاعل ؛ إلا أُرَى هٰذه ، فإنها لم تُستعمل إلا مبنيَّةً للمفعول ؛ ألا ترى أن أُرَى بمعنى أَظُنُّ ، ولا يقال : أَريتُ زيدًا عمرًا خيرَ ٱلناس ، بمعنى [3] : جَعلتُه يَظُنُّ ذٰلك ، بل بمعنى : أَعلمتُه ذٰلك ، فلما لم تُستعمل بمعنى ٱلظَّنِّ إلا مبنيَّةً للمفعول جَعَلاها من هٰذا ٱلباب ؛ لأنها لا يكون لها أبدًا إلا منصوبان ، كما أنَّ سائر أفعال هٰذا ٱلباب كذٰلك .

وقال بعض ٱلناس [4] : « يصح أن تكون خَلَقَ بمعنى جَعَلَ ، فيكسبها ذٰلك قوة ٱلتعدي إلى مفعولين ، ويكون قوله ﴿ ضَعيفًا ﴾ من قوله ﴿ وخُلِقَ ٱلإنْسانُ ضَعيفًا ﴾[5] مفعولا ثانيًا » ٱنتهى .

ولا أعلم أحدًا من ٱلنحويين ذهب إلى ذٰلك ، بل ٱلذي ذكر ٱلناسُ أنَّ مِن أقسام جَعَلَ أن تكون بمعنى خَلَقَ ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى ﴿وجَعَلَ ٱلظُّلُماتِ وٱلنُّورَ﴾[6] ، أمَّا ٱلعكس فلم يذهب إلى ذٰلك أحد من ٱلنحويين فيما علمناه . وٱلمتأخرون من ٱلنحاة ٱلذين تَتَبَّعوا [7] هٰذه ٱلأفعال لم يذكروا ذٰلك .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١١٨ - ١٢١ .
(٢) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٣٣ .
(٣) بمعنى : ليس في ك .
(٤) هو ٱبن عطية ، ٱلمحرر ٱلوجيز ٢ : ٤١ .
(٥) سورة ٱلنساء : ٢٨ .
(٦) سورة ٱلأنعام : ١ .
(٧) ن : يتبعون .

ص : وتُسَمَّى ٱلمتقدِّمة على صَيَّرَ قَلْبِيَّةً . وتَختَصُّ مُتَصَرِّفاتُها بِقُبْحِ ٱلإلغاء في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وبِضَعفه في نحو : متى ظَننتَ زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ أَظُنُّ أبوه قائمٌ ، وبِجَوازِه بلا قُبحٍ ولا ضَعْفٍ في نحو : زيدٌ قائمٌ ظَنَنتُ ، وزيدٌ ظَنَنتُ قائمٌ . وتقديرُ ضميرِ ٱلشَّأنْ أو ٱللامِ المعلّقة في نحو ظَنَنتُ زيدٌ قائمٌ أَوْلَى مِنَ ٱلإلغاء . وقد يقع [1] ٱلمُلْغَى بينَ مَعْمُولَيْ إنَّ ، وبينَ سَوفَ ومَصحوبِها ، وبينَ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه . وإلغاءُ ما بينَ ٱلفعلِ ومرفوعه جائزٌ لا واجب ، خلافًا للكوفيين . وتوكيدُ ٱلمُلْغَى بمَصدرٍ منصوبٍ قَبيحٌ ، وبِمُضافٍ إلى ٱلياءِ ضعيفٌ ، وبضميرٍ أو ٱسمِ إشارةٍ أَقَلُّ ضَعْفًا .

وتُؤَكَّدُ ٱلجملةُ بمصدرِ ٱلفعلِ بدلاً مِن لفظِه منصوبًا ، فَيُلْغَى وجوبًا ، ويَقْبُحُ تَقديْمُه ، ويَقِلُّ ٱلقُبْحُ في نحوِ : متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإنْ جُعل متى خبرًا لِ« ظَنٍّ » [2] رُفِع، وعَمِلَ وجوبًا . وأجازَ ٱلأخفشُ وٱلفراءُ إعمالَ ٱلمنصوبِ في ٱلأمرِ وٱلٱستفهامِ .

ش : ٱلإلغاء هو ترك ٱلعمل لغير مانع . وحيث يكون ٱلإلغاء وٱلإعمال ٱختلفوا : فذهب ٱلجمهور إلى أنك مخير بين ٱلإعمال وٱلإلغاء ، وهو ٱختيار ٱلأستاذ أبي ٱلحسن بن عصفور [3] .

وذهب أبو ٱلحسن إلى أنه ليس على ٱلتخيير ، وإنما هو لازم ، إذا ٱبتدأتَ لتُخبر بٱلشك أَعملتَ ٱلفعل على كل حال ، سواء قَدَّمتَه أم وَسَّطتَه أم أَخَّرتَه ، وإذا بدأت وأنت تريد ٱليقين، ثم أدركك ٱلشك بعد ما مضى كلامك على ٱليقين، رَفعتَ وٱبتدأت ، وٱلمبتدأُ مع ٱلخبر كٱلفعل مع ٱلفاعل ، فلا بُدَّ من ٱلخبر ، وتلغي

---

(١) ك : يلغ .

(٢) ك : وإن جعل من خبر للظن .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٤ وٱلمقرب ١ : ١١٧ .

ظننت . وهو آختيار آلأستاذ أبي آلحسين بن أبي آلربيع ، قال [1] : « جواز آلإلغاء / وآلإعمال بمقصدين مختلفين ، فإذا قصدت أن تبني آلكلام على آلظنّ ثم تُوَسِّطه آتِّساعًا ، أَعملتَ ، وإنْ قَصدتَ إلى آلبناء على آلآبتداء ، وحَدَثَ لك آلإخبار بما آنبنى آلكلام عليه - أَلغيتَ » . [٢: ١٣/ب]

وفي آلإفصاح : به - أي بمذهب أبي آلحسن - أخذ شيخنا أبو آلقاسم [2] آبن آلقاسم ، وقال : إنه مذهب س .

وذهب آبن درستويه وآبن كيسان إلى ما ذهب إليه أبو آلحسن ، لكنْ إذا وَسَّطت، فإن قَدَّمتَ آلآسم لم تُلْغِ ، وأَعمَلتَ آلفعلَ في ضميره، ونَصَبتَ ما بعدَه ، فقلت : زيدٌ ظَننتُه منطلقًا . وإن قَدَّمتَ آلخبرَ ، وظَهر فيه آلرفعُ ، أَلغيتَ أيضًا لأنه فائت لا يُستَرجَع ، وآلخبرُ يَطلبُ آلمبتدأَ كما يَطلب آلمبتدأُ آلخبرَ ، نحو : قائمٌ ظَننتُ زيدٌ . فإن كان مجرورًا أو جملةً أَعملتَ ، ونَويتَ في موضع آلجملة وآلمجرور نصبًا ، نحو : في آلدار ظَننتُ زيدًا ، وأخوه منطلقٌ ظَننتُ زيدًا ، لا يجوز عنده آلرفع هنا ، وقولُه [3] :

.... وفي آلأَراجيزِ - خِلْتُ - آللُّؤْمُ وآلخَوَرُ

(١) آلملخص ١ : ٢٥٥ .

(٢) ن : أبو آلعباس .

(٣) صدر آلبيت : « أَبِآلأَراجيزِ يا بنَ آللُّؤْمِ تُوعِدُني » . وهٰذا بيت سيَّار . وهو للّعينِ آلمِنقَريِّ في آلكتاب ١ : ١١٩ - ١٢٠ . وأنشده آبن بَرهان منسوبًا للّعين في شرح آللمع ص ١١١ ، وآخره فيه : « وآلفَشَلُ » ، وأنشد قبله بيتًا آخر آخره : « وآلجَبَلُ » ، وهو آلصواب عند آلبغدادي لأن آلقصيدة لامية ، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية ، آلخزانة ١ : ٢٥٧ . وعجزه في فرحة آلأديب ص ٩٣ كما يلي :
« وفي آلأراجيزِ بيتُ آللُّؤْمِ وآلفَشَلِ » ، وقبله بيت ، وبعده بيت ، وهما مكسورا آلروي . وقد ذكر أبو حيان آلأبيات آلثلاثة في ص ٦٣ - ٦٤ من هٰذا آلجزء . ونسبه آبن آلسيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ : ٤٠٧ إلى جرير . آلخور : آلضعف .

عنده من أقبح ٱلضرورات . وغيره يرى أنَّ ٱلتقدم ٱلفائت كٱللفظ ٱلفائت ، وأنه يطلب ما يطلبه ٱللفظ ، وهو ٱلقياس .

وذهب بعض ٱلنحويين إلى أنك إذا ٱبتدأتَ بٱليقين أَلغيتَ على كل حال ، سواء أَوسَّطتَ أم أَخَّرتَ ، وإنِ ٱبتدأتَ على ٱلشكِّ ، ولم تُقَدِّمِ ٱلفعلَ ، كنتَ مُخَيَّرًا [١] . ٱنتهى .

ولا يَعنُونَ بذٰلك ٱلٱختصاص بفعل ٱلشك ؛ لأنَّ من ٱلأفعال ٱلتي تُلغَى ما هو لليقين ، نحو عَلِمَ ، وإنما يَعنُونَ أنك تبني كلامَك أولاً على سبيل ٱلإخبار عن ٱلمبتدأ بٱلخبر ، ثم يُدرِكُك أنْ تجعل ذٰلك في عِلْمٍ أو ظَنٍّ أو حِسْبانٍ أو خِيْلة ، أو تبني كلامك أولاً على سبيل ٱلإخبار بٱلفعل ، وتذكر متعلقيه . ويدلُّ على أنَّ هٰذا ٱلمرادُ قولُ س في باب ٱلٱشتغال [٢] : « فإذا بَنَيتَ ٱلٱسم عليه قلت : ضربتُ زيدًا »، ولا معنى لـ« بَنَيت ٱلٱسم عليه » إلا : أعملته فيه . وقال بعد هٰذا [٣] : «فإذا بَنَيتَ ٱلفعلَ على ٱلٱسم قلت : زيدٌ ضربتُه» ، ومعنى ذٰلك : أخبرت به عنه .

وقوله **وتُسَمَّى ٱلمتقدِّمةُ على صَيَّرَ قَلْبِيَّةً** يعني أنها تُسمى أفعالَ ٱلقلوب ؛ لأنَّ ٱلعلم وٱلظن إنما هما من أفعال ٱلقلب ، ليس فيهما علاج ، بخلاف صَيَّرَ ، فإنها فعلُ علاج . ولا تختصُّ هٰذه ٱلتسميةُ بِهٰذه ٱلأفعال ٱلتي ذَكر ، بل أفعالُ ٱلقلوبِ أَعَمُّ ، تنطلق على ما يتعدَّى بحرف جر ، نحو فَكَّرَ ، تقول : فَكَّرْتُ في ٱلأمر . وعلى ما يتعدَّى إلى واحد ، نحو عَرَفَ ، تقول : عَرَفتُ زيدًا . وعلى ما يتعدَّى إلى ٱثنين ، نحو ظَنَّ وعَلِمَ .

وقوله **وتَختَصُّ مُتَصَرِّفاتُها بِقُبْحِ ٱلإلغاءِ في نحو : ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ** مُتَصَرِّفاتُ

---

(١) ك : مخيرًا .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٨٠ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٨١ .

هٰذه ٱلأفعال هي أربعةَ عشرَ فعلاً . وٱحترز بها مما لا يتصرف ، وهو هَبْ وتَعَلَّمْ .

وهٰذا ٱلٱحتراز /ٱلذي ذكره ٱلمصنف لم يتعرض لذكره أصحابُنا ، فيمكن أن أهملوه [٣: ١٤/أ] لأنَّ ما لا يتصرف منها يجوز فيه ٱلإلغاء كٱلمتصرف ، فيكون ذٰلك مخالفًا لِمَا ذكره ٱلمصنف ، ويمكن أن أهملوه لأنَّ أكثرهم لم يَعُدَّ فيها غير ٱلمتصرف ، وإنما ذكروا تَعَلَّمْ [١] في غضون كلامهم ، وأهملوا ذكرها حين عَدُّوا هٰذه ٱلأفعال . ويقال : لَمَّا لم يَتَصرف هٰذان ٱلفعلان في أنفسهما لم يُتَصَرَّف فيهما بٱلإلغاء ، بل أُقِرَّا على أصل ٱلأفعال من ٱلعمل .

وقوله **في نحو ظَننتُ زيدٌ قائمٌ** أي : في مثل ظَننتُ زيدٌ قائمٌ . وكثيرًا ما يأتي هٰذا ٱلمصنف في كلامه بضبطِ قانونٍ كليٍّ بلفظة « نحو » ، وهو في غاية ٱلإبهام ؛ لأنَّ ٱلمِثْليَّة تكون بأدنى شَبَه ، فلا ينبغي أن يُضبَط[٢] ذٰلك ٱلحكم إلا بقانونٍ كُلِّيٍّ ، وهو أن يقول في هٰذا في ظَننتُ وأخواتها : إنها [٣] إذا وقعت صدر كلام فٱلإلغاء - هٰذا عند ٱلمصنف - قبيح ، أعني أن تلغى متصدرة .

وهٰذه مسألة فيها خلاف : ذهب ٱلبصريون إلى أنه لا يجوز فيها إذا تصدرت إلا ٱلإعمال . وذهب ٱلكوفيون وٱلأخفش ومحمد بن ٱلوليد وٱبن ٱلطراوة إلى جواز ذٰلك ، وإن كان ٱلإعمال عندهم أحسن . هٰكذا أطلق أصحابنا [٤] ٱلنقل عن ٱلكوفيين . وٱلنقل عن ٱلفراء [٥] أنه قال : لا يجوز تقديم ٱلظن وأنت تريد به ٱلٱعتراض ، يعني أنه لا يُلغى [٦] متقدمًا .

---

(١) تعلم : ليس في ك .

(٢) ن : أن يُثبَت .

(٣) إنها : ليس في ك .

(٤) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١٤ وشرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٧٤٤ [رسالة] .

(٥) ٱنظر معاني ٱلقرآن ٢ : ٣٣٨ .

(٦) ن : أنه يُلغى .

قال ٱلبصريون : إنما لم يجز ذٰلك لأنَّ تصديرك بٱلفعل دليل على ٱلاعتماد عليه ، وأنك جعلت [١] ما بعده في حَيِّزِ ما قَدَّمتَ من عِلمٍ أو ظَنٍّ ، فلا يسوغ إلغاؤها لذٰلك . قالوا [٢] : ويدلُّ على ذٰلك أنه لا يُحفظ إلغاء ظَننتُ أو شيءٍ من أخواتها إذا وقعت صدر كلام .

وأمَّا ٱلكوفيون فٱستدلُّوا على ذٰلك بقول ٱلشاعر [٣] :

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ مِنْ خُلُقي ... أَنِّي وَجَدتُ مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأَدَبُ

برفع مفعولَي وَجدت .

قال ٱبن عصفور [٤] : « ولا حجة فيه ؛ لأنَّ وَجدتُ متوسطةٌ بين ٱسم أنَّ وخبرها ، وهي ٱلجملة من قولك : مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأدبُ ، و لم يعن بٱلتوسط إلا أنْ تجيء وسطًا للكلام لا صدرَه ، وإن كان توسطها بين ٱلمفعولين أقوى » ٱنتهى .

فقول ٱبن عصفور « لأنَّ وَجدتُ متوسطة بين اسم أنَّ وخبرها » لا يظهر ؛ لأنَّ ٱلخبر في ٱلظاهر هو وَجدتُ ، فلو قال « لأنها لم تتصدر أول ٱلكلام » لكان أجود . ويمكن تصحيح كلامه على أنْ يكون « مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأدبُ » خبرًا كما زعم ، لكن يحتاج إلى رابط ، فيحتمل أن يكون ضميرًا محذوفًا ، أي : مِلاكُ ٱلشِّيمةِ مِنِّي ، أو تكون ٱلألف وٱللام نابت عن ٱلضمير على رأي ٱلكوفيين [٥] .

---

(١) ن : وأنك إذا جعلت .

(٢) قالوا : ليس في ك .

(٣) هو بعض ٱلفزاريين كما في ٱلحماسة ١ : ٥٧٤ [٤١٨] وٱلتنبيه لٱبن جني ص ٣٢٥ [رسالة] وٱلمرزوقي ص ١١٤٦ [٤١٤] وٱلحماسة ٱلبصرية ص ٧٩٧ [٦٣٩]. وهٰذا ٱلبيت ثاني بيتين رويا في هٰذه ٱلمصادر مفتوحي ٱلروي ، وزاد ٱبن جني أنهما رويا بٱلرفع أيضًا . وٱلرفع هو ٱلشائع في كتب ٱلنحو .

(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٥) شرح ٱلتسهيل ١ : ٢٦١ ـ ٢٦٢ وٱلصفوة ٱلصفية ١ : ٦٨٨ .

ويحتمل أن يكون هٰذان ٱلتقديران في ٱلأدب ، أي : مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأدبُ مِنِّي ، أو أَدَبي .

قال ٱبن عصفور : « ومما يبين لك [1] بُطلانَ هٰذا ٱلمذهبِ / أنه لا يُحفَظ إلغاءُ ظَننتُ أو شيءٍ من أخواتها إذا وقعتْ صدرَ كلام » . [٣: ١٤/ب]

وقال ٱبن هشام ٱلخضراوي : « رأى بعضُ ٱلمتأخرين إلغاءَ ٱلفعل متقدمًا لأنه جاء عنهم مثل [2] : علمتُ زيدٌ منطلقٌ ، وقد علمتُ إنَّ زيدًا ذاهبٌ ، يعني بٱلكسر . وقال بعض ٱلمتأخرين : ٱلأصل في ظننت ألاَّ تعمل ، فجعل هٰذا مما جاء على ٱلأصل » ٱنتهى . وما حكاه ٱبن هشام مخالف لقول ٱبن عصفور .

وقد ٱختلِف من هٰذا ٱلأصل ـ وهو أنْ تتصدر أول ٱلكلام ـ في مسائل :

ٱلأولى : ظَننتُ يقومُ زيدًا ، وظَننتُ قامَ زيدًا : ذهب ٱلكوفيون وٱلأخفش إلى أنه لا يجوز ٱلنصب في زيد ، وأجاز ذٰلك سائر ٱلبصريين لأن ٱلنية بٱلفعل ٱلتأخير .

ٱلثانية : أَظُنُّ نِعْمَ ٱلرجلُ زيدًا ، ووجدتُ نِعْمَ ٱلرجلُ زيدًا : ذهب ٱلفراء إلى جواز ذٰلك، وهو مقتضى مذهب ٱلبصريين ، و لم يُجز ٱلكسائيُّ ذٰلك في أَظُنُّ ، وأجاز ذٰلك في وجدتُ .

ٱلثالثة : ظَننتُ قائمًا زيدًا : ذهب ٱلبصريون إلى جوازها ، ومنعها ٱلكوفيون إن أردت بقائم الفعل، وإن أردت ٱلخلف جازت عند أكثرهم . قال ٱبن كيسان : هي قبيحة لأنَّ ٱلخبر يكون ٱلآسم ، فقَبُحَت لأنَّ ٱلخبر مخالف للآسم ، لأنه يقع موقع ٱلجملة ، ويلزم مَن أجازها أن يقول : ظَننتُ يقومُ [3] زيدًا ، فيُولي ٱلظن

---

(١) ك : ذٰلك .

(٢) ٱلكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ك : ظننت يلزم .

ٱلفعل ، فيحل ٱلفعل محل ٱلمفعول ٱلأول ، وٱلفعل لا يُكنى عنه بٱلهاء كما يُكنى عن ٱلمفعول ، وكذٰلك ٱلجمل . وذٰلك كله جائز عند ٱلبصريين على ٱلتقديم وٱلتأخير كما جاز في كان .

ٱلرابعة : أَظُنُّ آكلاً زيدًا [1] طعامَك ، أجازها ٱلبصريون ، ومنعها ٱلكوفيون .

ٱلخامسة : طعامَك أَظُنُّ آكلاً زيداً ، أجاز ذٰلك ٱلبصريون وٱلكسائي . وقال ٱلكسائي : ٱلنية فيه : أَظُنُّ زيداً آكلاً طعامَك . وقال ٱلفراء : لا يجوز لأنك أوقعت ٱلظن على فاعل لم يكن عنده معنًى لفعل ، فصار لا يتقدم عليه ، و«طعامك» صلته ، فلا يفرق بينهما بشيء .

وقوله **وبضعفه في نحو : متى ظَنَنْتَ زيدٌ قائمٌ** يعني أنَّها إذا لم تتصدر وتقدمت على ٱلمفعولين . قال ٱلمصنف في ٱلشرح [2] : « وعدم تصدرها بكونها سبقها معمولٌ لها، نحو : متى ظَنَنْتَ زيدٌ منطلقٌ ، أو « ما » ٱلنافيةُ ، نحو قوله [3] :

.... وما - إخالُ - لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ

ألغى إخالُ وإن كانت متقدمة على ٱلمبتدأ وٱلخبر لَمَّا لم تقع صدراً ، بل جاءت بعد « ما » ، كأنه أراد أن يقول : وما لدينا منك تنويل، فاعترض بـ«إخالُ» بينَ « ما » وٱلجملة ٱلمنفية بها ، أو بـ« أنَّ » ، نحو قوله [4] :

.... أَنِّي وَجَدتُ مِلاكُ ٱلشِّيمةِ ٱلأَدَبُ »

ٱنتهى .

---

(١) ك ، ن : زيد . وٱلتصويب من ٱلٱرتشاف ص ٢١٠٨ .

(٢) ليس في ٱلمطبوعة ، ولا في رسالة ٱلدكتور محمد علي إبراهيم .

(٣) تقدم في ١ : ٢١٥ .

(٤) تقدم في ص ٥٨ .

ولم يذكر س [1] في « أينَ تَظُنُّ زيداً منطلقاً » إلا ٱلإعمال ، ويجوز ٱلإلغاء على قلة ، فإن كان ٱلمتقدم حرفاً / لم يجز ٱلإلغاء أصلاً ، وذٰلك : أَتَظُنُّ زيداً منطلقاً [2] ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً . [٣: ١٥/أ]

وقول ٱلمصنف « وبضَعفه في نحو : متى ظَننتَ زيدٌ قائمٌ [3] » إبهامٌ في ٱلتشبيه ، وكان ينبغي أن يأتي بقانون كلي ، وهو : ألاَّ تتصدر ، وأن تتقدم على ٱلمفعولين. وكلامه دائماً كثير ٱلإجمال[4] وٱلإبهام وٱلتلفيف، هٰذا ٱلمثال ٱلذي مَثَّله أَفْهَمَ أنه يَضعُف فيه ٱلإلغاء، وهٰذا فيه تفصيل، ذكره ٱلنحويون، وهو أنه لا يخلو أن تجعل « متى » معمولةً للخبر، أو معمولة لظَنَنت ، فإن كانت معمولة للخبر جاز إلغاؤها وإعمالها لأنها لم تقع صدر كلام ، فإن أَعملتَ فلبنائك على ٱلظن ، وإن أَلغيتَ فلأنك أردت أن تقول : متى زيدٌ منطلقٌ ، ثم اعترضت بظَنَنت بينَ «متى» وبينَ « زيدٌ منطلقٌ » . وإن كانت معمولة لظَنَنت لم يجز إلا ٱلإعمال؛ لأن ٱلظَّنَّ[5] إذ ذاك لا يكون معترَضاً به بين [6] أجزاء ٱلجملة ، بل داخلاً على ٱلجملة من ٱلمبتدأ وٱلخبر واقعاً صدر كلام . ولم يذكر س [7] في « أينَ تَظُنُّ زيداً منطلقًا » إلا ٱلإعمال ، وذكر غيره ٱلإلغاء على قلة على ما فصل . فإن كان ٱلمتقدم حرفاً لم يجز ٱلإلغاء ، وذٰلك : أَتَظُنُّ زيداً منطلقاً ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً .

ومن صور هٰذه ٱلمسألة ـ وهي ألا تتصدر ظَنَنتُ، وأن تتقدم على ٱلمفعولين ـ

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٢١ ، ومثاله : أينَ تُرَى عبدَ ٱللهِ قائمًا .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٢١ .

(٣) ن : قائمًا .

(٤) ن : ٱلآحتمال .

(٥) ك : لأن أتظن .

(٦) ك : من .

(٧) ولم يذكر س ... لأنه لم يتقدم معمول أصلاً : ذكر في ٱلفقرة ٱلسابقة مع ٱختلاف في بضع كلمات كما ترى .

صورةٌ لا يجوز فيها إلا ٱلإلغاء[1] ، ولا يجوز ٱلإعمال ، وهي مقابلة ٱلمسألة ٱلمتأخرة قبل هٰذه ٱلمسألة ، وتلك ٱلصورة هي ما حكاه ٱلأخفش : إنَّ زيداً لَظَنَنتُ أخوه منطلقٌ ، ألغى ظَنَنتُ لَمَّا توسطت بين لامِ إنَّ وٱلجملةِ ٱلتي في موضع ٱلخبر . ولا يجوز إعمالها هنا لأنَّ لام إنَّ إذْ ذاك داخلة على ظَنَنتُ ، وهو ماضٍ متصرف ، ولامُ إنَّ لا يجوز دخولها على ٱلماضي ٱلمتصرف إذا وقع خبراً ، فإذًا لامُ ٱلٱبتداء داخلة على ٱلجملة ٱلواقعة خبراً لِـ« إنَّ » ، وٱعتُرِض بظَنَنتُ بينَهما .

وقوله **وبجوازِه بلا قُبْح ولا ضَعْفٍ في نحو : زيدٌ قائمٌ ظَنَنتُ ، وزيدٌ ـ ظَنَنتُ ـ قائمٌ** يعني أنه يجوز ٱلإلغاء وٱلإعمال إذا تأخرتْ عن ٱلمفعولين ، أو توسطتْ بينهما . قال ٱبن عصفور : وٱلسبب في جواز إلغائها متأخرةً ومتوسطةً أنك إذا ٱبتدأتَ بغيرها تكون قد بنيتَ كلامك على ٱلإخبار من غير أن تقصد جعل ذٰلك الخبر مما تَعلَمه أو تَظنُّه ، ثم تريد بعد أن يتبين أنَّ ذٰلك في علمك أو في ظنك ، فتأتي بٱلفعل مُعترِضاً بين أجزاء ٱلكلام ، أو مُلحِقاً له آخر ٱلكلام لتُبين ما قصدت من ذٰلك .

وأجاز ٱلأستاذ أبو علي أن يكون ٱلسبب في إلغائها متوسطةً أو متأخرةً كونَها ضعيفةَ ٱلعمل لِمَا تقدم ذكرُه مِن أنَّ عملها إنما هو بحق ٱلشَّبَه بِأَعطيتُ وأخواتها ، وٱلعاملُ إذا تقدم معمولُه / عليه يَضعُف عملُه ، ولذٰلك يجوز أن تقول : [٣: ١٥/ب]
لِزيدٍ ضَربتُ ، فتُوصل ضَربتُ إلى زيد بٱللام لَمَّا ضَعُفَتْ بتأخيرها عنه ، ولو كانت متقدمة عليه لم يَحسُن[2] ذٰلك . قال : فلَمَّا كانت ظَنَنتُ وأخواتها ضعيفةً في ٱلعمل ، وٱزدادتْ ضَعفًا بتأخرها عن ٱلمعمول[3] ـ جاز لذٰلك ألاَّ يُراعى شَبَهُها بِأَعطيتُ ، فتُلغَى عن ٱلعمل .

---

(١) ن : صورة يجوز فيها ٱلإلغاء . ك : صورة لا يجوز إلا ٱلإلغاء .

(٢) ن : لم يجز .

(٣) ن : وٱزدادت ضعفًا بتأخيرها عنه .

وقال ٱبن عصفور : هٰذا ٱلتوجيه باطل عندي ، بل سبب ٱلإلغاء ما قدَّمناه من أنه يجوز إلغاؤها مع تقدمها على ٱلمفعولين إذا وقعت حشواً ؛ ولو كان ٱلسبب ما ذَكر لَمَا جاز ٱلإلغاء في مثل هٰذا ؛ لأنَّ ٱلمعمول فيه متأخر عن ٱلفعل . ومِن إلغاء [1] ٱلفعل متأخراً قولُ ٱلشاعر [2] :

هما سَيِّدانا يَزْعُمانِ ، وإنَّما يَسُودانِنا إنْ يَسَّرَتْ غَنَماهُما

وقولُ ٱلآخر [3] :

آتٍ ٱلموتُ ، تَعْلَمُونَ ، فلا يُرْ هِبْكُمُ مِنْ لَظَى ٱلحُروبِ ٱضْطِرامُ

وقولُ ٱلآخر [4] :

ٱلقومُ في أَثَرِي ، ظَنَنْتُ ، فإنْ يَكُنْ ما قد ظَنَنتُ فقد ظَفِرْت وخابُوا

ومِن إلغائها متوسطةً قولُ ٱلشاعر [5] :

أَبِٱلأَراجيزِ ـ يا بنَ ٱللُّؤْمِ ـ تُوعِدُنِي وفي ٱلأَراجيزِ ـ خِلْتُ ـ ٱللُّؤْمُ وٱلخَوَرُ

هكذا أنشده س [6] على أنَّ ٱلقصيدة رائية ، وأنشده ٱلجاحظ [7] :

.... خِلْتُ ٱللُّؤْمُ وٱلفَشَلُ

---

(١) ك ، ن : ومن إعمال .

(٢) هو أبو أُسَيدةَ ٱلدُّبَيري كما في ٱللسان وٱلتاج (يسر) . يَسَّرَت ٱلغنم : كثُرت وكثُر لبنُها ونَسْلُها .

(٣) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٦ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٤٥ وٱلعيني ٢ : ٤٠٢ . ن : فلا يرهبنكم .

(٤) ٱلبيت في تذكرة ٱلنحاة ص ٦٨٣ .

(٥) ٱنظر ما تقدم في ص ٥٥ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ١٢٠ .

(٧) ٱلحيوان ٤ : ٢٦٧ .

وهو لِلَّعِيْنِ ٱلْمِنْقَرِيِّ ، وقبلَه [1] :

إنِّي أنا ٱبْنُ جَلا إنْ كُنْتَ تُنْكِرُنِي يا رُؤْبُ ، وٱلحَيَّةُ ٱلصَّمَّاءُ وٱلجَبَلُ

وروي أيضًا [2] : وفي ٱلأراجيزِ رأسُ ٱلنَّوْكِ وٱلفَشَلِ . وٱلذي قبله : ٱلصَّمَّاءُ في ٱلجبلِ . وبعد هٰذا ٱلبيت [3] :

ما في ٱلدَّوابِرِ مِنْ رِجْلَيَّ مِنْ عَنَتٍ عندَ ٱلرِّهانِ ، ولا أُكْوَى مِنَ ٱلعَفَلِ

وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف من جواز ٱلإلغاء مع ٱلتأخر وٱلتوسط له شرطان، أهملهما :

أحدهما : ألا تدخل لام ٱلٱبتداء على ٱلٱسم ، فإن دخلت فلا يجوز إلا ٱلإلغاء ، نحو : لَزيدٌ قائمٌ ظَننتُ ، ونحو : لَزيدٌ ـ ظَننتُ ـ قائمٌ .

ٱلشرط ٱلثاني : ألا تكون منفيَّةً ، فإن كانت منفيَّةً فلا يجوز إلا ٱلإعمال ، نحو : زيداً منطلقاً لم أَظُنَّ ، وزيدًا لم أَظُنَّ منطلقًا ؛ لأنه لا يجوز لك إذ ذاك أن تبني كلامك على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، ثم تعترض بٱلظنِّ ٱلمنفيِّ ؛ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول « زيدٌ منطلقٌ » إلا وأنت عالم بصحة ذٰلك أو ظانٌّ له ، وهٰذا ٱلمعنى لا

---

(١) ٱلوحشيات ص ٦٣ وحماسة ٱلبحتري ص ١٣ وٱلحيوان ٤ : ٢٦٧ وفرحة ٱلأديب ص ٩٣ . وآخره في بعض ٱلمصادر : « في ٱلجبلِ » على ٱلإقواء . وأواخر ٱلأبيات في فرحة ٱلأديب : « في ٱلجبلِ » ، و« بيتُ ٱللؤمِ وٱلفشلِ » ، و« من ٱلعفلِ » . وٱنظر إيضاح شواهد ٱلإيضاح ص ١٥٩ ـ ١٦١ . وقال ٱبن هشام : « وٱلصواب أنهما قصيدتان » شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٥٨ . ونسب للمُكَعْبَر ٱلضبِّي .

(٢) وروي أيضًا ... وٱلذي قبله ٱلصَّمَّاءُ في ٱلجبلِ : ليس في ك .

(٣) ٱنظر مصادر ٱلبيت ٱلسابق . وآخره في ن : من ٱلعقل . ولا أكوى من ٱلعفل : تعريض بٱلمهجو ـ وهو رؤبة بن ٱلعجاج ـ فإنه من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وهم يُدعَون بني ٱلعَفْلاء . ٱلمصباح لٱبن يسعون ١ : ٤٣ / أ ـ ٤٣ / ب . العَقَلُ : ٱلتواء في رجل ٱلبعير وٱتساع كثير . وٱلعَفَل : شيء يخرج من قُبُلِ النساء وحياءِ الناقة شبيهٌ بالأُدْرة التي للرجال ؛ والمرأةُ عَفْلاءُ .

يُتَصَوَّر مع قولك لم أظُنَّ أو لم أعْلَمْ ، فلم يبقَ إلا أن يكون ٱلكلام مبنيًّا على ٱلظنِّ ٱلمنفيِّ أو ٱلعِلم ٱلمنفيِّ ، ولا يَبطُل هٰذا ٱلذي / ذكرناه بقول ٱلشاعر[1] : [٣: ١٦/أ]

.... وما - إخالُ - لدينا مِنك تَنْويلُ

بإلغاء « إخالُ » مع دخول أداة ٱلنفي عليها ظاهراً[2] ؛ لأنَّ أداة ٱلنفي إنما هي داخلة في ٱلمعنى على ما بعدَ « إخالُ » لا على « إخالُ » ، كما تقدَّم تبيينُه .

ومِن صُوَرِ هٰذا ٱلذي ذكرناه أنْ يكونَ ٱلخبرُ جملةً شرطيةً أو جملةً اسميةً ، فتُقَدِّمَه مع ٱلمبتدأ على ٱلفعل ، أو تُوَسِّطَ ٱلفعل بينهما ، نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ظَننتُ ، وإنْ تُكرِمْه يُكْرِمْك خِلْتُ عمرٌو ، فيجوز فيه ٱلإلغاء وٱلإعمال . وإذا جاز ٱلإعمال وٱلإلغاء وتوسَّطَت اختلفوا : فقيل : ٱلأرجح ٱلإعمال ؛ لأنَّ ٱلفعل أقوى من ٱلٱبتداء ؛ لأنه عامل لفظي ، وٱلٱبتداء عامل معنوي . وقيل : هما سواء ؛ لأنه عادل قوتَها تأخرها ، فضَعُفَتْ لذٰلك ، فقاومها ٱلٱبتداء بٱلتقديم ؛ ألا ترى حُسْنَ : لِزيد ضَرَبْت ، وقُبْحَ : ضَرَبْت لِزيدٍ . وإن تأخرتْ فٱلإلغاء أقوى عند ٱلجميع ؛ لأنَّ ٱلمبتدأ قد وَلِيَه ٱلخبر ، فٱزداد ٱلفعل ضعفاً بٱلتأخير ، بخلاف ما إذا تَوَسَّطَتْ .

وقال س[3] : « فإن أردت ٱلإلغاء فٱلتأخير فيه أقوى » ، أي : عبدُ الله ذاهبٌ أظُنُّ ، أقوى من قولك : عبدُ الله أَظُنُّ ذاهبٌ . ثم اعتل س ، فقال[4] : «لأنه إنما يجيء بٱلشَّكِّ بعدَ ما يمضي كلامه على ٱليقين» .

وقال ٱلفراء : إذا وَقعَتْ ظَنَنْتُ بينَ ٱسمٍ وخبرِه بَطَلَتْ مذاهبُها ، وكذٰلك

---

(١) تقدم في ص ٦٠ .

(٢) ظاهرًا : ليس في ن .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١١٩ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٢٠ .

هي إذا تأخرت بعد ٱلخبر [1] . قال : وإنما بَطَلَتْ مذاهبُها إذا توسطت أو تأخرت لأنها في ٱلأصل حكاية، وٱلحكايةُ لا تنفرد بخبرٍ ولا بٱسمٍ لأنَّ ٱلخبر وٱلٱسم كلمة ، فلا تقع ٱلحكاية على كلمة .

وقولُ ٱبن سَعْدان قريب من كلام ٱلفراء . ثم إنَّ ٱلفراء أجاز بعدُ أن يَعمل ٱلظنُّ متوسطاً ، فقال : وتقول : عبدُ الله أَظُنُّه قائمٌ ، فيسنح لك فيها أربعة معان : إنْ جعلتَ ٱلهاء لعبد الله رفعتَه بعودها عليه ، ونصبتَ قائمًا لأنه حال للهاء . وإنْ شئتَ جعلتَ ٱلهاء أنها لعبد الله ، وألغيتها ، ورفعت عبد الله وفعله ، كأنك قلت : عبدُ الله قائمٌ أَظُنُّه . وإنْ شئتَ جعلتَ ٱلهاء كناية عن مصدر ، فرفعت عبد الله وفعله ، كأنك قلت : عبدُ الله أَظُنُّ ذاك قائمٌ . وإنْ شئتَ جعلتَ ٱلهاء لرجلٍ قد جَرى له ذِكْر ، فتنصب عبد الله لأنه خبر ٱلهاء، وتنصب قائمًا على ٱلقطع. انتهى .

وتلخص من هٰذا ٱلكلام أنها إذا توسطتْ أو تأخرتْ بَطَلَ ٱلإعمال ، إلا أنَّ ٱلفراء أجاز ٱلإعمال مع ٱلتوسط ، وهو في ٱلوجه ٱلرابع ٱلذي ذكره آخراً في هٰذه ٱلمسألة . وينبغي أنها إذا تأخرت أن تلغى ، ولا يُقْدَم على ٱلإعمال إلا بسَماع ، وإنْ كان ٱلقياس يقتضيه .

[٣: ١٦/ب] فرع: زيدٌ ظَنَنتُ مالُه كثيرٌ، يجوز فيه ٱلإلغاء وٱلإعمال: فإنْ ألغيتَ رَفعتَ / زيدًا،و«مالُه كثيرٌ» خبر عنه لأنَّ ٱلظنَّ متوسط.وإنْ أعملتَ نَصبتَ زيدًا ، وكانت ٱلجملة من قوله «مالُه كثيرٌ» في موضع نصبٍ على أنها ٱلمفعول ٱلثاني.

وزعم ٱلفراء أنَّ ٱلإلغاء هنا قبيح ، قال : لأنَّ بعدَ ٱلظنِّ حرفين ، فكأنها مبتدأة . يعني أنَّ بعدَ « ظَنَّ » ما يمكن أن يعمل فيه ، وهما جُزْآ ٱلجملة ، فكأنك هيأتَها للعمل ، ثم ألغيتَها .

---

(١) معاني ٱلقرآن ٢ : ٣٣٨ .

وقوله **وتقديرُ ضميرِ ٱلشأنِ أو ٱللامِ ٱلمُعَلِّقةِ في نحو ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ أَوْلَى مِنَ ٱلإلغاء** وكان ٱلمصنف قد قَدَّمَ أنَّ حَمْلَ هٰذا على ٱلإلغاء قبيحٌ ، ورأى هنا أنَّ تأويله على إبقاء ٱلفعل على عمله لأجل تَقَدُّمه أَولَى مِن حَمْله على إبطالِ عمله وهو متقدم ، ويكون أصله : ظَنَنتُه زيدٌ قائمٌ ، فٱلمفعول ٱلأول ضمير ٱلشأن ، وٱلثاني ٱلجملة ، وهي في موضع نصب ، كما حذفوه في قولهم : إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ [1] ، ٱلتقدير : إنَّه ، أو يكون أصله : ظَنَنتُ لَزيدٌ قائمٌ ، فحذف لام ٱلابتداء ، وهي مُرادة ، فكان ظَنَنتُ إذْ ذاك مُعَلِّقة ، وٱلجملة من قولك «لَزيدٌ قائمٌ» في موضع معموليها ، وعلى هٰذا ٱلوجه خَرَّجه س [2] ، وحُمِلَ [3] عليه قولُ ٱلشاعر [4] :

.... وإخالُ إنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

بٱلكسر على تقدير : إني لَلاحِقٌ .

وإنما كان هٰذان ٱلتأويلانِ أَولَى مِن تأويلِ ٱلإلغاءِ لأنَّ ٱلإلغاءَ فيه إبطالُ ٱلعملِ لِ« ظَنَّ » ، وهي متقدمة ، وفي هذين إبقاؤها عاملة ، إما في ٱللفظ إذا أَضمرتَ ضمير ٱلأمر ، وإما في ٱلمعنى إذا عَلَّقتَ .

فإن قلت : أيُّ ٱلتأويلين أرجح ؟

قلت : يظهر في بادي ٱلرأي ترجيح ٱلأول لأنَّ ظَنَنتُ فيه عاملة في ٱللفظ ، وأما ٱلثاني فهي عاملة في ٱلموضع لا في ٱللفظ .

---

(١) ٱلكتاب ٢ : ١٣٤ .

(٢) ٱلكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ٱنظر شرح أبيات ٱلمغني ٤ : ٣٥٢ .

(٤) هو أبو ذؤيب ٱلهذلي . وصدر ٱلبيت : فَغَبَرْتُ بَعدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصبٍ . شرح أشعار ٱلهذليين ص ٨ . غبرت : بقيت . وناصب : فيه نَصَبٌ . ومستَتْبَع : مُستَلْحَق .

والذي يقتضيه النظر ترجيح ما ذهب إليه س لأنه كثيراً ما يلحظ المعنى ، ففي ما اختاره حذفُ حرفٍ مؤكِّدٍ لا عملَ لِ« ظَنَّ » فيه ، ولا موضعَ له من الإعراب ، ولم يخل [(١)] الفعلُ من العمل في الموضع . وفيما ذكره المصنفُ حَذْفُ اسمٍ معمولٍ لِ« ظَنَّ » ، وحَذْفُ غيرِ المعمولِ أولَى مِن حَذفِ المعمول . وأيضًا فإنه مُبْهَمٌ يُفَسِّرُه ما بعدَه، فالقياس يقتضي ألاَّ يجوزَ حذفُه ، كما لم يجز بعدَ رُبَّ ، ولا [(٢)] بعدَ نِعْمَ وبِئْسَ ، ولا في باب التنازع . وأيضًا [(٣)] فحَذفُ مفعولَيْ ظَنَّ لدلالة المعنى على الحذف في غاية النُّدور . وأيضاً فكما لا يجوز حذفُ المفسَّر وإبقاءُ تفسيره فكذلك لا يجوز هذا .

قال المصنف [(٤)] : « ومما ينبغي أن يُحمَل على هذا قولُ كعب بن زهير ، رضي الله عنه [(٥)] :

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُوْ مَوَدَّتُها ... وما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيلُ

التقدير : وما إخالُه لَدَينا مِنكِ تَنْويل » انتهى .

وهذا الذي ذكره المصنف [(٦)] محتمل ، وتَقَدَّمَ التأويلُ فيه [(٧)] ، وهو أنَّ
[٣: ١٧/أ] حرف النفي دَخلَ على الجملة ، ثم اعترض الفعل بين الحرف / والجملة ، ولا إضمارَ إذْ ذاك في الفعل لأنه مُلْغًى .

---

(١) ن : ولم يمنع .
(٢) لا : ليس في ك .
(٣) وأيضًا فحذف مفعولي ظنَّ لدلالة المعنى على الحذف في غاية الندور : ليس في ك .
(٤) شرح التسهيل ٢ : ٨٦ .
(٥) تقدم في ١ : ٢١٥ .
(٦) المصنف : ليس في ك .
(٧) تقدم في ص ٦٠ .

وهٰذا ٱلترتيب - أعني : ظَنَنتُ زيدٌ قائمٌ - قد ذكرنا [1] تَنازُعَ ٱبنِ هشامٍ وٱبنِ عصفورٍ في سماع مثل هٰذا عن ٱلعرب ، وقد أجازه س في كتابه [2] على ٱلتأويل ٱلذي ذكرناه مِنْ حذفِ لام ٱلٱبتداء ، وجوازُه لا يَدُلُّ على سماعه ؛ إذْ يُمكن أنْ أجازه بٱلقياس .

وقوله **وقد يَقَعُ ٱلْمُلْغَى بينَ مَعمُولَيْ إنَّ ، وبينَ سَوفَ ومَصحوبِها ، وبينَ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه** مثالُ ٱلأُولى قولُه [3] :

إنَّ ٱلْمُحِبَّ - عَلِمْتُ - مُصْطَبِرُ ... ولَدَيْهِ ذَنْبُ ٱلْحِبِّ مُغْتَفَرُ

ومثالُ ٱلثانيةِ قولُه [4] :

وما أَدْرِي وسوفَ - إخالُ - أدري ... أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

ومثالُ ٱلثالثة قولُه [5] :

فما جَنَّةَ ٱلفِرْدَوْسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغي ... ولكنْ دَعاكَ ٱلخُبْزُ - أَحْسَبُ - وٱلتَّمْرُ

وٱلمسألةُ ٱلأُولى دَخَلَتْ فيها [6] بينَ ما أصلُه ٱلمبتدأُ وٱلخبر ، بخلاف ٱلمسألتين ٱلأُخْرَيَيْنِ .

---

(١) ذكره في ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) ٱلكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٧ وٱلعيني ٢ : ٤١٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٢٨ .

(٥) هو حَكيم بن قَبيصة بن ضِرار ، قاله لٱبنه بِشْر ٱلذي فارقه هاجرًا ٱلبدوَ إلى ٱلأمصار . ٱلحماسة ٢ : ٤١٨ [٨٣١] وٱلتنبيه لٱبن جني ص ٥٠٨ [رسالة] وشرح ٱلحماسة للأعلم ص ١١٢٧ وللمرزوقي ص ١٨٢٥ . وزاد ٱلمرزوقي أنَّ ٱلمدائني نسب ٱلقطعة ٱلتي منها هٰذا ٱلبيت في كتاب ٱلعققة إلى حكيم بن ضِرار ٱلضَّبِّيِّ ، قاله لٱبنه ، وكان غزا وترك أباه . ك : دعاك ٱلخير .

(٦) فيها : سقط من ن .

وقولُه **وإلغاءُ ما بينَ ٱلفعلِ ومرفوعِه جائزٌ لا واجبٌ ، خلافًا للكوفيين** مثالُ ذٰلك : قامَ أَظُنُّ زيدٌ ، ويقومُ أَظُنُّ زيدٌ . مَنَعَ ٱلكوفيون إعمالَ هٰذا ، ووجوبُ ٱلإلغاءِ جارٍ على مذهبهم في منعِ إعمالِ مثلِ : ظَنَنْتُ يقومُ زيدٌ ، وظَنَنتُ قامَ زيدٌ ، وقد تقدمت هٰذه ٱلمسألة [1] .

قالوا : وٱلصحيحُ مذهبُ ٱلبصريين في أنه يجوز في ذٰلك ٱلإلغاءُ وٱلإعمال ، وبذٰلك وَرَدَ ٱلسَّماعُ ، قال ٱلشاعر [2] :

شَجَاكَ ـ أَظُنُّ ـ رَبْعُ ٱلظَّاعِنينا ... ولَمْ تَعْبأْ بِعَذْلِ ٱلعاذلينا

يُنْشَدُ برفعِ « رَبْعٍ » ونصبِه [3] .

وٱلذي يقتضيه ٱلقياس أنه لا يجوز إلا ٱلإلغاء ؛ لأنَّ ٱلإعمالَ مترتبٌ على كون ٱلجزأين كانا مبتدأً وخبرًا ، وٱلجزآن هنا لا يكونان مبتدأً وخبرًا ٱلبتةَ ؛ لأنَّ النحويين مَنعوا من تقديم ٱلخبر إذا كان رافعاً ضميرَ ٱلمبتدأ ٱلمُستَكِنَّ أو ٱلبارزَ ٱلمتصلَ على ٱلمبتدأ ، وٱلإعمال يؤدي إلى ذٰلك ، فلا يجوز .

ومِنَ ٱلإلغاءِ قَولُ ٱلأَفْوَه ٱلأَوْدِيِّ [4] :

ألا عَلِّلانِي ، وٱعْلَما أَنَّني غَرَرْ ... وما ـ خِلْتُ ـ يُجْدِيني ٱلشَّفَاقُ ولا ٱلحَذَرْ

هٰكذا رُوِي برفع ٱلشَّفَاق .

---

(١) تقدمت في ص ٥٩ .

(٢) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٧ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٤٦ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ١٨٢ ـ ١٨٣ [٦١٦] . شجاك : أحزنك . وٱلربع : ٱلمنزل . وٱلظاعن : ٱلمرتحل .

(٣) فٱلرفع على ٱلإلغاء ، وٱلنصب على أنه مفعول أول لأَظُنُّ ، وجملة شجاك في محل نصب ، مفعوله ٱلثاني .

(٤) هٰذا ٱلبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٥ . ٱلشفاق : ٱلشفقة . ن : ٱلشقاق . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

وفي ٱلبسيط : وأمَّا إنْ كان ٱلخبرُ فعلاً وتَقَدَّمَ ، نحو : يقومُ ظَنَنتُ زيدٌ - فٱلبصريون على جواز ٱلإلغاء وٱلإعمال ، لكنْ عند ٱلإلغاء يجب على مذهبهم أنْ يرتفعَ ٱلٱسمُ بٱلفعلِ كما كان في ٱلٱبتداء . وينبغي أنْ يَقْبُحَ للفصل بٱلأجنبيِّ ؛ لأنه / ليس معمولاً للفعل ولا مؤكِّدًا لمعناه ، وٱلأحسنُ ٱلتأخيرُ . [٣: ١٧/ب]

وقال ٱلكوفيون : لا يكون إلا إلغاءُ [(١)] ظَننتُ في هٰذا ؛ لأنَّ ٱلأولَ يطلبُ فاعلَه ، وٱلاسم فاعلٌ له في ٱلمعنى ، فلا يُمنَع عنه ؛ لأنه يكون إلغاءً لِمَا لا يجوز إلغاؤه .

وقال بعض ٱلمتأخرين: إنَّ صورة هٰذه ٱلمسألة تكون من باب إعمال ٱلفعلين، فينبغي أن تجري على ٱلخلاف فيه . وهٰذا ٱلذي ذكره لا يَصِحُّ ؛ لأنَّها لا تدخل في باب ٱلإعمال إلا بتقدير أن تُعمَل ولا تُلغَى ، وأمَّا بتقدير ٱلإلغاء فلا تدخل ؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار فيها ولا حذف ، فليست هٰذه ٱلصورة داخلة في ٱلإعمال مطلقًا .

وفي ٱلإفصاح : منع ٱلكوفيون : قامَ ظَننتُ زيدًا ، أو يقومُ خِلْتُ محمدًا ، وأجازوا ٱلرفع على ٱلفاعل لا على ٱلٱبتداء ، وقالوا : لا يُنصَب إلا ما كان مبتدأً قبلَ ظَننتُ ، ولا يُبتَدأ بٱلٱسم إذا تَقَدَّمَه ٱلفعل . وٱلبصريون أجازوا ٱلنصب لأنَّ ٱلعاملَ ٱلآنَ فعلٌ ، فلا يكون فعلٌ [(٢)] أقوى منه . وٱلمسألة [(٣)] عندي من إعمالِ ٱلفعلين ، فأمَّا ٱلرفعُ فٱختلفوا فيه ، وٱلصحيح ما رآه ٱلكوفيون ؛ لأنَّ ٱلظَّنَّ كَلا شيءٍ ، وٱلفعل قد تَفَرَّغَ لِمَا بعدَه .

وقولُه **وتوكيدُ ٱلْمُلْغَى بمصدرٍ منصوبٍ قبيحٌ** مثالُه : زيدٌ ظَنَنتُ ظَنًّا منطلقٌ .

---

(١) ك : لا يكون ٱلإلغاء .

(٢) فلا يكون فعل : ليس في ن .

(٣) وٱلمسألة عندي من إعمالِ ٱلفعلين ، فأمَّا ٱلرفعُ فٱختلفوا فيه : ليس في ك .

والسببُ عند س [1] وحُذّاقِ النحويين في قُبحِ إلغائه إذا عَمِلَ في صريحِ المصدر أنّ العرب قد تُقيمُ المصدرَ إذا تَوَسَّطَ مُقامَ الظّنِّ ، وتُلغيه مع ذٰلك ، وتجعله بدلاً منه ، فتقول : زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ ، فيكون المصدرُ إذْ ذاك منصوبًا بـ« ظَنَنتُ » [2] مضمرًا ، وجاز إضمارُ الفعل لدلالة الكلام عليه مِنْ جهةِ أنّك إذا قلتَ زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ عُلِمَ من ذٰلك أنك لم تَقُلْ هٰذا الكلام [3] إلا بعدَ أنْ ظَنَنْتَه كذٰلك ، فلَمَّا كانوا يجعلون المصدرَ إذا تَوَسَّطَ ورفعوا الاسمين عِوَضًا مِن ظَنَنتُ كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأنّ الجمعَ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه قَبيحٌ ؛ ولذٰلك لم يُظْهِروا الناصب لـ«سَقْيًا لك»، فلم يقولوا سَقَى اللهُ سَقْيًا لك لَمَّا جعلوا المصدر عوضًا من ذٰلك الفعلِ الناصبِ له.

وزعمُ ابن خَروف أنه إنما قَبُحَ ذٰلك مِنْ جهةِ أنك تكون قد أَلْغَيتَ الظّنَّ وأعمَلتَه ، والإلغاءُ [4] والإعمالُ مُتَدافعان .

وهٰذا الذي ذهب إليه باطلٌ بدليلِ أنك تقول : زيدٌ ظَنَنتُ اليومَ قائمٌ ، فتُعمِلُ ظَنَنتُ في الظرف ، وتُلْغيه عن المفعولين ، ولا يُستَقْبَحُ ذٰلك ، فلو كانت العِلَّة ما ذَكر لم يُستَقبَحْ [5] هٰذا .

وقولُه **وبِمُضافٍ إلى الياء ضعيفٌ** مثالُه : زيدٌ ظَنَنتُ ظَنِّي قائمٌ .

وقولُه **وبضميرٍ أو اسمِ إشارةٍ أَقلُّ ضَعْفًا** مثالُ الضمير : زيدٌ ظَنَنتُه منطلقٌ . ولما قَبُحَ الجمعُ بينَ الفعلِ [6] وصريحِ مصدرِه قَبُحَ أيضًا بينَ الفعلِ وضميرِ المصدرِ

---

(١) الكتاب ١ : ١٢٥ وشرحه للسيرافي ٣ : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) بظننت : ليس في ك .

(٣) الكلام : ليس في ن .

(٤) والإلغاء : سقط من ك .

(٥) ن : لا يستقبح .

(٦) بين الفعل : ليس في ك .

إجراءً لِضَميرِ ٱلمصدرِ مُجْرَى ٱلمصدرِ مِنْ حيثُ كان إيَّاه في ٱلمعنى ؛ إلا أنَّ قُبْحَ ٱلإلغاءِ معَ ٱلمصدرِ أشَدُّ مِن قُبْحِه معَ ضميرِ [1] / ٱلمصدرِ ؛ لأنَّ ٱلمجعولَ عِوَضًا من ٱلفعل [2] إنما هوَ ٱلمصدرُ لا ضميرُه . [٣: ١٨/أ]

وقال ٱبنُ خَرُوف : زيدٌ ظَنَنتُه منطلقٌ أحسنُ مِن قولِك زيدٌ ظَنَنتُ ظَنًّا منطلقٌ مِن جهةِ أنَّ ٱلضميرَ مبنيٌّ ، لا يظهر لظَنَنتُ فيه عَمَلٌ . وهٰذا ٱلذي ذَكَره ٱبنُ خَرُوفٍ هو على ما قُدِّمَ مِنَ ٱلسببِ في ٱلإعمالِ في صريحِ ٱلمصدرِ وإلغاءِ ظَنَّ .

وضميرُ ٱلمصدرِ يكونُ بلفظِ ٱلمذكَّرِ ٱلمفرَدِ كما مَثَّلْناه . وأجازَ هشامٌ وأصحابُ س: عبدُ اللهِ أَظُنُّها ذاهبٌ، بمعنى : أَظُنُّ ٱلظَّنَّةَ، ونظيرُه قولُ ٱلشاعرِ [3] :

فإنَّكُما إنْ تَنْظُرانِيَ ساعةً مِنَ ٱلدَّهرِ تَنْفَعْني ، أَرَى أُمَّ جُنْدَبِ

أي : تَنْفَعني ٱلنَّظْرة .

وأجازوا : عبدُ ٱللهِ أَظُنُّهما ذاهبٌ، أي : أَظُنُّ ٱلظَّنَّتينِ . وأجازوا : أَظُنُّهنَّ ، كناية عن ٱلظَّنَّات .

ولا يُجيز ٱلفرَّاءُ ٱلتأنيثَ فيقول «أَظُنُّها» إلا مع ٱلمؤنث. وهٰذا ٱلتخصيص [4] لا معنى له ؛ لأنَّ ٱلقصدَ إنما هو إلى ٱلمصدر ، وٱلمصدرُ للمذكر وٱلمؤنث واحد .

وأجاز هشامٌ : زيدٌ ظانٌّ أنا قائمٌ . وكذا : زيدٌ أنا ظانٌّ قائمٌ ، يلغي ٱلظَّنَّ - يعني : وإنْ كان في جملة ٱسمية - كما يلغيه في جملة فعلية . قال : فإنْ أراد ٱلمصدر جاء بٱلهاء ، فقال : زيدٌ ظانُّه أنا قائمٌ ، وإن شاء قال : أنا ظانُّها ، يريد : ٱلظَّنَّة ، وظانُّهُنَّ ، يريد : ٱلظَّنَّات .

---

(١) ضمير : ليس في ن .

(٢) من ٱلفعل : ليس في ك .

(٣) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٤١ . تنظراني : تنتظراني .

(٤) ن : تخصيص .

وقال ٱلفَرَّاء : كلامُ ٱلعربِ : زيدٌ ظانًّا أنا قائمٌ ، بٱلنصب لأنَّ ٱلظَّنَّ مُعَلَّقٌ بٱلجملة .

قال ٱلنَّحَّاسُ: جَعَلَ ٱلفَرَّاءُ ظانًّا مصدرًا مثلَ «ٱللَّهُمَّ عائذًا بكَ مِنَ ٱلنارِ»[1] ، أي : عَوْذًا . وهٰذا كلُّه خطأٌ عند ٱلبصريين ، و« فاعِلٌ » مصدرًا لا يُقاسُ عليه . وٱلذي أجازه هشامٌ لا يَحْسُنُ إلا أنْ يكونَ مِن كلامين ، فتقول : زيدٌ ظانٌّ[2] أنا قائمٌ ، أي : زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ ذٰلك .

ومثالُ ٱسم ٱلإشارة : زيدٌ ظَنَنتُ ذاك منطلقٌ . ولم يذكر ٱلفارسيُّ في «ٱلإيضاح» « ذاك » إذا أردتَ به ٱلمصدر ، وذكره س[3] . وبٱتِّفاقٍ هو أحسنُ في ٱلإلغاء من لفظ ٱلمصدر عند من يُجيز إلغاءه .

وٱختلفوا أهو أحسنُ في ٱلإلغاء من ٱلضمير أو ٱلضميرُ أحسنُ منه أو هما في ذٰلك سواء : فظاهرُ كلام س أنه أضعفُ في ٱلإلغاء من ٱلضمير لأنه ٱسمٌ ظاهرٌ منفصل ، فهو أشْبَهُ بلفظِ ٱلمصدر . وقال ٱلزَّجَّاجُ : ٱلهاءُ أضعفُ لأنه يُتَوَهَّمُ منها أنها راجعة إلى زيد . وما قاله ٱلزَّجَّاجُ لا يظهر لأنَّ « ذٰلك » يُمكن أن يكون إشارةً إلى « زيد » أيضًا .

وقوله وتُؤكَّدُ ٱلجملةُ بِمَصدرِ ٱلفعلِ بدلاً مِن لَفظِه منصوبًا ، فيُلغى وجوبًا مثالُه : زيدٌ منطلقٌ ظَنَّك ، أو : زيدٌ ظَنَّكَ منطلقٌ ، نابَ ظَنَّكَ مَناب ظَنَنتَ ، ونصبُه نصب ٱلمصدرِ ٱلمؤكِّد للجمل ، فإلغاؤه واجب ، / فلا يجوز أن تقول : زيدٌ أظَنَّكَ منطلقًا ؛ لأنَّ ٱلمفعولين إذ ذاك من صلة ٱلمصدر ، وإذا كانا من صلته لم يكن [٣: ١٨/ب]

---

(١) يستعمل هٰذا كثيرًا في ٱلدعاء ، وقد ورد في أحاديث كثيرة ، منها حديث أخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٠٨٦ ـ ٱلحديث ٢٧١٨ [كتاب ٱلذكر : باب ٱلتعوذ من شر ما عمل]، ولفظه : « عائذًا بالله من ٱلنار » . وٱنظر ٱلكتاب ١ : ٣٤١ .

(٢) ن : ظانًّا .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٢٥ .

للفعل ٱلمضمر ما يدلُّ عليه .

وقوله **ويَقْبُحُ تَقديْمُه** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [1] : « لأنَّ ناصبَه فعلٌ تدلُّ عليه ٱلجملة ، فقَبُحَ تقديمُه كما قَبُحَ تقديمُ حَقًّا مِن قولك : زيدٌ قائمٌ حَقًّا ، ولذٰلك لم يعمل ؛ لأنه لو عمل وهو مؤكِّد لٱستحقَّ ٱلتقديمَ بٱلعمل ، وٱلتأخيرَ بٱلتوكيد ، وٱستحقاقُ شيءٍ واحد تقديمًا وتأخيرًا في حال واحد محال » ٱنتهى .

وهٰذا ٱلقُبح ٱلذي هنا هو بمعنى أنه لا يجوز . وأجاز ذٰلك ٱلأخفش ، قال : وتقول [2] « ظَنَّكَ عبدُ ٱللهِ حسنٌ » إذا ألغيتَ ٱلظَّنَّ ، ونصبتَ ظَنَّك بٱلفعل ، كأنك قلت : عبدُ ٱللهِ حسنٌ تَظُنُّ ظَنَّك ، أو : ظَنَنتَ ظَنَّك .

ورَدَّ ٱلنَّحَّاسُ هٰذا على ٱلأخفش بوجهين :

أحدهما : أنه ألغى ٱلظَّنَّ في أول ٱلكلام. ولا يلزمه ذٰلك لأنَّ مذهبه أن تُلغَى ظَنَنتُ متقدمةً جوازًا وإن لم يكن حَسَنًا عنده ، ولأنه ٱلنِّيَّة به عنده ٱلتأخير ، فليس مثل : ظَنَنتُ زيدٌ قائمٌ ؛ لأنَّ ظَنَنتُ هنا وقعتْ موقعَها ، ولا يُنوَى بها ٱلتأخير .

وٱلوجه ٱلآخر : هو أنه لا يجوز إضمارُ ما لا يُعْرَفُ معناه . وهٰذا يجوز أن يكون ٱلمعنى على ٱلمُضِيِّ وعلى ٱلٱستقبال ؛ ألا ترى أنه قَدَّرَ : تَظُنُّ ظَنَّك ، أو : ظَنَنتَ ظَنَّك ، وهٰذا لازمٌ في حالة ٱلتوسُّط وٱلتأخُّر ، إذا قلت : زيدٌ ظَنَّك قائمٌ ، أو : زيدٌ قائمٌ ظَنَّك ـ فينبغي ألاَّ يجوز ذٰلك لعدمِ تَعَيُّنِ ٱلفعلِ ٱلمحذوفِ ٱلعاملِ في ٱلمصدر ؛ إذ يحتمل أن يكون ماضيًا [3] ومستقبلاً .

وملخص هٰذا ٱلكلام في ٱلمصدر أنه لا يخلو أن تأتي بٱلفعل معه أو لا تأتي

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٧ .

(٢) ك : ويجوز .

(٣) أن يكون ماضيًا : ليس في ك .

بٱلفعل : فإن أتيت بٱلفعل كان مؤكّدًا للفعل ، ثُمَّ ٱلفعلُ إمَّا أن يكون متقدمًا فٱلإعمال ، نحو : ظَنَنتُ ظَنًّا زيدًا قائمًا ، وسواءٌ أتيتَ بٱلمصدر صريحًا أم بضميره أم بٱسم إشارة إليه ، أو[1] متوسطًا أو متأخرًا، فٱلفصيح ٱلإعمال ، ويجوز ٱلإلغاء ، وهو قليل جدًّا ، فإن أتيتَ بصريحِ ٱلمصدرِ كان جائزًا على قُبْح ، أو بٱلضمير أو ٱسمِ ٱلإشارة كان دونَ صريحِ ٱلمصدرِ في ٱلقُبْح .

وإن لم تأتِ بٱلفعل فإمَّا أنْ يتأخرَ ٱلمصدرُ أو يَتوسَّطَ أو يَتقدَّمَ ، ولا يكون إذ ذاك إلا صريح ٱلمصدر ، لا ضميره ولا ٱسم إشارة [إليه][2] : فإن تأخَّر أو توسَّطَ فٱلإلغاء ، وهو إذ ذاك بدلٌ من ٱلفعل ٱلملغَى ، فلا يجتمع معه ، وإنما يجتمع مع ٱلفعل ٱلعامل ، ولا يكون بدلاً من ٱلفعل ٱلعامل فيعمل لكونه بدلاً منه .

وذهب أبو ٱلعباس وٱلزَّجَّاج وأبو بكر إلى جواز إعماله ، فعلى مذهبهم تقول : زيدًا ظَنَّكَ منطلقًا[3] ، وزيدًا منطلقًا ظَنَّكَ ، فتُعمِله لأنه عندهم بدلٌ من ٱلفعل ٱلعامل .

[٣: ١٩/أ] وإنْ تَقدَّم فٱلصحيح / أنه لا يجوز[4] ٱلتقديم . وأجاز ٱلأخفشُ وغيرُه ٱلتقديم. وٱختلف مجيزوه في جواز إعماله ، فمنهم من أجاز ذٰلك ، فيقول : ظَنَّكَ زيدًا قائمًا . وٱلصحيحُ عندَ أكثرِ مَن أجازَ ٱلتقديمَ أنه لا يجوز ٱلإعمال ، قالوا : لأنه لا دليلَ إذ ذاك على ٱلفعل ٱلمحذوف . وهٰذا ٱلتفريعُ كلُّه على مذهبِ مَن يرى أنك مجيز في ٱلإلغاء ، وتقدم أنه قول ٱلجمهور . وأمَّا على مذهب ٱلأخفش ففيه ٱلتفصيل ٱلسابق .

---

(١) ك ، ن : أم . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٢) إليه : تتمة من ٱلٱرتشاف ص ٢١١٢ .

(٣) منطلقًا ، وزيدًا منطلقًا ظَنَّكَ : سقط من ك .

(٤) ن : أنه يجوز .

وقوله **ويَقِلُّ ٱلقُبْحُ في : متى ظَنَّكَ زيدٌ ذاهبٌ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [١] : « وكما قَلَّ ٱلقُبْحُ بتقديم متى في متى تَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ يَقِلُّ في : متى ظَنَّك زيدٌ ذاهبٌ » ٱنتهى .

ومَن أجاز ٱلنصب في ظَنَّكَ زيدًا ذاهبًا كان عنده هنا أجوز ، فيقول : متى ظَنَّكَ زيدًا ذاهبًا [٢] ؛ لأنَّ أدواتِ ٱلٱستفهام طالبة للفعل ، فجاز إضمار ٱلفعل بعدها لذٰلك [٣] . ومِمَّنْ ذهب إلى إجازةِ ذٰلك ومنعه ظَنَّكَ زيدًا قائمًا بٱلإعمال ٱبنُ عصفور .

وقولُه **وإنْ جُعِلَ متى خبرًا لِظَنٍّ رُفِعَ ، وعَمِلَ وجوبًا** ، فتقول : متى ظَنُّك زيدًا قائمًا ؛ لأنه إذ ذاك ليس بمصدرٍ مؤكِّدٍ ولا بدلٍ من ٱللفظ بٱلفعل ، وإنما هو مُقَدَّرٌ بحرفٍ مصدريٍّ وٱلفعل ، كما تقول : متى ضَرْبُك زيدًا .

وقولُه **وأجازَ ٱلأخفشُ وٱلفَرَّاءُ إعمالَ ٱلمنصوبِ في ٱلأمرِ وٱلٱستفهامِ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [٤] : « لأنهما يَطلُبان ٱلفعلَ ، نحو : ظَنَّكَ زيدًا منطلقًا ، ومتى ظَنَّكَ زيدًا منطلقًا ، بمعنى [٥] : ظُنَّ ظَنَّك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظَنَنتَ ظَنَّك زيدًا منطلقًا » ٱنتهى .

وهٰذا ٱلذي حكاه ٱلمصنف عن ٱلأخفش وٱلفَرَّاء هو ٱلقياس ، فكما جاز ذٰلك في نحو : ضَرْبًا زيدًا ، أي : ٱضرِبْ زيدًا ، وقولِه [٦] :

أَعَلاقةً أُمَّ ٱلوُلَيِّدِ ....

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٧ – ٨٨ .
(٢) ك : أجوز من ظَنَّكَ زيدًا ذاهبًا .
(٣) ن : كذٰلك .
(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٨ .
(٥) بمعنى ظُنَّ ظَنَّك زيدًا منطلقًا ومتى ظَنَنتَ ظَنَّك زيدًا منطلقًا : سقط من ن .
(٦) تقدم في ٣ : ١٥٥ .

أي : أَتعْلَقُ أُمَّ ٱلوُلَيِّدِ ، جاز ذٰلك في باب ظَنَّ .

وقال صاحبُ ٱلمُلَخَّص [١] : « تقول : ظَنًّا زيدًا منطلقًا ، كما تقول : ضَرْبًا زيدًا ، وتُعمِلِ ظَنًّا كما تُعمِل ظَنَنتُ إذا تَقَدَّمَتْ ، وكذٰلك لو وَسَّطتَ ظَنًّا أو أخَّرتَه فٱلإعمال، ولا يجوز ٱلإلغاء لأنها في نية ٱلتقدم ، ولأنَّ ٱلأمر طالب بٱلفعل ، ومَبْنى ٱلكلام عليه ، فإنْ جئت بـ« ظَنًّا » بعد ما بنيتَ ٱلكلام على ٱلإخبار بلا عملٍ لِظَنٍّ جاز، كما تقول : زيدٌ منطلقٌ ظَنٌّ ، تريد : ظَنٌّ هٰذا موجودًا ، وتقول : أظنًّا زيدًا منطلقًا ، ليس إلا ٱلإعمالُ لِتَقَدُّمِها ، فإنْ تَوَسَّطتْ أو تأخَّرَتْ جاز ٱلإلغاء وٱلإعمال كما يجوز في ٱلخبر » .

ص : وتَختَصُّ أيضًا ٱلقلبيَّةُ ٱلمتصرِّفةُ بتعدِّيها معنًى لا لفظًا إلى ذي ٱستفهام ، أو مضاف إليه ، أو تالي لامِ ٱلآبتداءِ أو ٱلقَسَمِ / أو (ما) أو (إنِ) ٱلنافيتين أو (لا) ، ويُسَمَّى تعليقًا . [٣: ١٩/ب]

ش : ٱلتعليقُ تركُ ٱلعملِ في ٱللفظ لا في ٱلتقدير لمانع . وإنما قلنا « في ٱللفظ لا في ٱلتقدير » لأنَّ ٱلجملةَ ٱلتي لم يُؤثِّرْ فيها ٱلعاملُ لفظًا لها محلٌّ من ٱلإعراب في ٱلتقدير . ويدلُّ على ذٰلك أنه يجوز ٱلعطف على ذٰلك ٱلمحلِّ ، فيجوز أن تقول : علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ وعَمْرًا قائمًا ، فتعطف نَصبًا على محلِّ : لَزيدٌ منطلقٌ . وهٰذا ٱلتعليق هو بخلاف ٱلإلغاء ؛ لأنَّ ٱلإلغاءَ ـ كما قدَّمناه ـ تركُ ٱلعمل في ٱللفظِ وٱلتقديرِ لغيرِ مانع .

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح [٢] : « ٱلتعليقُ عبارةٌ عن إبطالِ ٱلعملِ لفظًا لا مَحَلاً على سبيل ٱلوجوب ، بخلاف ٱلإلغاء ، فهو إبطالُه لفظًا ومَحَلاً على سبيلِ ٱلجواز » انتهى .

---

(١) ٱلملخص ١ : ٢٥٦ ـ ٢٥٧ بتصرف .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٨ . ٱلشرح : ليس في ك .

وَيَرِدُ عليه أنَّ مِنَ ٱلتعليق شيئًا يكون على سبيلِ ٱلجواز لا على سبيلِ ٱلوجوب ، وسيأتي بيانُ ذٰلك حيثُ تَكَلَّمَ [1] عليه ٱلمصنف .

وقولُه **وتَخْتَصُّ أيضًا** [2] **ٱلقَلبيَّةُ** ٱلاختصاص يُنافي قولَه بعدُ « ويُشارِكُهنَّ فيه كذا وكذا » ، فٱلاختصاصُ وٱلمشاركةُ لا يجتمعان .

وليس كلُّ أفعالِ ٱلقلوبِ يُعَلَّقُ ؛ ألا ترى أنَّ ٱلإرادة وٱلكراهة ونحوَهما مِن أفعال ٱلقلوب ، ولا تُعَلَّق لأنها لا تدخل على ٱلابتداء ، ولا لها معنى يدخل على ٱلابتداء [3] بحسب ٱلأصل .

ثم اختلفوا [4] : فقال ٱلسيرافيُّ وجماعة : ما كان مِن هٰذه يجوزُ تعليقُها مطلقًا .

وقالت طائفة : لا يكون منها مُعَلَّقًا بِحَقِّ ٱلأصلِ إلا ما جاز إلغاؤه ، وهو ٱلمتعدي إلى ٱثنين ، وهو رأيُ ٱبنِ ٱلسَّرَّاجِ [5] وأبي عليٍّ [6] وابنِ ٱلباذشِ وٱبنِ طاهرٍ وجماعةٍ [7] ، سواءٌ أكان عِلْمًا أو ضِدَّه ، وما عداه فبِٱلحملِ عليه . وٱحتجُّوا بأنه منعٌ للعمل ، وما لا يتعدى إلى ٱثنين كيف يُمنَع عنهما ، ولأنَّ ٱلتعليق لا يكون إلا فيما يَستَقِلُّ بغير ٱلفعل ، ومعمول ما يتعدى إلى واحد لا يستقلُّ ، فلا بُدَّ مِن تأويله .

وذهب ٱبنُ كيسانَ وثعلبٌ ـ وحُكي عن ٱلمبرِّد ـ أنه لا يُعَلَّقُ إلا ٱلعِلْمُ منها ،

---

(١) ن : يتكلم .

(٢) ك : بها .

(٣) ولا لها معنى يدخل على ٱلابتداء : ليس في ك .

(٤) ٱنظر ذٰلك في شرح ٱلجمل ١ : ٣١٩ ـ ٣٢٠ وٱلكافي في ٱلإفصاح ١ : ٩٦٠ ـ ٩٦٣ .

(٥) ٱلأصول ١ : ١٨٢ .

(٦) ٱلإغفال ٢ : ٤٤٤ ـ ٤٤٧ ، وقد ذكر أنه قول ٱلخليل وسيبويه وجميع ٱلبصريين .

(٧) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣١٩ ـ ٣٢٠ .

وأمَّا ٱلظَّنُّ ونحوه فلا يُعَلَّقُ . قال ٱلأستاذ أبو ٱلعُلا [(١)] : وهو ٱلوجه عندي . وزَعم أنه رأي س على ما فَهِم عنه ؛ لأنه ما مَثَّلَ به في أبواب ٱلتعليق[(٢)] . قال أبو ٱلعُلا : وٱلذي يدلُّ عليه أنَّ آلة ٱلتعليقِ بٱلأصل حرفُ ٱلٱستفهامِ وحرفُ ٱلتأكيد ، أمَّا ٱلتحقيقُ فلا يكون بعدَ ٱلظَّنِّ لأنه نَقيضُه ، ولذٰلك قال ثعلب : فإذا قلتَ : ظَنَنتُ إنَّك لَقائمٌ ، تُريد ما غَلَبَ عليك مِنَ ٱليقين ، فتكون ظَنَنتُ بمعنى عَلِمْتُ - فهو جائز ، وإنْ أَردتَ ٱلشَّكَّ كنتَ كٱلكَذَّاب . وأمَّا ٱلٱستفهامُ فٱلمرادُ ٱلإبقاء مع أنك[(٣)] قد زال تردُّدُك ، فإذا دَخلت ظَنَنتُ بمعنى ٱلتَّرَدُّد فلا فائدة [(٤)] في / ٱلتسوية [٣: ٢٠/أ]
لأنك شاكٌّ مثله ، فلا تدخلها على ٱلٱستفهام .

فإن قيل : فقد قال س [(٥)] : ظننتُ زيدًا أبو مَنْ هو [(٦)] ، فعلّق .

قيل : هو[(٧)] بمعنى ٱلعِلم إن سَلَّمنا أنه تعليق ، وإلا مَنَعْنا ؛ لأنه إنما دَخل على جملة خبرُها ٱلٱستفهام ، فعَمِلتْ فيما يمكن أن تعمل ، وبقي ما كان مُستَفْهَمًا[(٨)] على أصله .

فإن قيل : قد حكى س [(٩)] عن ٱلخليل و يونس أنَّ هٰذه ٱللام لا تدخل على كل فعل ، فلا تقول : وعدتُك إنَّك لَخارِجٌ ، وإنما تدخل على ٱلعِلم وٱلظنِّ وما كان نحوه .

---

(١) هو أبو ٱلعُلا إدريس ٱلذي تقدمت ترجمته في ص ١٣ من هٰذا ٱلجزء ، وقد نص عليه في ٱلٱرتشاف ص ٢١١٤ . ن : ٱلأستاذ أبو علي .
(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ ، و٣ : ١٤٦ - ١٤٨ .
(٣) زيد هنا في ن : تقول .
(٤) فلا فائدة : ليس في ك . ن : ولا فائدة .
(٥) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ .
(٦) هو : ليس في ن .
(٧) ن : هٰذا هو .
(٨) ك : مستبهمًا .
(٩) ٱلكتاب ٣ : ١٤٩ .

قيل : يُحمَل ٱلظنُّ على ٱلعِلم ، أو يكون مذهبًا لهما . قال صاحب «ٱلبسيط» : وهٰذا تكلف في ٱلتأويل ، ولو سَلَّمنا ذٰلك لقلنا : فما ٱلمانعُ مِن أن يُعَلَّقَ ٱلظنُّ بغير هٰذه من ٱلحروف كـ(ما) و(لا) مما [1] لا يُعدَم فيها ذٰلك .

وقولُه **ٱلمُتَصَرِّفَةُ** ٱحترازٌ مِن تَعَلَّمْ بمعنى : ٱعْلَمْ ، ومن هَبْ بمعنى : ظُنَّ ، على زعمه ، وتَقَدَّمَ قولُ ٱبن عصفور [2] : إنَّ هَبْ بمعنى ٱجْعَلِ ٱلتي بمعنى صَيِّرْ .

وقولُه **إلى ذي ٱستفهام** يشمل ما يلي ٱستفهامًا ، نحو : عَلِمتُ أزيدٌ في ٱلدار أم عمرٌو ، وعَلِمتُ أخرجَ عبدُ اللهِ أم قعدَ ، وما ضُمِّنَ ٱستفهامًا ، نحو : عَلِمتُ أَيُّهم في ٱلدار .

وقولُه **أو مضافٍ إليه** مثالُه : عَلِمتُ أبو أَيِّهم زيدٌ .

وقال ٱبن كيسان : ٱلفرق بين ٱلظنِّ والعِلم هنا أنَّ ٱلعِلم يكون بٱلمسألة وٱلبحث وٱلنظر [3] ٱلذي يقع بعده ٱلٱستفهام ، كأنك قلت : سألتُ فعَلِمتُ ، ونَظَرتُ فعَلِمتُ ، كما تقول ، ٱسألْ أَيُّهم قام ، أي : سَلِ ٱلناسَ فَقُلْ أَيُّهم قام ، وٱلظنُّ إنما هو شيء [4] مِن نفسِك وتمييزٌ برأيك ، وليس ٱلسؤال من غيرك ، ثم يصير معلومًا .

وذهب بعض ٱلنحويين إلى أنَّ ذٰلك حَسَنٌ في عَلِمتُ وقَبيحٌ في غيرها .

وقولُه **أو تالي لامِ ٱلٱبتداءِ** [5] مثالُه ﴿ ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَراهُ ﴾ [6] ، وظَنَنتُ لَزيدٌ قائمٌ .

---

(١) ك : هما .

(٢) تقدم في ص ٢٧ .

(٣) ن : وٱلظن .

(٤) شيء : ليس في ن .

(٥) ك : ٱبتداء .

(٦) سورة ٱلبقرة : ١٠٢ .

وقولُه أو **ٱلقَسَمِ** مثالُه قولُ ٱلشاعر [1] :

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي   إنَّ ٱلْمَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

وأكثرُ أصحابنا لا يذكرون في ٱلتعليق لامَ ٱلقَسَم .

وفي « ٱلغُرَّة » : ولامُ ٱلقَسَمِ لا تُعَلِّق ، كقوله [2] :

لقد عَلِمَتْ أَسَدٌ أَنَّنا   لَهُمْ يَومَ نَصْرٍ لَنِعْمَ ٱلنُّصُرْ

فهٰذه لام ٱلقَسَم ، ولا تعلّق عَلِمَتْ ، كما تقول : عَلِمتُ أنَّ زيدًا لَيَقُومَنَّ ، فتفتح أنَّ . وأَنشدَ ٱلمصنفَ عَقِبَ [3] إنشاده هذا ٱلبيتَ [4] قولَ ٱلشاعر [5] :

لقد عَلِمَ ٱلإخْوانُ لو أنَّ حاتِمًا   يُرِيدُ ثَراءَ ٱلمالِ أَمْسَى لَهُ وَفْرُ

ووجهُ إنشاده أنه جَعَل « لو » مُعَلِّقةً للفعل كما عَلَّقَتْه لامُ ٱلقَسَم لأنَّ «لو» تجيء بعد ٱلقَسَم .

قولُه أو **ما** مثالُه ﴿ وظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [6] ، ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ ما

---

(١) هو لبيد . وٱلبيت من معلقته . وهٰذه رواية سيبويه في ٱلكتاب ٣ : ١١٠ ، وصدره في ديوانه ص ٣٠٨ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٢٢٨ هو : صادَفْنَ منها غِرَّةً فأَصَبْنَها . صادفن : يعني ٱلذئاب . ومنها : من ٱلبقرة ٱلوحشية . وبعده في ن : « طاش ٱلسهم عن ٱلهدف ، أي : عدل » . وفي شرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٥٥٧ : « منه » أي : ٱلفرير ، وهو ولد ٱلبقرة . وٱنظر ٱلخزانة ٩ : ١٥٩ - ١٦٢ [٧١٦] .

(٢) هو أوس بن حجر. ديوانه ص ٢٩ وتهذيب ٱللغة : ٱلمستدرك ص ٦٦ وٱللسان (رغغ) . وعجزه في هٰذه ٱلمصادر : « لهم نُصُرٌ ولَنِعْمَ ٱلنُّصُرْ » ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) ن : عند .

(٤) كذا ! وٱلبيت ٱلسابق ليس في مطبوعة شرح ٱلمصنف ، وٱلذي قبله هو بيت لبيد .

(٥) هو حاتم ٱلطائي. ديوانه ص ٢٠٢ وٱلشعر وٱلشعراء ص ٢٤٧ وأمالي ٱلزجاجي ص ١٠٩ وٱلخزانة ٤ : ٢١٣ [عند ٱلشاهد ٢٨٦] وشرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٩ . وآخره في ك : وقر .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

هٰؤلاءِ يَنْطِقُونَ ﴾[1] .

وفي «البسيط» : / ذهب ٱلخليل وجماعة إلى أنه يُعَلَّقُ بِ« ما » ٱلنافية لأنها [٣: ٢٠/ب]
لها ٱلصدرُ كالٱستفهام ، تقول : عَلِمتُ[2] ما عبدُ اللهِ قائمٌ ، ولأنها تُشبه إنْ
وٱللام ؛ لأنها يُتَلَقّى بها ٱلقَسَم ، وهل يجوز ما تقدم من ٱلعمل في بعض وٱلإلغاء
عن بعض ، كقولك : عَلِمتُ زيدًا ما أبوه قائمٌ ؟ واختلف ٱلمُجَوِّزون[3] : فقيل :
لا تكون إلا ٱلتميميَّة ؛ لأنَّ الحجازية كٱلفعل ، وٱلفعلُ لا يدخل على ٱلفعل ، فلا
تقول : علمتُ ليس زيدٌ قائمٌ . وقيل : يجوز لأنها ليست بفعل .

وقيل إنَّ (لا) بمعنى (ما) يجوز أنْ تُعَلِّق ، نحو : عَلِمتُ لا رجل في ٱلدار
ولا ٱمرأة . وهل تكون فيه (لا) ٱلتبرئة ؟ فيها ما في ٱلحجازية لأنها عاملة ، لكنَّها
دونها لأنها محمولة على إنْ ، وإنما تكون كـ(ما) ٱلتي بمعنى ليس .

وفي كتاب ٱلصَّفّار : « ٱلذي يُعَلِّقُ به ٱللامُ ٱلداخلةُ على ٱلمبتدأ و ٱلخبر ،
وٱللامُ ٱلمقرونةُ بإنَّ ، وٱللامُ ٱلداخلةُ على ٱلفعل ، نحو لَيَقُومَنَّ في جواب ٱلقَسَم ،
و(ما) و(لا) في جوابه ، على خلاف في (ما) و(لا) .

وهٰذه ٱلمُعَلِّقاتُ كلُّها تكون في جوابِ ٱلقَسَم ، ويُحذَفُ ٱلقَسَمُ ، وتبقى
دونه إلا (ما) و(لا) ، فإنهما لا تبقى واحدة منهما[4] دونَ ٱلقَسَم ؛ لأنه لا
يُفهَمُ ٱلقَسَم ، بخلاف اللام وإنْ .

وٱلمُعَلَّقُ عن هٰذه ٱلأشياء قيل: هٰذه ٱلأشياء في موضع ٱلمفعول للفعل. وقيل :
لَمَّا ضُمِّنَتْ معنى ٱلقَسَم لم تحتج إلى معمول[5] . وقيل : ٱلقَسَم مضمر بعد

---

(١) سورة ٱلأنبياء : ٦٥ .
(٢) علمتُ : ليس في ن .
(٣) ن : ٱلنحويون .
(٤) ك : منها .
(٥) ن : مفعول .

ٱلأفعال ، وهو وجوابه في موضع ٱلمعمول للفعل ٱلمعلّق .

وٱلصحيحُ ٱلأولُ . ورُدَّ ٱلثاني بأنه يحتاج ٱلفعل إلى معمول ضرورة ، وٱلثالث أنهم علّقوا ٱلفعلَ عما أوَّله (ما) ، وقد قلنا إنّ ٱلقَسَم لا يُحذَف معَ (ما)، فثبتَ [1] أنّ ٱلأفعال مُضَمَّنة معنى ٱلقَسَم » ٱنتهى .

وكنتُ قد ذكرتُ في « مَنْهَج ٱلسَّالك في ٱلكلام على ألفية ٱبن مالك » [2] أنه ظَهر لي أنّ من ٱلمُعَلِّقات (لعلّ) ، ومنه ﴿وما يُدْريكَ لَعَلَّ ٱلساعةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [3] ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ [4] ، ﴿ وإنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ [5] ، ورأيتُ مَصَبَّ ٱلفعل في هٰذه ٱلآيات على جملة ٱلتَّرَجِّي ، فهي في موضعِ نصبٍ بٱلفعل ٱلمُعَلَّق ، إلى أنْ وقفتُ لأبي عليٍّ ٱلفارسيِّ على شيءٍ من هٰذا ، قال وقد ذَكر ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما نَصُّه : وٱلقولُ في لَعَلَّ وموضعِها إنه يجوز أنْ تكونَ في موضعِ نصب ، وأنّ ٱلفعلَ لَمَّا كان بمعنى ٱلعِلْم عُلِّقَ عَمَّا بعدَه ، وجاز تعليقه لأنه مثل ٱلٱستفهام ؛ ألا ترى أنه بمنْزلته في أنه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ، ولا يعمل فيه ، وإذا كان كذٰلك لم يمتنع أن يقع موقع ٱلمفعول كما يقع ٱلٱستفهام موقعَه ، فعلى هٰذا تكون لَعَلَّ وما بعدَها بعدَ هٰذه ٱلأفعال في موضع نصب .

وقولُه **أو إنِ ٱلنافيتين** مثالُه ﴿ وتَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلا قَليلاً ﴾ [6] .

وقولُه **أو لا** مِن أمثلةِ ٱبنِ ٱلسَّرَّاج [7] : أَظُنُّ لا يقومُ زيدٌ .

---

(١) ك : فيثبت .

(٢) منهج ٱلسالك ص ٩٤ .

(٣) سورة ٱلأحزاب : ٦٣ .

(٤) سورة عبس : ٣ .

(٥) سورة ٱلأنبياء : ١١١ .

(٦) سورة ٱلإسراء : ٥٢ .

(٧) ٱلأصول ١ : ١٨٢ .

[٣: ٢١/أ] ولم يَذكر / أصحابُنا أنَّ (لا) من المعلّقات ، وذكرها ٱلنَّحَّاس . وذكروا إنَّ وفي خبرها ٱللّام ، نحو : علمتُ إنَّ زيدًا لَقائمٌ . ويمكن ٱندراج هٰذه ٱلمسألة تحت قوله « أو تالي لامِ ٱلٱبتداء » . وكسرُ إنَّ وفي خبرها ٱللام بعد علمتُ وظننتُ على سبيل ٱلتعليق هو قول جميع ٱلنحاة ، إلا أنَّ أبا ٱلعباس حكى عن ٱلمازني إجازة ٱلفتح مع ٱللام في ذٰلك ، وحكى أنَّ سعيد بن جُبَيْر قرأ ﴿ إلا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾ (١) بٱلفتح .

وأجاز ٱلفَرَّاءُ ٱلفتحَ (٢) إذا طالَ ٱلكلامُ ، وأنشد لطرفة (٣) :

وأنَّ لِسانَ ٱلْمَرْءِ ما لَمْ يَكُنْ لَهُ ... حَصاةٌ على عَوْراتِهِ لَدَلِيلُ

وزعم أنه قرئ ﴿ أنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ (٤) .

وفي هٰذه ٱلجملِ ٱلتي هي مُصَدَّرةٌ بإنَّ ٱلمكسورةِ وفي خبرها ٱللام ، أو بلامِ ٱلٱبتداء ، أو بلامِ ٱلقسم ، أو بِ(ما) ٱلنافية ، أو بِ(لا) خلافٌ : فمذهب س (٥) وٱلبصريين وٱبنِ كَيْسان أنها في موضع نصب . وٱلحُجَّةُ لِ(س) أنَّ ٱلٱعتمادَ على خبرِ ٱلظَّنِّ ، فصار ٱلمعنى إذا قلتَ ظَننتُ ما زيدٌ منطلقًا : في ظَنِّي ، قال تعالى ﴿وظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ (٦) . قال ٱبن كَيْسان : ما هنا جَحْد ، وهي وما بعدها في موضع مفعولِ ٱلظَّنِّ لأنه جملة ، وٱلجملةُ فيها ٱسمٌ وخبر ، فقد أَدَّتْ عن

---

(١) سورة ٱلفرقان : ٢٠ . وحكاية ٱلمبرد هٰذه في ٱلأصول ١ : ٢٧٤ ، وقد قال بعدها : «ففتح إنَّ ، وجعل ٱللام زائدة» .

(٢) ٱلفتح : سقط من ن .

(٣) تقدم في ٥ : ١٠١ . وزد على ما فيها ديوانه بتحقيق ٱلخطيب وٱلصقال ص ٨٥ . وهٰذه ٱلرواية في ٱلصاحبي ص ١٤٧ منسوبة لبعض أهل ٱلعربية .

(٤) سورة ٱلعاديات : ١١ . ٱنظر إعراب ٱلقرآن للنحاس ٥ : ٢٧٩ وإعراب ٱلقراءات ٱلشواذ ٢ : ٧٣٦ وحاشيتها .

(٥) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

مفعولَيِ ٱلظَّنِّ ، كما تقول : ظَننتُ أنْ يقومَ زيدٌ . وقال ٱلكوفيون : أُضْمِرَ بينَ ٱلظَّنِّ وبينَ هٰذه ٱلحروفِ ٱلقَسَمُ . فعلى قولهم لا يكون [1] لِهٰذه ٱلجملِ موضعٌ من ٱلإعراب ؛ لأنَّ ٱلجملَ ٱلمُتَلَقَّى بها ٱلقَسَمُ لا موضعَ لها من ٱلإعراب ، فإنْ كان مسموعًا من لسان ٱلعرب : عَلِمتُ لَزيدٌ منطلقٌ وعمرًا مقيمًا ، بٱلنصب كان ذٰلك حُجَّةً واضحةً على ٱلكوفيين ، وإلا فيحتمل ما قالوه .

وقال أصحابنا : إنَّ هٰذه ٱلأفعالَ تُضَمَّنُ معنى ٱلقَسَم ، فتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به ٱلقَسَمُ [2] ، وتُعَلَّقُ إذ ذاك عن ٱلعمل . وهٰذا جنوح لمذهب ٱلكوفيين . وإذا ضُمِّنَتْ معنى ٱلقَسَمِ لم تكن تلك ٱلجملُ لها موضعٌ من ٱلإعراب ؛ لأنه - وإن كان متعديًا - ضُمِّنَ معنى ما لا يَتَعَدَّى ، فلم يَتَعَدَّ، كما أنَّ نُبِّئْتُ في ٱلأصل لا تتعدى ، فلَمَّا [3] ضُمِّنَتْ معنى ما يتعدى إلى ثلاثة تَعَدَّتْ [4] تَعدِيَتَه [5] .

وهٰذا ٱلذي صححه ٱبن عصفور في « شرح ٱلجمل » [6] ، وهو ضعيف جدًّا ؛ لأنَّ هٰذه ٱلأفعال تحتاج بوضعها [7] إلى معمول ، ولا تقول إنها خَرجتْ بٱلكُلِّيَّة عن معناها حتى لم تَبْقَ تَطلُب معمولاً ، وأنت ترى مضمونَ ٱلجملة مُقَيَّدًا بٱلعِلم أو بٱلظن ، فلم تَتَنَزَّلْ منْزلةَ جملةِ ٱلقَسَم مِن كلِّ جهة .

---

(١) لا يكون لِهٰذه ٱلجمل موضع من ٱلإعراب لأن ٱلجمل ٱلمتلقى بها ٱلقسم : سقط من ن .

(٢) فتتلقى بما يتلقى به ٱلقسم : سقط من ن .

(٣) ك : فكما .

(٤) ك : تعدى .

(٥) زيد هنا في ك ، ن ، ف ما نصه : « نَظَرَ بٱلعين أو ٱلقلب ، ومَثَّلَ بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طعامًا ﴾ ، وقوله ﴿ فَٱنْظُرِي ماذا تَأْمُرِينَ ﴾ » . وسيأتي في أول شرحه لكلام ٱلمصنف ٱلتالي ، وهو مكانه ٱلصحيح .

(٦) شرح ٱلجمل ١ : ٣٢٣ . ولم يذكر فيه (نظر) ، وذكره في ٢ : ٤٢٥ ، ولم يمثّل بٱلآيتين ٱلمذكورتين .

(٧) ك ، ن : يحتاج بعضها . صوابه في ف .

والصحيح مذهب س[1] ، وهو أنَّ الجملة إذ ذاك لها موضع من الإعراب على حسب الفعل في التعدي / إلى واحد أو إلى اثنين . وأمَّا مذهبُ الكوفيين - [٣: ٢١/ب] وهو إضمارُ القَسَمِ بينَ هٰذه الأفعالِ والحروف - فلا أَنقُلُ عنهم أنَّ تلك الجملةَ القَسَمِيَّةَ[2] وجوابَها في موضعِ المعمول .

ونَقل بعضُ أصحابنا أنَّ القَسَمَ مُضمرٌ بينَ هٰذه الأفعالِ وهٰذه الحروفِ ، لكنه لم يَعْزُه للكوفيين ولا لِمُعَيَّن ، ونَقل أنَّ مذهبَ هٰذا القائلِ أنَّ القَسَمَ وجوابَه في موضعِ معمولِ الفعلِ .

وأبطلَ هٰذا المذهب بأنه عُلِّقَ الفعلُ عن الجواب الذي أَوَّلُه (ما) و(لا) ، والقَسَمُ لا يُحذف مع (ما) و(لا) البتةَ ؛ لأنَّ القَسَمَ لا يُفْهَمُ مع واحدة منهما إنْ حُذف ، بخلاف اللام وإنَّ ، فإنهما لا يكونان إلا في القَسَم ، فلذٰلك ساغَ أنْ يُحذَفَ القَسَمُ معهما .

ص : ويُشارِكُهُنَّ فيه معَ الاستفهامِ نَظَرَ وأَبْصرَ وتَفكَّرَ وسَأَلَ وما وافقَهُنَّ أو قارَبَهُنَّ لا ما لم يُقارِبْهُنَّ ، خلافاً ليونس ، وقد تُعَلَّقُ نَسِيَ .

ش : قال المصنف في الشرح[3] : «عُلِّقَ أيضاً مع الاستفهام نَظَرَ بالعين أو القلب»، ومَثَّلَ بقوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طعامًا﴾[4] ، وقوله ﴿فَانْظُرِي ماذا تَأْمُرِينَ﴾[5] . والضمير في «فيه» عائد على التعليق ، فظاهرُ قولِه «مع الاستفهام»

---

(١) الكتاب ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) بالتسمية .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ . وقوله «نَظَرَ بالعين أو القلب ، ومَثَّلَ بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعامًا ﴾ ، وقوله ﴿ فَانْظُرِي ماذا تَأْمُرِينَ ﴾ » : ليس في ك ، ف . وفصل في ن بين قوله « أو القلب » وقوله « ومَثَّلَ » بقوله : «والضمير في فيه ... وهٰذا الذي ذكره» حيث ألحق في هامشها عن نسخة أخرى ؛ لأنه لم يذكر في الأصل .

(٤) سورة الكهف : ١٩ .

(٥) سورة النمل : ٣٣ .

أنَّ نَظَرَ وما ذكر معها لا تُعَلَّقُ إلا مع ٱلٱستفهام، فليس كذٰلك، بل قد أجاز ٱلنحويون في﴿ أَوَلَمْ يَتفكَّرُوا ما بِصاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾ [(١)] أن تكون ما نافية ، وٱلجملة في موضع نصب، وتَفكَّرَ ليست من ٱلأفعال ٱلتي تتعدَّى لمفعولين ، وٱلذين ذَكروا ٱلتعليق في أفعال ٱلقلوب لم يَذكروا أنَّ شيئاً منها يختصُّ بٱلٱستفهام .

وهٰذا [(٢)] ٱلذي ذَكره مِن أنَّ ٱلنَّظَر بٱلعين يُعَلَّقُ هو قولُ ٱبنِ عصفور ، قال[(٣)] : وٱلتعليق يخصُّ أفعالَ ٱلقلوبِ إلا ٱنْظُرِ ٱلبَصَريَّةَ وسَلْ ، فإنهم قالوا : ٱنْظُرْ أبو مَنْ زيدٌ ، وسَلْ أبو مَنْ عمرٌو ، لكونهما سببين للعِلم ، فأُجري ٱلسبب مُجرَى ٱلمُسبَّب . وقد نقد [(٤)] شيخُنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع [(٥)] ذٰلك على ٱبن عصفور .

قال أستاذنا أبو جعفر بن ٱلزبير : لم يذهب أحدٌ إلى تعليقِ ٱنْظُرْ سوى ٱبنِ خَرُوف ، وتبعه أبو ٱلحسن بنُ عصفور ، وقد ذكر س [(٦)] تعليق ٱنْظُرْ ، لكن حَمل ٱلناسُ[(٧)] ذٰلك على ٱلنَّظَر بمعنى ٱلتَّفكُّر، وصَرَّحَ بذٰلك[(٨)] ٱبنُ عصفور في «شرح ٱلكتاب»، وإنما ٱلذي ذَكره ٱلنُّحاةُ مِن غيرِ أفعالِ ٱلقلوبِ «سَلْ»، و«تَرَى» ٱلبَصَريةُ في قول ٱلمازني[(٩)] . وجعلَ ٱبنُ خَرُوف من تعليقِ ٱلنَّظَرِ ٱلبَصَريِّ قولَه تعالى ﴿أفلا

---

(١) سورة ٱلأعراف : ١٨٤ .

(٢) ك : وهو .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٣٢٠ و٢ : ٤٢٥ .

(٤) ك ، ف ، ن : نقل . وٱلصواب ما أثبت .

(٥) ن : ٱبن ٱلصائغ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٧) ٱنظر ٱلتعليقة ١ : ١٥٦ حيث ذكر أبو علي أنَّ ٱلمبرد قال : « لم يُرِدْ أن يقول : ٱذهَبْ فأَبْصِرْ بعينك ، ولكن يريد : ٱعلمْ ذاك » .

(٨) بذٰلك : ليس في ن .

(٩) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٢٠ .

يَنْظُرونَ إلى ٱلإبلِ كيفَ خُلِقَتْ﴾[١] من جهةِ تَعْدِيةِ ٱلنظرِ بإلى . قال : ولا يُعَدَّى بِ(إلى) إلا ما كان بمعنى ٱلإبصار .

وقولُه **وأَبْصَرَ** مثالُه ﴿ فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ ٱلمَفْتُونُ ﴾[٢] . هٰكذا مَثَّلَ ٱلمصنف[٣] ، ولا يتعين أن يكون تعليقاً لأَبْصَرَ ؛ إذ يحتمل أن تكونَ (أيّكم) موصولةً لا ٱستفهاميةً ، وتكونَ مفعولاً ، وٱلباءُ زائدة ، وصدرُ ٱلصلة محذوف ، ٱلتقدير : فستُبْصِرُ ويُبْصِرُونَ ٱلذي هو ٱلمفتونُ منكم .

وقد جاء تعليق « تَبَصَّرْ » بمعنى : ٱنْظُرْ وتَأَمَّلْ ،/ قال ٱلشاعر[٤] : [٣: ٢٢/أ]

تَبَصَّرْ خَليلِي ، هل تَرَى مِنْ ظَعائنٍ سَوالِكَ نَقْبًا بينَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

وٱلأَظْهَرُ أنَّها هنا من ٱلإبْصارِ بٱلعين .

وقولُه **وتَفَكَّرَ** مثالُه ما أنشد ٱلمصنف[٥] :

حُزُقٌّ إذا ما ٱلقَومُ أَبْدَوْا فُكاهةً تَفَكَّرَ آإيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا

وتَفَكَّرَ هي من أفعال ٱلقلوب ، فلا ينبغي أن تُذكَر مع نَظَرَ وأَبْصَرَ ٱلبَصَرِيَّتَينِ ؛ لأنها قد ٱندرجتْ في قوله « وتَختَصُّ أيضًا ٱلقَلبيَّةُ ٱلمُتصرِّفةُ » ٱلأفعالُ ٱلتي ذَكرها في هٰذا ٱلباب ٱلذي هو بابُ ظَنَّ مِن أفعالِ ٱلقلوب ، فيمكن أن تكون

---

(١) سورة ٱلغاشية : ١٧ .

(٢) سورة ٱلقلم : ٥ ـ ٦ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٩ .

(٤) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٤٣ . ٱلنَّقْب : ٱلطريق في ٱلجبل . وٱلحَزْم : ما غَلُظَ من ٱلأرض . وشعبعب : ٱسم ماء . نَقْبًا : ليس في ك .

(٥) نسب ٱلبيت في شرح شواهد شرح ٱلشافية ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠ لجامع بن عمرو بن مرخية ٱلكلبي ، ونسب في ٱللسان (حزق) لرجل من بني كلاب . وذكر ٱبن جني في سر صناعة ٱلإعراب ص ٧٢٢ أنه قرأه على أبي علي في كتاب ٱلهمز لأبي زيد . قلت : إنه ليس في مطبوعة كتاب ٱلهمز . وهو من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٩ . ٱلحُزُقُّ : ٱلسيئ ٱلخلق ٱلبخيل ، وقيل : ٱلقصير .

«تَفكَّرَ» مِنَ المُشارِك لها فيما ذكر .

وقولُه [١] وسَأَلَ مثالُه ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَومُ ٱلدِّينِ ﴾ [٢] .

وقوله وما وافَقَهُنَّ قال في ٱلشرح [٣] : « أشرتُ بـ(ما وافَقَهُنَّ) إلى نحو : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هنا ؟ بمعنى : أَمَا تُبْصِرُ ، حكاه س [٤] » انتهى .

وهٰذا ٱلذي ٱختارَه مِن كونِ تَرَى هنا بَصَرِيَّةً هو مذهب للمازنيّ [٥] خاصة ، وأمَّا شُرَّاحُ « ٱلكتاب » فحملوا ما حكاه س على أنَّ تَرَى فيه بمعنى : تَعْلَمُ [٦] ، قال ٱبن عصفور [٧] : « ولا يُعَلَّقُ مِن غيرِ أفعالِ ٱلقلوبِ إلا سَلْ ، نحو : سَلْ زيدًا أبو مَنْ هو ، وذٰلك أنه سببٌ لفعلِ ٱلقلبِ ؛ ألا ترى أنَّ ٱلسؤال سببٌ مِن أسبابِ ٱلعلمِ ، فأُجْرِيَ ٱلسَّبَبُ مُجْرَى ٱلمُسَبَّبِ .

وزَعم ٱلمازنيُّ أنه يجوز أن تُعَلَّقَ رَأَيتُ بمعنى أَبْصَرْتُ ، وإن لم تكن من أفعالِ ٱلقلوب ، فتكون إذْ ذاك بمنْزلة سَلْ ؛ لأنها سببٌ مِن أسباب ٱلعِلمِ . وٱستَدَلَّ على ذٰلك بقول ٱلعرب : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هٰهنا . ولا حُجَّةَ فيه لٱحتمال أن تكون تَرَى بمعنى تَعْلَمُ ، كأنه قال : أَمَا تَعْلَمُ أيُّ بَرْقٍ هٰهنا ، فإذا أمكن حَمْلُه على ٱلعِلْمِيَّة كان أَوْلَى ؛ لأنَّ ٱلتعليقَ بابُه أنْ يكونَ في أفعالِ ٱلقلوبِ » ٱنتهى كلام ٱبن عصفور .

---

(١) وقوله : ليس في ك .

(٢) سورة ٱلذاريات : ١٢ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٨٩ ـ ٩٠ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٤ : ٢٢٧ . وقد وافقه ٱلفارسي ، وقال : « وإنما جاز هٰذا لأنَّ ٱلرؤية ٱلتي هي فعل ٱلحاسة تَرجع في ٱلمعنى إلى ٱلرؤية ٱلتي هي علم ؛ لأنَّ كل محسوس معلوم ، فرؤية ٱلحاسة تقع تحته » ٱلتعليقة ١ : ١٥١ ـ ١٥٢ . وٱنظر ٱلبغداديات ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

(٦) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٤ : ٢٢٨ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٦ .

(٧) شرح ٱلجمل ١ : ٣٢٠ .

وقولُ ٱلمصنفِ « بمعنى أمَا تُبْصِرُ » مِن تمثيله لا مِن تمثيلِ س ، وظاهرُ كلامه يُشْعِرُ أنه مِن تمثيلِ س . وقال ٱلمصنف في ٱلشرح [١] : « وإلى نحو ﴿ ويَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [٢] » يعني أنَّ ٱسْتَنْبَأَ معناها ٱسْتَعْلَمَ ، فهي طلبٌ للعلم .

وقولُه **أو قارَبَهُنَّ** قال ٱلمصنفُ [٣] : « أَشَرْتُ إلى قولِه ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [٤] » . ولا يتعين أن يكون هٰذا تعليقاً ، بل يجوز أن تكون (أَيُّكُمْ) موصولةً ، حُذف صدرُ صِلَتِها ، فبُنِيَتْ ، وهي بَدَلٌ مِن ضَميرِ ٱلخطابِ بَدَل بعضٍ مِن كُلٍّ ، وٱلعائدُ محذوفٌ، وٱلتقدير: لِيَبْلُوَكُمُ ٱلذي هو أَحْسَنُ عَمَلاً منكم.

وقولُه **لا ما لم يُقارِبْهُنَّ ، خلافًا ليونس** قال في ٱلشرح [٥] : « أجازَ يُونُسُ تعليقَ ما لم يُوافِقْهنَّ ولم يُقارِبْهنَّ ، وجَعل مِن ذٰلك قولَه تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [٦] ، فضَمَّةُ (أَشَدُّ) [٧] عندَه ضَمَّةُ إعرابٍ ، وعندَ س ضَمَّةُ بناءٍ ، و(أَيّ) موصولة ، وقد مَضَى ذٰلك » ٱنتهى . / ويعني أنه مَضى في « باب ٱلموصولات » [٨] وخلاف ٱلناس في تخريجِ قولِه ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ . [٣: ٢٢/ب]

وقولُه **وقد تُعَلَّقُ نَسيَ** حملاً على ضدها ، وهو ٱلذُّكْر بٱلقلب [٩] . وقال ٱلمصنف في ٱلشرح [١٠] : « وعُلِّقَ نَسِيَ لأنه ضد عَلِمَ ، وٱلضِّدُّ قد يُحْمَلُ على

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ .

(٢) سورة يونس : ٥٣ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ ، وٱلشاهد ٱلذي فيه من ٱلآية ٱلسابعة من سورة ٱلكهف ، وهو ﴿ لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ .

(٤) سورة هود : ٧ ، وسورة ٱلملك : ٢ .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ .

(٦) سورة مريم : ٦٩ .

(٧) ك : فضمة ٱلبناء .

(٨) شرح ٱلمصنف ١ : ٢٠٨ وٱلتذييل وٱلتكميل ٣ : ٨٨ ـ ٩٣ ، وفيه خلاف ٱلناس .

(٩) بٱلقلب : ليس في ك .

(١٠) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ .

ٱلضِّدِّ » ٱنتهى . وليس ضِدُّ ٱلعِلْمِ ٱلنِّسْيانَ ، ولكنَّ ضِدَّه ٱلجهلُ ، وضِدَّ ٱلنِّسْيانِ ٱلذِّكْرُ بٱلقلب كما قلنا . وأنشد ٱلمصنف على تعليق نَسِيَ [1] قولَ ٱلشاعر [2] :

ومَنْ أنتمُ ؟ إنَّا نَسِينا مَنَ ٱنْتُمُ ورِيحُكُمُ مِنْ أيِّ ريحِ ٱلأعاصِرِ ؟!

قال [3] : « ومثله على أحد ٱلوجهين قول ٱلآخر [4] :

لَمْ أَرَ مِثْلَ ٱلفِتْيانِ في غَبَنِ ٱلأَيَّـ ـامِ ، يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها »

ويعني بأحد ٱلوجهين أن تكون (ما) في موضع رفع ٱستفهاماً ، وعُلِّقَ يَنْسَوْنَ ، وٱلجملة في موضع مفعول لِيَنْسَوْنَ .

وٱلوجه ٱلآخر : أن تكون (ما) موصولةً مفعولة بِيَنْسَونَ [5] ، وٱرتفع (عَواقِبُها) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي : هو عَواقِبُها، وهٰذه ٱلجملةُ صِلةٌ لِ(ما) .

وهٰذا ٱلذي جَوَّزه في هٰذا ٱلبيت يجوز في ٱلبيت ٱلذي قبلَه ، إذ يجوز أنْ يكون ٱلتقدير : إنَّا نَسِينا مَنْ هُمْ أنتم ، ولا تخصيص لذٰلك بٱلبيت ٱلثاني . وإذا ٱحتمل ٱلبيتان هٰذا ٱلتأويلَ لم يكن في ذٰلك حُجَّةٌ على تعليق نَسِيَ ، ولذٰلك ـ وٱللهُ أعلمُ ـ لم يَذكر أصحابُنا تعليق نَسِيَ .

ص : ونَصْبُ مفعولِ نحو « عَلِمتُ زيدًا أبو مَنْ هو » أَوْلَى مِن رَفعه ، ورَفعُه مُمتنِعٌ بعدَ « أَرَأَيْتَ » بمعنى أَخْبِرْني . ولِلٱسْمِ ٱلمُسْتَفْهَمِ به وٱلمضافِ إليه مما بعدَهما ما لهما دُونَ ٱلأفعالِ ٱلمذكورة .

---

(١) على تعليق نَسِيَ : ليس في ن .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ . وٱلبيت لزياد ٱلأعجم في ٱلعمدة ص ٨٧٢ وتذكرة ٱلنحاة ص ٦٢٠ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٠ .

(٤) تقدم في ٣ : ٨٦ . ٱلغبن : ٱلخداع . ك ، ف ، حاشية ن : في غبن ٱلأبير .

(٥) بِيَنْسَونَ : ليس في ك .

ش : إذا تقدَّم على ٱلٱستفهام أحدُ ٱلمفعولَين نحو ما مَثَّله ٱلمصنف جاز أن يُنصَبَ بٱتِّفاق ؛ لأنَّ ٱلعاملَ مُسَلَّطٌ عليه ، ولا مانعَ يمنعه من ٱلعمل . وٱختلفوا في رفعه : فأجاز ذٰلك س [1] ، وإنْ كان ٱلمختار عنده ٱلنصب ؛ وذٰلك لأنه من حيث ٱلمعنى مُستَفهَمٌ عنه ، إذِ ٱلمعنى : قد عَلمتُ أبو مَن زيدٌ ، وهو نظير قولك : إنَّ أحدًا لا يقول ذٰلك [2] ؛ ألا ترى أنَّ أحدًا إنما يقع بعد نفي ، لكنه لما كان ضميره قد نُفي عنه ٱلفعل ـ وهو وضميره واحد ـ صار كأنَّ ٱلنفي دخل عليه.

وذهبَ ٱبنُ كَيْسان إلى أنه لا يجوز ٱلرفع ، قال : لأنك لا تقول [3] : قد عَلمتُ زيدٌ قائمٌ ، ولا بُدَّ مِن عملِ عَلِمتُ فيه . قال : ولو جاز هٰذا فيما خبرُه ٱستفهامٌ لجاز فيما خبرُه غيرُ ٱستفهام .

وٱلصحيحُ ما ذهب إليه س للقياس وٱلسماع ، أمَّا ٱلقياسُ فهو ما ذكرناه مِن أنَّ ٱلشيءَ تَجري عليه أحكامُ ٱلشيء إذا كان إيَّاه مِن حيثُ ٱلمعنى ، كما ذكرنا في : إنَّ أحداً لا يقولُ ذٰلك. وأمَّا ٱلسماعُ فقولُ ٱلشاعر [4] :

فَوَٱللهِ ما أَدري غَرِيمٌ لَوَيْتِه أَيشْتَدُّ إنْ قاضاك أم يَتَضَرَّعُ

/ هٰكذا رُوي برفع غَرِيم وإنْ كان نصبُه أجود ، وليس كونُه مُستَفهَمًا عنه في ٱلمعنى علةً مُوجبةً للتعليق، إذ لو كانت مُوجبةً لَمَا كان ٱلمختارُ ٱلنصبَ فيه ـ وقد نَصَّ ٱلسِّيرافيُّ [5] على أنَّ ٱلتعليقَ في هٰذا أضعفُ ٱلوجهين ـ وبه بَدأ س ، وقَوَّاه [6] ، وهو ٱلجائزُ بٱتِّفاق ، وٱلرفعُ بٱختلاف . [٣: ٢٣/أ]

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ .
(٢) ٱلكتاب ٢ : ٣١٨ .
(٣) ن : لأنك تقول .
(٤) هو كثيِّر عزة . ديوانه ص ١٧٥ [تحقيق قدري مايو] . وٱلبيت من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩١ . ٱلمَطْل : ٱلتسويف وٱلمُدافعة بٱلعِدَة وٱلدَّيْن ولِيَّانه .
(٥) شرح ٱلكتاب ٢ : ٤٩ / أ .
(٦) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ .

وزعم ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور أنَّ ٱلأَولى ٱلتعليق ، قال : لأنَّ ٱلٱعتناء بٱلمعاني أولى وآكَدُ عندهم .

وهٰذا ٱلتعليلُ ٱلذي ذكره غيرُ مُحَصِّل أنَّ ٱلأَولى ٱلتعليق ؛ لأنَّ معنى قولهم إنَّ ٱلٱعتناء بجهة ٱلمعنى آكَدُ أنه إذا كانت رعايةُ ٱللفظ تُخلُّ بٱلمعنى ، وكانت رعايةُ ٱلمعنى تُخلُّ بجهة ٱللفظ - غُلِّبَ رَعْيُ ٱلمعنى ، أمَّا إذا كان رَعْيُ ٱللفظ لا يُخِلُّ بشيءٍ من جهةِ ٱلمعنى أصلاً كمسألتنا ، وكان رَعْيُ ٱلمعنى يُخِلُّ بجهة ٱللفظ - فلا ينبغي أن يُراعَى ٱلمعنى أصلاً ويُتْرَكَ ٱللفظ ، بل في مسألتنا رِعايةٌ لِلَّفظ وٱلمعنى ، فلأيِّ شيءٍ يُترَكُ ٱللفظ ، وليس في رَعْيِه إخلالٌ بجهةِ ٱلمعنى بوجه ؟

وقولُه **ورَفْعُه مُمْتَنِعُ بعدَ أَرَأَيْتَ بمعنَى أَخْبِرْني** قال س [1] : « وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هو ، وأَرَأَيْتَكَ عَمْرًا أعندَك هو أم عندَ فلان ، لا يَحسُن فيه إلا ٱلنصبُ في زيد ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنت ، أو أَرَأَيْتَ أزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ - لم يَحسُن لأنَّ فيه معنى : أَخْبِرْني عن زيد ، وهو ٱلفعل ٱلذي لا يَستغني ٱلسكوتُ على مفعوله ٱلأول ، فدخولُ هٰذا ٱلمعنى فيه لم يجعله بمنْزلة أَخْبِرْني في ٱلٱستغناء ، فعلى هٰذا أُجْرِيَ ، وصار ٱلٱستفهامُ في موضعِ ٱلمفعول ٱلثاني » انتهى كلام س ، ومحصولُه أنَّ أَرَأَيْتَكَ دَخَلها معنى أَخْبِرْني ، ولا يجوز في ٱلٱسم بعدها إلا ٱلنصب ، ولا يجوز ٱلتعليق فيه فيُرفَعَ ، كما جاز في : عَلِمتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ؛ لأنها في معنى أَخْبِرْني ، و أَخْبِرْني [2] لا تُعَلَّق . قال أبو إسحاق : « ولا يجوز ٱلرفع لأنَّ معنى هٰذه ٱلمسألة : أَخْبِرْني عن زيد ، ففيه معنى ٱلحرف ، فلذٰلك لم يَجُزْ إلا ٱلنصب » ٱنتهى .

وٱلجملةُ ٱلٱستفهاميةُ بعدَ ٱلٱسمِ ٱلمنصوبِ في موضعِ ٱلمفعولِ ٱلثاني ، وليس

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) وأخبرني : سقط من ن .

أَرَأَيْتَكَ مُعَلَّقاً عنها ، إذْ لو كان مُعَلَّقًا عنها لجاز أن يُعَلَّقَ [1] عن ٱلمفعولِ ٱلأول كما جاز في عَلِمتُ ، بل هي كٱلجملة التي ليست ٱستفهاميةً في نحو : ظَنَنتُ زيدًا أبوه قائمٌ . وٱستُدِلَّ على أنه لا يجوز تعليقها بأنك لو قلتَ أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنت لم يَحسُن ؛ لأنَّهم لَمْ يُجْرُوها مُجْرَى عَلِمتُ في جوازِ ٱلتعليق ومجيءِ ٱلجملة ٱلٱستفهامية سادَّةً مَسَدَّ ٱلمفعولين ، ولُوحِظَ فيه أصلُه مِن تَعَدِّيه إلى ٱثنين ، فلم يُقتَصَرْ فيه على مفعولٍ واحد ، ولم يستَغْنِ به - وإنْ دخله معنى أَخْبِرْني - كما يَستغني في أَخْبِرْني .

وقال: / أبو عليٍ ٱلفارسي في كتابه (ٱلتذكرة) : «أَنْبَأَ ونَبَّأَ ضُمِّنا معنى أَعْلَمَ، فيُوافقانه ، ولا يمتنع مع ٱلتضمين تَعْدِيَتُهما بحرف ٱلجر على ٱلأصل، كما لا تمتنع ٱلحكاية بمعنى [2] تقولُ ، وكما لم يُمنَع [3] أَرَأَيْتَ بمعنى أَخْبِرْني عن نصب مفعولين ، لكن مُنِعَ من ٱلتعليق ، لا تقول : أَرَأَيْتَ زيدٌ أبو مَنْ هو ؛ لأنه بمعنى أَخْبِرْني ، فحُفِظَ له من ٱلحُكْمَينِ أَقْواهما ، وهو ٱلإعمال » ٱنتهى كلام أبي علي [4] . [٣: ٢٣/ب]

وقد انتقدَ كثيرٌ من ٱلنُّحاة على س ، وٱعترَضوا عليه ، وقالوا : كثيرًا ما تُعَلَّقُ أَرَأَيْتَ ، وٱلدليلُ على ذلك ٱلسماع ، قال تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إنْ أَتاكُمْ عَذَابُ ٱللهِ أو أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعةُ أَغَيْرَ ٱللهِ تَدْعُونَ ﴾ [5] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إنْ أَخَذَ ٱللهُ سَمْعَكُمْ وأَبْصارَكُمْ وخَتَمَ على قُلُوبِكُمْ مَنْ إلهٌ غَيرُ ٱللهِ ﴾ [6] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إنْ أَتاكُمْ عَذابُ ٱللهِ بَغْتَةً أو جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إلا ٱلقَومُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ [7] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ

---

(١) ك ، ن : أن يتعلق . وما أثبته في ف .

(٢) ك ، ف : بمتى .

(٣) ف : وكما أنه يمتنع .

(٤) ٱلنص عن ٱلتذكرة في شرح ٱلمصنف ٢ : ٩١ .

(٥) سورة ٱلأنعام : ٤٠ .

(٦) سورة ٱلأنعام : ٤٦ .

(٧) سورة ٱلأنعام : ٤٧ .

إنْ أَتاكُمْ عَذابُهُ بَيَاتًا أو نَهَارًا ماذا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [1] ، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إنْ جَعَلَ اللهُ عَلَيكُمُ ٱللَّيْلَ سَرْمَدًا إلى يَومِ ٱلقِيامَةِ مَنْ إلهٌ غَيرُ اللهِ يَأْتِيكُمْ بِضِياءٍ أَفَلا تَسْمَعُونَ . قُلْ أَرَأَيْتُمْ إنْ جَعَلَ اللهُ عَلَيكُمُ ٱلنَّهارَ سَرْمَدًا إلى يَومِ ٱلقِيامَةِ مَنْ إلهٌ غَيرُ اللهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنونَ فيه أَفَلا تُبْصِرُونَ﴾ [2] ، ﴿ أَفَرَأَيْتَ إنْ مَتَّعْناهُمْ سِنِيْنَ . ثُمَّ جاءَهُمْ ما كانُوا يُوعَدُونَ . ما أَغْنَى عَنْهُمْ ما كانُوا يُمَتَّعُونَ ﴾ [3] ، ﴿ أَرَأَيْتَ إنْ كَذَّبَ وتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى ﴾ [4] ، فهٰذه مواضع [5] من ٱلقرآن تدل على تعليق أَرَأَيْتَ ، وهو خلافُ قولِ س : « أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنت ، وأَرَأَيْتَ أزيدٌ ثَمَّ أم عندَ فلان ، لم يَحسُن » ، ولا يجوز أن تكون هٰذه ٱلجملُ ٱلآستفهامية جوابًا للشرط ؛ لأنه كان يلزم دخولُ فاءِ ٱلجواب على تلك ٱلجمل إلا ما كان منها بهمزة ٱلآستفهام ، فلا يجوز دخولُ ٱلفاء عليها [6] ، ولا مجيءُ ٱلفاء بعدها ، ولا وقوعُها جوابًا للشرط ، بل جوابُ ٱلشرط محذوف ، ولذٰلك لم يأت فعلُ ٱلشرط في هٰذه ٱلآيات إلا ماضيَ ٱللفظ ، ولم يجئْ مضارعًا في موضعٍ من ٱلمواضع.

وقد ٱنفصلَ أبو ٱلحسن بن عصفور وغيرُه عما ٱعتُرِضَ به على س من هٰذه ٱلآيات بأنْ جَعل ٱلمفعولَ ٱلأولَ قد حُذف حَذفَ ٱختصارٍ [7] ؛ كما يُحذَفُ في عَلِمتُ حَذْفَ ٱختصارٍ كما تقدم ـ وقد يُحذَفان ٱختصارًا ـ وتقديرُه : قل أَرَأَيتَكم عذابَكم إنْ أتاكم، أي : أَخبِرُوني عنه كيف يكون ، لو دَرَيْتُمُوه ما جرُؤتم [8] هٰذه

---

(١) سورة يونس : ٥٠ .

(٢) سورة ٱلقصص : ٧١ ـ ٧٢ . وٱلآية ٱلأولى ليست في ك ، ف .

(٣) سورة ٱلشعراء : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) سورة ٱلعلق : ١٣ ـ ١٤ .

(٥) ك : ٱلمواضع .

(٦) ك ، ف : عليهما .

(٧) ن : قد حذف ٱختصارًا .

(٨) ف : ما جرأتموه .

ٱلجُرْأة . قال : « ولا يَمنع س هٰذا ٱلنوعَ من ٱلحذف ، وإلا فما يَفعل في قوله تعالى ﴿أرَأَيْتَكَ هٰذا ٱلَّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَني إلى يَومِ ٱلقيامة﴾ [1] ؛ ألا ترى أنَّ ٱلمفعولَ ٱلثانيَ محذوف ، والمعنى : أَرَأَيتَكَ هٰذا ٱلذي كَرَّمْتَ عليَّ ما ٱلذي أَوجبَ له ذٰلك ، فكما يُحذَف ٱلخبر ـ وهو ٱلمفعولُ ٱلثاني ـ كذٰلك يُحذَف ٱلمبتدأ ، وهو ٱلمفعول ٱلأول » انتهى كلامه .

ولا يَلزم في قوله ﴿ أَرَأَيْتَكَ هٰذا ٱلَّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ أن يكون ٱلمفعولُ ٱلثاني محذوفًا ، بلِ ٱلظاهرُ في ٱلآية أنه مذكور ، / وهو قوله ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَني﴾؛ لأنَّ ٱللام مُؤْذِنةٌ بجملة قَسَمٍ محذوف ، فهٰذه ٱلجملةُ ٱلقَسَمِيَّةُ مع مُتَعلَّقها هي في موضعِ ٱلمفعولِ ٱلثاني ؛ ألا ترى ٱنعقادَ ما بعدَ أَرَأَيتَكَ مبتدأً وخبرًا ، أي : هٰذا ٱلذي كَرَّمْتَ عليَّ أُقْسِمُ لئنْ أخَّرْتَني إلى يومِ ٱلقيامةِ لأَحْتَنِكَنَّ . [٣: ٢٤/أ]

وٱلذي عندي في هٰذه ٱلآيات أنها تتخرج على ٱلإعمال ، وذٰلك أن فعل ٱلشرط تنازع ٱلٱسم بعده، و« أَرَأَيْتَ » تنازعته، فأعمل فعل ٱلشرط إذ هو الثاني، وأضمر في ٱلأول منصوبًا ، وحذف لأن ٱلأفصح حذفه لا ٱلتصريح به مضمرًا ، وٱلتقدير في ٱلآية ٱلأولى: قل أرأيتكموه ـ أي : ٱلعذاب ـ أغيرَ الله تدعون لكشفه . وفي ٱلثانية : مَن إلهٌ غيرُ الله يَرُدُّهما عليكم . وفي ٱلثالثة : هل يُهلَك به[2] إلا ٱلقوم ٱلظالمون . وفي ٱلرابعة : ٱلرابط[3] مُصَرَّح به . وفي ٱلخامسة : مَن إلهٌ غيرُ ٱلله يأتيكم بضِياء بَدَله. وفي ٱلسادسة كذٰلك. وفي ٱلسابعة وٱلثامنة ٱلرابط مُصَرَّح به ، ويضمر في أرأيتَ معمول فعل ٱلشرط ٱلذي يمكن تَسَلُّط أرأيتَ عليه. وهٰذا ٱلذي تأوَّلناه تأويل سهل، يُقَرِّر ما ذهب إليه س، وتقدم من قول س[4] إنَّ ٱلجملة ٱلٱستفهامية بعد أرأيتَك زيدًا في موضع ٱلمفعول ٱلثاني لِـ« أَرَأَيْتَكَ زيدًا » .

---

(١) سورة ٱلإسراء : ٦٢ .

(٢) به : ليس في ن .

(٣) ٱلرابط : ليس في ن .

(٤) وتقدم من قول س : ليس في ن . وقد تقدم قول سيبويه في ص ٩٤ .

وقال ٱبن كيسان : « ٱلذي أذهب إليه أنا أنَّ « ما صَنَعَ » بدل من أرأيتَ زيدًا ، فتفهمها ؛ فإنَّ فيها غموضًا ، وذٰلك أنك لو قلت أرأيت زيدًا لم يكن كلامًا إلا أن تريد رؤية ٱلعين ، ولكنه قال أرأيتَ زيدًا وهو يريد أن يقول : ما صَنع زيد فيما ترى ، فابتدأ أولاً بـ(أَرَأَيْتَ) [1] لِيُعْلِمَه أنَّ سؤاله عن رأيه رأيٌ له ، كذا [2] عملها في زيد ؛ لأنه أراد : خَبِّرْني عن زيد ، ثم ترك هٰذا ، وٱعتمد على ما قصد له من صنعه [3]. ومثله [4] :

.... وحِنْتَ ، وما حَسِبْتُكَ أنْ تَحِينا

فـ« أنْ » مبدلة من ٱلكاف ، ولو ٱقتصر على ٱلكاف لم يكن كلامًا ، ولو قلت أرأيتَ ما صنع زيدٌ ، و(ما) ٱستفهام ، لم يكن كلامًا ؛ لأنك أوقعت أرأيتَ على ٱلٱستفهام » انتهى كلامه . وتقدم ٱلكلامُ في كاف أرأيتَكَ هل لها محل من ٱلإعراب أم لا ومذاهبُ ٱلناس فيها في باب ٱسم ٱلإشارة [5] .

وأرأيتَ هٰذه ٱلتي بمعنى أَخْبِرْني كثيرة ٱلدَّور في ٱلقرآن ، ولها أحكام شاذة ، ونحن نذكر منها ما تيسر لنا ، فنقول :

من أحكامها أنها يجوز حذف ٱلهمزة منها ، فتقول : أَرَيْتَ ، وقد قرأ بذٰلك ٱلكسائي [6] ، وقال ٱلشاعر [7] :

---

(١) ك ، ف : بأرأيته .
(٢) له كذا : ليس في ك ، ف .
(٣) ن : من صنعته . ف : من صيغة .
(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و٤ : ٣٤٩ .
(٥) ٱنظر ٱلجزء ٱلثالث ص ٢٠٢ - ٢٠٥ .
(٦) ٱلسبعة ص ٢٥٧ .
(٧) هو رجل من هذيل أو رؤبة . شرح أشعار ٱلهذليين ص ٦٥١ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٣ وٱلخزانة ١١ : ٤٢٠ - ٤٢٧ . وٱلعيني ١ : ١١٨ و٣ : ٦٤٨ و٤ : ٣٣٤ . وٱنظر تخريجه في سر ٱلصناعة ص ٤٤٧ . أملود : ناعم .

أَرَيْتَ إنْ جاءتْ بِهِ أُمْلُودَا

وإذا كانت بمعنى أَبْصَرتَ لم تُحذف همزها ، هٰذا نص [1] عليه ٱلأخفشُ [2] عن ٱلعرب ، وكذٰلك قال ٱلفراء [3] : أَرَيْتَ زيدًا ما صَنع ، بترك همزها من رؤية ٱلقلب ، وما كان من رؤية ٱلعين أبقوا فيها ٱلهمزة ؛ لأن رأيت ٱلقلب مستعملة في الكلام . وقال ٱلنحاس : « هما عند ٱلبصريين واحد ، فإن قلت أرأيتَ زيدًا ما صَنع فهو أجود لأنه ٱلأصل » يعني بٱلهمز .

ومنها أنها تلزم ٱلخطاب ، فلا يقال : أرَأَى زيدٌ عمرًا ما صَنع ، ويجوز ذٰلك على معنى : أَعَلِمَ . وقد جاءت أرأيتَ ليس بعدها منصوب ولا ٱستفهام بل جملة مُصَدَّرة بإذ[4] ، نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنا إلى ٱلصَّخْرَةِ / فإِنِّي نَسيتُ ٱلحُوتَ﴾[5] ، فزعم أبو ٱلحسن أنَّ (أَرَأَيْتَ) أُخرجت عن بابها بٱلكلية ، وضُمِّنت معنى أمَّا أو تَنَبَّهْ ، فٱلتأويل : أمَّا إذْ أوينا إلى ٱلصخرة فإني نسيتُ ٱلحُوتَ[6] ، أو : تَنَبَّهْ إذْ أوينا ، وٱلفاء في (فإني) جواب (أَرَأَيْتَ) على تضمين ما ذكرناه ، ولا يجوز أن يكون جوابًا لِ(إذْ) ؛ لأنَّ [7] إذْ لا يصح أن يُجازَى بها إلا مقرونة بِ(ما) بلا خلاف . وعلى هٰذا خَرَّج أبو ٱلحسن قولَه تعالى ﴿ أَرَأَيْتُمْ إنْ أَتاكُمْ عَذَابُهُ ﴾ ، قال : وقد يخرج لمعنى أمَّا ، ويكون أبدًا [8] بعدها ٱلشرط وظروف ٱلزمان ، وٱلتقدير : أمَّا إنْ أتاكم عذابُه ، وٱلٱستفهام جواب أرأيتَ لا جواب ٱلشرط ؛ إذ [٣: ٢٤/ب]

---

(١) هٰذا نص ... فهو أجود لأنه ٱلأصل يعني بٱلهمز : ٱنفردت به ن .

(٢) معاني ٱلقرآن ص ١٠٠ .

(٣) معاني ٱلقرآن ١ : ٣٣٣ .

(٤) ك ، ف : بٱلفاء .

(٥) سورة الكهف : ٦٣ .

(٦) زيد هنا في ك : إذ .

(٧) لأن : سقط من ن .

(٨) ن : إما .

لو كان جوابَ ٱلشرط لَمَا جاز دخول ٱلهمزة على الفاء ؛ ألا ترى أنَّ ٱلعرب لا تقول : إنْ قامَ زيدٌ أَفَتُكْرِمُه ، بل إذا جاء ٱلاستفهام جوابًا للشرط لم تأت إلا بما يصح وقوعه بعد ٱلفاء لا قبلها ، نحو : إنْ قامَ زيدٌ فهل تُكْرِمُه، فقولهم : أرأيتَ إنْ جاءَ زيدٌ أَفَتُكْرِمُه، فيُدخلون ٱلفاء على ٱلهمزة ـ دلّ[1] على أنَّ ٱلجواب لِ(أَرَأيتَ) لا للشرط .

وهٰذا ٱلذي ذهب إليه أبو الحسن إخراجٌ لِ(أرأيتَ) عن بابها بٱلكلية ، ويمكن إقرارها على معنى أَخبِرْني فيما[2] ذكر . أمَّا قولُه تعالى ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُه﴾ فقد تقدم تخريجه . وأمَّا ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنا إلى ٱلصَّخْرةِ ﴾ فيمكن أن يكون مما حُذف منه ٱلمفعولان لدلالة ٱلمعنى ٱختصارًا وإيجازًا ، وٱلتقدير : أرأيتَ أَمْرَنا إذْ أَوَيْنا إلى ٱلصخرة ما عاقبَتُه ، فإني نَسيتُ ٱلحوتَ ، وكان يُوشَعُ ٱستخبر موسى عن أمرهما وما عاقِبَتُه ؛ إذْ كان قد جعلَ فقدانَ ٱلحوتِ علامةً لِلُقِيِّ[3] موسى ٱلخَضِرَ ، عليهما ٱلسلام[4] ، وحَذفُ مفعولَي ظَنَنتُ وأخواتها ٱختصارًا جائز ، وهو في أرأيتُ أَجْوَزُ إذْ قد أُخرِجَتْ عن مدلولها إلى مدلولِ أَخبِرْني .

وزعم أبو ٱلحسن أنَّ ٱلعرب لا تَحذف معمولَ أَرَأَيْتَكَ ٱلتي بمعنى أَخبِرْني حتى تُؤَكِّدَ ٱلتاء[5] في أَرَأَيْتَكَ ، فتقول[6] : أَرَأَيْتَكَ أنتَ ما صَنعتَ ، وأَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعْتُما . وزعم أنَّ هٰذا ٱلتأكيد يَقومُ مَقامَ ٱلمفعولِ بدليلِ أنهم يَعطفون عليه ٱلمنصوب، وزعم أنهم لا يقولون: أَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدٌ[7] ، قال : «لأنَّ

---

(١) ك ، ف : دليل .
(٢) ك ، ف : على ما .
(٣) ن : للقاء .
(٤) عليهما ٱلسلام : ٱنفردت به ن .
(٥) ن : ٱلثاني .
(٦) أَرَأَيْتَكَ فتقول : ٱنفردت به ن .
(٧) ك ، ف : وزيدًا .

ٱلمعطوفَ على ٱلفاعل فاعلٌ ، ولا تقول : أَرَأَى زيدٌ ؛ لأنَّ فاعلها لا يكون إلا مخاطَبًا،[1] وهٰذا كله سماع من ٱلعرب» . وما ذهب إليه خارج جدًّا عن ٱلقواعد.

وٱلأسهلُ في تخريجِ هٰذا أنَّ أنتَ في قولك « أَرَأَيْتَكَ أنتَ ما صَنَعتَ » هو ٱلمفعول ٱلأول ، وٱستُعيرَ ضمير ٱلرفع لضمير ٱلنصب ؛ إذْ كان ٱلقياس أن تكون ٱلضمائرُ كلُّها بصيغةٍ واحدة ، ولو أَتيتَ بضمير ٱلنصب فإمَّا أنْ تأتِيَ به متصلاً أو منفصلاً : فإنْ أتيتَ به متصلاً قلت أَرَأَيْتَكَكَ [2] ، ولا يخفى ما في هٰذا من ٱجتماع كَلِمَتَيْ خِطابٍ / بصورة واحدة . وإن أتيتَ به منفصلاً قلت : أَرَأَيْتَكَ إيَّاكَ ما صَنَعتَ ، فيلزم من ذٰلك مجيء ٱلضمير منفصلاً بعد ٱلفعل ، وهو لا يجوز، [٣: ٢٥/أ]
فلو قلت ضَربتُ إيَّاكَ لم يصح ، فلَمَّا كان في مجيئه منصوبًا ما ذكرناه عَدَلوا إلى وقوع ضمير ٱلرفع مَوقِعَ ضمير ٱلنصب ؛ إذ كانوا يؤكدون به ٱلمضمرَ ٱلمنصوب وٱلمجرور، فيقولون : ضَربتُكَ أنتَ ، ومررتُ بكَ أنتَ ، كما يؤكدون به ٱلمرفوع، فيقولون : قُمْتَ أنتَ ، فلَمَّا كان لهم فيه هٰذا ٱلتصرفُ[3] أوقَعُوه مَوقِعَ ٱلمفعول ٱلأول. وٱلذي يدلُّ على ذٰلك عَطفُ ٱلمنصوب عليه في قولهم: أَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعْتُما، فلو كان توكيدًا للتاء [4] لكان ضرورة في موضع رفع لا في موضع نصب، وجَعلُه كذٰلك لا يمكن أن يُعطَف عليه منصوب ٱلبتةَ ؛ لأنَّ ٱلمنصوب لا يُعطَف على ٱلمرفوع ، ولأنه على ما زعم أبو ٱلحسن تأكيد[5] للتاء، فيصير ٱلعطف في ٱلحقيقة على ٱلتاء لأنَّ[6] ٱلتأكيد إنما جيء به تابعًا للأول. وأمَّا في تأويلنا فهو ـ وإنْ كان بصيغة ٱلمرفوع ـ في موضع نصب على أنه ٱلمفعول ٱلأول، فيصحُّ ٱلعطف

---

(١) زيد هنا في ن : قال .
(٢) ن : أرأيتك .
(٣) ن : هٰذه ٱلتصرفات .
(٤) ن : للثاني . وفي هامشها أنه في نسخة : للتاء .
(٥) في ٱلنسخ كلها : تأكيدًا .
(٦) ٱلتاء لأن : ٱنفردت به ن .

عليه ، ولِهٰذه ٱلعلة ٱمتنع أن تعطف عليه بٱلرفع ، فتقول : أَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدٌ ما صَنَعتُما ؛ لأنه في موضع نصب ، فلا يُعطَف عليه مرفوع، لا لِمَا ذَكَر أبو ٱلحسن من أنه يلزم أن يكون مرفوعُ[1] أَرَأَيْتَكَ ٱسْمًا ظاهرًا، وهو لا يكون إلا مخاطبًا . وأيضًا تأويلُ أبي ٱلحسن يؤدي إلى ما ذكرناه[2] من مخالفة ٱلقواعد ، وإلى حذف ٱلمفعول ، وتأويلُنا لا يؤدي إلى حذف ٱلمفعول ، مع ٱلجريان على أكثر ٱلقواعد .

وزعم أبو ٱلحسن أنَّ أَرَأَيْتَكَ إذا كانت بمعنى أَخبِرْني فلا بُدَّ بعدَها من ٱلٱسم ٱلمُستَخبَرِ عنه ، ويلزم ٱلجملةَ ٱلتي بعدَه ٱلٱستفهامُ ؛ لأنَّ أَخبِرْني موافقٌ لِمَعْنَى ٱلٱستفهام .

ولا يلزم ما قاله أبو ٱلحسن ، بل يجوز حذفُ ٱلمفعولين معًا وحذفُ أحدهما ٱختصارًا ، كما ذكرناه في ٱلآيات ٱلسابقة ، وهو أسهل من ٱدِّعائه إخراجَها بٱلكلية إلى معنَى أمَّا أو تَنَبَّهْ . ولا يلزم ما ذَكر من مجيء ٱلجملة ٱلٱستفهامية بعد ٱلمفعول ٱلأول ، بل يجوز مثل قولك : أَرَأَيْتَ زيدًا لئنْ جاءني لأُكْرِمَنَّه ؛ بدليل قوله ﴿أَرَأَيْتَكَ هٰذا ٱلذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَني إلى يَومِ ٱلقِيامة﴾[3] .

وقد قال ٱلأستاذ أبو علي : « يمكن أن يكون مراد س[4] بقوله (لأنَّ فيه معنَى أَخْبِرْني) أنها قد دَخَلها هٰذا المعنى بٱلٱنجرار ، ولم تخرج عن أصلها ، لأنَّ قولك أَعَلِمْتَ زيدًا أبو مَنْ[5] هو بمعنى : أَعْلِمْني وأَخبِرْني ، لكنْ راعت ٱلعرب هٰذا ٱلمقدار ٱلذي دخل ٱلكلام بٱلٱنجِرار ، ولم تُعَلِّقْه ، وتُخَرِّج ٱلآياتُ/ كلُّها على [٣: ٢٥/ب]

---

(١) زيد هنا في ف : ٱلمحل .

(٢) ك ، ف : إلى ما لا ذكرناه .

(٣) سورة ٱلإسراء : ٦٢ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣٩ .

(٥) ك ، ف : أيؤمن .

هٰذا، ولا تخرج أَرَأَيْتَ عن موضوعها [1] » ٱنتهى كلام أبي علي ، وهو شاهد لِمَا ذكرناه [2] في ٱلآيات ، وما تأوَّلْناه في قول ٱلعرب : أَرَأَيْتَكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعْتُما ، وأَرَأَيْتَكَ أنتَ ما صَنعتَ

وقوله **وللأسْمِ ٱلْمُسْتَفْهَمِ به وٱلمضافِ إليه ممَّا بعدَهُما ما لهما دونَ ٱلأفعالِ ٱلمذكورة** يعني أنَّ ٱسم ٱلٱستفهام لا يؤثِّر فيه ظَنَنتُ وأخواته ، بل يبقى على حاله من ٱلإعراب ، فإن كان مرفوعًا بٱلٱبتداء بقي كذٰلك ، وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، وإن كان مصدرًا بقي مصدرًا ، وإن كان ظرفًا بقي ظرفًا ، وإن كان حالاً بقي حالاً . مثالُ ٱلمبتدأ وٱلمفعول : عَلمتُ أيُّ ٱلناسِ صديقُك ، وعلمتُ أيَّهم ضَربتَ . ومثالُ ٱلمصدر [3] : عَلمتُ أيَّ قيامٍ قُمتَ ، ومنه قولُه تعالى ﴿وسَيَعْلَمُ ٱلذينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[4] . وأجازوا أن تكون (أيّ) في ٱلآية موصولةً ، أي : وسيَعلَمُ ٱلذينَ ظَلَموا ٱلْمُنْقَلَبَ ٱلذي يَنقَلِبُونَه ، و(سَيَعْلَمُ) متعدية إذ ذاك إلى واحد [5] . وٱلأقوى من جهة ٱلمعنى وٱللفظ ٱلتعليقُ ؛ لأنه ليس في ٱلآية على هٰذا ٱلتقديرِ ٱلأخيرِ إبهامٌ لفظي ، وٱلإبهامُ أوقعُ [6] من جهة ٱلمعنى وأعظمُ عليهم ، مع أنه لا يحتاج إلى حذفِ مفعول ، ولأنَّ إضافة أيٍّ ٱلموصولةِ إلى ٱلنكرة قليلٌ جدًّا . ومثالُ ٱلظرف : عَلمتُ أينَ خالدٌ ، وعَلمتُ متى قيامُ زيدٍ ، وعَلمتُ أينَ ضَربتَ زيدًا ، وعَلمتُ متى ضَربتَ عَمْرًا . ومثالُ ٱلحال : عَلمتُ كيفَ ضَربتَ[7] زيدًا . وكذٰلك ٱلمضافُ إلى ٱسم ٱلٱستفهام لا تؤثِّر فيه عَلِمْتُ، فتقول: عَلمتُ غلامَ أيِّهم ضَربتَ ، فـ(غلام) منصوب بضَربتَ لا بعَلمتُ .

---

(١) ف ، ن : عن موضعها .

(٢) ن : شاهد لما تأولناه . ك ، ف : شاهد بما ذكرناه .

(٣) ك ، ف : ٱلمضاف .

(٤) سورة ٱلشعراء : ٢٢٧ .

(٥) ذهب إلى ذٰلك ٱبن عصفور وٱبن ٱلضائع كما في ٱلتصريح ١ : ٤٣٦ .

(٦) ك ، ف : أرفع .

(٧) زيد هنا في ك ، ف : عمرًا .

ص : وٱلجملةُ بعدَ ٱلمُعَلَّقِ في موضعِ نصب بإسقاط حرفِ ٱلجرِّ إنْ تَعَدَّى به ، وفي موضعِ مفعوله إنْ تَعَدَّى إلى واحد ، وسادَّةٌ مَسَدَّ مفعولين إنْ تَعَدَّى إلى ٱثنين ، وبَدَلٌ مِنَ المتوسِّط [1] بينَه وبينَها إنْ تَعَدَّى إلى واحد ، وفي موضعِ ٱلثاني إنْ تَعَدَّى إلى ٱثنين ووُجِدَ ٱلأَوَّلُ .

ش : أصل ٱلتعليق عن ٱلعمل أن يكون في ظَننتُ وأخواتها لأنها داخلةٌ على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، ولهٰذا جاز فيها ٱلإلغاءُ حيثُ جازَ إبقاءً لها [2] على ٱلأصل ، فلَمَّا كان ٱلتعليق كٱلإلغاء في عملِ ٱلفعل في معنى ٱلجملة لا في لفظها لم يجيزوه إلا فيما كان من ٱلأفعال معناه مُسَلَّطٌ على ٱلجمل ، غير أنهم قد شبَّهوا بظَننتُ ٱلأفعالَ ٱلقَلبيَّةَ ، فحَمَلوا على ٱلظَّنِّ ٱلفِكْرَ ، وٱلنَّظَرَ بمعناه ، وٱلخاطرَ ، ولم يجيزوا ذٰلك في ٱلأفعال ٱلمُؤَثِّرة ، ولذٰلك رَدَّ س [3] قولَ يونس في ٱضْرِبْ أَيُّهم أفضلُ إنَّ ٱلفعلَ مُعَلَّقٌ .

[٣: ٢٦/أ] وقولُ ٱلمصنف **وٱلجملةُ بعدَ ٱلمُعَلَّقِ في موضعِ نصب بإسقاط حرفِ/ ٱلجرِّ إنْ تَعَدَّى به** مثالُه : فَكَّرتُ أَهٰذا صحيحٌ أم لا ، وقد مَثَّلَ ٱلمصنفُ [4] هٰذا بقوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [5] ، وتقدَّمَ لنا أنَّ نَظَرَ ٱلبَصَريَّةَ لا تُعَلَّقُ [6] ، فهي هنا بمعنى ٱلفِكْر ، كما تقول : نَظَرتُ في ٱلعِلْم ، ولا ينبغي أن تُجعَلَ ٱلبَصَريَّةَ كما ذهب إليه ٱلمصنف ، فيكونَ حرفُ ٱلجرِّ ٱلمحذوفُ (إلى) . وٱلذي قاله ٱلمصنف مِن أنَّ ٱلجملة في موضعِ نصبٍ هو ٱلمختار . وذهب بعض ٱلنحويين إلى أنها في موضعِ جرٍّ بذٰلك ٱلحرفِ ٱلمحذوف .

---

(١) ف : من ٱلمتوسطة .

(٢) ن : إبقاؤها .

(٣) ٱلكتاب ٢ : ٤٠٠

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٢ .

(٥) سورة ٱلكهف : ١٩ .

(٦) تقدم ذٰلك في ص ٨٧ – ٨٨ .

وقولُه **وفي موضعِ مفعولِه إنْ تَعَدَّى إلى واحد** مثالُه : عَرَفتُ أَيُّهم زيدٌ ، فـ(أَيُّهم زيدٌ) في موضعِ نصب ، وهو مفعول عَرَفتُ ، فهو متعدٍّ إلى واحد كحاله لو لم يُعَلَّقْ ، فإنه يتعدَّى إلى واحد .

وذهب بعض ٱلنحويين إلى أنَّ ٱلفعل ٱلمُعَلَّقَ لا يكون إلا متعدِّيًا إلى مفعولين بحقِّ ٱلأصل، نحو عَلِمتُ، أو على جهة ٱلتضمين ، فإذا قلتَ : فَكَّرتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وٱنْظُرْ أبو مَنْ زيدٌ ، و عَرَفتُ أبو مَنْ زيدٌ - فجميعُها متعدٍّ إلى ٱثنين لتضمينها معنى عَلِمتُ .

قال ٱبن عصفور : وهو ٱلصحيح عندي [1] ؛ لأنَّ ٱلفعلَ ٱلمعلَّق مُتَسَلِّطٌ على معنى ٱلجملة ، وإذا كان معمول ٱلفعل معنى ٱلجملة وجب أن يتعدَّى إلى مفعولين ، كما أنَّ عَلِمتُ وأخواتِها متسلطةٌ على ٱلجملة من جهة ٱلمعنى بدليل دخولها على ما أصلُه ٱلمبتدأُ وٱلخبر .

وقد مَثَّلَ ٱلمصنف في ٱلشرح[2] ما تعدَّى إلى واحد وعُلِّقَ عنه بقول ٱلعرب : أَمَا تَرَى أيُّ [3] برقٍ هٰهنا [4] . وقد قَدَّمنا [5] أنَّ رَأَى ٱلبَصَرِيَّةَ لا تُعَلَّقُ عند ٱلجمهور ، و لم يذهب إلى تعليقها إلا ٱلمازنيُّ ، وتَبِعَه هٰذا ٱلمصنفُ ، و لم يَحفَظِ ٱلخلافَ فيها فيذكرَه .

وقولُه **وسادَّةً مَسَدَّ مفعولين إنْ تَعَدَّى إلى ٱثنين** مثالُه : عَلِمتُ أَزيدٌ [6] قائمٌ أم عمرٌو .

---

(١) ٱلمقرب ١ : ١٢١ .
(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٢ .
(٣) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : أنَّ .
(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ .
(٥) قدَّم ذٰلك في ص ٨٨ .
(٦) ك : علمت إن زيد .

وقولُه وبَدَلٌ مِنَ ٱلمتوسِّطِ [بينَه وبينَها] [(١)] إنْ تَعَدَّى إلى واحد مثالُه : عَرَفتُ زيدًا أبو مَنْ هو . وٱختلفوا ما موضع قولك (أبو مَنْ هو) : فذهب ٱلسيرافيُّ[(٢)] إلى أنَّ ٱلجملة في موضع ٱلبدل ، و لم يذكر ٱلمصنف في ٱلفَصِّ[(٣)] ولا في ٱلشرح غيرَ هٰذا ٱلقول . وٱختاره ٱبن عصفور ، وقال[(٤)] : « هو بدلُ شيءٍ مِن شيءٍ على حذف مضاف ، ٱلتقدير : عَرَفتُ قصَّةَ زيد ـ أو أمرَ زيد ـ أبو مَنْ هو ، وٱحتيجَ إلى هٰذا ٱلتقدير لتكون ٱلجملةُ هي ٱلمُبْدَلَ منه في ٱلمعنى ؛ ألا ترى أنَّ (أبو مَنْ زيدٌ) هو في ٱلمعنى : قِصَّة زيد » .

وقال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « يلزمه أن يجعل (عَرَفتُ زيدًا خبرَه) مِن هٰذا ٱلقِسْمِ لا مِنْ بَدَلِ ٱلٱشتمالِ ، ويلزمه أن يجعل ٱلبدلَ كلَّه قسْمًا واحدًا ؛ لأنك إذا قلتَ أكلتُ ٱلرغيفَ نصفَه فٱلمعنى على حذف ٱلمضاف ؛ لأنَّ ٱلمراد : أكلتُ بعضَ ٱلرغيفِ نصفَه، فإن كان أراد / أنه بٱلنظر إلى ٱلمعنى كذا فقد [٣: ٢٦/ب] كان ينبغي أن يُنَبِّه عليه ، كما فعله ٱلأستاذ أبو علي ، رحمه ٱللّه ، و لم يُرِدْ هٰذا ، بل هو غلطٌ منه ، وٱلصحيحُ [أنه][(٥)] مِن قِسم : عَرَفتُ أخاك خبرَه » ٱنتهى ، يعني أنه مِن قِسمِ بدلِ ٱلٱشتمالِ لا مِن بدلِ ٱلشيءِ من ٱلشيء ، وهو هو .

وذهب ٱلمبردُ [(٦)] وٱلأعلمُ وٱبنُ خَروف وغيرُهم إلى أنَّ ٱلجملةَ في موضعِ نصبٍ على ٱلحال .

ورُدَّ هٰذا ٱلمذهبُ بأنَّ ٱلجملةَ التي في موضعِ ٱلحالِ من ٱلمبتدأ وٱلخبر يجوز دخولُ ٱلواوِ عليها ، ولو قلتَ عَرَفتُ زيدًا وأبو مَنْ هو لم يكن معناه ومعنى عَرَفتُ

---

(١) بينه وبينها : ليس في ٱلمخطوطات ، وهو في ٱلمتن كما رأينا قبل قليل .
(٢) شرح ٱلكتاب ٤ : ٢٣١ .
(٣) ف ، ن : في النص .
(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣٢٢ بتصرف و٢ : ٤٢٦ وٱلمقرب ١ : ١٢١ .
(٥) أنه : ليس في النسخ المخطوطة .
(٦) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٤ : ٢٣١ .

زيدًا أبو مَنْ هو واحدًا . ويمكن أنْ يقال : لَمَّا كانت جملةُ ٱلاستفهامِ في بعضِ ٱلمواضعِ تُؤَخِّرُ ٱلواوُ عن أداته ـ وذٰلك مع ٱلهمزة ـ كانت غيرَ ضروريةٍ في جملةِ ٱلحالِ ٱلمرتبطةِ بما قبلَها ، فامتُنع من المجيء بها .

وٱلذي يظهر أنَّ ٱلمعنى ليس على ٱلحال ؛ إذ ليس ٱلمعنى على : عَرَفتُ زيدًا في هٰذه ٱلحال ، بل ٱلمعروف منه تلك ٱلحال لا أنها هيئة للمعروف ، ثم إنه إنْ صَحَّ في عَرَفتُ زيدًا أبو مَنْ هو [1] أن تقدره عرفته مَكْنِيًّا كما قَدَّرَه ٱبنُ خروف فليس يَصِحُّ تقديرُ ٱلحال في جميع [2] جمل ٱلاستفهام ٱلواقعة هنا ، بل يصير تقدير ٱلحال في كثيرٍ منها كٱلتسوية وغيرها ، نحو : عَرَفتُ زيدًا أقائمٌ هو أم قاعدٌ .

وذهب أبو علي [3] ـ فيما حكاه ابنُ جِنِّيْ ـ وأبو عبد الله بنُ أبي العافية إلى أنه في موضعِ المفعول الثاني لِعَرَفتُ على أنها ضُمِّنَتْ معنى عَلِمتُ . وقد رُدَّ ذٰلك بأنَّ ٱلتضمينَ بابُه ٱلشِّعرُ ، وما جاء منه في ٱلكلام يُحفَظُ ، ولا يُقاسُ عليه .

وٱلذي أختاره هو هٰذا ٱلمذهب. وٱلدليلُ على ذٰلك وأنه ضُمِّنَ معنى عَلِمتُ، فَتَعَدَّتْ إلى مفعولين ـ جوازُ رفعِ ٱلاسمِ بعدَ عَرَفتُ ، وٱنعقادُ جملةٍ من مبتدأ وخبرٍ بعدَ عَرَفتُ ، فتكونُ إذ ذاك مُعَلَّقةً عنه لأنه مُستَفْهَمٌ عنه في ٱلمعنى ، فتقول : عَرَفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ، كما كان ذٰلك في عَلِمتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ، فزيدٌ مبتدأ ، و(أبو مَنْ هو) جملة في موضع ٱلخبر ، فإذا ٱنتصبَ كان على هٰذا ٱلمعنى من أنَّ أصلَه مبتدأٌ وخبر ، وكان ٱلمنصوبُ مفعولاً أَوَّلَ ، وٱلجملةُ موضعَ ٱلمفعول ٱلثاني ، كما كان خبرًا حين ٱرتفعَ ٱلاسمُ ٱلأول .

وقال س [4] : «وإنْ شئتَ قلتَ : قد عَلِمتُ زيدٌ أبو مَنْ هو، كما تقول ذٰلك

---

(١) هو : ليس في ك ، ف .

(٢) في جميع جمل ٱلاستفهام ٱلواقعة هنا بل يصير تقدير ٱلحال : ٱنفردت به ن .

(٣) ٱلحلبيات ص ٧٤ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

فيما لا يتعدَّى إلى مفعول ، وذٰلك قولهم : ٱذهبْ فٱنظرْ زيدٌ أبو مَنْ هو[1] ، ولا تقول : نَظَرتُ زيدًا . وٱذهبْ فَسَلْ زيدٌ أبو مَنْ هو ، وإنما ٱلمعنى : ٱذهبْ فٱسألْ عن زيد ، لو قلت ٱسألْ زيدًا على هٰذا ٱلحدِّ لم يجز » ٱنتهى . ويعني س أنَّ ما أصلُه أنْ يتعدَّى إليه ٱلفعلُ ٱلمُعَلَّقُ بحرف ٱلجرِّ لا يجوز أنْ يُحذَفَ ٱلحرفُ[2] ويَنتصبَ ذٰلك ٱلٱسمُ[3] على أنه مفعولٌ لذٰلك ٱلفعل ، فلا تقول : فَكَّرتُ زيدًا أبو مَنْ هو ؛ لأنَّ فَكَّرتُ لا يَصِلُ بنفسه إلى مفعول ، وليس حذفُ / حرفِ ٱلجرِّ [٣: ٢٧/أ] قياسًا، بل يرتفع على ٱلٱبتداء ، وٱلجملةُ بعدَه في موضعِ ٱلخبر ، ولا يمكن أن يرتفع على ٱلٱبتداء وٱلجملةُ بعدَه في موضعِ ٱلخبرِ إلا أنْ يُعتَقَدَ أنَّ ٱلفعلَ هو مما يَصْلُحُ أنْ يدخلَ على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، و«نَظَرَ» ٱلفِكْرِيَّةُ و«سَأَلَ» ليسا مما يدخلان على ٱلمبتدأ وٱلخبر بأصلِ ٱلوضع ، فوجبَ أنْ يُعتَقد فيهما أنهما ضُمِّنا معنًى ما يَدخلُ على ٱلمبتدأ وٱلخبر ، وإذا كان قد جازَ ٱلٱبتداءُ وٱلخبرُ بعدَ ٱلفعلِ ٱلذي لا يَتعدَّى إلا بحرفِ جرٍّ فهو في ٱلفعل ٱلذي يَتعدَّى إلى واحد بأصلِ ٱلوضعِ أَجْوَزُ أنْ يقع . وتَحَصَّلَ مِن هٰذا أنَّ ٱلمنصوبَ بعدَ عَرَفتُ هو على معناه إذا كان مرفوعًا ، وإذا كان مرفوعًا[4] فٱلجملةُ ٱلٱستفهاميةُ في موضعِ ٱلخبر ، فكذٰلك إذا كان منصوبًا تكونُ تلك ٱلجملةُ في موضعِ ٱلمفعولِ ٱلثاني ، ولا تكونُ عَرَفتُ كذٰلك إلا بعدَ ٱعتقادِ تضمينِها معنًى ما يتعدَّى إلى ٱثنين .

وقولُه **وفي موضعِ ٱلثاني إنْ تَعَدَّى إلى ٱثنين ووُجِدَ ٱلأَوَّلُ** مثالُه : عَلِمتُ زيدًا أبو مَنْ هو . وإنما قال « ووُجِدَ ٱلأوَّلُ » لأنه إن لم يوجد ٱلأول كانت ٱلجملة في موضع ٱلمفعولين ، نحو : عَلِمتُ أبو مَنْ زيدٌ .

---

(١) هو : ليس في ك .

(٢) ٱلحرف : ليس في ن .

(٣) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : بٱسم .

(٤) وإذا كان مرفوعًا : سقط من ن .

ص : وتَختَصُّ ٱلقَلْبيَّةُ ٱلمتصرِّفةُ و«رَأى» ٱلحُلميَّةُ وٱلبَصَريَّةُ بجوازِ كونِ فاعلِها ومفعولِها ضميرينِ مُتَّصِلَينِ مُتَّحِدَي ٱلمعنى ، وقد يُعامَلُ بذٰلك «عَدِمَ» و«فَقَدَ»، ويُمْنَعُ ٱلاتِّحادُ عُمومًا إنْ أُضمِرَ ٱلفاعلُ مُتَّصِلاً مُفَسَّرًا بٱلمفعول .

ش : قولُه **ٱلمُتَصَرِّفَةُ** ٱحترازٌ مِن هَبْ وتَعَلَّمْ ، فلا يقال : تَعَلَّمْكَ منطلقًا ، أي : ٱعْلَمْكَ منطلقًا ، ولا : هَبْكَ صَنَعتَ كذا . قال ٱلمصنف [(١)] : « مما تختصُّ به أفعالُ ٱلقلوبِ غيرَ هَبْ وتَعَلَّمْ إعمالُها في ضميرينِ مُتَّصِلَينِ لِمُسَمًّى واحدٍ » ٱنتهى . وفي مَنْعِ « هَبْكَ مُحْسِنًا » نَظَرٌ ، وما أظُنُّه إلا مستعملاً في لسانهم .

ومثال ذٰلك في ظَنَنتُ وأخواتها : ظَنَنْتُني خارجًا ، وأنتَ ظَنَنْتَكَ خارجًا ، وزيدٌ ظَنَّه خارجًا ، قال تعالى ﴿إنَّ ٱلإنْسَانَ لَيطْغَى . أَنْ رَآهُ ٱسْتَغْنَى﴾ [(٢)] ، ففي (رَأى) ضميرُ ٱلفاعل عائدًا على ٱلإنسان، وٱلهاء ضمير ٱلمفعول ٱلأول ، و(ٱستَغْنَى) في موضع ٱلمفعول ٱلثاني ، وقال ٱلشاعر [(٣)] :

على مِثلِها أَمْضي إذا قالَ صاحِبي ... ألا لَيْتَني أَفْديكَ مِنْها ، وأَفْتَدي
وجاشَتْ إليهِ ٱلنَّفْسُ خَوْفًا ، وخالَهُ ... مُصابًا ، ولو أَمْسَى على غيرِ مَرْصَدِ

ففي « خالَ » ضمير فاعل ، يعود على ٱلصاحب ، وٱلهاء هي ٱلمفعول ٱلأول ، و« مصابًا » هو ٱلثاني ، وقال ٱلآخر [(٤)] :

هُمُ أَكْرَمُوني في ٱلجِوارِ ، وخِلْتُني ... إذا كُنْتُ مَوْلَى نِعْمةٍ لا أُضيعُها

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٢ .

(٢) سورة ٱلعلق : ٦ ، ٧ .

(٣) هو طرفة بن ٱلعبد. ديوانه ص ٢٦ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ١٨٢ - ١٨٣. على مثلها : على مثل هٰذه ٱلناقة . ومنها : من ٱلفلاة . وٱلمرصد : حيث يرصدك ٱلعدو .

(٤) هو سُحَيْم عبد بني ٱلحَسْحاس . ديوانه ص ٥٢ .

[٣: ٢٧/ب] /وقال مُوَيْلكٌ ٱلمَزْمُوم [(١)] :

فحَمَلْتُها ، وحفَرْتُ عندَكِ قَبرَها ... جَزِعًا ، وكُنْتُ إخالُني لا أَجْزَعُ

وقال ٱلآخر [(٢)] :

وكائنْ رَأَيْتُ مِنْ كَريمٍ مُرَزَّأٍ ... أَخي ثِقَةٍ طَلْقِ ٱليَدَينِ وَهُوبِ

شَهِدتُ وفاتُوني ، وكنتُ حَسِبْتُني ... فَقيرًا إلى أنْ يَشْهَدُوا وتَغِيبي

وقال ٱلآخر [(٣)] :

قد كنتُ أَحْسِبُني كأَغْنَى واجِدٍ ... نَزَلَ ٱلمدينةَ عنْ زِراعةِ فُومِ

فهٰذا في ٱلغائبين وٱلمتكلمين ، وأما في ٱلمخاطَبين نحو ظَنَنْتَكَ منطلقًا فلا يَحضُرني شاهدٌ مِن لسانِهم عليه إلا ما يحتمله قولُ ٱلشاعر [(٤)] :

لِسانُ ٱلسُّوءِ تُهْديها إلَينا ... وحِنْتَ ، وما حَسِبْتَكَ أنْ تَحينا

---

(١) ٱلحماسة ١ : ٤٤٠ [ٱلحماسية ٣٠٧] ، وشرحها للأعلم ص ٥٩٢ ، وصدره فيه : «ولقد أتيتُك بٱلحبيبةِ مُعْلِمًا» ، وذكر أن ٱلأبيات ٱلتي منها هٰذا ٱلبيت تُروَى للصَّقْر بن ٱلأَجدَل ٱلقُشَيريِّ . وٱنظر ٱلخزانة ٨ : ٥٣١ ـ ٥٣٧ [عند ٱلشاهد ٦٦٤] . حملتها : يعني ٱبنته . وعندك : يريد عند زوجته ٱلميتة . في ك ، ف : ٱلمرزوم . وفي ن : ٱلمزردم ، وفوقه أنه في نسخة : ٱلمرزوم . وفي معجم ٱلشعراء للمرزباني ص ٢٦٣ ما نصه : «مالك ٱلمزموم ، ويقال مويلك . ربعي ذهلي من شعراء ٱلبحرين» .

(٢) هو ٱلنمر بن تولب . شعره ص ٣٣٥ . وقد تقدم ٱلبيت ٱلثاني في ص ٣٦ . وكرر في ن بعد بيت أبي محجن ٱلتالي .

(٣) هو أبو محجن ٱلثقفي كما في ٱللسان (فوم) . وٱلبيت من غير نسبة في ٱلمحتسب ١ : ٨٨ وٱلصحاح (فوم) . ٱلفوم : ٱلحنطة . ك ، ف : « ... واحد ترك ... بوم » . وفي ن : واحدٍ . و تحت نزل فيه أنه في نسخة أخرى : ترك . وبجانب فوم أنه في نسخة : يوم .

(٤) تقدم ٱلبيت في ٣ : ٢٠٦ ، وفيها تخريجه ، كما أنشده في ٤ : ٣٤٩ .

فهٰذا ٱلبيت يحتمل ما ذكرناه ، وتكون [1] أنْ زائدة ، و« تَحين » في موضع ٱلمفعول ٱلثاني . وقيل : ٱلكاف هي ٱلمفعول ٱلأول ، و« أنْ تَحينَ » في موضع ٱلبدل من ٱلكاف ، وٱكتفي به ، ولم يحتج إلى ٱلثاني لأنَّ ٱلبدل هو ٱلْمُعْتَمَدُ عليه . وقيل : ٱلكاف حرف خطاب ، و« أنَ تَحينَ » سَدَّ مَسَدَّ ٱلمفعولين .

ولو وَضعتَ مكانَ ٱلضميرِ ٱلثاني [2] ٱلنَّفْسَ ، فقلت : ظَنَنتُ نَفْسِي عالمةً - ففيها خلاف : ذهب أكثر ٱلنحويين إلى أنه لا يجوز ذٰلك . وذهب ٱبن كيسان إلى جواز ذٰلك ، قال : وذٰلك قليل شاذٌّ .

وقد ٱعتل أبو ٱلحسن لجواز ذٰلك في باب ظَنَنتُ بأنك إنما تعتمد في ٱلإخبار وٱلفائدة على ٱلمفعول ٱلثاني ، فصارت كٱللغو ، ولم تكن كضَرَبتُ ٱلتي يُعتَمَدُ عليها في ٱلإخبار ، فضارَعَتْ غيرَها من غيرِ ٱلأفعال ، كقولك : إنَّني ولَيتَني ؛ ألا ترى أنك تقول : ما ظَنَنتُ أحدًا يقولُ ذٰلك إلا زيدًا ، وتقول : ما ضَرَبتُ أحدًا يقولُ ذٰلك إلا زيدًا ، لا غير ؛ لأنَّ ٱلمعنى في ٱلأول : ما أحدٌ يقولُ ذٰلك إلا زيدٌ في ظَنِّي، فكذا معنى [3] حَسِبْتُنِي عالمًا : أنا عالمٌ فيما أَحْسَبُ. ٱنتهى كلام أبي ٱلحسن، وهو حسن .

وحكى محمد بن ٱلوليد [4] عن أبي ٱلعباس ٱلفرقَ بينَ بابِ ظَنَّ وضَرَبَ أنَّ بابَ ظَنَّ ٱلفاعلُ فيه بمنْزلة ٱلمفعول ؛ لأنك إنما رأيتَ شيئًا فأَظَنَّك ، فكأنك لم تجعل ٱلفاعل مفعولاً في حال .

وإنما قال ٱلمصنف « وتَختَصُّ » لأنه لا يجوز ذٰلك في غيرها ، لا يجوز :

---

(١) ك ، ف : وتقول .

(٢) ٱلذي في ٱلمخطوطات : ٱلأول .

(٣) معنى : ليس في ك ، ف . وبعد قوله عالمًا في ف : أي .

(٤) هو ٱلمشتهر بمحمد بن ولاد أبو ٱلحسين [- ٢٩٨ هـ] . أخذ عن المبرد وثعلب وأبي علي ٱلدينوري. صنف « ٱلمنمَّق » في ٱلنحو . بغية ٱلوعاة ١ : ٢٥٩ .

ضَرَبْتُني، ولا : ضَرَبْتَكَ ، ولا : زيدٌ ضَرَبَهُ ، تريد : ضَرَبَ نَفسَه ، عند س [١] ولا أحد من ٱلبصريين، بل تأتي في مثلِ هٰذا بٱلنَّفْس، فتقول : ضَربتُ نَفْسي ، وضَربتَ نَفسَك ، وزيدٌ ضربَ نَفسَه ، قال تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾[٢] .

[٣: ٢٨/أ] وٱختلفوا في علَّة ٱلمَنْع : فقال / س [٣] : ٱستَغْنَوْا عنه بٱلنَّفْس . وقال أبو ٱلعباس[٤] : لئلا يكونَ ٱلفاعلُ مفعولاً . حكاه عنه ٱلأخفش ٱلصغير . وحكى ٱبن كيسان عن أبي ٱلعباس أنه كره ذٰلك ليكون ٱلمضمر قبل ٱلمظهر ؛ لأنه إذا أضمر فاعلاً أو مفعولاً فلا بُدَّ من تقديمه إلى ٱلفعل ، فلما ٱمتنع ذٰلك في ٱلمظهَر وٱلمضمَر ٱمتنع في ٱلمضمَرَينِ ، فلم يُجيزوا : ضَرَبْتُني ، ولا : ضَرَبَ زيدٌ زيدًا ؛ لئلا يُوهِمَك غيرَه. وقال بعضهم : لم أقل ضَرَبْتُني لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد ، أحدهما رفع ، وٱلآخر نصب ، وهما لشيء واحد ، فصار ٱلفاعل كٱلمفعول . قال : ولو قلت ضَربتُ إيَّايَ كان أقربَ مِن ضَرَبْتُني ، وضَرَبْتُني لازمة في القياس . وقال ٱلفراء : لَمَّا كان ٱلأغلبُ ٱلمتعارَفُ أنْ يَفعلَ ٱلفاعلُ بغيرِه لم يُوقَع فَعَلْتُ على ٱسمِه إلا بأنْ يُفصَلَ ٱسمُه مِن ٱسمِه .

وقولُه **ورَأَى ٱلحُلْمِيَّةُ** مثالُه قولُه تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[٥] ، و﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا﴾[٦] .

وقولُه **وٱلبَصَرِيَّةُ** قال ٱلمصنف : هٰذا في رؤيةِ ٱلبَصَرِ شاذٌّ [٧] . ومثالُه قولُ

---

(١) ٱلكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٢) سورة ٱلنمل : ٤٤ .

(٣) ٱلكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٤٧ / أ .

(٥) سورة يوسف : ٣٦ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ .

(٧) هٰذا ٱلقول ليس في مطبوعة شرح ٱلتسهيل .

عائشةَ ـ رضي ٱللهُ عنها ـ : « لقد رأيتُنا معَ رسولِ اللهِ ـ صلى اللهُ عليه وسلم ـ وما لنا مِن طعامٍ إلا ٱلأَسْوَدانِ »[1] ، ومنه قولُ قَطَرِيٍّ[2] :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى ٱلإِحْجامِ ... يومَ ٱلوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ

فلَقَدْ أَراني لِلرِّماحِ دَريئةً ... مِنْ عَنْ يَميني تارةً وأَمامي

وقال عنترة[3] :

فرَأَيتُنا ما بينَنا مِنْ حاجزٍ ... إلا ٱلمِجَنُّ ونَصْلُ أَبْيَضَ مِقْصَلِ

وحَسَّنَ رَأَيتُنا كونُه لم يَتَّحدِ ٱلفاعلُ وٱلمفعولُ مِن كلِّ وجهٍ ؛ لأنَّ ٱلفاعلَ مفردٌ وٱلمفعولَ ضميرُ جمعٍ وإنْ كانا معًا متكلِّمَين .

وقولُه **وقد يُعامَلُ بذٰلك عَدِمَ وفَقَدَ** يعني بـ(ذٰلك) أنه يتعدى إلى ضميرين متصلين مُتَّحِدَيِ المعنى، حكى ٱلفراء[4] : فَقَدْتُني، ووَجَدْتُني، وعَدِمْتُني.قال بعضهم : وهٰذا على سبيل ٱلتمثيل ، ولو كان ذٰلك على سبيل ٱلحقيقة لكانت فاسدة ؛ لأنك إذا قلت عَدِمْتُ زيدًا فٱلذي تَعْدَمُه شيءٌ لا يكون بحضرتك ، ولا يجوز إلا أنْ يكونَ غيرَك ؛ لأنك لا تكون فاقدًا وأنت ٱلمفقود ، ولا واجدًا وأنت ٱلموجود ، فصار معنى فَقَدْتُني : فَقَدَني غيري، فلم يكن على حقيقته، فيكون مثل ضَرَبْتُني .

---

(١) أخرج ٱلبخاري هٰذا ٱلحديث في عدة مواضع من صحيحه ، وليس فيها « رأيتُنا » في رواية عائشة ، وهي في رواية غيرها لهذا ٱلحديث . وٱلأسودان : ٱلتمر وٱلماء ، كما في تتمة ٱلحديث . ٱنظر صحيح ٱلبخاري : كتاب ٱلهبة : ٱلباب ٱلأول ، وكتاب ٱلأطعمة : ٱلباب ٱلسادس ، وٱلباب ٱلحادي وٱلأربعين ، وكتاب ٱلرقاق : ٱلباب ٱلسابع عشر ، وصحيح مسلم : كتاب ٱلزهد ص ٢٢٨١ ـ ٢٢٨٤ . وٱلرواية ٱلتي ذكرها أبو حيان هنا هي رواية أبي عبيد في غريب ٱلحديث ٤ : ٣١٨ وٱبن مالك في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٢ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٦٤ .

(٢) هو قطري بن ٱلفجاءة . ديوان شعر ٱلخوارج ص ١٢٦ ، وفيها تخريج ٱلبيتين .

(٣) ديوانه ص ٢٥٨ . ٱلمجن : ٱلترس . ومقصل : قاطع ، يعني ٱلسيف . ن : ما لنا .

(٤) معاني ٱلقرآن ١ : ٣٣٤ . وجعله في ٢ : ١٠٦ ضرورة شعرية .

قال ٱلمصنف [١] : وأشذُّ منه - يعني من رؤية ٱلبَصَر - قولُهم : عَدِمْتُنِي وفَقَدْتُنِي ، قال جِرانُ ٱلعَوْدِ [٢] :

لقد كانَ لي عَن ضَرَّتَينِ - عَدِمْتُنِي - وعَمَّا أُلاقِي منهما مُتَزَحْزَحُ

[٣: ٢٨/ب] /وقال ٱلآخر [٣] :

نَدِمْتُ على ما كانَ مِنِّي - فَقَدْتُنِي - كما يَنْدَمُ ٱلْمَغْبُونُ حينَ يَبِيعُ

ولم يَحْكِ ٱلمصنفُ وَجَدْتُنِي ، وحكاها ٱلفراء [٤] ، وهي مسموعة من كلامهم ، وكأنَّ ٱلمصنف أدرجها [٥] في باب ظَنَنتُ لأنَّ وَجَدتُ تكون بمعنى عَلِمتُ ، وقد ذكرها ٱلمصنف في أفعال هٰذا ٱلباب ، وٱلفراءُ إنما أُورَدَها فيما يتعدَّى إلى واحد بمعنى وِجْدان ٱلضَّالَّة ، وكأنه فَقَدَ نَفسَه ، ثُمَّ وَجَدَها . وقال ٱلشاعر [٦] :

تَلَفَّتُّ نَحوَ ٱلحَيِّ حتى وَجَدْتُنِي وَجِعْتُ من ٱلإصْغاءِ لِيْتًا وأَخْدَعَا

ويَحتمل هٰذا ٱلبيتُ ٱلوجهين . فأمَّا قولُ ٱلشاعر [٧] :

---

(١) ليس في مطبوعة شرح ٱلتسهيل .

(٢) ديوانه ص ٣٩ - ٤٠ . وٱلبيت له في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ١٠٦ وٱلمفصل ص ٢٦٢ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٣ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٥٦٥ . وفي حاشية ف ، ن بخط مغاير ما نصه : « كان لي متزحزح ، أي : بعدٌ عن نكاح ضرتين وعما ألاقي منهما من ٱلشدائد ، وقوله عدمتني ٱعتراض ، يدعو به على نفسه . ٱلعباب » . وفيها أيضاً : « ٱلجران : باطن عنق ٱلبعير ، وٱلعود : ٱلجمل ٱلهرم ... » ثم ذكر سبب تسمية هٰذا ٱلشاعر بهٰذا ٱلٱسم . ك : عن ضربتين .

(٣) هو قيس بن ذريح أو مجنون ليلى أو غيرهما . ٱلأمالي ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) معاني ٱلقرآن ١ : ٣٣٤ .

(٥) ك ، ف : أدرجهما .

(٦) هو ٱلصمة بن عبد ٱلله ٱلقشيري . ديوانه ص ٩٤ وٱلحماسة ٢ : ٤ [٤٦٠] . ٱللِّيت : صفحة ٱلعنق . وٱلأخْدَعان : عرقان في جانبي ٱلعنق .

(٧) تقدم في ٤ : ٢١٥ .

قد بِتُّ أَحْرُسُني وحْدي ، ويَمْنَعُني   صَوتُ ٱلسِّباعِ بهِ يُصْبِحْنَ وٱلهامِ

فشاذٌّ ؛ إذْ [1] لم يقل : أَحْرُسُ نفسي .

وٱحترز بقوله [مُتَّصلاً] [2] مِن أن يكون أحدهما منفصلاً ، فإنَّ ذٰلك لا يختصُّ بظَنَنتُ ، بل يجيء ذٰلك فيها وفي غيرها من ٱلأفعال ، فتقول : إيَّاك ظَنَنتُ منطلقًا ، وما ظَنَنتُ منطلقًا إلا إيَّاك ، وإيَّاك ضَرَبتُ ، وما ضَرَبتُ إلا إيَّاك .

وفي ٱلبسيط: وأمَّا قُلْتُ فٱلقياسُ يقتضي أن يكون كظَنَنتُ في هٰذا، فتقول : قُلْتُني منطلقًا، على معنى : [قُلْتُ إيَّاي منطلقًا] [3] ، [وقلتَك منطلقًا] [4] على معنى: قلتَ إيَّاك منطلقًا ، وأصل ٱلٱبتداء : أنتَ منطلقٌ ، وأنا منطلقٌ ، لكنْ فيه نَظرٌ .

وقولُه **ويَمتنع** [5] **ٱلٱتِّحادُ عُمومًا** ـ يعني في بابِ ظَنَّ وغيره ـ **إنْ أُضْمِرَ ٱلفاعلُ مُتَّصلاً مُفَسَّرًا بٱلمفعول** مثالُه في بابِ ظَنَّ : زيدًا ظَنَّ قائمًا ، ومثالُه في بابِ غيرِ [6] ظَنَّ : زيدًا ضَرَبَ ، تريد : ظَنَّ نفسَه ، وضَرَبَ نفسَه .

وٱحترز بقوله « مُتَّصلاً » من أن يكون منفصلاً ، فإنه يجوز ٱلٱتحاد ، نحو : ما ظَنَّ زيدًا قائمًا إلا هو ، وما ظَنَّ زيدٌ قائمًا إلا إيَّاه ، وما ضَرَبَ زيدًا إلا هو ، وما ضَرَبَ زيدٌ [7] إلا إيَّاه .

---

(١) ك : أو .

(٢) متصلاً : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٣) مابين ٱلحاصرتين : ٱنفردت به ن .

(٤) ما بين الحاصرتين : تتمة يقتضيها السياق .

(٥) في النسخ كلها : ويمنع .

(٦) ن : في غيره باب .

(٧) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : زيدًا .

ذكر مسائل من هٰذا ٱلباب

ٱلمسألة ٱلأولى : أجاز س [1] وأصحابُه [2] وٱلفراء [3] : أَظُنُّ أَنَّكَ قائمٌ ، و لم يجيزوا : أَظُنُّ قيامَك . وأجاز [4] ذٰلك ٱلكسائي ، قال : كما أقول : أَظُنُّ [5] ذٰلك . ورُدَّ عليه بأنَّ « ذٰلك » يُشارُ به [6] إلى ٱثنين ، قال تعالى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [7] ، أي : بينَ ٱلفارضِ وٱلبِكْرِ .

ٱلثانية : إذا قلتَ ظَننتُ أَنَّكَ قائمٌ فمذهب س [8] أنه لا حَذْفَ فيه ، وأنه لَمَّا جرَى ذكرُ ٱلمسنَد وٱلمسنَد إليه ٱكتُفي به ، وٱستُغني عن ٱلحذف . وذهب أبو ٱلحسن [9] وأبو ٱلعباس [10] إلى أنَّ [11] ٱلخبر محذوف ، وٱلتقدير عندهما [12] : أَظُنُّ أنَّ زيدًا قائمٌ مستقرًّا أو ثابتًا [13] . ورُدَّ عليهما بأنَّ تقديرَ ٱلمفعولِ ٱلمحذوفِ يقتضي إحالةً على قيامٍ معهود ، و« زيدٌ قائمٌ » ليس بينك وبين مخاطبك / عهد في ٱلقيام ، فإذا تَقَرَّرَ هٰذا عَلِمتَ أنَّ ظَنَنتُ أنَّ زيدًا قائمٌ معناه عندهم على ٱلقطع: ظَنَنتُ زيدًا قائمًا ، فهٰذا ٱلقيامُ ٱلمظنونُ غيرُ معهود ، والذي يُقَدِّرُ مستقرًّا أو ثابتًا [3: 29/أ]

(١) ٱلكتاب ١ : ١٢٥ .

(٢) ٱلمقتضب ٢ : ٣٤١ وشرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) معاني ٱلقرآن ١ : ٢٦٣ .

(٤) ن : وإنما أجاز .

(٥) ك ، ف : ظنَّ .

(٦) ك ، ف : إليه .

(٧) سورة ٱلبقرة : ٦٨ .

(٨) ٱلكتاب ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٩) شرح ٱلكافية ٢ : ١٠١٢ .

(١٠) كذا ! وهو موافق لسيبويه كما في ٱلمقتضب ٢ : ٣٤١ .

(١١) أن : ليس في ك .

(١٢) ك ، ف : عنده .

(١٣) نسب ٱلسيرافي في شرح ٱلكتاب ٣ : ٢٥٠ هٰذا ٱلقول إلى بعض ٱلبصريين .

إنما يكون هٰذا ٱلقيام معهوداً [عنده][1]، وذٰلك تحريف لمقصود ٱللفظ، وهو أنَّ ٱلقيام غير معهود، وأيضاً فيؤدي إلى حذف في ٱلكلام لا دليلَ عليه. وحكى ٱلفراء : أَظُنُّ أَنَّكَ قائمٌ خيرًا لك ، وأَظُنُّ خيرًا لك أَنَّك قائمٌ ، بمعنى : أَظُنُّ خيرًا لك قيامَك . وإنما ٱحتيج إلى ٱلتصريح بٱلمفعول ٱلثاني هنا لأنه ليس كونًا مطلقاً ، أمَّا إذا كان كونًا مطلقاً[2] فلا يحتاج إليه ولا إلى تقديره ؛ لأنَّ «أَنَّك قائمٌ» قد ٱنطوى على مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه .

ٱلثالثة[3] : أجاز ٱلكسائيُّ وٱلفراء : أَظُنُّ أنْ يذهبُ زيدٌ . ولا يجوز ذٰلك عند ٱلبصريين إلا أن تأتي بعوض ، نحو قد وٱلسين وسوف ولا[4] .

ٱلرابعة : أَظُنُّ يذهبُ زيدٌ ، لا يجوز إلا على مذهب من مذاهب ٱلفراء[5] في قراءةِ مَن قرأ ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِيْنَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾[6] بمعنى : أنْ سَبَقُوا ، وحذفَ (أنْ) لَمَّا عاد ٱلذِّكرُ على ٱلفاعلينَ ، و(ٱلذينَ) في موضع رفع[7] ، وشَبَّهَه بقوله : يريدُ يقومُ ، بمعنى : يريدُ أنْ يقومَ[8] .

وهٰذا ٱلذي قاله مخالف لأقواله ؛ لأنه قال : إذا حذفت أنْ لم يُكْتَفَ[9] بشيء واحد حتى يستبين ، و(سَبَقُوا) شيء واحد .

---

(١) عنده : تتمة يقتضيها ٱلسياق .
(٢) أما إذا كان كونًا مطلقاً : سقط من ن .
(٣) تقدم ٱلكلام عليها في ٱلجزء ٱلخامس ص ١٦٤ ـ ١٦٧ ، وقد ذكر أنه أطال ٱلكلام عليها في باب إعراب ٱلفعل وعوامله .
(٤) ولا : ليس في ن .
(٥) معاني ٱلقرآن ١ : ٤١٤ ـ ٤١٦ .
(٦) سورة ٱلأنفال : ٥٩ . وقد قرأ (يَحْسَبَنَّ) بٱلياء وفتح ٱلسين حفصٌ عن عاصم ، وٱبنُ عامر وحمزةُ . ٱلسبعة ص ٣٠٧ .
(٧) رفع : سقط من ن .
(٨) أنظر ٱلحجة ٤ : ١٥٥ ـ ١٥٧ .
(٩) ف : لم يلتفت .

ٱلخامسة : ظَنَنتُ زيدًا إنَّه قائمٌ ، بكسر إنَّ في مذهب ٱلبصريين لا غير ؛ لأنها في موضع ٱلٱبتداء . وقال ٱبن كيسان : يجب فتح أنَّ على ٱلبدل ، قال ٱلشاعر (١) :

.... وحِنْتَ ، وما حَسِبْتَكَ أنْ تَحِينا

جعل أنْ بدلاً من ٱلكاف على أحدِ (٢) ما وُجِّهَ عليه .

ٱلسادسة : أجازَ ٱلفراءُ (٣) حذفَ حرفِ ٱلٱستفهامِ معَ ٱلشَّكِّ ، قال ٱلفراء : وتُضمِرُه ٱلعربُ في حروفِ ٱلشَّكِّ خاصَّةً ، فيقولون : تُراكَ منطلقًا ؟ يريدون : أَتُراكَ ؟ وكذٰلك : تَظُنُّكَ تخرجُ ؟ لأنَّ ٱلٱستفهامَ شَكٌّ ، وهٰذه شَكٌّ ، فٱكتُفي بواحد من صاحبه ، وٱمتنع في ضَربتُ وقَتَلتُ وسائرِ ٱلأفعالِ لأنها إخبارٌ ، لا شَكَّ فيها . وتابَعَه قُطْرُبٌ على هٰذا ٱلقول ، وزاد عليه أنه أجاز ذٰلك في غير هٰذه ٱلأفعال .

وذهب س إلى أن ذٰلك لا يجوز (٤) ، قال س : إذا حذفت حرف ٱلٱستفهام ٱنقلب ٱلمعنى ، وهٰذا أقبح ما يقع فيه ٱلغلط لأنه ذهاب ٱلبيان ، وهو ٱللحن ٱلحقيقي . وقد قيل (٥) : لم يؤخذ على ٱبن أبي ربيعة لحنٌ إلا قوله (٦) :

---

(١) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و٤ : ٣٤٩ و٦ : ٩٨ .

(٢) ن : من ٱلكاف هٰذا أحد .

(٣) إعراب ٱلقرآن للنحاس ٣ : ١٧٦ - ١٧٧ . وفي معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٩٤ ما نصه : « وقد تُطرَح ألف ٱلٱستفهام من ٱلتوبيخ » .

(٤) أجازه في ٱلشعر . ٱلكتاب ٣ : ١٧٤ .

(٥) قال ذٰلك أبو عمرو بن ٱلعلاء كما في شرح أبيات ٱلمغني ١ : ٣٧ - ٣٨ عن ٱلموشح .

(٦) ديوانه ص ٤٣١ وٱلكتاب ١ : ٣١١ . بَهرًا : جَهْدًا ، أي : جَهْدي ذٰلك . وقيل : بَهْرًا : عَجَبًا . وقيل : معناه جَهرًا لا أكاتم. وقيل : بهرني بهرًا : غلبني غلبةً . وقيل فيه غير ذلك . ٱنظر شرح أبيات ٱلمغني ١ : ٣٣ - ٣٨ [٨] .

ثُمَّ قالُوا : تُحِبُّها ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ ٱلرَّمْلِ وٱلحَصَى وٱلتُّرَابِ

أي : أَتُحِبُّها ؟

وقال أبو ٱلعباس [1] : ليس ٱلأمر عندي كذٰلك إنما هو إلزام ، أي : ثُمَّ /قالوا: أنتَ تُحِبُّها. [٣: ٢٩/ب]

وزعم ٱلأخفشُ ٱلصغيرُ[2] أنَّ ما ذهب إليه ٱلفراء إنما أَخَذه مِن كلامِ ٱلعامَّة؛ لأنَّهم يقولون : تُرَى ذٰلك [3] ؟ فأمَّا عن [4] ٱلعرب فلا يُعْرَفُ .

ٱلسابعة : لَزيدٌ ظَنَنتُ ظَنًّا قائمٌ ، ٱلمسألة ممتنعة لا بٱلرفع ولا بٱلنصب ؛ لأنك إذا رفعت جمعت بين متعاقبين ، وإن نصبتَ أدخلتَ لام ٱلٱبتداء على ٱلجملة ٱلفعلية . ذكر هٰذه ٱلمسألة صاحب (ٱلمُلَخَّص) [5] .

ٱلثامنة: تقول: أَظَنَّ زيدٌ[6] ذاهبًا بِحَقِّي باطلَه، بنصب[7] ٱلباطل، وٱلتقدير: أَظَنَّ زيدٌ باطلَه ذاهبًا بحقِّي. وأجاز ٱلفراءُ رفعَ ٱلباطل[8]، وأنشد لذي ٱلرمة[9]:

أَظَنَّ ٱبنُ طُرْثُوثٍ عُتَيْبةُ ذاهبًا بِعادِيَّتِي تَكْذابُهُ وجَعائلُهْ

---

(١) ٱلكامل ص ٧٩٢ . ك ، ف : أبو ٱلحسن .

(٢) إعراب ٱلقرآن للنحاس ٣ : ١٧٧ .

(٣) زيد هنا في ٱلٱرتشاف ص ٢١٢٤ : قائمًا .

(٤) عن : سقط من ن .

(٥) ٱلملخص ١ : ٢٥٦ .

(٦) في ٱلمخطوطات : زيدًا . وكذا فيما بعده .

(٧) زيد هنا في ن ما نصه : باطله ثم بدا في باطله بنصب .

(٨) زيد هنا في ٱلٱرتشاف ص ٢١٢٤ : وزيد .

(٩) ديوانه ص ١٢٦٤ ومعاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٤١٥ وتفسير الطبري ١٤ : ٥٩ ٱلعاديَّة : ٱلبئر ٱلقديمة . وٱلجعائل : جمع جِعالة ، وهي هنا ٱلرشوة . ن : عيينة . وأوله في الديوان : لعلَّ ابنَ طرثوث .

برفع ٱلتَّكْذابِ وٱلجَعائل بذاهب ، ونَصبه بظَنَّ ، وزعم أنَّ ٱلمعنى : أَظَنَّ ٱبنُ طُرْثُوث أنْ يَذهبَ بِعاديَّتي، وجَعل ذاهبًا بمعنى أنْ يذهبَ، كما قال «عَسَى ٱلغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[1] ، أراد : أن يَبْأسَ ، فلَمَّا حذفَ أنْ نصبَ أَبْؤُسًا . وقال : لا يجوز أن تقول : أَظَنَّ زيدٌ قائمًا[2] ، وأنت تريد : أنْ يقومَ ؛ لأنَّ (أنْ) تكتفي من شيئين ، فلا بُدَّ مِن شيئين إذا حذفتها[3] ، فتقول : ظَنَنتُ قائمًا أنا ، وأَظَنَّ زيدٌ قائمًا هو .

قال ٱبن كيسان :ويجوز أن تنصب تَكْذابه بظَنَّ ،وترفع جَعائله إن كانت ٱلقافية مرفوعة على ٱلمعنى ، أي : ويَذهب بها جَعائلُه . وشبَّهَه بقول ٱلشاعر[4] :

وَجَدْنا ٱلصَّالحينَ لهم جَزاءٌ وجنَّاتٍ وعَيْنًا سَلْسَبِيلا

لَمَّا تَمَّ ٱلكلام على قوله « لهم جَزاءٌ » أضمرَ فعلاً للثاني ، فكأنه قال : وَجَدْنا لهم جنَّات وعينًا سَلْسَبِيلا . وقد تقدم لنا ٱلكلام على شيء من هٰذه ٱلمسألة في باب إنَّ ، وأمعنَّا هنا فيها .

ٱلتاسعة : عبدُ ٱللهِ ما عَلِمتُ عالِمٌ ، أجمعوا على جوازها . وٱختلفوا في : عبدُ ٱللهِ ما رأيتُ عالِمٌ ، أو ما ظَنَنتُ ، فمَنع من ذٰلك ٱلفراءُ وٱبنُ كَيْسان ، وأجاز ذٰلك غيرُهما . وقَدَّرَ ٱلفراءُ ذٰلك : عبدُ ٱللهِ فيما أَعلَمُ . قيل له : وكذٰلك[5] يُقَدَّرُ في ٱلظَّنِّ وٱلحِسْبان . وقال ٱبن كيسان : ٱلمعنى : عبدُ ٱللهِ مُدَّةَ عِلْمي عالِمٌ ، وليس للظَّنِّ هنا مشاركة للعلم؛ لأنَّ ٱلظَّنَّ شيءٌ يقعُ في ٱلنفس، يجوز أنْ يبطل وأنْ يحق ، فلا تكون له مُدَّةٌ تُوجِب ٱلظَّنَّ بثباتِ علمِ عبدِ ٱللهِ .

---

(١) تقدم في ٤ : ٣٤٣ .

(٢) ن : أظن زيدًا قائم .

(٣) ن : حذفتهما .

(٤) هو عبد ٱلعزيز بن زرارة ٱلكلابي . وٱلبيت في ٱلكتاب ١ : ٢٨٨ وشرح أبياته ١ : ٤٢٧ وٱلمقتضب ٣ : ٢٨٤ .

(٥) ن : وذٰلك .

ٱلعاشرة : أزيدٌ زَعَمتَ أنّه منطلقٌ ؟ هٰذا لا خلاف في جوازه . فإنْ نصبتَ زيدًا فهو خطأ عند ٱلبصريين ، وأجاز ذٰلك ٱلكسائي لأنه وجد « أنَّ » تدخل وتخرج وٱلكلام [1] على معناه ، فٱلمعنى عنده : أزيدًا زَعَمتَه أخاك ؟ وحَكَى عن ٱلعرب دليلاً على صحة ذٰلك : كم زَعَمتَ أنّك سائرٌ ؟ على أنَّ كم / في موضع نصب، وحَكى أيضًا : مَنْ زَعَمتَ أنّك ضاربٌ ؟ [٣: ٣٠/أ]

ولا حُجَّةَ فيما ذَكر لأنه يحمل على أنَّ كَمْ في موضع رفع على أن تريد : سائرُه ، وكذا : مَنْ زَعَمتَ أنّك ضاربٌ ، أي : ضاربُه ، كما أنشد س [2] :

عليَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أي : لم أَصْنَعْه . وقال ٱلبصريون : « أنَّ » لا تعمل في شيء قبلها ، فلا تُفَسِّرُ عاملاً .

ٱلحادية عشرة : كم زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُورِيَّةَ رجلاً ، حكاه ٱلكسائي على أنَّ كَمْ في موضع رفع . فقياسها : أبو مَنْ زَعمتَ أنَّ عَمرًا ؛ لأنك هنا يمكنك : أزعمتَ أنَّ زيدًا قائمٌ ، ولا يمكنك في مَنْ وما وكَمْ أنْ تجعل مثلها .

وتابعه ٱلأخفش ، فقال : ومن قال هٰذا - يعني من قال :

.... ولكنَّ زَنْجِيًّا عَظيمَ ٱلْمَشافِرِ

فنصب زَنْجِيًّا - أضمر الخبر . قال : وإنْ شئتَ رَفعتَ زَنْجيًّا ، فأضمرت ٱلهاء . قال : ومن قال هٰذا قال : كمْ زَعمتَ أنَّ ٱلحَروريَّةَ رجلاً ، يَنصب ٱلحَروريَّة ، ويُضمر ٱلخبر ، كأنك قلت : أنَّ ٱلحرورية هو، ويكون هو ضمير كمْ ، وكل ذٰلك قبيح .

---

(١) ن : يدخل ويخرج ٱلكلام .

(٢) ٱلبيت لأبي ٱلنجم ٱلعجلي . ديوانه ص ١٣٢ وٱلكتاب ١ : ٨٥ ، ١٣٧ . وتخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٥٤٣ - ٥٤٤ . وقبله : « قد أصبحتْ أُمُّ ٱلخِيارِ تَدَّعي » . أم ٱلخيار : زوجه . ويعني بٱلذنب : ٱلشيب وٱلصلع وٱلشيخوخة .

قال ٱبن كيسان : وهٰذا بعيد جدًّا في ٱلقياس وٱلحكم ؛ لأنك إذا أدخلت أنَّ وجب أنْ يكون ما بعدها صلتها، وأنْ يكون حكمها وما بعدها حكم ٱسم واحد، وإذا قدَّمتَ[1] شيئًا مما حكمه أنْ يكون بعدها فقد قدَّمتَ بعض ٱلٱسم ، وأخَّرتَ بعضه ، ولعلَّ ٱلذي سمع هٰذا سمعه بغير أنَّ ، وتوهَّم غير ما سمع ، أو يكون ٱلمتكلم بها تكلم على ٱلغلط . قال : ولو ٱعتذرنا لهٰذا لوجدنا له وُجَيهًا على أنه لم يعتد بـ(أنَّ) ، وأجراها مجرى أن ٱلتي في قوله جلَّ وعزَّ ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنا﴾[2] ، أو يكون على أنْ يحذف ٱسم أنَّ ، ويرفع ٱلحَروريَّة على خبر أنَّ ، وتكون زَعمتَ وما بعدها في موضع خبر كمْ ، فتكون كمْ رفعًا بٱلٱبتداء ، يريد : كمْ زعمتَ أنَّهم ٱلحَرُوريَّةُ رجلاً ، قال :

.... ولكنَّ زَنْجيٌّ عَظيمُ ٱلْمَشافِرِ

أي : ولكنَّكَ زَنْجِيٌّ . وينشد : ولكنَّ زَنْجِيًّا ، على حذف ٱلخبر ، أي : ولكنَّ زَنْجِيًّا لا يعرف قرابتي[3] .

ولو قلت : كمْ زَعمتَ أنَّهم ٱلحَرُوريَّةُ ، وأظهر ضمير كمْ لجازت ٱلمسألة ، وكانت كمْ رفعًا . وكذا [لو][4] قلت : كمْ زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ هُمْ ، وأنَّهم ٱلحَرُوريَّة. وحَسُنَ ٱلٱبتداء بٱلنكرة لأنَّ فيها معنى ٱلٱستفهام .

ولا يجوز أن تقول : كمْ زَعمتَ أنَّهم رجلاً ٱلحَرُوريَّةُ ، ولا : كمْ زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ رجلاً هُمْ، ولا : كمْ زَعمتَ رجلاً أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ، لا يكون ٱلمفسِّر[5] إلا بعد ٱلجملة أو قبل زعمت .

---

(١) ك : قدرت .

(٢) سورة ٱلعنكبوت : ٣٣ .

(٣) زيد هنا في ن ما نصه : ولو قلت كم زعمت أن ٱلحرورية رجلاً كم نصبًا بزعمت .

(٤) لو : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٥) ك : لا يكون على ٱلمفسر .

وتقول : كَمْ رجلاً زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ هُمْ ، وكَمْ زَعمتَ أنَّهم ٱلحَرُوريَّةُ رجلاً . فإنْ قلتَ رجالاً كان توسيطه بين ٱسم أنَّ وخبرها ، وهو قبيح إلا مع ٱلأفعال ، نحو قولك : كَمْ زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّة رجالاً يخرجون هم ، فيكون رجالاً حالاً مما في يخرجون، ويكون يخرجون خبرًا / للحَرُوريَّة ، ويكون هُمْ مبتدأ، وهي مكنيٌّ من كَمْ ، ويكون من زعمت ٱلتي موضع هم جملة ، وكم[1] خبر مقدم على هم ، كأنك قلت : كم هم زعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ يخرجون . [٣: ٣٠/ب]

وتقول : كم زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ خرَجوا رجلاً ، فاسدة على ٱلتقدير ؛ لأنه ليس في قولك « أنَّ ٱلحرورية خرجوا » عائد على كَمْ ، ورجلاً مفسِّرٌ على كَمْ ، و«كم» ٱبتداء لا خبر له . فإن قلت رجالاً جازت ٱلمسألة ، وصارت «كم» سؤالاً عن ٱلزعم، كأنه قال : كم مرةً زَعمتَ أنَّ ٱلحَرُوريَّةَ، فإن جعلت[2] رجالاً مفسِّرين كَمْ فسدت ٱلمسألة .

ٱلمسألة ٱلثانية عشرة : ظَنَنْتُه زيدٌ منطلقٌ ، لا خلاف في جوازها . فإنْ قدمت منطلقًا على زيد ، فقلت : ظَنَنتُه منطلقٌ زيدٌ ، فٱلبصريون يرفعون على ٱلتقديم وٱلتأخير ، وٱلكوفيون ينصبون منطلقًا ، وهو خطأ عند ٱلبصريين لأنَّ ٱلهاء إذا كانت كناية عن ٱلأمر لم يفسره إلا جملة ، وقد تقدمت هٰذه ٱلمسألة في وسط ٱلفصل ٱلرابع من باب ٱلمضمر في أوائل ٱلكتاب ، وشرحناها هناك[3] .

ٱلثالثة عشرة : ظَننتُ زيدًا قائمًا ظَنًّا حَسَنًا ، لا خلاف في جوازها . فلو قلت ظَننتُ زيدًا ظَنًّا حسنًا قائمًا أجازها ٱلبصريون ، وقالوا : لو قلت زيدٌ ظَننتُ قائمٌ جاز أن يعترض بٱلظن ، فإذا كان ٱلفعل بنفسه يقع هٰذا ٱلموقع لم يمتنع أن يقع مصدره . ومنع ذٰلك ٱلكوفيون ، وقالوا : ٱلمفعول ٱلأول وٱلثاني بمنْزلة مفعول واحد ، فلا يقع مصدر الظن إلا قبلهما أو بعدهما .

---

(١) في ٱلأصول : وهم .

(٢) فإن جعلت : ليس في ك .

(٣) ٱلتذييل وٱلتكميل ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وقد خرجناها ثَمَّ .

ٱلرابعة عشرة : ظَننتُ زيدًا يومَ ٱلجمعةِ قائمًا ، وظَننتُ زيدًا خلفَك قائمًا ، إن جعلت ٱلظرف[1] ظرفًا للمفعول جازت بلا خلاف، وإن جعلته ظرفًا للظن أجاز ذٰلك ٱلبصريون ، ومنعه ٱلكوفيون ، وحجتهم ما تقدم في ٱلمسألة قبلها .

ٱلخامسة عشرة : ظَننتُ أنَّ زيدًا ظنًّا حسنًا قائمٌ ، لا خلاف في منعها لأنَّ «أنَّ» جازت ٱلٱسم وٱلخبر ، فصارا كشيء واحد .

ٱلسادسة عشرة : طعامَك ظَننتُ أنَّ عبدَ ٱللهِ آكلٌ ، ٱختلفوا في جوازها : فمنعها ٱلجمهور ، وأجازها ٱلكسائي ، وحجته أنَّ دخول « أنَّ » وخروجها هنا سواء . وغَلَّطوه في ذٰلك لأنك قدمت بعض ٱلصلة .

ٱلسابعة عشرة : ظَننتُ زيدًا إنَّه منطلقٌ ، أوجب ٱلبصريون كسر إنَّ ، وأجازه ٱلكوفيون مع ٱلفتح ، فتقول : ظَننتُ زيدًا أنَّه منطلقٌ . وٱستدلوا بقراءة حمزة بن حبيب ﴿ولا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ﴾[2] . وقد لَحَّنَ ٱلبصريون[3] هٰذه ٱلقراءة إلا بعض متأخريهم، فإنه تأولها، وٱحتجَّ لها. وأجاز ٱبن كيسان ٱلنصب على أن يجعل « أنَّه » بدلاً من زيد ، كقوله[4] :

.... وما حَسِبتَكَ أنْ تَحِينَا

[٣: ٣١/أ] قال : كأنه قال : وما حَسِبتَ[5] أنْ تَحين ، فجعل / أنْ بدلاً من ٱلكاف. وتقدَّم قبلُ أنَّ ٱبن كيسان أوجب[6] ٱلفتح .

ٱلثامنة عشرة : ظَنَنتُه إنَّ زيدًا قائمٌ ، لا يجوز إلا كسر إنَّ عند ٱلبصريين .

---

(١) ك : ٱلضرب .

(٢) سورة آل عمران : ١٧٨ . ٱلسبعة ص ٢٢٠ وٱلحجة ٣ : ١٠٠ ـ ١١٠ . وٱنظر ما تقدم في ٤ : ٣٤٦ ـ ٣٥٠ .

(٣) ٱلحجة ٣ : ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و٤ : ٣٤٩ .

(٥) ن : وما حسبتك .

(٦) ن : نقل . وفوقه أنه في نسخة : أوجب .

وأجاز ٱبن كيسان ٱلفتح ، قال : تجعلها بدلاً من ٱلهاء ، وتجعل ٱلهاء كناية عن ٱلخبر ، كأنك قلت : ظَنَنتُ ذٰلك أنَّ زيدًا قائمٌ ، فـ« أنَّ زيدًا قائمٌ » هو «ذٰلك» .

وقال ٱلبصريون : وقع ٱلظن على ٱلهاء ، وٱلجملة ٱلخبر ، كما أنهم قد أجمعوا على أَظُنُّه زيدٌ منطلقٌ ، فإذا جئت بـ« إنَّ » وجب أن تكسرها .

ٱلتاسعة عشرة : أَظُنُّ عبدَ الله مختصمًا وزيدٌ، قال ٱلفراء وأكثر[1] ٱلنحويين: لا يجوز في زيد ٱلنصب. وأجازه بعض ٱلنحويين على أن يكون مفعولاً معه، أي: مع زيد، كما تقول: ٱستَوَى ٱلماءُ وٱلخشبةَ[2] .

ٱلعشرون : أَظُنُّ عبدَ الله مختصمًا فزيدًا ، وثُمَّ زيدًا ، وأو زيدًا ، لا يجوز شيء من هٰذا عند ٱلفراء وٱلبصريين لأنَّ هٰذا موضع ٱلاجتماع ، فلا يكون إلا بٱلواو . وأجاز ٱلكسائي : أَظُنُّ عبدَ الله ثُمَّ زيدًا مُختصمَين ، وكذٰلك ٱلفاء وأو . وأنكر ٱلفراء عليه ، وقال : يلزمه أن يقول : ٱختصمَ زيدٌ فبكرٌ ، بٱلفاء وبأو .

ٱلحادية وٱلعشرون : أَظُنُّ عبدَ ٱلله وأَظُنُّ زيدًا مُختَصمَين ، أجاز ذٰلك ٱلفراء على أنْ تُلغى أَظُنُّ ٱلثانية ، قال : فإنْ توهمت ٱلتكرار كان محالاً . وٱلقول عند ٱلبصريين أنهما واحد .

ٱلثانية وٱلعشرون : أنا ظانٌّ أنْ يقومَ زيدٌ ، وإن شئت حذفت ٱلتنوين وأضفت . فإن قلت « أنا ظانٌّ أنَّكَ تقومُ » كان حذف ٱلتنوين قبيحًا لأنَّ « أنَّ » ٱلتي تعمل في ٱلأسماء لا تتمكن تمكن ٱلخفيفة ٱلتي تعمل في ٱلأفعال . قال ٱلفراء : وإن جاءتك في شعر[3] أجزتها .

ٱلثالثة وٱلعشرون : أنا ظانٌّ إنَّكَ لَقائمٌ ، لم تجز ٱلإضافة . فإن قلت : أنا قائلٌ إنَّكَ لَقائمٌ ، ولَتَقُومَنَّ ، ولَزيدٌ قائمٌ ، وما زيدٌ بقائمٍ ، جاز حذف ٱلتنوين وٱلإضافة .

---

(١) ن : أكثر .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٩٨ .

(٣) ن : في ٱلشعر .

ٱلرابعة وٱلعشرون : أخَواك مَظْنونانِ أنْ يَذهَبا ، قال ٱلفراء : هي خطأ لأنَّ ٱلظن لا يقع على ثلاثة أشياء ، وإذا وقع على أنْ فكأنه وقع على شيئين ؛ فلا يجوز أن يقع على ثالث ؛ ألا ترى أنَّ ٱلمرفوع في مَظنون قد ٱرتفع بوقوع ٱلظن عليه . وهٰذا جائز على مذهب ٱلبصريين ، كما تقول : أخَواك يُظَنّان أنْ يَذهبا ، غير أنَّ ٱلأجود أن تقول : أخَواكَ يُظَنُّ أنْ يَذهبا ، وأخَواكَ مَظْنونٌ أنْ يَذهبا ، أي : مَظنونٌ ذَهابُهما، فإن قلت « مَظْنُونانِ » كانت أنْ بدلاً من ٱلألف، كما قال (١) :

وحِنْتَ وما حَسِبتَكَ أنْ تَحِينا ....

ٱلخامسة وٱلعشرون : قول ٱلعرب : عَرَفتُ أيُّهم في ٱلدار ، فـ« عرفتُ » يقتضي حصول ٱلمعرفة ، و« أيُّهم في ٱلدار » ٱستعلامُ مَن في ٱلدار ، وهٰذا ٱلكلام يُدافع أوله آخره ؛ لأنَّ حصول ٱلمعرفة ينافي طلبها ؛ لأنَّ ٱلحاصل / لا يُطلب تحصيله ، بخلاف قولك : عَرفتُ ما زيدٌ قائمٌ ، ولعمرٌو منطلقٌ ، فٱلعرفان معلق بٱلنسبة من إثبات أو نفي إذ هي خبرية ، بخلاف ٱلنسبة ٱلإسنادية في ٱلٱستفهام . وٱلجواب عن هٰذا أنه في ٱلصورة ٱستفهام ، وليس بٱستفهام في ٱلحقيقة . [٣: ٣١/ب]

وقال س في عَلمتُ أزيدٌ ثَمَّ أَمْ عَمْرٌو : « أَردتَ أنْ تُخبرَ أنَّكَ قد عَلمتَ أيُّهما ثَمَّ ، وأردتَ أنْ تُسَوِّيَ عِلمَ ٱلمخاطَب فيها كما ٱستَوى علمُك في ٱلمسألة حين قلتَ : أزيدٌ ثَمَّ أم عَمرٌو » (٢) ٱنتهى . فهٰذا نصٌّ على أنه لا يراد معنى ٱلٱستفهام . وقولُ س : « وأردتَ أن تُسَوِّيَ عِلمَ ٱلمخاطَب فيها » معناه أنك إذا أخبرت أنك قد علمتَ أيُّهما ثَمَّ ٱستَوى عنده أنَّ أحدهما ثَمَّ وإن لم يتعين له . ثم قال : « كما ٱستَوى عِلمُك في ٱلمسألة (٣) » أي : حينَ كنتَ مستفهِمًا حقيقة ، و لم تدخل علمتُ لأنك لا تَسأل هٰذا ٱلسؤال إلا وأنت قد علمتَ أنَّ أحدهما ثَمَّ ،

---

(١) تقدم قبل قليل .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٣) ك : في ٱلمبتدأ .

وإنما سألتَ عن تعيين مَنْ ثَمَّ. وجميعُ ٱلْمُثُل ٱلتي أوردها س[1] ٱلٱستفهامية في ٱلصورة ليس ٱلمعنى على ٱلٱستفهام ، نحو : قد علمتُ أعبدُ ٱللهِ ثَمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وقد عرفتُ أيُّهم أبوك ، وأمَا تَرَى أيُّ بَرْقٍ هنا ، وليتَ شِعْري أعبدُ اللهِ ثَمَّ أم زيدٌ ، وليتَ شِعْري هل رأيتَه ، و﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[2] ، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى﴾[3] ، إلى غير ذٰلك، ٱلمعنى : قد علمتُ مَنْ ثَمَّ مِن زيدٍ ومِن عمرٍو ، وقد عرفتُ ٱلشخصَ ٱلذي هو زيدٌ أبوه ، وقد عرفتُ ٱلشخصَ ٱلذي هو أبوك ، وأمَا تَرَى ٱلبَرْقَ ٱلذي هنا ، وليتني أَشْعُرُ بِمَنْ[4] ثَمَّ مِن عبدِ اللهِ ومِن زيد ، وليتني أَشعُر برؤيتك ذٰلك ، ولِنَعلمَ ٱلحزبَ ٱلذي هو أحصى ، وفَلْيَنْظُرِ ٱلطعامَ ٱلذي هو أزكَى ، وكذٰلك ما ورد من نحو ذٰلك ، وكثير في لسان ٱلعرب ما يكون لفظ ٱلكلام مخالفًا للمعنى ٱلذي قُصد به ، كٱلأمر بصورة ٱلخبر وعكسه .

وكلام ٱلعرب على ثلاثة أقسام :

أكثره وأعلاه أنْ يُطابِقَ ٱللفظ معناه ٱلذي وُضع له أولاً .

وٱلقسم ٱلثاني : أن يُغَلَّبَ ٱللفظ على ٱلمعنى ، نحو : أَظُنُّ أنْ تقومَ ، ٱتفقت ٱلعرب وٱلنحاة على صحتها ، وأبطلَ أكثر ٱلنحويين « أَظُنُّ قيامَك » ، ومعنى أنْ تقومَ : قيامَك ، وإنما جاز ذٰلك لأنَّ ٱلظن لا يكتفي بكلمة واحدة ، و« أنْ تقومَ » كلمتان ، فكأنك أتيت بما أصله[5] ٱلمبتدأ وٱلخبر ٱلذي يكتفي بهما ٱلظن، بخلاف «قيامك» ، فإنه كلمة واحدة في ٱللفظ .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٢) سورة ٱلكهف : ١٢ .

(٣) سورة ٱلكهف : ١٩ .

(٤) ك : من .

(٥) ك : لصلة .

والقسم الثالث: تغليب المعنى على اللفظ، ومن ذلك مسألتنا في الاستفهام. وإذا كانوا قد أتوا بصورة الاستفهام والمعنى غيره، ولم يُدخلوا عليه ما يُغيِّره من العوامل اللفظية - فأحرى وأولى أن يغير[1] المعنى معها، وذلك نحو: أيُّ رجلٍ أنتَ؟ المعنى: ما أكملَك[2] رجلاً! فهو بصيغة الاستفهام، ومعناه / التعجب، ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام. وكذلك «شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ»[3] هو مِن تغليب المعنى على اللفظ. [٣: ٣٢/أ]

وقد نصَّ الأستاذ أبو الحسن بن الباذش على ما يدل على ما قلناه، فقال: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو، و﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ﴾[4] ليس حرف الاستفهام هنا لمعنى الاستفهام[5] لأنه يستحيل[6] أن يَستفهم عما أَخبر أنه يعلمه، وإنما معناه التسوية عند المخاطب لأنك لم تُبيِّن له مَن ثَمَّ، وأَبْهَمتَ عليه، فنقلت بـ«علمتُ» معنى التسوية من نفسك إلى المخاطب؛ لأنك حين قلت «أزيدٌ عندك أم عمرٌو» هما مستويان عندك، وإنما تطلب بالاستفهام العلم بأحدهما، فالتسوية أملك بالألف من الاستفهام وأخصُّ؛ لأنَّ الاستفهام لا يخلو من التسوية، والتسوية تخلو من الاستفهام، ويُبيِّن أنَّ المراد به التسوية المجردة قولُه تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[7]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[8].

---

(١) ك: يغيره.

(٢) ك، ن: ما أكلمك.

(٣) تقدم في ٣: ٣٣٠.

(٤) سورة الكهف: ١٢.

(٥) هنا لمعنى الاستفهام: سقط من ك.

(٦) ك: تعجيل.

(٧) سورة البقرة: ٦.

(٨) سورة الأعراف: ١٩٣.

وكان ٱلأستاذ أبو علي يحكي عن بعض ٱلمتأخرين أنَّ هٰذا ٱلكلام على حذف مضاف، أي : قد علمتُ جوابَ هٰذا ٱلكلام، وكان يراه في بعض إقراءاته .

وقال أبو عثمان ٱلمازني[(١)] : « سأل مروان[(٢)] أبا ٱلحسن ٱلأخفش، فقال : إذا قلتَ « أزيدٌ عندك أم عمرٌو » ألستَ قد علمتَ أنَّ ثَمَّ كونًا ثابتًا ، ولكن لا تدري مَن أيُّهما هو ؟ قال : بلى . قال : فإذا قلت « قد علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو » أليس قد علمتَ ما جَهلتَ ؟ قال : بلى . قال : فلِمَ جئتَ بٱلٱستفهام ؟ قال : جئتُ به لأَلْبسَ على ٱلمخبَر مَن علمتُ . فقال له مروان : وإذا قلتَ « قد علمتُ مَن أنتَ » أردتَ أنْ تَلبِس عليه لأنه لا يعرف نفسَه ؟ قال : فسكت . يعني ٱلأخفش . قال أبو عثمان : لا يريد أنْ يَلبس عليه لأنه يعرف نفسه ، ولكنه أراد : قد علمتُ مَن أنتَ أَخَيرٌ أمرُك أم شَرٌّ ، كما تقول : قد علمتُ أمرَك ، وكقولك : ما أَعْرَفَني بك ، أي : قد علمتُ ما تُذكَر به ، أو ما تُثْلَبُ به » . ٱنتهى . فكأنه راجع إلى حذف مضاف ، أي : علمتُ أحوالَ مَن أنتَ ، ولذٰلك أبدل مِن « أَخَيرٌ أمرُك أم شَرٌّ » .

وهٰذه ٱلمسألة ـ أعني مسألة دخول ٱلعلم على ما صورته ٱلٱستفهام ـ كان سألني عنها قاضي ٱلقضاة أبو ٱلفتح محمد بن علي بن مطيع ٱلقشيري[(٣)] بديار مصر، فأجبتُه بما ذكرتُ، وقد أمعنتُ ٱلكلام فيها في كتابي ٱلمسمى بـ«ٱلتذكرة»[(٤)] بأشبعَ من ٱلكلام هنا .

---

(١) مجالس ٱلعلماء ص ٨٧ .

(٢) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن ٱلمهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب ٱلخليل بن أحمد ٱلمتقدِّمين في ٱلنحو ٱلمبرِّزين فيه . مجالس العلماء ص ٢٤٤ ومعجم ٱلأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية ٱلوعاة ٢ : ٢٨٤ .

(٣) هو ٱلمعروف كأبيه وجده بٱبن دقيق ٱلعيد [٦٢٥ ـ ٧٠٢] . أصل أبيه من منفلوط بمصر . ولد في ينبع ، ونشأ بقوص ، وتعلم في دمشق وٱلٱسكندرية وٱلقاهرة . له تصانيف منها إحكام ٱلأحكام ، في ٱلحديث، وٱلإمام في شرح ٱلإلمام، وتحفة ٱللبيب في شرح ٱلتقريب . ٱلأعلام ٦ : ٢٨٣ .

(٤) ليس في ٱلجزء ٱلمطبوع منه .

ص : فصل

يُحكَى بٱلقولِ وفروعِه ٱلجملُ ، ويُنصَبُ به ٱلمفردُ ٱلمؤدِّي معناها وٱلمرادُ به مُجَرَّدُ ٱللفظ . وإلحاقُه في ٱلعمل بٱلظَّنِّ مطلقًا لغةُ سُلَيْم ، ويَخُصُّ أكثرُ ٱلعربِ هٰذا ٱلإلحاقَ بمضارعِ ٱلمخاطَبِ ٱلحاضرِ بعد ٱستفهامٍ مُتَّصِلٍ ، أو منفصلٍ بظرفٍ، أو جارٍّ ومجرور، أو أحدِ ٱلمفعولين، فإنْ عُدِمَ / شرطٌ رُجِعَ إلى ٱلحكاية، ويَجوز إنْ لم يُعْدَمْ. [٣ : ٣٢/ب]

ش : « ٱلقولُ » مصدرُ « قالَ » ، ومعناه ٱلنطق ٱللساني ، وينطلق على ما هو موضوعٌ من مفرد وغيره ، ولا ينطلق على ٱلمهمل ، فلا يرادف ٱللفظ ، فيطلق على دَيْز مقلوب زَيْد ، ولا رَفْعَج مقلوب جَعْفَر ، خلافًا لبعضهم إذ زعم أنَّ «ٱللفظ» و«ٱلقول» مترادفان . وينطلق أيضًا على ٱلٱعتقاد وٱلرأي ، تقول : فلان يقول بقول ٱلشافعي ، تريد ٱلرأي وٱلٱعتقاد ؛ لأنه يحكي قوله . وينطلق أيضًا على حديث ٱلنفس ، قال تعالى ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ﴾[1] ، وقال ٱلشاعر[2]:

قالتْ له ٱلنَّفْسُ : إنِّي لا أَرَى طَمَعًا   وإنَّ مَوْلاكَ لَمْ يَسْلَم ، ولَمْ يَصِدِ

ومثال ٱلحكاية بٱلقول ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا ﴾[3].

وقوله **وفروعِه** هي ٱلماضي، نحو ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا﴾[4]. وٱلمضارعُ، نحو ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾[5]. وٱلأمرُ ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾[6]. وٱسمُ ٱلفاعل ﴿وَٱلقَائِلِيْنَ

---

(١) سورة ٱلمجادلة : ٨ .

(٢) ٱلنابغة ٱلذبياني . ديوانه ص ٢٠ .

(٣) سورة ٱلرعد : ٥ .

(٤) سورة ٱلبقرة : ٩٣ .

(٥) سورة ٱلمائدة : ٨٣ .

(٦) سورة ٱلبقرة : ١٨٣ .

لإخوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا﴾[1]. وآسمُ ٱلمفعول، نحو قول ٱلشاعر[2]:

تَواصَوْا بِحُكْمِ ٱلْجُودِ حَتَّى عَبِيدُهُمْ   مَقُولٌ لَدَيْهِمْ : لا زَكَا مالُ ذِي بُخْلِ

وآسمُ ٱلمصدر ، نحو : مقالُك اللهُ ربُّنا إقرارٌ بٱلرُّبوبيَّة .

وقوله **ويُنْصَبُ به ٱلمفردُ ٱلمؤدِّي معناها** أي : معنى ٱلجملة ، كٱلحديث وٱلقصة وٱلشعر وٱلخطبة ، فتقول : قلتُ حديثًا ، وأقولُ قصة ، وهٰذا قائلٌ شعرًا وخطبة ، هٰكذا مثّل ٱلمصنف[3] ٱلمفردَ ٱلمؤديَ معنى ٱلجملة .

وقَسَّمَ أصحابنا ٱلمفرد إلى مفرد في ٱللفظ لا في ٱلتقدير ، ومفرد في ٱللفظ وٱلتقدير ، فإنْ كان مفردًا في ٱللفظ لا في ٱلتقدير حُكي ؛ إذ هو جملة في ٱلأصل ، فحُكمُه حكم الجملة ٱلمصرَّح بجزأيها ، قال[4] :

إذا ذُقْتُ فاها قُلْتُ : طَعْمُ مُدامةٍ   مُعَتَّقةٍ مِمَّا تَجيءُ بِهِ ٱلتُّجُرْ

رُوي بنصب طَعْم، فيكون من حكاية ٱلجملة ٱلفعلية[5]، [ٱلتقدير][6] قلتُ: ذُقْتُ طَعْمَ مُدامة ، ورُوي برفعه ، فيكون من حكاية ٱلجملة ٱلٱسمية ، التقدير : طَعْمُه طَعْمُ مُدامةٍ .

وإنْ كان مفردًا في ٱللفظ وٱلتقدير : فإنْ كان مصدرًا عمل فيه ٱلنصب ، وإنْ كان ٱسمًا للجملة عمل فيه، قالوا : كٱلحق وٱلباطل ، فتقول : قالَ فلانٌ حقًّا ، وقالَ فلانٌ باطلاً .

---

(١) سورة ٱلأحزاب : ١٨ .

(٢) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٤ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ١ : ٩٤ .

(٤) تقدم في ٣ : ٣١٣ .

(٥) ٱلفعلية قلت ذقتُ طَعم مُدامة وروي برفعه فيكون من حكاية ٱلجملة : سقط من ك .

(٦) ٱلتقدير : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

واختلف على ماذا ينتصب هٰذا : فقيل : إنه نعت لمصدر محذوف ، أي : قَولاً حَقًّا . وقيل : ينتصب على أنه مفعول به . وهو اختيار ابن عصفور[1] وابن الضائع، قالا : لأنَّ « الحَقَّ » اسم جامد ، والوصف بالجامد لا ينقاس ، نحو : مررتُ برجلٍ حَجَرِ الرأسِ[2] . قال ابن الضائع : « والأَولى أنْ يكون مفعولاً صحيحًا ؛ لأنَّ الحَقَّ هو المقول ، فهو مفعول به صحيح » . انتهى .

[٣: ٣٣/أ] فإن قلتَ : إذا قلت / : قالَ فلانٌ شعرًا ، وقالَ خطبةً ، ونحوهما ، أيجوز أنْ ينتصب انتصاب المصادر النوعية ، نحو : رَجَعَ القَهْقَرَى ، وقَعَدَ القُرْفُصاءَ، أم يَتعيَّن نصبه على أنْ يكون مفعولاً به ؟

قلت : يظهر هٰذا الثاني لأنه اسم للجملة ، فكما أنَّ الجملة الواقعة بعد القول - وإن كانت محكية - هي في موضع المفعول به ، فكذٰلك الاسم الذي بمعناها - وإن كان مفردًا - أُريد به مجرد اللفظ ، وهو الذي أراد المصنف بقوله «والمراد به مجرد اللفظ» ، وهو الذي لا يكون اسمًا للجملة ، ففي نصبه بالقول خلاف : منهم من أجازه ، ومنهم من منعه . واختار المصنف أن يُنصب بالقول ، قال : « كقولك : قلت كلمةً »[3] . وسَلَفُه في هٰذا القولِ الزجاجيُّ[4] والزمخشريُّ[5] وابنُ خروف، وجعلوا من ذٰلك قوله تعالى ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[6] ، ولو كان مبنيًّا للفاعل لقيل : يقولُ له الناسُ إبراهيمَ ، أي[7] : يُطلقونَ عليه هٰذا الاسمَ .

---

(١) شرح الجمل ٢ : ٤٦٢ ، وفيه القولان .

(٢) شرح الجمل ٢ : ٤٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٤) الجمل ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٥) الكشاف ٢ : ٥٧٦ - ٥٧٧ وعنه في شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٦) سورة الأنبياء : ٦٠ .

(٧) أي : سقط من ك .

وقال ٱلزجاجي في ٱلجمل: «وإنما قلنا[١] ٱلبعضَ وٱلكلَّ مجازًا»[٢]. قال[٣] ٱبن خروف[٤] : « نصب ٱلبعض وٱلكل على تقدير : وإنما قلنا هٰاتين ٱلكلمتين ؛ لأنك تقول : قلتُ كلمةً ، كما تقول قلت قولاً ، و« ٱلقول » يقع على ما يفيد وما لا يفيد » ٱنتهى . فعلى قول هٰؤلاء يُنصب ٱللفظ بٱلقول ولا يُحكى .

وقال ٱبن عصفور[٥] : «وٱلصحيح أنه يُحكى، ولا يجوز فيه غير ٱلحكاية». قال[٦]: « لأنَّ ٱلحكاية إمَّا أنْ ترجع إلى ٱللفظ أو إلى ٱلمعنى . باطل أنْ ترجع في مثل (قال زيدٌ عمرًا) إلى ٱلمعنى ؛ لأنَّ عمرًا ٱسم شخص ، وٱلأشخاص ليست من جنس ٱلمقول ، فلم يبق إلا أنْ ترجع ٱلحكاية فيه إلى ٱللفظ . وإذا كان كذٰلك فينبغي أن يحافظ على لفظ ٱلمتكلم - يريد من رفع أو نصب أو خفض - ولا يغير .

وأيضًا فإنَّ هٰذه ٱلمفردات إنما تُحكى من كلام ٱلمتكلم بها ، وباطل أنْ يتكلم بٱلمفردات من غير أنْ يلفظ بها في جملة ، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل فينبغي أن تعامل معاملة ٱلجمل ، وبذٰلك ورد ٱلسماع ، قال :

إذا ذُقتُ فاها قلتُ : طَعْمُ مُدامةٍ ....

وعلى هٰذا ينبغي أن يُحمل قوله تعالى ﴿ يُقالُ له إبراهيمُ ﴾ على تقدير: يُقال له يا إبراهيم ، فحكى . ومَن رأى ٱلإعراب[٧] في ٱلمفرد يَحمل إبراهيم على أنه مرفوع[٨] بيُقالُ » ٱنتهى.

---

(١) وإنما قلنا ... على تقدير : سقط من ن .
(٢) ٱلجمل ص ٢٤ .
(٣) قال ٱبن خروف ... أو ٱلمنطلق عمرو : سقط من ك ، ف .
(٤) شرح جمل ٱلزجاجي له ص ١٠٤ [رسالة] .
(٥) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦٢ .
(٦) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦٢ - ٤٦٣ . وهٰذا ٱلنص يلي ٱلنص ٱلسابق بدون فاصل .
(٧) ن ، ح : ومن رأى أنَّ ٱلإعراب . وٱلتصويب من شرح ٱلجمل .
(٨) ح ، وشرح ٱلجمل : على أنه مفعول مرفوع .

وقال آبن عصفور أيضًا: « يحتمل أنْ يكون منادًى محذوفًا منه حرف آلنداء، وأنْ يكون خبرَ مبتدأ مضمر ، تقديره : أنتَ إبراهيم . وذهب بعضهم إلى أنه يكون مفعولاً للقول كحَقٍّ وباطِلٍ . وزعم بعضهم أنه مرفوع بآلإهمال ؛ لأنه لم يتقدمه عامل يؤثّر في لفظه ، إذ آلقول لا يؤثّر إلا في آلمفرد آلمتضمن لمعنى آلجملة نحو حَقٍّ وباطِلٍ ، فلما لم يتقدم عليه ما يؤثّر فيه بقي مهملاً ، والمهمل إذا ضُم إلى غيره آرتفع ، نحو قولهم : واحدٌ ، وآثنان ، برفعِ (واحد) إذا عَدُّوا ، ولم يُدخلوا عاملاً في آللفظ ولا في آلتقدير ، وعَطفوا بعض أسماء آلعدد على بعض ، وهٰذا مذهب آلأعلم . وآلصحيح أنَّ آلمفرد آلذي لا يقع من جهة آلمعنى على آلجملة لا يقع بعد آلقول إلا على إضمارٍ حتى يكون جملة » آنتهى .

وآلذي يقتضيه آلنظر أنه لا يقع بعد آلقول آللفظ آلمفرد آلذي لا يؤدي معنى آلجملة، ولا يكون مصدرًا، ولا يكون مقتطعًا من جملة، ولا يوجد في كلامهم[1] : قال زيدٌ عمرًا ، ولا : قال فلانٌ ضربَ ، من غير إسناد ، ولا : قال فلانٌ ليتَ ، وإنما يقع آلقول في كلامهم لحكاية آلجمل ، وأمَّا ﴿ يُقالُ له إبراهيمُ ﴾ فقد ذكر تأويله ، فليس من قبيل : قال فلانٌ عَمرًا .

وإذا حَكيتَ آلجمل فآلأصل أن تحكي كما سمعتَ لفظ آلجملة ، فإذا قال زيدٌ : عمرٌو منطلقٌ ، أو : آنطلقتُ ، قلتَ : قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ ، أو : قال زيدٌ آنطلقتُ . ويجوز أن تحكي على آلمعنى بإجماع ، فتقول : قال زيدٌ منطلقٌ عمرٌو ، أو آلمنطلقُ عمرٌو .

فإنْ كانت آلجملة ملحونة حكيتها على آلمعنى بإجماع[2] ، فتقول في قول زيد: « عمرٍو قائمٌ ، وقامَ عمرٍو » ، بخفض عمرو : « قالَ زيدٌ[3] : عمرٌو قائمٌ ،

---

(١) ح : فلا يكون من كلامهم .
(٢) بإجماع : سقط من ك .
(٣) ح : قال عمرٌو زيدٌ قائم .

وقامَ عمرٌو، بٱلرفع[1] »

وٱختلفوا في ٱلحكاية على ٱللفظ أتجوز أم لا ، وصحح ٱبن عصفور أنها لا تجوز ، قال[2] : « لأنهم إذا كانوا يحكون ٱلجملة ٱلمعربة على ٱلمعنى فينبغي أنْ يلتزموا حكاية ٱلجملة ٱلملحونة على ٱلمعنى » ٱنتهى .

وإذا حَكيتَ كلاَم متكلمٍ عن نفسه بنحو « ٱنطلقتُ » فلكَ أنْ تحكيه بلفظه[3] من غير تغيير ، فتقول : قال فلانٌ ٱنطلقتُ ، ويجوز أن تقول : قال فلانٌ ٱنطلقَ ، أو إنَّه ٱنطلق ، أو هو منطلق ، كل هٰذا جائز .

وقوله **وإلحاقُه في ٱلعملِ بٱلظَّنِّ مطلقًا لغة سُلَيْم** هٰذه ٱللغة حكاها أبو ٱلخطاب ، قال س[4] : « وزعم أبو ٱلخطاب ـ وسألتُه عنه غيرَ مرة ـ أنَّ ناسًا يوثَق بعربيتهم ـ وهم بنو سُلَيْم ـ يجعلون بابَ قُلْتُ أَجْمَعَ مثلَ ظَنَنتُ » . وعلى هٰذه ٱللغة يُروى قول ٱمرئ ٱلقيس[5] :

إذا ما جَرَى شَأْوَينِ ، وٱبْتَلَّ عِطْفُهُ   تَقُولُ هَزيزَ ٱلرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

وقولُه **ويَخُصُّ أكثرُ ٱلعرب هٰذا ٱلإلحاقَ** يَعني بٱلإلحاقِ ٱلإلحاقَ في ٱلعمل بٱلظَّنِّ .

وقولُه **بمضارع** ٱحتراز من ٱلماضي ، نحو : أَقُلتَ زيدٌ منطلقٌ ، فلا يجوز فيه إلا ٱلحكاية . وذهب ٱلسيرافي[6] إلى جواز إعمال ٱلماضي بباقي شروط ٱلمضارع ،

---

(١) بٱلرفع : سقط من ك .

(٢) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦١ .

(٣) بلفظه : ليس في ك .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٢٤ .

(٥) ديوانه ص ٤٩ . يصف فرسًا . هزيز ٱلريح : صوتها . وٱلأثأب : شجر يشبه ٱلأثْل ، يشتدُّ صوت ٱلريح فيه .

(٦) كذا ! وهو قد حكاه عن بعض ٱلعرب . شرح ٱلكتاب ٣ : ٢٤٠ .

فأجاز: أَقُلْتَ زيدًا منطلقًا . و«س» لم يستثنِ إلا أَتقُولُ[1] ، فيظهر منه آختصاصه بآلمضارع ، وعلى كونه شرطًا أخذه آلنحويون ، فإنْ سُمع مِن / كلامهم ذٰلك في آلماضي كان حُجَّةً للسيرافي ، وإلا فلا يجوز . [٣: ٣٣/ب]

وآحترز أيضًا من آلأمر ، فإذا قلتَ « قُلْ زيدٌ منطلقٌ » فلا يجوز فيه عند آلبصريين[2] إلا آلحكاية . وزعم آلكوفيون أنَّ آلأمر من آلقول للمخاطب يجري مجرى آلظن في غير لغة بني سُلَيْم[3] ، كما يُجرون آلمضارع منه مُجرى آلظن إذا آجتمعت آلشروط آلتي تكون في آلمضارع ، وأنشدوا[4] :

إنَّ سُلَيْمَى مَنْ تُنازِعْ لُبَّهُ ... ومَنْ يُنازِعْها فَقُلْهُ قد خَلِجْ

أي : فظُنَّه قد خَلِج ، فإذا آستقبلوه بـ« إنَّ » كسروها كما يكسرونها بعد آلقول ، وهٰذا لا يعرفه آلبصريون .

وقال آلفراء : لم أَرَ آلعرب أوقعت آلقول بآلنصب في شيء من آلفعل إلا في آلتاء ، خاطبت بها أو أمرت ، فإنهم يقولون : أتقولُ زيدًا ذاهبًا .

وقال صاحب آللباب[5] : « للعرب فيه ثلاثة مذاهب : إعماله مطلقًا ، إعماله بشرط آلخطاب ، إعماله بآلشروط آلمذكورة » .

وقد تأول بعض أصحابنا قوله «فَقُلْهُ قد خَلِجْ». على أنه يحتمل أن يكون آلضمير في «فَقُلْهُ» مرفوعًا ، وآلأصل : هو ، فسكنت آلواو ، فإمَّا أن تكون بقيت ساكنة إنْ كان رُوي بآلسكون، فيكون نظير قوله[6]:

---

(١) آلكتاب ١ : ١٢٢ .

(٢) عند البصريين : سقط من ن .

(٣) ك : تميم . وكذا أسفل « سليم » في ن .

(٤) لم أقف عليه . وقد أنشد عجزه في آلآرتشاف ٤ :٢١٢٧ . وآخره فيه : فلج .

(٥) هو آلعكبري . آللباب في علل آلبناء وآلإعراب ١ : ٢٥٢ بآختصار .

(٦) تقدم في ٢ : ٢٠٤ .

وَهُوْ غَيْثٌ لنا في كُلِّ عامٍ يَلوذُ به ٱلْمُخَوَّلُ وٱلعَدِيمُ

أو حُذفت بعد ٱلسكون إن كان رُوي كذٰلك ، فيكون مثلَ قوله [(١)] :

فبَيْناهُ يَشْري رَحْلَهُ قالَ قائلٌ ....

وقولُه **ٱلمخاطب** ٱحتراز من أن يكون ٱلمضارع مسندًا لغائب ظاهر أو مضمر، أو متكلم، نحو : أيقولُ زيدٌ عمرٌو منطلقٌ ، وزيدٌ أيقولُ عمرٌو منطلقٌ ، وأأقولُ زيدٌ منطلقٌ[(٢)] ، فهٰذا ليس فيه على لغة غير سُليم إلا ٱلحكاية .

وقولُه **ٱلحاضر** يعني أنْ يكون مقصودًا به ٱلحال ، هٰكذا فَسَّر ٱلمصنفُ هٰذا ٱلشرط ، ولم يذكره غيره فيما أعلم ، إنما قالوا : يُشترط فيه ٱلمضارع - وٱلمضارع يكون[(٣)] للحال وللمستقبل - ولم يقولوا : شرط ٱلمضارع أنْ يكون للحال ، بل ٱلظاهر من حيث شرط ٱلٱستفهام أنه يكون مستقبلاً ؛ ألا ترى إلى قوله [(٤)] :

أَمَّا ٱلرَّحيلُ فَدُونَ بعدِ غَدٍ فمتى تَقُولُ ٱلدارَ تَجمَعُنا

فليس ٱلمعنى على ٱلٱستفهام عن ظنه في ٱلحال أنَّ ٱلدار تَجمعه وأحبابه ، وإنما هو ٱستفهام عن وقوع ظنه لا ٱستفهام عن ٱلظن في ٱلحال .

وقولُه **بعد ٱستفهام** هو أعمُّ من أنْ يكون بٱلهمزة أو بغيرها من أدوات ٱلٱستفهام، نحو: أتقولُ زيدًا منطلقًا ، حكى ٱلكسائي أنه سَمع أعرابيًّا يقول: أتقولُ

---

(١) عجز ٱلبيت : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ ٱلملاطِ نَجيبُ . وهو للعُجَيْر ٱلسلولي كما في شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٣١ - ٣٣٥ . وذهب ٱلغندجاني إلى أنه للمخلَّب ٱلهلالي ، وأنَّ ٱلبيت من قصيدة لامية ، وآخره ذلولُ . فرحة ٱلأديب ص ٧٨ - ٧٩ . وٱنظر ٱلكتاب ١ : ٣٢ [ٱلحاشية] وٱلقوافي للأخفش ص ٤٦ - ٤٧ وٱلخزانة ٥ : ٢٥٧ - ٢٦٤ [ٱلشاهد ٣٨٠]. يشري : يبيع . وٱلملاط : ٱلجنْب . ورخو ٱلملاط : سهله وأملسه .

(٢) وزيدٌ أيقول عمرٌو منطلقٌ وأأقول زيدٌ منطلقٌ: ليس في ك. وهو في ح كما يلي: وزيد أيقول عمرو ٱنطلق وأأقول زيد منطلق .

(٣) وٱلمضارع يكون للحال وللمستقبل ولم يقولوا شرط ٱلمضارع : ليس في ك .

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة . ديوانه ص ٤٠٢ وٱلكتاب ١ : ١٢٤ .

للعميانِ عقلاً ، يقول : أَتَظُنُّ لهم عقلاً ، ومنه قول عمرو بن معدِي كَرِب[1] :

[٣ : ٣٤/أ] /علامَ تَقولُ ٱلرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقي إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا ٱلخَيلُ كَرَّتِ

في رواية من نَصب ٱلرُّمح ، وقال ٱلآخر[2] :

متى تَقولُ ٱلقُلُصَ ٱلرَّواسِما يُدْنِيْنَ أُمَّ قاسِمٍ وقاسِما

وقولُه **متصلٍ** يَعني أنَّ أداة ٱلاستفهام تتصل بـ« تَقول » .

وقولُه **أو منفصلٍ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ ، أو أحدِ ٱلمفعولين** مثالُ ٱنفصاله بظرفٍ قولُ ٱلشاعر[3] :

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقولُ ٱلدارَ جامعةً شَمْلي بِهِمْ أَمْ دَوامَ ٱلبُعْدِ مَحْتوما

ومثال ٱلفصل بٱلجار وٱلمجرور قولك : أفي ٱلدار تَقولُ زيدًا قائمًا . ومثاله بأحد ٱلمفعولين قول ٱلشاعر[4] :

أجُهَّالاً تَقولُ بَني لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أبيكَ أَم مُتَجاهِلينا

وظاهرُ قول ٱلمصنف أنه لا يجوز ٱلفصل إلا بأحد ما ذكر ، وذكر غيرُه أنه يشترط ألا يفصل بين أداة ٱلاستفهام وبين ٱلفعل بأجنبي ، قال : « وأعني بٱلأجنبي

---

(١) هو عمرو بن معدي كرب . شعره ص ٧٢ وٱلحماسة ١ : ٩٩ وشرح أبيات ٱلمغني ٣ : ٢٣٦ - ٢٤١ [٢٢٤] .

(٢) هو هُدْبة بن خَشْرَم ٱلعُذْري كما في ٱلشعر وٱلشعراء ص ٦٩١ . ٱلقلص : جمع قَلُوص ، وهي ٱلفتية من ٱلإبل . وٱلرواسم : ٱلتي تؤثر في ٱلأرض من شدة وطئها .

(٣) ٱلبيت في تخليص ٱلشواهد ص ٤٥٧ وشرح أبيات ٱلمغني ٨ : ١٠٧ [٩٣٣] . ٱلشَّمْل : نظام ٱلحال وٱتّساقه .

(٤) نسب ٱلبيت للكميت في ٱلكتاب ١ : ١٢٣ وشرح أبياته ١ : ١٣١ - ١٣٢ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٥٧، ٤٦٥ وٱلخزانة ٩ : ١٨٣ - ١٨٦ [٧٢٢]. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٣٩٥، وكلام ٱلبغدادي في ٱلخزانة ٩: ١٨٦ و١ : ١٧٩ [٢٤] يدل على أنّه من نونيته ٱلمشهورة، وفيها بيت شبيه به. ٱلديوان ص ٤٨٢ وشرح هاشمياته ص ٣٠٩ .

ما ليس معمولاً للفعل، فإن كان معمولاً للقول ظرفًا أو غير ظرف لم يُعْتَدَّ بفصله، وأُجري ٱلقول مجرى ٱلظن » . فعلى هٰذا يجوز أن يُفصل بينهما بٱلحال إذا كانت معمولة للفعل ، نحو قولك : أَمُجدًّا تقولُ هندًا راحلةً ، بجعل مُجدًّا حالاً من ٱلضمير ٱلمستكن في أَتَقُولُ . فإنْ كان ٱلفصل بأجنبي ـ وهو ما ليس يكون معمولاً للفعل ـ نحو قولك : أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ، لم يجز إجراؤه في لغتهم مُجرى ٱلظن لفصلك بين ٱلأداة وٱلفعل بأجنبيٍّ منه لأنه ليس معمولاً له ، وهٰذا على[1] مذهب س[2] وٱلأخفش، لا يجوز فيه عندهما إلا ٱلرفع على ٱلحكاية .

وذهب ٱلكوفيون وسائر ٱلبصريين إلى جواز ٱلنصب ، ولم يعتدُّوا بٱلضمير فاصلاً .

قيل : ووجهُ قولِ مَن لم يعتدَّ[3] هٰذا ٱلفصل هو أنَّ همزة ٱلٱستفهام تطلب ٱلفعل ، فـ« أنتَ » فاعل بفعل مضمر ، وذٰلك ٱلفعل واقع على ٱلٱسمين[4] ، فينصبهما .

وهٰذا ليس بجيد لأنَّ ٱلحكم إنما هو للفعل ٱلملفوظ به ، وذٰلك ٱلفعلُ ٱلمقدَّر لا حكم له إلا ٱلعمل في ٱلٱسم ٱلمشتغل عنه خاصة ، وما عدا ذٰلك من ٱلأحكام وٱلعمل فيما عداه من ٱلمعمولات لِهٰذا ٱلظاهر ، فـ« أنت » في هٰذه ٱلمسألة محمول على إضمار ٱلفعل ، غير أنَّ ٱلعمل في ٱلمفعولين للظاهر ، وهو لم تتصل به أداة ٱلٱستفهام ، فلا ينبغي أن يعمل عمل ٱلظن في ٱلٱسمين .

فرع : إذا فصلتَ بينَهما بمعمولٍ معمولٍ لهما ، نحو : أهندًا تَقولُ زيدًا ضاربًا ، / فٱلذي تقتضيه ٱلأصول جواز ٱلإعمال ؛ لأنه كما جاز ٱلفصل بٱلمعمول [٣: ٣٤/ب]

---

(١) على : ليس في ك .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٢٣ .

(٣) في ٱلمخطوطات : يلتفت .

(٤) ن : واقع بين ضميرين على ٱلٱسمين .

يجوز ٱلفصل بمعمول ٱلمعمول .

وقد نَقَصَ ٱلمصنفَ وٱلنحويين شرطٌ آخر ، نَبَّهَ عليه أبو زيد ٱلسُّهيلي ، فقال : « يعود ٱلقول بمعنى ٱلظن بأربعة شرائط ، ذكر ٱلنحاة منها ثلاثة ، وٱلرابعة تدلُّ عليه أصولهم مع ٱستقراء كلام ٱلعرب : ٱلأولى أن يكون ٱلفعل لمخاطب (١) . ٱلثانية أن يكون مضارعًا . ٱلثالثة أن يكون مستفهَمًا عنه بأي حرف كان من حروف ٱلٱستفهام . ٱلرابعة ألا يُعَدَّى ٱلفعل بٱللام ، نحو : أتقولُ لزيدٍ عمرٌو منطلقٌ؛ لأنك إذا عَدَّيته بٱللام بَعُدَ عن معنى ٱلظن، و لم يكن (٢) إلا قولاً مسموعًا؛ لأنَّ ٱلظن من أفعال ٱلقلب » ٱنتهى كلامه . و لم يشترط ألاّ يُفصل بما ذُكر ، ولعله على مذهب من لا يعتبر ٱلفصل ٱلبتة .

فرع : إذا جاءت « إنَّ » بعد ٱلقول (٣) فٱلذي يقتضيه قياس مَن أعمله إعمال ٱلظن أنْ يفتحها كما يفتحها بعد ٱلظن . ومَن أجاز ٱلحكاية بعد ٱلقول يكسرها كما يكسرها بعد ٱلقول عاريًا من شروط ٱلإعمال .

وٱختلف نقل ٱلنحاة عن ٱلعرب في ذٰلك :

فحكى ٱلبصريون أنَّ ٱلقول إذا أُجري مُجرى ٱلظن فُتحت « أنَّ » بعده في لغة بني سُليم وغيرهم .

وحكى ٱلكوفيون أنها تُفتح في لغة سُليم ، وتُكسر في لغة غيرهم . قال ٱلفراء : ليس يفتح أنَّ من ٱلعرب في ٱلتاء إلا بنو سُليم . وٱحتج بقراءة ٱلقُرَّاء ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٤) .

---

(١) ك ، ن : مخاطبًا .

(٢) زيد هنا في ن : يذكر . ح : ولم يذكر .

(٣) ك : أتقول . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٤) سورة ٱلبقرة: ١٤٠. هٰذه قراءة ٱبن عامر وحمزة وٱلكسائي وحفص عن عاصم. وقرأ ٱبن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو ﴿يقولون﴾ بٱلياء. ٱلسبعة ص ١٧١.

ووجه ما حكاه ٱلبصريون أنه لما أُجري مُجرى ٱلظن في نصب ٱلمبتدأ وٱلخبر أُجري مُجراه في فتح أنَّ . ووجه ما حكاه ٱلكوفيون أنَّ ٱلقول لا يُجرى مُجرى ٱلظن على ٱلإطلاق إلا في لغة بني سُليم ، فإنهم لا يشترطون فيه شرطًا ، فلما ٱستحكم إجراؤه مُجرى ٱلظن في لغتهم فُتحت أنَّ كما تُفتح مع ٱلظن ، وأمَّا غيرهم من ٱلعرب فلا يُجرونه مُجرى ٱلظن إلا بشروط ، فلم يَستحكم في لغتهم إجراؤه مُجرى ٱلظن ، فلم يفتحوا إنَّ بعده كما فتحوها بعد ٱلظن ؛ لأنها حرف ٱستئناف وٱبتداء ، فلم يقوَ على فتحها إلا ٱلظنُّ أو إجراؤه مُجراه كاملاً بلا شرط كـ«حَسِبَ».

وٱختلف ٱلنحويون في ٱلقول ٱلذي أُجري في ٱلعمل مُجرى ٱلظن ، هل أُجري مُجراه في ٱلعمل خاصة أم في ٱلعمل وٱلمعنى معًا :

فذهب ٱلجمهور إلى أنه لا يعمل عمل ٱلظن حتى يُضَمَّن معنى ٱلظن في ٱللغة ٱلسُّلَمية وغيرها ، فإن لم يُضَمَّن معنى ٱلظن لم يعمل أصلاً ، ولا تُفتح إنَّ بعده ، وهٰذا ٱختيار أبي ٱلفتح [١] . ويدلُّ على ٱشتراط أنْ يكون ٱلمعنى على ٱلظن أنَّ غير بني سُلَيْم ٱشترطوا تلك ٱلشروط في إعماله لتقويتها معنى ٱلظن فيها ؛ ألا ترى أنَّ ٱلٱستفهام يَقْوَى معه معنى ٱلظن من جهة أنَّ ٱلٱستفهام لا يكون إلا عن مظنون / [٣: ٣٥/أ]
لا عن معلوم . وكذٰلك ٱلمستقبل [٢] ، وقوعه مظنون لا مقطوع به، بخلاف ٱلماضي، وكذٰلك ٱلخطاب أيضًا، يُقَوِّي معنى ٱلظن ، وذٰلك أنَّ ٱلإنسان أكثر ما يَستفهم عن ظَنِّه لا عن ظن غيره . وٱلدليل على أنَّ ٱلقول أُشرب معنى ٱلظن ـ وإن لم تكن فيه ٱلشروط، وذٰلك في ٱللغة ٱلسُّلَمية ـ قولُ ٱلحطيئة [٣] :

---

(١) ٱلتنبيه على شرح مشكلات ٱلحماسة ص ٦٢ ـ ٦٣ [رسالة] .

(٢) وكذٰلك ٱلمستقبل وقوعه مظنون لا مقطوع به بخلاف ٱلماضي : ليس في ك .

(٣) ٱلبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٦٦ . وهو له في إيضاح ٱلشعر ص ٤٩٨ . آيب : آتيهم ليلاً . وٱلولية : ٱلبرذعة تحت ٱلرحل . وعنه : يعني بعيره . وٱلهجر : ٱلهاجرة .

إذا قُلتُ أنّي آيِبٌ أهلَ بَلْدةٍ حَطَطْتُ بِها عنهُ ٱلوَلِيَّةَ بٱلْهَجْرِ

ألا ترى أنّ ٱلمعنى : إذا قَدَّرْتُ أو ظَنَنتُ .

وزعم بعض ٱلنحويين أنّ ٱلقول قد يُجرى مُجرى ٱلظن في ٱلعمل وإن لم يُضَمَّن معناه . وٱستدلّ على ذٰلك بقول ٱلشاعر [1] :

قالتْ وكنتُ رَجُلاً فَطينا هٰذا - وربِّ ٱلبيتِ - إسرائينا

فليس ٱلمعنى على ظَنَنتُ ؛ لأنّ هٰذه ٱلمرأة ٱلمُخبَّر عنها رأتْ عند هٰذا ٱلشاعر ضبًّا ، فقالت : هٰذا إسرائين ؛ لأنها تعتقد في ٱلضِّباب أنها من مسوخ بني إسرائيل ، وقولُها ذٰلك ليس عن ظَنٍّ منها ، وإنما هو عن ٱعتقادٍ ٱعتَقَدَتْه ، وقَطعتْ به . وإلى هٰذا ٱلمذهب ذهب ٱلأعلم وأبو ٱلحسن بن خروف ، وٱختاره صاحب ٱلبسيط .

قال ٱبن عصفور : « ولا حجة في ذٰلك لٱحتمال أن يكون ٱلقول في ٱلبيت غير مُجرًى مُجْرَى ٱلظن في ٱلعمل ، بل يكون « هٰذا » مبتدأ ، و« إسرائين » على تقدير مضاف محذوف ، هو ٱلخبر ، أي : مِسْخُ إسرائين ، فحَذف ٱلمضاف ، ولم يُقم ٱلمضاف إليه مقامه في ٱلإعراب ، على حدِّ قراءة مَن قرأ ﴿ تُرِيْدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيا وَٱللهُ يُرِيدُ ٱلآخِرَةِ ﴾ [2] بخفض ﴿ ٱلآخِرَةِ ﴾ .

وقد يمكن أن يكون أراد بـ«قالت» ظَنَّتْ، وكأنها لَمَّا قالت « هٰذا إسرائين » معتقدة أنّ ٱلضِّباب مِن مُسوخ بني إسرائين ، ولم يكن ٱعتقادها ذٰلك عن دليل قاطع - جعل ما ٱعتقدَتْه من ذٰلك ظنًّا منها » ٱنتهى .

وعلى إعمال « قالتْ » في ٱلٱسمين أنشد ٱلمصنف [3] هٰذا ٱلبيت على لغة بني سُلَيْم. وإسرائين لغة في إسرائيل .

---

(١) ٱلأمالي ٢ : ٤٤ وإيضاح ٱلشعر ص ١٦٩ وفيه تخريجه .

(٢) سورة ٱلأنفال : ٦٧ . وهٰذه قراءة ٱبن جمَّاز . ٱلمحتسب ١ : ٢٨١ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٥ .

وقوله **فإنْ عُدِمَ شرطٌ رُجِعَ إلى ٱلحكاية** تقدم تبيين ذٰلك .

وقوله **وتَجوزُ إنْ لم يُعْدَمْ** أي : تجوز ٱلحكاية بعد « أتقولُ » وإنْ كانت ٱلشروط كلها موجودة ، فليس إعمالها إعمال ٱلظن واجبًا ، بل جائز ، فتقول : أتقولُ زيدٌ منطلقٌ . وكذٰلك في لغة سُلَيْم، ليس ٱلعمل إعمال ٱلظن عندهم واجبًا ، بل جائز ، وأنشدوا بٱلوجهين قولَ ٱلشاعر [1] :

علامَ تَقولُ ٱلرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقي ....

وقوله [2] :

.... تَقُولُ هَزيزَ ٱلرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

فٱلحكاية مراعاة للأصل ، وٱلعمل لِمَا شابَهُ من ٱلظن ، وعلى ٱلحكاية قراءة مَن قرأ بٱلتاء ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْراهِيْمَ ﴾ [3] ، و« أم » بمعنى بَلْ وٱلهمزة ، ٱلمعنى : بل أتقولون إنَّ إبراهيم . وأمَّا مَن قرأ بٱلياء فقد فات/ شرط من شروط إعمالها [٣: ٣٥/ب]
إعمال ٱلظن ، وهو ٱلخطاب ، فلا يجوز فتح إنَّ فيه إلا على لغة سُلَيْم .

ص : ولا يُلحَق في ٱلحكاية بٱلقول ما في معناه ، بل يُنوَى معه ٱلقول ، خلافًا للكوفيين . وقد يُضافُ « قولٌ » و« قائلٌ » إلى ٱلكلام ٱلْمَحْكيِّ . وقد يُغني ٱلقول في صِلَةٍ وغيرِها عن ٱلْمَحْكيِّ لظهوره ، وٱلعكسُ كثيرٌ .

وإنْ تَعَلَّقَ بٱلقولِ مُفردٌ لا يؤدِّي معنَى جملةٍ ، ولا يُرادُ به مجردُ ٱللفظ ـ حكِيَ مُقَدَّرًا معه ما هو به جملة ، وكذا إنْ تَعَلَّقَ بغيرِ ٱلقول .

---

(١) تقدم قريبًا .

(٢) تقدم قريبًا .

(٣) سورة ٱلبقرة : ١٤٠ . وقد تقدم تخريجها قريبًا .

ش : ٱلذي في معنى ٱلقول هو ٱلنداء وٱلدعاء ونحوهما ، فإذا وقعتّ بعد ناديتُ أو دَعوتُ أو وَصَّيتُ أو قَرأتُ جملةً فلا تُحْكَى بهٰذه ، بل يُضمَرُ ٱلقولُ بعدَ ٱلفعل، نحو ﴿ونادَى نُوحٌ ٱبْنَهُ وكانَ في مَعْزِلٍ يا بُنَيَّ ٱرْكَبْ مَعَنَا﴾[1] ، ﴿فأَوْحَى إِلَيهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّالمينَ﴾[2] ، ﴿دَعَوُا ٱللهَ مُخْلصِيْنَ لَهُ ٱلدِّيْنَ لَئِنْ أَنجَيْتَنا﴾[3] ، ﴿ونَادَوْا يَا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4] ، وأنشد ٱلفراء[5]:

إِنِّي سأُبْدي لكَ فيما أُبْدي لِي شَجَنانِ : شَجَنٌ في نَجْدِ

وشَجَنٌ لِي في بِلادِ ٱلهِنْدِ ٠

فهٰذه ٱلمواضع ونحوها مَحْكيَّة عند ٱلبصريين بقولٍ محذوف ، أي : فقال يا بُنَيَّ ، وقالَ لَنُهْلِكَنَّ ، وقالوا لئنْ أنْجيتَنا ، وقالوا لِيَقْضِ ، وأقولُ لي شَجَنانِ .

قال ٱلمصنف[6]: « وهو ٱلصحيح لأنَّ حذف ٱلقول ٱستغناءً عنه بٱلمَقُول مُجْمَعٌ عليه في غيرِ مَحَلِّ ٱلنِّزاع كقوله ﴿فأَمَّا ٱلَّذيْنَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرتُمْ﴾[7] ، أي : فيقال ، فحُذف لدلالة ٱلمعنى عليه ، فحذفُه في مَحَلِّ ٱلنِّزاع أَولَى لأنه مدلول به عليه بدلالتين : معنوية ، ولفظية . وأيضًا بقاءُ ٱلمحكيِّ وحذفُ ٱلقول نظيرُ بقاء ٱلمفعول وحذف ٱلفعل ، وذٰلك في ٱلكلام كثير[8] ، فيلحق[9] به ٱلنظير . وأيضًا فقد جاء ٱلقول مصرَّحًا به، فدلَّ على صحة ٱلتقدير عند عدم ٱلتصريح ، نحو قوله ﴿ ونادَى أَصْحَابُ ٱلأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيْمَاهُمْ قَالُوا

---

(١) سورة هود : ٤٢ .
(٢) سورة إبراهيم : ١٣ .
(٣) سورة يونس : ٢٢ .
(٤) سورة ٱلزخرف : ٧٧ .
(٥) ٱلرجز في ٱلموشَّى ص ١١٧ وشرح ٱلتسهيل ٢: ٩٧ وٱللسان (شجن) وديوان ٱلصبابة ص ٢١ . ٱلشجن : هوى ٱلنفس . وروي : في بلاد ٱلسِّند.
(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٦ - ٩٧ .
(٧) سورة آل عمران : ١٠٦ .
(٨) كثير : ليس في ك ، ن .
(٩) ك : فليلحق .

مَا أَغْنَى عنكم﴾[1] ، ﴿ونادَى نُوحٌ رَبَّهُ فقَالَ رَبِّ﴾[2] ، ﴿إِذْ نادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾[3] » ٱنتهى.

وقوله «وأيضًا بقاءُ ٱلمحكيِّ وحذفُ ٱلقول نظيرُ بقاءِ ٱلمفعول وحذفِ ٱلفعل» ليس نظيرًا ، بل هو منه لأنَّ ٱلمحكيَّ هو مفعول ، فكان ٱلأجود أنْ يقول : وإبقاءُ ٱلمحكيِّ وحذفُ ٱلفعل[4] مِن بابِ بقاءِ ٱلمفعولِ وحذفِ ٱلفعل.

وٱلذي يظهر أنَّ قول ٱلكوفيين أرجحُ لأنه ليس فيه إضمار، ولأنه يكون في ٱلفعل تكرار؛ لأنه يؤدِّي إلى صدورِ نداءٍ[5] وقولٍ ، ودعاءٍ وقولٍ ، ووَحْيٍ وقولٍ ، ونفس ٱلنداء وٱلدعاء وٱلوحي هو معنى[6] ٱلقول ، فقد حصل ٱلتكرار وإن لم يكن تكرار ، فيلزم أن يكون ما نُودي به وما دُعي به وما أُوحي محذوفًا[7] ، وأنت ترى مَصَبَّ ٱلنداء / على قوله ﴿ يَا بُنَيَّ ٱرْكَبْ ﴾ ، ومَصَبَّ ٱلوحي على ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾، [٣: ٣٦/أ]
ومَصَبَّ ٱلدعاء على ﴿لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا﴾ ، لا على غيرها ، فينبغي أن يعتقد فيها أن ٱلجمل معمولة لها إذ هي محكية بها . وأمَّا حيث صُرِّح بٱلقول بعد هٰذه ٱلأفعال وشبهها فيضطر إذ ذاك إلى جعل ٱلجمل محكية بٱلقول ، وينبغي أن يُعتقد أنَّ تلك ٱلأفعال معمولاتها محذوفة ، وأنَّ مَصَبَّها غير مَصَبِّ ٱلقول ؛ لئلا يلزم من ذٰلك تكرار ٱلفعل .

وأيضا فإنَّ تلك ٱلأفعال هي أخصُّ من مطلق ٱلقول ، فلا يكون ٱلقول مفسِّرًا لها . وٱلذي يدل على عدم ٱلإضمار أنَّ « أنِ » ٱلتفسيرية جاءت بعد هٰذه

(١) سورة ٱلأعراف : ٤٨ .
(٢) سورة هود : ٤٥ .
(٣) سورة مريم : ٣ .
(٤) ن : ٱلقول .
(٥) نداء : ليس في ك .
(٦) ن ، ح : في معنى .
(٧) في ٱلنسخ كلها : محذوف .

ٱلأفعال، نحو قوله ﴿فأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا﴾[1]، ولو كان ٱلقول مضمرًا لَمَا جيء بـ«أنِ» ٱلتفسيرية؛ لأنها لا تأتي بعد ٱلقول، ولكنه لَمَّا كان لهٰذه ٱلأفعال اعتباران :

أحدهما : مراعاة دلالتها أولاً ـ وهي أنها لا تدل على مطلق ٱلقول ـ ٱحتيج إذ ذاك إلى تفسير ، فجيء بعدها بـ« أنِ » ٱلمفسِّرة لذٰلك ٱلفعل[2] .

وٱلثاني : شبهها بٱلقول من حيث هي قول مخصوص ، أُجريتْ مُجرَى ٱلقول ، فحُكي بها .

وإلى ٱختيار مذهب ٱلكوفيين ذهب ٱبن عصفور ، قال : « وقد يُجرَى مُجرَى ٱلقول ، فتُحكى بعده ٱلجمل (رأيتُ وسَمعتُ) وكلُ فعل معناه ٱلقول ، نحو قرأتُ ودعوتُ وناديتُ ، ومنه ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنْتَصِرْ ﴾[3] ، بكسر (إِنِّي) ، وكذٰلك تقول : قرأت بٱلحمدُ لله رَبِّ ٱلعالمينَ ، ومنه قول ٱلشاعر[4] :

تَنادَوْا بـ« ٱلرَّحيلُ غدًا » وفي تَرْحالِهِمْ نَفْسِي

برفع ٱلرَّحيل ، ومنه بيت ذي ٱلرمة[5] :

سَمِعْتُ « ٱلنَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا » ....»[6]

وما قاله ٱبن عصفور هو ٱختيار ٱبن ٱلضائع وقوله ، قال وقد ذَكر أنَّ سَمعتُ ورأيتُ يُحكى بهما ، قال : « ويجري مجراه كل فعل معناه ٱلقول، كقَرأتُ

---

(١) سورة مريم : ١١ .
(٢) ك : بأن ٱلمفسرة ما ذٰلك ٱلفعل . ح : بأن ٱلمفسرة لا ذٰلك ٱلفعل .
(٣) سورة ٱلقمر : ١٠ . وكسر همزة إنَّ قراءة ٱبن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وٱلأعمش وزيد بن علي، ورويت عن عاصم . إعراب ٱلقرآن للنحاس ٣ : ٢٨٨ وٱلبحر ٨: ١٧٥.
(٤) ٱلبيت في ٱلمحتسب ٢ : ٣٥ وسر ٱلصناعة ص ٢٣٢ وٱلخزانة ٩ : ١٨٢ ـ ١٨٣ [٧٢١].
(٥) تقدم في ص ٤٦ .
(٦) شرح ٱلجمل ٢ : ٤٦٤ .

ودَعَوتُ ونادَيتُ ، قال تعالى ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾، فيمن كسر إنَّ، وتقول: قرأت ٱلحمدُ لله ، وبٱلحمدُ لله ، ومنه :

تَنادَوْا بِ« ٱلرَّحيلُ غَدًا » [1] ٱلبيت .

وقوله **وقد يضاف قول وقائل إلى ٱلكلام ٱلمحكي** وذٰلك أنَّ قولاً هو مصدر، فكما أنَّ ٱلمصدر يُضاف إلى مفعوله فكذٰلك ٱلقول[2]، وذٰلك إذا كان يَتقدر بحرفٍ مصدري وٱلفعل ، ومن ذٰلك قول ٱلشاعر [3] :

قولُ يا لَلرِّجالِ يُنْهِضُ مِنَّا   مُسْرِعِينَ ٱلكُهُولَ وٱلشُّبَّانَا

/ وأمَّا « قائل » فهو ٱسم فاعل ، حُكمُه حكمُه [4] ، فحيث تجوز إضافة ٱسم ٱلفاعل تجوز إضافة « قائل » ، ومن ذٰلك قول ٱلشاعر[5] : [٣: ٣٦/ب]

وأُجيبُ قائلَ كيفَ أنتَ بِصالحٍ   حَتَّى مَلِلْتُ ، ومَلَّنِي عُوَّادِي

ومن روى « بصالحٌ » بٱلرفع فتقديره : بقولِ أنا صالحٌ ، فحُذف ٱلقول ، وأُقيمت ٱلجملة مُقامَه ، ثم حُذف صدر ٱلجملة ، وبقي عَجُزُها .

وقوله **وقد يُغني ٱلقولُ في صلةٍ وغيرِها عن ٱلمحكيِّ لظهوره** مثالُه في ٱلصلة قولُه[6]:

لَنَحْنُ ٱلأُلَى قُلْتُمْ ، فأنَّى مُلِئْتُمُ   بِرُؤْيَتِنا قَبْلَ ٱهْتِمامٍ بِكُمْ رُعْبَا

أي : قلتم تقاتلونهم أو نقاتلهم .

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع ق ٢٧٦/ب (باب ٱلقول) [دار ٱلكتب ٱلمصرية رقم ٢٠].

(٢) ٱلقول : ليس في ك .

(٣) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٧ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ٢٨٨ [٦٦٦] .

(٤) حكمه : ليس في ك .

(٥) هو بشار بن برد . ديوانه ص ٢٧٠ . وٱلبيت من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٨ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ١٧٢١ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ٢٨٩ [٦٦٧] .

(٦) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٨ .

ومثالُه في غير صلة قال ٱلمصنف[1]: « قولك: أنا قال زيدٌ، ولو رآني لَفَرَّ، أي: قال زيدٌ يَغلبني » .

قال ٱلمصنف[2]: « ومن ٱلٱستغناء في ٱلصلة بٱلقول عن ٱلمحكي قول ٱلشاعر[3]:

لِمَ يا عُرْوَ لَمْ تَعُذْ بٱلذي قُلْـــ ـــت ، فتَلْقاهُ إذْ خُذِلْتَ نَصيرا »

ٱنتهى . وتقديره بٱلشخص ٱلذي قلت أنا أعوذ به ، أو إنَّك تعوذ به .

وقولُه **وٱلعكسُ كثير** يعني ٱلٱستغناء بٱلمحكيِّ عن ٱلقول، نحو ﴿أَكَفَرْتُم﴾[4]، و﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾[5]، و﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[6]، أي: فيُقالُ لهم أَكَفَرْتُم، ويَقولونَ سَلامٌ، ويَقولونَ ما نَعْبُدُهم. وقد تقدمت ٱلإشارة إلى حذف ٱلقول وإبقاء ٱلجملة ٱلمحكية في أول ٱلفصل ٱلذي هو آخر فصول باب ٱلمبتدأ[7].

وقوله **وإنْ تعلق** إلى قوله **ما هو به جملة** وذٰلك ٱلمقدَّر قد يكون ناصبًا وحُذف، كقوله ﴿قَالُوا سلامًا﴾[8]، أو ما يقتضي ٱلمرفوع، كقوله ﴿قَالَ سَلامٌ﴾، فيجوز أن يكون مبتدأ ـ أي : عليكم سلامٌ ـ وحُذف خبره، أو خبرًا ـ أي: تحيتُكم سلامٌ ـ وحُذف مبتدؤه. ويجوز في ٱلعربية رفعُهما، ونصبُهما[9]، ورفعُ ٱلأول

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٨ .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٨ .

(٣) لم أقف عليه في غير شرح ٱلتسهيل .

(٤) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٥) سورة ٱلزمر : ٧٣ .

(٦) سورة ٱلزمر : ٣ .

(٧) تقدم ذٰلك في ٤ : ٩٥ ـ ٩٦ .

(٨) سورة هود : ٦٩ ﴿ قالوا سَلامًا قالَ سَلامٌ ﴾ .

(٩) ك: «ويجوز في ٱلعربية رفعها» فقط . وٱنظر هٰذه ٱلأوجه في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٢١.

ونصبُ ٱلثاني، وهو عكس ٱلآية، وقال ٱلشاعر[1]:

مَرَرْنا ، فَقُلْنا : إيهِ سِلْمٌ ! فسَلَّمَتْ ‏ ‏ كما ٱكْتَلَّ بِٱلبَرْقِ ٱلغَمامُ ٱللَّوائحُ

وقوله **وكذا إنْ تَعَلَّقَ بغيرِ ٱلقول** أي : تُضمر ناصبًا إنْ كان ذٰلك ٱلمفرد منصوبًا ، أو ما يطلب ٱلرفع بحالتيه من مبتدأ أو خبر إنْ كان مرفوعًا ، وذٰلك إنْ تَعَلَّقَ ٱلمفرد بغير ٱلقول ، فيُحكى ذٰلك ٱلنصب أو ٱلرفع لأنه بعض جملة ، فلو كان على خاتم منقوشًا « محمدٌ » ، وعَلَّقتَ به قَرأتُ أو رَأيتُ أو لَمَحتُ وشبهها - لقلتَ : قَرأتُ في خاتمه محمدٌ ، فترفع على حسب مراد ٱلناقش ذٰلك في خاتمه ، ويقدر ما يفهم من مراده ، أي : صاحبُه محمدٌ ، أو : محمدٌ صاحبُه . ولو كان ٱلمنقوش « محمدًا » بٱلنصب لقلتَ : قرأتُ في خاتمه محمدًا ، فتنصب[2] على حسب/ مراد ٱلناقش ؛ إذ ٱلحكاية مستولية عليه في ٱلوجهين ، ومِن ذٰلك قولُ ٱلشاعر[3]: [٣: ٣٧/أ]

وأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دارِ ٱلْمُلُوكِ ‏ ‏ يَلُوحُ على وَجهِهِ جَعْفَرَا

وصف دينارًا نُقش فيه ٱسم جعفر ٱلبرمكي، كأنه قال: يَلوح على وجهه ٱقصدوا جعفرًا، أي: هٰذا ٱلكلام، فأسند «يَلوح» إلى ٱلجملة، وٱلجملة فاعل «يلوح»[4].

---

(١) ٱلبيت في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٢١ حيث ذكر أنّ بعض ٱلعرب أنشده إياه . وعنه في تفسير ٱلطبري ١٥ : ٣٨٢ . وهو في شرح ٱلتسهيل ٢ : ٩٩ . ٱكتل ٱلغمام : تبسم . وٱللوائح : ٱلتي لاح برقها ، أي : لمع وظهر .

(٢) لقلت قرأت ... فتنصب : سقط من ن .

(٣) ٱلبيت في ٱلحلل في شرح أبيات ٱلجمل ص ١٠٧ حيث ذكر أنّ ٱلفراء أنشده . وهو أيضًا في شرح ٱلتسهيل ٢ :٩٩ . وآخره في ٱلموشَّى ص ٢٩٣ : « جعفرُ » بٱلرفع . وٱنظر ٱلخزانة ٧ : ١٤٧ . وقد ذكر أبو حيان في آخر هٰذا ٱلفصل ٱختلافًا في روايته ، وستراه قريبًا . ك : من درب .

(٤) يلوح : ليس في ك .

وإذا كان ٱلفعل مما يمكن تعلُّقه بٱلخط وبٱلصورة فإنه تكون فيه ٱلحكاية بٱعتبار ٱلخط فقط ، وٱلإعرابُ بٱعتبار ٱلصورة فقط ، بخلاف ما إذا كان تعلُّقه بٱللفظ ، كسَمعتُ، أو قَرأتُ ، أو بٱلخط ككَتَبتُ، ومثالُه : رأيتُ في خاتمه أسدًا .

فإنْ كان ٱلمرئيُّ صورةَ أسدٍ فلا يجوز فيه إلا ٱلإعراب ، كما تقول : رأيتُ زيدًا ، وهو مجاز ؛ إذ ٱلمرئيُّ ليس أسدًا حقيقة ، ولا يُوصَف إذ ذاك إلا بوصفٍ مرئيٍّ ، فتقول : رأيتُ فيه أسدًا مفتوحَ ٱلفم .

ولا يُوصَف بوصف معنويٍّ في ٱلأسد ٱلحقيقيِّ ، فلا يقال : رأيتُ فيه أسدًا شجاعًا ، ولا أسدًا أَبْخَرَ[١] ، ولا أسدًا خبيثًا ؛ لأنَّ هٰذه ٱلأوصاف لا تقوم بٱلأسد ٱلمصوَّر. وصفتُه على حسب إعرابه، فتقول: في خاتمه أسدٌ مفتوحُ ٱلفم، ونَظَرتُ في خاتمه إلى أسدٍ مفتوحِ ٱلفم، [ورأيتُ في خاتمه أسدًا مفتوحَ ٱلفم][٢] ، و«في خاتمه» يتعلق برأيتُ، ويجوز أنْ يتعلق بمحذوف إذ كان صفة للأسد، فلمَّا تقدمتْ كان في موضع ٱلحال .

وإنْ كان ٱلمرئيُّ خطًّا فتقدمت أحكامه، وأنه يُحكَى بحسب ٱلإعراب ٱلمقدَّر فيه؛ لأنَّ ٱلمفرد ٱلذي ليس مصدرًا ولا ٱسمًا للجملة لا يصح فيه إعراب إلا بتقدير تركيب جملة، فيُحكى كما تُحكى سائر ٱلجمل، فإذا قلت «رأيتُ في خاتمه أسدًا» فنصبُه بإضمار فعل، ورفعُه بإضمار مبتدأ، ٱئتوا أسدًا، وما أشبهه، وأنا أسدٌ، وما أشبهه[٣] مما تدل عليه حال صاحب ٱلخاتم.

ولا يوصَف مثل هٰذا إلا بـ«مكتوب» أو «مكتوبة» أو ما في معناهما. فإذا أَنَّثتَ ذهبتَ إلى ٱلجملة، وإذا ذَكَّرتَ ذهبتَ إلى ٱلكلام، فتقول: رأيتُ في فَصِّه أسدًا مكتوبًا أو مكتوبةً، وهما منصوبان على ٱلحال. وكذٰلك: رأيتُ في فَصِّه أسدٌ

---

(١) أبخر : منتن رائحة ٱلفم .

(٢) ما بين ٱلحاصرتين تتمة يلتئم بها ٱلسياق ، وهي في ٱلارتشاف ص ٢١٣٢ .

(٣) وأنا أسد وما أشبهه : ليس في ك ، ن .

مكتوبًا أو مكتوبةً؛ لأنَّ ٱلجملة تصير بمنْزلة ٱلعَلَم، وعُومِل بذٰلك لأنه ليس له ما يَلتَبس به.

قال ٱبن ٱلضائع : « ليس هٰذا ٱلتعليل بشيء ؛ ألا ترى أنَّ شَمْسًا ونحوه نكرة وإن لم يكن له ما يَلتَبس به ، وإنما كان معرفة لأنه ٱسم للفظ ٱلمكتوب ، كما تقول : « قامَ فعلٌ ماضٍ » ، فـ« قامَ » ٱسم عَلَم للفظ ، وكذٰلك « أسد » هنا ٱسم عَلَم للمكتوب ، وٱلمعنى فيهما ٱلتعريف ، وهو ظاهر من قصد ٱلمتكلم ، وإرادة ٱلتنكير به بعيد ، فإن ٱقترن به ما يُقَرِّبه جاز ، ويكون (مكتوبًا) صفة » ٱنتهى .

قال ٱبن عصفور: « إن قيل: لِمَ لَمْ يقل ذهب إلى معنى ٱلٱسم أو ٱلكلمة؟

فٱلجواب : / أنه ليس في هٰذا ٱلموضع بٱسم مفرد ، بل هو جملة ، ولو كان مفردًا لم تجز حكايته إذْ حكاية ٱلمفرد شاذة ، لا يقاس عليها ، نحو «دَعْنا من تَمْرَتانِ» ، و«ليس بِقُرَشيًّا»[1] . وٱلمجرور ٱلذي هو «في فَصِّه» متعلق بـ(رأيتُ) لا بمحذوف ؛ لأنه ـ كما تقدم ـ إنما يُحكى على معنى ٱلجملة ، ومعنى ٱلجملة ليس بكائن في فَصِّه ، وإنما في ٱلفَصِّ هٰذا ٱلٱسم خاصَّة ، وهو على حذف ، وذٰلك ٱلمحذوف مقدَّر في ٱلنفس ، وليس في ٱلفَصِّ شيء ، وٱلمحذوف مبتدأ ، وهو : أنا ، وٱلذي هو (أسد) خبره»[2] . [٣: ٣٧/ب]

قال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « لا فرق عندي بين ٱلمسألتين » ، يعني مسألة « رأيتُ في فَصِّه أسدًا » على معنى ٱلصورة، وعلى معنى ٱلكتابة. قال: « بل يجوز أن يكون ٱلمجرور مع ٱلجملة ظرفًا للجملة، كما هو ظرف للصورة ، لأنك إذا قلت (رأيتُ أسدًا) إنما معناه : هٰذا ٱلكلام ، و(أسدٌ) وحده ليس كلامًا ، لكنه مع

---

(١) ٱلقولان في ٱلكتاب ٢ : ٤١٣ .

(٢) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ٢ : ٤٧٦ ـ ٤٧٧ بتصرف .

ذلك ٱلمقدَّر كلام ، وأنت لم تَرَ إلا ٱلآسم فقط لا ذلك ٱلمقدر ، فكما أنك تقول: رأيتُ أسدًا، ومعناه (هٰذه ٱللفظة) ٱلتي هي في هٰذا ٱلموضع جملة، فكذٰلك ٱلفَصُّ ظرف لِهٰذه ٱللفظة ٱلتي هي جملة من غير فرق في ذٰلك، وبِهٰذا ينفصل عن ٱعتراض أنَّ ٱلمرئيَّ ليس إلا ٱلآسم، فكيف تحكي ٱلجملة وأنت لم تَرَها؛ لأنَّ هٰذا ٱلآسم ٱلمفرد جملة في هٰذا ٱلموضع، فرؤية هٰذا ٱلآسم ٱلمفرد رؤية للجملة؛ لأنه جملة هنا، فكذٰلك ٱلفَصُّ ظرف لِهٰذا ٱلآسم ٱلذي هو جملة، لا فرق بينهما» ٱنتهى.

وٱلبيت ٱلذي تقدم إنشاده «وأَصْفَر» أنشده شيخنا ٱبن ٱلضائع «وأَحمَر»، قال: وأنشدوه (يَلوحُ) بٱلياء ، أي : يظهر على وجهه ، فـ(جَعْفَرًا) محكيٌّ ، فنصبُ (جعفر) في ٱلدينار إنما هو على تقدير : ٱقصدوا جعفرًا ، فحكي . وأنشده ٱلفراء بٱلتاء ، وٱستشهد به على لُحْتُ ٱلشيءَ بمعنى أبصرتُه ، فيجوز على هٰذا أنْ يكون (جعفرًا) محكيًّا[1] . ويجوز أنْ يكون (جعفرًا) مفعولاً صريحًا ، كأنه أراد : تُبصِر على وجهه ضاربه . ويجوز أن يكون (جعفرًا) فاعلاً ، أي : تلوح على وجهه هٰذه ٱلجملة . ويجوز مع ٱلياء[2] أن يكون فاعل (يلوح) ضميرًا يعود على ٱلدينار ، و(جعفرًا) محكيٌّ فاعل بٱلمجرور ، وهو في موضع نصب على ٱلحال .

(١) محكيًّا ... ضاربه ويجوز أن يكون جعفرا : ليس في ن .

(٢) مع ٱلياء : ليس في ح . ك : ويجوز رفع ٱلياء .

ص : فصل

تَدخل همزةُ ٱلنَّقْل على « عَلِمَ » ذاتِ ٱلمفعولين ، و« رَأَى » أُختها ، فتنصبان ثلاثةً مَفاعيلَ ، أوَّلُها ٱلذي كان فاعلاً ، ويجوز حذفه ، وٱلٱقتصارُ عليه على ٱلأصح . وللثاني وٱلثالث بعدَ ٱلنَّقْل ما لهما قبلَه مطلقا ، خلافًا لِمَنْ مَنع ٱلإلغاءَ وٱلتعليق .

ش : هٰذه ٱلهمزة تُسَمَّى همزةَ ٱلنَّقْل ، وهمزةَ ٱلتعدية ، فتُسَمَّى همزةَ ٱلنقل لأنها تَنقُل ٱلفعل من ٱللزوم إلى ٱلتعدية لواحد ، ومن ٱلتعدية لواحدٍ إلى ٱلتعدية / [٣: ٣٨/أ] إلى ٱثنين ، ومن ٱلتعدية إلى ٱثنين إلى ٱلتعدية إلى ثلاثة ، وذٰلك أقصى ما يَتعدى إليه ٱلفعل من ٱلمفعول به . وتُسَمَّى همزةَ ٱلتعدية لأنها تُعَدِّي بدخولها ٱللازمَ إلى واحد، وٱلمتعديَ لواحدٍ إلى ٱثنين، وٱلمتعديَ إلى ٱثنين إلى ثلاثة .

وقوله **ذاتِ ٱلمفعولين** ٱحتراز من « عَلِمَ » ٱلمتعديةِ إلى واحدٍ كـ« عَرَفَ » ، فإنها إنْ نُقلتْ بٱلهمزة تَعدَّتْ إلى ٱثنين ، نحو : أَعْلَمْتُكَ ٱلحسابَ .

وقوله و« **رَأَى** » **أختها** أي : بمعنى عَلِمَ ٱلمتعديةِ إلى ٱثنين . وٱحترز بذٰلك مِن «رَأَى» ٱلمتعديةِ إلى واحد بمعنى أَبْصَرَ ، فإنها إنْ نُقلَتْ بٱلهمزة تَعدَّتْ إلى ٱثنين ، نحو : أَرَيْتُكَ زيدًا .

وقوله **فتنصبانِ ثلاثةً مَفاعيلَ** ٱلأحسن أن يضبط « ثلاثة » بٱلتنوين ؛ لأنَّ «مَفاعيلَ» صفة، ولا يضاف ٱلعدد إلى ٱلصفة إلا في ٱلشعر أو في قليل من ٱلكلام ، بل تتبع ٱلصفة ٱسم ٱلعدد في ٱلإعراب ، فتقول : عندي ثلاثةٌ قُرَشيُّونَ ، وكان ٱلشيخ بهاء ٱلدين أبو عبد ٱلله محمد بن إبراهيم بن ٱلنحاس ٱلحلبي ـ رحمه ٱلله ـ نَبَّهَ على ذٰلك في قول س[1] « هٰذا بابُ ٱلفاعلِ ٱلذي يَتَعَدَّاه فعلُه إلى ثلاثةٍ مَفعُولِينَ »

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٤١ .

حين قرأت عليه كتاب س ، فقال : « ينبغي أن يضبط (إلى ثلاثةٍ) بٱلتنوين ؛ لأنَّ (مفعولِينَ) صفة لـ(ثلاثة) » .

وقوله **أوَّلُها ٱلذي كان فاعلاً** لأنَّ ٱلفعل كان قبل دخول ٱلهمزة : عَلِمَ زيدٌ عَمرًا قادمًا ، ثم لَمَّا أُدخلت ٱلهمزة صار : أَعلَمتُ زيدًا عَمرًا [1] قادمًا . وكذٰلك في (رَأَى) أختِها .

وقوله **ويجوز حذفُه ، وٱلٱقتصارُ عليه في ٱلأصح** مثالُه أنْ تقول : أَعلَمتُ كَبْشَكَ سَمينًا ، فتحذف ٱلْمُعْلَم . ومثالُ ٱلٱقتصار عليه : أَعلَمتُ زيدًا ، وتحذف ٱلمفعولَين ، جرى هٰذا ٱلمفعول ٱلأول في ٱلحذف وٱلٱقتصار عليه مجرى ٱلمفعول ٱلأول في باب (أَعْطَى) بجامعِ ما ٱشتَرَكا فيه مِن كونه فاعلاً في ٱلمعنى ، كما جاز ذٰلك في كل مفعولٍ أثر فيه ٱلفعل، ولأنَّ ٱلفائدة لا تعدم في حذفه وإبقاء ٱلمفعولَين؛ إذ مِن غرض ٱلمتكلم أنْ يُعْلِمَ بٱلمفعولَين ، ولا يذكر ٱلمعلم ، ومن غرضه أنْ يَذكُر ٱلمُعْلَم ، ولا يذكر ما أَعلَمَه به .

وذكر ٱلمصنف جواز ٱلحذف وٱلٱقتصار عليه في ٱلأصح ، وهي مسألةُ خلاف كما ذَكر. وٱلذي ٱختاره هو مذهب أبي ٱلعباس[2] ، وأبي بكر [3] ، وٱبن كيسان، وخَطَّاب ٱلمارِديِّ ، وٱلأكثرين ، ورُوي عن ٱلمازني ، فيجوز ٱلٱقتصار عليه وعنه لأنه لا يرتبط بهما [4] ، ولا يرتبطان به، فصار مثل كَسَوتُ ، وعَرَفتُ زيدًا . وٱحتجَّ خَطَّاب بقوله تعالى ﴿ قالَ نَبَّأَنِيَ ٱلعَلِيمُ ٱلخَبِيرُ ﴾ [5] .

وقال أبو علي : « هٰذا لا يدلُّ ، وذٰلك أنه قد يجوز أنْ يكون عامَلَه مُعاملةَ

---

(١) عمرًا : ليس في ك .

(٢) كذا ! وفي ٱلمقتضب ٣ : ١٢٢ «ولا يجوز ٱلٱقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ...».

(٣) نقل عنه ٱلفارسي في ٱلتعليقة ١ : ٧٢ أنه يجيز ٱلٱقتصار على ٱلمفعول ٱلأول .

(٤) ن : لأنه مرتبط بهما .

(٥) سورة ٱلتحريم : ٣ .

ٱلأصل ، وأصلُه / ٱلخبر ، فجرى مجرى خبَّرني ، كما أنَّ رأيتُ ـ وإنْ دخلها معنى أخبرني ـ فإنَّ ذٰلك لن يخرجها من ٱحتياجها إلى ٱلمفعولين ، فهٰذا يَحتجُّ به مَن لم يَرَ ٱلٱقتصار فيها على ٱلمفعول ٱلأول دون صاحبيه » ٱنتهى . [٣: ٣٨/ب]

وأقول : ليست ٱلآية مما يُستدلُّ به على ما زعم خَطَّاب ؛ لأنَّ هٰذا ٱلحذف للمفعولين وٱلٱقتصار على ٱلفاعل ليس بحذف ٱقتصار ، وإنما هو حذف ٱختصار ، وهو جائز ، و(نَبَّأَ) في ٱلآية على بابها ، ليست مُضَمَّنة معنى أَعْلَمَ ؛ ألا ترى إلى تعديتها أولاً بٱلباء في قوله ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ ﴾ ، ففي هٰذا حُذف ٱلمفعول ٱلأول وٱلمفعول ٱلثالث ٱلذي تعدَّى إليه ٱلفعل بـ« عن » ، وٱلتقدير : فلَمَّا نَبَّأَتْ [١] به مَنْ نَبَّأَتْ عن ٱلرسول ، وٱلتقدير في [٢] ﴿ فلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ ﴾ : نَبَّأَها بإفشائه عنه قالتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذا عَنِّي ﴿قالَ نَبَّأَنِيَ ٱلعَلِيْمُ ٱلخَبِيرُ﴾ ، أي : نَبَّأَني عنكِ به ٱلعليمُ ٱلخبير .

وإلى جواز حذف ٱلأول وإبقاء ٱلأخيرين ، وحذف ٱلأخيرين وإبقاء ٱلأول ذهب شيخنا أبو ٱلحسن بن ٱلضائع وأبو جعفر بن ٱلزُّبَيْر .

وذهب س [٣] إلى أنه لا يُقتَصَر عنه ولا عليه ، وٱلأولُ في أَعْلَمَ كٱلفاعل في عَلِمَ ، فكما لا يُقتَصَر على ٱلفاعل في عَلِمَ كذٰلك لا يُقتَصَرُ في أَعْلَمَ . وبهٰذا قال ٱبن ٱلباذش، وٱبن طاهر، وٱبن خروف [٤] ، وٱلأستاذ أبو علي، وٱبن عصفور [٥] ، وهو قياس قول أبي ٱلحسن ٱلأخفش ـ لا بُدَّ من ٱلثلاثة ـ لأنه يرى ٱلفاعل في أَعْلَمَ لا يُقتَصَر عليه ، وعَلِمْتُ وظَنَنْتُ في ذٰلك سواء . وٱحتجَّ لذٰلك بأنها كَلِمٌ دخلتْ لمعنًى في ٱلخبر ، وما كان كذٰلك لا بُدَّ له من ٱلخبر ، مثل كانَ وحروف ٱلٱبتداء .

---

(١) نبأت : ليس في ك ، ح .
(٢) في ﴿ فلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ ﴾ نَبَّأَها بإفشائه عنه قالتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذا عَنِّي قالَ : ليس في ك .
(٣) ٱلكتاب ١ : ٤١ .
(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٠ .
(٥) شرح ٱلجمل ١ : ٣١٣ وٱلمقرب ١ : ١٢٢ .

قال ٱلفارسي : فإنْ قيل إنها جملة ، فتستغني مثل ٱلجمل ٱلتي يتعلق بمعناها ما بعدها لا يستغني ، كجملة ٱلقسم وٱلشرط وما يحتاج [1] إلى جواب ، إلا أنَّ هٰذا ينخرم بما [2] ذكره س في : ظَنَنتُ ذاك [3] ، ﴿ وظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [4] ، و«مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » [5] ، إلا أنْ يُجعَل ورود مثل هٰذا قليلاً ، وقد كَثُرَ غيره ، ولا يحمل على ٱلقليل . وكان ٱلفارسي يستحسن هٰذا ٱلمذهب في « ٱلحلبيات » وغيرها من كتبه .

ونُقل عن ٱلأستاذ أبي عليٍّ [6] أنه ذهب إلى أنه لا يجوز أن يُقتَصَر على ٱلأول ، فتقول : أعلمتُ زيدًا ، ولا عليه وعلى أحد ٱلأخيرين ، ويجوز [7] ٱلٱقتصار على ٱلأخيرين وحذف ٱلأول، فتقول: أعلمتُ كَبْشَكَ سَمينًا. فصارت ٱلمذاهب ثلاثة : مذهب ٱلجمهور ، ومذهب س ومن تَبِعَه ، ومذهب ٱلأستاذ أبي علي .

وذكر بعض معاصرينا ـ وهو عبد ٱلعزيز بن جمعة بن زيد ٱلموصلي ـ من نحاة بغداد ما نصه [8] : « وٱلأظهر أنه لا يجوز حذف ٱلمفعول ٱلأول من هٰذا ٱلباب لأنه فاعل في ٱلمعنى، ولأنه يؤدي إلى ٱللبس [9] في نحو : أعلمتُ زيدًا عمرًا عاقلاً .

---

(١) ح : ولا تحتاج .

(٢) ن : بما بعدها .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٤٠ .

(٤) سورة ٱلفتح : ١٢ .

(٥) هٰذا مثل . وهو في أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ ومجمع ٱلأمثال ٢ : ٣٠٠ .

(٦) يعني ٱلشلوبين ، وقد نَصَّ على منهبه هٰذا في كتابه ٱلتوطئة ص ٢٠٧ . وٱنظر ٱلشرح ٱلكبير على ٱلجزولية ص ٧٠٦ ـ ٧٠٧ .

(٧) ويجوز ٱلٱقتصار على ٱلأخيرين : ليس في ك .

(٨) شرح ألفية ٱبن معطٍ ص ٥٢٠ .

(٩) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : إلى ٱلتلبس .

ومنهم مَن أجازه لأنه فضلة . وأمَّا حذف / ٱلأخيرين فجائز على ٱلأصح لأنهما في حكم مفعولي ظَنَنتُ » . [٣: ٣٩/أ]

وٱلذي نختاره هو أنْ يُرجَع في ذٰلك إلى ٱلسماع ، فإنْ وُجِدَ محذوفًا مُبَقًّى ٱلمفعولان دونه ٱقتصارًا ، أو مُبَقًّى هو محذوفًا مفعولا ٱلفعل ـ أجزناه ، وإلا فٱلمنع .

وفي ٱلبسيط : وكان ٱبن ٱلسراج لا يُجيز ٱلٱقتصار في هٰذا ٱلمتعدي إلى ٱلثلاثة ، ويجوز فيها [(١)] دخول ٱلباء ، فيقول : أَعلَمتُك بزيدٍ ، كما في : علمتُ به ، ولا تدخل على ٱلأول كما لا تدخل في ضَربتُ بزيدٍ . ويقع بدلهما أنْ وأنَّ على نحو ما تقدم في ظَنَنتُ ، ولا يكون ذٰلك في صَيَّرت وأخواهّا لقوَّة ٱلمفعولية .

وقولُه **وللثاني وٱلثالث بعد ٱلنقل ما لهما قبله مطلقًا** يعني مِن جوازِ حذفهما وحذف أحدهما ٱختصارًا ، ومنعِ حذفهما وحذفِ أحدهما ٱقتصارًا ، ومِنَ ٱلتقديم وٱلتأخير ، وغير ذٰلك من ٱلأحكام ٱلتي سبقت لـ« عَلِمتُ » وأخواهّا ، إجماعًا وٱختلافًا وتقسيمًا .

وقولُه **خلافًا لِمَنْ مَنَعَ ٱلإلغاء وٱلتعليق** ذهب قوم[(٢)] إلى منع ٱلإلغاء وٱلتعليق في أَعْلَمَ وأخواهّا مطلقًا ، سواء أَبنِيَتْ للفاعل أم بُنِيت للمفعول . وخَصَّ بعضُهم ذٰلك بٱلمبنيِّ للفاعل [(٣)] ، وهو ٱختيار ٱلجُزُوليّ [(٤)] .

وقال ٱلأستاذ أبو علي [(٥)] : « ٱلمذهب ٱلصحيح أنه لا يجوز ٱلإلغاء عن ٱلمفعولين ، سواء أَبنِيَ للفاعل أم للمفعول . وٱلعلة في أن لم تُلْغَ هٰذه ٱلأفعال إذا

---

(١) ك : هنا .

(٢) ذكرهم أبو حيان في ٱلٱرتشاف ص ٢١٣٥ ـ ٢١٣٦ .

(٣) هو أبو بكر خَطّاب ٱلمارِديُّ كما في ٱلٱرتشاف ص ٢١٣٦ .

(٤) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ٨٣ .

(٥) شرح ٱلمقدمة ٱلجزولية ٱلكبير ص ٧٠٧ ـ ٧٠٨ بتصرف . ولعل هٰذا قوله في ٱلشرح ٱلصغير .

بُنيت للفاعل من كونها أفعالاً مؤثرة ، بخلاف ظَنَنتُ وبابه ، موجودة فيها إذا بُنيت للمفعول كوجودها إذا بُنيت للفاعل ، فكيف توجد ٱلعلة ثم لا يوجد حُكمها ، ولكن غَرَّ ٱلجُزوليَّ ذِكرُ س أرَى ، وهي مضارع أُرَيْتُ بمعنى أُظْنِنْتُ ، فتَخيَّلَ أنَّ باقي أفعال ٱلباب كأُرَى ». قال [1] : « وإنما جاز إلغاء أُرَى وحدها لأنها بمعنى أَظُنُّ، وأَظُنُّ غير مؤثرة، فجرت مَجراها في ٱلإلغاء كما جَرتْ مَجراها في ٱلمعنى ».

قال ٱلمصنف في ٱلشرح [2] : « وحاصل قول ٱلأستاذ أبي علي أمران :

أحدهما : أنَّ أَعْلَمَ مؤثر ، فلا يُلغى ، كما لا تُلغى ٱلأفعال ٱلمؤثرة .

وٱلثاني : أنَّ أُرَى أُلغي لأنه بمعنى أَظُنُّ ، فوافقه في ٱلإلغاء كما وافقه في ٱلمعنى .

وٱلجواب عن ٱلأول أن يُقال : مَن أجاز إلغاء أَعْلَمَ لم يُجزه بٱلنسبة إلى ٱلمُعْلَم ، فيكون في إلغائها محذور ، وإنما أجازه بٱلنسبة إلى ٱلمسند وٱلمسند إليه ، وهما غير متأثرين بأَعْلَمَ ، كما هما غير متأثرين بعَلِمَ ، فلا يمتنع إلغاء أَعْلَمَ عنهما ، كما لم يمتنع إلغاء عَلِمَ .

وٱلجواب عن ٱلثاني أنْ يُقال : إلحاق أُرَى بأَظُنُّ لأنه بمعناه ليس بأولَى من إلحاق أَعْلَمْتُ بعَلِمْتُ ، بل ٱلأمر بٱلعكس ؛ لأنَّ مفهوم عَلِمْتُ مستفاد من أَعْلَمْتُ كٱستفادة مفهوم [3] أَظُنُّ مِن أُرَى ، فٱلمناسبتان مستويتان ، / وبين أَعْلَمْتُ وعَلِمْتُ مناسبتان أُخريان ، وهما : رجوعهما إلى مادة واحدة ، واستواؤهما في ٱلتصرف ، بخلاف أُرَى وأَظُنُّ ؛ لأنهما مختلفتان في ٱلمادة وفي ٱلتصرف . أمَّا ٱلتخالف في ٱلمادة فظاهر ، وأمَّا في ٱلتصرف فلأنَّ أُرَى لم يُستعمل له ماضٍ ، فقد [٣: ٣٩/ب]

---

(١) شرح ٱلمقدمة ٱلجزولية ٱلكبير ص ٧٠٨ بتصرف . ولعل هٰذا قوله في ٱلشرح ٱلصغير .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٤ وقد أثبت قبل ذٰلك قول ٱلشلوبين في شرحه ٱلكبير على ٱلجزولية بلفظه .

(٣) علمت مستفاد من أعلمت كٱستفادة مفهوم : ليس في ك .

بانَ أنَّ مناسبة أَرَى لأَظُنُّ أضعفُ مِن مناسبة أَعْلَمْتُ لعَلِمْتُ ، وأَرَى قد جَرَتْ مَجرى أَظُنُّ ، فإذا جَرتْ أَعْلَمْتُ مَجرى عَلِمْتُ كان ذٰلك أَحَقَّ وأَولَى » آنتهى .

وما ذهب إليه من أنَّ أَرَى لم يُستعمل منه ماضٍ ليس بصحيح، نَصَّ على ذٰلك س[1]، ولقِلَّة آشتغال آلمصنف بكتاب س غاب ذٰلك عنه، وسيأتي ذكر ذٰلك في آخر هٰذا آلباب.

وقال أبو آلحسين بن أبي آلربيع[2]: « لا يجوز آلإلغاء في أَعْلَمَ وأخواتها لأنَّ مبنى آلكلام عليها، ولا تجيء بعد ما مضى آلكلام على آلآبتداء، فتُلغَى، ولا أَعلمُ في هٰذا خلافًا » آنتهى. وقد عَلِمَه غيره كآلأستاذ أبي علي وآلمصنف.

وفي آلبسيط : « أمّا آلإلغاء في هٰذه فلا يكون لأنها عاملة في آلمفعول آلأول لا بآلنسبة ، فليس أصلها ترك آلعمل بمنْزلة ما تقدم من تلك آلأفعال ، وذٰلك ظاهر في أَعْلَمْتُ ؛ لأنه لا يبقى بعدها كلام تام لأجل آلمفعول آلأول إذ لا يكون مبتدأ ، ولأنَّ صَيَّر وبابه ليس من أفعال آلقلوب كما تقدم ، ولا يصح إلغاء أَعْلَمْتُ عن آلمفعولين وإعمالها في آلأول لأنه حُكْمٌ بقوة وضعف معًا ، ولا يكون . وجَوَّزَه آلجُزوليُّ » آنتهى .

وقال عبد آلعزيز بن جمعة[3] : « ولا يجوز تعليقها ولا إلغاؤها ولا إضمار آلشأن فيها ؛ فإن آلمفعول آلأول مُعْلَم ، وضمير آلشأن لا يُتَصَوَّرُ إعلامُه لكونه مجهولاً » آنتهى .

وآلحَكَم[4] في هٰذا آلسماع ، وهٰذه آلأقيسة كلها طائحة ، لكنّا ذكرناها لئلا يخلو كتابنا عن علل آلنحاة وأقيستهم . وقد سُمع آلإلغاء في أَعْلَمَ متوسطة،

---

(١) آلكتاب ١ : ٤١ .

(٢) آلملخص ١ : ٣٦٢ .

(٣) شرح ألفية آبن معط ص ٥٢٠ .

(٤) ك ، ن : وآلمحكم .

قال ٱلشاعر[1] :

وكيفَ أُبالي بٱلعِدَا ووَعيدِهِمْ   وأَخْشَى مُلِمَّاتِ ٱلزَّمانِ ٱلصَّوائبِ

وأنتَ - أراني ٱللهُ - أَمْنَعُ عاصِمٍ   وأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وأَسْمَحُ واهِبِ

فألغى أَرَى متوسطًا . ومثله قول بعض مَن يوثق بعربيته : ٱلبركةُ - أَعْلَمَنا ٱللهُ - معَ ٱلأكابر .

وأمَّا ٱلتعليق فٱختار ٱلمصنف جوازه ، وٱستدلَّ على ذٰلك بقوله تعالى ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ علَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [2] ، وقوله تعالى ﴿ ومَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [3] ، فعُلِّقَ يُنَبِّئُ وأَدْرَى لأنهما بمعنى يُعْلِمُ وأَعْلَمَ ، فتعليقهما لتضمنهما حروف يَعْلَمُ وعَلِمَ [4] أَحَقُّ .

[٣: ٤٠/أ] قال ٱلمصنف[5] : « ومن تعليق أفعال هٰذا ٱلباب/ قولُ ٱلشاعر[6] :

حَذَارِ ، فقدْ نُبِّئْتَ إِنَّكَ لَلَّذي   ستُجْزَى بما تَسْعَى ، فتَسْعَدُ أو تَشْقَى »

وقال صاحب ٱلمُلَخَّص[7] : « أمَّا ٱلتعليق فٱختُلف فيه : فمنهم مَن أجاز أَعْلَمتُ زيدًا لَعَمْرٌو شاخصٌ مستدلاً بقوله تعالى ﴿ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ . ومنهم مَن ذهب إلى أنها لا يكون فيها تعليق، وجعل ٱلآية بمنْزلة قوله تعالى ﴿وَعَدَ ٱللهُ ٱلذيْنَ آمَنُوا وعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[8] ،

---

(١) ٱلبيتان في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٢) سورة سبأ : ٧ .

(٣) سورة ٱلانفطار : ١٧ .

(٤) ن ، ح : ومعناهما أحق .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٦) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٧) ٱلملخص ١ : ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٨) سورة ٱلمائدة : ٩ .

فقوله ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ جملة تُفَسِّر ٱلموعود [به] [١] ، وكذٰلك ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ تُفسِّر ٱلْمُنَبَّأَ به ، وعلى هٰذا أكثر ٱلنحويين، وهو عندي ٱلمختار » ٱنتهى كلامه.

ومِمَّن أجاز ٱلتعليقَ عن ٱلمفعولين صاحبُ ٱلبسيط فيما كان من أفعال ٱلقلوب ، نحو أَعْلَمْتُ . وٱستدلَّ بٱلآية . و﴿ إذَا مُزِّقْتُمْ ﴾ لا جائز أن ينتصب بخبر إنَّ ، ولا بـ« يُنَبِّئُكُم » ؛ لأنه يكون تقييدًا للتَّنْبيء ، لا على ٱلظرف ، ولا على ٱلٱتِّساع ، بل بإضمار فعل ، تقديره : تعلمون ذٰلك إذا مُزِّقْتُم ، وفُصِلَ به على سبيل ٱلٱعتراض.

وجعل ٱلمصنف ﴿ ومَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ مِن تعليق أَدْرى بمعنى أَعْلَم . ولا حجة فيه على ذٰلك ؛ لأنَّ ٱلأكثر في كلام ٱلعرب تعدية دَرَى بحرف جر ، تقول : دَرَيتُ به ، وٱلأقلُّ تضمينها معنى عَلِمَ ، فتقول : دَرَيْتُ زيدًا قائمًا ، كما تقول : عَلِمْتُ زيدًا قائمًا ، وإذا كان كذٰلك ، ودخل عليها همزة ٱلتعدية ـ تَعَدَّتْ إلى واحد بنفسها [٢] ، وإلى ٱلآخر بحرف جر ، كما هو ٱلأكثر فيها قبل دخول همزة ٱلتعدية ، قال تعالى ﴿ ولا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ [٣] ، فقوله تعالى ﴿ وما أَدْرَاكَ ما يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ ليس قوله ﴿ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ سادًّا مَسَدَّ ٱلمفعولَين ، فيكون بمنْزلة أَعْلَمَ في ذٰلك ، وإنما سَدَّت مَسَدَّ ٱلمفعول ٱلذي يتعدى إليه بحرف ٱلجر ، فهي جملة في موضع ٱلنصب ، تنوب عن مفعول واحد ، أصلُه بحرف ٱلجر . وٱلدليل على أنَّ أَدْرى لا يكون في ٱلتعدية إلى ثلاثة كأَعْلَمَ أنَّ ٱلذين ٱسْتَقْرَوْا كلام ٱلعرب من جميع ٱلنحويين وٱلبصريين إنما أَنْهَوْها إلى سبعة أفعال ، ولم يذكروا فيها أَدْرى بمعنى أَعْلَم.

---

(١) به : تتمة من ٱلملخص .

(٢) في ٱلمخطوطات : بنفسه .

(٣) سورة يونس : ١٦ .

ص : وأَلحقَ بهما سيبويه نَبَّأَ . وزادَ غيرُه أَنْبَأَ وخَبَّرَ وأَخْبَرَ وحَدَّثَ . وزادَ ٱلأخفشُ أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأَخالَ وأَزْعَمَ وأَوْجَدَ . وأَلحقَ غيرُهم أَرَى ٱلحُلْمِيَّةَ سماعًا .

وما صيغَ للمفعول من ذي ثلاثة فحُكمُه حُكمُ ظَنَّ إلا في ٱلاَقتصار على ٱلمرفوع .

ش : ٱلْمُجْمَعُ على تعديته إلى ثلاثة أَعْلَمَ وأَرَى . وزاد س [1] نَبَّأَ . قال ٱلمصنف : « وزاد غيره أَنْبأَ » . وذكر ٱبن هشام [2] أنَّ س زاد نَبَّأَ و أَنْبَأَ . وذكر أبو علي [3] وٱلجرجاني [4] / هٰذه ٱلأربعة فقط . وزاد ٱلفراء أَخْبَرَ وخَبَّرَ ، ذكر ذٰلك في معانيه . وزاد ٱلكوفيون حَدَّثَ . قالوا : ولم يُحفظ عن ٱلعرب مما يتعدى إلى ثلاثة غيرُها . وهٰذا يدلُّ على خلاف ما ذهب إليه ٱلمصنف من جعل أَدْرَى متعدية إلى ثلاثة كما ذكرناه قبل . [٣: ٤٠/ب]

وما زاده ٱلفراء وٱلكوفيون من أَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ لم يصح عند س ، أو لم يسمعها[5] ، أو تأوَّل ما سمع منها ، ولم يذكرها ٱلمتقدمون من ٱلبصريين ، وقد ذكرها جماعة من ٱلمتأخرين كٱلزمخشري[6] وأكثر أصحابنا[7] ، وقياسُها إذا صَحَّتْ أنْ تكون محمولة على أَعْلَمَ .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٤١ .

(٢) يعني ٱلخضراوي .

(٣) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٧٥ .

(٤) ٱلمقتصد ص ٦٢١ - ٦٢٣ .

(٥) ك : أو يسمعها .

(٦) ٱلمفصل ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٧) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ٨٣ وٱلتوطئة ص ٢٠٦ وٱلملخص ١ : ٣٦٢ وٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٤٤٩ .

وذكر ٱلحريريُّ في (شرح ٱلمُلْحة) له فيما يتعدى إلى ثلاثة « عَلَّمَ » ٱلمنقولةَ بٱلتضعيف مِن عَلِمَ ٱلمتعدية لٱثنين .

والذي ذكر أصحابنا أنَّ « عَلِمَ » ٱلمتعديةَ إلى ٱثنين لم تُنقل إلا بٱلهمزة ، وأنَّ « عَلِمَ » ٱلمتعديةَ إلى واحد لم تُنقل إلا بٱلتضعيف ليُفرق بذٰلك بين ٱلمعنيين ، ولم توجد « عَلَّمَ » متعدية إلى ثلاثة في لسان ٱلعرب .

وقال صاحب ٱللباب [1] : « ٱلمستعمل من ذٰلك بلا خلاف أَعْلَمَ وأَرَى ، فأمَّا أَنْبَأَ ونَبَّأَ فإلى واحد بنفسه ، وإلى ثانٍ بحرف جر ، وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ كنَبَّأَ ، وإنما تَعَدَّتْ إلى ثلاثة تشبيهًا بأَعْلَمَ . وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ أَنْبَأَ تتعدى لٱثنين بنفسها مستدلاًّ بقوله ﴿ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذا ﴾ [2] ، ولا دليل فيه لأنَّ ٱستعماله بحرف الجر أكثر » .

وقال ٱبن وَلَّاد : « أَنْبَأَ ونَبَّأَ يُستعمَلان كثيرًا على أصلهما ، فتقول : أَنْبَأْتُه عن كذا ، وبكذا ، وكذا نَبَّأَ » . قال : « وتُستَعمَل أعلمَ ٱستعمالهما ، فتقول : أَعْلَمْتُ زيدًا بأمرك ، وعن خبرك » .

وكان ٱلأستاذ أبو علي يقول في بعض إقراءاته بٱلثلاثة التي ذَكر س ، وهي أَعْلَمَ وأرَى ونَبَّأَ ، ويقول في أَنْبَأَ وخَبَّرَ وأخْبَرَ وحَدَّثَ : إنَّ ٱلأصل تعديتها بحرف ٱلجر ، فإنْ سُمع تَعَدِّيها صريحًا فٱتساع . وزَعم أنَّ حَدَّثَ إنما سَمعوا تعديتها إلى ثلاثة في قول ٱلشاعر [3] :

أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسأَلُونَ ، فَمَنْ حُـــ ـــدِّثْتُمُوهُ ، لَهُ علينا ٱلوَلاءُ

قال : ولا دليل فيه لأنه إنما وَصل بٱلتضمين ، وإذا لم يكن يصل بنفسه إلا

---

(١) ٱللباب للعكبري ١ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ بتصرف كبير .

(٢) سورة ٱلتحريم : ٣ .

(٣) هو ٱلحارث بن حِلِّزَة . شرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٣٨٧ . وآخره فيه : ٱلعَلاءُ .

في هٰذا فلا دليل فيه ، بل يكون كقوله[1] :

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ ....

وٱلظاهر من كلام س أنَّ نبَّأَ يتعدى إلى ٱثنين ، ثانيهما بحرف جر، قال س : « وكما قال : نُبِّئْتُ زيدًا ، يريد : عن زيد »[2] .

وقال أبو ٱلعباس: « نُبِّئْتُ يتعدى لمفعولين كأَعْلَمْتُ، فيكون ٱلأول مفعولاً، وٱلجملة في موضع ٱلثاني ، ولا يُدَّعى إسقاط ٱلحرف لأنه لا يقاس » .

[٣: ٤١/أ] / ردَّ عليه أبو علي ، فقال:« سُمع ٱلإسقاط ، وٱلأصل حرف ٱلجر ، وٱلتعدي إلى ثلاثة هو فرع ، وإذا ٱحتمل أصلاً وفرعًا حُمل على ٱلأصل» ٱنتهى .

وٱستدلَّ ٱلمبرد على أنَّ نَبَّأَ يتعدى إلى ثلاثة ، أحدُها ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، وٱلثاني وٱلثالث مبتدأ وخبر ـ بقول ٱلشاعر[3] :

ونُبِّئْتُ عبدَ ٱللهِ بٱلجَوِّ أصبحتْ كِرامًا مَواليها ، لَئيمًا صَميمُها

فكيف يَستدلُّ س على أنَّ نُبِّئتُ زيدًا هو على حذف حرف ٱلجر ـ أي : عنْ زيدٍ ـ بهٰذا ٱلبيت ؟ ولا حجة له فيه إذْ هو تَعدَّى فيه إلى ثلاثة .

قال أصحابنا : وما قاله ٱلمبرد خطأ لأنَّ س لم يَستدلَّ بٱلبيت على ما ذكر ، بل ٱلعرب تقول : نُبِّئتُ زيدًا ، على معنى : نُبِّئْتُ عن زيدٍ ، وأَوردَ س ٱلبيتَ على أنه محتمل أنْ يكون قد حُذف منه حرف ٱلجر؛ لأنَّ تعديته إلى ثلاثة إنما هي[4]

---

(١) عجز ٱلبيت : « لَعَمْرُ ٱللهِ أَعْجَبَني رِضاها » . وهو للقُحَيْف ٱلعُقَيلي في ٱلنوادر ص ٤٨١ وٱلخزانة ١٠ : ١٣٢ ـ ١٣٩ [٨٢٥] .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٣٨ .

(٣) هو ٱلفرزدق كما في ٱلكتاب ١ : ٣٩ . وليس في ديوانه . وٱلبيت من غير نسبة في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠١ وٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٤٥٣ . أراد بعبد ٱلله ٱلقبيلة ، وهو عبد ٱلله بن دارم . وٱلجو : ٱسم موضع . وصميمها : خالصها .

(٤) في ٱلمخطوطات : هو .

بٱلتضمين معنى ما يتعدى إلى ثلاثة ، وٱلتضمين ليس بقياس ، بل هو تجوُّز ، وحَذف حرف ٱلجر مجاز ، فتكافأا عنده .

ومما جاء دليلاً على ما ذكروا من تعدية هٰذه ٱلأربعة ٱلأفعال إلى ثلاثة قولُ ٱلشاعر(١) :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ - وٱلسَّفاهةُ كٱسْمِها - يُهْدِي إليَّ غَرائبَ ٱلأشْعارِ

وقولُ ٱلآخر(٢) :

ونُبِّئْتُ قَيْسًا - ولَمْ أَبْلُهُ كما زَعَموا - خيرَ أَهْلِ ٱليَمَنْ

وقولُ ٱلآخر(٣) :

وخُبِّرْتُ سَوْداءَ ٱلقُلوبِ مَريضةً فأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلي بِمِصْرَ أَعُودُها

وقولُ ٱلآخر(٤) :

ماذا عليكِ إذا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وغابَ بَعْلُكِ يَومًا أنْ تَعُودِيني

وقولُ ٱلحارث بن حِلِّزَةَ(٥) :

أوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ . ٱلبيت .

وٱختار ٱلمصنف في ٱلشرح(٦) ألاَّ تلحق هٰذه ٱلأفعال ٱلأربعة في ٱلتعدي بأَعْلَمَ ؛ لأنه يكون من باب إسقاط حرف ٱلجر ، كما قال س فيما حكى عن بعض ٱلعرب نُبِّئْتُ زيدًا، أي : عن زيدٍ ، وٱقتصر عليه ، وكما جاء في قوله ﴿مَنْ

(١) هو ٱلنابغة ٱلذبياني . وٱلبيت في ديوانه ص ٥٤ .

(٢) هو ٱلأعشى . وٱلبيت في ديوانه ص ٧٥ .

(٣) هو ٱلعَوَّام بن عُقبة أو غيره . ٱنظر تخريجه في ٱلحماسة ٢ : ١٤٥ [ٱلحماسية ٥٨٩] .

(٤) هو رجل من بني كلاب كما في ٱلحماسة ٱلبصرية ص ١١٣٢ [ٱلحماسية ١٠٠٩] .

(٥) تقدم قريبًا .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٠ - ١٠٢ .

أَنْبَأَكَ هٰذَا﴾[1] ، فحذفُ حرف[2] ٱلجر بعد نَبَّأَ مقطوع بثبوته ، وبعد أَنْبَأَ ؛ إذْ لا يمكن أنْ يكون ٱلثالث محذوفًا مقتصرًا على ٱلمفعولين ؛ لأنَّ ٱلثالث هو خبر للمبتدأ على ما زعموا أنها تتعدى إلى ثلاثة ، ولا يجوز ٱلٱقتصار على ٱلمبتدأ دون ٱلخبر ، ويكون ٱلمنصوب ٱلثالث / منصوبًا على ٱلحال ، وكذٰلك ٱلجملة ٱلواقعة موقعه . [٣: ٤١/ب]

قال ٱلمصنف[3] : « وقد حمل س على حذف ٱلحرف قولَ ٱلشاعر :

ونُبِّئْتُ عبدَ ٱللهِ . ٱلبيت .

مع إمكان إجرائه مجرى أُعْلِمْتُ، فدل ذٰلك على أنَّ تقدير حرف ٱلجر[4] راجح عنده ؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى شيء ، ولم يثبت ٱلإجراء مجرى أَعْلَمَ إلا حيث يحتمل حذف ٱلحرف ، فكان ٱلحمل عليه أولَى ، هٰذا في نَبَّأَ مع كثرة ٱستعمالها بٱلصورة ٱلمحتملة ، وأمَّا أخواتها فيندر ٱستعمالها بتلك ٱلصورة » . قال ٱلمصنف[5] : « هٰذا أراه أظهر وإنْ كان غيره أشهر » ٱنتهى .

وما قَرَّرَه مِن أنَّ هٰذه ٱلأفعال ٱلأربعة لا تلحق في ٱلتعدي بأَعْلَمَ يُعَكِّر[6] على ٱستدلاله أنَّ أَعْلَمَ يجوز فيها ٱلتعليق عن مفعوليها مستدلاً بقولِه تعالى ﴿يُنَبِّئُكُمْ إذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[7] ، وبقولِه[8] :

---

(١) سورة ٱلتحريم : ٣ .
(٢) ك : فحذف ٱلجر . ن ، ح : فحذف ٱلحرف .
(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠١ - ١٠٢ بٱختصار .
(٤) ن ، ح : على أنَّ تقدير حذف ٱلحرف .
(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٢ .
(٦) ك ، ح : يعكس .
(٧) سورة سبأ : ٧ .
(٨) تقدم في ص ١٦٠ .

حَذارِ ، فقد نُبِّئْتُ إنَّكَ لَلَّذي . البيت .

لأنَّ نَبَّأَ هٰذه ٱلمعلَّقةَ ليست تتعدى إلى ثلاثة ؛ إذْ لم يثبت لها ذٰلك ، فلا يكون في تعليقه على صحة ثبوته دليل على تعليق [1] أَعْلَمَ وأَرَى ، فقد ناقض ٱلمصنف في ٱلٱستدلال على أنَّ ٱلتعليق يجوز فيما يتعدى إلى ثلاثة ، وزعم هنا أنَّ ما ٱستدلَّ به على ٱلتعليق لا يتعدى إلى ثلاثة ، وهٰذا تناقض واضح .

ومَن ذكر أنَّ نَبَّأَ وأَنْبَأَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ تتعدى إلى ثلاثة جعل ذٰلك من باب ٱلتضمين ، وأنَّ ٱلهمزة وٱلتضعيف ليسا في هٰذه ٱلأفعال للنقل وٱلتعدية ، بل ٱلكلمة بُنِيت عليهما ، ولم تقل ٱلعرب نَبَأَ ولا خَبَرَ ولا حَدَثَ بمعنى عَلِمَ فتتعدى إلى ٱثنين ، وإنما نقلوا نَبَأَ خفيفةً بمعنى أَخْبَرَ [2] ، فتتعدى تعديتها .

ووقع لأبي علي ٱلفارسي في (ٱلإيضاح) [3] أنَّ هٰذه ٱلأفعال منقولة بٱلهمزة أو بتضعيف ٱلعين من ٱلفعل ٱلذي يتعدى إلى مفعولَين ، ولا يجوز ٱلٱقتصار على أحدهما دون ٱلآخر ، وليس منها ما نُقل بٱلهمزة إلا أَعْلَمَ وأَرَى ، وما عداهما مُضَمَّن معنى أَعْلَمَ عند مَن يقول بتعديها إلى ثلاثة .

وأجاب بعضهم عن أبي علي بأنه اعتقد أنَّ ما عدا أَعْلَمَ وأَرَى منقول من فعل متعدٍّ إلى مفعولَين ، أصلهما ٱلمبتدأ وٱلخبر ، وإنْ لم يُنطَق به ، كما أنَّ يَذَرُ ويَدَعُ مضارعان لـ« وَذَرَ » و« وَدَعَ » وإنْ لم يُنطَق بهما . وٱلذي حمله على ذٰلك أنَّها لَمَّا أُجريت مجرى أَعْلَمَ ، فعُدِّيَتْ تَعديتَها ـ وجب أنْ تُجعَل منقولة كما أنَّ أَعْلَمَ كذٰلك . وٱدِّعاء ٱلتضمين أسهل من هٰذا ٱلذي ذكر .

وفي ٱلبسيط : « خَبَّرَ وأَخْبَرَ ونَبَّأَ وأَنْبَأَ وحَدَّثَ ٱستُعمِلَتْ في كلامهم على

(١) ك : دليل تعليق .

(٢) ٱلصحاح (نبأ) .

(٣) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٧٥ .

ثلاثة أنحاء : متعدية إلى آثنين ، أحدهما[1] بحرف آلجر، نَبَّأْتُ زيدًا عن حالِ عمرٍو، وآلثاني إلى آثنين ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هٰذَا﴾، وآلثالث إلى ثلاثة .

وآختلفوا : فقيل : هي أصل فيما يتعدى إلى ثلاثة . وقيل : أصل فيما يتعدى إلى آثنين ./ وقيل : هي أصل فيما يتعدى إلى واحد وإلى آلثاني بحرف آلجر. [٣: ٤٢/أ]

وآلمضعَّف منها أو بآلهمزة قيل : هي أصل بنفسها ، ليست منقولة مِن فعلٍ آخرَ تضعيفًا ولا بآلهمزة لفظًا ولا تقديرًا ؛ لأنه لم يُسمَع لها بأصل . وقيل : لا يبعد في آلمعنى أنْ يكون لها أصل لا يتعدى[2] ، فيدل على قيام آلخبر بآلنفس كما تقول ظَنَنْتُ ، ثم أردت آلخبر عند غيرك ، فتعدى في آلمعنى ، وآستغني عنه بغيره ، فيكون مما لم يُنطَق لها بأصلٍ كمَذاكير ونحوه » آنتهى وفيه بعض تلخيص .

وقوله وزادَ آلأخفشُ أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأَخالَ وأَزْعَمَ وأَوْجَدَ هٰذا آلذي ذكره آلأخفش هو آختيار أبي بكر بن آلسراج ، قال أبو بكر : تقول : أَظْنَنْتُ زيدًا ، فتسكت، كما تقول : أَعْلَمْتُ زيدًا. وهٰذا آلذي ذكره آلأخفش هو قياس ، لا أنه مسموع من آلعرب ، بل قاس ذٰلك على عَلِمَ ورَأَى[3] ، فكما أنه نُقل بآلهمزة عَلِمَ ورَأَى[4] فكذٰلك يجوز ذٰلك في أخواهما[5] . وآلذي يظهر من مذهب س[6] أنَّ آلنقل بآلتضعيف سماع في آلمتعدي وآللازم ، وبآلهمزة قياس في آللازم سماع في آلمتعدي . ومِنَ آلنحويين مَنْ ذهب إلى أنَّ ذٰلك مقيس في آلتضعيف

---

(١) أحدهما بحرف آلجر نَبَّأْتُ زيدًا عن حالِ عمرٍو وآلثاني إلى آثنين : ليس في ك .

(٢) ن : أصل يتعدى .

(٣) آلمفصل ص ٢٥٧ وشرحه ٧ : ٦٥ ـ ٦٦ وآللباب للعكبري ١ : ٢٥٨ وشرح آلجمل لآبن عصفور ١ : ٣٠٤ .

(٤) ك : وأرى .

(٥) ك ، ن : وأخواهما .

(٦) آلكتاب ٤ : ٥٥ ـ ٥٦ .

وٱلهمزة فيهما ، ومنهم مَنْ ذهب إلى ٱلسماع فيهما .

وقد رُدَّ مذهب ٱلأخفش[1] بأنَّ ٱلهمزة إنما يتعدَّى بها ٱللازم ليلحق بٱلمتعدي لواحد، وٱلمتعدي لواحد ليلحق بما يتعدى إلى ٱثنين ، وليس لنا ما يتعدى إلى ثلاثة بٱلأصالة فيلحق بها ما يتعدى إلى ٱثنين ، فكان ٱلقياس ألاَّ يُعَدَّى أَعْلَمَ وأَرَى ، لكنْ سُمع فيهما ٱلتعدية على خلاف ٱلأصل ، فقُبِل ، ولم يُقَسْ عليهما غيرهما . وقد وافق ٱلأخفشُ على منع : أَكْسَيْتُ زيدًا عمرًا ثوبًا .

وفي ٱلبسيط : ٱلتعدية بٱلتضعيف[2] وحرف ٱلجر ليس قياسًا، فلا يقاس على ما سُمع منه. وأمَّا ٱلهمزة فأربعة مذاهب[3] :

١ - ليس بقياس كٱلتضعيف وٱلحرف .

٢ - قياس في كل فعل ، وهو مذهب ٱلأخفش وٱلأعلم .

٣ - قياس من كل فعل إلا في باب عَلِمْتُ ، وهو رأي أبي عمرو وغيره .

٤ - قياس من كل فعل غير متعد لم تدخله ٱلهمزة لمعنًى ما. وقيل: هٰذا رأي س، قال[4]: «ليس كل فعل بمنزلة أَوْلِني، فلا تقول آخِذْني»، أي: ٱجْعَلْني آخذًا. ويظهر من كلامه في موضعٍ آخَر أنه قياس ؛ لأنه ذكر أنَّ ٱلهمزة للتعدية ، وذكر أمثلة، وقال: هو كثير[5]. ومستند ٱلقياس ٱلكثرة. وهو ظاهر رأي أبي علي[6].

ومِمَّا كُتب عن ٱلأستاذ أبي جعفر بن ٱلزبير : أجاز ٱلأخفش ٱلنقل في

---

(١) ٱلرد في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٢) ٱنظر في ذٰلك ٱلكافي في ٱلإفصاح ١ : ٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٣) ٱنظر ٱلكافي في ٱلإفصاح ١ : ٦٣٩ - ٦٤٠ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٥٢ .

(٥) ٱنظر ٱلكتاب ٤ : ٥٥ .

(٦) ٱلإيضاح ٱلعضدي ص ١٦٩ .

ٱلأفعال كلها قياسًا فيما لا يتعدى ، وفيما يتعدى إلى واحد ، وفيما يتعدى إلى ٱثنين . وٱلمبرد لا يُجيزه قياسًا ، ويقف على ٱلسماع [1] ، وٱلفارسي يُجيزه فيما / [٣: ٤٢/ب] لا يتعدى وفيما يتعدى إلى واحد قياسًا ؛ لأنَّ لهما أصلاً في ٱلأفعال يُشبَّهان به ، ولم يُجزه فيما يتعدى إلى ٱثنين لأنه ليس له أصل يُشبَّهُ به ؛ لأنَّ ما يتعدى إلى ثلاثة فرعٌ ؛ إذ هو منقول ، وأمَّا س فأحسنُ ما فُهِمَ عنه أنه يُجيز ٱلنقل فيما لا يتعدى ، فيصير متعديًا إلى واحد قياسًا ، مع أنَّ مِنَ ٱلناس مَنْ فَهِمَ عنه مَنْعَ ذٰلك ، بل يقف عند ٱلسماع ، على نحو مذهب المبرد .

وقوله **وأَلحقَ بعضهم أَرَى ٱلْحُلْمِيَّةَ سماعًا** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [2] : « ومما ينبغي أن يلحق بأَعْلَمَ وأَرَى أختُهما [3] أَرَى ٱلْحُلْمِيَّةُ ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ يُرِيْكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ [4] ، فإنه قد ثَبت إجراء رَأَى ٱلحُلمية مُجرى رَأَى ٱلعِلْمية ـ وٱستَدللتُ على ذٰلك فيما سلف ـ فلزم من ذٰلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة ٱلنقل مع مساعدة ٱلٱستعمال ، كما لزم ذٰلك في ٱلفعلين ٱلآخرين لصحة ٱلٱستعمال ، وكان ٱلتنبيه عليها لثبوتها سماعًا دون مُعارِض أَولَى من ٱلتنبيه على ما لم يَثبت إلا بما فيه مُعارَضة وٱحتمال .

وأمّا أَرَى ٱلمنقولة من متعدٍّ إلى واحد فمتعدية إلى ٱثنين، ثانيهما غير ٱلأول ، وهي على ضربين : أحدهما من ٱلرأي ، كقوله تعالى ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَا أَرَاكَ ٱللَّهُ﴾ [5] . وٱلثاني من رؤية ٱلبصر، كقوله تعالى ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ [6] »

---

(١) ك : يقف مع ٱلسماع .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٢ .

(٣) في ٱلمخطوطات : أختها .

(٤) سورة ٱلأنفال : ٤٣ .

(٥) سورة ٱلنساء : ١٠٥ .

(٦) سورة آل عمران : ١٥٢ .

ٱنتهى كلامه.

وما ذهب إليه مِن أنَّ أَرَى ٱلحُلمية تتعدى إلى ثلاثة سماعًا مستدلاًّ بقوله ﴿إِذْ يُرِيْكَهُمُ ٱللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾ ليس بجيد ؛ لأنَّا قد نازعناه في ثبوت أنَّ رَأَى ٱلحُلمية تتعدى إلى ٱثنين كعَلِمْتُ ، وبيَّنَّا أنَّ ٱستدلاله على ذٰلك بقوله ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[1]، وبقول ٱلشاعر[2]:

أراهم رُفْقَتِي.ٱلبيت.

لا حجة فيه. ولئن سلمنا أنَّ رَأَى ٱلحُلمية تتعدى إلى ٱثنين فلا يلزم من ذٰلك أنْ تعدى بٱلهمزة إلى ثلاثة ؛ ألا ترى أنَّ ظَنَّ وزَعَمَ وحَسِبَ ووَجَدَ تتعدى إلى ٱثنين، ولا يجوز أنْ تعدى بٱلهمزة إلى ثلاثة ، وإنما ٱضطر في رَأَى ٱلحُلمية لذٰلك على زعمه لتعدِّيها إلى ضمير متصل ، وقد رَفَعت ٱلضمير ٱلمتصل ، فٱضطر إلى ٱلقول بذٰلك، وأمَّا في قوله تعالى ﴿إِذْ يُرِيْكَهُمُ ٱللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾ فهٰذا ٱلمعنى مفقود، فٱنتصاب ﴿قَلِيلاً﴾ على ٱلحال. وٱلذي يدل على أنه حال جواز ٱلحذف فيه وٱلٱقتصار على ٱلمنصوبين قبله، فتقول : أَراني ٱللهُ في منامي زيدًا، وكذٰلك قبل همزة ٱلنقل تقول: رأيتُ في منامي زيدًا، فلو كان مفعولاً ثالثًا لَمَا جاز حذفه ٱقتصارًا؛ لأنه لا يجوز حذف ٱلخبر ٱقتصارًا[3].

وقولُه **وما صيغَ للمفعول** إلى آخره يعني أنه إذ ذاك يصير كظَنَنْتُ، فما جاز في ظَنَنْتُ جاز في أَعْلَمْتُ، قال / ٱلمصنف[4]: « إلا في ٱلٱقتصار على ٱلمرفوع، فإنه [٣: ٤٣/أ]
غير جائز في ظَنَّ وأخواتها لعدم ٱلفائدة، جائز في أَعْلَمَ وأخواتها لحصول ٱلفائدة » ٱنتهى.

---

(١) سورة يوسف : ٣٦ .
(٢) تقدم ذٰلك في ص ٤٥ .
(٣) ٱقتصارًا : ليس في ك ، وهو في متن ح ، وحاشية ن عن نسخة أخرى .
(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٤ .

وهٰذا على ما ٱختاره، وقد تقدم ٱلخلاف في ٱلٱقتصار على فاعل ظَنَنْتُ وأخواتها، وأنَّ في ذٰلك ثلاثة مذاهب. وتقدم أيضًا ٱلخلاف في ٱلٱقتصار على فاعل أَعْلَمَ ٱلأول، وٱلخلافُ جارٍ فيها إذا بُنيتْ للمفعول، ومثال ذٰلك: أُعْلِمْتُ زيدًا قائمًا، وحُدِّثْتُ زيدًا منطلقًا، فأَعلَمتُ إعلام، وحَدَّثتُ إخبار، وفعلٌ واحد ليس إعلامًا ولا إخبارًا، وهو أُرِيْتُ بمعنى أُظْنِنْتُ، فَأُرِيْتُ لم يُنطق لها بفعل مبني للفاعل متعدٍّ إلى ثلاثة، فهو مبنيٌّ من فعل مسند للفاعل لم يُنطق به، و لم يُنطق أيضًا بأَظْنَنْتُ ٱلذي أَرَيْتُ بمعناها، وحكم ٱلمضارع حكم ٱلماضي في ذٰلك، فتقول: أُرَى زيدًا ذاهبًا، وتُرَى زيدًا ذاهبًا. وقد نَصَّ س[1] وغيره من ٱلنحويين على أنه فعل بُنِي للمفعول، و لم يُبْنَ للفاعل، وهو في معنى أُظَنُّ[2]، ولا يكون مفعولها ٱلأول إلا ضمير ٱلمتكلم على أكثر ما سُمِعَتْ ماضية، نحو أُرِيْتُ، ومضارعًا نحو أُرَى ونُرَى، ويكون أيضًا ضمير ٱلمخاطب، نحو قولهم: كم تُرَى ٱلحَرُورِيَّةَ رجلاً، ونحو قوله تعالى ﴿وتُرَى ٱلنَّاسَ سُكَارَى﴾[3] في قراءة مَن ضمَّ ٱلتاء.

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٤٣ .

(٢) ن ، ح : ٱلظن .

(٣) سورة ٱلحج : ٢ . وهٰذه قراءة أبي هريرة وأبي زرعة بن عمرو بن جرير وأبي نهيك . ٱلبحر ٱلمحيط ٦ : ٣٢٥ .

ص : باب ٱلفاعل

وهو ٱلْمُسْنَدُ إليه فعلٌ أو مُضَمَّنٌ معناه ، تامٌّ ، مُقَدَّمٌ ، فارغٌ ، غيرُ مَصُوغٍ للمفعول. وهو مرفوع بٱلْمسنَد حقيقةً إنْ خلا مِن « مِنْ » و« ٱلباء » ٱلزائدتين ، وحُكْمًا إنْ جُرَّ بأحدهما ، أو بإضافة ٱلْمسنَد . وليس رافعه ٱلإسناد ، خلافًا لخَلَف . وإنْ قُدِّمَ ولم يَلِ ما يَطلُب ٱلفعلَ فهو مبتدأ ، وإنْ وَلِيَه ففاعلُ فعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه ٱلظاهر ، خِلافًا لمن خالف .

ش : لَمَّا كان ٱلكلام ينعقد من مبتدأ وخبر ، وينشأ عنه نواسخ ، ومِن فعلٍ وفاعل ، وينشأ عنه ٱلفعل وٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، وفَرَغَ مِنَ ٱلمبتدأ ونواسخه - شَرع في باب ٱلفاعل ، فحَدَّه بأنه « **ٱلْمُسْنَد إليه فعلٌ** » ، وٱلْمُسْنَدُ إليه أَعَمُّ مِن أنْ يكون ظاهرًا أو مضمرًا ، مصرَّحًا بٱسميَّته أو مقدَّرًا ، فمثال ٱلمقدَّر أنَّ وأنْ وما ولو عند مَن يُثبت ذٰلك ، فتقول : يُعجبني أنَّك تَقوم ، وأنْ تَقومَ ، وما قُمتَ، و[(١)]:

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ ... .

ٱلتقدير : قيامُك ، ومَنُّك . ولا يُقدر بٱلٱسم إلا حرفٌ مصدريٌّ مع ما دخل عليه . وهٰذا مذهب أبي ٱلعباس وأبي علي وجمهور ٱلبصريين ، لا يكون عندهم ٱلفاعلُ إلا ٱسمًا أو مقدَّرًا به مع ما ذكر .

وذهب هشام وثعلب وجماعة من ٱلكوفيين إلى أنه يجوز أنْ يُسنَد ٱلفعلُ للفعل ، فأجازوا : يُعجبني يَقومُ زيدٌ ، وظَهَرَ لي أَقامَ زيدٌ / أم عمرٌو . [٣: ٤٣/ب]

---

(١) هٰذه قطعة من قول قتيلة بنت ٱلنضر :

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ ، ورُبَّما مَنَّ ٱلفتَى ، وهو ٱلْمَغيظُ ٱلْمُحْنَقُ

وهو في ٱلسيرة ٱلنبوية ٢ : ٤٢ - ٤٣ وإيضاح ٱلشعر ص ٥٠٩ ، وفيه تخريجه .

وٱستدلُّوا بقوله﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[1]، وقول ٱلشاعر[2]:

وما راعَني إلا يَسيرُ بِشُرْطةٍ وعَهْدي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ

وقولِ ٱلآخر[3]:

فإنْ كانَ لا يُرْضيكَ حتَّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا

وذهب ٱلفراءُ وجماعة إلى جواز ذٰلك بشرط أنْ يكون ٱلعامل فعلاً قلبيًّا.

وٱلصحيح ٱلمنع . وقد سبق ٱلكلام على هٰذه ٱلمسألة في أول ٱلكتاب[4]، وأمعنّا ٱلكلام هناك في قوله « **وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه** » .

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح[5] : « ٱلفاعل يكون ٱسمًا ، وغير ٱسمٍ ، كقول ٱلشاعر[6]:

يَسُرُّ ٱلْمَرْءَ ما ذَهَبَ ٱللَّيالِي وكانَ ذَهابُهُنَّ لَهُ ذَهابَا

وكقول ٱلآخر[7]:

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهَجَوْتَها أَمْ بُلْتَ حيثُ تَلاطَمَ ٱلبَحْرانِ»

---

(١) سورة يوسف : ٣٥ .

(٢) هو معاوية بن خليل ٱلنصري كما في شرح أبيات ٱلمغني ٦ : ٣٠٤ - ٣٠٨ [٦٧٢] . وٱلبيت في إيضاح ٱلشعر ص ٤٤٠ ، ٥٣٥ وتخريجه في ٱلموضع ٱلأول منهما . ٱلقين : ٱلحداد . وٱلكير : زقّ أو جلد غليظ ينفخ فيه ٱلحداد . ويفش ٱلكير : يخرج ما فيه من ٱلريح .

(٣) هو سَوَّار بن ٱلمُضَرَّب كما في ٱلنوادر ص ٢٣٣ وٱلكامل ص ٦٢٨ . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٥٤٥ .

(٤) تقدم ذٰلك في ٱلجزء ٱلأول ص ٥٤ - ٥٧ . وخرَّجت ثَمَّ مذاهب ٱلنحويين فيه .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٦) ٱلبيت في ٱلمفصل ص ٣١٤ وشرحه لٱبن يعيش ٨ : ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٧) هو ٱلفرزدق يمدح بني تغلب ، ويهجو جريرًا . وٱلبيت في ديوانه ص ٢٨٢ . وهو من غير نسبة في إيضاح ٱلشعر ص ٥٠٨ .

قال[1]: «فلذٰلك قلتُ: ٱلمُسنَدُ إليه، و لم أقل: ٱلآسمُ ٱلمُسنَدُ إليه». ويظهر منه مذهب هشام ومَن ذُكر معه؛ لأنَّ ٱلبيت ٱلذي هو:

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهَجَوْتَها ....

هو نظير ما أجازه هشام من قوله : ظَهَرَ لي أَقامَ زيدٌ أم عمرٌو .

وٱلصحيح أنه لا يجوز ، فينبغي تأويل ٱلبيت على ما يُخرِجه عن ظاهره ، وإلا عُدَّ من ٱلشذوذ بحيث لا يُقاس عليه .

وفي ٱلبسيط : « ٱحتجُّوا بوقوعه مفعولاً ، نحو : ظَنَنْتُ زيدًا يضربُ ، فيكون فاعلاً ، وبأنه يكون بـ(أنْ) بٱتِّفاق ، ولا زيادة لها في ٱلمعنى ، وليس لها في ٱللفظ تأثير ، ولا يخرج ٱلفعل عن كونه فعلاً ، فليجر دونها ، ولأنه يقع بدلها ٱلإشارة إليها ، فتقول : وقعَ ذٰلك ، وقيلَ ذٰلك ، فتشير نحو جملة ، فناب عنها ، ولا ينوب إلا عما يصح هناك ، ولأنها تُقام مقام ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه في نحو : قيلَ إنَّ زيدًا منطلقٌ ، ونحوه ، وهو كٱلفاعل ، وقال ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ ، وقال ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[2] ، وهو فاعل .

وأُجيبَ عن ٱلأول بأنه على ٱلتشبيه ، وٱلأصل ٱلآبتداء . وعن ٱلثاني بأنها دخلت للشك[3] في ٱلمعنى ولإرادة ٱلمصدر ، وبأنَّ ٱلإشارة ليست لها ، إنما هي لمعنى ٱلجملة ، ولأنَّ فعل ٱلقول عمل نصبًا معنًى ، فكان رافعًا معنًى ، وبأنَّ ٱلآية على ٱلتعليق ، كما في ٱلآستفهام في : سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدتَ ، وطَّأَ[4] حرفُ ٱلتعليق للفعل ، كما في : ظَنَنْتُ لَيَقُومُ زيدٌ ، فلا يجوز دون ٱلتعليق . وفي ٱلآية

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٣) ن : للسبك .

(٤) ن : وظاهر .

[٣: ٤٤/أ] إضمار ، أي : بدا لهم أمرٌ / أو بَدْوٌ ، فأضمره لدلالة ٱلفعل عليه . وكذٰلك : قيل لهم قولٌ هو هٰذا ، وتَبَيَّنَ لكم تَبيُّنٌ » ٱنتهى ، وفيه بعض تلخيص .

وقوله أو **مُضَمَّنٌ معناه** ٱلذي يرفع ٱلفاعل غير ٱلفعل هو ٱسمُ ٱلفاعل وما أُجري مُجراه في ٱلعمل من ٱلأوصاف وٱلجوامد بشرط ٱلٱعتماد ، وٱلصفةُ ٱلمشبهة وغير ٱلمشبهة ، وٱلأمثلةُ ، وٱلمصدرُ ٱلمنحلُّ بحرف مصدري وٱلفعل ، وٱلٱسمُ ٱلموضوع موضع ٱلفعل مصدرًا كان أو غير مصدر ، وٱسمُ ٱلفعل ، وٱلظرفُ وٱلمجرور إذا ٱعتمدا ، خلافًا للأخفش في ٱلٱعتماد ؛ لأنه لا يشترطه لا في ٱسم ٱلفاعل[١] ولا في ٱلظرف وٱلمجرور[٢] .

وقوله **تامٌّ** ٱحتراز مِن أن يكون ناقصًا ، نحو كانَ وأخواتها . وقد سَمَّى مرفوعَها س[٣] فاعلاً، ومنصوبَها مفعولاً على سبيل ٱلتوسع.

وقولُه **مُقَدَّمٌ** هٰذا حُكم من أحكام ٱلفاعل ، فذكرُه في ٱلحدِّ لا يُناسب ، إنما يُحَدُّ بٱلأشياء ٱلذاتية . ولِكونه حُكمًا وقع فيه ٱلخلاف[٤] : فذهب ٱلبصريون إلى أنه يجب تقديم ٱلعامل على ٱلفاعل . وذهب ٱلكوفيون إلى جواز ذٰلك ، وٱستَدلُّوا بقول ٱلشاعر[٥] :

فَظَلَّ لنا يَوْمٌ لَذيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِلْ في مَقيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ

وبقول ٱلآخر[٦] :

(١) تقدم تخريج مذهبه في ١ : ٤٣ ، وذكر أيضًا في ٣ : ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

(٢) ٱلإنصاف ص ٥١ - ٥٥ [٦] وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٤٥ .

(٤) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٥) نُسب ٱلبيت في مجالس ٱلعلماء ص ٣١٩ وشرح ٱلجمل لابن عصفور ١ : ١٥٩ - ١٦٠ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٨ إلى ٱمرئ ٱلقيس ، وهو في زيادات ديوانه ص ٣٨٩ .

(٦) هو ٱلنابغة ٱلذبياني . وٱلبيت في ديوانه ص ١٤٠ . ٱلعوجاء : ناقة قد ٱعوجت لطول ٱلسفر ، وٱنحرفت عن حالها إلى ٱلهزال .

ولا بُدَّ مِنْ عَوْجاءَ تَهْوي بِراكبٍ   إِلَى آبْنِ آلْجُلاحِ سَيْرُها آللَّيلَ قاصِدِ

وبقول آلآخر [1] :

ما لِلْجِمالِ ، مَشْيُها وَئيدا   أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَديدا

وأنشده آلمصنف [2] : سَيرُها وَئيدًا . قالوا : آلتقدير : فَقِلْ في مَقِيلٍ مُتَغَيِّبٍ نَحْسُه ، وقاصدٍ سيرُها ؛ إذ لو لم يكن آلتقدير هٰذا لقالَ : قاصدةٍ ؛ لأنه صفة لِعَوْجاء ، ووَئيدًا مَشيُها .

وتأول آلبصريون هٰذا آلسماع على أنَّ « نَحْسه » مرفوع بـ« مَقِيل » ، و«مَقِيل» مصدر وُضع موضع آسم آلفاعل ، يقال : قالَ نَحسُه : إذا سَكَن ، كأنه قال : فَقِلْ في مكان أو في زمان سَكَنَ نَحسُه وغابَ ، فيكون معناه ومعنى «مُتَغَيِّب» واحدًا .

وقيل [3] : نَحسُه : مبتدأ [4] ، ومُتَغَيِّبي : خبر على أنَّ آلياء ياء آلنسب ، دخلت في آلصفة للمبالغة ، كما قالوا في أحمر : أحمريّ ، وفي دَوَّار : دَوَّاريّ ، وخفف آلياء في آلوقف ، كما قال [5] :

....   وبِذاكَ خَبَّرَنا آلغُدافُ آلأَسْوَدِي

فيمن رواه كذٰلك ، يريد : آلأسوديُّ .

وقيل : مَقِيل آسم مفعول من قِلتُه بمعنى أَقَلْتُه ، أي : فَسَختُ عَقدَ مبايعته ،

---

(١) آلرجز للزَّبَّاء كما في أدب آلكاتب ص ٢٠٠ . وفيه تخريجه. وآنظر شرح أبيات آلمغني ٧ : ٢١٦ - ٢٢٢[٨١٣] .

(٢) شرح آلتسهيل ٢ : ١٠٨ .

(٣) شرح آلتسهيل ٢ : ١٠٨ وفيه آلقول آلثاني أيضًا .

(٤) مبتدأ: ليس في ك. وقوله بعده متغيِّبيْ يعني أن آلرواية متغيِّبيْ ، وقد أراد متغيِّبيّ ، فخفف.

(٥) هو آلنابغة آلذبياني . وصدر آلبيت : زَعَمَ آلغُرابُ بأنَّ رِحْلَتَنا غدًا . ديوانه ص ٨٩ . آلغداف : آلسابغ آلريش . ك : ولذاك . وكذا في ن عن نسخة .

[٣: ٤٤/ب] فٱستعمل موضع متروك مجازًا . قال ٱلمصنف في ٱلشرح: «وهو قول ٱبن/ كيسان».

وأمّا « سَيرُها ٱلليلَ » فمبتدأ وخبر، وقاصِد صفة لعَوْجاءَ على حذف ٱلتاء ، كما قالوا : ناقةٌ ضامِرٌ . ويحتمل أن يكون قاصِد صفة لراكِب ، و« سَيرُها ٱلليلَ » جملة ٱعتراضية ، لا في موضع ٱلصفة لعَوْجاءَ .

وأمّا « مشيُها وَئيدا » فمشيُها بدل من ٱلضمير ٱلمستكن في قوله للجمال ؛ لأنه في موضع خبر ٱلمبتدأ ٱلذي هو «ما» . قال ٱلمصنف في ٱلشرح [١] : « يُجعل سيرُها مبتدأ ، ويُضمر خبرٌ ناصب وَئيدًا ، كأنه قال : ما للجمال سيرُها ظهرَ وئيدًا ، أو ثَبتَ وئيدًا ، فيكون حذف ٱلخبر هنا وٱلٱكتفاء بٱلحال نظير قولهم : حُكْمُكَ مُسَمَّطًا [٢] ، ولو كان مما لا يمكن تأويله لَحُمِلَ على أنه مما تقدم فيه ٱلفاعل على ٱلعامل ضرورة » .

وثمرة ٱلخلاف تظهر في نحو : ٱلزيدانِ قامَ ، وٱلزيدونَ قامَ ، فٱلكوفيون يُجيزون ذٰلك ، وٱلبصريون لا يُجيزونه . هٰكذا ذَكر ٱلخلافَ في هٰذه ٱلمسألة أصحابُنا [٣] ، وٱبنُ ٱلدَّهَّان في (ٱلغُرَّة) ، وكذا ذَكر ٱبن كيسان [٤] عن ثعلب ما يدلُّ على جواز ذٰلك .

وقد رأيتُ في بعض ٱلتعاليق عن أبي ٱلقاسم ٱلزَّجَّاجيِّ أنه قال : « أجمع ٱلنحويون على أنَّ ٱلفاعل إذا قُدِّم على فعله لم يَرتفع به ، فقال ٱلبصريون : يَرتفع بٱلٱبتداء ، ويصير ٱلفعل خبرًا عنه ، وضميره في ٱلفعل يرتفع به [٥] . وللكوفيين فيه

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٨ ـ ١٠٩ .

(٢) تقدم في ٣ : ٢٨٩ .

(٣) ك : في هٰذه أصحابنا . ومنهم ٱبن ٱلسِّيْد في ٱلٱقتضاب ٣ : ١٧٢ ـ ١٧٣ وٱبن عصفور في شرح ٱلجمل ١ : ١٥٩ ـ ١٦١ .

(٤) مجالس ٱلعلماء ص ٣١٨ ـ ٣٢٠ .

(٥) يرتفع به : ليس في ك . يرتفع : ليس في ن .

ثلاثة أقوال : قال بعضهم : زيدٌ يُرفَع بٱلمضمر ٱلذي في قام . وقال آخرون : هو رفع بما عاد عليه من ذٰلك ٱلمضمر . وقال آخرون : هو رفع بموضع قام ؛ لأنَّ ٱلموضع موضع خبر ، وبه كان يقول ثعلب ، ويختاره » ٱنتهى ما لخصناه من كلام ٱلزجاجي .

وقولُه **فارغٌ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح[١]: «وخَرج بـ(فارغ) ٱلمبتدأُ إذا قُدِّمَ خبره وفيه ضمير، نحو: قائمٌ زيدٌ، ﴿وأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[٢] على ٱلقول بأنَّ ﴿ٱلَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأٌ مقدَّمٌ خبرُه» ٱنتهى.

ولا يحتاج إلى هٰذا ٱلقيد أصلاً؛ لأنه ذَكر في حدِّ ٱلفاعل أولاً أنه «ٱلمُسْنَدُ إليه فعلٌ أو مُضَمَّنٌ معناه»، فبعد أنْ فَرض أنه مُسنَد إليه ما ذَكر من ٱلفعل أو ٱلمُضَمَّن معناه لا يمكن ذِكر «فارغ» في ٱلقيد؛ لأنَّ قائمًا من قولك «قائمٌ زيدٌ» على تقدير أنه خبر مقدم لم يُسنَد لـ«زيد»، إنما أُسند إلى ضميره، وكذا (أَسَرُّوا) على هٰذا ٱلتقدير لم يُسنَد إلى ﴿ٱلَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[٣]، إنما أُسند لضميرهم، ولا فرق بين أنْ تقول «ما أُسند إليه ٱلفعلُ» وبين أنْ تقول «ما فُرِّغ له ٱلفعلُ»، فلا حاجة إلى قوله بعد ذٰلك «فارغ».

وقولُه **غيرُ مَصُوغٍ للمفعول** ٱحترز به من نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، فإنَّ ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه يَشْرَكُ ٱلفاعل فيما ذَكر إلا في هٰذا ٱلوصف . وقد يُطلق عليه

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) سورة ٱلأنبياء : ٣ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « وفي قوله تعالى ﴿ وأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ﴾ ٱلآية خمسة أوجه : أحدها أنَّ ٱلذين خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قيل : مَن هم ؟ فقيل : هم ٱلذين ظلموا . ٱلثاني أنْ يكون مبتدأ ، وخبره ﴿ هَلْ هٰذا إلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ على تقدير ٱلحكاية . ٱلثالث أنه في موضع جر صفة للناس ، أو بدل منه . ٱلرابع أنه بدل من ٱلهاء و ٱلميم في ﴿ حِسَابُهُمْ ﴾ . ٱلخامس أنه منصوب بإضمار أعني . من ٱلمغني لٱبن ٱلفلاح » .

بعض ٱلنحويين فاعلاً[1].

[٣: ٤٥/أ] وقولُه **وهو مرفوعٌ بٱلْمُسْنَد حقيقةً إنْ خَلا / مِن « مِنْ » و«ٱلباء» ٱلزائدتين** ٱلْمُسنَد هو ما عددناه قبلُ مِن أنه يَرفع ٱلفاعل. ومعنى **حقيقةً** أي[2] : لفظًا ومعنًى.

وقولُه **إنْ جُرَّ بأحدِهما** مثاله ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾[3]، أي: ذِكْرٌ ، ﴿وكَفَى بٱللهِ﴾[4]، أي : كَفَى ٱللهُ.

وقولُه **أو بإضافة ٱلْمُسْنَد** مثاله ﴿ولولا دَفْعُ ٱللهِ ٱلنَّاسَ﴾[5] قال ٱلمصنف في ٱلشرح[6]: «وقلتُ بإضافة ٱلمسند، ولم أقل (بإضافة ٱلمصدر) لأنَّ ٱلمسند ٱلصالح للإضافة قد يكون ٱسمَ مصدر كما يكون مصدرًا، فٱلمصدر ظاهر، وغير ٱلمصدر كقول ٱلنبي صلى ٱلله عليه وسلم (مِنْ قُبْلةِ ٱلرَّجُلِ ٱمرأَته ٱلوضوءُ)[7]، فٱلرجل مجرور ٱللفظ مرفوع ٱلمعنى بإسناد (قُبْلة) إليه، فإنها قائمة مَقام تَقبيل، ولذا ٱنتصب بها ٱلمفعول، وكذا ٱلمجرور بِمِنْ وٱلباء، مرفوعٌ معنًى. ولو عَطفتَ أو نَعَتَّ ٱلجاز في ٱلمعطوف وٱلنعت ٱلجرُّ بٱعتبار ٱللفظ، وٱلرفعُ بٱعتبار ٱلمعنى» ٱنتهى.

وجمهور ٱلبصريين لا يرون أنَّ ٱسم ٱلمصدر يعمل ، فإنْ صح (مِنْ قُبْلَةِ ٱلرَّجُلِ ٱمْرأَته ٱلوُضوءُ) فٱلنصب في (ٱمرأته) يكون بمضمر ، تقديره : يُقَبِّلُ امرأته ، ولا يكون موضع ٱلرَّجُل رفعًا ، بل هو مجرور ، فكان ٱلأَولى على طريقة ٱلجمهور أن يقول : أو بإضافة ٱلمصدر، وسيأتي حكم ٱسم ٱلمصدر في (باب إعمال ٱلمصدر)

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) كذا ! وينبغي حذف أي .

(٣) سورة ٱلأنبياء : ٢ .

(٤) سورة ٱلنساء : ٦ ، وغيرها .

(٥) سورة ٱلبقرة : ٢٥١ .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٧) هٰذا قول لعبد ٱلله بن مسعود رضي ٱلله عنه ، أخرجه مالك في ٱلموطأ : كتاب ٱلطهارة [ٱلباب ١٦] ١ : ٤٤ .

إن شاء ٱلله .

وفي ٱلبسيط : « ٱلفعل يدل على ٱلفاعل ٱلمطلق ، فٱحتاج إلى ٱلتعيين . وٱختلفوا في دلالته عليه :

فقيل : هي كدلالته على مطلق ٱلزمان وٱلمصدر ، وليست دلالته عليه بأضعف من ٱلمصدر وٱلزمان ، ولذٰلك كان له ٱلرتبة عليهما ، وأقلُّ ذٰلك أن يكون مثلهما ؛ إذ لا يكون أعلى منهما .

وقيل : إنما يدل عليه بٱلٱلتزام ؛ لأنه لما دل على وجود شيء في زمان ، وذٰلك ٱلشيء معنًى ؛ لأنَّ ٱلمصادر معان ، وٱلمعاني لا بدَّ لها من مَحالٍّ ، فدلَّ على ٱلمحلِّ بهٰذا ٱلطريق كما دل على ٱلمكان ، ولا نُسَلِّم أنَّ دلالته ليست بأضعف ؛ لأنَّ دلالته على ٱلمصدر لفظية ، وعلى ٱلزمان صيغية ، وليس ٱلفاعل أحدهما ، وٱلٱستدلال بعدم ٱلٱستغناء لا يدل على ذٰلك ، بل على نقيضه ؛ لأنَّ ما دلَّ عليه لا يحتاج إلى ذكره ، فدل على أنَّ ٱلٱحتياج إلى ٱلفاعل ليس لقوة ٱلدلالة بل لحصول ٱلإفادة .

وإذا ثبت أنه يدل عليه ـ وهو لا يخلو / من أحوال ـ فهل يُعَيِّن أحدها بوجه من وجوه ٱلدلالات أم لا ، فقيل : يعين ما كان أصلاً للأسماء، كٱلإفراد وٱلتذكير، ولذٰلك يحتاج مع غيرهما إلى زيادة في ٱلفعل. وٱلظاهر أنه لا يدل على ذٰلك، كما لا يدل على جنسيته لأنها أصل للتعيين ، بل على ٱلمطلق كما في ٱلمصدر وٱلزمان ، بل إنما أُسقطت منه ٱلعلامات لما سيأتي ذكره » ٱنتهى . [٣: ٤٥/ب]

وقوله **وليس رافعه ٱلإسناد ، خلافًا لِخَلَف** ٱختلفوا في رافع ٱلفاعل[(١)] :

فذهب بعضهم إلى أنه شَبَهُه بٱلمبتدأ ،وذٰلك أنه يخبر عنه بفعله كما أنَّ ٱلمبتدأ

---

(١) هٰذه ٱلمذاهب في شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ١٦٥ ـ ١٦٦ . وٱلكافي في ٱلإفصاح ١ : ٥٨٨ ـ ٥٩١ .

يُخبَر عنه بٱلخبر . ورُدَّ بأنَّ ٱلشبه معنًى ، وٱلمعاني لم يستقرَّ لها عمل في ٱلأسماء .

وذهب بعضهم إلى أنه كونه فاعلاً في ٱلمعنى . ونسبه ٱلقُتَبِيُّ إلى خَلَف . ورُدَّ هٰذا ٱلمذهب بقولهم : ماتَ زيدٌ ، وما قامَ عمرٌو .

وقال ٱلمصنف: وقد نُسب إلى خَلَف أنَّ ٱلعامل هو ٱلإسناد، قال[1]: «ٱلإسناد نسبة بين ٱلمسند وٱلمسند إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في ٱلآخر؛ لأنَّ ٱلعمل لا يُنسَب إلى ٱلمعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، وٱلفعل موجود، فلا عدول عنه» ٱنتهى.

وذهب س إلى أنَّ ٱلرافع هو ٱلفعل ٱلمسند إليه مُفَرَّغًا له ، أي : مفتقرًا ، وذٰلك أنَّ ٱلفعل أبدًا طالب للفاعل ، لا يستقر منه مع ٱلمفعول كلام حتى يكون فاعل ، فإذا أخذ ٱلفاعل ٱستقلَّ به ، و لم يفتقر إلى ٱلمفاعيل ، قال س[2] : « يرتفع ٱلمفعول كما يرتفع ٱلفاعل لأنك لم تَشْغَلِ ٱلفعل بغيره ، وفَرَّغتَه له ، كما فعلت ذٰلك بٱلفاعل » ، فظاهر كلام س أنه مرفوع بٱلفعل ٱلمفرَّغ ، و لم يقل (ٱرتفع بٱلإسناد) لأنه ينبغي على هٰذا أن يرتفع ٱلمفعول ٱلمذكور بعد ٱلفاعل ؛ لأنَّ ٱلفعل مُسنَد إليه ، فإنما ٱرتفع بٱلفعل ٱلمفرَّغ ، ولما لم يكن مفرَّغًا للمفعول لم يرتفع ، فإذا فُرِّغَ له ٱرتفع . وإلى مذهب س ذهب ٱلمصنف ، قال : « رافع ٱلفاعل هو ما أُسنِد إليه مِن فعلٍ أو مُضَمَّنٍ معناه » .

وقوله **وإن قُدِّمَ ولَمْ يَلِ ما يَطلب ٱلفعل فهو مبتدأ** ٱلضمير في « قُدِّمَ » لا يصلح أن يعود على ٱلمسند إليه ٱلفعل أو ما ضُمِّن معناه ؛ لأنه لا يصح تقديمه مع كونه معمولاً له ، وإنما يعني : وإنْ قُدِّمَ ٱلٱسم ، وتأخر ٱلفعل ـ كان ٱلٱسم مبتدأ ، وبَطَلَ عمل ٱلفعل لَمَّا تأخر لأنه تعرض لدخول ٱلعوامل ٱلنواسخ عليه ، نحو : إنَّ

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٣٣ .

زيدًا قامَ ، فتأَثُّرُ زيد بإنَّ دليل على أنَّ قامَ مشغول عنه بفاعل مضمر ، وأنَّ ٱلرفع ٱلسابق فيه قبل دخول إنَّ كان بٱلٱبتداء ، وهو عامل ضعيف ، ولذٰلك نَسَخَه ٱلعامل ٱللفظي لِقُوَّته، ولو كان مشغولاً / بٱلفعل لا بضميره لَمَا برز في تثنية وجمع، [٣ : ٤٦/أ]
وسيأتي لحاق علامة ٱلتثنية وٱلجمع لِهٰذا ٱلفعل وهو متقدم إنْ شاء ٱللّٰه . وتقدم مذهبُ ٱلكوفيين في جواز تقديم ٱلفاعل على فعله وتأويلُ ما ٱحتجُّوا به .

وقوله **وإنْ وَلِيَهُ ففاعِلُ فِعلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُه ٱلظاهر** أي : وإنْ وَلِيَ ٱلٱسمُ ما يطلب ٱلفعل . وٱلذي يطلب ٱلفعل [(١)] على قسمين : منه ما يطلبه على جهة ٱللزوم ، ومنه ما يطلبه على جهة ٱلأَولى . فٱلأول نحو أدوات ٱلشرط كلها ، وٱلثاني نحو أدوات ٱلٱستفهام ، فإذا قلت : إنْ زيدٌ قامَ أَكرمتُك ، و أَزيدٌ قامَ ؟ كان ٱرتفاع زيد على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه هٰذا ٱلظاهر ، كأنه قال : إنْ قامَ زيدٌ قامَ أكرمتُك ، وأقامَ زيدٌ قامَ ، إلا أنه لم يُرد هٰذا القسم الأخير وإنْ كان « ما يطلب ٱلفعل » يشمله ، وإنما عنى ما يطلب ٱلفعل على ٱللزوم ؛ لأنه لا خلاف بين ٱلنحويين في جواز إعراب (زيد) من قولك « أزيدٌ قامَ » مبتدأ ، و«قامَ» في موضع ٱلخبر ، فلم يتعين أن يكون فاعلَ فعلٍ مُضمَر يفسِّره ٱلظاهر وإن كان هو ٱلأرجح في ٱلإعراب .

ومَثَّلَ ٱلمصنفُ[(٢)] هٰذه ٱلمسألة بقوله ﴿وإنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِيْنَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(٣)] ، وبقول ٱلشاعر [(٤)] :

فمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو هُ ، وتُعْطَفْ عليه كأسُ ٱلسَّاقي

---

(١) وٱلذي يطلب ٱلفعل : ليس في ك .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٣) سورة ٱلتوبة : ٦ .

(٤) هو عدي بن زيد كما في ٱلكتاب ٣ : ١١٣ ، وعنه في ملحقات ديوانه ص ١٥٦ . وهو له في شرح أبيات سيبويه ٢ : ٨٨ وٱلخزانة ٣ : ٤٦ ـ ٤٧ [١٦٢] . ٱلواغل : ٱلرجل ٱلذي يدخل على من يشرب ٱلخمر ولم يُدْعَ . وينوب : ينْزل بِهم .

فسَوَّى بين ٱلمسألتين ، وليستا بِسِيَّيْنِ ؛ لأنَّ مِثلَ ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ فصيح مقيس، وهو أنْ يرتفع ٱلٱسم بعد إنْ بفعل محذوف يُفسره ٱلظاهر، لكنْ له شرط، وهو أن يكون ٱلفعل ماضيًا في ٱللفظ أو منفيًّا بـ« لم »، فإن كان مضارعًا فلا يجوز ذٰلك إلا في ٱلشعر، نحو: إنْ زيدٌ يَقُمْ أَقُمْ معه، وأمَّا غيرُ (إنْ) مِن أدوات ٱلشرط فلا يليه ٱلٱسم إلا في ٱلشعر، مثل ٱلبيت ٱلذي أنشده.

وقوله **خِلافًا لِمَنْ خالَف** ٱلخلاف راجع إلى ٱلمسألتين، قال ٱلمصنف[1]: «فبعض ٱلكوفيين أجاز في زيدٌ قامَ أنْ يكون مرفوعًا على ٱلفاعلية» ٱنتهى. وحكاه أصحابنا عن ٱلكوفيين.

وٱلمسألة ٱلثانية خالف فيها ٱلأخفش ، فأجاز في إنْ زيدٌ قامَ قام عمرٌو الرفع بٱلٱبتداء، وقال ٱلأخفش[2] : « ٱلرفع على فعل مضمر أقيس ٱلوجهين » . قال[3]: « وزعموا أنَّ قول ٱلشاعر[4]:

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتاها حِمَامُهَا ....

لا يُنشَد إلا رفعًا ، وقد سقط ٱلفعل على شيء من سببه ، وهٰذا قد ٱبتدئ بعد (إنْ) ، وإنْ شئتَ جعلته رفعًا بفعل مضمر » . هٰذا نصه .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[5] : « وأجاز ٱلأعلم[6] وٱبن عصفور[7] رفع

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٨ ، وهٰذا معنى قوله لا لفظه .

(٢) معاني ٱلقرآن ص ٣٢٧ .

(٣) معاني ٱلقرآن ص ٣٢٧ .

(٤) هو زيد بن رزين ٱلمحاربي . وعجز ٱلبيت : فهلاَّ ٱلتي عن بَينِ جَنبَيكَ تَدْفَعُ . ذيل ٱلأمالي ص ١٠٥ وٱلسمط ٣ : ٤٩ وٱلمحتسب ١ : ٢٨١ وشرح أبيات ٱلمغني ٣ : ٣٠٣ - ٣٠٦ [٢٣٧] .

(٥) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٠٩ .

(٦) ٱلنكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٥١ .

(٧) شرح ٱلجمل ١ : ١٦٠ .

وصالٌ بِيَدُومُ في قوله[1] :

/ ....وقَلَّمَا وِصالٌ على طُولِ ٱلصُّدودِ يَدُومُ [٣: ٤٦/ب]

لا بفعلٍ مضمر ، ويكون هٰذا من ٱلضرورات » ٱنتهى .

«قَلَّ» إذا لحقتها «ما»، وكان معناها على ٱلنفي ٱلمحض لا على مقابلة «كَثُرَ» - ٱختصت بٱلفعل، ولا يليها غيره، وهل هي فعل أو حرف، في ذٰلك نظر، وٱلأظهر أنَّها فعل لثبوت ذٰلك فيها قبل لحوق «ما» وٱستعمالها للنفي ٱلمحض، لكنها لَمَّا ٱستُعملت ٱستعمال ما لا يحتاج إلى فاعل لم يكن لها فاعل.

وهٰذا ٱلذي نسبه ٱلمصنف للأعلم وٱبن عصفور هو قول س[2]؛ لأنه جعله من ٱلمستقيم ٱلقبيح ٱلذي وُضع في غير موضعه، وقد مَثَّلَ س ٱلمستقيم ٱلقبيح[3] في باب ٱلٱستقامة وٱلإحالة بقوله «كي زيدٌ يأتيَك»[4]، ولا وجه لهٰذا إلا تقديم ٱلفاعل على ٱلفعل[5]، وكذٰلك هٰذا. وقال س لَمَّا ذَكر ٱلحروف التي لا يليها إلا ٱلفعل، وذكر قَلَّما، قال[6]: «وقد يقدمون ٱلٱسم في ٱلشعر، قال:

صَدَدتَ ، فأَطْوَلْتَ ٱلصُّدُودَ ، وقَلَّما وِصالٌ على طُولِ ٱلصُّدودِ يَدُومُ »

فهٰذا نصٌّ مِن س على أنَّ ٱلٱسم فيه مقدَّم، وأمَّا مَن حمله على إضمار فعل فلا يتنزَّل كلام س عليه.

---

(١) هو ٱلمرار ٱلفقعسي . وتتمة ٱلبيت : « صَدَدتَ ، فأَطْوَلْتَ ٱلصُّدودَ » . ٱلكتاب ١ : ٣١ و٣ : ١١٥ وشرح أبياته ١: ١٠٤ - ١٠٦ وفرحة ٱلأديب ص ٣٦ - ٣٧ وٱلخزانة ١٠ : ٢٢٦ - ٢٣٣ [٨٤٠] .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٣١ .

(٣) زيد هنا في ح : ٱلذي وضع في غير موضعه .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٨ [طبعة بولاق] وشرحه للسيرافي ٢ : ٩١ ، وفي تحقيق عبد ٱلسلام هارون ١ : ٢٦ « كي زيدًا يأتيك » بنصب زيد .

(٥) على ٱلفعل : ليس في ك .

(٦) ٱلكتاب ٣ : ١١٥ .

ص: وتَلحق ٱلماضيَ ٱلمسند إلى مؤنث، أو مؤوَّل به ، أو مُخْبَر به عنه ، أو مضاف إليه مقدَّر ٱلحذف ـ تاءً ساكنة ، ولا تُحذَف غالبًا إنْ كان ضميرًا متصلاً مطلقًا ، أو ظاهرًا متصلاً حقيقيَّ ٱلتأنيث غير مُكَسَّر ولا ٱسم جمع ولا جنس . ولحاقها مع ٱلحقيقيِّ ٱلمقيد ٱلمفصول بغير « إلا » أجود، وإنْ فُصِلَ بها فبٱلعكس .

ش : مثال ٱلمسألة ٱلأولى قامتْ هند .

وقوله **أو مُؤَوَّل به** يريد : أو مذكر مؤول بمؤنث ، مثاله « فلانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كتابي فٱحتقرها » ، قيل للعربي ٱلناطق بهٰذا : كيف تقول جاءته كتابي ؟ فقال : أوليس ٱلكتاب بصحيفة [١] ، فأَوَّلَ ٱلمذكر بٱلمؤنث لَمَّا كان بمعناه . وهٰذا ٱلذي ذَكر أنه إذا أُوِّلَ ٱلمذكر بمؤنث فإنه تلحق ٱلفعلَ ٱلمسند إليه ٱلتاءُ لا يجوز إلا في قليل من ٱلكلام حملاً على معنى ٱلتأنيث، وتذكيره هو ٱلمعروف، وقد نصَّ ٱلنحويون [٢] على أنَّ قوله [٣] :

.... سائلْ بَني أَسَدٍ ما هٰذه ٱلصَّوْتُ

من أقبح ٱلضرائر لأنَّ فيه تحريفَ ٱللفظ وردَّ ٱلأصل ٱلمذكر إلى ٱلفرع وإنْ كان ٱلصَّوت مؤولاً بٱلصَّيحة . وكذٰلك قوله [٤] :

أَتَهْجُرُ بيتًا بٱلْحِجازِ ، تَلَفَّعَتْ بِهِ ٱلْخَوفُ وٱلأعداءُ مِنْ كُلِّ جانِبِ

أي : تَلَفَّعَتْ به ٱلمَخافةُ .

---

(١) سر صناعة ٱلإعراب ص ١٢ وٱلخصائص ١ : ٢٤٩ و٢ : ٤١٦ . وٱللغوب : ٱلأحمق .

(٢) سر صناعة ٱلإعراب ص ١١ ـ ١٢ .

(٣) صدر ٱلبيت : « يا أَيُّها ٱلراكبُ ٱلْمُزْجي مَطِيَّتَهُ » . وهو لرُوَيْشد بن كَثير ٱلطائي . ٱلحماسة ١ : ١٠٢ وشرحها للمرزوقي ص ١٦٦ وسر صناعة ٱلإعراب ص ١١ . ٱلمزجي : ٱلسائق برفق .

(٤) ٱلبيت بهٰذه ٱلرواية في ٱلخصائص ٢ : ٤١٥ وضرائر ٱلشعر ص ٢٧٢ . وهو في سر صناعة ٱلإعراب ص ١٣ وٱللسان (خوف) ، وفيهما : « أَمْ أنتَ زائرُهْ » في موضع «مِنْ كُلِّ جانبِ» .

وقوله **أو مُخْبَر به عنه** أي : أو مخبر بمؤنث عن مذكر، نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إلا أَنْ قَالُوا﴾(١) في قراءة مَن قرأ بالتاء . / قال المصنف(٢) : «ألحق التاء بالفعل ، والفعل مسند إلى قولهم» انتهى. [٣: ٤٧/أ]

والأصل أنْ يكون الفعل على حسب الاسم لا على حسب الخبر ، لكنه سَرَى التأنيث إلى فعل المذكر لأنه أُخبر عنه بمؤنث ، والقول هو الفتنة ، وهذا أَولَى مِن أن يقال : أُنِّثَ على معنى المَقالة ، ويكون التقدير : ثُمَّ لم تَكُنْ فِتْنَتَهم إلا مَقالَتُهم ، فيكون أُنِّثَ على المعنى ، لِمَا ذكرنا أنَّ قولهم «جاءتْه كتابي فاحتقرَها» قليل ، و« ما هذه الصوتُ » ضرورة . وأنشد المصنف(٣) :

أَلَمْ يَكُ غَدْرًا ما صَنَعْتُمْ بِشَمْعَلٍ ... وقد خابَ مَنْ كانتْ سَريرَتَهُ الغَدْرُ

وأنشد غيرُه(٤) :

أَزَيدَ بنَ مَصْبُوحٍ ، فلو غيرُكُمْ جَنَى ... غَفَرْنا ، وكانتْ مِنْ سَجِيَّتِنا الغَفْرُ

ويُؤَوَّل على معنى : المَغفرة . ولا يقال : يحتمل أن يكون أُنِّث على معنى الغَدْرة بمعنى الغَدْر لِمَا ذكرناه . قال المصنف(٥) : « سَرَى من تأنيث الخبر التأنيثُ إلى المخبَر عنه لأنَّ كلاًّ منهما عبارة عن الآخر » انتهى . ولَمَّا أطلق

---

(١) سورة الأنعام : ٢٣ . قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ ثُمَّ لم تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ ثُمَّ لم يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ ﴾ ، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ ثُمَّ لم تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾ . السبعة ص ٢٥٤ - ٢٥٥ والحجة ٣ : ٢٨٧ - ٢٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٣) عجز البيت لأعشى تغلب في أمالي ابن الشجري ١ : ١٩٦ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٤) البيت في شرح القصائد السبع ص ٥٥١ وشرح القصائد العشر ص ٢٢٤ . وعجزه في سر صناعة الإعراب ص ١٣ واللسان (غفر) . ك ، ن : عفونا .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

ٱلقول على ٱلفتنة وٱلغدر على ٱلسريرة أنَّثَ ، كما قال [(١)] :

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرةٌ دَعائمُ ٱلزَّورِ ، نِعْمَتْ زَوْرَقُ ٱلبَلَدِ

أنَّثَ ٱلزَّوْرَقَ ـ وهو مذكر ـ لأنه عَنى به وكنى عن ٱلحُرَّة ، وهو مؤنث ، فألحق ٱلتاء في فعله .

وفي (ٱلغُرَّة) : « بعض ٱلكوفيين [(٢)] يُجيز تأنيث هٰذه ٱلأفعال إذا كان ٱلخبر مؤنثًا ، كقوله [(٣)] :

فمَضَى ، وقَدَّمَها ، وكانتْ عادةً منه إذا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدامُها »

ٱنتهى. وينبغي أن يُجعل هٰذا مما أُنِّثَ لأجل ٱلإضافة إلى مؤنث، كقوله [(٤)] :

.... تَسَفَّهَتْ أعالِيَها مَرُّ ٱلرياحِ ٱلنَّواسِمِ

وما ذكره ٱلمصنف من إلحاق علامة ٱلتأنيث للفعل إذا كان لمذكر أُخبر عنه بمؤنث ليس مذهبًا للبصريين ، وإنما يجوز ذٰلك عندهم ضرورة ، وٱلكوفيون يجيزون في سعة ٱلكلام تأنيث ٱسم كانَ إذا كان مصدرًا مذكرًا ، وكان ٱلخبر مؤنثًا مقدَّمًا عليه ، نحو قوله :

.... وقد خابَ مَنْ كانتْ سَريرَتَهُ ٱلغَدْرُ

---

(١) هو ذو ٱلرمة يصف ناقة . ديوانه ص ١٧٤ وٱلخزانة ٩ : ٤٢٠ ـ ٤٢٤ [٧٦٩] . حُرَّة : كريمة. وعيطل : طويلة ٱلعنق . وثبجاء : ضخمة ٱلثَّبَج ، وٱلثَّبَج : ما بين ٱلكاهل إلى ٱلظهر . ومُجْفَرة : عظيمة ٱلجنب واسعة ٱلجوف . ودعائم ٱلزَّور : ٱلضلوع ، وٱلزَّور : عظم ٱلصَّدر . وٱلزورق : ٱلسفينة . وٱلبلد : ٱلأرض وٱلمفازة .

(٢) هو ٱلكسائي كما في شرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٥٥١ ، وقد حصره في كان ، وقيَّده بأن يليها ٱلخبر .

(٣) هو لبيد . ديوانه ص ٣٠٦ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٥٥٠ . مضى : أي ٱلحمار . وقدَّمها : أي ٱلأتان . وعَرَّدت : حادت عن ٱلطريق . وإقدامها : تقديمها . وأنث لأنه أراد : وكانت عادةً تَقدمتُها .

(٤) هو ذو ٱلرمة . ويأتي ٱلبيت كاملاً بعد قليل . ديوانه ص ٧٥٤ وٱلكتاب ١ : ٥٢ ، ٦٥ . تسفهت : حرَّكت . ٱلنواسم : ٱلضعيفة ٱلهبوب . ٱلنواسم : ليس في ك ، ح .

فلو قلت «كانتْ شمسًا وجهُك» لم يجز،أو «كانت ٱلغدرُ سريرتَك» لم يجز.

وٱلمصنف لم يُحَرِّر ٱلقول فيما يُؤنث فعلُه مِن مذكر أُخبِر بمؤنث عنه ، فلم يقل بقول [1] ٱلبصريين ولا بقول ٱلكوفيين .

قوله **أو مضافٍ إليه مقدَّرَ ٱلحذف** أي : أو مذكر مضاف إلى مؤنث ، مثاله ما أنشد ٱلمصنف من قول ٱلشاعر / : [٣: ٤٧/ب]

مَشَيْنَ كَما ٱهْتَزَّتْ رِماحُ ، تَسَفَّهَتْ   أَعالِيَها مَرُّ ٱلرياحِ ٱلنَّواسِمِ

وأنشد ٱلفراء [2] :

قد صَرَّحَ ٱلسَّيْرُ عن كُتْمانَ وٱبتُذِلَتْ   وَقْعُ ٱلْمَحاجِنِ بِٱلْمَهْرِيَّةِ ٱلذُّقُنِ

أَنَّثَ فِعلَ ٱلوَقْعِ ـ وهو ذَكَرٌ ـ لأنه ذهب إلى ٱلْمَحاجِنِ ، وأَلحقَ ٱلتاءَ تَسَفَّهَتْ ـ وهو مُسنَد إلى مَرّ ـ لأنّ مرًّا مضاف إلى مؤنث، ويستقيم ٱلكلام بحذفه، فلو لم يستقم ٱلكلام بٱلحذف لم يجز إلحاق ٱلتاء ، نحو : قامَ غلامُ هند .

وٱعلمْ أنَّ ٱلمؤنثَ له ٱلفعلُ من ٱلمذكر ٱلمضاف إلى ٱلمؤنث أقسام :

أحدها: أن يكون بعضَ مؤنث، وهو مؤنث في ٱلمعنى، كقوله ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [3] في قراءة مَن قرأ بالتاء ، وقولِ ٱلعرب : قُطِعَتْ بعضُ أصابِعِه [4] ،

---

(١) بقول : ليس في ك .

(٢) أنشده في معاني ٱلقرآن ١ : ١٨٧ و٢ : ٣٧ . وهو لٱبن مقبل. ديوانه ص ٢١٦. صَرَّح : كشف . وكتمان : جبل في بلاد عُقَيل ، وقيل هو هنا ٱسم ناقة . وٱلمحاجن : جمع محْجَن ، وهو قضيب يكون في رأسه شعبتان ، فتقطع إحداهما ، وتبقى ٱلأخرى ، يرتفق بها ٱلرجل . وٱلمهرية : ٱلنوق ٱلكريمة، منسوبة إلى مَهْرة بن حيدان . وٱلذُّقُن: جمع ذَقُون ، وهي ٱلناقة ٱلتي تميل بذقنها إلى ٱلأرض تستعين بذٰلك على ٱلسير .

(٣) سورة يوسف : ١٠ . وقد قرأ بٱلتاء ٱلحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء . معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٦ وإعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٣١٦ وٱلبحر ٱلمحيط ٥ : ٢٨٥ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٥١ ، ٤٠٢ ، ٣ : ٢٤٨ ، وفيه : ذَهَبَتْ بعضُ أصابعه .

وقولِ ٱلشاعر[1] :

إذا بعضُ ٱلسِّنينَ تَعَرَّقَتْنا ....

فبعضُ ٱلسِّنينَ سِنُونَ ، وبعضُ ٱلسَّيَّارةِ سَيَّارة ، وبعضُ ٱلأصابعِ أَصابعُ .

ٱلثاني : أنْ يكون بعضَ مؤنث ، ولا يكون مؤنثًا في ٱلمعنى ، مثالُه قولُ ٱلشاعر[2] :

وتَشْرَقُ بِٱلقَولِ ٱلذي قد أَذَعْتَهُ   كما شَرِقَتْ صَدْرُ ٱلقَناةِ مِنَ ٱلدَّمِ

وقولُ ٱلآخر[3] :

لَمَّا أَتَى خَبَرُ ٱلزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ   سُورُ ٱلَمدينةِ وٱلجِبالُ ٱلْخُشَّعُ

وقولُ ٱلآخر[4] :

على قَبْضةٍ مَوْجُوءةٍ ظَهْرُ كَفِّهِ   فلا ٱلْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ ، ولا هو طاعِمُ

وقولُك : جُدِعَتْ أنفُ هند .

ٱلثالث : أنْ يكون ليس مؤنثًا في ٱلمعنى ولا بعضَ مؤنث ، لكنه شارك ٱلقسمين قبله في أنه يجوز أنْ يُحذَف[5] ، وتلفظ بٱلمؤنث ، وأنت تريده ، ومنه

---

(١) هو جرير . وعجز ٱلبيت : « كَفَى ٱلأيتامَ فَقدَ أَبِي ٱليَتيمِ » . ديوانه ص ٢١٩ وٱلكتاب ١ : ٥٢ ، ٦٤ وسر صناعة ٱلإعراب ص ١٢ وٱلخزانة ٤ : ٢٢٠ - ٢٢٤ [٢٨٨] . ٱلسنة هنا : ٱلجدب . وتعرقتنا : ذهبت بأموالنا كما يتعرق ٱلآكل ٱلعظم ، فيذهب ما عليه من ٱللحم .

(٢) هو ٱلأعشى . ديوانه ص ١٧٣ وٱلكتاب ١ :٥٢ ومعاني ٱلقرآن للفراء ١ : ١٨٧ و٢ : ٣٧ ، ٣٢٨ .

(٣) هو جرير . ديوانه ص ٩١٣ وٱلكتاب ١ : ٥٢ وٱلخزانة ٤ : ٢١٨ - ٢٢٠ [٢٨٧] .

(٤) ٱلبيت في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ١٨٧ و٢ : ٣٧ ، ٢٧٧ . وصدره في ٱلخصائص ٢ : ٤١٨ .

(٥) أن يحذف : ليس في ك .

ٱلبيت ٱلذي أنشده ٱلمصنف ، وقولُهم : ٱجتمعَتْ أهلُ ٱليمامة [(١)] ؛ لأنك تقول : تَسَفَّهَتْ أعاليَها ٱلرياحُ ، تريد : مرُّها ، وٱجتمعتِ ٱليمامةُ ، تريد : أهلُها ، لا ٱجتماع ٱلأبنية ، وقال تعالى ﴿ إنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾ [(٢)] ، أَنَّثَ ٱلمثقال لأنه لو أُسقط يصح ، فصار ٱلمِثقال كٱللَّغْو ، كما صار « أهل » كأنه لغو . ومثالُ قوله :

.... تَسَفَّهَتْ أعاليَها مَرُّ ٱلرياحِ ....

قولُ ٱلشاعر [(٣)] :

طُولُ ٱلسِّنِينَ أَسْرَعَتْ في نَقْضِي

لأنك تقول : ٱلسِّنُونَ أَسْرَعَتْ ، وأنت تريد : طُولها .

وقد يُتَأَوَّلُ « مَرُّ ٱلرياحِ » ، و« طُولُ ٱلسِّنِينَ » على أنه مصدر ، أُريدَ به ٱسم ٱلفاعل ، أي : مارُّ ٱلرياح ، وطويلُ ٱلسنين ، فيصير من باب « رجلٌ عَدْلٌ » / للمبالغة . أو على حذف مضاف ، أي : صاحبُ ٱلمَرِّ من ٱلرياح ، وذو ٱلطُّولِ من ٱلسنينَ ، فيكون من باب ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ ؛ لأنَّ مارَّ ٱلرياحِ رياحٌ ، وطويلَ ٱلسِّنِينَ سِنُونَ ، ويكون إذ ذاك تأنيثُه أسهلَ مِن تأنيث : ٱجتمعتْ أهلُ ٱليمامةِ. [٣: ٤٨/أ]

فلو كان ٱلمضاف إذا حُذف لم يَجز أنْ يكون مرادًا إذ لا دليل على حذفه ٱلبتة لم يَجز تأنيثه ، كقولك : قُطِعَتْ رأسُ هند ؛ لأنك لو قلت « قُطِعَتْ هند » لم يُفهَم منه : قُطِعَتْ رأسُ هند ، ولم يُرَدْ به ذٰلك .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٥٣ .

(٢) سورة لقمان : ١٦ .

(٣) هو ٱلعجاج ، أو ٱلأغلب ٱلعجلي . ٱلكتاب ١ : ٥٣ وٱلخزانة ٤ : ٢٢٤ - ٢٢٦ [٢٨٩] وفرحة ٱلأديب ص ١٨٢ وملحقات ديوان ٱلعجاج ٢ : ٣٠٠ .

وزاد ٱلفارسيُّ قسمًا رابعًا، وهو أنْ يكون ٱلمذكر ٱلمضاف إلى ٱلمؤنث هو كل ٱلمؤنث، نحو ما أنشده س في باب[1] «هٰذا أوَّلُ فارسٍ مُقْبِلٌ»[2]:

وَلِهَتْ عليه كُلُّ مُعْصِفةٍ هَوْجاءُ ، ليسَ لِلُبِّها زَبْرُ

هَوْجاءُ : صفة لـ« كل » ، نصَّ عليه س . ومن ذٰلك قول ٱلآخر[3]:

جادتْ عليهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فتَرَكْنَ كُلَّ حَديقةٍ كالدِّرْهَمِ

وقال تعالى ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ ﴾[4].

وزاد بعض أصحابنا تأنيث ٱلمذكر إذا كان فيه علامة تأنيث ، فتقول : قامتْ عشرةٌ ، وعلى هٰذا جاء قوله[5]:

أبوكَ خَليفةٌ ، وَلَدَتْهُ أُخْرَى وأنتَ خَليفةٌ ، ذاك ٱلكَمالُ

وعلى ذٰلك قول ٱلآخر[6]:

---

(١) كذا في ٱلمخطوطات ! وٱلذي في ٱلكتاب ٢ : ١١٠ : « هٰذا باب ما لا يكون ٱلٱسم فيه إلا نكرة » . وأوله : « وذٰلك قولك : هٰذا أولُ فارسٍ مُقْبِلٌ » .

(٢) ٱلبيت لٱبن أحمر في ٱلكتاب ٢ : ١١١ وشرح أبياته ٢ : ٢٢ . يصف موضعًا . ولهت عليه: حنت وصوتت في هبوبها على هٰذا ٱلموضع كما تحن ٱلناقة ٱلوالهة ٱلتي فقدت ولدها. وٱلمعصفة : ٱلريح ٱلشديدة ٱلهبوب. وٱلهوجاء : ٱلتي كأن بها هَوَجًا في ٱندفاعها . وٱللب : ٱلعقل . وٱلزَّبْر : ٱلإحكام . ك ، ن : معصبة . ح : معصية .

(٣) هو عنترة . ديوانه ص ١٩٦ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٢٧٦ . ٱلعين : مطر يدوم أيامًا لا يُقلع .

(٤) سورة آل عمران : ٢٥ .

(٥) ٱلبيت في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٢٠٨ وتهذيب ٱللغة ٧ : ٤٠٨ وٱلعمدة ص ١٠٧١ . قال ٱلفراء : « فقال أُخرى لتأنيث ٱسم ٱلخليفة ، وٱلوجه أن تقول : وَلَدَه آخَر » .

(٦) هو شُرَيْح بن بُجَيْر ٱلتَّغلبي كما في ٱلتنبيه وٱلإيضاح لٱبن بري وٱللسان (فلح) . وٱلبيت من غير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٢٠٩ . أنَّث ٱلصفة لتأنيث ٱلٱسم . ٱلفلح : ٱلشق في ٱلشفة ٱلسفلى . وٱلملأَّم : ٱللابس ٱللأمة ، وهي ٱلدرع . وٱلفند : ٱلقطعة ٱلعظيمة ٱلشخص من ٱلجبل . وعماية : جبل عظيم بنجد . ك ، ح : كأنك .

وعنترةُ ٱلفَلْحاءُ جاءَ مُلأَّمًا كأَنَّهُ فِنْدٌ ، مِنْ عَمَايةَ ، أَسْوَدُ

قال : ٱلفلْحاءِ ، ولم يقل ٱلأَفْلح .

وقد أطلق ٱلنحويون في ٱلمؤنث ٱلذي أُضيف إليه مذكرٌ مما يجوز تأنيثه لأجل تأنيث ما أُضيف إليه ، فظاهر هٰذا ٱلإطلاق أنه يجوز ذٰلك سواء أكان ٱلمضاف إليه ظاهرًا أم مضمرًا ، فعلى إطلاقهم يجوز : ٱلأصابعُ قُطِعَتْ بعضُها ؛ لأنَّ ٱلضمير مؤنث . وقال ٱلفراء : « ومن ٱستجاز قول ٱلشاعر[(١)] :

.... كما شَرِقَتْ صَدْرُ ٱلقَناةِ مِنَ ٱلدَّمِ

لم يُجز أن يقول (شَرِقَتْ صَدرُها) إذا كَنَى عنها ، وكذٰلك فٱفعل بكل ما كَنَيْتَ عنه . وإنما منعهم من ٱستجازته في ٱلإضافة إذا كَنَوْا عنه لأنَّ ٱلمَكْنيَّ لا يُفْرَدُ ممَّا قبله ، فيتوهم بٱلأول أنه قد سقط ، وٱعتمد على ٱلثاني ظاهرًا ؛ ألا ترى أنَّ ٱلعرب تقول : لك نِصْفُ ورُبْعُ ٱلدِّرهمِ ، ولا يقولون : لك نِصفُ ورُبْعُه ؛ للكناية ، وكذٰلك قال ٱلشاعر[(٢)] :

يا مَنْ رَأَى عارضًا يُكَفْكِفُهُ بينَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ ٱلأَسَدِ

ومحال أن يقول : بين ذراعَيْ وجبهتِه . وقال ٱلأعشى[(٣)] :

---

(١) تقدم في ص ١٩٠ .

(٢) هو ٱلفرزدق كما في ٱلكتاب ١ : ١٨٠ وٱلمقتضب ٤ : ٢٢٩ وٱلخزانة ٢ : ٣١٩ - ٣٢٠ [١٣٦] . وهو بيت يتيم في ديوانه ص ٢١٥ . ولم ينسب في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٢٢ . وٱنظر تخريجه في سر صناعة ٱلإعراب ص ٢٩٧ . يصف عارض سحاب ٱعترض بين نوء ٱلذراع ونوء ٱلجبهة ، وهما من أنواء ٱلأسد . ك ، ح : يا من يرى .

(٣) ديوانه ص ٢٠٩ وٱلكتاب ١ : ١٧٩ و٢ : ١٦٦ . وٱلبيت من غير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٢١ . ٱلبداهة : أول جري ٱلفرس . وٱلعلالة : ٱلجري ٱلذي يكون بعد ٱلبداهة . وٱلسابح : ٱلفرس يسبح بيديه في ٱلعدو . وٱلنهد : ٱلضخم . وٱلجزارة : أطراف ٱلجزور ، وهي ٱليدان وٱلرجلان وٱلرأس . وٱلبيت ٱلذي قبله :

ولا نُقاتِلُ بٱلعِصِـــيِّ ، ولا نُرامي بٱلحِجارَهْ

[٣: ٤٨/ب] /....... إلا عُلالَةَ أو بُدَا هةَ سابِحٍ نَهْدِ ٱلْجُزارَهْ

ولو كَنَى لم يجز » ٱنتهى .

وقوله **تاءٌ ساكنة** هٰذه ٱلتاء مختصة بٱلماضي وضعًا ؛ لأنَّ ٱلأمر مُسْتَغْنٍ بٱلياء نحو ٱضربي ، ولأنَّ ٱلمضارع ٱلمخاطب كذٰلك ، نحو تفعلين ، وٱلغائبة وٱلغائبتين بتاء ٱلمضارعة . ولحقت ٱلفعلَ ، وكان حقها ألاَّ تلحقه ؛ لأنَّ ٱلمعنى ٱلذي جاءت له ليس للفعل ، بل هو في ٱلفاعل ، وهو ٱلتأنيث ، لكنه لٱتصاله كجزء منه ، فجُعلت ٱلدلالة على ٱلتأنيث فيه (١) ، ولأنَّ تأنيث ٱلفاعل غير موثوق به لجواز ٱشتراك ٱلمذكر وٱلمؤنث في لفظ واحد ، نحو رَبْعة وصَبُور ، ولأنَّ ٱلمؤنث قد يُسَمَّى بمذكر ، وٱلعكس ، فٱحتاطت ٱلعرب في ٱلدلالة على تأنيث ٱلفاعل بوصل ٱلفعل بٱلتاء لِيُعْلَمَ تأنيث ٱلفاعل أو ما جرى مجراه مِن أول وَهلة ، نحو : طَهُرَتِ ٱلجُنُبُ ، وكانتِ ٱلرَّبْعةُ حائضًا ، وشُنِئَتِ (٢) ٱلْهُمَزَةُ .

وهٰذا ٱلفرق بين ٱلمذكر وٱلمؤنث في ٱلإخبار لا يكون في أكثر ٱلألسن ، فلا يوجد ذٰلك في لسان ٱلفرس ولا لسان ٱلترك ، بل ٱلمذكر وٱلمؤنث في ذٰلك سواء ، ويَتَّكلون على ٱلقرائن من غير دلالة لفظية على ذٰلك . وهٰذا من أحسن ما يُعتَذَر به عن التذكير في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَى ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هٰذا رَبِّي ﴾ (٣) ، فأشار بلفظ المذكر لأنه حكى قول إبراهيم ، ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث ، فحكى قوله على لغته ، والله أعلم .

وقد وافقَ لسانُ ٱلحبشة لسانَ ٱلعرب في إلحاق تاء ٱلتأنيث ٱلفعل ٱلماضي عندهم دلالةً على ٱلمؤنث ، قالوا : مَحَطَ ، في معنى ضَرَبَ ، فإذا أسندوه إلى

---

(١) فيه : ليس في ك . ح : فجعلت ٱلدلالة للتأنيث فيه .

(٢) في ٱلمخطوطات : وأسكنت . صوابه في شرح ٱلمصنف ٢ : ١١٠ .

(٣) سورة ٱلأنعام : ٧٨ .

مؤنث قالوا: مَحَطَتْ. وكذا لسان ٱليحمور، وقع فيه ٱلفرق بين ٱلمذكر وٱلمؤنث في ٱلفعل ٱلماضي، لكنْ بحرفٍ غير ٱلتاء.

قوله **ولا تُحذَف غالبًا إنْ كان ضميرًا متصلاً مطلقًا، أو ظاهرًا متصلاً حقيقيَّ ٱلتأنيث** مثاله: هند قامتْ، وٱلشمسُ طلعتْ. وٱحترز بقوله «ضميرًا متصلاً» مِن أن يكون منفصلاً، نحو: ما قام إلا أنتِ. وٱحترز بقوله «ظاهرًا متصلاً» مِن أن يكون قد فُصل بينهما، نحو قوله[١]:

إنَّ ٱمْرَأً ، غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ بَعدي وبَعدَكِ في ٱلدنيا لَمَغْرُورُ

وقال آخر[٢]:

لقد وَلَدَ ٱلأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوءٍ على بابِ ٱسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

وحكى س[٣]: «حَضَرَ ٱلقاضيَ ٱليومَ ٱمرأةٌ»، وقال: «إذا طالَ ٱلكلامُ كانَ ٱلحذفُ أَجملَ».

وٱحترز بقوله «حقيقيَّ ٱلتأنيث» مِن أن يكون ٱلتأنيث مجازًا، نحو: طلعتِ ٱلشمسُ، / وطلعَ ٱلشمسُ، قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ ٱلْبَيْتِ﴾[٤]، وقال ﴿كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[٥]، وقال ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وٱلْقَمَرُ﴾[٦]. [٣: ٤٩/أ]

---

(١) ٱلبيت بغير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ وٱلمذكر وٱلمؤنث لٱبن ٱلأنباري ص ٦١٨، وفيه تخريجه.

(٢) هو جرير. ديوانه ص ٢٨٣. وإيضاح شواهد ٱلإيضاح ص ٤٩٨ [١٣٤]، وفيه تخريجه. وٱلبيت بغير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٣٠٨.

(٣) ٱلكتاب ٢ : ٣٨ وليس فيه : ٱليوم. وفيه قوله ٱلتالي.

(٤) سورة ٱلأنفال : ٣٥.

(٥) سورة ٱلنمل : ٥١.

(٦) سورة ٱلقيامة : ٩.

وٱحترز بقوله «غالبًا» من قولهم : قالَ فلانةُ، حكاه س[1]، وردَّه ٱلمبرد[2]، وأجازه ٱلأخفش وٱلرماني، قال ٱلمصنف[3] : «وعلى هٰذه ٱللغة جاء قول لَبيد[4]:

تَمنَّى ٱبْنَتايَ أنْ يَعيشَ أبوهما وهل أنا إلا مِنْ رَبيعةَ أو مُضَرْ

لأنَّ ٱلإسناد إلى ٱلمثنَّى كٱلإسناد إلى ٱلمفرد بلا خلاف» ٱنتهى .

وما ذكره لا حجة فيه وإنْ كان ٱلحُكم ٱلذي ذكره صحيحًا ، وهو أنَّ ٱلمثنَّى من ٱلمؤنث حكمه حكم ٱلمفرد من ٱلمؤنث ؛ لأنه يحتمل أن يكون « تَمنَّى » فعلاً مضارعًا لا ماضيًا ، وأصله تَتَمنَّى، فحذف ٱلتاء على حد قولهم : تَذَكَّرُ هند ، أي : تَتَذَكَّرُ .

وٱحترز بقوله « غالبًا » أيضًا مما حُذفت منه ٱلتاء مع ٱلضمير ٱلمتصل ، نحو قولِ ٱلشاعر[5]:

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

وقولِ ٱلآخر[6] :

فإمَّا تَرَيْني ، ولِيْ لِمَّةٌ فإنَّ ٱلْحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقولِ ٱلآخر[7] :

إنَّ ٱلسَّماحةَ وٱلْمُرُوءةَ ضُمِّنا قَبْرًا بِمَرْوَ على ٱلطَّريقِ ٱللائحِ

---

(١) ٱلكتاب ٢ : ٣٨ .

(٢) ٱلٱنتصار لسيبويه من ٱلمبرد ص ١٢٣ - ١٢٤ . وٱنظر ٱلمقتضب ٢ : ١٤٦ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١١١ - ١١٢ .

(٤) ٱلبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٢١٣ .

(٥) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٦) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٧) هو زياد ٱلأعجم كما في ٱلشعر وٱلشعراء ص ٤٣٠ ؛ وهو من قصيدة يرثي بها ٱلمغيرة بن ٱلمُهَلَّب ، وهي في ذيل ٱلأمالي ص ٨ - ١١ ، وآخره في ٱلمصدرين : ٱلواضح .

وهٰذه ضرورة ، وٱلفصيح : أَبْقَلَتْ ، وأَوْدَتْ ، وضُمِّنَتَا .

وقد تأول بعض ٱلنحويين «ولا أرضَ» على : ولا مكانَ [١] ، و«ٱلحوادث» على : ٱلْحَدَثان ، كما أَنَّثوا ٱلْحَدَثانَ حملاً على ٱلحوادث [٢] ، قال [٣] :

وحَمَّالُ ٱلْمِئِينَ إذا أَلَمَّتْ بنا ٱلْحَدَثانُ وٱلأَنِفُ ٱلنَّصُورُ

وقول ٱلمصنف « وعلى هٰذه ٱللغة جاء قول لَبيد » أثبتَ أنها لغة [٤] .

وبعض أصحابنا [٥] جعل ما حكى س من قولهم « قال فلانةُ » شاذًّا ، ولا يجوز إلا حيث سُمع ، ولا يقاس عليه . وإنْ ثبت أنَّها لغة فينبغي أنْ يُقاس وإنْ كان قليلاً .

وأمَّا قول ٱلشاعر [٦] :

ألاَ لا يَغُرَّنَّ ٱمْرَأً نَوْفَلِيَّةٌ عَنِ ٱلرَّأْسِ بعدي أو تَرائبُ وُضَّحُ

فزعموا [٧] أنَّ ٱلنَّوْفَلِيَّةَ ليست بٱمرأة ، بل مِشْطَة تعرف بذٰلك ، فهو مؤنث غير حقيقي .

وقوله **غيرَ مُكَسَّر** مثاله ٱلجواري وٱلهنود ، فيجوز فيه : قامتِ ٱلجَواري ، وقامَ ٱلجَواري . [٣: ٤٩/ب]

وقوله **ولا ٱسمَ جَمْعٍ** ـ مثاله نَوْح ـ **ولا جِنْس** مثاله/ نِسْوة ، فيجوز فيه [٨] :

---

(١) ٱلمباحث ٱلكاملية ١ : ٢٤٣ [رسالة] .
(٢) معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ١٢٨ ـ ١٢٩ وٱلتكملة ص ٩٠ .
(٣) ٱلبيت في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ١٢٩ ومجالس ثعلب ص ٤٢١ وٱلمذكر وٱلمؤنث لٱبن ٱلأنباري ص ٢٢٢ وإيضاح ٱلشعر ص ٥٧٠ .
(٤) نص ٱلشلوبين في شرح ٱلمقدمة ٱلجزولية ٱلكبير ص ٥٧٩ على أنها لغة ضعيفة .
(٥) هو ٱلأُبَّذي كما في شرحه على ٱلجزولية ١ : ٤٢٠ .
(٦) هو جِرَان ٱلعَوْد . ديوانه ص ١ وٱلخصائص ٢ : ٤١٥ وٱلمحتسب ٢ : ١١٢ .
(٧) ٱلخصائص ٢ : ٤١٥ وٱلمحتسب ٢ : ١١٢ .
(٨) فيجوز فيه قامت ٱلنَّوْحُ ، وقامت نسوةٌ ، ويجوز قام ٱلنَّوْحُ ، وقام نسوةٌ : ليس في ك .

قامت ٱلنَّوْحُ، وقامت نسوةٌ، ويجوز: قام ٱلنَّوْحُ، وقام نسوةٌ، قال تعالى ﴿وقالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾[1]. ويدخل في ٱسم ٱلجنس فاعلُ نِعْمَ في نحو: نِعْمَ ٱلمرأةُ هند، يقول ذٰلك من لا يقول: قالَ فلانةُ.

وٱندرجَ تحت قوله « أو ظاهرًا متصلاً حقيقيَّ ٱلتأنيث » غير ما ذكر مثنى ٱلمؤنث ، نحو : قامت ٱلهندانِ ، وجمعُ ٱلسلامة منه ، نحو : قامت ٱلهنداتُ ، هٰذا مذهب أهل ٱلبصرة[2] .

وذهب أهل ٱلكوفة إلى أنَّ حُكمه حُكم جمع ٱلتكسير منه ، فيُذَكَّر على معنى «جَمْع»، ويُؤنَّث على معنى « جماعة ». وٱختاره أبو علي[3]. وٱستدلُّوا على ذٰلك بقوله تعالى ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ ﴾[4] ، وبقول ٱلشاعر[5] :

عَشِيَّةَ قامَ ٱلنَّائحاتُ ، وشُقِّقَتْ ... جُيُوبٌ بأيدِي مَأْتَمٍ وخُدُودُ

وقولِ ٱلآخر[6] :

فَبَكَى بَناتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي ... والطَّامِعُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

ولا حُجة في ذٰلك : أمَّا ٱلآية فأجاب ٱلأستاذ أبو علي[7] بأنه وقع ٱلفصل بٱلضمير، فحَسُنَ حذف ٱلتاء . وأمَّا « قام ٱلنائحاتُ » فشذوذ ، كقولهم : قالَ فلانةُ، أو رُوعِيَ فيه ٱلموصوف ٱلمحذوف ، أي : قامَ ٱلنساءُ ٱلنائحاتُ . وأمَّا «فبَكَى بَناتِي» فلأنه لم يَسْلَمْ فيه لفظ ٱلواحد ، فجرى مجرى جمع ٱلتكسير .

---

(١) سورة يوسف : ٣٠ .
(٢) ٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٢٦٧ ، وفيه مذهب ٱلكوفيين أيضًا . وٱنظر أيضًا ٱلملخص ١ : ٢٨١ - ٢٨٢ .
(٣) ٱلتكملة ص ٨٩ .
(٤) سورة ٱلممتحنة : ١٠ .
(٥) هو أبو عطاء ٱلسندي . ٱلحماسة ١ : ٣٩١ [ٱلحماسية ٢٦٩] وفيه تخريجه .
(٦) هو عبدة بن ٱلطبيب كما في ٱلنوادر ص ١٩٣ وٱلمفضليات ص ١٤٨ [ٱلمفضلية ٢٧] .
(٧) نسب إليه ٱبن أبي ٱلربيع في ٱلبسيط ص ٢٦٨ أنه حمله على إقامة ٱلصفة مقام ٱلموصوف ، وٱلأصل : ٱلنساء ٱلمؤمنات .

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح[1]: « حكم ٱلتاء في تصحيح ٱلمؤنث حكمها في مفرده ومثناه ، فلا يقال قامَ ٱلهندات إلا على لغة مَن قال : قالَ فلانةُ ؛ لأنَّ لفظ ٱلواحد في جمع ٱلتصحيح على ٱلحال ٱلتي كان عليها في ٱلإفراد وٱلتثنية ، فيتنزَّل قولك قامتِ ٱلهنداتُ منْزلة قولك قامتْ هندُ وهندُ وهندُ ، هٰذا هو ٱلصحيح » ٱنتهى. وهو موافق لقول أهل ٱلبصرة إلا في قوله « فلا يُقال قامَ ٱلهنداتُ إلا على لغة من قال: قالَ فلانةُ ».

وقولُه ولَحاقُها إلى قوله فبٱلعكس مثال ٱلفصل بغير إلا : قامتِ ٱليومَ هندُ ، وقامَ ٱليومَ هندُ ، ٱلأجود لحاق ٱلتاء . ومثال ٱلفصل بإلاَّ : ما قامَ إلا هندٌ ، وما قامتْ إلا هندٌ ، ٱلأحسن عند ٱلمصنف ألاَّ تلحق ، ويجوز عنده أن تلحق .

وفي هٰذه ٱلمسألة ٱلثانية - وهي ٱلفصل بإلا - خلاف : فٱلذي ذهب إليه أصحابنا أنه يلزم ٱلحذف ، ولا يجوز « ما قامتْ إلا هندُ » إلا في ضرورة ٱلشعر ، نحو قول ٱلراجز[2]:

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ   في حَرْبِنا إلا بَنَاتُ ٱلعَمِّ

قال ٱلأخفش : يقولون : ما جاءني إلا ٱمرأةٌ ، فيُذَكِّرون حملاً على ٱلمعنى في « أحد » ، ولا يؤنثون إلا في ٱلشعر ، نحو قوله[3] :

....   فما بَقِيَتْ إلاَّ ٱلضُّلُوعُ ٱلْجَرَاشِعُ

---

(١) شرح ٱلتسهيل ١ : ١١٢ .

(٢) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) هو ذو ٱلرمة يصف ناقته . وصدر ٱلبيت : « طَوَى ٱلنَّحْزُ وٱلأَجْرازُ ما في غُرُوضِها » . ديوانه ص ١٢٩٦ . ٱلنحز : ضرب ٱلأعقاب وٱلٱستحثاث في ٱلسير . وٱلأجراز : ٱلأرضون ٱللاتي لا تنبت ، ٱلواحد جُرْز . وٱلغُروض : جمع غَرْض ، وهو حِزام ٱلرَّحل . وٱلجَراشع : جمع ٱلجُرْشُع ، وهو ٱلمنتفخ ٱلجنبين . وآخره في ك ، ح : ٱلخواشع . وكذا ألحق في ن عن نسخة .

[٣: ٥٠/أ] **وحُكمُها مع جمع ٱلتكسير/ وشِبهِه وجمعِ ٱلمذكر بٱلألف وٱلتاء حُكمُها مع ٱلواحد ٱلمجازيِّ ٱلتأنيث. وحُكمُها مع جمع ٱلتصحيح غيرِ ٱلمذكور آنفًا حُكمُها مع واحده. وحُكمُها مع ٱلبنينَ وٱلبنات حُكمُها مع ٱلأبناء وٱلإماء. ويُساويها في ٱللزوم وعَدَمه تاءُ مضارعِ ٱلغائبة، ونونُ ٱلتأنيث ٱلحرفية. وقد تَلحقُ ٱلفعلَ ٱلمسندَ إلى ما ليس واحدًا مِن ظاهرٍ أو مضمرٍ منفصلٍ علامةٌ كضميره.**

ش: جمع ٱلتكسير يشمل ٱلمذكر وٱلمؤنث، نحو ٱلزُّيود وٱلهُنود. ويعني بقوله **وشِبهِه** ٱسم ٱلجمع في ٱلمذكر وٱلمؤنث، نحو قَوْم ونَوْح. ويعني بقوله **وجمعِ ٱلمذكر بٱلألف وٱلتاء** ما كان عاقلاً كٱلطَّلَحات[١]، وغيرَ عاقل كحُسَامات ودُرَيْهِمات. فهٰذه ٱلثلاثة ٱلأصناف يجوز أن تلحق ٱلتاء في فعله، ويجوز ألاَّ تلحق، ومن ذٰلك قوله تعالى ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[٢]، و﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾[٣]، ﴿وكَذَّبَ به قَوْمُكَ﴾[٤].

وقولُه **وحُكمُها مع جمع ٱلتصحيح غير ٱلمذكور آنفًا** أي: غير جمع ٱلمذكر بٱلألف وٱلتاء، وهو ما جُمع بٱلواو وٱلنون، أو بٱلألف وٱلتاء من ٱلمؤنث، نحو ٱلزَّيدون، وٱلهِندات، حُكمُه حُكمُ واحده، فكما تقول قامَ زيدٌ تقول قامَ ٱلزَّيدونَ، وكما تقول قامتْ هندُ تقول قامتِ ٱلهَندات، وكما لا تقول فصيحًا قامَ هندُ لا تقول قامَ ٱلهِنداتُ، وكما لا تقول قامتْ زيدٌ كذٰلك لا تقول قامتِ ٱلزَّيدونَ؛ لأنه بمَنْزلة: قامَ زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ.

وأجاز ٱلكوفيون[٥]: قامتِ ٱلزَّيدونَ، أَجْرَوْا جمع ٱلمذكر ٱلسالم بٱلواو وٱلنون مُجرى جمع ٱلتكسير منه، فكما تجوز ٱلتاء في جمع ٱلتكسير كذٰلك تجوز في هٰذا ٱلجمع.

---

(١) ك: كٱلظلمات.

(٢) سورة ٱلشعراء: ١٠٥.

(٣) سورة ٱلحجرات: ١١.

(٤) سورة ٱلأنعام: ٦٦.

(٥) ٱلملخص ١: ٢٨١.

والصحيح أنه لا يجوز ؛ إذ لم يُسمع من كلامهم : قامتِ الزَّيدونَ ، والقياس يأباه .

وقولُه **وحُكمُها مع البَنينَ والبناتِ** هٰذا يجوز فيه إلحاق التاء وعدم إلحاقها ؛ لأنه لم يَسلَم فيهما بناء الواحد ؛ ألا تَرى أنه لو جُمع على لفظ المفرد لكان ٱبْنُونَ وٱبْنات ، فلما لم يَسلَم فيه جرى مجرى التكسير لتغير لفظ الواحد كما تغير جمع التكسير ، وقال الشاعر [1] :

قالتْ بَنو عامرٍ : خالُوا بَني أَسَدٍ ... يا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّارًا لأقوامِ

وقال الآخر [2] :

حَمَتْهُ بَنُو الرَّبْداءِ مِنْ آلِ يامِنٍ ... بأَسْيافِهِمْ حَتَّى أُقِرَّ وأُوقِرَا

وقوله **ويُساويها في اللزوم وعدمه تاءُ مضارعِ الغائبة** ، مثاله : تَقومُ هندُ ، وتَضطَرِمُ النارُ ، ويَضطَرِمُ النارُ ، وتَحضرُ القاضيَ امرأةٌ ، ويَحضرُ القاضيَ امرأةٌ ، وتَقومُ الهِنداتُ، ويَقومُ الهِنداتُ، وما تَقومُ إلا هندُ، وما يَقومُ إلا/ هندُ . [٣: ٥٠/ب]

ومثل :

.... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

قولُه [3] :

وهل يَرْجِعُ التَّسْليمَ أو يَكْشِفُ العمى ... ثَلاثُ الأَثافي والرُّسُومُ البَلاقِعُ

لأنَّ أحدهما مُسنَد إلى ثلاث ، والآخر مُسْنَد إلى ضميره ، وكِلا الفعلين الروايةُ فيه بالياء ، فلم تلحق علامة التأنيث ، وهي التاء .

---

(١) تقدم في ١ : ٢٧٦ و٤ : ٣٩ .

(٢) هو امرؤ القيس يصف نخلاً . ديوانه ص ٥٧ . بنو الربداء : قوم من الحبشة . أُوْقِرَ : كمل حَمْلُه . ح : بنو الزيدون .

(٣) هو ذو الرمة . ديوانه ص ١٢٧٤ . العمى ههنا : الجهل . وبلاقع : لا شيء فيها .

فأمّا قولُه[1]:

فَقُلْتُ لها : فِيئِي ، فما يَسْتَفِزُّنِي ذَواتُ ٱلعُيُونِ وٱلبَنانِ ٱلْمُخَضَّبِ

فضرورة عند ٱلبصريين ، أو على حذف ٱلموصوف ، أي : ٱلنساءُ ذَواتُ . ومَقيس عند ٱلكوفيين ، يُجيزون : يقومُ ٱلهِندات ، كما أجازوا : قامَ ٱلهِنداتُ

وجميع ما ذكرنا مما تجوز فيه ٱلتاء ولا تجب إذا فُصل بين ٱلفعل وبين ما أُسند إليه بـ«إلا» لا تجوز فيه ٱلتاء ٱللاحقة للماضي ولا تاء ٱلمضارع، وما رُوي من قراءة أبي رجاء ومالك بن دينار ﴿فأَصْبَحُوا لا تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾[2]. بٱلتاء وضمها ورفع ﴿مَسَاكِنُهُمْ﴾ قراءةٌ شاذة ضعيفة في ٱلعربية.

وقولُه **ونونُ ٱلتأنيث ٱلحرفية** مثاله: خَرَجْنَ أو يَخرُجْنَ ٱلهِنداتُ، كما تقول: تَخرجُ ٱلهِنداتُ، وخَرجتِ ٱلهِنداتُ، وٱنْكَسَرْنَ ٱلقُدورُ، ويَنْكَسِرْنَ ٱلقُدورُ، كما تقول : ٱنْكَسَرَتِ ٱلقُدورُ، وتَنْكَسِرُ ٱلقُدورُ. قال ٱلمصنف[3] : «ومَنِ ٱلتزمَ ٱلتاء في قامتْ هندُ ـ وهي ٱللغة ٱلمشهورة ـ لا يستغني في نحو[4] قامت ٱلهِنداتُ عن ٱلتاء وٱلنون ٱلحرفية» ٱنتهى، فيقول: تقومُ ٱلهِنداتُ، أو يقمنَ ٱلهِنداتُ، أو قُمْنَ ٱلهِنداتُ. وهٰذه ٱلنون ٱلحرفية فرع من فروع لغة «أَكَلُوني ٱلبراغيثُ»[5]، فكان ينبغي ذكرها معها.

وقولُه **وقد تلحق** ... إلى آخره ٱللغة ٱلمشهورة ألاَّ تلحق هٰذه ٱلعلامةُ ٱلفعلَ إذا أُسند إلى ما ذكر ، ومِنَ ٱلعرب مَن يُلحقه ألفَ ٱلتثنية وواوَ ٱلجمع ونونَ

---

(١) تقدم في ١ : ٧٨ .

(٢) سورة ٱلأحقاف : ٢٥ . وقرأ بها أيضًا ٱلجحدري وٱلأعمش وٱبن أبي إسحاق وٱلسلمي . ٱلبحر ٱلمحيط ٨ : ٦٤ ـ ٦٥ .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١١٧ ـ ١١٨ .

(٤) نحو : ليس في ك .

(٥) تقدم تخريجها في ١ : ١٦٨ .

ٱلإناث. وٱلمختار أنّها علامات[1] كتاء ٱلتأنيث، تدلُّ على تثنية ٱلفاعل وجمعه كما دلّت ٱلتاء على تأنيثه. وهٰذه ٱللغة يُسميها ٱلنحويون لغةَ «أَكَلُونِي ٱلبراغيثُ».

وٱختلف ٱلنحويون في تخريجها[2]: فذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وأنَّ ما بعدها بدل منها. وذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وما بعدها مبتدأ، وتلك ٱلجملة ٱلسابقة في موضع ٱلخبر. وٱلصحيح ما قَدَّمناه مِن أنّها حروف دالّة على ٱلتثنية وٱلجمع؛ لنقل أئمة ٱلعربية وٱتفاقهم على أنّها لغة لقوم من ٱلعرب مخصوصين، قال س[3]: «وٱعلم أنَّ مِنَ ٱلعرب مَنْ يقول: ضَرَبُوني قومُك، وضَرَباني أخَواك».

وحكى ٱللغويون[4] أنَّ أصحاب هٰذه ٱللغة هم طَيِّئ، يلتزمون ٱلعلامة أبدًا، ولا يفارقونها.وحكى أيضًا بعض ٱلرواة أنّها مِن لغة/ أَزْدِ شَنُوءة. ولو كان على ما [٣: ٥١/أ]
زَعم بعضهم مِن أنّها ضمائر لَمَا ٱختصَّت به طائفة من ٱلعرب دون باقيهم.

وقولُه **مِن ظاهر** مثال ما جاء من ذٰلك في ٱلتثنية في ٱلفعل ٱلماضي: « ٱلتَقَتا

---

(١) في حاشية ن ما نصه: « وهٰذا ضعيف لثلاثة أوجه: أحدها أنه لزمت ٱلعلامة في ٱلمؤنث خيفة ٱللبس؛ لأن ٱلمؤنث قد يكون بغير علامة، وقد يسمى ٱلمؤنث بٱلمذكر، وأما ٱلتثنية وٱلجمع فيُستفاد ٱلحكم من صيغتهما من غير لَبس، فلم يحتاجا إلى علامة. وٱلوجه ٱلثاني أن ٱلتأنيث لازم للكلمة، فلزمت له علامة، تدل على لزومه، وأما ٱلتثنية وٱلجمع فمعانٍ مفارقة، فلا تحتاج إلى دليل يدل على مفارقتها. وٱلثالث أن دعوى ٱلحرفية غير مسموعة؛ لأن أصلها أن تكون ضمائر، ووجب ٱستصحاب ٱلأصل، بخلاف تاء ٱلتأنيث، فإنه ليس لها في ٱلٱسمية [أصل] يُستصحب، فٱفترقا. فإذا بطل حرفيتها يثبت كونها ضمائر. وفي أكلوني ٱلبراغيث شذوذان: أحدهما جعلهم ٱلواو لما لا يعقل. ٱلثاني تسمية ٱلقرص أكلاً، فكأنهم لما آذهم نزلوها منزلة ٱلعقلاء ». ٱلمغني لٱبن ٱلفلاح.

(٢) ٱنظر علىٰ سبيل ٱلمثال شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ١٨ - ١٩ وأمالي ٱبن ٱلشجري ١: ٢٠٠ - ٢٠٣ وٱلبسيط في شرح ٱلجمل ص ٢٦٩ - ٢٧١.

(٣) ٱلكتاب ٢: ٤٠.

(٤) ن، ح: ٱلبصريون. ك، وحاشية ن عن نسخة: ٱللغويون.

حَلْقَتا ٱلبطان»[1] ، وقولُ ٱلشاعر[2] :

تَوَلَّى قِتالَ ٱلمارِقِينَ بِنَفْسِه وقد أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقولُ ٱلآخر[3] :

أُلْفِيَتا عَيناكَ عندَ ٱلقَفا أَوْلَى فأَوْلَى لَكَ ذا واقِيَهْ

وفي ٱلحديث من كلام وائل بن حجر: «ووَقَعَتا رُكْبَتاه إلى ٱلأرض»[4] .

وممَّا جاء من ذٰلك فيها ٱلْمضارع قولُ وائل بن حجر: «قَبلَ أنْ تَقعَا كَفَّاه»[5] .

ومما جاء من ذٰلك ٱلماضي في ٱلجمع ٱلمذكر قول ٱلشاعر[6] :

بَني ٱلأرضِ قد كانوا بَنِيَّ ، فعَزَّني عليهم لآجالِ ٱلْمَنايا كِتابُها

ومما جاء من ذٰلك فيه ٱلمضارع قول ٱلشاعر[7] :

يَلُومُونَنِي في ٱشْتِراءِ ٱلنَّخيــ ـــيلِ أَهْلي ، فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

---

(١) ٱلبطان للقَتَب ٱلحزام ٱلذي يُجعل تحت بطن ٱلبعير ، وفيه حلقتان ، فإذا ٱلتقتا فقد بلغ ٱلشَّدُّ غايتَه . يُضرب في ٱلحادثة إذا بلغت ٱلنهاية . أمثال أبي عبيد ص ٣٤٣ ومجمع ٱلأمثال ٢ : ١٨٦ وٱلكامل ص ٢٨ . وٱلفعل فيهن بدون ألف .

(٢) هو عبيد ٱلله بن قيس ٱلرقيات . ملحق ديوانه ص ٣٣١ [تحقيق د. إبراهيم عبد ٱلرحمٰن] وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ١٣٨ - ١٤٠ [٥٩٠] .

(٣) عمرو بن مِلْقَط . ٱلنوادر ص ٢٦٨ وأمالي ٱبن ٱلشجري ١ ٢٠١ وفيه تخريجه .

(٤) سنن أبي داود ١ : ١٩٦ ، ٢٢٢ وعون ٱلمعبود ٢ : ٣٠٦ و٣ : ٤٨ .

(٥) سنن ٱلبيهقي ٱلكبرى ٢ : ٩٨ وعون ٱلمعبود ٢ : ٣٠٦ و٣ : ٤٨ .

(٦) هو ٱلفرزدق يرثي ٱبنيه . ديوانه ص ٨٨٦ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ . بني ٱلأرض : خبر لكان مقدم عليها ، وٱلواو في كانوا علامة ٱلجمع . وعَزَّني : غلبني .

(٧) هو أمية بن أبي ٱلصلت أو أُحيحة بن ٱلجُلاح . ويروى آخره يعذل . ذيل ديوان أمية ص٥٤٤ - وتخريجه في ص ٦١٩ - ٦٢٠ - ومعاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٣١٦ وسر صناعة ٱلإعراب ص ٦٢٩ وٱلعيني ٢ : ٤٦٠ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ١٣٢ - ١٣٤ [٥٨٨] .

ومما جاء من ذٰلك ٱلماضي في جمع ٱلمؤنث قوله[1]:

نُتِجَ ٱلرَّبيعُ مَحاسِنًا أَلْقَحْنَها غُرُّ ٱلسَّحائبْ

وقول ٱلآخر[2]:

رَأَينَ ٱلغَواني ٱلشَّيبَ لاحَ بِمَفْرِقِي فأَعْرَضْنَ عَنِّي بٱلْخُدودِ ٱلنَّواضِرِ

ومما جاء من ذٰلك ٱلمضارع قول ٱلشاعر[3]:

ولكنْ دِيافِيٌّ أبوه وأُمُّهُ بِحَوْرانَ ، يَعْصِرْنَ ٱلسَّليطَ أقارِبُهْ

فرع ملخص من كلام ٱبن هشام : لو فُكّت ٱلتثنية أو ٱلجمع في ٱلضرورة لم تلحق علامة ٱلتثنية ولا ٱلجمع ، وكذٰلك لو منع مانع من المتفقين في ٱللفظ وٱلمعنى من ٱلتثنية أو ٱلجمع كبقاء ٱلٱسمين أو ٱلأسماء على علميتهما أو علميتها ، وكذٰلك لو جيء بٱسمين مختلفين أو أسماء مختلفة ، فلا يجوز : قاما رجلٌ ورجل ، أو قاما زيدٌ وزيد ، وهما باقيان على علميتهما ، أو قاما زيدٌ وعمرو ، وجاءوا زيدٌ وعمرو وبكر . ويُستدلُّ بِهٰذا على فساد مَن ذهب إلى أنها ضمائر ، وأنَّ ما بعدها مرفوع بٱلٱبتداء ؛ إذ لو كان كذٰلك لم تمتنع هٰذه ٱلمسائل ، ولو رفع ٱلضمير ٱلمثنى وهو قبله لجاز أن يرفع ضمير ٱلمفرد وهو قبله ، وجاز أن ننوي في ٱلفعل من قولنا قامَ زيدٌ ضميرًا على حد ٱلتأخير ، فيكون زيدٌ مبتدأً . قال ٱبن هشام : «وهٰذا لم يقل به / أحد[4] علمناه» ٱنتهى . [٣: ٥١/ب]

---

(١) هو أبو فراس ٱلحمداني . ديوانه ص ٢٩. وٱلبيت من غير نسبة في ٱلعيني ٢ : ٤٦٠ .

(٢) هو محمد بن عبيد ٱلله ٱلعتبي كما في معجم ٱلشعراء للمرزباني ص ٣٥٧ . ونسب في ٱلعقد ٱلفريد ٣ : ٤٣ لمحمد بن أمية ، وأوله فيه : «رأَتني ٱلغَواني ٱلشَّيبُ».

(٣) هو ٱلفرزدق . ديوانه ص ٥٠ وٱلكتاب ٢ : ٤٠ وٱلخزانة ٥ : ٢٣٤ - ٢٤١ [٣٧٦] . يهجو عمرو بن عفراء ٱلضبي بأنه قروي من دياف ، وهي قرية بٱلشام . وحوران : من مدن ٱلشام . وٱلسليط : ٱلزيت .

(٤) أحد : ليس في ك .

وما ذهب إليه من أنه إذا جيء بٱسمين مختلفين أو أسماء مختلفة ، نحو : قاما زيدٌ وعمرو ، وجاءوا زيدٌ وعمرٌو وبكر ، لم تلحق علامة ٱلتثنية ولا ٱلجمع - ليس بصحيح ، وٱلسماع يرد عليه ، وهو ما تقدم لنا إنشاده من قول ٱلشاعر :

تَوَلَّى قِتالَ ٱلمارِقِينَ بِنَفْسِهِ وقد أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقال آخر[1] :

ذَرِينِي لِلْغِنَى أَسْعَى ، فإنِّي رَأيتُ ٱلناسَ ، شَرُّهُمُ ٱلفَقِيرُ
وأَهْوَنُهم وأَحْقَرُهُمْ عليه وإنْ كانا لَهُ نسبٌ وخِيْرُ

فهٰذه ٱلعلامة قد لحقت ، وجاء بعدها ٱسمان مختلفان .

فرع : ٱلصفة تجري في هٰذه ٱللغة مجرى ٱلفعل ، قال س[2] : « قال ٱلخليل : فإنْ ثَنَّيتَ أو جمعت فإنَّ ٱلأحسن أن تقول : مررتُ برجلٍ قُرَشيَّانِ أبواه[3] ، وبرجلٍ كَهْلُونَ أصحابُه » . قال ٱلخليل[4] : « مَن قال أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ أجرَى هٰذا على أوَّله ، فقال : مررتُ برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه[5] ، ومررتُ بقومٍ قُرَشِيِّينَ آباؤُهم . وكذٰلك أَفْعَلُ ، نحو أَعْوَرَ وأَحْمَرَ ، تقول : مررتُ برجلٍ أَعْوَرَ أبواه ، وإنْ شئتَ قلتَ : برجلٍ أَحْمَرانِ أبواه ، تجعله ٱسْمًا . ومَن قال أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ قلتَ على حدِّ قوله : مررتُ برجلٍ أَعْوَرَينِ أبواه » ٱنتهى .

ولم يأت في هٰذا ٱلتمثيل[6] إلا نكرة، فإن عرَّفت ٱلوصف بأل فهل يجري هٰذا ٱلوصف على لغة أَكَلُوني البَراغيثُ مجراه نكرة، فيرفع ٱلظاهر، فيه خلاف:

---

(١) هو عروة بن ٱلورد . ديوانه ص ١٢٣ ، وفيه تخريجهما .
(٢) ٱلكتاب ٢ : ٤١ .
(٣) ك ، ن ، ح : مررت برجلين قرشيان أخواه . صوابه في ٱلكتاب .
(٤) ٱلكتاب ٢ : ٤١ .
(٥) ك ، ح : مررت حسنين أبواهما . ن : مررت برجلين حشنين أبوهما .
(٦) ك : ٱلقبيل .

قال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع: كل صفة ترفع ٱلٱسم ٱلظاهر فٱلأفصح فيها ألا تُثَنَّى ولا تجمع جمع ٱلسلامة، ويجوز أن تُثَنَّى وتُجمَع على لغة أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ، فتقول: إنَّ ٱلقائمَينِ أَبواهما كانتا مُنْطَلِقَتين[1] جارِيَتاهما، وفي ٱلجمع: إنَّ ٱلقائمِينَ آباؤُهم كُنَّ مُنْطَلَقاتٍ[2] جَواريهِم.

وقال ٱبن عصفور: ويجوز[3] في مسألة أبي ٱلقاسم - يعني ٱلزَّجَّاجي - إنَّ ٱلقائمَ أبوه كانَ مُنطلقةً جاريتُه، تثنية ٱلقائمة ومُنطَلقة وجمعهما على لغة مَن قال أَكَلُوني ٱلبَراغيثُ؛ لأنَّ ٱسم ٱلفاعل إذا رَفع ٱلظاهر كان حكمه حكم ٱلفعل إذا رَفع ٱلظاهر، فتقول: إنَّ ٱلقائمَينِ أبواهما كانا مُنطلقتَينِ جاريتاهما، وإنَّ ٱلقائمينَ آباؤُهم كانُوا مُنطَلقاتٍ جَواريهِم .

وحُكي عن ٱبن عصفور أيضًا أنه إذا عُرِّفَ هٰذا ٱلوصف بأل لم يرفع ٱلظاهر في هٰذه ٱللغة . وكأنَّ علة ذٰلك - وٱلله أعلم - أنه إذا عُرِّف بأل لم يقع موقع ٱلفعل لأنَّ ٱلفعل نكرة ، وقد تقدم لنا في أوائل باب ٱلٱبتداء[4] أنَّ ٱلوصف ٱلرافع ما يغني / عن ٱلخبر لا يجوز تعريفه ، فتقول: أقائمٌ ٱلزيدانِ؟ ولا يجوز : ٱلقائمُ ٱلزَّيدانِ؟ وهٰذه ٱللغة عند جمهور ٱلنحويين ضعيفة، وقد ذكرنا أنها لغة طيئ، وهي لغة أزد شَنوءة، فلا تكون ضعيفة. [٣: ٥٢/أ]

وقولُه **أو مضمرٍ منفصل** مثاله: ٱلزيدانِ ما قاما إلا هما، وٱلزيدونَ ما قاموا إلا هم ، وٱلهنداتُ ما قُمْنَ إلا هُنَّ.

وقولُه **علامةٌ كضميره** تقدم ٱلخلاف في ذٰلك، وأنَّ ٱلأصح أنَّها حروف علامة لتثنية ٱلفاعل وجمعه، كما أنَّ التاء علامة لتأنيث ٱلفاعل.

---

(١) ك : متطلعتين . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .
(٢) ك : متطلعات . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .
(٣) ن : ولا يجوز .
(٤) تقدم ذٰلك في ٱلجزء ٱلثالث ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

وفي ٱلبسيط : «كونها حروفًا أقرب؛ لأنه إمَّا أن يكون ما بعدها فاعلاً، ولا يكون؛ لأنَّ ٱلفعل لا يكون له فاعلان. أو بدلاً، ولا يكون؛ لأنه يُقدَّر حَذف وتنْزيل شيء منْزلة آخر لا يحتاج إليه، وٱلأصل عدمه. وٱلصحيح أنه يُحتمل في هٰذا، ويلزم أن تجعل ٱلنون كذٰلك إذا قلت: قُمْنَ ٱلهندات، ولا يكون؛ لأنه فاعل بدليل تغيير آخر ٱلفعل، ولا يكون للعلامة كما في قامَتْ وضربَتْ» ٱنتهى.

ولا يلزم حصره في أنْ يكون ما بعد هٰذه ٱلعلامات فاعلاً أو بدلاً ؛ لأنه قد قيل إنه مبتدأ .

وقوله[١] **كضميره** يعني أنها ألف تثنية، وواو جمع، ونون جمع، كٱلضمائر سواء، تُطابق ما بعدها كما تُطابق لو كانت ضمائر.

وقال ٱلسهيلي : « ألفيتُ في كتب ٱلحديث ٱلمروية ٱلصحاح ما يدل على كثرة هٰذه ٱللغة وجودها ، نحو ما جاء من قول وائل بن حجر في سجود ٱلنبي - عليه ٱلسلام - (ووَقَعَتا رُكْبَتاه إلى ٱلأرض قبل أنْ تَقَعا كَفَّاه) [٢] ، ونحو قوله (يَخْرُجْنَ ٱلعَواتقُ وذَواتُ ٱلخُدُورِ) [٣] ، ونحو (يَتعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بٱلليلِ وملائكةٌ بٱلنهارِ) [٤] ، أخرجه في ٱلموطأ . فٱلألف وٱلواو وٱلنون حروف ، لكني أقول في حديث ٱلموطأ : ٱلواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر ، رواه ٱلبَزَّار مطوَّلاً مجردًا ، فقال فيه (إنَّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بٱلليل وملائكةٌ بٱلنهار) ، فـ(ملائكةٌ) على هٰذه ٱلرواية بدل من ٱلضمير في يَتعاقبون . وفي آخره

---

(١) وقوله كضميره ... كما يطابق لو كانت ضمائر : ليس في ك .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٠٤ .

(٣) هٰذا جزء من حديث صحيح أخرجه ٱلبخاري ومسلم في صحيحيهما ، وغيرهما ، لكن ليس بهٰذه ٱلرواية، وبهٰذه ٱلرواية أخرجه ٱبن حجر في تغليق ٱلتعليق ٢ : ٢٠٣ . ٱلعواتق: جمع عاتق ، وهي ٱلجارية ٱلبالغة .

(٤) تقدم تخريجه في ١ : ١٨٨ - ١٨٩ ، وأشار هناك أيضًا إلى رواية ٱلبزار .

(وتَرَكْناهم وهُمْ يُصلُّونَ، فاْغْفِرِ لهم اللَّهُمَّ يومَ الدِّينِ)، وليس هٰذا في حديث مالك، فدلَّ على أنه مختصر من ذٰلك الحديث» انتهى كلام السهيلي.

ودلَّ على خلاف ما يذهب المصنف إليه في قوله (يَتعاقَبُونَ فيكم مَلائكةٌ) مِن أنه على لغة : أَكَلُونِي البَراغيثُ ، حتى قال[1] : « وقد تَكلَّمَ بِها النبي - عليه السلام - فقال : (يَتعاقَبُونَ فيكم مَلائكةٌ بالليلِ ومَلائكةٌ بالنَّهارِ) » . وعلى ما رواه البَزَّار لا يكون النبيُّ تَكلَّمَ بها ؛ لأنَّ قبله (إنَّ للهِ مَلائكةً يَتعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ) ، وكثيرًا ما يقول المصنف : على لُغة يَتعاقَبُونَ فيكم .

ص : ويُضمَرُ جَوازًا فِعلُ الفاعل المُشْعِرُ به ما قبلَه ، والمُجابُ به نفيٌ أو استفهام . ولا يُحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلولِ عليه / ، ويَرفَع تَوَهُّمَ [٣: ٥٢/ب] **الحذفِ إنْ خَفِيَ الفاعلُ جعلُه مصدرًا منويًّا ، أو نحو ذٰلك .**

ش : مثال ذٰلك قراءة ابن عامر وأبي بكر ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾[2] ، التقدير: يُسَبِّحُ رجال، فحذف « يُسَبِّحُ » لدلالة « يُسَبَّحُ » عليه؛ إذ لا يجوز أن يرتفع « رِجالٌ » بـ« يُسَبَّحُ » المبني للمفعول.

قال المصنف[3]: «ولا يجوز هٰذا الاستعمال إلا فيما كان هٰكذا»، يعني ألاَّ يلتبس بالمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله . قال[4]: «فلو قيل : يُوعَظُ في المسجد رِجالٌ، على معنى : يَعِظُ رجالٌ - لم يَجُز لصلاحية إسناد يُوعَظُ إليهم، فلو قيل[5]: يُوعَظُ في المسجد رِجالٌ زيدٌ جاز لعدم اللبس». قال المصنف[6]: «ومِن الجائز لعدم

---

(١) شرح التسهيل ٢ : ١١٦ .
(٢) سورة النور : ٣٦ - . السبعة ص ٤٥٦ .
(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١٨ .
(٤) شرح التسهيل ٢ : ١١٨ .
(٥) يوعظُ في المسجد رجالٌ ... فلو قيل : ليس في ك .
(٦) شرح التسهيل ٢ : ١١٨ - ١١٩ باختصار .

ٱللبس قولُ ٱلشاعر[1] :

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ لِخُصُومةٍ ومُختَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ ٱلطَّوائحُ

ومثلُه قول ٱلآخر[2] :

حَمامةَ بَطْنِ ٱلوادِيَينِ ، تَرَنَّمِي سُقِيتِ مِنَ ٱلغُرِّ ٱلغَوادي مَطيرُها

هٰكذا رواه ٱلحُفَّاظ ، ومَن قال (سَقاكِ) فتارِكٌ للرواية وآخذٌ بٱلرأي .

ومِن إضمار فعلِ ٱلفاعل لِكَونِ ما قبلَه يُشعِرُ به قولُ ٱلشاعر[3] :

أَرَى ٱلأيامَ لا تُبْقي كَرِيْمًا ولا ٱلعُصْمَ ٱلأَوابِدَ وٱلنَّعامَا

ولا عِلْجَانِ ، يَنْتابانِ رَوْضًا نَضيرًا نَبْتُهُ ، عُمًّا ، تُؤامَا»

وهٰذا ٱلذي ذهب إليه ٱلمصنف في هٰذه ٱلأبيات لا يتعين :

أمَّا ٱلبيت ٱلأول فيمكن أن يكون ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله هو ضارِع ، ويكون يَزيدُ منادًى ، أي : لِيُبْكَ ضارِعٌ - يا يزيدُ - بفَقدك ، فإنه يصير كٱلمفقود ٱلذي ينبغي أن يُبكى إذ لا يجد مثلك ، فلا يكون يَزيدُ هو ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله، وضارِعٌ فاعلاً ، تقديره : يَبْكيه ضارِعٌ .

وأمَّا ٱلثاني فيمكن أن يكون مَطيرُها بدلاً من ٱلضمير ٱلمستكن في ٱلغَوادي إذ فيه ضمير يعود على ٱلغُرِّ ، أي : ٱلبواكي هي مَطيرُها ، ولا يكون مَطيرُها فاعلاً بفعل محذوف ، ٱلتقدير : يَسْقيها مَطيرُها .

---

(١) هو ٱلحارث بن نَهيك أو غيره . وهو في ٱلكتاب ١ : ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ . وقد تقصيتُ ٱلقول في نسبته في إيضاح ٱلشعر ص ٥٠٢ . ٱلضارع : ٱلذليل ٱلخاضع . وٱلمختبط : طالب ٱلمعروف ٱلمحتاج . وتطيح : تذهب وتهلك . وٱلطوائح : ٱلمهلكات .

(٢) تقدم في ٢ : ٧١ .

(٣) هو صخر ٱلغي ٱلهذلي . وٱلبيتان في شرح أشعار ٱلهذليين ص ٢٨٧ ، ٢٨٩ وبينهما خمسة أبيات . ٱلعُصم : ٱلوعول . وٱلأوابد : ٱلمستوحشة . وٱلعِلْج : ٱلحمار ٱلغليظ . وينتابان : يأتيان . وٱلعُمّ : ٱلطِّوال . وتُؤام : ينبت ٱثنين ٱثنين .

وأمّا ٱلثالث فيمكن أن يكون « ولا عِلْجان » منصوبًا معطوفًا على ٱلمنصوب قبله ، ويكون ذٰلك على لغة مَن يجري ٱلمثنّى بٱلألف رفعًا ونصبًا وجرًّا ، وهي لغة طوائف من ٱلعرب ، منهم بنو ٱلحارث بن كعب (١) .

وأمّا قول ٱلمصنف « إنّ ذٰلك جائز إذا عدم ٱللبس » فٱلذي عليه جمهور ٱلنحويين أنّ مثل هٰذا لا يقاس . وذهب بعضهم إلى ٱلقياس فيه ، وهو مذهب ٱلجرمي وٱبن جني (٢) ، فيجوز عندهم : أُكِلَ ٱلطعامُ زيدٌ ، وشُرِبَ ٱلماءُ عمرٌو ، وأُوْقِدَ ٱلنارُ محمدٌ .

وفي ٱلبسيط : فأمّا في ٱلخبر - يعني إذا كان ٱلفعل خبرًا - فإنه يجوز ، يعني إضماره . قال : بشرط ، وهو إذا كان في ٱلكلام ما يدل عليه بأن يُذكَر فعلٌ / [٣: ٥٣/أ] مِن معناه أو مِن لفظه ومعناه . وذكر آيَتَي ٱلتسبيح وٱلتزيين (٣) ، وقولَ ٱلشاعر: « لِيُبْكَ. ٱلبيت ».

وقوله (٤) :

أَسْقَى ٱلإلٰهُ عُدُواتِ ٱلوادي وجَوْفَهُ كُلُّ مُلِثٌّ غادي

كُلُّ أَجَشَّ حالكِ ٱلسَّوادِ

---

(١) تقدم ذكر تلك ٱلطوائف في ١ : ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٢) ٱنظر ٱلمحتسب ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) يعني بآية ٱلتسبيح ٱلآية ٣٦ من سورة ٱلنور ٱلتي ذكرت قبل قليل ، ويريد بآية ٱلتزيين ٱلآية ١٣٧ من سورة ٱلأنعام ، وهي قوله تعالى ﴿ وكذٰلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ منَ ٱلمُشركينَ قَتْلُ أولادهم شُرَكاؤُهم ﴾ برفع ﴿ قَتْل ﴾ و﴿ شُرَكاؤُهم ﴾ . وهي قراءَةَ أبي عبد ٱلرحمٰن ٱلسلَمي وٱلحسن وأبي عبد ٱلملك قاضي ٱلجند صاحب ٱبن عامر . وسيذكر ٱلشارح تخريجها بعد قليل . ٱنظر ٱلكتاب ١ : ٢٩٠ وٱلمحتسب ١ : ٢٢٩ وإعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٩٧ - ٩٨ وٱلبحر ٱلمحيط ٤ : ٢٣١ .

(٤) ٱلرجز في ملحق ديوان رؤبة ص ١٧٣ ، وهو من غير نسبة في ٱلكتاب ١ : ٢٨٩ وٱلمحتسب ١ : ١١٧ وٱلخصائص ٢ : ٤٢٥ . عدوات ٱلوادي : شواطئه ، جمع عدوة ، بتثليث ٱلعين . وٱلملث من ٱلمطر : ٱلدائم ٱلملازم . وٱلأجش : ٱلشديد صوت ٱلرعد .

يريد : سَقاها كُلُّ أَجَشَّ ، وكذا : زيدٌ ، جواب : مَنْ ضُرِبَ ؟ أي : ضُرِبَ زيدٌ . آنتهى ، وفيه تلخيص .

وأجاز بعض آلنحويين : زيدٌ عمرًا ، بمعنى : لِيَضْرِبْ زيدٌ عمرًا ، إذا كان ثَمَّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يُلبِس .

وقد منع س [1] ذٰلك وإنْ لم يُلبِس ؛ لأنَّ إضمار فعل آلغائب هو على طريق آلتبليغ ، وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ؛ لأنَّ المعنى : قُلْ له لِيَضْرِبْ ، فكَثُرَ آلإضمارُ ، فرُفِضَت .

ولا يتعين ما قَدَّره آلمصنف ولا غيره من أنَّ ﴿ رِجَالٌ ﴾ مرفوع بـ﴿يُسَبِّحُ﴾ مضمرة لدلالة ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ عليه ؛ لأنه يجوز أن يكون ﴿ رِجَالٌ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : آلمُسَبِّحُ رجالٌ ، يدل عليه ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ ﴾ .

وفي آلبسيط : « ويجوز فيها أن تكون على تقدير آبتداء نزل على آستفهام مقدَّر فيما كان فيه إبهام ، نحو قولك :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ....

فقيل : مَنِ آلباكي ؟ فقيل : آلباكي ضارِعٌ لخصومة . وآلمُزَيِّنُ شركاؤُهم ، كما تقول : ألا رَجُلَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو . قال س [2] : (كأنه قيل : مَنْ هٰذا آلمُتَمَنِّي ؟ فقال : زيدٌ أو عمرٌو) ، فكذٰلك تلك » آنتهى .

وقد خرَّج بعضُ آلنحويين [3] قراءَةَ مَن قرأ ﴿ وكَذٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ مبنيًا للمفعول على إضمار فعل ، تقديره : زَيَّنَه شركاؤُهم . ولا يتعين هٰذا آلتخريج إذ يمكن أن يكون آرتفاع ﴿ شُرَكاؤُهُمْ ﴾

---

(١) آلكتاب ١ : ٢٥٤ .

(٢) آلكتاب ١ : ٢٨٩ .

(٣) هٰذا تخريج سيبويه وآلفراء . آلكتاب ١ : ٢٩٠ ومعاني آلقرآن ١ : ٣٥٧ .

على أنه فاعل بٱلمصدر ، أي : أنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤُهم [1] .

قال بعضهم : وٱلتخريج الأول أولَى لأمرين :

أحدهما : أنَّ ٱلمصدر لا يضاف إلى ٱلمفعول مع وجود ٱلفاعل إلا في قليل .

وٱلآخر : أنَّ ٱلشركاء ليسوا بقاتلين ، إنما هم مُزَيِّنون . ويدلُّ على ذٰلك ٱلقراءةُ الثانية ، وهي قراءة ﴿ زَيَّنَ ﴾ بفتح ٱلزاي ، ولا يكون ٱلشركاء قاتلين إلا بمجاز . قال ٱلمصنف في ٱلشرح [2] : «ومثله [3] :

غَداةَ أَحَلَّتْ لٱبْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ ٱلسَّدائفِ وٱلخَمْرُ

وٱلخمرُ فاعلُ حَلَّتْ مضمرًا لإشعارِ أَحَلَّتْ به» ٱنتهى.

وٱتَّبع ٱلمصنفُ في هٰذا ٱلبيت قولَ ٱلزَّجَّاجي، قال ٱلزَّجَّاجي في (ٱلجُمَل) [4] : «ومنهم مَن يرويه برفع ٱلطعنة ونصب ٱلعَبيطات ». وليس ذٰلك برواية ، وإنما هو إصلاح من ٱلكسائي، وذٰلك [5] أنَّ يونس بن حبيب سأل ٱلكسائي عن إنشاد هٰذا ٱلبيت، فأنشده برفع / ٱلطعنة ونصب ٱلعبيطات ، فقال له يونس : علامَ تَرفع ٱلخمر ؟ فقال: على ٱلٱستئناف وٱلقطع، فقال له: ما أَحْسَنَ ما قُلْتَ لولا أن ٱلفرزدق أنشدنيه مقلوبًا. يعني يونس أنه أنشده بنصب طعنة ورفع عبيطات ٱلسدائف، فيكون وٱلخمر معطوفًا على عبيطات، فلا يكون مرفوعًا على فعل محذوف. ومعنى ٱلقلب هو أنْ جعل ٱلعبيطات وٱلخمر هي ٱلتي أَحَلَّت طعنة، وفي ٱلحقيقة ٱلطعنة هي ٱلتي أَحَلَّت له أكلَ ٱلعبيطات وشربَ ٱلخمر. [٣: ٥٣/ب]

---

(١) هٰذا تخريج قطرب كما في ٱلمحتسب ١ : ٢٣٠ .

(٢) ٢ : ١١٩ .

(٣) ٱلبيت للفرزدق . ديوانه ص ٣١٧ وٱلكامل ص ٤٧٦ . ٱلعبيط : ٱللحم ٱلطري . وٱلسدائف : جمع ٱلسديف ، وهو شحم ٱلسنام .

(٤) ٱلجمل ص ٢٠٤ .

(٥) ٱنظر ٱلحكاية في ٱلكامل ص ٤٧٦ ومجالس ٱلعلماء ص ٢١ ـ ٢٢ وٱلحلل ص ٢٨١ .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[1]: «ومثلُه قولُ ٱلشاعر[2]:

وَلَمْ تُبْقِ أَلْواءُ ٱلثَّماني بَقِيَّةً ... مِنَ ٱلرُّطْبِ إلا بَطْنُ وادٍ وحاجِرُ

أنشده أبو عليّ في ٱلتذكرة، وقال: رُفع على معنى: بَقِيَ بَطنُ وادٍ وحاجِرٌ» ٱنتهى.

ومثله قول ٱلآخر[3]:

وعَضُّ زَمانٍ - يا بْنَ مَرْوانَ - لَمْ يَدَعْ ... مِنَ ٱلْمالِ إلا مُسْحَتًا ، أو مُجَلَّفُ

في رواية من روى «يَدَع» بفتح ٱلدال، وجعل معناه: لم يُبْقِ إلا مُسْحَتًا، ويرتفع مُجَلَّف على إضمار فعل، تقديره: أو بَقِيَ مُجَلَّف[4]، على أحسن ٱلتأويلات ٱلخمس[5] في رفع مُجَلَّف.

وقولُه **وٱلْمُجابُ به نفيٌ** مثالُه قولك : بلى زيدٌ ، لِمَنْ قال : ما جاءَ أحدٌ ، ٱلتقدير : بلى جاءَ زيدٌ . ومثلُه قولُ ٱلشاعر[6]:

تَجَلَّدْتُ حتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ ... مِنَ ٱلوَجْدِ شيءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ ٱلوَجْدِ

أي: بَلْ عَراهُ أَعْظَمُ ٱلوَجْدِ.

---

(١) ٢ : ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) هو ذو ٱلرمة . ديوانه ص ١٠٢١ . ألواء : جمع لِوًى ، وهو منقطَع ٱلرمل . وٱلثماني : هضبات ثمان في أرض بني تميم . وٱلرُّطْب : ٱلكلأ ٱلغضّ . وحاجر : موضع مطمئن وحوله مكان مشرف فيه ماء . ك : وحاجز ، وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٣) هو ٱلفرزدق . ديوانه ص ٥٥٦ وجمهرة أشعار ٱلعرب ص ٨٨٨ [٤٣] وإيضاح ٱلشعر ص ٣٤٦ - ٣٤٧ وفيه تخريجه ، وٱنظر أيضًا ص ٥٧٧ - ٥٧٩ . عض ٱلزمان : شدته . وٱلمسحت : ٱلمهلك . وٱلمجلف : ٱلذي بقي منه بقية . ك ، ح : وعَظُّ زمان . وكذا ألحق في ن عن نسخة أخرى . وهي رواية فيها .

(٤) هٰذا قول ٱلخليل كما في إيضاح ٱلشعر ص ٥٧٨ - ٥٧٩ .

(٥) ٱنظر ٱلخزانة ٥ : ١٤٤ - ١٥٣ [ٱلشاهد ٣٥٧] .

(٦) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٢٠ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٧٨ وٱلعيني ٢ : ٤٥٣ .

وقولُه **أو ٱستفهامٌ** مثالُه قولُك : زيدٌ ، لِمَنْ قال : هلْ جاءَ أحدٌ ؟ ومثلُه قولُ ٱلشاعر(١) :

ألا هل أَتَى أُمَّ ٱلْحُوَيْرِثِ مُرْسَلِي   نَعَمْ ، خالدٌ ، إنْ لَمْ تَعُقْهُ ٱلعَوائقُ

أي : أتاها خالدٌ .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح(٢) : «فمثلُ هٰذا لا يُرتاب في أنَّ ٱلْمُجاب به مرفوع بفعلٍ مقدَّر؛ لأنه جوابُ جملةٍ قُدِّمَ فيها ٱلفعل، وحَقُّ ٱلجواب أنْ يُشاكِل ما هو جوابٌ له».

ثم قال ٱلمصنف بعد ذٰلك(٣) : «وٱلحكم بٱلٱبتداء على ٱلٱسم ٱلْمُجاب به نفيٌ أو ٱستفهام غير ممتنع؛ لأنَّ مشاكلة ٱلجواب لِمَا هو جوابٌ في ٱللفظ غير لازمة، بل قد يُكتفى فيه بمراعاة ٱلمعنى، ومنه قراءة غير أبي عمرو في السبعة ﴿سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ﴾(٤) جوابًا لقوله ﴿مَنْ رَبُّ ٱلسَّمٰوَاتِ﴾(٥) و﴿مَنْ بِيَدِه مَلَكُوتُ﴾(٦) » ٱنتهى. فقد ناقض قوله «لا يُرتاب أنَّ ٱلْمُجاب به مرفوع بفعل مقدَّر(٧) » إذ قد أجاز فيه ٱلٱبتداء.

قال ٱلمصنف في ٱلشرح(٨) : « فإنْ كانت جملة ٱلٱستفهام مؤخرًا فيها ٱلفعل فحقُّ ٱلْمُجاب مِن جهة ٱلقياس أنْ يؤخَّر فيه ٱلفعل لتتشاكل ٱلجملتان لولا أنَّ / [٣: ٥٤/أ] ٱلٱستعمال بخلافه، فلا يجيء مكمَّلاً إلا وٱلفعل فيه مقدَّم على ٱلٱسم، نحو﴿وَلَئِنْ

---

(١) هو أبو ذؤيب ٱلهذلي . شرح أشعار ٱلهذليين ص ١٥٦ . تعقه : تحبسه . وٱلعوائق : ٱلحوابس ، جمع عائقة . إن لم تعقه ٱلعوائق : موضعه بياض في ك .

(٢) ٢ : ١٢٠ .

(٣) ٢ : ١٢١ .

(٤) سورة ٱلمؤمنون : ٨٧ ، ٨٩ .

(٥) سورة ٱلمؤمنون : ٨٦ .

(٦) سورة ٱلمؤمنون : ٨٨ .

(٧) في ٱلمخطوطات : مقدم .

(٨) ٢ : ١٢٠ - ١٢١ .

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلعَزِيزُ ٱلعَلِيمُ﴾[١] ، ﴿مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ﴾[٢] ، ﴿مَنْ يُحْيِي ٱلعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِي أَنْشَأَهَا﴾[٣] .

وينبغي إذا ٱقتُصِر في ٱلجواب على ٱلٱسم أنْ يُقَدَّرَ ٱلفعلُ متقدمًا ؛ لأنَّ ٱلمكمَل أصل وٱلمختصَر فرع ، فيُسلَك بٱلفرع سبيلُ ٱلأصل ، ولأنَّ موافقةَ ٱلعرب بتقدير تقديم ٱلفعل متيقَّنة ، وموافقتَهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها ، فلا عُدولَ عن تقدير ٱلتقديم . ولِمَا جرى به ٱلٱستعمال من تقديم ٱلفعل في ٱلجواب ٱلمكمَل وجهٌ مِنَ ٱلنظر ، وهو أنَّ حقَّ ٱلجملة ٱلٱستفهامية إذا كان فيْها فعلٌ أن يُقَدَّم ؛ لأنه بمباشرة ٱلٱستفهام أَولَى مِنَ ٱلٱسم ، فلَمَّا لم يمكن ذٰلك في نحو (مَنْ فَعَلَ) لٱتحاد ٱلمستفهَم به وٱلمستفهَم عنه جيءَ بٱلجواب مقدَّمًا فيه ٱلفعل تنبيهًا على أنَّ أصل ما هو له جواب أنْ يكون كذٰلك » ٱنتهى .

وقوله **ولا يُحذَفُ ٱلفاعلُ إلا مع رافعِه ٱلمدلولِ عليه** مثال ذٰلك قولك : زيدًا ، جوابًا لمن قال : مَنْ أُكْرِمُ ؟ وٱلتقدير : أَكْرِمْ زيدًا ، فحُذف ٱلفاعل مع ٱلفعل .

وٱعتلَّ ٱلمصنف في ٱلشرح [٤] لٱمتناع حذف ٱلفاعل وحدَه بأنه « كعَجُز ٱلمركَّب في ٱلٱمتزاج بِمَتْلُوِّه ، ولزومِ تأخُّره ، وكونه كٱلصِّلَة في عدم تأثُّره بعاملِ مَتْلُوِّه، وكٱلمضاف إليه في أنه [٥] مُعتَمَد ٱلبيان ». قال [٦] : « بخلاف خبر ٱلمبتدأ ،

---

(١) سورة ٱلزخرف : ٩ .

(٢) سورة ٱلمائدة : ٤ .

(٣) سورة يس : ٧٨ - ٧٩ .

(٤) ٢ : ١١٨ .

(٥) في ٱلمخطوطات : فإنه . صوابه في شرح ٱلمصنف .

(٦) ٢ : ١١٨ . وهٰذا ٱلقول يلي ٱلقول ٱلسابق بدون فاصلٍ .

فإنه مُبايِن لعَجُزِ ٱلمركَّب وللصلة وٱلمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه غير ممتزج بمَتْلُوِّه، ولا لازم ٱلتأخر، ويتأثر بعاملِ مَتْلُوِّه، وهو معتمَد ٱلفائدة لا معتمَد ٱلبيان. وأيضًا فإنَّ مِنَ ٱلفاعل ما يَستتر، فلو حُذف في بعض ٱلمواضع لٱلتبس ٱلحذف بٱلٱستتار، وٱلخبر لا يَستتر، فإذا حُذف لدليل أُمِنَ ٱلتباسُ[1] كونِه مستترًا» ٱنتهى كلامه .

وما ذكره فيه خلافٌ ، وإطلاق في موضع ٱلتقييد :

أمَّا ٱلخلاف فذهب ٱلكسائي [2] إلى جواز حذف ٱلفاعل وحده دون فعله لدلالة ٱلمعنى عليه ، ومذهبُه مشهور في ذٰلك في باب ٱلإعمال في نحو : ضَرَبَني وضَرَبْتُ ٱلزَّيدَينِ ، وسيأتي ذٰلك في بابه ، ورَجَّحَه ٱلسُّهَيْليُّ ، وٱبنُ مَضاءٍ [3] مِن أصحابنا ، ودليلُه هناك مذكور .

وأجاز ٱلكسائيُّ [4] حذفه في غير ذٰلك ، وٱحتجَّ له بأنَّ حَذفَ ٱلٱختصار لا يُخرج ٱلكلام إلى غير ٱلإفادة ، فكان كٱلمفعول ، ولأنَّ ٱلٱختصار يكون في ٱلمتلازمين كٱلمبتدأ وٱلخبر ، فكذٰلك هنا . وقول ٱلمانعين « إنه كٱلجزء منه » إنْ عَنَوْا ذٰلك مِن جهة ٱلمعنى فمنقوض بٱلمصدر ، أو مِن جهة ٱللفظ فقد يُحذَف مِنَ ٱللفظ ٱلواحد بعضُه للخفَّة . وٱستدَلَّ عليه بقول ٱلشاعر[5] / : [٣: ٥٤/ب]

فإنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّني ... إلَى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا

ففاعل « يُرْضيكَ » محذوف ، تقديره : لا يُرْضيكَ شيءٌ .

قالوا [6] : ولا حُجَّةَ فيه لٱحتمال أن يكون أُضمر لدلالة يُرْضي عليه ، كأنه

---

(١) ن ، ح : أمن من ٱلتباس .
(٢) ٱلجمل ص ١١٣ وشرحه لٱبن عصفور ١ : ٦١٧ - ٦١٨ وٱلحلبيات ص ٢٣٧ ، ٢٣٩ .
(٣) ٱلرد على ٱلنحاة ص ٩٥ .
(٤) شرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦٠٠ - ٦٠١ .
(٥) تقدم في ص ١٧٤ .
(٦) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٦١٨ .

قال : لا يُرضيكَ مُرْضٍ ، أو لأنه قد عُلم على ما يعود ، كأنه قال : لا يُرضيكَ هو ، أي : شيء .

قالوا[1] : وإنما لم يَجز حذف ٱلفاعل لأنه إنْ حُذف ٱقتصارًا لم يكن كلامًا، ولا يفيد لأنه لفظ مفرد ، أو ٱختصارًا لم يَجز ؛ لأنَّ ٱلعرب قد جعلته مع ٱلفعل بمنْزلة شيء واحد بدليل إسكانهم آخر ٱلفعل له في ضَرَبْتُ .

وأمَّا ٱلإطلاق في مكان ٱلتقييد فإنه كان ينبغي أن يقيِّد ويقول: «ما لم يكن ٱلرافع مصدرًا ينحلُّ بحرف مصدري وٱلفعل»، فإنه إذ ذاك يجوز حذف ٱلفاعل وحده دون رافعه، نحو قوله ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يتيمًا﴾[2] .

وأمَّا حذفه في باب ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه فإنَّ ٱلفعل يُغَيَّرُ للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، فلم يَبْقَ على صيغته التي كان لها وهو مبنِيٌّ للفاعل ، فلا يرد ذٰلك على ٱلمصنف .

وقوله **ويَرفع تَوَهُّمَ ٱلحذفِ** ... إلى آخره قال ٱلمصنف[3]: « إذا تُوُهِّمَ حَذفُ فاعلِ فعلٍ موجود فلا سبيل إلى ٱلحكم بحذفه، بل يُقَدَّرُ إسناده إلى مدلولٍ عليه مِنَ ٱللفظ وٱلمعنى ، كقول ٱلشاعر[4]:

تَمْشي تَبَخْتَرُ حَولَ ٱلبَيتِ مُنْتَخِيًا ... لو كُنْتَ عَمرَو بنَ عبدِ اللهِ لَمْ يَزِدِ

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٦١٨ - ٦١٩ وفيه ٱختصار .

(٢) سورة ٱلبلد : ١٤ - ١٥.

(٣) ٢ : ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) هو ٱلفرزدق كما في طبقات فحول ٱلشعراء ص ٣٣١ - ٣٣٢ وإيضاح ٱلشعر ص ٥٦٧، ولم أجده في ديوانه. ٱنتخى: ٱفتخر وتعظَّم. وعمرو بن عبد ٱلله: هو عمرو بن عبد ٱلله بن صفوان بن أمية، كان كأبيه سيدًا عالي ٱلقدر في قريش . وٱلممدوح هو عبد ٱلعزيز بن عبد ٱلله بن خالد بن أسيد . في ٱلمخطوطات : « عمَّ ٱبن عبد ٱلله » . وكذا فيما بعد ٱلبيت ، إلا في ن ، ففيها : « عمرو بن عبد ٱلله » في ٱلبيت فقط ، وأعيد عجزه مصححًا كما في ٱلنسخ ٱلأخرى .

أي: لم يَزِدِ ٱنتخاؤُك » ٱنتهى. وفي نسخة أخرى من شرح ٱلمصنف[1]: «كذا قال ٱلفارسي» ٱنتهى .

ولا حُجة فيما ذكر ، وليس ٱلبيت مما ذكر ، بل ٱلفاعل مضمر في « يزد » عائدًا على عمرو بن عبد الله ، وذٰلك أن عمرو بن عبد الله ٱسم غائب ، وقد أخبر به عن مخاطب ، فيجوز فيما بعده أن تراعي ٱلمخاطب فيعود ٱلضمير مخاطبًا ، نحو : لو كنتَ أخا زيدٍ لَصَنعتَ كذا . ويجوز أن تراعي ٱلٱسم ٱلغائب فيعود ٱلضمير غائبًا ، نحو : لو كنتَ أخا زيدٍ لَصَنَعَ كذا . وهٰذا ٱلبيت من هٰذا ٱلقسم ٱلأخير ، وتقديره : لم يَزِدْ ـ أي : عمرو بن عبد الله ـ على ٱنتخائك .

قال ٱلمصنف[2]: «وكقوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[3]. قيل : إنَّ ٱلمعنى : بَدا لهم بَداءٌ[4]، كما قال[5]:

.... بَدا لَكَ من تِلْكَ ٱلقَلُوصِ بَداءُ

أي : ظهر لك فيها رأي . ولا يجوز مثل هٰذا ٱلإسناد إلى مصدر ٱلفعل حتى يُشعر برأي ، مثل ظهرَ وبانَ وتبيَّنَ ، أو يكون ٱلفعل فعل ٱستثناء ، كقاموا عدا زيدًا ، وخلا عمرًا ، وحاشا بكرًا ، أي : جاوَزَ قيامُهم زيدًا » ٱنتهى.

فأمَّا ٱلآية فظهر لي فيها تخريج حسن واضح سهل، وهو أن يكون ٱلفاعل في ﴿بَدَا﴾ ضميرًا مستكنًّا عائدًا على ٱلمصدر ٱلمفهوم من قوله ﴿ ولَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما

---

(١) ٢ : ١٢٢ . وهٰذا ٱلقول يلي ٱلقول ٱلسابق بدون فاصل .

(٢) ٢ : ١٢٢ . وليس فيه ٱلجملة ٱلأخيرة .

(٣) سورة يوسف : ٣٥ .

(٤) إيضاح ٱلشعر ص ٢٥٧ ، ٤٨١ - ٤٨٢ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ .

(٥) صدر ٱلبيت : « لعلَّكَ وٱلمَوعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ » . وهو لمحمد بن بشير ٱلخارجي كما في ٱلخزانة ٩ : ٢١٣ - ٢١٦ [٧٣٠] وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ١٩٣ - ١٩٥ [٦٢٢] . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٢٥٦ . وٱلقلوص : ٱلناقة ٱلفتيَّة . وكان رجل وعد ٱلشاعر قلوصًا فمطله ، فقال ذٰلك يذمه .

[٣: ٥٥/أ] آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا مِنَ ٱلصَّاغِرِينَ﴾[١]، ويدلُّ عليه / أيضًا قوله ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[٢]. وأمَّا مَن قرأ ﴿ٱلسَّجْنُ﴾ بفتح ٱلسين[٣] على أنه مصدر فقد ٱتضح عود ٱلضمير عليه.

وأمَّا قوله « أو يكون ٱلفعل فعل ٱستثناء » فهٰذا لم يذهب إليه أحد فيما علمناه ، وإنما ٱلفاعل عند ٱلنحويين لفعل ٱلٱستثناء ضمير مفرد يعود على ٱلبعض ٱلمفهوم من ٱلمعنى ، أي : قامَ ٱلقومُ حاشا هو - أي : بعضُهم - زيدًا ، وكذٰلك باقيها . وقد كان ظهر لي ما قاله ٱلمصنف ، وأمليتُه في بعض كتبي ٱلقديمة ، ولم أجد أحدًا يقوله ، فأعرضتُ عنه.

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[٤]: «ومِنَ ٱلإسناد إلى مدلول عليه قولُ ٱلشاعر[٥]:

أَقُولُ إذا ما ٱلطَّيْرُ مَرَّتْ مُخيلةً لَعَلَّكَ يومًا - فٱنْتَظِرْ - أنْ تَنالَها
أَؤُدْرِكُ مِنْ أُمِّ ٱلْحُوَيْرِثِ غِبْطةً بِها خَبَّرَتْني ٱلطَّيْرُ أَمْ قد أَنَى لَها

أي : قد أَنَى لها ألاَّ تُدرك[٦]؛ لأنَّ ذِكر أَمْ بعد ٱلهمزة ٱلتي وَلِيَها أحد ٱلضدين مُشعر بأنَّ ثانيهما مراد، وهٰذا شبيه بقوله تعالى ﴿وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾[٧]؛ لأنَّ ذِكر ٱلْمُعَمَّر مُشعر بمُقابله، وهو ٱلقصير ٱلعمر، فأُعيدتْ هاء ﴿عُمُرِهِ﴾ إليه، ولم يُذكَر لإشعار مُقابِله به» ٱنتهى.

---

(١) سورة يوسف : ٣٢ .

(٢) سورة يوسف : ٣٣ .

(٣) ٱلذي في ٱلمخطوطات : ٱلجيم . وقوله بعد قليل « مصدر » : سقط من ك . وقد قرأ بفتح ٱلسين عثمان ومولاه طارق وزيد بن علي وٱلزهري وٱبن أبي إسحاق وٱبن هرمز ويعقوب. إعراب ٱلقرآن للنحاس ٢: ٣٢٨ وٱلنشر ٢ : ٢٩٥ وٱلبحر ٱلمحيط ٥ : ٣٠٦ .

(٤) ٢ : ١٢٢ .

(٥) هو كثيِّر عَزَّة . وٱلبيتان في ديوانه ص ٢٢٣ بتقديم ٱلثاني على ٱلأول . أَنى : حان .

(٦) ك ، ن : أُدرك .

(٧) سورة فاطر : ١١ .

فأمّا « أَوُدْرِكُ . ٱلبيت » فإنه لا يتعين ما ذَكر ؛ إذ قد يحتمل ألاّ تكون أَمْ مُعادلة للهمزة ، بل تكون أَمْ منقطعة بمعنى بَلْ وٱلهمزة ، ويكون ٱلفاعل بقوله أَنّى ضميرًا عائدًا على ٱلمصدر ٱلمفهوم من قوله أُدْرِكُ ، وكأنه ٱستفهم أولاً ، هل يُدرِك منها غِبْطة ، ثم أَضرَب عن ذٰلك، وٱستفهم ثانيًا، هل قَرُبَ إدراكه لتلك ٱلغِبْطة.

وأمّا قوله « وهٰذا شبيه بقوله تعالى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ » فإنه جعل ٱلضمير في قوله ﴿وَلا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ عائدًا على ٱلقصير ٱلعمر لفظًا ومعنًى، ودَلَّ عليه مُقابِلُه، وهو ﴿مِنْ مُعَمَّرٍ﴾. وٱلنحويون يقولون في مثل هٰذا إنَّ ٱلضمير عائد على ﴿مُعَمَّرٍ﴾ لفظًا دون معنًى، نحو قولهم: له عندي درهمٌ ونِصفُه، فٱلهاء في « ونِصْفُه » عائد على درهم، وٱلمراد به من حيث ٱلمعنى: ونِصفُ درهمٍ آخَرَ، فهو عندهم عائد عليه لفظًا لا معنًى، وٱلمصنف جعله عائدًا على ٱلقصير العمر لفظًا ومعنًى، ومتى دارَ ٱلضمير بينَ أنْ يعود على شيء لفظًا دون معنًى [وأنْ يعود على شيء لم يُذكَر][1] كان [أنْ يعود على شيء لفظًا دون معنًى] أَولَى مِن أنْ يعود على شيء لم يُذكَر ٱلبتة.

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[2]: «ومثله قول ٱلآخر[3]:

وما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُريدُ ٱلْخَيْرَ أَيُّهُما يَلِيني

فثنّى ٱلضمير قاصدًا للخير وٱلشَّرِّ، ولم يَجْرِ إلا ذِكْرُ أحدهما، ولكنَّ ٱلإشعار بما لم يُذكَر بمنْزلة ذِكرِه» ٱنتهى.

وهٰذا عندنا مما حُذف منه ٱلجملة ٱلمعطوفة / لدلالة ٱلمعنى عليها ، وٱلتقدير : [٣: ٥٥/ب]
أُريدُ ٱلخيرَ ، وأَجْتَنِبُ ٱلشَّرَّ ، فعاد ٱلضمير على ٱلخيرِ وٱلشَّرِّ ، وحَذفُ ٱلجملة

---

(١) ما بين ٱلحاصتين تتمة يلتئم بها ٱلسياق . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي .

(٢) ٢ : ١٢٢ .

(٣) تقدم في ٢ : ٢٥٧ .

لدلالة ٱلمعنى كثيرٌ ، كقوله تعالى ﴿أَنِ ٱضْرِبْ بِعَصَاكَ البَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾[١]، ٱلتقدير : فَضَرَبَ فَٱنْفَلَقَ. وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف تكثير وٱستطراد لغير ما عقد له أصل ٱلمسألة، ويقع في ذٰلك ٱلنِّزاع، فلا حاجة في ذكره.

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[٢]: «ومِنَ ٱلإسناد إلى مدلولٍ عليه قولُ بعض ٱلعرب[٣]: إذا كانَ غَدًا فَأْتِني، أي: إذا كانَ غَدًا ما نحن عليه الآنَ مِنَ ٱلوعدِ في غَد فَأْتِني، ومِثْلُه قولُ ٱلشاعر[٤]:

فإنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّني ... إلَى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيَا

أي : إنْ كانَ لا يُرضيكَ ما تُشاهِدُه مِنِّي .

ومِنَ ٱلفاعل ٱلمؤوَّل قولُه تعالى ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[٥]، ففاعلُ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مضمونُ ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾، كأنه قيل: وتَبَيَّنَ لكم كَيفيَّةُ فِعْلِنا بهم.

وجازَ ٱلإسناد في هٰذا ٱلباب بٱعتبار ٱلتأويل، كما جاز في باب ٱلٱبتداء، نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٦]، فإنه أُوِّلَ بـ(سَواءٌ عليهم ٱلإنذارُ وعَدَمُه)، بل كما جاز في هٰذا ٱلباب أنْ يُقال[٧] :

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ أَهَجَوْتَها ... .

ومثلُ ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾، ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[٨]

---

(١) سورة ٱلشعراء : ٦٣ .

(٢) ٢ : ١٢٣ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٢٢٤ .

(٤) تقدم في ص ١٧٤ ، ٢١٧ .

(٥) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٦) سورة ٱلبقرة : ٦ .

(٧) تقدم في ص ١٧٤، وبعده في شرح ٱلمصنف : «على تأويل ما ضَرَّها هَجْوُكَ إيَّاها» .

(٨) سورة ٱلسجدة : ٢٦ .

على تأويل : أوَلَمْ يَهْدِ لهم كثرةُ إهلاكنا» آنتهى.

وهٰذا آلذي ذهب إليه آلمصنف - وهو أن يُسبَك مِن آلجملة آلمصدرة بـ«كَمْ» آسمٌ يكون في موضع آلفاعل - هو مذهب بعض آلكوفيين. وأمَّا أصحابنا فإنهم خرَّجوا قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على أنَّ فاعل يَهدي[1] مضمر، يعود على آلمصدر آلمفهوم من آلفعل، وساغَ ذٰلك لأنَّ آلهداية قد تُستَعمل آستعمال آلدلالة التي يراد بها آلحُجة وآلبرهان، وكأنه قال: أوَلَمْ يَتَبَيَّنْ لهم حُجَّتنا، ويكون ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ في موضع نصب بما دَلَّ عليه قولُه ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ لأنه بمنْزلة: أَوَلَمْ يَعلَموا، فحمله على ذٰلك. ولا يكون آلفاعل عند آلبصريين إلا صريحَ آلآسم أو آلمقدَّرَ به مِنْ أنْ أو أنَّ أو ما آلمَصْدَريات فقط، كما قد بيَّنَّاه[2] في باب آلفاعل.

قال آلمصنف في آلشرح[3]: «ومِنَ آلإسناد إلى مدلولٍ عليه قولُه تعالى ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[4]، ففاعل ﴿أَخْرَجَ﴾[5] ضميرُ آلواقع في آلبحر آلموصوف، ولم يَجرِ له ذِكر، ولكنَّ سياق آلكلام يدل عليه» آنتهى.

وهٰذا ليس كما ذَكر، بل هو يعود على محذوف مضاف إلى ﴿ظُلُمَاتٍ﴾، آلتقدير: أو كذي ظُلُمات، فحذف «ذي» لدلالة آلمعنى.

قال آلمصنف في آلشرح[6]: «ومثلُه قولُ آلنبي - صلى الله عليه وسلم - (لا يَزْني الزَّاني حينَ يَزني وهو مُؤمِنٌ، ولا يَشْرَبُ آلخَمْرَ حينَ يَشْرَبُها وهو مُؤمِنٌ)[7]،

---

(١) ن : يهدِ لهم. وأضيف في الحاشية : «كم أهلكنا على أن فاعل يهدي». وبعده : صح .
(٢) ك ، ح : كما قدرناه . وقد بيَّنه في ص ١٧٣ من هٰذا آلجزء .
(٣) ٢ : ١٢٣ .
(٤) سورة آلنور : ٤٠ .
(٥) ك : فقال على أخرج . ن : فقال ففاعل أخرج .
(٦) ٢ : ١٢٣ - ١٢٤ .
(٧) أخرجه آلبخاري عن أبي هريرة في كتاب آلمظالم [آلباب ٣٠] ٣ : ١٠٧ وكتاب آلأشربة [آلباب آلأول] ٦ : ٢٤١ وكتاب آلحدود [آلباب آلأول] ٨ : ١٣ ومسلم في كتاب آلإيمان [آلباب ٢٤] ١ : ٧٦ ، ٧٧ .

[٣: ٥٦/أ] ففاعلُ (يَشْرَبُ) غير مذكور، لكنَّه / مفهوم ، كأنه قيل: ولا يَشْرَبُ ٱلخَمْرَ شارِبُها.

وقد يُغني عن ٱلفاعل ٱستحضارُه في ٱلذهن بِذِكْرِ فِعلٍ ناصبٍ لِمَا لا يَصْلُحُ إلا له ، كقول ٱلشاعر(١):

لقد عَلِمَ ٱلضَّيْفُ وٱلْمُرْمِلُونَ إذا ٱغْبَرَّ أُفْقٌ ، وهَبَّتْ شَمَالا

فأغنَى عن إظهار ٱلريح ٱستحضارُها في ٱلذهن بـ(هَبَّتْ) ونصبه شَمالاً على ٱلحال، فكان ذلك بمنْزلة ٱلتصريح بٱلريح. ومثلُه قولُ ٱلآخر(٢):

وأُكْرِمُ ٱلضَّيفَ وٱلجارَ ٱلقَريبَ إذا هَبَّتْ شآمِيَّةً ، وٱشْتَدَّتِ ٱلقِرَرُ

فنصب شآميةً، وأضمر ٱلرِّيح. وإلى هٰذه ٱلمواضع وأشباهها أشرت بقولي: ويَرفَعُ تَوَهُّمَ ٱلحذفِ إنْ خَفِيَ ٱلفاعلُ جعلُه مصدرًا منويًّا ونحو ذلك ».

---

(١) تقدم في ٥ : ١٦١ .

(٢) ٱلبيت في ٱلفاخر في شرح جمل عبد ٱلقاهر ص ٢١٣ . قِرَر : جمع قِرَّة ، وهي ٱلبرد ، يقال : ليلة ذات قِرَّة ، أي : ذات برد . وآخره في ن : ٱلنُّذُرْ .

ص : باب ٱلنائب عن ٱلفاعل

قد يُترَكُ ٱلفاعلُ لِغَرَضٍ لَفظيٍّ أو معنويٍّ جَوازًا أو وُجوبًا ، فيَنوبُ عنه جاريًا مَجْراه في كلِّ ما لَهُ : مفعولٌ به ، أو جارٌّ ومجرورٌ ، أو مَصدرٌ لغيرِ مُجَرَّدِ ٱلتوكيدِ مَلفوظٌ به أو مَدْلولٌ عليه بغيرِ ٱلعامل ، أو ظَرفٌ مُخْتَصٌّ مُتصَرِّفٌ ، وفي نِيابتِه غيرَ مُتصرِّفٍ أو غيرَ مَلفوظٍ به خِلافٌ .

ش : هٰذا ٱلٱصطلاح في باب ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه بٱلنائب لم أره لغير هٰذا ٱلمصنف ، وإنما عبارة ٱلنحويين فيه أنْ يقولوا : باب ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، ولا مُشَاحَّةَ في ٱلٱصطلاح .

وحَدُّ هٰذا ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله [1] هو حَدُّ ٱلفاعل ، إلا أنه يقول مكان « غيرُ مَصُوغٍ للمفعول » : مَصُوغٌ للمفعول [2] .

وٱلغرضُ ٱللفظي ٱلإيجازُ ، نحو ﴿ ومَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيه ﴾ [3] . وموافقةُ ٱلمسبوق للسابق كقول بعض ٱلفصحاء : مَنْ طابَتْ سَريرتُه حُمِدَتْ سِيرتُه . وإصلاحُ ٱلنظم كقولِ ٱلأعشى [4] :

عُلِّقْتُها عَرَضًا ، وعُلِّقَتْ رَجُلاً   غَيري ، وعُلِّقَ أُخْرَى ذٰلك ٱلرَّجُلُ

وقولِ عنترة [5] :

فإذا شَرِبْتُ فإنَّني مُسْتَهْلِكٌ   مالِي ، وعِرْضِي وافِرٌ ، لَمْ يُكْلَمِ

وٱلغرضُ ٱلمعنَوِيُّ كونُ الفاعل معلومًا ، نحو قوله ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ

---

(١) ٱلذي لم يسم فاعله : ليس في ك ، ح .

(٢) مصوغ للمفعول : سقط من ك ، ن .

(٣) سورة ٱلحج : ٦٠ .

(٤) ديوانه ص ١٠٧ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٤٢٣ .

(٥) ديوانه ص ٢٠٦ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ٣٣٩ وشرح ٱلقصائد ٱلعشر ص ٢٩٢ .

ضَعِيفًا﴾[1]، ونحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[2]، و«نُصِرْتُ بِٱلرُّعْبِ»[3]، و«نُصِرْتُ بِٱلصَّبَا، وأُهْلِكَتْ عادٌ بِٱلدَّبُورِ»[4]. وٱلجهلُ بٱلفاعل، كقول ٱلرجل: نُبِّئْتُ بكذا، إذا لم يعرف مَن نَبَّأَه. وألاَّ يَتعلق مراد ٱلمتكلم بتعيين ٱلفاعل، كقوله ﴿فإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾[5]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ﴾[6]، و﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾[7]، وقوله[8] / : [٣: ٥٦/ب]

وإنْ مُدَّتِ ٱلأَيْدي إلَى ٱلزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ ٱلقَومِ أَعْجَلُ

وتعظيمُ ٱلفاعل بصون[9] ٱسمه عن مقارنة ٱسم ٱلمفعول، كقوله: «من بُلي منكم[10] بِهٰذه ٱلقاذورة»[11]. وتعظيمُ ٱلمفعول بصون ٱسمه عن مقارنة

---

(١) سورة ٱلنساء: ٢٨.

(٢) سورة ٱلحج: ٧٣.

(٣) هٰذا جزء من حديث، وتتمة ٱلجملة: «مَسيرةَ شَهر». وقد أخرجه ٱلبخاري في كتاب ٱلتيمم [ٱلباب ٱلأول] ١ : ٨٦ وكتاب ٱلصلاة [ٱلباب ٥٦] ١ : ١١٣ وكتاب ٱلجهاد وٱلسير [ٱلباب ١٢٢] ٤ : ١٢ . وأخرجه مسلم في كتاب ٱلمساجد ص ٣٧١ - ٣٧٢ . بألفاظ مختلفة، وفيها «نُصرتُ بٱلرُّعب».

(٤) أخرجه ٱلبخاري في كتاب ٱلٱستسقاء [ٱلباب ٢٦] ٢ : ٢٢ وكتاب بدء ٱلخلق [ٱلباب ٥] ٤ : ٧٦ وكتاب ٱلأنبياء [ٱلباب ٦] ٤ : ١٠٨ وكتاب ٱلمغازي [ٱلباب ٢٩] ٥ : ٤٧ ومسلم في كتاب صلاة ٱلٱستسقاء [ٱلباب ٤] ص ٦١٧ .

(٥) سورة ٱلبقرة: ١٩٦.

(٦) سورة ٱلنساء: ٨٦.

(٧) سورة ٱلمجادلة: ١١.

(٨) هو ٱلشنفرى. إعراب لامية ٱلعرب للعكبري ص ٦٧ وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ١٨٩ - ١٩٠ [٧٩٥].

(٩) ك: كصون. ن، ح: لصون. صوابه في شرح ٱلمصنف.

(١٠) منكم: ليس في ك.

(١١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٢٦. ولم أقف عليه بهٰذه ٱلرواية في كتب ٱلحديث، إنما روي بٱلبناء للفاعل، وممن رواه مالك في ٱلموطأ ص ٨٢٥ [كتاب ٱلحدود: باب ما جاء فيمن ٱعترف على نفسه بٱلزنا] ولفظه: «مَن أصابَ مِن هٰذه ٱلقاذورات شيئًا فليَستَتِرْ ...».

ٱلفاعل كقولك[1]: أُوذيَ[2] فلانٌ ، إذا عظَّمتَه ، وٱحتقرتَ مَن آذاه، وٱلستر على ٱلفاعل خوفًا منه أو خوفًا عليه. فهٰذه عشرة أشياء ذكرها ٱلمصنف[3]، كل واحد منها باعث على حذف ٱلفاعل. وقد نَظمتُ ٱلبواعث على حذف ٱلفاعل في أرجوزتي ٱلمسمَّاة «نهاية ٱلإغراب في علمي التصريف وٱلإعراب»، فقلت:

وحَذفُه لِلخوفِ ، وٱلإبْهامِ   وٱلوَزْنِ ، وٱلتَّحقيرِ ، وٱلإعْظامِ
وٱلعِلْمِ ، وٱلْجَهْلِ ، وٱلٱخْتِصارِ   وٱلسَّجْعِ ، وٱلوِفاقِ ، وٱلإيثارِ

وقال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « قولهم (يُحذَفُ ٱلفاعلُ لِكَذا وكذا) هَذَيانٌ من ٱلقول ، وما ٱرتكبه ٱلمتأخرون في ذٰلك نازحٌ عن ٱلحق جملة ، ولا فرقَ بين طلب ٱلعلة لذٰلك وطلب ٱلعلة في: لِمَ بُنيَ ٱلفعل للفاعل ، ولا فَرْقَ بينَ ٱلسؤال: لِمَ لَمْ يُذْكَر ٱلفاعلُ، وبين ٱلسؤال: لِمَ لَمْ يُذْكَر ٱلظرف ، أو: لِمَ لَمْ يُذْكَر ٱلزمان ، أو شبيه ذٰلك » .

وقوله **فيَنُوبُ عنه جاريًا مَجْراه في كلِّ ما لَهُ مَفعولٌ به** يعني أنه يجري مجراه في ٱلرفعِ ، ووجوبِ تأخُّرِه عن ٱلرافع ، وٱلتَّنَزُّلِ منْزلةَ ٱلجزء ، وٱمتناعِ ٱلحذف ، إلا أنه لا يجري مجراه في ٱلعامل ؛ لأنَّ ٱلفاعل يرتفع باسم ٱلفعل ، وبالظرف ، وٱلمجرور ، وٱلأمثلة ، وٱلجامد ٱلجاري مجرى ٱلمشتق ، ولا يرتفع ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه إلا بالفعلِ ، وٱسمِ ٱلمفعول ، وفي ٱرتفاعه بالمصدر الذي يَنْحَلُّ بحرف مصدري وٱلفعل خلافٌ ، فإذًا لم يَجْرِ مَجْراه في كلِّ ما لَهُ .

وقوله **أو جارٌّ ومجرورٌ** مثاله : غُضِبَ على زيدٍ . وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف

---

(١) في ٱلمخطوطات : كقوله . وٱلتصويب من شرح ٱلمصنف .

(٢) كقوله أوذي ... وٱلستر على ٱلفاعل : سقط من ك .

(٣) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٢٥ ـ ١٢٦ .

لم يذهب إليه أحد[1]، وهو أنْ يكونَ ٱلجارُّ وٱلمجرور يقوم مقام ٱلفاعل، فيكونان معًا في موضع رفع، بل في ذٰلك مذاهب، ليس قول ٱلمصنف واحدًا منها:

أحدها: مذهب جمهور ٱلبصريين[2]، وهو أنَّ ٱلمجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت «ما قامَ مِنْ أحد» فالمجرور بِمِنْ في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذٰلك أن يكون ٱلجر بحرف زائد، نحو: ما ضُرِبَ مِن أحدٍ، أو بحرف جرٍّ غير زائد، نحو: سِيْرَ بِزيدٍ[3].

الثاني: مذهب ٱلكوفيين وبعض ٱلبصريين، وهو أنَّ ذٰلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو «أحد» من قولك: ما ضُرِبَ مِن أحدٍ.

[٣: ٥٧/أ] وأما إذا / كان غير زائد فلا يجوز ذٰلك. وٱختلف هٰؤلاء في ٱلذي يُقامُ مُقامَ ٱلفاعل إذا كان حرف ٱلجر غير زائد على أربعة مذاهب:

ٱلأول: ذهب[4] بعض ٱلبصريين - ونص بعضهم على أنه ٱبن درستويه - إلى أنَّ ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه هو ضمير عائد على ٱلمصدر ٱلمفهوم من ٱلفعل، وٱلتقدير في نحو سِيْرَ بزيدٍ: سِيْرَ هو، أي: ٱلسَّير. وإلى هٰذا ذهب أبو زيد ٱلسُّهيلي وتلميذه أبو علي ٱلرُّندي. وٱستدلَّ ٱلسهيلي[5] على ٱمتناع إقامة ٱلمجرور مقام ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله بأنَّ ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه إذا تقدم صار

---

(١) ظاهر عبارة ٱبن ٱلسراج يدل على أنه يذهب إلى ذٰلك. ٱلأصول ١: ٧٨ - ٨٠، كما صرح أبو علي ٱلفارسي بذٰلك في ٱلإيضاح ص ٧٣، وتابعه عبد ٱلقاهر في ٱلمقتصد ص ٣٥٣، وٱبن جني في ٱللمع ص ٣٤، وٱبن بَرهان في شرح ٱللمع ص ٤٦.
(٢) نسبه بهاء ٱلدين بن ٱلنحاس في ٱلتعليقة على ٱلمقرب ق ٢١/ ب إلى ٱلبصريين.
(٣) ألحق هنا في حاشية ن عن ٱلٱرتشاف ما نصه: «إلا أنه لا يُتبَع على ٱلموضع، كما لا يُتبَع إذا كان في محل نصب. وفي ٱلبديع وفي ٱلنهاية: وتقول مُرَّ بزيدٍ وعمرٌو، وذُهِبَ إلى خالدٍ وبكرٌ، فترفع، يعني على ٱلموضع». وٱلنص في ٱلٱرتشاف ص ١٣٣٦.
(٤) ٱلمذهب في ٱلتعليقة على ٱلمقرب ق ٢١ / ب من غير نسبة لأحد.
(٥) وتلميذه أبو علي ٱلرُّندي. وٱستدلَّ ٱلسهيلي: ليس في ك.

مبتدأ، كما أنَّ ٱلفاعل إذا تقدم صار مبتدأ ، فتقول : زيدٌ ضُرب ، كما تقول : زيدٌ ضَرب، وأنت لا تقول : بزيدٍ سِيرَ ، فيكون بزيدٍ مبتدأ ، فإذا وُجد من كلام ٱلعرب سِيرَ بزيد جُعل ٱلْمُقام مقام ٱلفاعل ضمير ٱلمصدر .

وقال ٱلسهيلي أيضًا : ما ذهب إليه أبو ٱلقاسم - يعني ٱلزجاجي[1] - وزعم أنه قول ٱلأكثرين ، وهو أنْ يُقام ٱلمجرور مقام ٱلفاعل فيكون في موضع رفع ، فيكون هو ٱلمخبر عنه - غير[2] صحيح[3] ، ولو صح لقيل : سِيْرَتْ بهند ، وجُلِسَتْ في ٱلدار . ولأنَّ ٱلظرف لا ينوب وهو ظرف مقدَّر بـ(في) حتى يُجعَل مفعولاً على ٱلسعة ، فإذا لم يَنُبْ من أجل أنَّ حرف ٱلجر مقدَّر فيه فكيف يَنوب وحرفُ ٱلجر ظاهر ملفوظ به ، وأيُّ شيء يَنوب إذا قلت : جُلِسَ عندَك ، وعندَك لا يكون إلا ظرفًا ، فلم يَبقَ إلا ٱلمصدر . ولأنه لا يَحسُن : سِيرَ بزيدٍ ٱلعاقلُ ، كما حَسُنَ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾[4] ، فيرفع ٱلفاعل كرفع غيره . ولأنه لو كان في موضع ٱلفاعل لَمَا جاز : بزيدٍ سِيرَ ، وعن زيدٍ سُئل ، لأنَّ ٱلنائب إذا قُدِّمَ كان مبتدأ كٱلفاعل إذا قُدِّمَ ، وٱلمبتدأُ لا يكون مجرورًا ، وجاء في ٱلتنزيل ﴿ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾[5] ، أي : مسؤولاً عنه ، فليس (عنه) في موضع رفع كما

---

(١) ٱنظر ٱلجمل ص ٨٠ .

(٢) غير : ليس في ك .

(٣) ألحق هنا في حاشية ن ما نصه : « قال ٱبن ٱلحباب في شرح ٱلجزولية : حروف ٱلجر متساوية في جواز بناء ٱلفعل لها إلا ما أستثنيه لك ، ولم يتعرض أحد لهٰذا ، فمن ذٰلك ٱللام ٱلتي للتعليل ، لا يجوز بناء ٱلفعل لها ، وكذٰلك ٱلباء ومن إذا أفادتا ذٰلك ، ومن ذٰلك رُبَّ ومُذْ ومُنْذُ . وقال ٱبن إياز : أخل بٱلباء ٱلحالية ، كقولك : خرجَ زيدٌ بثيابه ، فإنه لا يقوم مقام ٱلفاعل ، كما أنَّ ٱلأصل ٱلذي ينوب عنه كذٰلك ، وأخل بحاشا وعدا وخلا إذا جَررن ، وأخل بٱلمميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طيب مِنْ نفسٍ ، فإنه لا يقوم مقام ٱلفاعل أيضًا ، فٱعرفه . نقل من خط من خط من خط ٱبن قاسم » .

(٤) سورة ٱلمؤمنون : ٣٢ .

(٥) سورة ٱلإسراء : ٣٦ .

زعموا، ولو كان كذٰلك ما جاز تقديمه وهو مجرور.

وهٰذا الذي ذكره ٱلسهيلي في سِيرَ بزيدٍ يرد عليه في : لم يُضْرَبْ مِن رجلٍ ، فإنَّ هٰذا ٱلمجرور في موضع رفع لقيامه مقام ٱلفاعل ، ولو قَدَّمته لم يَجُزْ ، نحو : مِنْ رجلٍ لم يُضرَبْ ، فينبغي ألاَّ يجوز ذٰلك .

قال أصحابنا : وٱلدليل على بطلان هٰذا ٱلمذهب أنَّ ٱلعرب تقول : سِيرَ بزيدٍ سيرًا، بنصب ٱلمصدر، فدلَّ ذٰلك على أنَّ ٱلمجرور هو ٱلذي يُقام مقام ٱلفاعل . وإنما ٱمتنع أن يكون (بزيدٍ) مبتدأ لأنَّ ٱلمبتدأ مُعَرًّى مِنَ ٱلعوامل ٱللفظية ، فلا يتقدمه عامل لفظي أصلاً ، إلا أنْ يكون حرف جر زائدًا ، و ٱلباء في (بزيدٍ) ليست بزائدة ، فلذٰلك ٱمتنع أن يكون مبتدأ .

[٣: ٥٧/ب] وأمَّا ما ذَكره من ٱمتناع « سِيرَ بزيدٍ ٱلعاقلُ » بٱلرفع على ٱلموضع[1] فلأنَّ / هٰذا ٱلموضع لا يجوز أن يُلفَظ به، وما كان هٰكذا فلا يجوز ٱلإتباع عليه؛ ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ بزيد ٱلظريفَ، بٱلنصب؛ لأنه لا يجوز: مررتُ زيدًا، فكذٰلك هٰذا، وذٰلك بخلاف ﴿ما لَكُمْ مِنْ إلَهٍ غَيْرُهُ﴾[2]. لأنه يجوز: ما لكم إلهٌ غيرُه، ففرق بين ٱلموضع ٱلذي يَصِحُّ أن يُصَرَّحَ به وٱلموضعِ ٱلذي لا يجوز أنْ يُصَرَّحَ به. وأمَّا تجويزه «بزيدٍ سِيرَ» فسيأتي ذكر ٱتفاق ٱلنحويين على منعه، وأنَّهم أجمعوا على منع ٱلتقديم ، وٱلإجماع حجة.

وقال ٱبن طلحة : يقول ٱلسهيلي : يجوز أن يفرق بين وقوع هٰذا ٱلمجرور مبتدأ وبين وقوعه بعد ٱلفعل ، فإنه إذا وقع أولاً لم يكن للباء هناك معنى خبر ، فلم يكن لها متعلَّق ، ولا يقاس على قولهم : بحسبك درهمٌ ، وإذا وقع بعد ٱلفعل أمكن أن يكون للباء هناك معنى خبر ، فأمكن أن يكون لها متعلَّق ، كما كان لها في

---

(١) على ٱلموضع : ليس في ك .

(٢) سورة ٱلأعراف : ٥٩ .

قولك ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ [1] ، وهي داخلة على ٱلفاعل ، ولا يصح أن تقول : بالله كفى به شهيدًا ، وعلى أنَّ ٱلباء في بحسبك زيدٌ في معنى ٱلمتعلّق [2] ؛ لأنَّ ٱلتقدير : ٱكْتَفِ بزيدٍ، وهٰذا فرق بَيِّنٌ [3] يوجب إسناد ٱلفعل إلى ٱلمجرور وبناء ٱلمجرور عليه ، ويمنع من بناء ٱلفعل على ٱلمجرور ، وبِهٰذا ٱلمعنى بعينه لم يصح تأنيث ٱلفعل له ؛ ألا ترى أنك تقول : كَفَى بهند مِن فاضلة ، فلا تؤنث ٱلفاعل ، وٱلباء زائدة على فاعل مؤنث .

وٱلمذهب ٱلثاني : ذهب ٱلكسائي وهشام [4] إلى أنَّ مفعول ٱلفعل ضمير مبهم مستتر في ٱلفعل ، وجعلا ٱلضمير مبهمًا من حيث كان محتملاً أن يُراد ما يدل عليه ٱلفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان ، ولم يقم دليل على أنَّ ٱلمراد به بعض ذٰلك دون بعض .

ٱلمذهب ٱلثالث : ذهب ٱلفراء [5] إلى أنَّ حرف ٱلجر في موضع رفع ، كما أنَّ ٱلفعل في « زيدٌ يقومُ » في موضع رفع. وهٰذا ينبني على قولهم: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو ، فمذهب ٱلبصريين أنَّ ٱلمجرور في محل نصب ، فإذا بُني مثل هٰذا للمفعول كان ٱلمجرور في موضع رفع . وذهب ٱلفراء إلى أنَّ حرف ٱلجر في موضع نصب ، فلذٰلك ٱدَّعى أنه إذا بُنِي للمفعول كان حرف ٱلجر في موضع رفع .

ٱلمذهب ٱلرابع : ذهب قوم [6] إلى أنَّ قولك « سِيرَ بزيدٍ » هو على إضمار ٱلطريق ؛ لأنَّ ٱلسَّير لا يكون إلا في مكان ، وٱلمعنى : قُطِعَ به طريقٌ .

---

(١) سورة ٱلرعد : ٤٣ .

(٢) ك : ٱلمعلق . ن : ٱلتعليق . ح : ٱلتعلق .

(٣) بين : ليس في ك ، ن .

(٤) مذهبهما في إصلاح ٱلخلل ص ١٩٦ .

(٥) ٱلتعليقة على ٱلمقرب لبهاء ٱلدين بن ٱلنحاس ق ٢١ / ب .

(٦) ممن أجاز ذٰلك ٱلمبرد في ٱلمقتضب ٤ : ٥٢ وٱبن ٱلسراج في ٱلأصول ١ : ٧٩ ـ ٨٠ .

وٱتفق ٱلنحويون على أنَّ هٰذا ٱلجارَّ وٱلمجرور في نحو سِيرَ بزيد، وزيدٌ[1] مُتَعَجَّبٌ منه - لا يجوز تقديمه، فلا يجوز: بزيدٍ سِيرَ، ولا: زيدٌ منه مُتَعَجَّبٌ. وعلة ٱمتناعه عند ٱلبصريين أنه قد قام مقام ٱلفاعل، فإنْ قَدَّمته ٱحتجتَ إلى أنْ تُضمر مثله، فتضمر ٱلخافض وٱلمخفوض. وعلة ٱلكوفيين أنه صلة، فلا تتقدم. ذكر هٰذا ٱلٱتفاق أبو جعفر ٱلنحاس. وقال ٱبن أصبغ: هي / جائزة في ٱلقياس . يعني ٱلتقديم. وتقدم خلاف ٱلسهيلي في ذٰلك وٱلرد عليه بٱلإجماع. [٣: ٥٨/أ]

وأمَّا ٱلمفعول له فقيل : لا يجوز أن يُبنَى لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقًا ، وهو رأي أبي علي ، وٱبن جِنِّيْ[2] ، ولذٰلك لم يكن في قوله[3] :

يُغْضي حَيَاءً ، ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ فلا يُكَلَّمُ إلا حينَ يَبْتَسِمُ

- أعني : من مهابته - مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ، لأنه مفعول من أجله .

وٱحتجوا بوجهين :

أحدهما : أن ٱلمجرور لا يقام مقام ٱلفاعل ، وهٰذا كذٰلك إمَّا لفظًا أو معنًى .

وٱلثاني : أنه بيان لعلة ٱلشيء ، ولا يكون إلا بعد ثبوت ٱلفعل بمرفوعه .

وقيل : يجوز إذا كان بحرف جر بناءً على جواز ٱلأصل ، ولا يجوز إذا كان منصوبًا .

وقوله أو مصدرٌ لغيرِ مجرد ٱلتوكيد ملفوظٌ به أو مدلولٌ عليه بغير ٱلعامل

إذا كان ٱلمصدر للتوكيد، نحو : قامَ زيدٌ قيامًا - فلا يقام مقام ٱلفاعل لعدم ٱلفائدة؛

---

(١) وزيد : ليس في ك .

(٢) ٱلتنبيه على شرح مشكلات ٱلحماسة ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٣) هو ٱلفرزدق . ونسب بعض أبيات ٱلقصيدة ٱلتي منها ٱلبيت ٱلشاهد إلى ٱلحَزين ٱلليثي عمرو بن وهيب . ٱلحماسة ٢ : ٢٨٦ [٧١٥] وٱلحماسة ٱلبصرية ص ٤٠٧ - ٤١٠ [٢٧٨ ، ٢٧٩] وشرح أبيات ٱلمغني ٥ : ٣١١ - ٣٢٣.

لأنَّ ٱلمفهوم من ٱلمسند إليه يكون غير ٱلمفهوم من ٱلمسند ، فإنْ كان مختصًّا بنوع ما من ٱلٱختصاص ، كتحديد ٱلعدد ، وٱلٱختصاص بٱلوصف أو ٱلإضافة ، أو كونه ٱسم نوع - جاز ذٰلك لتغاير ٱلمسند وٱلمسند إليه . ومثال ٱلملفوظ به : سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ . ومثال ٱلمدلول عليه بغير ٱلعامل - وهو أن يكون ٱلمصدر غير ملفوظ به ، لكنه دُلَّ عليه بغير ٱلفعل - قولك : بَلْ سِيْرَ ، لِمَن قال : ما سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ ، فٱلضمير ٱلمستكنُّ في سِيْرَ هو مدلول عليه بغير سِيْرَ ، بل دُلَّ عليه بقول ٱلقائل : ما سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ ، فلو كان مدلولاً عليه بٱلعامل كقولك : جُلِسَ ، أو ضُرِبَ ، وأنت تريد : هو ، أي : جُلوسٌ ، وضَربٌ - لم يَجُز . وفي كلام ٱلزجاجي[(١)] إشعار بجواز ذٰلك ؛ لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار ٱلمصدر ٱلمؤكد ، وهو[(٢)] مذهب س، قال ٱبن خروف[(٣)]: « لا يُجيز أحد من ٱلنحويين رَدَّ ٱلفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه على إضمار ٱلمصدر ٱلمؤكِّد ، لا يُجيز أحد : قُعِدَ ، وضُحِكَ ، من غير شيء يكون بعد هٰذا ٱلفعل . ثم ادعاؤه أنه مذهب س فاسد ؛ لأنَّ س لا يُجيز إضمار ٱلمصدر ٱلمؤكِّد في هٰذا ٱلباب، وٱلذي أجازه س[(٤)] لا يمنعه بشر، وهو إضمار ٱلمصدر ٱلمعهود[(٥)]، مثل أن يقال لمتوقِّع القعود: قد قُعِدَ، ولمتوقِّع ٱلسفر: قد سُوفِرَ، أي: قُعد ٱلقعود، وسُوفِرَ ٱلسفرُ ٱلذي ينتظر وقوعه[(٦)]، وٱلفعل لا يدل على هٰذا ٱلنوع من ٱلمصادر، وٱلدالُّ عليه أمر آخر» ٱنتهى.

---

(١) ح ، ن : ٱبن طاهر . وفي حاشية ن أنه في نسخة : ٱلزجاجي .

(٢) وهو مذهب س ، قال ٱبن خروف : ليس في ك .

(٣) شرح ٱلجمل له ص ٢٨٥ - ٢٨٦ [رسالة] .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٣١ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٥) في ٱلمخطوطات وشرح ٱلمصنف : ٱلمقصود . صوابه في شرح ٱلجمل لٱبن خروف .

(٦) ك : وقوله .

وقال ٱلسهيلي ما ملخصه : « من ٱللازم ما لا ينبغي أن يجوز ٱلبتة ، نحو : قُعد ، وضُحك ، أَضمرتَ ٱلمصدر أو لم تُضمره ؛ لأنَّ معناه : فُعِلَ ضَحِكٌ ، ولو صُرِّحَ بهٰذا لم يُفد، وكيف يُجيز هٰذا س وقد منع : رجلٌ قائمٌ ، وإنما ٱلذي أجاز : ضُحِكَ / في ٱلدار ، وقُعِدَ عندَك ، وأجاز : سِيرَ بزيدٍ فرسخًا ، على إضمار ٱلسير. [٣: ٥٨/ب] وحَسُنَ ٱلإضمارُ عنده وعند ٱلمحققين في هٰذه ٱلمسألة لأنَّ ٱلمكان وٱلزمان ٱلمخصوصين[١] قد يخلوان من ٱلفعل ، فإذا أَخبرتَ أنْ قد كان فيه فعلٌ حصلت به فائدة ، هٰذا إن كان ٱلزمان أو ٱلمكان معرفة ، فإن قلت : قُعِدَ في مكانٍ ، أو ذُهِبَ في يومٍ- لم يجز . وٱلدليل على إضمار ٱلمصدر[٢] مع ٱلظرف وٱلمجرور قولهم: سِيرَ بٱلقومِ رُوَيْدًا ، فـ(رُوَيْدًا) حال من ٱلسَّير ٱلذي هو ٱلنائب ، وكذٰلك : سِيْرَ بزيد سريعًا ، لا خلاف في جواز هٰذا ، وكذٰلك تقول : إنْ سِيْرَ بهند فهو خير لها[٣] ، فيعود ٱلضمير على ٱلسَّير ، ولا خلاف في جواز هٰذا أيضًا ، فينبغي ألاَّ يكون خلاف في صحة ما ذهب إليه س » ٱنتهى كلام ٱلسهيلي .

ونقول: لا يجوز بناء ٱلفعل للمفعول إذا لم يكن له معمول غير ٱلفاعل، فلا يجوز في جَلَسَ زيدٌ: جُلِسَ، ولا في ظَرُفَ زيدٌ[٤]: [ظُرِفَ] [٥]. هٰذا مذهب أكثر ٱلنحويين من ٱلبصريين وٱلكوفيين ، وما نَسَبَه ٱلزجاجيُّ إلى س من إجازة ذٰلك على إضمار ٱلمصدر غلط منه عليه، وقد أنكره ٱلنحاس[٦] وغيره على ٱلزجاجي.

---

(١) ك ، ح : ٱلمخصوص .

(٢) زيد هنا في ك : مع ٱلمصدر .

(٣) ك : إن سير بزيد سريعًا لا فهو خير لها . وزيد قبله في حاشية ن عن نسخة أخرى : وذٰلك تقول إن سير بزيد سريعًا .

(٤) في ٱلمخطوطات : ولا في ضَرَب زيدٌ عمرًا ضُرِب .

(٥) ظرف : تتمة يقتضيها ٱلسياق .

(٦) ذكر ٱبن ٱلسِّيد أنَّ أبا جعفر ٱلنحاس أنكره في كتابه ٱلمقنع . إصلاح ٱلخلل ص ١٩٦ .

وزعم ٱلكسائي وٱلفراء وهشام [1] أنَّ ذٰلك يجوز ، فكان ٱلفراء يزعم أنَّ ٱلفعل فارغٌ لا شيء فيه ، فقيل له : هل يخلو ٱلفعل من فاعل ؟ فقال له : إذا شرطت إسقاط ٱلفاعل ، وقلت لا تُسَمِّه ، وجب ألاَّ يكون في ٱلفعل ذِكْرٌ إذ أُسقط فاعله . وكذٰلك كان يقول في ضُرِبَ ضربًا : إنه [2] لا شيءَ مضمرًا في ضُرِبَ ، وكذٰلك قُعِدَ قُعُودًا تعدَّى أو لم يتعدَّ .

وكان ٱلكسائي وهشام يجيزان ذٰلك على أنَّ في ٱلفعل مجهولاً ، لَمَّا حُذف ٱلفاعل أُسند ٱلفعل إلى أحد ما يعمل فيه مِمَّا هو سوى ٱلمفعول به : ٱلمصدر ، أو ٱلوقت ، أو ٱلمكان ، فلم يُعلَم أيُّها هو ٱلمقصود لأنه لم يظهر مع ٱلفعل مرفوع به .

قال أبو محمد بن ٱلسِّيْد [3] : « وٱلأشبه في هٰذا لِمَنْ أجازه أنْ يضمر مصدر ٱلفعل ؛ لأنَّ ٱلفعل يدل على مصدره ، كما قال ٱلزجاجي ، وما زعم ٱلفراء أنه فارغ لا ضمير فيه خطأ .

وقد ٱحتجَّ ٱلمانعون مِن جواز هٰذا بأن قالوا : ٱلفعل يدلُّ على مصدره ، فلا فائدة في إضماره ولا في إظهاره .

فرَدَّ عليهم مَن أجاز ذٰلك بأنْ قالوا [4] : قد أجاز ٱلنحويون إقامة ٱلمصدر مقام ٱلفاعل في ٱلأفعال ٱلمتعدية إذا عُدِمَ ٱلمفعول به ، وكان ٱلمصدر منعوتًا أو محدودًا أو معرَّفًا [5] ، فأجازوا : ضُرِبَ بزيدٍ ٱلضَّربُ ، وسيرَ بزيدٍ سَيرٌ شديدٌ ، وقال تعالى ﴿ فإذَا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾ [6] . فكما جاز أنْ يُقام ٱلمصدر

---

(١) مذاهب ٱلثلاثة في إصلاح ٱلخلل ص ١٩٦ ، وهٰذه ٱلفقرة وٱلتي تليها مختصرة منه بتقديم قول ٱلفراء على قول ٱلكسائي وهشام .

(٢) في ٱلمخطوطات : لأنه . صوابه في إصلاح ٱلخلل .

(٣) إصلاح ٱلخلل ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) ك ، ن : قال .

(٥) أو معرفًا : ليس في ك .

(٦) سورة ٱلحاقة : ١٣ .

[٣: ٥٩/أ] في هٰذه ٱلمسائل / مقام ٱلفاعل - وإنْ كان ٱلفعل قد دلَّ عليه وأَغنَى عنه - كذٰلك تقول: جُلِسَ ٱلجُلُوسُ، وقُعِدَ ٱلقُعُودُ، ولا فرق.

ويؤكد جواز هٰذا أنَّ ٱلموجب لإقامة ٱلمصدر مقام ٱلفاعل إنما هو عدم ٱلمفعول به ، وهٰذه ٱلعلة بعينها هي موجودة في جُلس وقُعد . وٱحتجوا أيضًا بأنْ قالوا : هل معنى جَلَسَ زيدٌ إلا أنه قد فَعَلَ جُلوسًا وأَحدَثه ، فإذا كان هٰذا معنى ٱلكلام وٱلغرض فيه فما ٱلمانع من أنْ يقال جُلس وقُعد ، إذ معناه فُعل ٱلجلوس ، وفُعل ٱلقعود، كما أنَّ قولنا: ضُرب بزيدٍ ٱلضربُ، إنما معناه : فُعل بزيدٍ ٱلضربُ . قالوا : و ٱلمفعول ليس يرتفع بما أُوقع به فعل ، كما أنَّ ٱلفاعل في صناعة ٱلعربية ليس يرتفع بما أَوقع شيئًا وأَحدثه ، إنما يرتفع كل واحد منهما بٱلحديث عنه وإسناد ٱلفعل إليه ، فيجب على هٰذا أنْ يرتفع كل ما حُدِّثَ عنه من مصدر أو ظرف ، سواء أكان ٱلفعل متعديًا أم غير متعد ، وٱلتفريق بين ٱلمتعدي وغير ٱلمتعدي في هٰذا لا وجه له . قالوا : ولو أنَّ ملكًا أو نظيره ممن له أمر ونهي عهد [(١)] ألاَّ يُجلَس أو ألا يُضحَك في وقت من ٱلأوقات لغرض له في ذٰلك دون أن يُسمي جالسًا أو ضاحكًا لجاز ذٰلك ، و لم يمتنع » ٱنتهى كلام ٱبن ٱلسِّيْد .

وقد وجدت في لسان ٱلعرب ما يشهد بجواز جُلس وقُعد مبنيًّا للمفعول [(٢)] دون أن يُسند إلى شيء في ٱللفظ ، وٱلفعل لازم ، قال ٱلشاعر [(٣)] :

وقالتْ : مَتَى يُبْخَلْ عليكَ ، ويُعْتَلَلْ   يَسُؤْكَ ، وإنْ يُكْشَفْ غَرامُكَ تَدْرَبِ

فـ« يُعْتَلَل » فعل لازم مبني للمفعول ، ولا مفعول له ظاهر ، ولا جائز أن يكون ٱلمفعول « عليك » محذوفة لدلالة « متى يُبْخَل عليك » عليه ؛ لأنَّ ٱلمفعول

---

(١) في ٱلمخطوطات : عمد . صوابه في إصلاح ٱلخلل .

(٢) في ٱلمخطوطات : للفاعل .

(٣) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٤٢ وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ١١٣ — ١١٦ [٧٥٧] .

الذي لا يُسَمَّى فاعله لا يجوز حذفه ، كما لا يجوز حذف ٱلفاعل ، فٱلأَولى أنْ يُعتقد أنَّ « يُعْتَلَل » مفعوله ضمير يعود على مصدر يدل عليه ٱلفعل ، ويجعل فيه ٱختصاص ، أي : يُعْتَلَل هو ، أي : ٱلٱعتلال ٱلمعهود . أو يجعل « عليك » محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، وتكون في موضع نصب ليتخصص به ٱلمصدر ٱلمذكور ، كما تقول : فلانٌ يَغضبُ عليك ويَحقد، تريد: ويَحقد[1] عليك، فحذفتَ لدلالة ما قبله عليه، ولا تُقَدِّر للمقام مصدرًا مؤكّدًا لئلا يتحد ٱلمسنَد وٱلمسنَد إليه.

وأجاز س[2] ٱختصاص ٱلمصدر بوصف مقدَّر ، فتقول « سِيْرَ بزيد سَيْرٌ » إذا أردت به نوعًا من ٱلسير ، فتحذف ٱلصفة لفهم ٱلمعنى ، كما قال ﴿ ٱلْآنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾[3] . أي : بٱلحق ٱلبَيِّن .

وقال ٱبن عصفور: إنَّ هٰذا مما ٱنفرد به س. وقال غيره: إنَّ أبا ٱلعباس قال : هٰذا فيه / بُعْدٌ إذا كنت تريد به ضربًا من ٱلسير . وقال غيره : يجوز ذٰلك إذا [٣: ٥٩/ب] أردت به جمع سيره . قال ٱلنحاس : وٱلأجود عند جميع ٱلبصريين ٱلنصب لِمَا ذكرت أنه بمنْزلة ٱلفعل . وقال ٱلأستاذ أبو ٱلحسين بن أبي ٱلربيع[4] : « إذا كان ٱلمصدر مؤكّدًا لم يُبْنَ له ٱلفعل إلا أنْ يُعلّق به ظرف غير متصرِّف، نحو: جُلِسَ دُونَك ، قال تعالى ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾[5] ، وقال ٱلشاعر[6] :

فيا لكَ مِنْ ذي حاجةٍ ، حِيْلَ دُونَها   وما كُلُّ ما يَهْوَى ٱمْرُؤٌ هو نائلُهْ »

ٱلنائب مضمر ، يعود على ٱلمصدر ٱلمفهوم مِن حِيْلَ .

---

(١) تريد ويحقد : ليس في ك .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٩ .

(٣) سورة ٱلبقرة : ٧١ .

(٤) ٱلملخص ١ : ٢٩٢ .

(٥) سورة سبأ : ٥٤ .

(٦) هو طرفة بن ٱلعبد . ديوانه ص ١٢٣ .

ولا يُقام وصفُ ٱلمصدر مقام ٱلمصدر ٱلموصوف ، فيجوز : سِيْرَ عليه سَيْرٌ سَرِيعٌ ، وسَيْرٌ حَثِيثٌ ، ولا يجوز : سِيْرَ عليه سَرِيعٌ ، ولا : سِيْرَ عليه حَثِيثٌ ، بل تنصبه، قال س [١] : « سِيْرَ عليه حَثِيثًا وشَدِيدًا، فٱلنصب في هٰذا على أنه حال » . قال [٢] : « ولا يكون فيه ٱلرفع لأنه لم يقع موقع ٱلأسماء » إذا كان صفة . وكذا عنده [٣] : سِيْرَ عليه طويلاً ، وحديثًا ، وكثيرًا ، وقليلاً ، وقديمًا، بٱلنصب لا غير . قال أبو إسحاق : ٱلتقدير : سِيْرَ عليه ٱلسَّيْرُ في هٰذه ٱلحال، فلهٰذا لم يجز فيه ٱلرفع . ووهم ٱبن عصفور في قوله إنَّ س ٱنفرد بإقامة صفة ٱلمصدر ، ونص س أنَّ ذٰلك لا يقوم مقام ٱلفاعل .

وأجاز ٱلكوفيون في كل ما ذكرناه من كلام س ٱلرفع على أنه أُقيمت فيه ٱلصفة مقام ٱلموصوف ، فتقول : سِيرَ عليه حَسَنٌ ، أي : سَيْرٌ حَسَنٌ ، ومُرَّ به سَرِيعٌ ، أي : مُرورٌ سَرِيعٌ ، إلا في شَديد وبَيِّن ، فإنَّهم لا يُجيزون فيهما إلا ٱلنصب ، فيقولون : سِيْرَ عليه شَديدًا وبَيِّنًا ؛ لأنَّ ٱلمعنى عندهم : سِيْرَ عليه حَقًّا ، وكذٰلك يقولون : ضُرِبَ أَبْيَنَ ٱلضَّرْبِ ، وأَشَدَّ ٱلضَّرْبِ ، وأُولِعَ أَشَدَّ ٱلإيلاعِ ، بٱلنصب عندهم فقط ، ولا يجوز ٱلرفع .

وأجاز ٱلبصريون في مثل هٰذا ٱلوصف ٱلمضاف ٱلرفعَ إذا لم يضمر ، فتقول : ضُرِبَ أَبْيَنُ ٱلضَّرْبِ ، وضُرِبَ أَشَدُّ ٱلضَّرْبِ .

وقد نَقَصَ ٱلمصنفُ في إقامة ٱلمصدر شرطًا [٤] ، وهو أن يكون ٱلمصدر متصرفًا ، وكان ينبغي أن يذكره ، ذكره في ٱلظرف ، فإنه إنْ كان ٱلمصدر غير متصرف لم يَجُزْ أن يقوم مقام ٱلفاعل ، نحو : مَعاذَ ٱللهِ ورَيْحانَه ، وعَمْرَكَ ٱللهَ ،

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٢٨ .
(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٨ .
(٣) ٱلكتاب ١ : ٢٢٧ .
(٤) ن ، ح : شرط .

وأمثال ذٰلك ؛ لأنَّ ٱلعرب ٱلتزمت فيها ٱلنصب على ٱلمصدر .

وقوله **أو ظَرفٌ مُختصٌّ مُتصرِّفٌ** شرط ٱلٱختصاص لأنَّ غير ٱلمختص لا يقام مقام ٱلفاعل ، لا يقال في سِرْتُ وَقْتًا : سِيْرَ وَقْتٌ ؛ لعدم ٱلفائدة ، وكذٰلك ظرف ٱلمكان ، لا / يقال : جُلِسَ مَكانٌ ، في نحو : جَلَسْتُ مَكانًا ، فإن ٱختص [٣: ٦٠/أ] جاز، نحو : سِيْرَ وَقْتٌ صَعْبٌ ، وزَمانٌ طَويلٌ ، وجُلِسَ مَكانٌ بَعيدٌ .

وقوله **متصرفٌ** ٱحترز به من ٱلظرف ٱلذي لا يتصرف ، وهو ما لزم ٱلظرفية، نحو « سَحَرَ » مِن يوم معين، و« ثَمَّ » ، فلا يُقال سِيْرَ سَحَرَ، ولا : جُلِس ثَمَّ[1] ؛ لأنَّ قيامهما مقام ٱلفاعل يُخرجهما عن ٱلظرفية، قال س[2] : « سِيْرَ عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا ؛ لأنَّهم إنما يتكلمون به في ٱلنصب[3] وٱلرفع وٱلجر بٱلألف وٱللام ، يقولون : هٰذا ٱلسَّحَرُ ، وبأَعلَى ٱلسَّحَرِ ، وإنَّ ٱلسَّحَرَ خيرٌ لك مِنْ أَوَّلِ ٱللَّيلِ » . وقال س أيضًا[4] : « سِيْرَ عليه ضُحًى[5] ، إذا عَنيتَ ضُحَى يومك » . قال[6] : « وكذٰلك سِيْرَ عليه عَتَمةً ، إذا أَردتَ عَتَمةَ لَيلَتِك ، وكذٰلك ضَحْوَةُ يومك الذي أنت فيه ، يجري مجرى عَشيَّة ، وكذٰلك : سِيْرَ عليه ليلاً ، وسِيْرَ عليه نَهارًا ، إذا أَردتَ ليلَ لَيلتِك ، ونَهارَ نَهارِك » ٱنتهى كلام س .

وٱلمعنى أنَّ هٰذه ٱلظروف ٱلتي ذكرها س إذا كانت نكرات جاز فيها ٱلرفع على سبيل ٱلمجاز ، وٱلنصب على ٱلأصل ، فإذا أُريدَ بها شيء بعينه لم تتمكن ، فتُركت على بابها منصوبة .

---

(١) فلا يقال سِيرَ سحر ولا جُلس ثَمَّ : ٱنفردت به ن، حيث ألحق في ٱلحاشية، وبعده : صح .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٥ .

(٣) في ٱلمخطوطات : بٱلنصب . صوابه في ٱلكتاب .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٢٢٥ . وزيد في أوله في ن : سير عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا .

(٥) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : ضحيًا . وٱلتصويب من ٱلكتاب .

(٦) ٱلكتاب ١ : ٢٢٦ .

وأجاز ٱلكوفيون ٱلرفع فيما منعه س من رفع ضُحًى وضَحْوة وعَتَمة وعَشيَّة وليل ونَهار مُعيَّنات .

وذهب ٱلكسائي وٱلفراء إلى أنك ترفع مع ٱلنكرات لا غير ، تقول : مَوعدُك يومٌ ، ويومان ، وساعةٌ ، فكذٰلك يجيء على قولهم : سِيْرَ بزيدٍ يومٌ ، بٱلرفع لا غير ، وكذٰلك ساعة .

وأجاز ٱلبصريون في ذٰلك ٱلنصب ، فإنْ وَقَّتَه ، فقلت : مَوعدُك يومَ ٱلعيدِ ، جاز ٱلرفع وٱلنصب . وسواء عند ٱلبصريين أكان ٱلعمل في ٱلظرف كله أم بعضه ، يقيمونه مقام ٱلفاعل .

وزعم ٱلكوفيون أنك إذا قلت سِيْرَ به يوم ٱلجمعة ، فأردتَ أنَّ ٱلسَّير كان فيه كلِّه رَفعتَ ، وإنْ كان في بعضه نَصبتَ ، وهٰذا مبنيٌّ على أصل لهم ، وهو أنَّ ٱلظرف إذا كان ٱلعمل في جميعه لا ينتصب ٱنتصاب ٱلظرف ، إنما ينتصب ٱنتصاب ٱلمفعول به .

وأجاز س [1] وعامة ٱلبصريين [2] : سِيْرَ عليه فَرْسَخانِ يومين ، وفَرْسَخَينِ يومانِ ، وفَرْسَخَينِ يومينِ ، ومنعَ كلَّ ذٰلك بعضُ ٱلمتأخرين .

وقوله **وفي نيابته غيرَ مُتَصَرِّفٍ أو غيرَ مَلفوظٍ به خِلافٌ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [3] : « أجاز ٱلأخفش نيابة ٱلظرف ٱلذي لا يتصرف ، نحو أن تقول : جُلِسَ عندَك . ومذهبُه في هٰذه ٱلمسألة ضعيف . وأجاز ٱبن ٱلسراج [4] نيابة ٱلظرف ٱلْمَنْوِيِّ » ٱنتهى .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٢٣ .

(٢) ٱلمقتضب ٣ : ١٠٦ .

(٣) ١ : ١٢٧ ـ ١٢٨ ، ومذهب ٱبن ٱلسراج فيه مقدَّم على مذهب ٱلأخفش .

(٤) ٱلأصول ١ : ٨٠ ـ ٨١ .

وٱختلفوا في صفة ٱلظرف إذا حُذف ٱلظرف كٱلخلاف في صفة ٱلمصدر ، فلم يُجز فيه س[1] إلا ٱلنصب ، وأجاز ٱلكوفيون ٱلرفع ، وأجاز س[2] : سِيْرَ عليه خَلْفُ دارِك ، بٱلرفع، ومنعه / بعضُ ٱلمتأخرين. [٣: ٦٠/ب]

وتقول : ضُرِبَ زيدٌ ظَهْرُه وبَطْنُه ، فيجوز في ظهره وبطنه عند س[3] ٱلرفع على ٱلبدل ، وٱلنصب بمعنى على . وكذلك إذا كان معرفًا بٱلألف وٱللام ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ ٱلظَّهْرَ وٱلبَطْنَ . وقال أبو ٱلعباس : نُصب لأنه يشبه ٱلظروف . وقال ٱلفراء : لا يجوز فيهما إلا ٱلرفع ، سواء أُضيفا أم كان فيهما ٱلألف وٱللام . وحجته أنه غير مبهم ، فلا يُجيز ٱلنصب ، كما لا يُجيز : زيدٌ ٱلبيتَ . وحجة س أنه أَشبهَ ٱلظرف من جهة عمومه ؛ ألا ترى أنَّ ٱلمعنى : عُمَّ بٱلضربِ . وٱختَلف ٱلنقل عن هشام : فحكى عنه أبو جعفر ٱلنحاس كمذهب س ، يُجيز ٱلرفع وٱلنصب ، سواء أكان مضافًا أو فيه أل . ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في « مسائل ٱلخلاف » أنه أجاز ٱلنصب مع ٱلألف وٱللام ، ومَنَعه مع ٱلإضافة . ونقل أيضًا عن ٱلمبرد أنه منع ٱلنصب ، كمذهب ٱلفراء . وأجاز هشام : ضُرِبَ زيدٌ ظَهْرًا وبَطْنًا ، فينصب على ٱلتفسير ، أي : ضُرِبَ ظَهْرُ زيدٍ وبَطْنُ زيدٍ ، ولا يُجيز ٱلتقديم . ويجوز عند ٱلمازني وأبي ٱلعباس . وهي مسألة من ٱلتمييز ، جَرَّ إليها ٱلكلام .

ص: ولا تُمنَع نيابةُ ٱلمنصوبِ لسقوطِ ٱلجارِّ معَ وجودِ ٱلمنصوبِ بنفسِ ٱلفعل، ولا نيابةُ غيرِ ٱلمفعولِ به وهو موجود، وِفاقًا[4] للأخفش وٱلكوفيين.

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٠ . وزاد في ٱلٱرتشاف ص ١٣٣٤ ـ ١٣٣٥ : « وفي ٱلواضح : أجاز ٱلبصريون : سِيرَ عليه خَلفُك ، وأبطلَ هٰذا أحمد بن يحيى » .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٤) ح : خلافًا .

ش : لم يتعرض ٱلمصنف في ٱلشرح للمسألة ٱلأولى هنا ، وهي مسألة : ٱخْتَرْتُ زيدًا ٱلرِّجالَ ، فزيد تعدَّى إليه ٱلفعل بنفسه ، وٱلرِّجال تعدَّى إليه لسقوط ٱلجارِّ ، وكذٰلك ما كان مثله . فٱلذي نَصَّ عليه أصحابنا [١] أنه لا يُقام مقام ٱلفاعل إلا زيد، وهو ٱلذي تعدَّى إليه ٱلفعل بنفسه ، فتقول : ٱخْتِيْرَ زيدٌ ٱلرِّجالَ، تريد : مِنَ ٱلرجالِ . وكلامُ ٱلمصنف يُجَوِّزُ هٰذا ، ويُجَوِّزُ أنْ تقول : ٱخْتِيْرَ ٱلرجالُ زيدًا . وٱلسَّماعُ إنما ورد بإقامة الذي تعدَّى إليه ٱلفعل بنفسه دون ما تعدَّى إليه بإسقاط ٱلحرف ، قال ٱلشاعر[٢]:

ومِنَّا ٱلذي ٱخْتِيْرَ ٱلرِّجالَ سَماحةً ... وجُودًا إذا هَبَّ ٱلرِّياحُ ٱلزَّعازِعُ

وٱلذي ذكره أصحابنا هو مذهب ٱلجمهور ، وٱلذي أجازه ٱلمصنف هو مذهب ٱلفراء ، ترك ٱلجمهور ٱلمقدَّر كٱلملفوظ به[٣] ، فكما لا يجوز عندهم تَرْكُ ٱلمفعول به ٱلمسرَّح وقيامُ ٱلمقيَّد بٱلحرف لفظًا كذٰلك لا يُجيزونه مع ٱلمقيَّد تقديرًا ، وقد ذكرنا أنَّ ٱلسماع ورد بذٰلك ، وهو مذهب ٱلبصريين .

وقال ٱبن أبي ٱلربيع[٤]: «لا يجوز أُمِرَ ٱلخيرُ زيدًا إلا على ٱلقلب»

وأمَّا ٱلمسألة ٱلثانية ـ وهي أن ينوب غير ٱلمفعول به من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان أو مجرور مناب ٱلفاعل مع وجود ٱلمفعول به ـ فهٰذا لا يجوز عند ٱلبصريين[٥] .

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١: ٥٣٨ وٱلجزولية ص ١٤٣ وٱلتوطئة ص ٢٥٩ وٱلملخص ١: ٢٩٣ .

(٢) هو ٱلفرزدق . ديوانه ص ٥١٦ وٱلكتاب ١ : ٣٩ وٱلكامل ص ٤٨ وٱلخزانة ٩ : ١٢٣ - ١٢٥ [٧٠٨] .

(٣) يريد : جعل ٱلجمهور ٱلمقيَّد تقديرًا كٱلمقيَّد لفظًا .

(٤) ٱلملخص ١ : ٢٩٣ .

(٥) شرح ٱلكافية ١ : ٢٤٤ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي] .

[٣: ٦١/أ] قال ٱبن بَرْهان [1] : « لا يقام مقام ٱلفاعل / إلا ٱلمفعول به عند حضوره لأنه شريك ٱلفاعل ؛ وذٰلك أنه يُخرج [ٱلمصدر] [2] من ٱلعدم إلى ٱلوجود ، وٱلمفعول به حافظ لوجوده ، فلا يستقيم تجدُّد ٱلمصدر إذا فرضنا ٱنتفاء واحد منهما، ولذٰلك لَمَّا جعلت ٱلعرب في ٱلأفعال ما لا يتعدى ، فلا يكون للمفعول به حظ فيه ـ أفردوا ٱلمفعول به بقبيل من ٱلأفعال لا حَظَّ للفاعل فيه قِصاصًا [3] ، وذٰلك باب فُعِلَ » .

قال ٱلمصنف [4] : « وأجاز ذٰلك ٱلأخفش [5] وٱلكوفيون [6] » . قال [7] : « وبقولهم أقول مع أنه وارد عن ٱلعرب ». وقال غيره : « أجاز ذٰلك ٱلكسائي [8] وٱلفراء [9] وأبو عبيد [10] ، ومنعه ٱلجمهور » . وٱستدلَّ مجيزو ذٰلك بقراءة أبي

---

(١) شرح ٱللمع ص ٤٦ .

(٢) ٱلمصدر : تتمة من شرح ٱللمع . وٱلهاء في « أنَّه » ٱلمذكور قبله تعود إلى ٱلفاعل .

(٣) ك : قصاعًا .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٢٨ .

(٥) ٱلخصائص ١ : ٣٩٧ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦٠٩ .

(٦) ٱلمباحث ٱلكاملية ٢ : ٦٧ [رسالة] وفيه من ٱلأدلة آية سورة ٱلجاثية ، وآية سورة ٱلأنبياء ، وبيت جرير ، وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦٠٩ وشرح ٱلكافية ١ : ٢٤٤ [تحقيق د. حسن ٱلحفظي] . وفي ٱللباب ١ : ١٥٩ أنَّ ٱلذي يجوز إقامته مقام ٱلفاعل منها في هٰذه ٱلحال هو ٱلظرف .

(٧) ٢ : ١٢٨ .

(٨) إعراب ٱلقرآن للنحاس ٤ : ١٤٤ .

(٩) معاني ٱلقرآن ٢ : ٢١٠ و٣ : ٤٦ . وفي ٱلموضع ٱلأول تخريج قراءة عاصم ﴿ نُجِّيْ ٱلمؤمنين ﴾ ٱلتالية . وفي ٱلقرطبي ١١ : ٢٢٢ أنَّ هٰذا توجيه ٱلفراء وأبي عبيد وثعلب .

(١٠) ٱلكشف ٢ : ١١٣ .

جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1]، وقول ٱلشاعر[2]:

ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذٰلِكَ ٱلْجَرْوِ ٱلكلابا

وقولِ ٱلآخر[3]:

أُتِيحَ لِيْ مِنَ ٱلعِدَا نَذيرًا بِهِ وُقِيْتُ ٱلشَّرَّ مُسْتَطِيْرًا

وقولِ ٱلآخر[4]:

وإنَّما يُرْضِي ٱلْمُنيبُ رَبَّهُ ما دامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبُهُ

وقولِ ٱلآخر في أحد ٱلوجهين[5]:

لَمْ يُعْنَ بِٱلعَلْيَاءِ إلا ٱلسَّيِّدَا ولا شَجَا ذا ٱلغَيِّ إلا ذو ٱلْهُدَى

وقال ٱلأخفش في (ٱلمسائل) : « ضُرِبَ ٱلضَّربُ ٱلشَّديدُ زيدًا ، وضُرِبَ

---

(١) سورة ٱلجاثية : ١٤ . وهٰذه قراءة شيبة وٱلأعرج ، ورويت عن عاصم . إعراب ٱلقرآن للنحاس ٤ : ١٤٣ وٱلنشر ٢ : ٣٧٢ وٱلبحر ٱلمحيط ٨ : ٤٥ .

(٢) نسب ٱلبيت إلى جرير في ٱلخزانة ١ : ٣٣٧ - ٣٣٨ [٥١] . وهو من غير نسبة في ٱلخصائص ١ : ٣٩٧ . وليس في قصيدته ٱلتي ذكر ٱلبغدادي أنه منها وأنها في هجاء ٱلفرزدق ، وهي في ديوانه ص ٨١٣ - ٨٢٥ حيث ذكر محققه أنها في هجاء ٱلراعي ٱلنميري . وٱنظر تخريجه في أمالي ٱبن ٱلشجري ٢ : ٥١٨ . قفيرة : ٱسم أم ٱلفرزدق . في حاشية ن ما نصه : « فإنه أقام ٱلجار وٱلمجرور مقام ٱلفاعل مع وجود ٱلمفعول به ٱلصريح . وٱلجواب عنه بوجهين : أحدهما أنَّ ٱلكلاب مفعول ولدت ، وليس مفعولاً لسُبَّ ، وجروَ كلبٍ منصوب على ٱلنداء أو على ٱلذم . ٱلثاني أنَّ ٱلكلاب نصب على ٱلذم ، وجمع لأنَّ قفيرةَ وجروًا وكلبًا ثلاثة . ٱلمغني لٱبن ٱلفلاح » .

(٣) ٱلرجز من غير نسبة في شرح ٱلمصنف ٢ : ١٢٨ .

(٤) ٱلرجز في شرح ٱلمصنف ٢ : ١٢٨ وشرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦١٠ وٱلفاخر في شرح جمل عبد ٱلقاهر ص ٣٢٤ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٩٧ .

(٥) ٱلرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣ . وهو من غير نسبة في شرح ٱلمصنف ٢ : ١٢٨ وشرح ٱلكافية ٱلشافية وٱلفاخر في شرح جمل عبد ٱلقاهر ص ٣٢٣ وتخليص ٱلشواهد ص ٤٩٧ . ن ، ح : ولا شفى .

ٱليومانِ زيدًا ، وضُرِبَ مَكانُك زيدًا ، ووُضِعَ مَوضعُك ٱلمتاعَ » . ومن مسائله : أُعْطِيَ إعْطاءٌ حَسَنٌ أخاك درهمًا مضروبًا عنده زيدًا . وٱستدلُّوا أيضًا بقراءة عاصم ﴿وكَذٰلِكَ نُجِّيْ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (١) .

وقال صاحب ٱللباب (٢) : « إقامة ٱلمصدر مع وجود ٱلمفعول به للبصريين فيه مذهبان :

أحدهما : لا تجوز ؛ لأنَّ ٱلمصدر هو ٱلفعل في ٱلمعنى ، فهو غير لازم ، بخلاف ٱلمفعول به .

وٱلآخر : تجوز ؛ لأنَّ ٱلفعل يصل إليه بنفسه ، كقراءة أبي جعفر ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾ ، وقراءة عاصم ﴿ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي : لِيُجْزَى ٱلجزاءُ ، ونُجِّيَ ٱلنَّجاءُ (٣) » .

ونقل بعض أصحابنا عن ٱلأخفش شرطًا في جواز إقامة ٱلمصدر وظرف ٱلزمان مقام ٱلفاعل مع وجود ٱلمفعول به ، وهو أنْ يتقدما على ٱلمفعول به ، فإنْ تأخَّرا لم يجز أنْ يُقام إلا ٱلمفعول به، فأجاز أنْ يقال: ضُرِبَ ٱلضَّربُ ٱلشديدُ زيدًا ، وضُرِبَ يومُ ٱلجمعةِ زيدًا .

وقد أهمل ٱلمصنف ذِكر هٰذا ٱلشرط ، وعليه تمثيل ٱلأخفش ٱلمُثل ٱلمذكورة في ٱلمسائل ، ونَقل ذٰلك ٱلشرطَ عن ٱلأخفش / ٱبنُ ٱلدَّهَّان ، وقال : هٰذا طريف [٣: ٦١/ب]

---

(١) سورة ٱلأنبياء : ٨٨ ـ وفي ٱلمخطوطات ﴿ كذٰلكَ حَقًّا علينا نُجِّي ٱلمؤمنين ﴾ ، وهٰذه من سورة يونس : ١٠٣ ، ولم ترو عن عاصم فيها ٱلقراءة ٱلمذكورة ـ وهٰذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحده ، ورويت عن أبي عمرو أيضًا كما في ٱلسبعة ص ٤٣٠ . وغير ٱبن مجاهد نسبها إلى ٱبن عامر بدلاً من أبي عمرو. معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ٢١٠ وٱلنشر ٢ : ٣٢٤ وٱلإقناع ص ٧٠٣ وٱلمبسوط ص ٢٥٤ ومشكل إعراب ٱلقرآن ص ٤٨١ . وٱنظر توجيهها في ٱلحجة ٥ : ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

(٢) ٱللباب للعكبري ١ : ١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٣) زيد هنا في ٱلمخطوطات : « وكذٰلك قراءة ﴿ نُجي ﴾ » .

جدًّا من ٱلأخفش .

ومَن منع ذٰلك تأوّل هٰذه ٱلشواهد : فأما قراءة أبي جعفر فتأوَّلوها تأويلين :

أحدهما : أن يكون ٱلتقدير [١] : لِيُجْزَى هو، أي : ٱلجزاء ، ويكون ﴿قَوْمًا﴾ منصوبًا بفعل محذوف ، تقديره : يجزيه قومًا ، ونظيره ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ [٢] ، أي : يُسَبِّحُه رِجالٌ .

ٱلتأويل ٱلثاني [٣] : أن يكون ٱلتقدير : لِيُجْزَى ٱلخيرُ قومًا ، وٱلخير : مفعول به ، وهٰذا ٱلفعل يتعدى إلى مفعولين ، فأضمر ٱلأول لدلالة ٱلكلام عليه [٤] .

وأمَّا قراءة عاصم ﴿ نُجِّيْ ﴾ فتأوَّلوها على أنه أبدل ٱلنون ٱلثانية جيمًا ، وأدغمها في ٱلجيم [٥] . وهٰذا ٱلتأويل ضعيف جدًّا ، ولا يتصور في قراءته (نُجِّيَ) بفتح ٱلياء . فٱلأولى أن يكون ٱلتأويل : نُجِّيَ ٱلنَّجاءُ ، وينتصب ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ على إضمار فعل ، أي : نُنجي ٱلمؤمنين ، كما تأوَّلوا ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾ على تقدير : يَجزيه قومًا .

وأمَّا ٱلأبيات فتُحمل على ٱلضرورة لقلَّتها ، ولأنَّ ٱلنصب جاء في آخر ٱلبيت أو في مصراع ٱلبيت . وقد تأوَّلوا نصب ٱلكلاب على أنه مفعول به بقوله : ولو وَلَدَتْ ، وجعلوا « جَرْوَ كَلْبٍ » منادًى مضافًا ، ٱلتقدير : ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ ٱلكِلابَ - يا جَرْوَ كَلْبٍ - لَسُبَّ بِذٰلكَ ٱلجَرْو [٦] . وقال ٱبن خروف : «أَفْسَدَ ٱبنُ

---

(١) معاني ٱلقرآن للفراء ٣ : ٤٦ وٱلكشاف ٣ : ٥١١ وٱلتبيان ص ١١٥٢ .

(٢) سورة ٱلنور : ٣٦ - ٣٧ . وقد تقدم تخريج هٰذه ٱلقراءة .

(٣) ٱلمباحث ٱلكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] وٱللباب ١ : ١٦١ وٱلتبيان ص ١١٥٢ .

(٤) أي : يكون ٱلنائب عن ٱلفاعل ضمير ٱلمفعول ٱلثاني ، عاد ٱلضمير عليه لدلالة ٱلسياق ، تقديره : لِيُجْزَى هو - أي : ٱلخيرُ - قومًا . ٱلدر ٱلمصون ٩ : ٦٤٥ .

(٥) ٱلكشف ٢ : ١١٣ - ١١٤ وٱللباب ١ : ١٦١ وإعراب ٱلقراءات ٱلشواذ ٢ : ١١٤.

(٦) ٱنظر ما تقدم في تخريجنا للبيت وٱللباب ١ : ١٦١ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٥٣٧ - ٥٣٨ وٱلمباحث ٱلكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] .

بابَشاذ بِهٰذا ٱلتأويل ٱللفظَ وٱلمعنى» [1] ٱنتهى . وٱلأولى في ٱلتأويل أنْ يُجعَل ذٰلك منصوبًا بإضمار فعل يُفسِّره ما قبله، ٱلتقدير : يَسُبُّونَ ٱلكلابَ، وأَباحَ نذيرًا .

وأمَّا قولُه « مَعْنِيًّا بذِكْرِ قَلْبَهُ » فٱنتصاب « قلبَه » على ٱلتشبيه بٱلمفعول به ، كما تقول : رأيتُ رجلاً مجدوعًا أنفَه .

وأمَّا « إلا ٱلسَّيِّدَا» فيحتمل أن يكون ٱستثناء منقطعًا ، أي : لكنَّ ٱلسَّيِّدَ عُنِيَ بٱلعَلْياء .

وقال ٱلنَّحَّاس : مَنع ٱلنحويون : ضُرِبَ زيدًا سوطٌ [2] . وحكى ٱلمُهاباذيُّ ٱلٱتِّفاق على ذٰلك . وتعليله ظاهر ، وذٰلك أنَّ ٱلسوط هو آلة ، فتُجُوِّزَ به إلى أنْ نُصِبَ ٱنتصاب ٱلمصدر ، وكان ٱلأصل : ضُرِبَ زيدٌ ضَرْبَةً بِسَوْطٍ ، ثم حُذفت ٱلباء ، وأُضيفت ٱلضربة إليه ، ثم حُذفت ٱلضربة ، وقامت ٱلآلة مقامها ، فكَثُرَ ٱلمجاز فيه ، فلم يَجُزْ لذٰلك أنْ يُقام مقام ٱلفاعل ، لا على مذهب مَن أجاز إقامة ٱلمصدر مع وجود ٱلمفعول به ، ولا على مذهب مَن مَنع ، فلذٰلك وقع ٱلٱتفاق على ٱلمنع .

وذكر ٱلمُهاباذيُّ أيضًا ٱلٱتفاق على منع : حُمِلَ زيدًا فَرْسَخٌ . وٱلذي يقتضيه مذهب ٱلأخفش وٱلكوفيين جوازه . وتقرر من مذاهب ٱلبصريين أنه إذا وُجد ٱلمفعول به مع غيره مِمَّا يَجوز أنْ يُقام مقام ٱلفاعل فلا يُقام سِواه ، فإذا لم يكن مفعول به فأنت مُخيَّر في إقامة ما شئت من ٱلبواقي ، فقيل : يُختار إقامة ٱلمصدر وترك ما عداه ، وهو ٱختيار ٱبن عصفور [3] . وقيل : يُختار إقامة ٱلمجرور ، وهو ٱختيار ٱبن مُعْطٍ [4] .

---

(1) شرح ٱلجمل له ص ٢٨٧ [رسالة] ، وقد حمل نصب ٱلكلاب على ٱلتشبيه بٱلمفعول به .
(2) ك ، ن : سوطًا .
(3) شرح ٱلجمل ١ : ٥٣٩ وٱلمقرب ١ : ٨١ .
(4) شرح ألفية ٱبن معط ص ٦١٢ .

[٣: ٦٢/أ] وٱلذي أختاره أنَّ ٱلأَولى إقامة ظرف ٱلمكان، وٱلسبب/ في هٰذا ٱلٱختيار أنَّ ٱلمجرور مُقيَّد بحرف ٱلجر، وقد ٱختلف ٱلنحاة في جواز إقامته مقام ٱلفاعل. وأمَّا ٱلمصدر فلأنَّ في ٱلفعل دلالة عليه؛ إذ هو أحد مدلوليه. وكذٰلك ظرف ٱلزمان، هو أحد مدلوليه؛ لأنَّ ٱلفعل بُني له، ففي ٱلفعل دلالة على ٱلزمان، وأمَّا ظرف ٱلمكان فدلالته عليه دلالة لزوم كدلالته على ٱلمفعول به، فهو أقرب إلى ٱلمفعول به من سائر هٰذه ٱلأشياء، فلذٰلك ٱخترنا أن يكون أَولَى بٱلإقامة منها.

ص : ولا تُمنع نيابةُ غيرِ ٱلأول مِنَ ٱلمفعولات مطلقًا إنْ أُمِنَ ٱللَّبْس ولم يكنْ جُملةً أو شِبْهَها ، خِلافًا لِمَنْ أَطلقَ ٱلمنع في بابِ « ظَنَّ » و« أَعْلَمَ » .

ش : يعني بقوله **مطلقًا** سواء أكان ٱلثاني مِن بابِ أَعْطَى أم مِن بابِ ظَنَّ أم مِن بابِ أَعْلَمَ ، فٱختار ٱلمصنف أنه إذا أُمِنَ ٱللَّبْس ، ولم يكن ٱلثاني جملة أو شِبهَها مِن ظرف أو مجرور ، أو ٱلثالث كذٰلك ـ فإنه تجوز إقامة ٱلثاني في بابِ أَعْطَى وفي باب ظَنَّ ، وٱلثاني وٱلثالثِ في باب أَعْلَمَ . ومثال ذٰلك : أُعطِيَ درهمٌ زيدًا ، وظُنَّتْ [١] بازِغةٌ ٱلشمسَ ، وعُلِمَ بَدرٌ قَمَرَ ٱلليلةِ ، وجُعِلَ خيرٌ مِن ألفِ شهرٍ ليلةَ ٱلقدر ، وٱتُّخِذَ موضعُ صلاةٍ مَقامَ إبراهيم ، وأُعْلِمَ زيدًا كَبْشُكَ سَمينًا .

فإن أَلبسَ لم يَجُز ذٰلك ، نحو : أُعْطِيَ زيدٌ عَمرًا ، وزيدٌ عطية ، وعمرٌو مُعْطًى ، وظُنَّ صديقُك زيدًا ، وزيد هو ٱلأول ، وأُعْلِمَ بِشرًا زيدٌ قائمًا ، وبِشرٌ ٱلمُعْلَم ، فهٰذا كله لا يجوز لأجل ٱللَّبس .

وكذٰلك إذا كان ٱلثاني في باب ظَنَّ أو ٱلثالث في باب أَعْلَمَ جملةً أو شِبْهَها، فلا يجوز : ظُنَّ في ٱلدار زيدًا ، ولا ظُنَّ زيدًا أبوه قائمٌ ، ولا يجوز : أُعْلِمَ زيدًا غلامُك في ٱلدار ، ولا : أُعْلِمَ زيدًا غلامُك أخوه سائرٌ .

---

(١) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : وظننت .

قال ٱلمصنف[1]: «وإذا كان أَمْنُ ٱللَّبس مُسَوِّغًا لِجَعلِ ٱلفاعلِ مفعولاً وٱلمفعولِ فاعلاً في كلام واحد، نحو: خَرَقَ ٱلثوبُ ٱلمِسْمارَ ، و[2]:

.... بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

فجوازُ هٰذه ٱلمسائلِ وأشباهِها أَحَقُّ وأَوْلَى» ٱنتهى كلامه .

فأمَّا بابُ كَسَا وأَعْطَى وأَطْعَمَ وأَسْقَى وشِبهِها مِمَّا ٱلثاني فيه فاعلٌ مِن حيث ٱلمعنى فلا خلاف في جواز إقامة ٱلأول ، نحو : كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً . وأمَّا إقامة ٱلثاني فقال ٱلمصنف[3] : « لا خِلافَ في جواز نيابة ثاني ٱلمفعولَين في باب أَعْطَى إذا أُمِنَ ٱللَّبس ، نحو.: أعطيتُ زيدًا درهمًا ، ولا في منعها إذا خِيفَ ٱللَّبس ، نحو : أَعطيتُ زيدًا عَمرًا ، فيجوز في ٱلمثال ٱلأول أنْ يُقال : أُعْطِيَ دِرهَمٌ زيدًا ؛ لأنَّ ٱللَّبس فيه مأمون ، ولا يجوز في ٱلمثال ٱلثاني أنْ يُقال : أُعْطِيَ عمرٌو زيدًا ؛ لأنَّ عَمرًا مأخوذ ، فيُتَوَهَّم كونه آخذًا » ٱنتهى .

وما قاله مِن أنه لا خلاف في كذا ليس بصحيح ؛ لأنك إذا قلت أَعطيتُ زيدًا درهمًا ففي نصب درهم خلاف :

ذهب ٱلجمهور إلى أنه منصوب بأَعطيتُ/نفسِها، وكذٰلك ما كان مِن بابها. [٣: ٦٢/ب]

وذهب ٱلفراء وٱبن كيسان إلى أنَّ درهمًا ليس منصوبًا بأَعطيتُ ، وإنما هو منصوب بفعل آخر ، تقديره : وقَبِلَ درهمًا ، أو أَخَذَ درهمًا . فعلى مذهب هٰذين

---

(١) ٢ : ١٢٩ .

(٢) هٰذا جزء من قول ٱلأخطل :

مِثلُ ٱلقَنافِذِ هَدَّاجُونَ ، قد بَلَغَتْ نَجْرانُ ، أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

شعره ص ٢٠٩ . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ١٢٥. ٱلقنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان معروف يضرب به ٱلمثل في سرى ٱلليل. وٱلهَدَّاج: ٱلذي قارب ٱلخطا في مشيه. وهجر: مدينة كانت قاعدة ٱلبحرين. وسوآتهم: فضائحهم.

(٣) ٢ : ١٢٩ .

ومَن تَبِعَهما لا يجوز أنْ يُقام هٰذا ٱلذي هو ثانٍ عند ٱلجماعة مُقام ٱلفاعل ، فكيف يقول : لا خلاف .

وأيضًا فإنَّ مِنَ ٱلنحويين مَنْ زعم [1] أنَّ أَعطى وبابَها إذا بُنيت للمفعول لم ينتصب ٱلثاني بٱلفعل ٱلمبنيِّ للمفعول ، وإنما هو منصوب بفعلِ ٱلفاعل ، لَمَّا بُني هٰذا للمفعول بقي « درهمًا » منصوبًا على أصله بفعلِ ٱلفاعل ، وإذا كان نَصْبُه كذٰلك فكيف يجوز أنْ يَقوم مَقام ٱلفاعل ، ويؤثِّر فيه فعلٌ ليس عاملاً فيه ، فكيف يُقال : لا خلاف فيه .

وأيضًا فإنَّ مِنَ ٱلنحويين مَن زعم [2] أنه ٱنتصب على أنه خبرُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، كما في : كانَ زيدٌ قائمًا ، فكما أنَّ خبر « كانَ » لا يقوم مقام ٱلفاعل ، فكذٰلك خبرُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه .

وهٰذه ٱلمذاهب وإنْ كانت ضعيفة ـ وسيُقام ٱلدليل على ضَعفها في باب تَعَدِّي ٱلفعل ولُزومه إنْ شاء الله ـ تَقْدَحُ في قول ٱلمصنف : لا خلاف في كذا .

وأمَّا مذهب ٱلجمهور فهو ما ذَكر ٱلمصنف مِن جواز إقامة ٱلثاني إذا لم يُلبس. ونَسَبَ أبو ذَرٍّ مُصْعَبُ بن أبي بكر ٱلخُشَنِيُّ لأبي عليٍّ ٱلفارسيِّ أنه لا يُجيز إقامة ٱلثاني مع عدم ٱللَّبس وهو نكرة مع وجود ٱلأول وهو معرفة [3] ؛ لأنه لَمَّا كان ٱلمعنى واحدًا كانَ رَفْعُ ٱلمعرفة أَولَى، قياسًا على بابِ كان ، وٱلنحاة كلُّهُم [4] أجمعون يُمَثِّلون بأُعْطِيَ درهمٌ زيدًا .

قال أبو عبد الله بن هشام: «لا أعرف هٰذا ٱلمذهب لأبي عليٍّ إلا مِن قول أبي ذَرٍّ، وإنْ كان لم تُسمع إقامة ٱلنكرة في هٰذا ٱلباب كان ما ذكروه قياسًا»

---

(١) ٱلجمل ص ٧٨ وشرحه لٱبن عصفور ١ : ٥٤٤ وإصلاح ٱلخلل ص ١٩٩ .
(٢) ٱلجمل ص ٧٨ وشرحه لٱبن عصفور ١ : ٥٤٤ .
(٣) ك ، ح : مع وجود ٱلمعرفة .
(٤) كلهم : ليس في ك ، ح .

ٱنتهى.

فأمَّا قول ٱلجرمي في (ٱلفَرْخ) : « بعض ٱلعرب يقول : كُسِيَ ثوبٌ زيدًا ، وأُعْطِيَ درهمٌ عَمرًا » - فينبغي أنْ يُحمَل على ظاهره ، ويكون ذٰلك حجة في إقامة ٱلثاني نكرةً مع وجود ٱلمعرفة ، ويحتمل أن ينسبه إلى ٱلعرب لأنه ٱقتاسه ، فجعله مِن كلام ٱلعرب لذٰلك .

وعلى ما حَكى أبو ذَرٍّ أنَّ مذهب ٱلفارسيٍّ إذا كان ٱلثاني نكرة لا يجوز أنْ يُقام مع وجود ٱلمعرفة لا يَصِحُّ قول ٱلمصنف : لا خلاف .

وحكى بعض أصحابنا [١] عن ٱلكوفيين أنه إذا كان ٱلثاني نكرةً قَبُحَ إقامتُه مُقامَ ٱلفاعل ، نحو : أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا ، وإنْ كان معرفة كٱلأول كانا في ٱلحسن سواءً ، فإنْ شئتَ أقمتَ ٱلأول ، وإنْ شئتَ أقمتَ ٱلثاني ، وذٰلك إذا لم يُلبس [٢] . وٱلبصريون إقامة ٱلأول عندهم أحسن .

وأمَّا بابُ ظَنَّ فٱختلفوا في جواز إقامة ٱلثاني [٣] : فذهب قوم إلى أنه لا تجوز لأنَّ ٱلمفعولين إنْ كانا معرفتين أو نكرتين أَلبس ، وإنْ كان ٱلثاني نكرة وٱلأول معرفة فأكثر ما يكون مشتقًّا ، فيلزم تقديم ٱلمضمر على ٱلظاهر ، فعلى هٰذا لا يقوم إلا ٱلأول / ، وهو ٱلمبتدأ ، لأنه أشبه بٱلفاعل ، وأنَّ مرتبته قبل ٱلثاني ؛ لأنَّ مرتبة ٱلمبتدأ قبل ٱلخبر ، ومرتبة ٱلمرفوع قبل ٱلمنصوب ، ففُعل ذٰلك للمناسبة ، وهٰذا ٱختيار ٱلجزولي [٤] وٱبن هشام ٱلخضراوي . [٣: ٦٣/أ]

(١) ذكر بهاء ٱلدين بن ٱلنحاس ٱلحلبي في ٱلتعليقة على ٱلمقرب ق ٢٢ / أ أنه لا تجوز عندهم إقامة ٱلثاني إذا كان نكرة .

(٢) ك : وكذا إذا لم يُلبس أَقَمتَ ٱلثاني وذٰلك إذا لم يلبس . ن : وذٰلك سواء إذا لم يلتبس .

(٣) ٱنظر هٰذه ٱلأقوال في تعليقة ٱبن ٱلنحاس ٱلحلبي على ٱلمقرب ق ٢٢ / أ .

(٤) ٱلجزولية ص ١٤٣ .

وذهب قوم [1] إلى أنَّ ذٰلك يجوز إذا أُمن ٱللَّبس ولم يكن جملة ولا شبيهًا بٱلجملة ، لكنَّ إقامة ٱلأول عندهم أَولَى ، فإنْ كان ٱلثاني جملة لم يُقَمْ بحضور ٱلمفعول ٱلأول [2] ، وهٰذا ٱختيار أبي بكر بن طلحة ، وٱبن عصفور [3] ، وٱلمصنف.

وشَرَطَ بعضهم في جواز إقامته ألاَّ يكون نكرة ، فلا يجوز : ظُنَّ قائمٌ زيدًا .

فإنْ عُدم ٱلمفعول ٱلأول ، وبقيت ٱلجملة - فمقتضى مذهب ٱلكوفيين [4] جواز ذٰلك ، فتقول : عُلِمَ أَيُّهم أخوك ، وقد أجاز ذٰلك ٱلسِّيرافيُّ [5] وٱلنحاس [6] في ترجمة س [7] « هٰذا بابُ عِلْمِ ما ٱلكَلِمُ من ٱلعربية » إذا جَعلتَ (ما) ٱستفهامًا، ونَوَّنْتَ ٱلعلم ، ونويت فيه أنه لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه ، فكان ٱلتقدير : هٰذا بابُ أنْ يُعْلَمَ ما ٱلكَلِمُ مِنَ ٱلعربية . ومنع ذٰلك ٱلفارسيُّ في « ٱلتَّعاليق » [8] .

وإذا أُقيم أحدهما ، وبقي ٱلآخر منصوبًا - فٱختلفوا في ناصبه :

فمذهب س [9] وٱلحُذَّاق أنه منصوب بتعدي فعل ٱلمفعول إليه .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوبٌ ٱلنصبَ ٱلذي كان له قبلَ أنْ يُبنَى ٱلفعل للمفعول، وهو ٱختيار ٱلزمخشري [10] ، قال: « إنَّما ينتصب بتعدي فعل ٱلفاعل

---

(١) ٱلتوطئة ص ٢٥٩ - ٢٦٠ . وٱختار ذٰلك بهاء ٱلدين بن ٱلنحاس ٱلحلبي في تعليقته على ٱلمقرب ق ٢٢ / أ . ولم يذكرا شبه ٱلجملة .

(٢) ٱلأول : ليس في ك .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٥٣٨ وٱلمقرب ١ : ٨١ .

(٤) شرح ٱلجزولية للأبَّذي ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

(٥) شرح ٱلكتاب ١ : ٤٧ .

(٦) ٱلكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه له ص ١٩ - ٢٥ تحقيق د. حاتم ٱلضامن.

(٧) ٱلكتاب ١ : ١٢ .

(٨) ٱلتعليقة على كتاب سيبويه ١ : ٦ - ٨ .

(٩) ٱلكتاب ١ : ٤٢ . وهٰذا قوله في ناصب ٱلمفعول ٱلثاني في باب (كَسَا) ، وظاهر كلام أبي حيان يدل على أنَّ هٰذا رأيه في ناصب ٱلمفعول ٱلثاني في باب (ظَنَّ) .

(١٠) ٱلمفصل ص ٢٥٩ بلفظ آخر .

إليه، فلما زال بقي على ما كان عليه قبلُ)) .

وردَّه [1] عليه أبو عبد الله ٱلصَّدَفي وٱبن عصفور [2] بأنَّ هٰذا كلام برأسه ، وبِنْية أخرى غير ما كانت قبلُ عليه ، وإنما نقدر عاملاً لمعمولٍ ما إذا عَدِمْنا عاملاً يعمل فيه .

وكان ٱلزجاجيُّ [3] يُسَمِّيه خبرَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، ففهم ٱبن عصفور أنه مذهب ثالث ، ورَدَّ [4] عليه بأنَّا لا نُسمي خبرًا إلا ما كان في ٱلأصل خبر ٱلمبتدأ ، لا ما [5] جاء منصوبًا بعد مرفوع ، وليس بخبر في ٱلأصل . وليس كما فهم ٱبن عصفور ؛ لأنَّ ٱلزجاجي لم يذكر ذٰلك في جُمَلِه إلا قصدًا للتقريب على ٱلمبتدئ ، لا على أنه ٱختيار له ومذهب .

وأمَّا باب أَعْلَمَ فٱختلفوا في إقامة ٱلثاني إذا لم يُلبس [6] :

فذهب قوم إلى إجازة ذٰلك [7] ، وٱختاره ٱلمصنف .

وذهب قوم إلى ٱلمنع ، وأنه لا يجوز إلا إقامة ٱلأول ، وهو ٱختيار ٱبن هشام ٱلخضراويِّ ، وٱبنِ عصفور [8] ، وشيخِنا أبي ٱلحسن ٱلأُبَّذيِّ [9] ، قالوا : لأنه مفعول صحيح ، وأمَّا ٱلمفعولان ٱلباقيان فمبتدأ وخبر في ٱلأصل ، شُبِّها بمفعولَيْ

---

(١) ك : وروده . وبعد (عليه) بياض ، وبجانبه في ٱلهامش : كذا وجد. ن : قال أبو عبد ٱلله .
(٢) شرح ٱلجمل ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .
(٣) ٱلجمل ص ٧٨ .
(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٥٤٤ .
(٥) ك : مهما . ح : أيهما .
(٦) ٱنظر هٰذه ٱلمذاهب بدون نسبة في تعليقة ٱبن ٱلنحاس ٱلحلبي على ٱلمقرب ق ٢٢ / أ - ٢٢/ب وشرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع ١ : ٢٠٣ - ٢٠٤ [رسالة] .
(٧) ٱلجزولية ص ١٤٣ وشرحها للشلوبين ص ٨٧٥ ولِلُّورَقِيِّ ٢ : ٧٠ ب [رسالة].
(٨) شرح ٱلجمل ١ : ٥٣٨ - ٥٣٩ وٱلمقرب ١ : ٨١ .
(٩) شرح ٱلمقدمة ٱلجزولية ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

أَعْطَى ، فليسا بمفعولين صحيحين ، وبإقامة ٱلأول ورد السماع ، قال [١] :

وَنُبِّئْتُ عبدَ اللهِ بِٱلْجَوِّ أَصْبَحَتْ ....

وأمَّا ٱلمفعول ٱلثالث فيُفْهَمُ من كلام ٱلمصنف جوازُ إقامته إذا لم يُلبس ، و لم يكن جملةً ولا شِبْهَها ؛ لأنه قال : « ولا تُمنع نيابة غير ٱلأول من ٱلمفعولات » إلى آخره . و« غير ٱلأول » يندرج فيه/ ثاني ظَنَّ وثاني وثالثُ أَعْلَمَ . [٣: ٦٣/ب]

وقد ذكر صاحب « ٱلْمُخْتَرَع » [٢] جواز ذٰلك عن بعضهم ، فقال : لا تجوز إقامة ٱلثاني وٱلثالث في باب أعلم [٣] عند مَن أجاز ذٰلك إلا بشرط ألاَّ يُلبس، نحو : أُعْلِمَ زيدًا كَبْشُكَ سَمينًا ، وأُعْلِمَ زيدًا كَبْشَكَ سَمينٌ . وذكر ٱبن هشام ٱلخضراوي ٱلاتفاق على أنه لا يجوز في باب أَعْلَمَ إقامةُ ٱلثالث .

ولا يَنوبُ خبرُ «كانَ» ٱلمفردُ، خِلافًا للفَرَّاء، ولا مُمَيِّزٌ، خِلافًا للكسائيِّ. ولا يَجوزُ: كِيْنَ يُقامُ، ولا: جُعِلَ يُفْعَلُ، خِلافًا له ولِلْفَرَّاء.

ش : قال ٱلمصنف في ٱلشرح [٤] : « حكى ٱلسيرافيُّ في شرح ٱلكتاب [٥] أنَّ ٱلفراء يُجيز : كِيْنَ أخوك ، في : كانَ زيدٌ أخاك ، ويزعم [٦] أنه ليس من كلام

---

(١) تقدم في ص ١٦٤ .

(٢) هو علي بن ٱلحسن بن عنتر ٱلمعروف بشُمَيْم ٱلحِلِّي أبو ٱلحسن ٱلنحوي ٱللغوي ٱلشاعر [-٦٠١ هـ]. من أهل ٱلحلّة ٱلمَزْيَدِيَّة ، قدم بغداد ، وبها تأدب ، ثم توجه تلقاء ٱلموصل وٱلشام وديار بكر . قرأ على أبي نزار ملك ٱلنحاة . من مصنفاته : ٱلمخترع في شرح ٱللمع ، وٱلحماسة (من نظمه) ، وكتاب ٱللزوم . مات بٱلموصل عن سن عالية . معجم ٱلأدباء ١٣ : ٥٠ - ٧٢ وإنباه ٱلرواة ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٦ وبغية ٱلوعة ٢ : ١٥٦ - ١٥٧ وإيضاح ٱلمكنون ٤ : ٤٤٧ .

(٣) في باب أعلم : ليس في ك ، وسقط مع غيره من ح .

(٤) ٢ : ١٣٠ .

(٥) ٢ : ٣٦٧ .

(٦) ك ، ح : وزعم . ن : فزعم . صوابه في شر ح ٱلكتاب .

ٱلعرب. ورُدَّ عليه بأنْ قيلَ : هو فاسد لعدم ٱلفائدة ، ولٱستلزامه وجود خبر عن غيرِ مذكور ولا مقدَّر » ٱنتهى كلامه .

ونقول: ٱختلف ٱلنحاة في بناء كانَ ٱلناقصة لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه: فأجاز ذٰلك س[١] ، وٱلسيرافيُّ[٢] ، وٱلكوفيون: ٱلكسائيُّ[٣] ، وٱلفراءُ[٤] ، وهشام. ومنع ذٰلك ٱلفارسيُّ[٥] مطلقًا.

فأمَّا س فقال في كتابه حين ذكر كانَ ٱلناقصة ما نَصُّه[٦] : « وتقول : كُنَّاهُمْ ، كما تقول ضَرَبْناهم ، وتقول : إذا لم نَكُنْهُمْ فمَنْ ذا يَكُونُهُمْ ، كما تقول إذا لم نَضربْهم فمَنْ يَضربُهم » . ثم قال : « فهو كائنٌ ومَكُونٌ ، كما كان ضارِب ومَضروب » . فقول س « مَكُونٌ » إنما هو مَفْعُول مِن كَيْنَ ، ولم يُبَيِّن س ما ٱلذي يُقام مقام ٱلمحذوف ، وأشكلَ كلام س على ٱلناس ، وهو أنه لا يجوز حذف ٱسميها ؛ لأنَّ ٱسمها مبتدأ ، وخبرها خبره ، وٱسماها لا يُحذَفان ٱختصارًا ، فكيف يُحذَفان ٱقتصارًا[٧] .

وسأل أبو ٱلفتح أبا عليٍّ عن قول س «ومَكُون»، فقال: «ما كلُ داءٍ يُعالجه ٱلطبيب»[٨]. وكان أيضًا يقول[٩] ﴿وكأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي ٱلسَّمٰوَاتِ والأَرْضِ يَمُرُّونَ

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٤٦ .

(٢) شرح ٱلكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٣) تعليقة ٱبن ٱلنحاس ٱلحلبي على ٱلمقرب ق ١٩ / أ .

(٤) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

(٥) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٨٤ ، ٥٣٥ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ٤٦ ، وفيه أيضًا قوله ٱلتالي .

(٧) ٱقتصارًا : ليس في ك .

(٨) ٱلحكاية في تعليقة ٱبن ٱلنحاس على ٱلمقرب ق ١٩ / أ ، وٱلسائل هو ٱلقصري . وشرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ بدون نسبة .

(٩) شرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ .

عَلَيها وهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[1]. وحكي عنه[2] أيضًا أنَّ س إنما قَصد أنْ يُبَيِّنَ أنَّ هٰذا ٱلفعل متصرف، فـ«مَكُون» لم يَمتنع من حيث عدم ٱلتصرف، بل إنما ٱمتنع لأمر آخر من خارج .

وأمَّا ٱلسيرافي[3] فذهب إلى أنه إذا بُنيت للمفعول حُذف ٱسمها، وٱنحذفَ بحذفه خبرها، إذ محال وجود مسند بغير مسند إليه، وأُقيم ضمير مصدرها مقام ٱلمحذوف.

وقد رَدَّ ٱبن عصفور[4] هٰذا ٱلمذهب بأنَّ ٱلصحيح أنه ليس لها مصدر؛ لأنه لم يُسمع قَطُّ مِن كلامهم: كانَ زيدٌ قائمًا كونًا.

وٱختار ٱبن خروف مذهب ٱلسيرافي ، وقال : يُحذَفان ، ويُقام مصدرها مقام ٱلفاعل . وٱستدلَّ على أنها ذات مصدر بقولهم : كُنْ قائمًا ، ومحال أنْ يُؤمر بٱلزمان ، وإنما يُؤمَر بٱلحدث ، وبقولهم : عَجبتُ مِنْ كَوْنكَ قائمًا .

قال بعض أصحابنا : ولا ننكر أنَّ (كان) لها مصدر بمعنى أنها مأخوذة منه ؛ لأنَّ كل فعل إنما يكون أبدًا مأخوذًا من ٱلحدث ، فـ« كُنْ قائمًا » إنما هو أمر بٱلكون ، وإنما نعني / بقولنا لا مصدر لها ما زعم ٱلفارسي مِن أنَّ ٱلخبر قد قام لها مقام ٱلحدث ، فلا يقال : كان زيدٌ قائمًا كونًا ، ولا ينطق لها به أصلاً ، فهو بمنْزلة وَذَرَ وٱلوَذْر ؛ ألا ترى أنهما لا يُستعمَلان ، إنما يقال يَذَرُ . [٣: ٦٤/أ]

وقد رُدَّ مذهب ٱلسيرافي بأنه لا يُقام إلا معمولٌ قد عمل فيه ٱلفعل ، وإنْ أُقيمَ مصدر أو ظرف على جهة ٱلٱتساع فإنما أُقيمَ مِن بعد ما عملت فيه ٱتِّساعًا ، وأنت لا تقول : كانَ زيدٌ قائمًا كونًا ، فتعديها إلى مصدرها ، فإذا لم يَجُزْ لها أنْ

---

(١) سورة يوسف : ١٠٥ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ .

(٣) شرح ٱلكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح ٱلجمل ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

تنصبه فكيف ترفعه .

وزعم ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور[1] أنه يجوز أنْ يُحذَف معمولاها، وتُبنَى لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ويقام ظرف أو مجرور، قال: «وإنما ذَكر س مَكُون خاصة، و لم يقل مَكُون فيه ؛ لأنه أراد أن يُبَيِّن كيف بناء ٱلمفعول منه ، فإذا أردتَ ٱلتكلم به لم يكن بُدٌّ مِن أنْ تأتيَ بٱلظرف أو ٱلمجرور ، و لم تُقِمِ ٱلظرف أو ٱلمجرور إلا بعد أنْ جَعلتَه معمولاً لها . وٱلدليل على أنها يكون ٱلظرف أو ٱلمجرور معمولاً لها قولُه تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[2]، ف﴿لِلنَّاسِ﴾ متعلق ب﴿كَانَ﴾، ولا جائز أن يتعلق ب﴿عَجَبًا﴾ ولا ب﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ لأنَّ ﴿عَجَبًا﴾ مصدر، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ مقدَّر به، ولا تتقدم صلتهما عليهما» ٱنتهى.

وما ذهب إليه قد رَدَّه ٱبنُ ٱلسراج[3] وغيرُه[4]، وزعموا أنها لا تعمل في ظرف ، ولا يتعلق بها جار ومجرور . وتُؤُوِّلت[5] ٱلآية على أنَّ ﴿عَجَبًا﴾ - وإنْ كان مصدرًا - فإنه بمعنى ٱسم ٱلفاعل ، فهو بمعنى مُعْجِب ، فيتعلق ﴿لِلنَّاسِ﴾ به وإنْ تقدم عليه ؛ لأنه لا محذور في ذٰلك . وعلى تقدير بقائه على ٱلمصدرية فإنه يُتَّسَعُ في ٱلظروف وٱلمجرورات ما لا يُتَّسَعُ في غيرها ، فيجوز تقديمها عليه .

وأمَّا ٱلكوفيون فقالوا: يجوز بناؤها للمفعول، فإذا قلت كانَ زيدٌ يقومُ فٱلكسائي[6] يقول: كانَ يُقامُ، يَجعل في كانَ مجهولاً، ويَرُدُّ يَفْعَلُ إلى يُفْعَلُ، ويَجعل فيه مجهولاً آخر.

---

(١) شرح ٱلجمل ١ : ٣٨٥ ، ٥٣٥ - ٥٣٦ .

(٢) سورة يونس : ٢ .

(٣) ٱلأصول ١ : ٧٧ .

(٤) ٱنظر ٱلتبصرة وٱلتذكرة ص ١٢٥ .

(٥) ٱلكافي في ٱلإفصاح ص ٧٦٣ .

(٦) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٠ وشرح ٱلكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي].

وقال ٱلفراء[(١)]: كِيْنَ يُقام، [في كانَ زيدٌ يَقومُ][(٢)]، وكِيْنَ قِيْمَ، في: كانَ زيدٌ قامَ، ولا يُقَدَّر في ٱلفعل شيئًا. قال ٱلفراء: فتُرك ٱلفاعل في كانَ وفي يُقامُ وقِيْمَ لأنه إذا تُرك من كانَ لم يثبت في يقوم لأنهما جميعًا فعلان لٱسم واحد.

وقال هشام: كِيْنَ يُقامُ، وكانَ يُقامُ، إنْ شئتَ ألزمتَ الأول ما يلزم الثاني، وتجعل فيهما جميعًا مجهولاً، وليس واحد من ٱلمجاهيل يرجع إلى صاحبه، وإنْ شئتَ تَركتَ ٱلأول على حاله.

ولا يجوز عند ٱلبصريين إذا قلتَ كانَ زيدٌ يقومُ[(٣)] أو قام أنْ تَرُدَّ هٰذا إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ لأنَّ في يقومُ ضميرًا يعود على زيد، فإذا حَذفتَ ٱلٱسم[(٤)] لم يَعُدِ ٱلضمير على شيء. وأيضًا فإنَّ ٱلفعل مع ٱلفاعل جملة، ولا تقوم ٱلجملة مقام ٱلفاعل. فإن قلت كانَ عبدُ ٱللهِ قائمًا، ثم رَدَدْتَه إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه، لم يَجُزْ على مذهب ٱلبصريين[(٥)] للضمير ٱلذي في قائم.

[٣: ٦٤/ب] وأجازه / ٱلكوفيون، قالوا: كِيْنَ قائمٌ. إلا أنَّ ٱلفراء قال: إنْ نَويتَ بقائم أنْ يكون ٱسمًا بمنْزلة زيد ورجل جاز أن تقول: كِيْنَ قائمٌ.

قال ٱلنحاس: وٱلبصريون يُجيزون كِيْنَ قائمٌ على خلاف ذا، وذٰلك أنْ تُريد: كِيْنَ رجلٌ قائمٌ.

فإن قلت كانَ زيدٌ قائمًا أبوه لم يَجُزْ أيضًا على مذهب ٱلبصريين أنْ تَرُدَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه لِمَا بَيَّنَّا، وجاز على مذهب ٱلكوفيين. وكذا: كانَ زيدٌ حَسَنًا وجهُه. فإنْ قلتَ يَحْسُنُ لم يَجُزْ في كلِّ قول. وفَرَّقَ ٱلكوفيون بين هٰذا

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢: ١٣٠ وشرح ٱلكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د. حسن ٱلحفظي].

(٢) في كانَ زيدٌ يَقومُ: تتمة من ٱلٱرتشاف ص ١٣٢٦.

(٣) يقوم: ليس في ك.

(٤) ك، ح: ٱلضمير.

(٥) ٱنظر ٱلأصول ١: ٨١.

وبين: كانَ زيدٌ يقومُ . وكذا لا يجوز في : كانَ زيدٌ وجهُه حسنٌ ، ولا في : كانَ زيدٌ أبوه منطلقٌ ، ولا في : كانَ زيدٌ قائمٌ ، على أنْ تضمر في كانَ ضمير ٱلأمر ؛ لأنَّ ٱلجملة لا تقوم مقام ٱلفاعل إذ كان بعضها قد عمل في بعض .

وٱلذي نختاره مِن هٰذه ٱلمذاهب هو مذهب ٱلفارسي ، وهو أنه لا يجوز أنْ تبنى كانَ وأخواتها للمفعول، و لم يُسمَع شيء من ذٰلك عن العرب، وٱلقياس يأباه ، فوجب ٱطِّراحه .

و لم يتعرض ٱلمصنف لغير كانَ من ٱلأفعال . وٱلفعلُ جامدٌ ، فلا يُبنَى للمفعول ، ومتصرفٌ لازم لم يَتعدَّ إلى شيء ٱلبتة ، فقد مرَّ ٱلخلاف فيه ، ومُتعدٍّ ، وتقدَّم ٱلكلام فيه ، وبقي شيء منه يُتَكَلَّمُ عليه ، وهو (قالَ) وما في معناها إذا لم يكن لها معمول في ٱللفظ إلا ٱلجملة ، و(ظَنَّ) وأخواتها إذا سَدَّتْ أنَّ ومعمولاها مَسَدَّ مفعوليها ، فنقول :

ٱلجملة بعدَ (قالَ) إمَّا أنْ تكون ٱسمية أو فعلية :

فإنْ كانت ٱسمية فإمَّا أنْ يكون فيها ضمير يعود على فاعلِ قالَ ، أو لا يكون فيها ضمير : إنْ كان فيها ضمير [1] ، نحو : قالَ زيدٌ أبوه مُنطلقٌ - لم يَجُز أنْ يُبنَى للمفعول . وإن لم يكن فيها ضمير ، نحو : قالَ زيدٌ عمرٌو مُنطلقٌ - فيجوز أن يُبنَى للمفعول [2] ، فيقال : قِيلَ عمرٌو مُنطلقٌ ، فذهب ٱلكوفيون إلى أنَّ ٱلجملة في موضع ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه . وذهب ٱلبصريون إلى أنه ضمير ٱلمصدر ٱلدالُّ عليه قالَ ، وٱلجملةُ بعده في موضع ٱلتفسير لذٰلك ٱلضمير ، فلا محلَّ لها من ٱلإعراب .

وإنْ كانت فعلية فإمَّا أنْ يكون فيها ضمير يعود على فاعلِ قالَ أو لا: إنْ لم

---

(١) يعود على فاعلِ قالَ أو لا يكون فيها ضمير إنْ كان فيها ضمير : ليس في ك .

(٢) وإن لم يكن فيها ضمير ... فيجوز أن يُبنَى للمفعول : ليس في ك .

يكن فيها ضمير، نحو : قالَ زيدٌ قامَ عمرٌو ـ جاز أنْ يُبنَى، فتقول: قِيلَ قامَ عمرٌو. وٱلخلاف بين ٱلبصريين وٱلكوفيين في ٱلذي يُقام على ما تَقدَّم. وإنْ كان فيها ضمير، وهو غير غائب، نحو: قالَ زيدٌ أَقومُ ـ فيجوز أن يُبنَى قالَ للمفعول، وأنت مُخيَّرٌ في ٱلثاني، فإنْ شئتَ أَقررتَه على حاله، فقلت: قِيلَ أَقومُ، وإنْ شئتَ بَنيتَه، فقلت: قِيلَ يُقامُ. وإن كان ضميرَ غائب، نحو: قالَ زيدٌ يقومُ ـ بَنيتَهما معًا، فقلت: قِيلَ يُقامُ، هٰذا مذهب ٱلكوفيين. وذهب ٱلبصريون إلى أنه لا يجوز ذٰلك فيما أدَّى إلى أنْ يُغَيَّر ٱلثاني لأجل تغيير ٱلأول، سواء أكان ٱلتغيير واجبًا أم جائزًا. وحيث غُيِّرَ بناء ٱلثاني لبناء ٱلأول ٱختُلف فيه: فذهب ٱلكسائي إلى أنَّ فيه ضمير مجهول.
[٣: ٦٥/أ] وذهب بعض ٱلبصريين إلى أنَّ فيه ضمير ٱلمصدر. وذهب/ ٱلفراء إلى أنه فارغ.

وإذا سَدَّتْ «أنَّ» ومعمولاها مَسَدَّ مفعولَيْ ظَنَّ فإن ٱشتملت ٱلصلة على ضمير غَيبة يعودُ على فاعلِ ظَنَّ، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنَّه قائمٌ، أو ظَنَّ زيدٌ أنَّ ٱلقائمَ هو، أو أنَّ ٱلقائمَ أخوه ـ لم يَجُزْ بناء هٰذا للمفعول. وإنْ لم تَشتمل جاز، نحو: ظُنَّ أنِّي عالمٌ، أو أنَّك عالمٌ، أو ظُنَّ أنَّ زيدًا عالمٌ، و«أنَّ» وما بعدها تتقدر بمصدر، فهو ٱلقائمُ مقامَ ٱلفاعل. فلو سَدَّتْ «أَن» ٱلخفيفةُ مَسَدَّ ٱلمفعولَين، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنْ يَخرجَ عمروٌ ـ فيجوز أن يُبنَى، فتقول: ظُنَّ أنْ يَخرجَ عمرٌو. وإنْ كان في ٱلصلة ضميرُ غَيبة يعودُ على فاعل ظَنَّ[1]، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنْ يقومَ ـ فلا يجوز إلا بناؤهما معًا، فتقول: ظُنَّ أنْ يُقامَ. أو ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: ظَنَنْتُ أنْ أَقومَ، وظَنَنْتَ أنْ تَقومَ ـ فتقول: ظُنَّ أنْ أَقومَ، وظُنَّ أنْ تَقومَ، ويجوز فيهما: ظُنَّ أنْ يُقامَ، هٰذا مذهب ٱلكوفيين. وخلاف ٱلكسائي وٱلفراء وبعض ٱلبصريين في يُقام كهو في باب قالَ. وٱلبصريون على مذهبهم في أنه لا يجوز تغيير بناء ٱلثاني لتغيير بناء ٱلأول، لا جوازًا ولا وجوبًا، و«أنْ» وصِلَتُها تتقدر بٱلمصدر، وهو ٱلقائمُ مقامَ ٱلفاعل.

---

(١) ظَنَّ : ليس في ك ، ن .

وقوله **ولا مُمَيِّزٌ ، خلافًا للكسائيِّ** لا يُقام في هٰذا ٱلباب مفعولٌ معه ، ولا مفعولٌ مِن أجله ، ولا حالٌ ، ولا تَمييزٌ ؛ لأنَّها لا يُتَّسَعُ فيها ، بخلاف ٱلمصدر وظرفي ٱلزمان وٱلمكان . فمنَ ٱلٱتساع في ٱلمصدر ما حكاه س [١] : ثَمانِي حِجَجٍ حَجَجْتُهُنَّ بيتَ ٱللهِ ، وقال [٢] :

ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا ....

وحكى ٱلمصنف عن ٱلكسائي جواز إقامة ٱلمميز ، وقال في ٱلشرح ما نَصُّه [٣]: « وأجاز ٱلكسائيُّ في ٱمْتلأتِ ٱلدارُ رِجالاً : ٱمْتُلِئَ رِجالٌ . وحكى : خُذْه مَطْيُوبةً به نفسٌ [٤] ، ومَنِ ٱلمَوجوعُ رأسُه ، وٱلمَسْفُوه رأيُه ، وٱلمَوفُوقُ [٥] أَمرُه » ٱنتهى.

وقال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور وقد ذَكر أنَّ ٱلتمييز لا يُقام مقام ٱلفاعل في هٰذا ٱلباب، قال : « فأمَّا قوله تعالى ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها ﴾ [٦]، و﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [٧] وأمثالهما فٱلفراء يقول [٨] : هو ينتصب بتحويل ٱلفعل عنه في ٱلأصل، وٱلأصل : بَطِرَتْ مَعيشتُها ، وسَفِهَتْ نفسُه ، وٱلناصب له ٱلحديث وٱلمحدَّث عنه ، ولم يُجز إقامتها مقام ٱلفاعل . وذهب ٱلكسائيُّ إلى أنه ينتصب على ٱلتشبيه

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٧٨ .

(٢) عجز ٱلبيت : « قَليلٍ سِوَى ٱلطَّعْنِ ٱلنِّهالِ نَوافلُهْ » . وهو لرجل من بني عامر . ٱلكتاب ١ : ١٧٨ وٱلكامل ص ٤٩ وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ٨٤ - ٨٦ [٧٤٣] . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٥٥ . ٱلنِّهال : ٱلمرتوية بٱلدم ، وهي جمع نَهَل ، ونَهَل : جمع ناهل . ن ، ح : ويومًا . وٱلنوافل : ٱلغنائم . وٱلشاهد في قوله شهدناه ، فقد أراد : شهدنا فيه ، فحذف حرف ٱلجر ، ونصب ضمير يوم على ٱلتشبيه بٱلمفعول به ٱتِّساعًا .

(٣) ٢ : ١٣٠ .

(٤) نفس : ليس في ك .

(٥) ك ، ح : وٱلموقوف . ن : وٱلمرفوق . وفق أمره : وجده موافقًا .

(٦) سورة ٱلقصص : ٥٨ .

(٧) سورة ٱلبقرة : ١٣٠ .

(٨) معاني ٱلقرآن ١ : ٧٩ و٢ : ٣٠٨ .

بٱلمفعول به ، وٱنتصب بخروجه عن ٱلوصف ، كغيره من ٱلمنصوبات ، وأجاز أنْ يُقام مقام ٱلفاعل ، وحكى عن ٱلعرب ما حكاه ٱلمصنف ، ولم يُجز تقديمه ، فلم يُجز : نفسَه سَفِهَ زيدٌ » ٱنتهى . وتأتي بقية ٱلأقوال فيه في باب ٱلتميز .

فعلى ما حكاه ٱبن عصفور لا يكون ٱنتصابه في مذهب ٱلكسائي على ٱلتمييز[1]، إنما ٱنتصب عنده على التشبيه بٱلمفعول به، فإذا بناه للمفعول فلم يبن ٱلتمييز، إنما بني ٱلمشبَّه بٱلمفعول به، وهٰذا مخالف لِمَا حكاه ٱلمصنف عن ٱلكسائيِّ أنه يُجيز إقامة ٱلتمييز هنا.

[٣: ٦٥/ب] ووافق ٱبن أصبغ ٱلمصنف في ٱلنقل عن ٱلكسائي أنه يقيم/ ٱلتميز، فقال: لا يجيز ٱلبصريون بناء ٱلفعل على ٱلتميز، وأجازه ٱلكسائي وهشام.

وكذا قال أبو جعفر ٱلصفار ، قال : « وأجاز ٱلكسائي وهشام إذا قلت : طِبْت بذٰلك نفسًا ، وضِقْت به ذرعًا ، أنْ تقول : طِيْبَ بذٰلك نَفْسٌ ، وضِيْقَ به ذَرْعٌ . قال هشام : شُبِّهَ بٱلخارج مِن ٱلوصف وإنْ كان مفسِّرًا ؛ لأنَّ ٱلفعل يأتي بٱلمضي وٱلٱستقبال . وحكى ٱلكسائي : خُذْهُ مَطْيُوبةً به نَفْسٌ . ولا يُجيز ٱلكسائي مع ذٰلك تقديمه ولا إضماره لأنه ليس بمفعول صحيح . فأمَّا ٱلبصريون وٱلفراء فلا يُجيزون من هٰذا شيئًا .

فإن قلت وَجِعَ عبدُ ٱللّٰه رأسَه لم يَجُزْ أيضًا : وُجِعَ رأسُه ، ولا : أُلِمَ بطنُه ، عند ٱلبصريين وٱلفراء . وعلة ٱلبصريين أنَّ فيه معنَى (مِنْ) ، وعلة ٱلفراء أنه عنده مميِّز كٱلأول . وأجازه ٱلكسائي ، وأجاز فيه ٱلتقديم وٱلإضمار لأنه قد قوي عنده» ٱنتهى كلام ٱلصفار ، وهو مخالف لكلام ٱبن عصفور في قوله : ولم يُجز تقديمه ، وٱلصفار يقول : وأجاز فيه ٱلتقديم .

وقوله **ولا يَجوز: كِيْنَ يُقامُ، ولا: جُعِلَ يُفْعَلُ** تقدم ٱلكلام في: كِيْنَ يُقامُ.

---

(١)فعلى ما حكاه ٱبن عصفور ... ٱلكسائي على ٱلتميز : ليس في ك.

وأمَّا قوله ولا جُعِلَ يُفْعَلُ فـ«جعلَ» هٰذه من أفعال ٱلمقاربة، وهي مِن باب كانَ، وأصله: جَعَلَ زيدٌ يَفعلُ، وٱلخلاف ٱلجاري في «كِيْنَ يُقامُ» هو جارٍ في «جُعِلَ يُفْعَلُ».

ومما[١] يلحق بِهٰذا ٱلباب من ٱلأفعال مما في جواز بنائه للمفعول خلاف ما ذكره بعض أصحابنا، وهي مسألة: ٱشْتَكَى زيدٌ عينَه، ونحوه، قال: لا يجوز بناؤه للمفعول عند ٱلبصريين ولا ٱلفراء، وأجازه ٱلكسائي وهشام.

* * *

---

(١) ك : وربما .

ص : فصل

يُضَمُّ مطلقًا أولُ فعلِ ٱلنائب ، ومع ثانيه إنْ كان ماضيًا مزيدًا أوله تاء ، ومعَ ثالثه إنِ ٱفْتُتِحَ بهمزةِ وَصْلٍ . ويُحَرَّكُ [1] ما قبلَ ٱلآخر لفظًا إنْ سَلِمَ من إعلالٍ وإدغام ، وإلا فتقديرًا بكسرٍ إنْ كان ٱلفعل ماضيًا ، ويُفْتَحُ إنْ كان مضارعًا .

ش : أخذ ٱلمصنف يذكر كيفية بناء ٱلفعل للمفعول ، وهو ٱلمطلب ٱلرابع ، إذ ذكر أولاً ٱلبواعث على حذف ٱلفاعل ، وثانيًا ما يقوم مقام ٱلفاعل ، وثالثًا أشار إلى بعض ٱلأفعال ٱلتي لا تُبنَى للمفعول على رأي بعضهم ، وهي كان وأخواتها . فذكر في هٰذا أنَّ ٱلفعل ٱلمبنيَّ للمفعول يُضَمُّ أوَّله مطلقًا ، سواء أكان ماضيًا أو مضارعًا، فإنْ كان أوله تاء مزيدة ضُمَّ ثانيه، فتقول في تَعَجَّلَ وتَجَوْهَرَ[2] وتَشَيْطَنَ وتَضارَبَ : تُعُجِّلَ وتُجُوهِرَ وتُشُوطِنَ وتُضُورِبَ ، وتنقلب ياءُ تَفَيْعَلَ وألفُ تَفاعَلَ واوًا ، كما ٱنقلبت في فَيْعَلَ وفاعَلَ . وتقول في ٱلمضارع : يُتَعَجَّلُ ويُتَجَوهَرُ ويُتَشَيْطَنُ ويُتَضارَبُ . وإنْ كان فيه همزة وصل ضُمَّ مع ضمِّ أوَّلِه ثالثُه ، فتقول : ٱنْطُلِقَ في ٱلماضي ، ويُنْطَلَقُ في ٱلمضارع .

وقوله **ويُحَرَّكُ ما قبلَ ٱلآخر لفظًا** إلى آخره مثاله / ضُرِبَ ويُضْرَبُ . ومثاله في ٱلمعتل وٱلمدغم قولك قِيمَ ورُدَّ ويُقامُ ويُرَدُّ . [٣: ٦٦/أ]

وجماع ٱلقول في ٱلماضي ٱلمعتل أنه إمَّا أنْ يكون ثلاثيًّا أو أَزْيَدَ :

فإنْ كان ثلاثيًّا فإمَّا أنْ يكون معتلَّ ٱلفاء ، أو ٱلعين ، أو ٱللام :

فإنْ كان معتلَّ ٱلفاء بٱلواو جاز قلبها همزة ، سواء أكان مضعفًا أم غير مضعف ، نحو أُعِدَ في وُعِدَ ، وأُدَّ في وُدَّ ، إلا أنَّ ٱلمضاعف تُحذف ٱلكسرة من عينه ، ويُدغم ، كما كان قبل تحويله للمفعول .

---

(١) في ٱلمخطوطات : وحُرك . وكذا في ٱلموضع ٱلتالي . وٱلتصويب من ٱلتسهيل وشرحه .

(٢) ح : وتجهور .

وإنْ كان معتلَّ ٱلعين فيأتي حكمه عند كلام ٱلمصنف فيه إن شاء ٱللهُ .

وإنْ كان معتلَّ ٱللام تُقلب ألفه ياء وإن كانت منقلبة عن واو ، نحو غُزِيَ . ومعتلُّ ٱلفاء بٱلواو وٱللام يجوز قلبُ واوه همزة ، نحو أُقِيَ في وُقِيَ . ولغة لطيِّئ يُقرُّون ٱلألف [1] في معتلّ ٱللام ، فيقولون : رُضا وزُها ، في رُضِيَ وزُهِيَ ، ووُقا في وُقِيَ ، قال ٱلشاعر [2] :

أفي كلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثونَهُ ... على مِحْمَرٍ ، ثَوَّبْتُمُوهُ ، وما رُضَا

وقد ٱستعمل ذٰلك غير طيئ ، قال علي بن عبد ٱلرحمٰن بن علقمة بن عَبَدة ٱلتميمي [3] :

زُها ٱلشَّوقُ حتى ظَلَّ إنسانُ عينِهِ ... يَفيضُ بِمَغْمُورٍ مِنَ ٱلماءِ مُتْأَقِ

ومعتلُّ ٱلعين وٱللام إنْ كانا مثلين جاز حذف ٱلحركة من ٱلمثل ٱلأول ، وأُدغم في ٱلثاني ، فتقول في حُيِيَ حُيَّ .

وإنْ كان زائدًا على ثلاثة فإنْ كان معتلَّ ٱلفاء بواو جاز إبدالها همزة ، فتقول أُوْعِدَ في وُوْعِدَ . وإنْ كانت واوًا ساكنة ، وبعدها تاء ٱفْتَعَلَ - جاز أنْ تُبدِل منها تاءً وتُدغِمها في تاء ٱفْتَعَلَ ، فتقول في ٱوتُعِدَ من ٱلوَعْد ٱتُّعِدَ .

وإنْ كانت ٱلفاء ياء ساكنة أبدلْتَ منها واوًا ، فتقول في أيْقَنَ مبنيًّا للمفعول أُوْقِنَ . وإنْ كان بعدها تاء ٱفْتَعَلَ أَبدَلْتَ منها تاءً ، وأَدغَمتَها فيها ، فتقول في لغة من قال ٱيْتَبَسَ من ٱليُبْس : ٱوتُبِسَ ، فتبدل منها واوًا ، وفي لغة من قال ٱتَّبَسَ : ٱتُّبِسَ ، بٱلإبدال وٱلإدغام .

---

(١) ك : ٱللام .

(٢) تقدم في ٤ : ٦١ .

(٣) نسبه أبو حيان في ٱلبحر ٢ : ٣٥١ إلى علقمة بن عبدة . وعجزه من غير نسبة في ديوان علقمة ص ٧٢ . مغمور : غامر . ومتأق : ممتلئ .

وإنْ كان معتلَّ ٱلعين على وزن ٱنْفَعَلَ وٱفْتَعَلَ فيأتي حكمه عند كلام ٱلمصنف فيه إن شاء ٱللّٰه . أو على غير ذٰلك ، وصَحَّت في فعل ٱلفاعل - صَحَّت في فعل ٱلمفعول ، فتقول في ٱسْتَحْوَذَ : ٱسْتُحْوِذَ ، وفي أَطْوَلَ : أُطْوِلَ ، وفي أَغْيَلَ : أُغْيِلَ . وإنْ لم تصح - وإن كان أصل ما ٱنقلبت ٱلألف عنه ياء أو واوًا - فلا يجوز إلا ٱلياء ، نحو أُبِيْنَ وٱسْتُبِيْنَ وأُعِيْدَ وٱسْتُعِيْدَ .

ومَن قال من ٱلعرب ٱسْطَعْتُ[1] بحذف ٱلتاء في فعل ٱلفاعل جاز له إذا بناه للمفعول أن يقول ٱسْطِيعَ وٱسْطُوعَ ، ومن قال ٱستَطاعَ بٱلردِّ قال ٱسْتُطِيعَ .

ومعتلُّ ٱللام يصير ياء ، تقول : أُعْطِيَ ورُومِيَ ، في : أَعْطَى[2] ورامَى .

ومعتلُّ ٱلفاء وٱللام إن كانت ٱلفاء ياءً قُلبت بعد ٱلضمة واوًا ، أو واوًا مضمومة جاز / قلبها همزة ، وتنقلب ٱلألف ياء ، فتقول في أَيْدَيْتُ عنده يَدًا : أُودِيَ عنده يَدٌ ، وفي واريتُ : وُوْرِيَ وأُوْرِيَ ، وٱسْتُودِيَ ٱلحساب . [٣: ٦٦/ب]

ومعتلُّ ٱلعين وٱللام كمعتلِّ ٱللام خاصة ، فتقول في أَحْيَا وٱسْتَحْيَا وٱحْيَيْتُ وٱحْيايَيْتُ وأَغْوَى وٱسْتَغْوَى : أُحْيِيَ وٱسْتُحْيِيَ وٱحْيُوِيَ وٱحْيُوْيِيَ وأُغْوِيَ وٱسْتُغْوِيَ[3] ، ويجوز أُحِيَّ وٱسْتُحِيَّ وٱحْيِيَّ وٱحْيُوْيَّ .

وٱلمعتلُّ ٱللام خاصة إذا ضُوعِف جرى مجرى ٱلمعتلِّ ٱلعين وٱللام ، فتقول في ٱفْعَلَلْتُ وٱفْعالَلْتُ من رَمَى : ٱرْمَيَيْتُ وٱرْمايَيْتُ ، فإذا بُنيا للمفعول قال : ٱرْمُيِيَ وٱرْمُوْيِيَ وٱرْمُيَّ وٱرْمُوْيَّ .

وإن أُسند شيء من ذٰلك إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث لم يجز ٱلإدغام ، نحو أُحْيِيْتُ وأُحْيِيْتَ وٱسْتُحْيِيْنَ .

---

(١) سر ٱلصناعة ص ٢٠١ .

(٢) في أعطى : ليس في ك .

(٣) أُحْيِيَ وٱسْتُحْيِيَ وٱحيِيَّ وٱحْيُوِيَ وأُغْوِيَ وٱسْتُغْوِيَ : ليس في ك .

والمضارع من هٰذا كله مضموم أوله مفتوح ما قبل آخره ، ويصير حرف العلة بعده ألفًا ، وما كان منه محذوف الفاء ترد ، وما كان في عينه بالثقل كسرة تصير ألفًا[1] ، فتقول: يُتَلافَى ويُحيَا ويُستَحيَا ويُغْوَى ويُحيَايا ويُوعَدُ ويُقَامُ ويُستَقامُ. وما روى أبو زيد من قولهم : لم يُجَد ، وبعضُهم من قوله[2]:

.... لَمْ يُدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

شاذٌّ .

وجماع القول في المضاعف الماضي أنه إمّا أنْ يكون ثلاثيًّا أو أَزْيَدَ :

إنْ كان ثلاثيًّا ، وفُكَّ في فعل الفاعل ـ فُكَّ في فعل المفعول ، فتقول في مَشِشَت الدّابّةُ : مُشِشَ[3] مَشَشٌ كثيرٌ[4] ، وكذا نظيره الذي فُكَّ شذوذًا . وإن لم يُفَكَّ فتحذف الكسرة ، وتدغم ، فتقول رُدَّ ، وسنذكر لغة الكسر إن شاء الله عند ذكر المصنف لها .

وإن كان زائدًا على ثلاثة أحرف ، وهو مضعف العين ، فكالصحيح ، فتقول في خَلَّصَ : خُلِّصَ . أو مضاعف غير العين ، والأول من المثلين بعد حرف ضُمَّ لأجل البناء للمفعول ـ فكالثلاثي المُدغَم ، فتقول ٱرْتُدَّ واضْطُرَّ وٱنْقُدَّ . ومَن كسر في رُدَّ كَسر هنا. أو الأول بعد حرفٍ ساكن، والفعل مُلحَقٌ ـ فكالملحق به، نحو جُلْبِبَ كدُحْرِجَ . أو غيرُ مُلحَق ، والساكن صحيح ـ فلا يجوز إلا نقل الكسرة من أول المثلين إلى الساكن قبله ، نحو قد ٱقْشُعِرَّ من هٰذا الأمر ، وٱطْمُئِنَّ إلى زيد . أو حرفِ مدٍّ ولين لم يَجُز عند البصريين إلا حذف الكسرة من أول

---

(١) وما كان منه محذوف الفاء ترد وما كان في عينه بالثقل كسرة تصير ألفًا : ليس في ك .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ .

(٣) مشش : ليس في ك .

(٤) المَشَش : شيء يَشْخَصُ في وَظِيف الدابّة حتى يكون له حَجْمٌ وليس له صلابةُ العظمِ الصحيح .

ٱلمثلين وٱلإدغام ، نحو ٱحْمُورَّ من ٱلخجل ، وخُوْلَّ فلانٌ . وزعم ٱلكوفيون أنه يجوز ٱحْمِيْرَّ وخيْلَّ ، وأنه إذا تركت ٱلهمزة في نحو ٱطْمَأْنَنْتُ جاز أن تقول ٱطْمُوْنَّ وٱطْمِيْنَّ ، كما قلت ٱحْمُوْرَّ وٱحْمِيْرَّ ، قال ٱلفراء : سمعت أبا ثروان يقول : قد ٱطْمِيْنَّ عنده . وهٰذا شيء لا يعرفه ٱلبصريون .

وإن أُسند شيء من هٰذا إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث زال ٱلإدغام ، وكُسر ٱلأول ، تقول : رُدِدْتُ ورُدِدْتَ ورُدِدنَ وٱرْتُدِدْتُ وٱرْتُدِدْنَ .

وٱلمضارع من جميع ٱلمضاعف يسكن أول مثليه بحذف ٱلفتحة منه إن كان ٱلساكن قبله / حرف مدٍّ ولين ، وتُنقَل منه إلى ٱلساكن قبلَها إن كان صحيحًا ، [٣: ٦٧/أ]
ولم يكن ٱلفعل ملحَقًا ، ثم يُدغَم أوَّلُهما في ٱلثاني ، فتقول : يُرَدُّ ويُرْتَدُّ ويُقْشَعَرُّ ويُحْمارُّ ويُخَالُّ . وٱلملحَق كٱلذي أُلحق به ، فتقول : يُجَلْبَبُ كيُدَحْرَجُ . وإن أُسند شيء منه إلى نون الإناث زال ٱلإدغام ، وعاد ٱلأول منهما إلى أصله من ٱلتحريك بٱلفتح ، فتقول يُرْدَدْنَ .

ص : وإن ٱعتلَّتْ عينُ ٱلماضي ثلاثيًّا أو على ٱنْفَعَلَ أو ٱفْتَعَلَ كُسر ما قبلَها بإخلاصٍ أو إشمامِ ضمٍّ، وربما أُخْلِصَ ضَمًّا، ويُمنَع ٱلإخلاصُ عندَ خوفِ ٱللَّبس. وكَسْرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ ٱلعينِ لتخفيفٍ أو إدغامٍ لغةٌ، وقد تُشَمُّ فاءُ ٱلُمدغَم، وشَذَّ في تُفُوعِلَ تفيْعِلَ.

وما[1] تعلَّق بٱلفعلِ غيرَ فاعل أو مشبَّه به أو نائبٍ عنه منصوبٌ لفظًا أو محلاًّ. وربَّما رُفِعَ مفعولٌ به ونُصِبَ فاعلٌ لأَمْنِ ٱللَّبْس.

ش : مثال ذٰلك قالَ وباعَ وٱنْقادَ وٱخْتارَ . وإطلاق ٱلمصنف لا يصح لأنهم يُطلقون على ما فيه حرف ٱلعلة سواء أَصحَّ أم ٱعْتَلَّ معتلاًّ ، فيوهم أنَّ مثل عَوِرَ وصَيِدَ وٱعْتَوَنَ يكون فيه ٱلحكم ٱلذي ذكره ، وليس كذٰلك ، بل حكم هٰذه ٱلتي صَحَّت فيها ٱلعين حكم ٱلصحيح ، فتقول : عُوِرَ في ٱلمكان ، وصُيِدَ فيه ، وٱعْتُوِنَ

---

(١) في ٱلمخطوطات : وربما . صوابه في ٱلتسهيل وشرحه .

فيه، فإزالة هٰذا أن يزيد فيه « بألف » ، أي : وإنِ ٱعتلَّت بألف .

وذكر ٱلمصنف في مثل قالَ وباعَ وٱنْقادَ وٱخْتارَ وجوهًا ثلاثة :

ٱلأول : كسر ما قبلَها بإخلاص ، فتقول : قِيلَ وبِيعَ وٱنْقِيدَ وٱخْتِيرَ ، فٱلأصل في قِيْلَ : قُوِلَ ، ٱستثقلت ٱلكسرة على ٱلواو ، فنُقلت إلى ٱلقاف بعد تقدير حذف حركتها، فسكنت ٱلواو ، فٱنقلبت ياء لكسرة ما قبلَها ، نحو مِيزان . وٱلأصل في بِيْعَ : بُيِعَ ، فٱستُثقلت ٱلكسرة على ٱلياء ، فنُقلت إلى ٱلباء بعد تقدير حذف حركتها ، فٱلعمل في ذوات ٱلواو أكثر منه في ذوات ٱلياء . وأصل ٱنْقِيدَ وٱخْتِيرَ : ٱنْقُوِدَ وٱخْتُيِرَ ، فعُمل ما عُمل في قِيْلَ وبِيْعَ .

ٱلوجه ٱلثاني : كسر ما قبل عين ٱلكلمة بإشمامِ ضَمٍّ . وهٰذان ٱلوجهان قُرِئ بهما في ٱلسبعة [1] .

وقال أبو ٱلحكم بن عذرة [2] : « مِنَ ٱلناس مَنْ ذهب إلى أنَّ ٱلإشمام إنما يُتَصَوَّرُ في ٱلوقف دون ٱلوصل ، وذٰلك أنَّ معناه ضَمُّ ٱلشفتين من غير صوت ، وذٰلك لرأي ٱلعين لا للسمع . قال : وٱلإشمام على هٰذا لا يتمكن أولاً لأنه لا بُدَّ لك أنْ تَشوب ٱلكسرة شيئًا من صوت ٱلواو ، فيتغير صوت ٱلناطق بِهٰذه ٱلكسرة إلى صوت ٱلضمة ، فتَبطُل حقيقة ٱلإشمام .

ومِنَ ٱلقُرَّاء مَن زعم أنَّ ٱلإشمام يُمكن أولاً مِن غير أنْ يتغيَّر لفظ ٱلكسرة ، كما يكون ٱلإشمام في ٱلوقف ، ولا تتغير ٱلكسرة ، وهٰذا ليس في قوة ٱلبشر ، ولو تكلفتَ ذٰلك لم تستطعه .

---

(١) ٱلسبعة ص ١٤١ - ١٤٢ وٱلحجة ١ : ٣٤٠ - ٣٥١ .

(٢) ٱلحسن بن عبد ٱلرحمن بن عذرة ٱلخضراوي أبو ٱلحكم . كان نحويًّا نبيلاً حاذقًا ، ولد سنة ٦٢٢ ، وأخذ عن ٱبن عصفور ، وصنف ٱلمفيد في أوزان ٱلرجز وٱلقصيد ، وٱلإعراب في أسرار ٱلحركات في ٱلإعراب . كان حيًّا سنة ٦٤٤ . بغية ٱلوعاة ١ : ٥١٠ .

[٣: ٦٧/ب] وقد كان ٱلأستاذ أبو ٱلحسن - يعني ٱبن عصفور - / يقول: لعل هٰذا ٱلمذكور يهيئ شفتيه للنطق بٱلضمة قبل ٱلنطق بٱلحرف، ثم ينطق به، فيكون ٱلإشمام في غير ٱلأواخر عكس ما هو في ٱلآخر ، وهو رأي فاسد؛ لأنه إذا قام ٱلدليل على أنَّ ٱلنية بٱلحركة أن تكون بعد ٱلحرف وجب ألاَّ يقع ٱلإشمام إلا بعد ٱلنطق بٱلحرف؛ إذ هو إشارة للحركة، فينبغي أن تكون تلك ٱلإشارة في موضع ٱلحركة، وأيضًا فقد ٱتُّفق في ٱلوقف على أنَّ ٱلإشمام بعد ٱلنطق بٱلحرف، وٱختلف هنا، فينبغي أن يرد ما ٱختُلف فيه إلى ما ٱتُّفق عليه، فإنْ تعذر ذٰلك كما تقدم وجب ألاَّ يقال إنه إشمام، ولو قيل فيه إنه رَوْم لكان صحيحًا؛ لأنَّ ٱلرَّوْم عبارة عن تضعيفك ٱلنطق بٱلحركة حتى يُسمع لها صويتٌ ضعيف يكاد يخفى، لكنْ يدركه ٱلأعمى، وهٰذا موجود في مثل قِيْلَ وغِيْضَ، فينبغي أن يُسمَّى رَوْمًا، لكنَّ عبارة من تقدم عنه بٱلإشمام كما ذكرت لك » ٱنتهى كلام ٱبن عذرة.

وقال س[١]: «وبعض ٱلعرب يقول: خُيْفَ وقُيْلَ وبُيْعَ، فيُشِمُّ». قال ٱبن خروف: «ٱلإشمام هنا صوت[٢]، كما تريد ذٰلك في رُدَّ؛ ألا ترى أنه لا يجري بضم ٱلشفتين إلا صوت ٱلواو، ولا بُدَّ مِن ذٰلك». وقال ٱلأستاذ أبو علي: زعم أبو عمرو ٱلداني أنَّ ٱلإشمام هنا بمعنى ٱلٱختلاط، وأنه لا بُدَّ مِن سماعه، ومحالٌ أنْ يكون ٱلإشمام في مثل هٰذا ٱلموضع مِن ٱلتي وقع ٱلإشمام فيها في ٱلوصل كٱلإشمام في ٱلوقف. يريد غير مسموع. وقال: إنه لا يطوع بٱلنطق به لسان. قال ٱلأستاذ أبو علي: وقد كان شيخنا أبو عمرو بن ٱلطفيل[٣] ٱلمقرئ ٱلمجود يتقنه، ويُشم ٱلحرف

---

(١) ٱلكتاب ٤ : ٣٤٢ .

(٢) قال في شرح ٱلجمل ص ٢٨٤ [رسالة] : « وكيفيته تُعلم بٱلمشافهة » .

(٣) عياش بن محمد بن عبد ٱلرحمن بن ٱلطفيل ٱلعبدري ٱلإشبيلي [- ٥٨٥]، أستاذ مجود ثقة، أخذ ٱلقراءات عن أبيه وعن أبي ٱلحسن شريح، وأخذ عنه ٱلقراءات ٱبنه أبو ٱلحسن محمد وأبو علي ٱلشلوبين وعلي بن أحمد ٱلشريشي. غاية ٱلنهاية ١ : ٦٠٧ [٢٤٨٤].

ٱلموصول من غير أن يُسمَع إشمام، وقد سمعتُه يُورده غير مرة، ولا يُسمع لإشمامه صوت أصلاً. وقد قال س في باب من أبواب ٱلجزاء(١): «وسمعنا من ٱلعرب من يُشِمُّ ٱلضم». وهٰذا ظاهرُه أنَّ ٱلإشمام في ٱلموصول مسموع كما قال أبو عمرو ٱلداني.

وقوله **ورُبَّما أُخْلِصَ ضمًّا** قال ٱلمصنف(٢): « وبعض ٱلعرب يُخلص ٱلضمة، فإنْ كانت ٱلعين واوًا سلمت لسكونها بعد ما يُجانسُها، وإنْ كانت ياءً ٱنقلبت واوًا لسكونها بعد ضمة، وعلى هٰذه ٱللغة قول ٱلراجز(٣):

ليتَ ، وهل يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ   ليتَ شَبابًا بُوْعَ ، فٱشْتَرَيْتُ

ومثله قول ٱلآخر(٤):

حُوْكَتْ على نِيرَيْنِ إذْ تُحاكُ   تَخْتَبِطُ ٱلشَّوْكَ ، ولا تُشَاكُ »

ٱنتهى. وهٰذه لغة فَقْعَس ودُبَيْر، وهما من فصحاء بني أسد، وهي(٥) موجودة في لغة هُذَيْل(٦).

وهٰذه ٱللغات ٱلثلاث جارية في ٱنْقادَ وٱخْتارَ إذا بُنيا للمفعول. وقال/ أبو ٱلحكم بن عذرة: «لغة قُوْلَ وبُوْعَ هي أردأ ٱللغات لشذوذها ٱستعمالاً وقياسًا، وهٰذه ٱللغة ٱلثالثة إنما تكون في ٱلثلاثي من ٱلأفعال، فأمَّا ٱلزائد على ذٰلك فليس فيه [٣: ٦٨/أ]

---

(١) ٱلكتاب ٣ : ٩٥ . وهٰذا هو ٱلوجه ٱلثالث .

(٢) ٢ : ١٣١ .

(٣) نسب ٱلرجز إلى رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧١ وأسرار ٱلعربية ص ٩٩ وشرح ٱلمفصل ٧ : ٧٠ وشرح أبيات ٱلمغني ٦ : ٢١٩ - ٢٢٠ [٦٣١] .

(٤) ٱلرجز في ٱلمنصف ١ : ٢٥٠ وٱلتمام ص ٤٥ وٱللسان (خبط). ٱلنير : عَلَم ٱلثوب ولحمته أيضًا. وتشاك : يدخل فيها ٱلشوك .

(٥) هي : ليس في ك ، ح .

(٦) نسبت هٰذه ٱللغة إلى هٰذه ٱلقبائل في إعراب ٱلقرآن للنحاس ١ : ١٨٨ .

إلا ٱلنقل، نحو ٱنقيْدَ[1] » ٱنتهى. فعلى هٰذا لا يجوز ٱنْقُوْدَ ولا ٱخْتُوْرَ. وما ذكرناه قبلُ مِن جواز ذٰلك نَقَلَه ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن عصفور وشيخُنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن ٱلأُبَّذيُّ، كما نقله ٱلمصنف.

وقوله **ويُمنَعُ ٱلإخلاصُ عندَ خوفِ ٱللَّبس** قال ٱلمصنف في ٱلشرح[2] : « لا يجوز إخلاص ٱلكسر ولا إخلاص ٱلضم إذا أُسند ٱلفعل إلى تاء ٱلضمير أو نونه إلا بشرط ألاّ يلتبس فعل ٱلمفعول بفعل ٱلفاعل ؛ بل يتعين عند خوف ٱلٱلتباس إشمام ٱلكسرة ضمًّا . ومثال ما يُخاف فيه ٱلٱلتباس قولك في بِيْعَ ٱلعبدُ : بِعْتَ يا عبدُ ، وفي عُوْقَ ٱلطالبُ : عُقْتَ يا طالبُ ، فإنَّ هٰذا ونحوه لا يُعلَم كون ٱلمخاطب فيه مفعولاً إذا أُخلصت ٱلكسرة مما عينه ياء ، وٱلضمة مما عينه واو ، بل ٱلذي يتبادر إلى ذهن ٱلسامع كون ٱلمسند إليه فاعلاً ، وٱلمراد كونه مفعولاً ، ولا يُفهَم ذٰلك إلا بٱلإشمام ، فوجب ٱلتزامه في مثل هٰذا » ٱنتهى كلامه .

وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف مِن أنه يُمنع ٱلإخلاص عند خوف ٱللبس لم يذكره أصحابنا ، ولم يعتبروه ، قالوا : إذا أَسندتَ شيئًا مِن هٰذه ٱلأفعال ٱلمعتلة ٱلمبنية للمفعول إلى ضميرِ متكلم أو مخاطب أو نون جماعة ٱلمؤنث فإنَّ ٱلعرب تختار ٱلكسر في ٱلفاء إذا كانت فيما سُمِّيَ فاعلُه مضمومة ؛ فيقولون : طالما قُدْتَ ، فيضمون ٱلفاء إذا كان مسندًا إلى ٱلفاعل ، ويكسرونها إذا كان مسندًا للمفعول ، ومنهم مَن يُشِمُّ ٱلضمَّ تفرقة بين ٱلمعنيين ، وقد يجوز أنْ تضم ٱلفاء فيهما . ويَختار ٱلعرب ٱلضم في ٱلفاء إذا كانت فيما سُمِّيَ فاعلُه مكسورة ، فيقولون : طالما ضِمْتُ إذا كان مسندًا للفاعل ، وطالما ضُمْتُ وضُمْنَ إذا كان مسندًا للمفعول تفرقة بين ٱلمعنيين . ومَن أشار إلى ٱلضم في ٱلفاء أشار إليه إذا حذف ٱلياء ، وقد

---

(١) ك ، ح : ٱقتيد .

(٢) ٢ : ١٣١ .

يجوز أن تكسر ٱلفاء فيهما . ٱنتهى ما نقلوه عن ٱلعرب ، ولم يشترطوا في ٱلإخلاص ألاَّ يُلبس ، ولا تعيُّنَ إشمام ٱلكسرة ضمًّا إذا ألبس ، بل ذكروا في نحو قِدْتُ ٱلكسرَ ، وفي نحو بُعْتُ ٱلضمَّ ، على سبيل ٱلٱختيار ، ثم جواز ٱلإشمام ، ثم جواز ٱلضم في نحو قُدْتُ مبنيًّا للمفعول ، كٱلبناء للفاعل .

وفي شرح ٱلُمهاباذي(١): «لم يُخَف ٱلٱلتباس في خِفْتُ إذا كان مبنيًّا للمفعول، وجواز ٱلكسر في بِعْتُ مبنيًّا للمفعول(٢)؛ لأنَّ ٱلفرق بينهما حاصل تقديرًا وإنْ لم يكن فرق بينهما ـ يعني لفظًا ـ ومِن ذٰلك ما حكاه ذو ٱلرمة عن أَمَةِ بَنِي فلان(٣): «غِشْنا ما شِئْنا»، وهو فُعِلْنا؛ لأنه يقال: غِيْثَ ٱلقومُ / ، فإذا رَددتَه إلى نفسك قلت: غِشْتُ» ٱنتهى. [٣: ٦٨/ب]

ولم يبالوا بٱلإلباس ، كما لم يبالوا به حين قالوا « مُخْتار » لٱسم ٱلفاعل وٱسم ٱلمفعول ، وٱلفارق بينهما تقديري لا لفظي .

وأمَّا س فلم يتعرض لِهٰذا ٱلتفصيل ٱلذي ذكره أصحابنا ، ولا لِمَا ذَكَره ٱلمصنف مِن أنه يُمنَع ٱلإخلاص عند خوف ٱلٱلتباس ، بل أجاز فيها إذا أُسندت إلى ضميرِ متكلم أو مخاطب أو نون إناث ٱلأوجهَ ٱلثلاثة ٱلتي هي في قِيْلَ وبِيْعَ إذا كانت مسندة لغير ضمير ٱلمتكلم ونون ٱلإناث ؛ قال س(٤) : « وإذا قُلْتَ فُعِلْت أو فُعِلْنَ أو فُعِلْنا مِن هٰذه ٱلأشياء ففيها لغات :

أمَّا مَنْ قال قد بِيْعَ وزِيْنَ وخِيْفَ وهِيْبَ فإنه يقول: قد خِفْنا وبِعْنا وخِفْنَ وزِنَّ وبِعْنَ وهِبْت، يدع ٱلكسرةَ على حالها، ويَحذف ٱلياءَ لأنه ٱلتقى ساكنان.

---

(١) لعله يعني كتابه شرح ٱللمع . وقد تقدمت ترجمته في ١ : ١١٥ .

(٢)وجواز ٱلكسر في بعت مبنيًّا للمفعول : ليس في ك .

(٣) إصلاح ٱلمنطق ص ٢٥٥ ومجالس ثعلب ص ٢٨٨ .

(٤) ٱلكتاب ٤ : ٣٤٣ .

وأمَّا مَنْ ضَمَّ بإشمامٍ إذا قيل فُعِلَ فإنه يقول : قد بُعْنا ، وقد رُعْنَ ، وقد زُدْت . وكذا جميع هٰذا يُميلُ ٱلفاءَ ليُعْلَمَ أنَّ ٱلياءَ قد حُذفت ، فيَضُمُّ ، وأمالَ كما ضَمُّوا وبعدها ٱلياء [١] لأنه أَبْيَنُ لفُعِلَ .

وأمَّا ٱلذين يقولون بُوْعَ وقُوْلَ وخُوْفَ وهُوْبَ فإنَّهم يقولون بُعْنا وهُبنا [٢] وخُفْنا وزُدْنا، لا يزيدون على ٱلضم وٱلحذف، كما لا يزيد ٱلذين قالوا رِعْنَ وبِعْنَ على ٱلكسر وٱلحذف» ٱنتهى كلام س. وهٰذا هو ٱلصحيح ٱلمنقول عن ٱلعرب [٣] :

إذا قالتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فإنَّ ٱلقَوْلَ ما قالَتْ حَذَامِ

وقوله **وكَسْرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ ٱلعينِ لتخفيفٍ أو إدغامٍ لغةٌ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [٤] : « وقد يقال في فُعِلَ : فُعْلَ تخفيفاً دون نقل ، وربما نقلوا بعد ٱلتخفيف ، فقالوا في عُلِمَ : عِلْمَ » ٱنتهى .

وٱلذين قالوا في ضُرِبَ ضُرْبَ ، فسكنوا ٱلراء ، هم ٱلذين يقولون في قِيلَ وبِيعَ : قُولَ وبُوعَ ، لم ينقلوا في ٱلمعتل ولا في ٱلصحيح ، بل سكنوا فيهما ، فينبغي أن تكون لغة ضِرْبَ بكسر ٱلضاد ليست مفرَّعة على هٰذه ٱللغة ؛ لأنَّ هٰؤلاء ليس من لغتهم ٱلنقل لا في ٱلمعتل ولا في ٱلصحيح ، بل يكون ذٰلك من لغة مَن كسر ما قبل ٱلآخر ، ثم سَكَّن ، ثم نَقل ٱلكسرة إلى ٱلفاء ، فقال ضِرْبَ .

وقوله **لغةٌ** [٥] أمَّا كسر ٱلفاء إذا سكنت ٱلعين تخفيفًا فإنَّ مذهب ٱلجمهور أنه لا يجوز، وحكي عن قطرب [٦] إجازته، فعلى مذهب ٱلجمهور ليس بجائز، ولا هو لغة كما ذكر ٱلمصنف .

---

(١) قد حُذفت فيَضُمُّ وأمالَ كما ضَمُّوا وبعدها ٱلياء : ليس في ك .

(٢) وهبنا: ليس في ك .

(٣) ٱلبيت لدَيْسَم بن طارق أو لُلجَيْم بن صعب أو لغيرهما . ٱلفاخر ص ١٤٦ وشرح أبيات ٱلمغني ٤ : ٣٢٩ ـ ٣٣١ [٣٦٦] . وٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ١٧ .

(٤) ٢ : ١٣٢ .

(٥) ٱلمحتسب ١ : ٣٤٦ .

(٦) إعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٣٣٥ .

وأمَّا كسرُ ٱلأول من ٱلمضاعف إذا وجب ٱلإدغام نحو رُدَّ فقد قاله غيره[1]، فيقول في رُدَّ: رِدَّ بكسر ٱلراء، نقلت حركة ٱلعين[2] إلى ٱلفاء بعد تقدير سكونها. وقال ٱلجمهور: لا يجوز إلا ٱلضم. وأجاز ٱلكسرَ بعض ٱلكوفيين، وهو ٱلصحيح، وهو لغة لبني ضَبَّةَ[3] ولبعض بني تميم ومَن جاورهم، يقولون: رِدَّ ٱلرجل، وقِدَّ / قَميصُه، وقرأ علقمة ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾[4]، ﴿وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا﴾[5]، وهي في مذهب ٱلذين قالوا قِيلَ وحِيلَ. إلا أنَّ ٱلوجه في فاء رُدَّ ٱلضم، وٱلوجه في فاء قِيلَ وكِيلَ ٱلكسر. [٣: ٦٩/أ]

وقال ٱلمهاباذي: مَن أَشَمَّ في قِيلَ وبِيعَ أَشَمَّ في رُدَّ. فعلى هٰذا يكون في رُدَّ وجوهُ قِيلَ وبِيعَ: إخلاص ٱلضم، وٱلإشمام، وإخلاص ٱلكسر.

* * *

(١) ٱلكتاب ٤ : ٤٢٢ ـ ٤٢٣ .

(٢) ٱلعين : ليس في ك .

(٣) ٱلمحتسب ١ : ٣٤٦ .

(٤) سورة يوسف: ٦٥. ونسبت أيضًا إلى ٱلحسن ويحيى بن وثاب وٱلأعمش. إعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٣٣٥ وٱلمحتسب ١ : ٣٤٥ وٱلبحر ٱلمحيط ٥ : ٣٢١ وٱلإتحاف ٢ : ١٥٠.

(٥) سورة ٱلأنعام: ٢٨. وقد نسبت إلى يحيى بن وثاب وإبراهيم ٱلنخعي وٱلأعمش وٱلمطوعي. إعراب ٱلقرآن للنحاس ٢ : ٦٢ وٱلبحر ٱلمحيط ٤ : ١٠٩ وٱلإتحاف ٢ : ٩.

ٱلأولى : يجوز في قولك « ضُرِبَ زيدٌ قيامًا وقُعودًا » أن يتقدم قيامًا وقعودًا - وٱنتصابُهما على ٱلحال - فتقول : قِيامًا وقُعودًا ضُرِبَ زيدٌ ؛ لأنَّ ٱلعامل فعل متصرف ، وفِعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه يجوز أن يتعدى [1] إلى ٱلحال وٱلظرف كفعلِ ما سُمِّيَ فاعلُه ، وٱلتقديم وٱلتأخير في مثل هٰذا سواء ، هٰذا مذهب ٱلبصريين ، وسواء عندهم أكان ذو ٱلحال مضمرًا أم ظاهرًا . ومَنع ٱلتقديمَ هشامٌ . وأجازه ٱلكسائي إن كانت ٱلحال مِن مُضمَر ، فإن كانت مِن مُظهَر مَنع .

ٱلمسألة ٱلثانية : يُضْرَبُ أَيَّ رجلٍ - بٱلنصب في أيٍّ - يجوز فيه ٱلتقديم وٱلتأخير لأنَّها حال عندهم . ومَنع هشام ٱلتقديم ، وقال : ٱلقطع لا يتقدم ٱلٱسم وفعله ، ويجوز تأخيره . قال : تقطعه من ٱلمضمر . وأجاز ٱلتقديمَ ٱلكسائيُّ لأنه يُقدِّم حال ٱلمضمر خاصة . وفَصَّلَ ٱلفراء ، فقال : إنْ قَدَّرت ٱلكلام لا يَتِمُّ إلا بٱلحال جاز ٱلتقديم ، ومُنع إنْ قَدَّرتَه يَتِمُّ دونها ؛ لأنَّ ٱلحال عنده على ضربين ، يُقدمها في ٱلناقص ، ولا يُقدمها في ٱلتام .

ٱلمسألة ٱلثالثة : ذهب ٱلكوفيون ، وٱلمبرد [2] ، وٱبن ٱلطَّراوة إلى أنَّ صيغة ٱلفعل ٱلمبنيِّ للمفعول أصلٌ غير مغيَّر مِن صيغة ٱلفاعل . ونَسب هٰذا ٱلمذهبَ ٱبنُ ٱلطَّراوة إلى س . وذهب جمهور ٱلبصريين إلى أنه ليس بأصل ، وأنه مغيَّر مِن فعل ٱلفاعل . وهٰذا ٱلخلاف لا يُجدي كبير فائدة .

ٱستُدِلَّ [3] للمذهب ٱلأول بأنه قد جاءت أفعال مبنيَّة للمفعول، و لم تُبْنَ قَطُّ

---

(١) ك : أن يكون يتعدى .

(٢) شرح ٱلجزولية للأُبَّذي ٢ : ٣٠ [مخطوط] .

(٣) شرح ٱلجزولية للأُبَّذي ٢ : ٣٠ - ٣١ [مخطوط] ، وفيه ما ٱستدل به لكل قول وٱلرد أيضًا . وٱنظر شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

للفاعل، نحو جُنَّ زيدٌ ، وزُكِمَ، ووُرِدَ ، مِن وِرد ٱلحُمَّى ، ولُقِيَ ، من ٱللَّقْوة [1] ، وفُلِجَ ، ورُهِصَتِ ٱلدابَّةُ [2] ، ونحو ذٰلك ، ولو كان فرعًا للزم ألاَّ يوجد إلا حيث يوجد ٱلأصل . وبأنهم همزوا [3] ٱلواو ٱلمضمومة في أوله، فقالوا في وُعِدَ : أُعِدَ ، وفي وُقِّتَت : أُقِّتَتْ ، ولو كان مغيَّرًا من باب ٱلفاعل لكانت ٱلضمة عارضة ، فلم تُهمز ؛ إذْ كان يُحكَم لها بحكم ٱلأصل ، وهو وَعَدَ ووَقَّتَتْ ، وليس يهمزه أحد لخفة ٱلفتحة ؛ ألا ترى أنَّهم لم يهمزوا واو ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾ [4] ، ولا ﴿ ٱشْتَرَوُا ٱلضَّلَالَةَ ﴾ [5] لعروض ٱلضمة فيها ، فدلَّ على أنَّ ٱلضمَّ أولَ ٱلفعل أصل .

ورُدَّ ٱلأول بأنَّ ٱلعرب قد تستغني بٱلفرع عن ٱلأصل ، ٱلدليل على ذٰلك ٱلجموع ٱلتي وردت ولا مفرد لها ، كعَبَاديد [6] وشَماطيط [7] .

وأُجيب / عن ٱلثاني بأنه ـ وإنْ كان فرعًا ـ فقد صار بإزاء معنًى ، إذا ٱستعمل ذٰلك ٱلمعنى كان هٰذا ٱلتغيير مُطَّرِدًا لا بُدَّ منه ، فصار كٱلأصل . وأيضًا فإنه كثيرًا ما يُعْتَدُّ بٱلعارض في لسان ٱلعرب ، فهٰذا منه . [٣: ٦٩/ب]

وٱستُدِلَّ للمذهب ٱلثاني بقول ٱلعرب بُويِعَ وسُوِيرَ ، فلم يدغموا ذٰلك ، وٱلقاعدة أنه متى ٱجتمع ياء وواو وسَبقت إحداهما بٱلسكون أُدغم أحدهما في ٱلآخر ، فلَمَّا كان مغيَّرًا من سايَرَ وبايَعَ حُمل على أصله ، فلم يدغم لعروض هٰذا ٱلٱجتماع .

---

(١) ٱللَّقْوة: داء يكون في الوجه يَعْوَجُّ منه الشِّدْق .

(٢) رُهِصت ٱلدابة : أصابَ ٱلحجر حافرها أو منسمها فيبس باطنه .

(٣) همزوا : ليس في ك .

(٤) سورة ٱلتكاثر : ٦ .

(٥) سورة ٱلبقرة : ١٦ .

(٦) ذهبوا عَبادِيدَ : ذهبوا متفرقين .

(٧) ٱلشَّماطِيطُ: القِطَعُ المتفرِّقَةُ .

وأجيب عن كونه لم يدغم ـ وإنْ كان أصلاً ـ بأنه كان لو أُدغم يلتبس فُوعِلَ بِفُعِّلَ ، ولأنه يمكن أنْ يُحمَل سُويِرَ على سايَرَ وإنْ لم يكن أصلاً ، كما حَملوا عَوِرَ وصَيِدَ على ٱعْوَرَّ وٱصْيَدَّ ، وليس ذٰلك أصلاً لهما ، وسُويِرَ في معنى سايَرَ ، بمعنى أنه إذا سُويِرَ فقد سايَرَه مُسايِر .

وٱستُدِلَّ أيضًا لِهٰذا ٱلمذهب ٱلثاني بقولهم مَدْعُوٌّ مراعاة للأصل ٱلذي هو دَعوت إذ زالت ٱلكسرة ، كما قالوا مَوازين جمع مِيزان حيث زالت ٱلكسرة ، وكما قالوا مَياسير جمع مُوسر حيث زالت ٱلضمة ، وبأنَّ طلب ٱلفعل للفاعل مِن جهة ٱلمعنى أولاً وللمفعول ثانيًا ، فينبغي أن تكون بِنْيَتُه له أولاً ، وللمفعول ثانيةً عن بنيَته للفاعل .

ٱلمسألة ٱلرابعة : تقول ٱلعرب [١] : مررتُ برجلٍ كَفاك به رجلاً [٢] ، فـ«به» في موضع رفع على ٱلفاعلية ، ولو سَقطت ٱلباء لٱستَكَنَّ ٱلضمير في كَفاك إذْ تقدم عليه مفسِّره ، ولا يجوز رد هٰذا ٱلفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه في هٰذا ٱلترتيب مع وجود « به » . وأجاز ذٰلك ٱلكسائي ، فتقول : مررتُ برجلٍ كُفِيتَ به رجلاً . وغَلَّطه ٱلفراء ، وقال : ٱلثاني في موضع رفع ، فكان ينبغي أنْ يسقط ، وإنْ سقط ذهب ٱلمدح .

وقوله **وما تَعَلَّقَ بٱلفعل وليس بفاعلٍ ولا شبيه به** [٣] يعني بٱلشبيه بٱلفاعل ٱسم كان وأخواتها .

وقوله **أو نائبٍ عنه** هو ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه .

وقوله **منصوبٌ لفظًا** يعني كٱلمصدر وظرف ٱلزمان وظرف ٱلمكان وٱلمفعول

---

(١) ٱلعرب : ليس في ك ، ح .

(٢) مجمع ٱلأمثال ١ : ٦٢ .

(٣) ٱلذي سبق في ٱلفص هو : « وما تعلق بٱلفعل غير فاعل أو مشبه به » . وٱلعبارتان متفقتان معنًى .

به وٱلحال وٱلتمييز وٱلمستثنى - بشرط جواز نصبه - وٱلمفعول معه وٱلمفعول من أجله.

وقوله **أو محلاً** مثاله ٱلمجرور بحرف زائد ، نحو : ما رأيتُ مِن أحدٍ ، أو بغير زائد ، نحو : مررتُ بزيدٍ .

وقوله **وربَّما رُفِعَ مفعولٌ به** إلى آخره مثاله : خَرَقَ ٱلثوبُ ٱلمِسْمارَ(١) ، وٱنتصبَ ٱلعُودُ على ٱلحِرْباءِ(٢) ، وقولُ ٱلشاعر(٣) :

مِثْلُ ٱلقَنافذِ هَدَّاجُونَ ، قد بَلَغَتْ نَجْرانُ ، أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وٱلسَّوْآت هي ٱلبالغة ، وهَجَرُ هي ٱلمبلوغة ، وقولُ ٱلآخر(٤) :

إنَّ سِراجًا لَكَرِيمٌ مَفْخَرُهْ تَحْلَى بِهِ ٱلعَيْنُ إذا ما تَجْهَرُهْ

/وحقُّه أن يقول: يَحْلَى بٱلعين، قال ثعلب: حَلا ٱلشيءُ في فمي يَحلُو، وحَلِيَ بعيني يَحْلَى، حَلاوةً فيهما جميعًا، وقولُ ٱلفرزدق في ضيافته ٱلذئب(٥): [٣: ٧٠/أ]

وأَطْلَسَ عَسَّالٍ ، وما كانَ صاحبًا رَفَعْتُ لِناري مَوْهِنًا ، فأَتاني

أي : رَفعتُ له ناري ، وقولُ ٱلنابغة(٦) :

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن خروف ص ٨٤٣ ولٱبن أبي ٱلربيع ص ٢٦٢ ، ٧١٣ ، ٧١٩ .

(٢) قالوا: إذا طَلَعَتِ ٱلجَوْزاءُ ٱنتَصَبَ ٱلعُودُ في ٱلحِرْباء. ٱلنوادر ص ٤٠٩ وإيضاح ٱلشعر ص ١٢٣ وٱلتمام ص ١٨١ وٱلأزمنة وٱلأمكنة ٢ : ١٦٨ وٱللسان (حرب). ٱلحرباء: دويبَّة تستقبل ٱلشمس ، وتكون معها حيث دارت ، وتتلون ألوانًا بحر ٱلشمس.

(٣) تقدم في ص ٢٤٩ .

(٤) ٱلرجز في معاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٩٩ ، ١٣١ و٢ : ١٣٠ وأساس ٱلبلاغة وٱللسان (حلا) وشرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٣ . جهرت ٱلرجلَ : رأيت هيئته وحسن منظره .

(٥) ديوانه ص ٨٧٠ وٱلكامل ص ٤٧٣ . ٱلأَطْلَسُ : ٱلأَغْبَر . وعَسَّال : نسبه إلى مشيته ، يقال : مَرَّ ٱلذئبُ يَعْسِلُ ، وهو مشي خفيف كٱلهَرْوَلة . وٱلمَوْهِن: نَحْوٌ من نصف ٱلليل .

(٦) ديوانه ص ٣٢ . وعجز ٱلبيت : « وقلتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وٱلشَّيْبُ وازِعُ » . ٱلوازع : ٱلناهي ٱلزاجر .

على حِينَ عاتَبْتُ ٱلْمَشِيبَ على ٱلصِّبا ....

أي : عاتَبَني ٱلمشيبُ على ٱلصِّبا . وظاهر كلام ٱلمصنف أنَّ ذٰلك جائز في ٱلكلام على قلة إذا لم يُلبس .

وقَلبُ ٱلإعراب لفهم ٱلمعنى فيه مذاهب ثلاثة :

أحدها: أنه يجوز ذٰلك في ٱلكلام وٱلشعر ٱتِّساعًا لفهم ٱلمعنى. وٱستُدلَّ لِهٰذا ٱلمذهب بقوله تعالى ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[1]، وبقول ٱلعرب : إنَّ فلانةَ لَتَنُوءُ بها عَجيزتُها[2]، فٱلعُصْبة وٱلعَجيزة لا تَثقل، إنَّما يُثقَل بهما، وٱلمعنى: لَتَنُوءُ ٱلعُصْبةُ بها، ولَتَنُوءُ فلانةُ بِعَجيزتها، أي : تَثْقُل بها، وبقولهم: عَرضَ ٱلناقةَ على ٱلحوض[3]، وإنَّما يُعرَض ٱلحوضُ على ٱلناقة، وأدخلتُ ٱلقَلَنْسُوةَ في رأسي[4]، وٱلمعنى: أَدخلتُ رأسي في ٱلقَلَنْسُوة. ومِن ٱلقلب قولُه[5]:

كانت فَريضةَ ما تَقُول كما كانَ ٱلزِّناءُ فَريضةَ ٱلرَّجْمِ

وقولُه[6] :

وتُرْكَبُ خَيْلٌ لا هَوادةَ بينَها وتَشْقَى ٱلرِّماحُ بِٱلضَّياطِرةِ ٱلحُمْرِ

ٱلتقدير : كما كان ٱلرَّجْمُ فَريضةَ ٱلزِّنَى، وتَشْقى ٱلضَّياطِرةُ ٱلحُمْرُ بٱلرِّماح . وإلى هٰذا ٱلمذهب في ٱلآية ذهب أبو عبيدة[7] وجماعة[8]، وأنه على ٱلقلب .

---

(١) سورة ٱلقصص : ٧٦ .
(٢) مجاز ٱلقرآن ٢ : ١١٠ وٱلكامل ص ٤٧٥ .
(٣) مجاز ٱلقرآن ٢ : ١١١ . وفي إيضاح ٱلشعر ص ١٢٣ أنَّ ٱلأخفش حكاه .
(٤) ٱلكتاب ١ : ١٨١ وٱلحجة ٤ : ٣٢٢ .
(٥) تقدم في ٤ : ١٩٧ .
(٦) هو خداش بن زهير كما في جمهرة أشعار ٱلعرب ص ٥٣٦ . وٱنظر تخريجه في سر صناعة ٱلإعراب ص ٣٢٣ . ٱلضياطرة : جمع ضيطار ، وهو ٱلضخم ٱلذي لا غناء عنده .
(٧) مجاز ٱلقرآن ٢ : ١١٠ .
(٨) منهم ٱلأخفش في معاني ٱلقرآن ص ١٣٥ وٱنظر ٱلأصول ٣ : ٤٦٦ .

وأجاز أبو علي[1] في قوله تعالى ﴿وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ﴾[2] أن يكون من ٱلمقلوب ، أي : فَعَمِيتُم عليها . وكثيرًا ما يقول به أبو ٱلعباس في ٱلقرآن[3] وغيره[4] .

ٱلمذهب ٱلثاني : أنه لا يجوز إلا لمجرد ٱلضرورة .

ٱلمذهب ٱلثالث : أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمين ٱلكلام معنًى يصح معه ٱلقلب ، كقوله[5] :

.... أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

حمله على ٱلمعنى ، فكأنه قال : أو حملتْ سَوْآتِهم هَجَرُ ؛ لأنه إذا بلغتِ ٱلسَّوآتُ هَجَرَ فقد حَمَلَتْها هَجَرُ .

وٱلذي صححه أصحابنا[6] أنه لا يجوز في ٱلكلام ، ولا يجوز في ٱلشعر إلا في حال ٱلاضطرار .

وٱلصحيح أنَّ أكثر ما جاء من ٱلقلب سببه ٱلتضمين ، وقد يجيء منه في ٱلضرورة ما لا يلوح فيه وجه ٱلتضمين ، بل قُلب لمجرد ٱلضرورة .

وقد تأولوا ﴿لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾، ولَتَنُوءُ بها عَجيزتُها، على أنَّ ٱلباء للتعدية[7] ، أي : لَتُنِيءُ ٱلعُصْبَةَ، ولَتُنِيئُها عَجِيزَتُها، كٱلباء في ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[8] ، أي:

---

(١) ٱلحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٢) سورة هود : ٢٨ ، وهٰذه قراءة ٱبن كثير وأبي عمرو ونافع وٱبن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ حمزة وٱلكسائي وعاصم في رواية حفص ﴿ فَعُمِّيَتْ ﴾ ٱلسبعة ص ٣٣٢ .

(٣) ٱلكامل ص ٢٨٣ ، ٤٧٥ ، ١٣١١ .

(٤) ٱلكامل ص ٤٧٥ .

(٥) تقدم في ص ٢٧٩ .

(٦) ضرائر ٱلشعر ص ٢٦٦ - ٢٧١ وٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٧١٣ .

(٧) ٱلبسيط في شرح جمل ٱلزجاجي ص ٤١٧ ، ٧١٨ .

(٨) سورة ٱلبقرة : ٢٠ .

[٣: ٧٠/ب] لأَذْهَبَ سَمعَهم. وعلى/ هٰذا خَرَّج ٱلآيَةَ ٱلكسائيُّ وٱلفراءُ[١].

وفي ٱلبسيط : وقد يجوز أن يتبادلا - يعني ٱلفاعل وٱلمفعول - ٱلإعراب، وذٰلك في موضعين:

أحدهما : أن يكون كل واحد منهما فاعلاً من جهة ٱلمعنى ، نحو : ضارَبَ زيدٌ عمرًا ، وقوله[٢]:

.... قَرْعُ ٱلقَواقِيزِ أَفْواهُ ٱلأَباريقِ

وٱلثاني : أن يكون مفهومًا من جهة ٱلمعنى ، نحو : خرَقَ ٱلثوبُ ٱلمِسْمارَ ، وكَسَرَ ٱلزُّجاجُ ٱلحَجَرَ .

وقيل: وقد يجوز رفعهما معًا ، ونصبهما معًا، لفهم ٱلمعنى، وأنشدوا[٣]:

إنَّ مَنْ صادَ عُقْعُقًا لَمَشُومُ كيفَ مَنْ صادَ عُقْعُقانِ وبُومُ

فرفع عُقْعُقانِ وبوم؛ لأنه قد عُرف أنَّهما مَصيدان، ومنه[٤]:

قد سالَمَ ٱلحَيَّاتِ مِنْهُ ٱلقَدَمَا

* * *

---

(١) معاني ٱلقرآن ٢ : ٣١٠ .

(٢) صدر ٱلبيت : « أَفْنَى تلادي وما جَمَّعتُ مِن نَشَبٍ » . وهو للأقيشر ٱلأسدي - وٱسمه ٱلمغيرة بن عبد ٱلله - كما في ٱللسان (قفز) وشرح أبيات ٱلمغني ٧ : ١٥٧ - ١٥٨ [٧٧٩] . ولم ينسب في ٱلمقتضب ١ : ٢١ وإصلاح ٱلمنطق ص ٣٣٨ . ٱلتلاد : ٱلمال ٱلقديم . وٱلنشب : ٱلعقار . وٱلقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي ٱلكأس ٱلصغيرة .

(٣) شرح أبيات ٱلمغني ٨ : ١٢٨ [٩٤٧] . ٱلعقعق : طائر أبلق بسواد وبياض يُعقعِق بصوته، يشبه صوته صوت ٱلعين وٱلقاف . ومشوم : أصله مشؤوم .

(٤) ينسب إلى ٱبن جُبابة - وهو شاعر جاهلي لص ، ٱسمه ٱلمغوار بن ٱلأعنق - وإلى مساور بن هند ٱلعبسي، وٱلعجاج، وأبي حيان ٱلفقعسي، وٱلدبيري، وعبد بني عبس. ٱلكتاب ١ : ٢٨٧ وإيضاح ٱلشعر ص ٥٣٩ - ٥٤٠ وفيه تخريجه .

ص : فصل

يَجبُ وَصلُ ٱلفعلِ بمَرفوعِه إنْ خِيفَ ٱلْتباسُه بٱلمنصوب، أو كان ضميرًا غيرَ محصور، وكذا ٱلحُكمُ عند غير ٱلكسائيِّ وٱبن ٱلأنباريِّ في نحو: ما ضَرَبَ عمرٌو إلا زيدًا. فإنْ كان ٱلمرفوع ظاهرًا وٱلمنصوب ضمير لم يَسبقِ ٱلفعلَ ولم يُحْصَرْ فبٱلعكس. وكذا ٱلحُكمُ عند غير ٱلكسائيِّ في نحو: ما ضَرَبَ عَمْرًا إلا زيدٌ، وعند ٱلأكثرين في نحو: ضَرَبَ غُلامُه زيدًا. وٱلصحيحُ جَوازُه على قِلَّة.

ش : مرفوع ٱلفعل يشمل ٱلفاعل وٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعلُه وٱسم كان وأخواتها ، ويتنَزَّل منْزلة ٱلجزء منه ، وٱلأصل أن يليه ، وٱلفصل بينهما بٱلمنصوب جائز ما لم يَعرِض مُوجِبٌ للبقاء على ٱلأصل أو ٱلخروج عنه . وخوفُ ٱلٱلتباس بكونهما مقصورَينِ أو مضافَينِ إلى ياء ٱلمتكلم أو مُشارَينِ أو نحوهما مما لا يظهر فيه إعراب من غير دليل على تعيين ٱلفاعل مُوجِبٌ لتقديم ٱلفاعل على ٱلمفعول ؛ هٰكذا قال ٱبن ٱلسراج في أصوله[1] وٱلجزولي[2] وٱلمتأخرون من أصحابنا[3] .

وقد نازعهم في ذٰلك أبو ٱلعباس ٱلإشبيلي ٱلمعروف بٱبن ٱلحاج ، وكان من تلاميذ ٱلأستاذ أبي علي ، وردَّ ذٰلك على ٱبن عصفور في مُقَرَّبه ، وقال : « لا محصول لِمَا ذكروا، ولا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هٰذه ٱلأغراض ٱلواهية ». قال : « وبيان ذٰلك أنَّ في ٱلعربية أحكامًا مفرطة ٱلكثرة ، إذا حدثت طرأ منها لبس، ثم لا نقول بٱلقول ٱلمطلق إنه لا يجوز إحداثها، وذٰلك كتصغير عُمر وعَمرو ، فإنَّ ٱللفظ بهما واحد ، ولا نقول لأجل ذٰلك لا يجوز تصغيرهما أو تصغير أحدهما ، ولكن نقول أليس من ٱلمقاصد ٱلمعروفة بين ٱلعقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، وهٰذا

---

(١) ٱلأصول ٢ : ٢٤٥ .

(٢) وٱلجزولي : ليس في ك . ٱلجزولية ص ٥١ .

(٣) ٱلتوطئة ص ١٦٥ وشرح ٱلجزولية ٱلكبير للشلوبين ص ٥٩١ وللورقي ١ : ٢٤٦ وللأبذي ١ : ٤٣٠ وٱلمقرب ١ : ٥٣ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ١٦٣ ولٱبن ٱلضائع ١ : ٢٦ [رسالة] ولٱبن أبي ٱلربيع ص ٢٨٠ وٱلملخص ١ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

[٣: ٧١/أ] ليس خاصًّا بلسان ، بل هو عام في جميع ٱلألسنة ، ثم نقول : لا يبعد أن / يقصد قاصد لإفادة أنَّ موسى ضَرب عيسى ، أو ضَربه عيسى ، فيأتي في ذٰلك بٱللفظ ٱلمحتمل، وهو لم يقصد إلا إعماء هٰذا ٱلخبر ، وبقيت فيه بعدُ فائدة أخرى ، وهو أنه ضَرب أحدُهما ٱلآخرَ مِن غير تعيين . ونقول أيضًا : لا يمتنع أن يُتكلَّم به لغة، ويتأخر ٱلبيان لوقت ٱلحاجة، فإنَّ تأخير ٱلبيان يجوز عقلاً عند ٱلكل، ويجوز شرعًا عند ٱلأكثرين ، قال به ٱلشافعيُّ وأكثرُ أصحابه وٱلأقلُّ مِن أصحاب أبي حنيفة وبعضُ أصحاب مالك[١] وحُذَّاقُ ٱلمتكلمين . نعم يمكن أنْ يقال هنا إذا أُجملا فينبغي أن يُبقى مع ٱلظاهر من تقديم ٱلفاعل، لكنْ ليس هٰذا قطعًا على منعه . قال ٱلزجاج في معانيه في قوله سبحانه ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾[٢]: يجوز أن يكون ﴿تِلْكَ﴾ في موضع رفع على ٱسم ﴿زَالَتْ﴾ ، وفي موضع نصب على خبر ﴿زَالَتْ﴾[٣] ، ولا ٱختلاف بين ٱلنحويين في ٱلوجهين » ٱنتهى.

فعلى ما قاله ٱبن الحاج، وٱتَّبع فيه ٱلزجاجَ، وذكر أنَّ س لا يتعرض لشيء مما ذكره ٱبن ٱلسراج ومتأخرو أصحابنا ـ لا يجب تقديم ٱلفاعل على ٱلمفعول وإن أَلبس.

ونُفرِّع على ٱلمشهور، فنقول: إذا أَلبس وجب تقديم ٱلفاعل، ويزول ٱلإلباس بقرينة معنوية ، كولَدت هٰذه هٰذه ، تُشير بٱلأولى إلى صغيرة، أو كقولك : أَكل كُمَّثْرى موسى، أو لفظيةٍ كضَربتْ موسى سُعْدى، وضَربَ موسى ٱلعاقلَ عيسى.

وإنما قال « مرفوع ٱلفعل » لأنه لو كان مرفوعًا بٱلٱسم لم يجب ٱتصاله

---

(١) ٱنظر مذاهب ٱلفقهاء وأدلتهم في أصول ٱلفقه ٱلإسلامي للدكتور وهبة ٱلزحيلي ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤ وٱلمصادر ٱلمذكورة في حواشيه.

(٢) سورة ٱلأنبياء : ١٥ . معاني ٱلقرآن وإعرابه ٣ : ٣٨٦ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « قيل : لا يلزم مِن إجازة ٱلزجاج ٱلوجهين في ٱلآية جواز مثل ذٰلك في ضَرب موسى عيسى ؛ لأنَّ ٱلتباس ٱلفاعل بٱلمفعول ليس كٱلتباس ٱسم كان بخبرها ، وذٰلك واضح . ٱبن قاسم » .

بٱلٱسم، مثاله : عَجبتُ مِن ضرب زيدٌ عمرًا ، ومررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه ٱلفَرَسَ ، فيجوز في هٰذين تأخير ٱلفاعل عن ٱلمفعول .

وقوله **أو كانَ ضميرًا غيرَ محصور** مثاله : ضَربتُ زيدًا ، وأَكرمتُك .

وٱحترز بقوله **غيرَ محصور** مِن نحو : إنَّما ضَرَبَ زيدًا أنا .

ويندرج تحت قوله **أو كانَ ضميرًا غيرَ محصور** أيضًا مسألتان : إحداهما ممنوعة بإجماع ، وٱلأخرى فيها ٱختلاف :

فٱلممنوع : أن يكون ٱلضمير ٱلمتصل بٱلفعل عائدًا على ٱلمفعول ، مثاله : ٱلزيدين ضَربا .

وٱلتي فيها ٱختلاف : أن يكون ٱلضمير ٱلمتصل بٱلفعل عائدًا على ما ٱتصل بٱلمفعول ، مثاله : ثوبَ أخويك يَلبسان ، فنُقل ٱلمنع عن ٱلأخفش وٱلفراء ، ونُقل ٱلجواز عن هشام ، وٱختُلف عن ٱلكسائي وٱلمبرد وأكثر ٱلبصريين : فنَقل ٱبن كيسان عن ٱلكسائي وٱلمبرد ٱلجواز . ونَقل أحمد بن جعفر ٱلدِّيْنَوَرِيُّ المنع عن ٱلكسائي . ومنعها ٱلمبرد في ٱلشرح . ونَقل ٱلدِّيْنَوَرِيُّ وٱبن عصفور جوازها عن ٱلبصريين . ونَقل ٱلنحاس منعها عن أكثر ٱلبصريين . وقال ٱلمبرد محتجًّا للجواز : ليس هٰذا بأبعد من قولك : ضَرب زيدًا غلامُه . وقال أيضًا محتجًّا للمنع : هو معلق بٱلثاني ، وٱلثوب / مضاف إلى ٱلأخوين ، فلو قال يَلبسانِ ثوبَ أخويك لم يجز لتقدم ٱلمكني على ٱلظاهر . [٣: ٧١/ب]

وذكر غيره أنَّ ذٰلك لا يجوز لأنَّ ٱلمفعول فضلة ، فيجوز ٱلٱستغناء عنه ، وعَودُ ٱلضمير على ما ٱتَّصل به يُخرجه عن ذٰلك ؛ لأنه يلزم ذكر ٱلمفعول ليعود ٱلضمير ٱلفاعل على ما ٱتَّصل به ، قالوا : ولِهٰذا ٱمتنع : زيدًا [١] ظنَّ قائمًا ؛ لأنَّ ٱلمفعول إذ ذاك يلزم ذكره ليعود ٱلضمير ٱلفاعل عليه ، وذٰلك مُخرج له عن أصل

(١) ح : زيد .

وضعه ؛ لأنَّ ٱلمفعولين في بابِ ظَننتُ يجوز حذفهما ٱختصارًا وٱقتصارًا .

قال بعض أصحابنا : وٱلصحيح في مثل غلامَ هند ضَربتُ ٱلجواز لأنَّ ٱلمفعول لا يلزم ، وإنما يلزم ما أضيف إليه ٱلمفعول ؛ ألا ترى أنك لو قلت هند ضَربتُ لساغ، وليس كذٰلك زيدًا[1] ظَنَّ قائمًا؛ لأنه لا سبيل إلى حذف ٱلمفعول ؛ إذ لو حذفته لم يبق للضمير ما يفسره .

وقوله **وكذا ٱلحكم عند غير ٱلكسائي وٱبن ٱلأنباري في نحو ما ضَربَ عَمرٌو إلا زيدًا** يعني أنَّ ٱلحكم أنْ يتقدم ٱلفاعل ويتأخر ٱلمفعول إذا كان ٱلمفعول محصورًا بحرف ٱلنفي وإلا ، نحو ما مَثَّلَ به من نحو : ما ضَرَبَ عمرٌو إلا زيدًا . وهٰذا ٱلمسألة كما ذكر فيها خلاف :

فذهب قوم - منهم ٱلجزولي وٱلأستاذ أبو علي - إلى أنه يجب فيها تقديم ٱلفاعل ، وهٰذا ٱختيار ٱلمصنف .

وذهب ٱلبصريون وٱلفراء وٱلكسائي وٱبن ٱلأنباري إلى أنه يجوز تقديم ٱلفاعل على ٱلمفعول وتأخيره عنه .

وقوله **عند غير ٱلكسائي وٱبن ٱلأنباري** موهم أنه مذهب ٱلبصريين وٱلكوفيين غير ٱلكسائي ، وليس كما ذكر ، بل مذهب هٰؤلاء في هٰذه ٱلمسألة هو مذهب ٱلكسائي . وإنما هو مذهب قوم منهم ٱلجزولي .

وقوله **فإنْ كان ٱلمرفوع ظاهرًا** إلى قوله **فبالعكس** مثاله : أَكرمَك زيدٌ ، وٱلدرهمُ **أُعْطِيَهُ** عَمرٌو . وٱحترز بقوله **لم يسبق ٱلفعل** من نحو : إِيَّاك يُكرمُ زيدٌ ، وٱلدرهمُ إِيَّاه أَعطى زيدٌ عَمرًا . ومعنى **فبالعكس** أنه يجب فيه تقديم ٱلمفعول على ٱلفاعل ، نحو : أَكرمَك زيدٌ . وٱحترز بقوله **ولم يُحصَر** من نحو قوله : إِنَّما يُكرِمُ زيدٌ إِيَّاك .

---

(١) ح : زيد .

وقولُه **وكذا ٱلحُكم عند غيرِ ٱلكسائي في نحو ما ضَربَ زيدًا إلا عمرٌو** غيرُ ٱلكسائي هم ٱلبصريون وٱلكوفيون وقومٌ منهم ٱبنُ ٱلأنباريِّ وٱلجزوليُّ[1] وٱلأستاذ أبو علي[2]، ذهب هٰؤلاء إلى أنه إذا كان ٱلحصر في ٱلفاعل بحرف نفي وإلا وجب تقديم ٱلمفعول وتأخير ٱلفاعل، وذهب ٱلكسائي إلى أنه يجوز ، ولا يجب.

وتلخص في ٱلمحصور بإلا ثلاثة مذاهب[3] :

١ ـ مذهب ٱلكسائي أنه يجوز التقديم وٱلتأخير، سواء أكان ٱلمحصور ٱلفاعل أم ٱلمفعول.

٢ ـ ومذهب قوم منهم ٱلجزولي أنه يجب تأخير / ما حُصر بإلا وتقديم ما لم يُحصَر، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً. [٣: ٧٢/أ]

٣ ـ ومذهب ٱلبصريين وٱلفراء وٱبن ٱلأنباري أنه إنْ حُصر ٱلفاعل وجب تقديم ٱلمفعول، وإنْ حُصر ٱلمفعول جاز تقديم ٱلفاعل وتأخيره.

وإذا كان ٱلحصر بـ«إنَّما» فذكر ٱلشيخ بهاء ٱلدين أبو عبد ٱلله محمد بن إبراهيم بن ٱلنحاس[4] أنَّ ٱلنحاة أجمعوا على أنه متى أُريدَ ٱلحصرُ في واحد منهما وجب تأخيره وتقديم ٱلآخر، فتقول «إنَّما ضَربَ عمرٌو هندًا» إذا أردت ٱلحصر في ٱلمفعول، و« إنَّما ضَربَ هندًا عمرٌو » إذا أردت ٱلحصر في ٱلفاعل.

فأمَّا ٱلكسائي فاستَدلَّ على صحة مذهبه بالسماع، قال ٱلشاعر[5]:

---

(١) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٢) ٱلتوطئة ص ١٦٥ .

(٣) ٱلمذاهب ٱلثلاثة في تعليقة ٱبن ٱلنحاس على ٱلمقرب ق ١١ / ب منسوبة إلى أصحابها ٱلمذكورين . وقد أثبت أبو حيان نص ٱبن ٱلنحاس في هٰذه ٱلمسألة بلفظه منسوبًا في تذكرة ٱلنحاة ص ٣٣٣ ـ ٣٣٦ . وفيه ٱلشواهد ٱلشعرية ٱلستة ٱلتالية .

(٤) تعليقة ٱبن ٱلنحاس على ٱلمقرب ق ١١ / ب .

(٥) هو دعبل ٱلخزاعي ، أو ٱلحسين بن مطير ، أو ٱبن ٱلدمينة ، أو ٱلمجنون ، أو كثير . ٱلحماسة ٢ : ٤٨ [٥٠٣] وٱلحماسة ٱلبصرية ص ١١٦١ [١٠٤٥] وفيهما تخريجه .

ولَمَّا أَبى إلاَّ جِماحًا فُؤادُهُ ... ولَمْ يَسْلُ عن ليلَى بِمالٍ ولا أَهْلِ

وقال ٱلآخر[1]:

تَزَوَّدْتُ مِن لَيلَى بِتَكْليمِ ساعةٍ ... فما زادَ إلاَّ ضِعْفَ ما بِيْ كَلامُها

وقال ٱلآخر[2]:

وهل يُنْبِتُ ٱلْخَطِّيَّ إلاَّ وَشيجُهُ ... وتُغْرَسُ إلا في مَنابِتِها ٱلنَّخْلُ

وقال ٱلآخر[3]:

فلَمْ يَدْرِ إلاَّ ٱللهُ ما هَيَّجَتْ لَنا ... عَشِيَّةَ آناءُ ٱلدِّيارِ وَشامُها

وقال ٱلآخر[4]:

ما عابَ إلاَّ لَئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ... ولا هَجَا قَطُّ إلا جُبَّأٌ بَطَلا

وقال ٱلآخر[5]:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِٱلنَّارِ جارَهُمُ ... وهل يُعَذِّبُ إلاَّ ٱللهُ بِٱلنَّارِ

وفرق ٱلكسائي بين إنَّما وحرف ٱلنفي وإلاَّ بأنَّ إنَّما لا دليل معها على ٱلحصر في أحدهما إلاَّ تأخير ٱلمحصو؛ فلم يجز تقديمه لئلا يلتبس ٱلمحصور بغير ٱلمحصور، بخلاف ٱلحصر بحرف ٱلنفي وإلاَّ، فإنَّ ٱقتران ٱلآسم بإلاَّ دليل على ٱلحصر فيه تقدم أو تأخر.

---

(١) هو مجنون ليلى . ديوانه ص ١٩٢ [شرح د. عدنان درويش] وشرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٤ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه ص ٩٥ وشرح ٱلتسهيل ٢ : ١٣٥ . ٱلخَطِّيّ : ٱلرمح ، منسوب إلى ٱلخَطِّ ، وهي جزيرة بٱلبحرين تُرسَى إليها سفن الرماح . وٱلوشيج : ٱلقنا .

(٣) هو ذو ٱلرمة . ديوانه ص ٩٩٩ . وٱلبيت من غير نسبة في معاني ٱلقرآن ٢ : ١٠١ .

(٤) ٱلبيت في تعليقة ٱبن ٱلنحاس ق ١٢ / أ وعنه في تذكرة ٱلنحاة ص ٣٣٥ . وهو في تخليص ٱلشواهد ص ٤٨٧ وٱلعيني ٢ : ٤٩٠ . ٱلجُبَّأ : ٱلجبان .

(٥) ٱلبيت ليزيد بن ٱلطثرية في ٱلأغاني٨ : ١٧٤ [ط. دار ٱلثقافة]. وهو من غير نسبة في معاني ٱلقرآن للفراء ٢ : ١٠١ وتعليقة ٱبن ٱلنحاس ق ١٢ / أ - وعنه في تذكرة ٱلنحاة ص ٣٣٥ - وٱلعيني ٢ : ٤٩٢ .

وأمَّا حُجة مَن ذهب إلى أنَّ ٱلمحصور منهما يجب تأخيره فإجراء لحرف ٱلنفي وإلا مجرى إنَّما .

وأمَّا مذهب ٱلبصريين فقالوا : لا بُدَّ أنْ يتقدم غير ٱلمحصور ويتأخر ٱلمحصور ليحصل ٱلفرق بينهما ، وإنَّما جوَّزنا تأخير ٱلفاعل إذا كان ٱلمفعول مقرونًا بإلاَّ للسماع الذي ٱستَدَّل به ٱلكسائي ، ولأنَّ ٱلفاعل إذا تأخر في ٱللفظ عُلم أنه مُقدَّم في ٱلنية، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه ، وهو ٱلنِّيَّة ، ولغير ٱلمحصور تقديم ، بخلاف ما إذا كان ٱلحصر في ٱلفاعل ، فإنَّا / لو قدَّمناه وأخَّرنا ٱلمفعول كان قد [٣: ٧٢/ب] وقع في رتبته من ٱلتقديم ، وٱلمفعول قد وقع في رتبته من ٱلتأخير ، فلا يكون واحد منهما منويًّا به غير موضعه ، فلا يحصل ما يقتضيه ٱلموضع من تقديم غير ٱلمحصور لفظًا أو نِيَّة .

وتأوَّلوا ما ٱستَدلَّ به ٱلكسائيُّ مما دخلت على ٱلفاعل فيه إلاَّ بأنه تَمَّ ٱلكلام عند ٱلآسم ٱلذي دخلت عليه إلا، وما بعده على فعل، ٱلتقدير : دَرَى ما هَيَّجَتْ ، ويُعَذِّبُ بٱلنَّارِ(١) .

وأمَّا قوله « إنَّ إلا قرينة دالَّة على ٱلحصر فيما ٱقترنتْ به، فلا يحصل لبس » فنقول: بل يحصل ٱللبس، وهو أنْ يُظَنَّ أننا أردنا ٱلحصر في ٱلآسمين ٱللذين بعد إلاَّ، وكأننا قلنا: ما ضَرَبَ أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا، فإنَّا إذا أردنا هٰذا ٱلمعنى قلنا هٰذا.

فإنْ قلت : هٰذا يلزم إذا كان ٱلمفعول مقرونًا بإلاَّ ، وجاز تأخير ٱلفاعل .

قلنا : لا يلزم لأنه ـ وإنْ تأخر لفظًا ـ فٱلنية به ٱلتقديم ، بخلاف ٱلمفعول مع ٱلفاعل ٱلمقرون بإلاَّ ، فإنَّك إذا أخَّرتَه كان مؤخَّرًا لفظًا ونِيَّةً ، فٱفترقا .

ويظهر من ٱبن عصفور في (ٱلمقرَّب) ٱختيار مذهب ٱلبصريين ، فإنه ذكر في ٱلقسم ٱلذي يجب فيه تقديم ٱلمفعول أنه إذا كان ٱلفاعل مقرونًا بإلاَّ يجب تقديم

---

(١) ن : « دَرَى ما هيجت لنا إلا ٱلله ، ويعذب بٱلنار إلا ٱلله » .

المفعول[1]، ولم يذكر في القسم الذي يجب فيه تقديم الفاعل[2] أنه إذا كان المفعول مقرونًا بإلا وجب تقديم الفاعل، ولا تعرض لذلك. وكذلك يظهر من ابن مُعْطٍ في فصوله[3].

والذي نختاره هو مذهب الكسائي[4] وقوفًا مع السماع، والتأويل فيه بعيد.

وقوله **وعند الأكثرين** إلى آخره هذه مسألة: ضَرَبَ غُلامُه زيدًا، وقد تقدم الكلام عليها مستوفى في أوائل الفصل الرابع من باب المضمر في أوائل الكتاب[5].

وقال المصنف في الشرح هنا[6]: «والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء»، وأنشد ستة أبيات تدل على الجواز.

وقال أبو جعفر النحاس: «فأما إنشاد أبي عبيدة[7]:

لَمَّا عَصَى أَصْحابُهُ مُصْعَبًا   أَدَّى إليهِ الكَيْلَ صاعًا بِصاعْ

فهذا لا يجوز عند أهل النظر من البصريين في شعر ولا غيره، ورواية الأصمعي:

لَمَّا عَصَى المُصْعَبَ أَصْحابُهُ   ....

والبيت لأبي العباس السفاح[8]. وأنشد هشام[9]:

---

(١) المقرب ١ : ٥٤ .

(٢) المقرب ١ : ٥٣ .

(٣) الفصول الخمسون ص ١٧٢ .

(٤) ن : « والذي نختاره ونذهب إليه مذهب الكسائي » . وفي الحاشية عن نسخة أخرى بخط مغاير : « والذي يختاره هو مذهب الكسائي » .

(٥) ٢ : ٢٥٩ - ٢٦٥ .

(٦) ٢ : ١٣٥ .

(٧) تقدم البيت في ٢ : ٢٦٤ .

(٨) كذا ! وهو للسفاح بن بكير كما تقدم في تخريجه .

(٩) تقدم البيت في ٢ : ٢٦٤ .

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ ٱلكِلابِ العاوِياتِ ، وقَدْ فَعَلْ

وهٰذا ٱلبيت مصنوع، نِحْلَة عمرو بن كلثوم، وقال هشام فيه: وهٰذا من متاع ٱلشعر» ٱنتهى كلام ٱلنحاس.

ولو تقدم ٱلمفعول على ٱلفعل، فقلت: زيدًا ضَرَبَ غُلامُه - لم يجز ذٰلك عند ٱلفراء وٱلكسائي، وأجازها هشام، وأجازها ٱلمبرد، يجعلها / بمنْزلة : ضَرَبَ زيدًا غلامُه . [٣: ٧٣/أ]

قال ٱبن كيسان: بينهما فصل عندي؛ لأنك إذا قلت: زيدًا ضَرَبَ غلامُه، فنقلت زيدًا من أول ٱلكلام إلى آخره - وقع بعد ٱلكلام، فصار ٱلمضمر قبل ٱلمظهر، فبطلت، وقولك ضَرَبَ زيدًا غلامُه في موضعه، لا ينقل، فيجعل بعد زيد لأنَّ ٱلعامل فيه وفي ٱلغلام واحد، فإذا كانا جميعًا بعد ٱلعامل فكل واحد منهما في موضعه وإن كان ٱلفاعل أولى بٱلتقديم من ٱلمفعول.

* * *

ص : باب ٱشتغال ٱلعامل
عن ٱلٱسم ٱلسابق بضميره[١] أو مُلابسه

إذا ٱنتصبَ لفظًا أو تقديرًا ضميرُ ٱسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لِمَا بعدَه أو مُلابِسُ[٢] ضميره بجائزِ ٱلعمل فيما قبلَه غيرَ صلة ، ولا مُشَبَّهٍ بها ، ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ، ولا جوابٍ [٣] مجزومٍ ، ولا مسندٍ إلى ضمير ٱلسابقِ متصلٍ ، ولا تالي ٱستثناء ، أو مُعَلِّقٍ ، أو حرفٍ ناسخ ، أو كم ٱلخبرية ، أو حرفِ تَحضيضٍ ، أو عَرْضٍ، أو تَمَنٍّ بـ« ألاَ » - وَجَبَ نَصبُ ٱلسابق إنْ تَلا ما يختصُّ بٱلفعل ، أو ٱستفهامًا بغير ٱلهمزة ، بعاملٍ لا يَظهر مُوافقٍ للظاهر أو مُقارِبٍ ، وقد يُضمَرُ مُطاوِعٌ للظاهر ، فيُرْفَعُ ٱلسابقُ .

ش : مثال ٱنتصاب ٱلضمير لفظًا : زيدٌ ضَربتُه ، ومثال ٱنتصابه تقديرًا : زيدٌ مَررتُ به . وٱشتغال ٱلعامل يشمل ٱلفعل ، نحو ما مَثَّلْناه ، ويشمل ما يعمل عمل ٱلفعل هنا .

قال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « لا يدخل هنا مما يعمل عمل ٱلفعل ما عدا أسماء ٱلفاعلين وٱلمفعولين لٱمتناع تقدم معموله ، فٱلصحيح ألاَّ يُفَسِّر في هٰذا ٱلباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله ، فلا ٱشتغال في ٱلصفات ٱلمشبهة ، ولا في ٱلمصادر ، ولا في أسماء ٱلأفعال » ٱنتهى .

فأمَّا جمع أسماء ٱلفاعلين وٱلمفعولين فإنْ كان مُسَلَّمًا فٱلقياس يقتضي أن يدخل في أبواب ٱلٱشتغال ، فتقول : زيدًا أنتم ضارِبُوه ، وزيدًا أنتنَّ ضارِباتُه . وإنْ

---

(١) ك : لضميره .

(٢) ك : بضميره .

(٣) ك : ولا جوابه .

كان مُكَسَّرًا فتكسيره يُبعِده عن شبه ٱلفعل ، ويُلحِقُه بٱلأسماء ٱلمحضة ، فلذٰلك ٱحتاج س[١] إلى شواهد لإعماله من ٱلكلام ومن ٱلشعر ، فقال بعض أصحابنا : ينبغي ألاَّ يدخل في ٱلٱشتغال لأنَّ عمله ملفق ضعيف ، وٱلٱشتغال كذٰلك باب ملفق، فيضعف عن ٱلدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسِّر ، ولذٰلك لم يُمَثِّل عليه س ، ولا عرض له في مسألة من ٱلٱشتغال ، وإنما ذكره بحكم ٱلٱنجرار [٢] ؛ لأنه لَمَّا ذكر ٱسم ٱلفاعل وٱسم ٱلمفعول ، ومنه جارٍ وغير جارٍ ـ ذكر أيضًا جمعهما ٱلمكسَّر[٣] مِن حيث إنه غير جارٍ ، وهو قد يعمل .

ومِنَ ٱلناس مَنْ جَوَّزَ أنْ يدخل في ٱلٱشتغال ، قال : لأنه قد ثبت أنه يعمل ، وقد ذكرها س في أبواب ٱلٱشتغال ، فينبغي أن / يدخل فيه . وٱلذي يقتضيه ٱلتحرز أنه لا يكون في ٱلٱشتغال إلا بسماع من ٱلعرب . [٣: ٧٣/ب]

وقد أهم ٱلمصنف في ٱلشرح ، فقال[٤] : « وٱشتغال ٱلعامل يتناول ٱشتغال ٱلفعل ، نحو : أزيدًا ضَربتَه ؟ وٱشتغال غير ٱلفعل ، نحو : أزيدًا أنتَ ضاربُه » ٱنتهى.

وٱحترز بقوله **ضميرُ ٱسمٍ سابقٍ** مِن أن يكون ٱلٱسم متأخرًا ، نحو : ضَربتُه زيدًا ، على ٱلبدل ، أو زيدٌ ، على ٱلٱبتداء . وٱحترز بقوله **مُفتقرٍ لِمَا بعده** مِن قولك : في ٱلدارِ زيدٌ فأَكْرِمْه .

وقوله **أو مُلابِسُ ضَميرِه** هو أن يكون مضافًا إلى ٱلضمير ، نحو : زيدٌ ضَربتُ أخاه ، أو مشتملاً صفته عليه ، نحو : هندٌ[٥] ضَربتُ رجلاً يُبغِضُها ، أو

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٢) ك : ٱلإسرار. وفي حاشيتها: ٱلفرار. ح : ٱلجواز. ن: ٱلإقرار. وٱلتصويب من ص ٣٦٢ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٤) ٢ : ١٣٦ .

(٥) ضَربتُ أخاه أو مشتملاً صفته عليه نحو هند : سقط من ك .

ٱلصلة عليه ، نحو : هندٌ أكرمتُ ٱلذي يُحبُّها ، أو عُطف عليه عَطف بيان ، نحو : زيدٌ ضَربتُ عَمرًا أخاه ، أو عُطف عليه عَطف نسق بٱلواو خاصة ، نحو : زيدٌ ضَربتُ عَمرًا وأخاه ، أو مضاف [1] إلى واحد من هٰذه ٱلخمسة . فلو أُبدل منه لم يكن مُلابسًا ، أو عُطف عليه بغير ٱلواو لم يكن مُلابسًا ، أمَّا ٱلبدل فلأنه على تكرار ٱلعامل ، فتخلو [2] ٱلجملة ٱلواقعة خبرًا من ٱلرابط، وأمَّا ٱلعطف بـ« ثم » فلكون ٱلفعل يستحيل أن يكون مُتَّحدًا في ٱلمعطوف وٱلمعطوف عليه ، بخلاف ٱلواو ؛ لأنَّها إذ ذاك تكون جامعة بمعنى « مع » ، فكأنك قلت : ضَربتُ رجلاً مع أخيه .

ولا ينحصر ٱلشاغل للفعل فيما ذكره ٱلمصنف من ٱلضمير وٱلمُلابس له ، بل قد يَشغله ظاهر هو ٱلأول ، نحو : إذا زيدًا لَقيتَ زيدًا فأَكْرِمْه ، تريد : لَقيتَه ، ولا يكون هٰذا إلا في ٱلشعر ، نحو قوله [3] :

إذا ٱلوَحْشُ ضَمَّ ٱلوَحْشَ في ظُلُلاتِها سَواقِطُ مِنْ حَرٍّ ، وقد كان أَظْهَرا

وقوله **بجائزِ ٱلعملِ فيما قبله** أي : بعاملٍ يجوز له أن يعمل في ٱلٱسم ٱلذي قبله ، يعني : لو لم يشتغل بٱلضمير أو ٱلسببي ، فإنه مع ٱشتغاله بأحدهما لا يجوز له أن يعمل في ٱلٱسم ٱلذي قبله .

وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف ، وكرره في تصانيفه ، من أنه يجوز له أن يعمل في ٱلٱسم ٱلذي قبله ، وهو ٱلذي له ٱلضمير أو ٱلملابس ، لو لم يشتغل بٱلضمير أو ٱلسَّبَبِيِّ - ليس حاصرًا لمسائل ٱلٱشتغال ؛ لأنَّ منها قسمًا لا يجوز فيه للعامل أن

---

(١) ن : أو مضاف إلى مضاف .

(٢) ك : فتخرج ، ح .

(٣) هو ٱلنابغة ٱلجعدي كما في ٱلكتاب ١ : ٦٣ وتحصيل عين ٱلذهب ص ٨٧ وٱلحماسة ٱلبصرية ص ٢٢ [٩] . وليس في مشوبته ٱلمذكورة في جمهرة أشعار ٱلعرب ص ٧٧٣ - ٧٨٦ . ظللات : جمع ظُلّة ، وهي ما يُستظلُّ به . وأظهر : صار في وقت ٱلظهيرة .

يعمل في ٱلٱسم ٱلذي قبله ، وذكره ٱلمصنف في أواخر هٰذا ٱلباب ، ولهٰذا يقول أصحابنا[١]: ولولا ذٰلك - أي: عمله في ٱلضمير أو ٱلسببي - لعمل في ٱلٱسم ٱلسابق أو في موضعه، وذٰلك نحو: إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه، وأزيدٌ قامَ؟ فيجيزون هنا ٱلٱشتغال وٱرتفاع زيد بفعل محذوف يفسره ٱلفعل ٱلذي بعده وإن كان لا يجوز أن يعمل قامَ في زيد لو فرضناه فارغًا من ٱلضمير. ويشترطون في هٰذا ٱلضرب أن يتقدم ٱلٱسمَ ما يطلب ٱلفعل إمَّا على ٱللزوم وإمَّا على ٱلٱختيار.

وذهب أبو ٱلقاسم حسين بن ٱلوليد ٱلمعروف / بٱبن ٱلعريف[٢] إلى أنه لا يُشترط ما يَطلب ٱلفعل، فيجيز[٣] في نحو «زيدٌ قامَ» أن يرتفع زيد بإضمار فعل يُفسره ما بعده، ٱلتقدير: قامَ زيدٌ قامَ، وهٰذه نزعة كوفية. [٣: ٧٤/أ]

فإن قلت: كيف جاز أن يفسِّر ما لا يعمل؟

فٱلجواب : أنه لَمَّا قَوِيَت ٱلدلالة هنا على ٱلفعل بٱلحرف ٱلطالب له جاز أنْ يُفَسِّر ما لا يعمل ؛ إذ قد يعمل في ٱسم آخر في موضع ذٰلك ٱلٱسم ، كٱلظرف مثلاً ، فتقول : أَخَلْفَكَ زيدٌ قامَ ؟

وقال ٱلأستاذ أبو ٱلحسن علي بن جابر ٱلدَّبَّاج[٤] : « لا يَبعُد أنْ يُقال إنَّ

---

(١) شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٦١ وٱلمقرب ١ : ٨٧ .

(٢) أخذ عن ٱبن ٱلقوطية ، ورحل إلى ٱلمشرق ، وسمع من ٱبن رَشيق ، وأقام بمصر أعوامًا ، ثم عاد إلى ٱلأندلس . إمام في ٱلعربية ، أستاذ في ٱلآداب ، مقدَّم في ٱلشعر . له شرح على ٱلجمل ، وكتاب في ٱلنحو ٱعترض فيه على أبي جعفر ٱلنحاس في مسائل ذكرها في كتابه ٱلكافي . مات بطليطلة سنة ٣٩٠ . بغية ٱلوعاة ١ : ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٣) شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) ٱلإشبيلي ٱللخمي. كان نحويًّا أديبًا مقرئًا جليلاً فاضلاً. قرأ ٱلنحو على ٱبن خروف وأبي ذرٍّ بن أبي رُكب، وٱلقرآن على أبي بكر بن صاف ونجبة، وتصدر لإقراء ٱلنحو وٱلقرآن نحو خمسين سنة. روى عنه ٱبن أبي ٱلأحوص وغيره . توفي سنة ٦٤٦ هـ . بغية ٱلوعاة ٢ : ١٥٣.

هٰذا ٱلفعل يَصِحُّ له ٱلعمل في ٱلأول مقدَّمًا عليه ، وذٰلك مع أداة تطلب ٱلفعل ، وذٰلك أنَّ ٱلعامل متصرف في نفسه ، فكذٰلك يتصرف في معموله إلا أنْ يَمنع مِن ذٰلك مانع ، وذٰلك ٱلمانع في ٱلفاعل هو أنه يلتبس بٱلمبتدأ في قولك قامَ زيدٌ ، وزيدٌ قامَ[1] ، فإذا جاء حرف لا يليه إلا ٱلفعل لفظًا أو تقديرًا زال ذٰلك ٱللبس ، فيصحُّ أنْ يكون فاعلاً مقدَّمًا إنْ قَدَّرت ٱلفعل فارغًا[2] من ٱلضمير ، وفاعلاً بإضمار فعل إنْ قدَّرت ٱلفعل مشغولاً بضمير »[3] .

وهٰذا ٱلذي قاله هٰذا ٱلأستاذ إنما هو بناء منه على أنَّ ٱلفاعل لا يتقدم لأجل ٱللبس بٱلمبتدأ ، فعلى هٰذا متى زال ٱللبس فينبغي أن يجوز تقديمه ، ونحن نجد ٱللبس يزول ، وٱلفاعل مع ذٰلك لا يتقدم[4] ، وما سبب ذٰلك إلا أنه يُنَزَّل من ٱلفعل كجزء منه مع ٱللبس ٱلمذكور في بعض ٱلمسائل، وحُمل ما لا لَبسَ فيه على ما فيه ٱللبس ، لكنه يسوغ أن يفسِّر وإن لم يعمل لقوَّة طلب ٱلفعل .

وقوله **بجائزِ ٱلعمل** هٰذا متعلق بقوله **إذا ٱنتصب**. قال ٱلمصنف في ٱلشرح[5] : « وخرج بذٰلك فعلُ ٱلتعجب ، نحو : زيدٌ ما أَحسَنَه ، وأسماءُ ٱلأفعال ، نحو : زيدٌ تَراكِه ، وأفعلُ ٱلتفضيل ، نحو : زيدٌ أَكْرَمُ منه عَمرٌو ، فليس للٱسم ٱلمتقدم على هٰذه إلا ٱلرفع ؛ لأنها لا تعمل فيما تقدم ، وما لا يعمل لا يُفَسِّر عاملاً على ٱلوجه ٱلمعتبر في هٰذا ٱلباب ، وهو كون ٱلعامل ٱلمشغول عوضًا في ٱللفظ من ٱلعامل ٱلمضمر دليلاً عليه ، ولكونه عوضًا ٱمتنع ٱلإظهار ؛ إذ لا يُجمَع بين ٱلعوض وٱلمعوَّض منه ، ولكونه دليلاً لزم أن يكون موافقًا في ٱلمعنى أو مقاربًا ، فلو قصدت

---

(١) في ٱلمخطوطات : زيد قام . بدون واو قبله . وٱلواو من شرح ٱلجزولية .

(٢) فارغًا من ٱلضمير وفاعلاً بإضمار فعل إنْ قدَّرت ٱلفعل : ليس في ك .

(٣) ٱلنص في شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٩٢٥ [رسالة] .

(٤) نحو : مررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه .

(٥) ٢ : ١٣٧ .

ٱلدلالة دون ٱلتعويض لم تكن ٱلمسألة من باب ٱلٱشتغال ، كقول ٱلراجز[1] :

يا أَيُّها ٱلْمائحُ دَلْوِي دُونَكا

فـ(دَلْوِي) منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بٱلملفوظ به . نص على ذٰلك س[2] . وليس ٱلملفوظ به عوضًا من ٱلمقدَّر ، فلو جُمع بينهما لم يَمتنع . وٱلحاصل أنَّ ٱلْمَجعول دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالته ، بخلاف ٱلْمَجعول دليلاً وعوضًا ، ومِن كلام ٱلعرب : ٱلبَهْمَ أينَ هو ؟ / فنَصب قائل هٰذا [ٱلبَهْمَ][3] بفعلٍ مضمر ، وجعل (أينَ هو) دليلاً عليه مع عدم صلاحيته للعمل» ٱنتهى. [٣: ٧٤/ب]

وشرط أصحابنا[4] في ٱلعامل أن يكون متصرفًا ، فإن كان غير متصرف لم يجز أن يفسِّر ، وذكروا أنَّ « ليس » يجيء فيها ٱلٱشتغال ، ففي كتاب س[5] : «أزيدًا لَستَ مِثلَه» ، وقدَّروه : أَبايَنتَ زيدًا لَستَ مثلَه . وهٰذا لا يتخرج إلا على مذهب مَن يجيز تقديم خبر ليس ، وقد نُسب[6] ذٰلك إلى س ، وسَبق ذكر ٱلخلاف فيها في باب كان وأخواتها[7] .

وقوله **فيما قبلَه** أي : في ٱلٱسم ٱلذي قبله ، وهو ٱلٱسم ٱلسابق ٱلذي ذكره

---

(١) هو راجز جاهلي من بني أُسيِّد بن عمرو بن تميم ، أو وائل بن صُرَيم ٱليشكري ، أو جارية من ٱلأنصار . ٱلسيرة ٱلنبوية ٢ : ٣١١ ومعاني ٱلقرآن للفراء ١ : ٢٦٠ وٱلخزانة ٦ : ٢٠٠ ـ ٢٠٨ [٤٥٤] ، وإن رمت ٱلمزيد فٱنظر تخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٣٠ . ٱلمائح : ٱلذي ينزل ٱلبئر فيملأ ٱلدلو ، وذٰلك إذا قلَّ ماؤها .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

(٣) ٱلبهم : تتمة من شرح ٱلمصنف .

(٤) كٱبن عصفور في ٱلمقرب ١ : ٨٧ وشرح ٱلجمل ١ : ٣٦١ .

(٥) ٱلكتاب ١ : ١٠٢ .

(٦) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٦٥ .

(٧) تقدم ذٰلك في ٤ : ١٧٨ ـ ١٨٢ .

ٱلمصنف، ولو قال « بجائز ٱلعمل في ذٰلك ٱلٱسم » لكان أوضح[١] ، ولولا أنه فَسَّر قوله « فيما قبلَه » بٱلٱسم ٱلسابق لكنا نستنتج منه أن يدخل فيما قبله ٱلٱسم ٱلسابق، ومسألة : أَزيدٌ قامَ ؟ فإنَّ « قامَ » وإن لم يعمل في « زيد » ٱلرفع فإنه يجوز أن يعمل في ٱسم آخر في موضعه ، وقد بيَّنَّا ذٰلك[٢] .

وظاهر كلام ٱلنحويين أنه يشترط في باب ٱلٱشتغال تقدم ٱلٱسم وتأخر ٱلعامل ، فعلى ظاهر ما ذكروه لا يجوز « ضَربتُه زيدًا » على أن يكون ٱنتصاب «زيد» على إضمار فعل يفسِّره ضَربتُه ، ويكون منويًّا به ٱلتقديم ، ومنويًّا بـ«ضربتُه» ٱلتأخير؛ لأنه يلزم تقديم ٱلضمير على ما يعود عليه ، ولا مقتضي لتأخُّره عنه ، وليس ٱلتفسير كٱلخبر؛ لأنَّ ٱلأصل في ٱلتفسير أن يتقدم على ٱلمفسر ، ورتبة ٱلخبر ٱلتأخير، وإن لم يكن ذٰلك شرطًا فينبغي أن يجوز ، ووجهُه أنَّ ٱلمفسِّر هو في ٱلمعنى خبر. ويجوز رفعُ ٱلٱسم على ٱلٱبتداء ، وجعلُ هٰذه ٱلجملة خبرًا .

وقوله **غيرَ صلة** هٰذا ٱستثناء منقطع ؛ لأنَّ ما ذكر لا يندرج تحت قوله «بجائز ٱلعمل فيما قبله» . ومثاله : زيدٌ أنا ٱلضَّارِبُه ، وأَذَكَرٌ أنْ تَلِدَ[٣] ناقتُك أَحَبُّ إليك أم أُنثَى[٤] .

وقوله **ولا مُشَبَّهٍ بِها** ٱلمشبَّه بٱلصلة ٱلصفةُ وٱلمضافُ إلى ٱلفعل، شُبِّها بِها[٥] في تتميم ما قبلهما بهما، فلا عمل لهما في ٱلٱسم على تقدير ٱلتفريغ، ولا يفسِّران عاملاً فيه مع ٱلٱشتغال، ومثال ذٰلك: ما رجلٌ تُحِبُّه يُهانُ، وزيدٌ يومَ تَراه يَفرحُ.

وقوله **ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته** مثاله : زيدٌ إنْ زُرْتَه يُكْرِمْك ؛ لأنَّ أداة

---

(١) ح : أرجح .

(٢) ذكر ذٰلك في ص ٢٩٥ .

(٣) ك : أن هٰذه .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) ك ، ح : يشبهانها . ن : تشبها بها .

ٱلشرط لها صدر ٱلكلام ، فلا يؤثر ما بعدها فيما قبلها عملاً ولا تفسيرًا . وٱحترز بقوله **مفصولٍ بأداته** من نحو : إنْ زيدًا زُرتَه أكرمَك ، وسيأتي حكمه .

وقياس مذهب مَن أجاز تقديم معمول الشرط على ٱلأداة أنْ يُجَوِّز فيه ٱلنصب على ٱلٱشتغال .

وفي شرح س لأبي ٱلفضل ٱلبَطَلْيَوْسِيِّ أنه لا خلاف في منع ٱلتقديم لمعمولِ فعل ٱلشرط على أداته ، فلا يجوز : زيدًا مَنْ يُكرِمْ [1] يُكْرِمْ هندًا . وليس ذٰلك بصحيح .

وقوله **ولا جوابٍ مجزومٍ** / مثاله : زيدٌ إنْ يَقُمْ أُكْرِمْه . [٣: ٧٥/أ]

ومَن أجاز تقديم معمول ٱلجواب ٱلمجزوم على أداة ٱلشرط ـ وهو ٱلأخفش ـ نحو: زيدًا مَنْ يُكْرِمْ هندًا[2] يُكْرِمْ لأجلها ، أجاز فيه ٱلٱشتغال ، فيقول : زيدًا مَنْ يُكرِمْ هندًا يُكْرِمْه لأجلها، وسيأتي تقديمُ ٱلٱسم على ٱلجواب ـ ويكون بعد ٱلشرط، نحو: إنْ يَقُمْ زيدًا أُكْرِمْ ـ وٱلخلافُ فيه، إن شاء ٱللّٰه.

ومَن أجاز ذٰلك مطلقًا ـ وهو ٱلكسائي ـ أجاز فيه ٱلٱشتغال ، فيقول : إنْ يَقُمْ زيدًا أُكْرِمْه .وٱلمنع مذهب ٱلجمهور . وٱلتفصيل مذهب ٱلفراء ، فيُجيز ٱلتقديم إن كان ظرفًا أو مجرورًا ، ويَمنع إن كان مفعولاً .

فلو كان مرفوعًا جاز عند س [3] إعماله في ٱلٱسم ٱلسابق مع ٱلتفريغ ، وتفسيره عاملاً فيه مع ٱلٱشتغال ؛ لأنه عنده مقدَّر ٱلتقديْم ، مدلول به على جواب محذوف ، مثاله : زيدًا إنْ جاءك تَضرِبُ ، فيجوز فيه ٱلٱشتغال ، نحو : زيدًا إنْ جاءك تَضربُه .

---

(١) زيد هنا في ن : عمرًا .

(٢) هندًا : سقط من ك .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٣٣ وشرحه للسيرافي ٣ : ٢٧٤ .

ولا حاجة للفظ « مجزوم » ، بل يكفي قوله « ولا جوابٍ » ؛ لأنه إذ ذاك يشمل ٱلمجزوم جوابًا لأداة ٱلشرط وٱلمرفوع جوابًا لـ« إذا » إذا لم تَجزم في ٱلشعر، نحو : إذا جاءك زيدٌ تُكرمُ عمرًا ، فلا يجوز تقديم عمرو على إذا ؛ لأنَّ تُكرم جواب إذا .

وقوله **ولا مُسنَدٍ إلى ضميرِ ٱلسابق مُتَّصلٍ** مثاله : أزيدٌ ظَنَّه ناجيًا ؟ بمعنى : ظَنَّ نفسَه ، فلا يجوز نصب زيد لأنه يلزم من ذٰلك تفسير ٱلفاعل - وهو عمدة - بٱلمفعول ٱلذي حقه أن يكون فضلة . فلو ٱنفصل ٱلضمير جاز ، نحو : زيدًا لم يَظُنَّه ناجيًا إلا هو ؛ لأنَّ ٱلمنفصل كٱلأجنبي ، فهو نحو : زيدًا لم يَظُنَّه ناجيًا إلا بشرٌ ، وٱلأصل : لم يَظُنَّه أحدٌ ناجيًا إلا هو ، ولا يلزم توقف ٱلعمدة في مفهوميته[١] على ٱلفضلة كما لزم وٱلمسند إليه ضمير مفسَّر بٱلمفعول .

وقوله **ولا تالي ٱستثناء** مثاله : ما زيدٌ إلا يَضربُه عمرٌو .

وقوله **أو مُعلَّق** مثاله : زيدٌ كيفَ وجدتَه ، وزيدٌ ما أَضربُه ، وعمرٌو لأَضرِبَنَّه ، وٱلدرهمُ لَلْمُعطِيكَه عمرٌو ، وزيدٌ إنَّك تُكرمُه . فإنْ كان ٱلمعلّق « لا » فينبني على ٱلمذاهب ٱلتي في « لا » . وٱلأصحُّ أنه إنْ كان في جواب قسم لم يتقدم معمول ٱلفعل ٱلمنفي بها ، فعلى هٰذا يجوز : زيدًا[٢] لا أضربُه ، ويمتنع : زيدًا - وٱلله - لا أضربُه . وإن كان ٱلمعلّق « إنِ » ٱلنافية فلا يجوز ٱلنصب في نحو : زيدٌ إنْ أُكرمُه ، بمعنى : ما أُكرمُه .

وقوله **أو حرفٍ ناسخٍ** مثاله : زيدٌ ليتَنِي[٣] أكرمتُه . **أو كم ٱلخبرية** زيدٌ كمْ لَقِيتُه، أُجريت مُجرى كم ٱلٱستفهامية .

وقوله **أو حرفِ تحضيض** مثاله: زيدٌ هلاَّ ضَربتَه. **أو عرضٍ، أو تَمَنٍّ** بـ«ألاَ»

---

(١) ك : في مفهومية .

(٢) زيدًا ... وإن كان ٱلمعلق إن ٱلنافية فلا يجوز : سقط من ك ، ن .

(٣) زيدٌ ليتَنِي ... زيدٌ هلاَّ ضَربتَه : ذكر بدلاً منه في ك : زيدها أضربته .

مثاله بعد ٱلعرض : عمرٌو ألاَ تُكرِمُه ، ومثاله بعد ٱلتمنِّي بألاَ : ٱلعَونُ على ٱلخير ألاَ أَجِدُه .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[(١)] : « هٰذا مذهب ٱلمحققين من ٱلعارفين بكتاب س[(٢)]، أعني إجراء ٱلتحضيض وٱلعرض وٱلتمنِّي بألاَ مُجرى ٱلٱستفهام في منعِ تأثُّر ما قبلَها بما بعدَها. وإنَّما أُجريتْ مُجراه لأنَّ معنى هلاَّ فعلتَ، وهلاَّ تَفعلُ : لِمَ لَمْ تَفعلْ[(٣)]، ومعنى ألاَ تَفعلُ : أَتَفعلُ ، مع أنَّ هلاَّ / مركَّبة مِن هَلْ ولا، وألاَ مركَّبة مِن ٱلهمزة ولا ، فوجبَ مع ٱلتركيب ما وجبَ قبلَه. [٣: ٧٥/ب]

وقد عكس قوم الأمر ، فجعلوا توسط[(٤)] ٱلتحضيض وأخويه قرينة يرجح بها نصب ٱلٱسم ٱلسابق . ومِمَّن ذهب إلى هٰذا أبو موسى ٱلجزولي[(٥)] ، وهو ضد مذهب س » ٱنتهى .

وقال شيخنا أبو ٱلحسن ٱلأُبَّذي[(٦)] : « ٱلظاهر مِن كلام س أنَّ ٱلعرض وٱلتحضيض لا يجوز في ٱلٱسم قبلهما إلا ٱلرفع ؛ لأنَّها حروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسِّر . ومِن ٱلتمنِّي ما لا يُتصور خلاف في منع ٱلنصب فيه ، وذٰلك: زيدٌ ليتَك أكرمتَه. وكذا قال ٱبن طاهر وٱبن خروف وٱلأستاذ أبو علي[(٧)]، نصوا على ذٰلك . ولا أدري مِن أين ٱختار ٱلجزولي ٱلنصب ، وهو لا يجوز ، إلا أن يكون قاس ٱلتحضيض وٱلعرض على ٱلأمر وٱلنهي ؛ إذ هما لا يكونان إلا بٱلفعل ، كما أنَّ ٱلأمر وٱلنهي كذٰلك ، وبينهما فرق ، فإنَّ ٱلأمر وٱلنهي يعملان

---

(١) ٢ : ١٣٩ .
(٢) ٱلكتاب ١ : ١٢٧ .
(٣) بعده في شرح ٱلمصنف : ولِمَ لا تَفعل .
(٤) ك ، ن : توسطك .
(٥) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ١٠٠ .
(٦) شرح ٱلجزولية ١ : ٩٣٢ بتصرف .
(٧) شرح ٱلجزولية للشلوبين ص ٧٦٢ .

فيما قبلهما ، وٱلتحضيض وٱلعرض وٱلتمنّي لا يعمل ٱلفعل ٱلذي بعدها في ٱلٱسم ٱلذي قبلها لأنّها حروف طالبة للفعل ، فشُبِّهت بأدوات ٱلٱستفهام وٱلشرط ، وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسِّر » ٱنتهى .

وفي ٱلبسيط: «ٱلحروف ٱلتي تَقطع عن ٱلعمل حروف ٱلٱستفهام وأسماؤه، و«ما» في ٱلنفي، وحروف ٱلشرط وأسماؤه، وٱلقسم، وحروف ٱلتحضيض، وحرف ٱلعرض - وهو ألاَ - ولام ٱلٱبتداء. وقد جَوَّز بعضهم ٱلنصب في بعضها، ورجح ٱلٱبتداء نحو: شَرابَنا ألاَ تَشربُه، وزيدًا إنْ تَضرِبْه يَضرِبْك» ٱنتهى.

وزعم ٱبن ٱلطَّراوة وتلميذه ٱلسُّهيلي[1] أنَّ ٱلسين وسوف لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليه، نحو: زيدًا سأضرب أو سوف أضرب؛ لأنهما عندهما من حروف الصدر، فعلى مذهبهما لا يجوز: ألاَ زيدًا[2] سأضربه، أو زيدًا[3] سوف أضربه، فيتعين ٱلرفع في زيد، ولا يجوز ٱلنصب على ٱلٱشتغال. وٱلصحيح جوازه.

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح[4] : « ومِن موانع نصب ٱلٱسم ٱلسابق بٱلفعل ٱلمشغول وقوعه بعد (إذا) ٱلمفاجأة ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو ، ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا ٱلرفع ؛ لأنَّ ٱلعرب أَلزمتْ إذا هٰذه ألاَّ يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمَن نصب ما بعدها فقد ٱستَعمل ما لم تستعمل ٱلعرب في نثر ولا نظم ، وقد ألحقها س بـ(أمَّا) قياسًا ، فأجاز نصب ٱلٱسم الذي يليها بفعل مضمر يفسِّره ٱلمشغول بعده ، نحو : خرجتُ فإذا زيدًا يضربُه عمرٌو ، كما يقال : أمَّا زيدًا فيضربُه عمرٌو . ولا ينبغي أن تُلحق (إذا) بـ(أمَّا) ، فإنَّ (أمَّا) - وإنْ لم يلها فعل - فقد يليها معمول ٱلفعل ٱلمفرَّغ كثيرًا ، كقوله تعالى

---

(١) نتائج ٱلفكر ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) ك ، ن ، ح : زيد .

(٣) ن ، ح : زيد .

(٤) ٢ : ١٣٩ - ١٤٠ .

﴿ فأمَّا ٱليتيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ [1]، وقد يليها / معمولُ مقدَّر بعده مفسِّر مشغول ، [٣: ٧٦/أ]
كقراءة بعض ٱلسلف ﴿وأمَّا ثمودَ فَهدَيْنَاهُمْ﴾ [2] ، ولم يَلِ (إذا) فعلٌ ظاهر ولا معمولُ فعل، بل إنَّما يليها أبدًا في ٱلنثر وٱلنظم مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف ٱلخبر، فمَن أَوْلاها غير ذٰلك فقد خالف كلام ٱلعرب ، فلا يُلتَفَت إليه وإنْ كان سيبويه » ٱنتهى كلامه.

ونحن نذكر كلام س في ٱلمسألة وما قال ٱلناس فيه ، فنقول :

قال س[3]: «فإنْ قلتَ: لَقيتُ زيدًا وأمَّا عمرٌو فقد مررتُ به، ولَقيتُ زيدًا وإذا عبدُ ٱللهِ يَضربُه عمرٌو ـ فٱلرفع، إلا في قولِ مَن قال: زيدًا رأيتُه، وزيدًا مررتُ به؛ لأنَّ أمَّا وإذا يُقطَع بِهما ٱلكلام، وهما من حروف ٱلٱبتداء، يَصرفان ٱلكلامَ إلى ٱلٱبتداء، إلا أنْ يَدخُلَ عليهما ما يَنصب[4]، ولا يُحمَل بواحد منهما آخرٌ على أوَّل كما يُحمَل بثُمَّ وٱلفاء؛ ألا ترى أنهم قرأوا ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، وقبله نَصبٌ[5]، وذٰلك لأنَّها تَصرِف ٱلكلام إلى ٱلٱبتداء، إلا أنْ يقع بعدها فعلٌ، نحو: أمَّا زيدًا فضربتُ» ٱنتهى كلام س.

وظاهره ما ذكره عن س ٱلمصنفُ مِن أنك إذا أتيت بعد حروف ٱلعطف بـ«أمَّا» أو بـ«إذا» ٱلفجائية فٱلرفعُ في ذٰلك ٱلٱسم هو ٱلأَولى وٱلأَوجه ؛ وٱلنصبُ

---

(١) سورة ٱلضحى : ٩ .

(٢) سورة فصلت : ١٧ . ونصب ثمود قراءة ٱلحسن وٱبن أبي إسحاق وعيسى ٱلثقفي وٱلمطوعي وٱلمفضل عن عاصم ، ورويت عن ٱلأعمش . معاني ٱلقرآن للفراء ٣ : ١٤ وشواذ ٱلقرآن لٱبن خالويه ص ١٣٣ ومشكل إعراب ٱلقرآن ص ٦٤١ وٱلبحر ٱلمحيط ٧ : ٤٧٠ وٱلإتحاف ٢ : ٤٤٢ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٩٥ .

(٤) قال ٱلسيرافي : « يعني : إلا أن تدخل على ما بعد أمَّا وإذا ، فتقول : لَقيتُ زيدًا وأمَّا عَمرًا فضربتُه » شرح ٱلكتاب ٣ : ١٤٢.

(٥) وهو قوله تعالى ﴿ فأرسَلْنا عليهم رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ . ٱلآية : ١٦ .

ضعيف على حَدِّه[١] في ٱلٱبتداء ؛ لأنّهما يَفصلان ٱلكلام ٱلواقع بعدهما مِنَ ٱلذي قبلهما؛ ولأنّهما لا يقع بعدهما فعلٌ، بل ٱلٱسم هو ٱلواقع بعدهما.

قال بعض شيوخنا[٢] : « وهٰذا فيه إشكال ، فإنّ ٱلنحويين - و(س) معهم - قالوا : إنّ إذا ٱلفجائية لا يقع بعدها فعلٌ ٱلبتة لا ظاهرًا ولا مضمرًا ، ولا معمولُ فعلٍ أصلاً ، فكيف قال هنا (لا يجوز ٱلنصب إلا على حَدِّه في ٱلٱبتداء) ؟ وكيف قال : (إلا أن يدخل عليهما ما يَنصب) ؟ يعني : معهما . أمَّا (أمَّا) فما قال فيها صحيح ؛ لأنه[٣] وإن كانت لا يقع ٱلفعل بعدها مظهرًا فيقع مضمرًا ، ويقع ٱلٱسم بعدها معمولاً له . وأمَّا (إذا) ٱلفجائية فلا يمكن على ما قال س ، وقرره هو ومَن بعده - أنْ يقع بعدها ٱلفعلُ لا مظهرًا ولا مضمرًا ولا معمولٌ له[٤] » ٱنتهى كلامه .

وفسَّر ٱلسيرافيُّ[٥] كلام س هنا على ظاهره. وخرَّجه ٱبن طاهر وٱبن خروف على أنه مما خُلط فيه حكم ٱلواحد بٱلآخر، على حد قوله تعالى ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾[٦]، و﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾[٧]، وإنما ٱلنَّاسي أحدهما، وٱلذي يخرج منه أحدهما، فقال ٱبن خروف: « إنّ قوله (فٱلرفعُ إلا في قولِ مَن قال كذا) أجري فيه[٨] ٱلحكم عليهما لٱختلاطهما في ٱلذكر أولاً في ٱلمثال، وإن كان هٰذا ٱلحكم لا يرجع إلا إلى (أمَّا) خاصة ». وهٰذا تخريج فيه بعد.

---

(١) على حده : ليس في ك .

(٢) ح : أصحابنا . وموضعه بياض في ك .

(٣) ن : فإنها .

(٤) ح : ولا معمولاً له . ن : ولا معمول .

(٥) شرح ٱلكتاب ٣ : ١٤١ - ١٤٣ .

(٦) سورة ٱلكهف : ٦١ .

(٧) سورة ٱلرحمٰن : ٢٢ .

(٨) زيد هنا في ك : إذ .

وخرَّجه ٱلأستاذ أبو علي على أنه لَمَّا كانت/ (أمَّا) و(إذا) ٱلفجائية لٱبتداء ٱلكلام وقَطعِ ما تقدم فإنهما لا يقع بعدهما إلا ٱلٱسم ، وإنهما لا يبقى معهما ٱلحكم كما كان قبل ذكرهما سائغًا ، فقال : « لأنَّ أمَّا وإذا يُقطَع بهما ٱلكلام، ويرجع قوله (فٱلرفع) إلى ما يليق، وإلى ما يصح رجوعه، وذلك إلى أمَّا لا إلى إذا . [٣: ٧٦/ب]
وقول س (إلا أن يدخل عليهما ما يَنصب) ربما يتعلق به ٱبن طاهر وٱبن خروف، فإن أخذته راجعًا للمثال في إذا عبدُ ٱللّٰه يَضرِبُه زيدٌ لم يكن فيه متعلَّق؛ لأنه يقول : يرجع هٰذا على ٱلفعل إلا[1] أنْ يكون ثَمَّ ما يَنصب، فينصب حينئذ » ٱنتهى .

قال بعض أصحابنا : « ويمكن أن يُتأول على وجه آخر ، فيرجع إلى (أمَّا) وإلى (إذا) ، وكأنه تحرز من (ْإنَّ) إذا وقع بعدها منصوب بـ(إنَّ) ، نحو : خرجت فإذا إنَّ عَمرًا يَضربُه زيدٌ ، فكأنه قال : ٱلرفع ٱلأحسن إلا أن يقع بعد أمَّا معمول ٱلفعل، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾[2] ، وإلا إنْ وقع إنَّ بعد إذا؛ إذ هي ناقصة » ٱنتهى .

ودلَّ كلام ٱلجماعة على أنهم لم يحملوا كلام س على ظاهره ، بل تأوَّلوه . وٱلذي يظهر حَملُ كلامه على ظاهره ، ويكون كلامًا صحيحًا ، ويكون إذ ذاك في أمَّا وفي إذا ٱلفجائية ٱلوجهان :

ٱلأَولى وٱلأَوجَه : أنه يختار ٱلرفع بعدهما وإنْ كان قد تقدم حرفَ ٱلعطف جملة فعلية، ولولا وجودهما لكان ٱلمختار في ٱلٱسم ٱلمشتغَل عنه ٱلنصب رعيًا لعطف جملة فعلية على جملة فعلية[3] .

وٱلوجه ٱلثاني : جواز ٱلنصب ، وهو غير ٱلأوجَه ، بل يتنزَّل جواز ٱلنصب

---

(١) ك : زيد .
(٢) سورة ٱلضحى : ١٠ .
(٣) على جملة فعلية : ٱنفردت به ح .

فيه تَنَزُّلَه في قولك : زيدًا ضربتُه ، وذٰلك أنَّ أبا ٱلحسن ٱلأخفش حكى [1] عن ٱلعرب أنَّ إذا ٱلفجائية إذا كان ٱلفعل مقرونًا بقَدْ جاز أن يليَها ، فتقول : خرجتُ فإذا قد ضربَ زيدٌ عمرًا، وإن لم يكن مقرونًا بقَدْ فلا يجوز أنْ يليَها ٱلفعل، ووجب أن يليَها ٱلآسم، وإنما أُجري ٱلفعل ٱلمقرون بقَدْ مُجرى ٱلجملة ٱلآسمية في ولايته إذا ٱلفجائية لمعاملة ٱلعرب له معاملةَ ٱلجملة ٱلآسمية في دخول واو ٱلحال عليه؛ ألا ترى أنه يقال: جاء زيدٌ وقد ضَحِكَ، كما يقال: جاء زيدٌ وهو يَضحَك، ولو قلت «جاء زيدٌ ويَضحَكُ» لم يَجُزْ ذٰلك في ٱلكلام، فإنْ جاء شيء من ذٰلك في ٱلشعر كان ضرورة، ويُؤَوَّلُ على إضمار قَدْ. وبعضهم تأوله على إضمار مبتدأ. فعلى هٰذا ٱلذي نقله ٱلأخفش كان حمل كلام س على ظاهره صحيحًا، وكان معنى قوله «إلا أن يدخل عليهما ما يَنصب» محمولاً على ما يجوز له أنْ ينصب، وٱلذي يجوز له أن ينصب[2] في إذا هو ٱلفعل ٱلمقرون بقَدْ على ما نقل ٱلأخفش عن ٱلعرب، ولم يقل س «إلا أنْ يدخل على إذا ٱلفعلُ مجرَّدًا من قَدْ» فيلزمه ما فهم عنه ٱلمصنف. وتبيَّنَ أنَّ ٱلمصنف لم يطلع على/ ٧٧ أ نقلِ ٱلأخفش عن ٱلعرب، [٣: ٧٧/أ] فلذٰلك ٱدَّعى أنَّ إذا ٱلفجائية لا يليها فعلٌ ظاهر ولا معمولُ فعل، وإنَّما يليها أبدًا مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف ٱلخبر، فمَنْ أَوْلاها غير[3] ذٰلك فقد خالف كلام ٱلعرب. وهٰذا كما ذكرناه ليس بصحيح؛ إذ يليها الفعل مقرونًا بقَدْ كما نَقل ٱلأخفش، وٱنظر إلى جسارته حيث قال «فلا يُلتَفَتُ إليه وإنْ كان سيبويه»، وكشف له ٱلغيب أنه هو ٱلذي لا يُلتفت إليه، وأنَّ كلامه مردود عليه.

ونقص ٱلمصنف من ٱلأشياء ٱلتي يرتفع ٱلآسم ٱلمشغول عنه ٱلفعل ولا يجوز أن ينتصب مجيء ٱلفعل ٱلمشغول غير مصحوب بقَدْ لا لفظًا ولا تقديرًا وٱلآسم يلي

---

(١) ذكر ٱبن ٱلنحاس في تعليقته على ٱلمقرب ق ٤١ / ب أنه روى ذٰلك في كتابه ٱلكبير .

(٢) وٱلذي يجوز له أن ينصب : ٱنفردت به ح .

(٣) ن ، ح : خلاف .

واو ٱلحال ؛ نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو يَضربُه بِشرٌ ، فلا يجوز أن تقول : وعمرًا يَضربُه بِشرٌ ؛ لأنه يكون التقدير : ويَضربُ عَمرًا يَضرِبُه بِشرٌ ، وواو ٱلحال لا تُباشِرُ ٱلمضارع . أو مجيئه خبرًا لذي لام ٱبتداء ، نحو : لَزيدٌ يَضربُه عمروٌ ، فلا يجوز فيها ٱلنصب لأنَّ لام ٱلٱبتداء لا تلي ٱلفعل إلا في خبر إنَّ ، نحو : إنَّ زيدًا لَيَقومُ .

وذكر ٱلمصنف [1] مما يجب فيه ٱلرفع بٱلٱبتداء مجيء ٱلٱسم بعد ليتما ، نحو : ليتما زيدٌ أضربُه ، بناءً على أنه لا يليها ٱلفعل ، وتقدم ذٰلك في باب إنَّ ، فيُنظَر هناك[2] .

ونقص ٱلمصنف أيضًا من ٱلمواضع ٱلتي يجب فيها رفع ٱلٱسم ما إذا فُصل بين ٱلٱسم وٱلفعل ٱلمشتغِل بٱلضمير أو ٱلسببِي بأجنبي ، نحو : زيدٌ أنتَ تَضربُه ، وهندٌ عمرٌو يَضربُها ، فـ« س » وهشام لا يجيزان ٱلنصب بحال للفصل بين ٱلعامل وٱلمعمول بأجنبي ، وهو لا يعمل فيه ، فلا يفسِّر ، فوجب رفع ٱلٱسم .

وذهب ٱلكسائي إلى أنه يجوز ٱلنصب قياسًا على ٱسم ٱلفاعل ؛ لأنَّهم أجازوا : زيدًا أنتَ ضارِبٌ .

فيقال للكسائي : بينهما فرق، وذٰلك أنَّ ٱسم ٱلفاعل لا يعمل حتى يعتمد، فصار أنتَ ضارِب بمنْزلة أنت[3] ضربت، فكأنك لم تفصل بين ٱلعامل وٱلمعمول بشيء، بخلاف ٱلفعل ، فإنه يعمل غير مُعتمِد.

وقوله **وَجَبَ نَصبُ ٱلسابقِ إنْ تَلا ما يَختصُّ بٱلفعل** ٱلذي يختصُّ بٱلفعل هو كل ظرف زمان مستقبل ، نحو إذا ، وأدوات ٱلشرط ٱلجازمة ، ولو بمعنى إنِ

---

(١) شرح ٱلكافية ٱلشافية ص ٦١٥ - ٦١٦ .

(٢) ٥ : ١٤٦ - ١٥٣ .

(٣) أنت : ليس في ك ، ح .

ٱلشرطية، أو ٱلتي لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، وأدوات ٱلتحضيض، فيجب إذ ذاك ٱلحمل على إضمار ٱلفعل، فتقول: إذا زيدًا تَلْقاه فأَكْرِمْه، وإنْ زيدًا رأيتَه فأَكْرِمْه، وأَكْرِمْ زيدًا ولو عَمرًا أَهانَه، ولو زيدًا رأيتَه ضربتَ، وهلاَّ زيدًا ضَربتَ.

ويحتاج قوله **إنْ تَلا ما يَختصُّ بٱلفعل** إلى تفصيل ، وذٰلك أنَّ أدوات ٱلشرط ٱلجازمة إنْ كانت « إنْ » فيجوز في فصيح ٱلكلام أنْ يليَها ٱلٱسم على إضمار فِعلٍ، بشرط ألاَّ يكون ٱلفعل / مجزومًا بِها ، نحو : إنْ زيدًا ضربتَه أكرمتُه ، فلو قلت إنْ زيدًا تَضربْه أُكرمْه لم يجز ذٰلك إلا في ٱلشعر ، وأمَّا غيرها من أدوات ٱلشرط فلا يليها ٱلٱسم إلا في ضرورة ٱلشعر ، نحو قوله [1] : [٣ : ٧٧/ب]

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فِي حائرٍ ... أينَما ٱلرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

وقوله [2] :

فَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ ، وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ ٱلسَّاقِي

قال بعض أصحابنا : وهٰذا عندنا مقصور على ٱلسماع ، ولا نقيسه في ٱلشعر . وٱلكوفيون يقيسونه في ٱلشعر بشرط أن يكون ٱلٱسم ٱلمتقدم غير أداة ٱلشرط في المعنى ، فمثل هذين ٱلبيتين يقيسونه لأنَّ ٱلواغل خلاف متى ، وٱلرِّيح خلاف أين . ولا يجوز عندهم : مَنْ هو يَقُمْ أَقُمْ معه ؛ لأنَّ (هو) هو (مَن) ، فلا يجوز في شعر لأنه جَمع بين جازمين [3] . وهٰذا عندنا خطأ لأنَّ ٱلمضمر لم يَجزم قَطُّ ، ولا ثَمَّ جازم سوى ٱلأداة .

وأمَّا (لو) فٱختُلف في وقوع ٱلٱسم بعدها على إضمار ٱلفعل أهو ضرورة

---

(١) هو كعب بن جُعَيل أو ٱلحسام بن ضرار ٱلكلبي . ٱلكتاب ٣ : ١١٣ وشرح أبياته ٢ : ١٩٦ وٱلأعلم ص ٤٢٨ وٱلأصول ٢ : ٢٣٣ وٱلخزانة ٣ : ٤٧ - ٥١ [١٦٢] وٱلعيني ٤ : ٤٢٤ ، ٥٧١ . ٱلصعدة : ٱلقناة ٱلمستوية . وٱلحائر : ٱلمكان ٱلذي يجتمع فيه ٱلماء .

(٢) تقدم في ص ١٨٣ .

(٣) ك : جارتين .

أم هو[1] جائز في ٱلكلام ؛ ومن ذهب إلى أنَّ (إنِ) ٱلشرطيةَ و(إذا) وأدواتِ ٱلتحضيض يجوز ٱلٱبتداء بعدها لا يوجب [2] في مسائلها ٱلنصب ، بل قياس مذهبه جواز ٱلرفع على ٱلٱبتداء ، وجواز ٱلنصب، وهو عنده ٱلأكثر . وكون (إذا) يقع بعدها ٱلٱبتداء هو مذهب ٱلأخفش وٱلكسائي ، وكون (إنْ) [3] كذٰلك هو مذهب ٱلكسائي .

وقوله **أو ٱستفهامًا بغير ٱلهمزة** مثاله: هل مُرادَك نِلتَه ؟ فٱلنصب هنا واجب، وذٰلك أنَّ (هل) إذا جاء بعدها ٱسم وفعل وَلِيَها ٱلفعل دون ٱلٱسم ، ولا يجوز أنْ يلِيَها ٱلٱسم ، لو قلت : هل زيدًا ضربتَ ؟ لم يجز إلا في ٱلشعر ، فإذا جاء في ٱلكلام : هل زيدًا ضربتَه ؟ كان ذٰلك على ٱلٱشتغال ، وٱلتقدير : هل ضربتَ زيدًا ضربتَه ؟ فتكون (هل) وَلِيَتِ ٱلفعل، هٰذا مذهب س[4] .

وخالفه ٱلكسائي، وذهب إلى أنه يجوز أن يلِيَها ٱلٱسم وإنْ جاء بعده ٱلفعل، وأجاز أن يرتفع بٱلٱبتداء ، فتقول : هل زيدٌ ضربتَه ؟ فعلى رأيه يجوز رفع زيد ، ونصبه على ٱلٱشتغال .

ويشمل قوله **بغير ٱلهمزة** أدوات ٱلٱستفهام، نحو (هل) و(متى) وغيرهما ، فتقول : متى أَمَةَ ٱللهِ تَضربُها ؟

فإنْ وَلِيَتِ ٱسمَ ٱلٱستفهام ٱلأفعالُ، نحو: مَنْ رأيتَه؟ فيحتمل أن يُقَدَّر بوجهين:

أحدهما : تقدير ٱلهمزة وٱلٱسم بعدها ، كأنك [5] قلت : أزيدًا رأيتَه ؟

---

(١) هو : ٱنفردت به ن .

(٢) ح : لا يجوز .

(٣) ك ، ن : إلى . وسقطت من ح ٱلجملة ٱلتي فيها هٰذه ٱلكلمة .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٢٦ - ١٢٧ ، ١٠١ وٱلسيرافي ٣ : ٢٥٣ .

(٥) ك : فإنك .

فيكون في موضع نصب .

ويحتمل [(١)] أن يُقَدَّر تقدير ٱلٱسم ٱلمتقدم على ٱلٱستفهام ، كأنك قلت : زيدٌ أرأيتَه ؟ فلا يكون إلا ٱلرفع . ولذٰلك يصح ٱلرفع وٱلنصب فيها [(٢)] . ويظهر ذٰلك في (أيّ) إذا قلت : أيّهم ضربتَه ؟ نصبًا ورفعًا . وكذٰلك أسماء ٱلشرط .

وإذا ٱجتمع بعد ٱسم ٱلٱستفهام ٱلٱسم وٱلفعل قُدِّم ٱلفعل كَهو مع (هل). وقال / س [(٣)]: «إنْ قُلتَ أيُّهم زيدًا ضَرَبَ قَبُحَ» ٱنتهى. [٣: ٧٨/أ]

وقوله **بِعاملٍ لا يَظهرُ مُوافِقٍ للظاهرِ** أي : لفظًا ومعنًى إن أمكن ، مثاله : إنْ زيدًا رأيتَه أَحببتَه ، ٱلتقدير : إنْ رأيتَ زيدًا . وهٰذا ٱلذي ذكره هو مذهب ٱلبصريين [(٤)] .

وذهب ٱلكسائي [(٥)] إلى أنَّ هٰذا ٱلٱسم منصوب بٱلفعل ٱلذي بعده على إلغاء ٱلعائد. وهٰذا ليس بجيد لأنَّ ٱلعائد قد يكون لا يتعدى إليه ٱلفعل إلا بحرف جر، فكيف يُلغَى، ويَنصب ٱلظاهر، وهو لا يتعدى إليه أيضًا إلا بحرف جر ، نحو: زيدًا غَضِبتُ عليه . وأيضًا فإنَّ ٱلفعل قد يكون متعلَّقه ٱلسببي ، ولا يمكن أن يُلغَى لأنه في ٱلحقيقة هو مطلوب ٱلفعل ، نحو : زيدًا ضربتُ غلامَ رجلٍ يُحِبُّه ، فلا يمكن هنا أن يُلغَى ٱلسببي ، وإنَّما يُتَصَوَّر ما قاله إذا كان متعلَّق ٱلفعل هو نفس ضمير ٱلٱسم ، فيحتاج إلى تقدير عامل في هٰذه ٱلمسائل إذ لا يمكن أنْ يعمل في ٱلٱسم ٱلسابق نفس هٰذا ٱلعامل .

---

(١) هٰذا ٱلوجه ٱلثاني .

(٢) ح : وكذٰلك يصح ٱلرفع وٱلنصب فيهما .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٢٦ .

(٤) ٱلإنصاف ص ٨٢ [١٢] .

(٥) شرح ٱلكافية ١ : ٥١٨ ـ ٥١٩ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي] وفيه أنَّ ٱلكسائي وٱلفراء ذهبا مذهبًا واحدًا في ذٰلك .

وذهب ٱلفراء إلى أنَّ ٱلفعل عامل في ٱلٱسم وفي ٱلضمير معًا . وهٰذا أيضًا لا يتناول جميع مسائل ٱلٱشتغال ، ويبطل بما بطل به مذهب ٱلكسائي ، وبأنَّ ٱلفعل ٱلمتعدي مثلاً إلى واحد صار يتعدى في باب ٱلٱشتغال إلى ٱثنين ، وما يتعدى إلى ٱثنين يتعدى إلى ثلاثة ، وهٰذا خرم للقواعد .

وقد رد ٱلفراء على ٱلبصريين بوجوه :

أحدها : أنك تقول : أعبدَ ٱللهِ هَدَمتَ دارَه ؟ فلا يستقيم إضمار (هَدَمتَ) لأنك لا تقول : هَدَمتَ عبدَ ٱللهِ .

ٱلثاني : أنه يلزم ٱلبصريين أن يقولوا : عبدَ ٱللهِ فضربته ، فتدخل ٱلفاء في (ضربته) إذ كنت مضمرًا للفعل قبله .

ٱلثالث : أنه ألزمهم أن يقولوا : أعبدَ ٱللهِ ضاربًا له أنتَ ؟ لأنَّ ٱلفعل ٱلمضمر قد عمل في (عبد ٱلله) ٱلنصب ، فإن كان ناقصًا فيكون نصب ضارب كنصب كان خبرها ، وإن كان تامًّا فيكون نصب ضارب على ٱلقطع .

وما ٱحتج به ٱلفراء ليس بشيء :

أمَّا ٱلأول فلا يذهب ٱلبصريون إلى أنك تضمر (هَدَمتَ) ، بل إذا لم يمكن أن يعمل فيه مثل لفظ ٱلثاني عمل فيه [مثله] [١] من ٱلمعنى ، فٱلتقدير : أَقَصدتَ عبدَ ٱللهِ هَدَمتَ دارَه ؟ على أنَّ مِن ٱلبصريين مَن قدَّر (هَدَمتَ) على حذف مضاف ، ٱلأصل : أَهَدَمتَ دارَ عبدِ ٱللهِ ؟ ثم حذفت كما حذفت [٢] في ﴿وَٱسْأَلِ ٱلقَرْيَةَ﴾ [٣]

وأمَّا ٱلثاني فلا يلزم ٱلبصريين أن يقولوا : فضَرَبته ؛ لأنَّ (ضَربته) بدل من

---

(١) مثله : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٢) كما حذفت : ليس في ك .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

ٱلفعل ٱلمضمر، ولا يُحال بين ٱلبدل وٱلمبدل منه .

وأمَّا ٱلثالث فلا يلزمهم نصب (ضارِب) لأنه إنَّما يُضمَر في هٰذا مثل ٱلثاني ، فٱلتقدير : أَضارِبٌ أنتَ عبدَ ٱللهِ ضارِبٌ له أنتَ . وأيضًا فإنَّ ٱلنصب يَمتنع مِن حيث إنه لا معنًى له ، كما يمتنع : قامَ عبدُ ٱللهِ قائمًا .

[٣: ٧٨/ب] وقوله / أو مُقارِبٍ مثاله : إنْ زيدًا مَررتَ به فأَحْسِنْ إليه ، وإنْ زيدًا كَلَّمتَ أخاه أَحْسَنَ إليك ، ٱلتقدير : إنْ جاوَزتَ زيدًا مَررتَ به ، وإنْ لابَسْتَ زيدًا كَلَّمتَ أخاه.

قال ٱلمصنفُ في ٱلشرح[١] : « وقلت (بعامل) لأعمَّ ٱلفعل وشبهه ، نحو: أزيدًا أنت ضارِبُه ؟ ٱلتقدير : أضاربٌ زيدًا أنتَ ضارِبُه » ٱنتهى . و لم يبين ٱلمصنف إعراب هٰذا ٱلكلام.

وفي ٱلبسيط : إذا قلتَ : زيدًا أنتَ ضارِبُه ، وأدخلتَ ٱلحروف ٱلتي يَعتمد عليها ٱسم ٱلفاعل - جاز في ٱلٱسم ٱلنصب بإضمار فعل ، وجاز أن يكون بتقدير ٱسم فاعل لصحة ٱعتماده قبل ، ويجب أن يكون أنتَ مرتفعًا به ؛ لأنه إمَّا أنْ يكون ٱسم ٱلفاعل مبتدأ به أو خبرًا متقدمًا ، وهو في كل حال مفتقر إليه ، ويرتفع (ضارب) ٱلثاني بتقدير ٱبتداء آخر . وقد يقال : ومِن أينَ يبعد أن[٢] يقدر ٱسم ٱلفاعل معتمدًا، وٱلتقدير: أنتَ ضارِبٌ زيدًا أنتَ ضارِبُه. وفيه نظر.

وقوله **وقد يُضمَر مُطاوِعٌ للظاهر ، فيرفع ٱلسابق .**

قال ٱلمصنف في ٱلشرح[٣]: « إنْ كان للفعل ٱلمشتغل مُطاوِع جاز أنْ يُضمَر، ويُرفَع به ٱلسابق، كقول لَبيد[٤]:

---

(١) ٢ : ١٤٠ .
(٢) يبعد أن : ليس في ح .
(٣) ٢ : ١٤٠ - ١٤١ .
(٤) تقدم في ٢ : ٢٢٣ .

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فٱنْتَسِبْ   لَعَلَّكَ تَهْديكَ ٱلقُرُونُ ٱلأَوائلُ

فـ(أنت) فاعل (لم تَنتَفِعْ) مضمرًا، وجاز إضماره لأنه مطاوع (يَنفع)، وٱلمطاوِع يستلزم ٱلمطاوَع، ويدلُّ عليه، فلو أُضمر ٱلموافق لَنَصَب ، وجاء بـ(إياك) .

ومثل هٰذا ٱلبيت ما أنشده ٱلأخفش مِن قول ٱلشاعر(١) :

أَتجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاها حِمامُها   فهلاَّ ٱلتي عنْ بَيْنِ جَنْبيكَ تَدْفَعُ

فرفع نفسًا بـ(مات) مقدَّرًا لأنه لازم لـ(أتاها حِمامُها) كلزوم ٱنتفع لِنفَع .

ورُوي قول ٱلشاعر(٢) :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ   وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذٰلك فٱجْزَعِي

بنصب ٱلمُنْفِس علىٰ إضمار ٱلموافق ، ورفعه على إضمار ٱلمطاوع » ٱنتهى كلامه .

وهٰذا ٱلذي قرَّره ٱلمصنف منعه أصحابنا ، فلا يجيزون : إنِ ٱلإناءُ كسرتَه فٱغْرَمْه ، على تقدير : إنِ ٱنكسرَ ٱلإناءُ .

فأمَّا ما أنشده ٱلمصنف من قول لبيد :

فإنْ أنتَ لم يَنفَعْكَ عِلمُك ...   .

فخُرِّج على وجوه(٣) :

أحدها :أن يرتفع (أنت) على ٱلٱبتداء ، وهو وجه ذكره س إذا كان ٱلخبر فعلاً ، نحو : إنِ ٱللهُ أَمْكَنَني مِن فلانٍ(٤) ، وذكره ٱبن جِنِّيْ عن ٱلأخفش .

---

(١) تقدم في ٣ : ١٧٢ . وقد أنشده ٱلأخفش في معاني ٱلقرآن ص ٣٢٧ .

(٢) هو ٱلنمر بن تولب . ديوانه ص ٣٥٧ [ط. بيروت] وٱلكتاب ١ : ١٣٤ . وتخريجه في إيضاح ٱلشعر ص ٩٠ . ٱلمنفس : ٱلمال ٱلنفيس .

(٣) تقدم ذٰلك في ٢ : ٢٢٤ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٠٠ . وتتمته : فعلتُ .

ٱلثاني : أن يكون مما وُضع فيه ضمير ٱلرفع موضع ضمير ٱلنصب ، كما وضع ٱلمنصوب موضع ٱلمرفوع ، قالوا : لم يضربني إلا إيَّاه ، وفي ٱلحديث[1] « مَنْ خرَجَ إلى ٱلصلاة / لا يَنْهَزُه إلا إيَّاها » ، وفي ٱلمحكي مِن كلام ٱلعرب : إذا هو إيَّاها ، وإذا هي إيَّاه[2] . وكِلا هٰذين ٱلتخريجين للسهيلي . [٣: ٧٩/أ]

ٱلثالث : أن يكون مرفوعًا بإضمار فعل يفسره ٱلمعنى ، ولا يكون من باب ٱلٱشتغال ، وذٰلك أنه لا يجوز أن يُحمل « أنتَ » على « عِلمك » لأنه يؤدي إلى تعدي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى مضمره ٱلمتصل، وذٰلك لا يجوز؛ ألا ترى [أنك][3] لو وضعت « أنتَ » مكان « علمك » لكان ٱلتقدير : فإنْ لم يَنفَعك . ولا يجوز أيضًا حمله على ٱلكاف في « يَنفَعك » لأنه لو[4] فعل ذٰلك لنصب ، فقال : فإنْ إيَّاك ، فلم يبق إلا أن يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم ٱلمعنى ، فيخرج عن ٱلٱشتغال ، كأنه قال : فإنْ ضَلَلتَ لم يَنفَعك عِلمُك ، فأضمر « ضَلَلتَ » لفهم ٱلمعنى ، وبرز ٱلضمير لَمَّا ٱستتر ٱلفعل ، فقال : فإنْ أنتَ . وهٰذا تخريج ٱلأستاذ أبي ٱلحسن بن عصفور[5] .

وأمَّا :

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ....

فرواية ٱلبصريين[6] بٱلنصب ، وهو ٱلصواب . ورواية ٱلكوفيين[7] ٱلرفع ،

---

(١) تقدم تخريجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٣) أنك : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٤) لو : ليس في ك .

(٥) شرح جمل ٱلزجاجي ١ : ٣٧٤ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ١٣٤ ومعاني ٱلقرآن للأخفش ص ٣٢٧ وٱلمقتضب ٢ : ٧٦ وٱلكامل ص ١٢٢٩ وإيضاح ٱلشعر ص ٩٠ .

(٧) شرح ٱلكافية ١ : ٢٢٠ [تحقيق د . حسن ٱلحفظي] .

وهي خارجة عن ٱلقياس؛ لأنَّ ٱلمفسِّر في هٰذا ٱلباب عندهم كأنه ٱلعامل، وكأنه غير مشغول بٱلضمير عن ٱلعمل ، وجعلتْه ٱلعرب كذٰلك لَمَّا لم تجمع ٱلعرب بينه وبين ٱلعامل ، فعاقبه ، وهي تَحكُم للمُعاقِب بحُكْم ما عاقَبه ، فإذا كان محكومًا له بحكم ٱلعامل غير مشغول بٱلضمير فرفعُ « مُنْفِس » مع « أَهْلَكْتُ » ، وهو عامل نصب، شيءٌ لا ينبغي .

ووجه رواية ٱلكوفيين أنْ يرتفع بإضمار فعل، تقديره : إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُه، ويكون ذٰلك على سبيل ٱلشذوذ وٱلقلة بحيث لا تُبنَى عليه قاعدة.

وكذٰلك قوله :

أَتجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها ....

ويحتمل أن يرتفع « نَفْس » و« مُنْفِس » بٱلٱبتداء بعد « إنِ » ٱلشرطية على ما ذكره س .

ص: ويُرَجَّح نصبُه على رفعه بٱلٱبتداء إنْ أُجيبَ به ٱستفهامٌ بمَفْعولِ ما يليه، أو بمُضافٍ إليه مفعولُ ما يليه، أو وَلِيَهُ فعلُ أمرٍ، أو نَهْيٌ، أو دُعاءٌ، أو وَلِيَ هو همزةَ ٱستفهامٍ، أو حرفَ نفيٍ لا يَختصُّ، أو حيثُ، أو عاطفًا على جملةٍ فعليةٍ تحقيقًا أو تشبيهًا، أو كان ٱلرفعُ يُوهِمُ وَصْفًا مُخِلاًّ.

ش : إذا كانت ٱلجملة ٱلأولى تتضمن ٱلسؤال عنه فيترجح في ٱلٱسم أن يكون مبنيًّا على ٱلأول ، إنْ كان مرفوعًا رَفعتَ ، وإن كان منصوبًا نَصبتَ ، سواء أكان ٱلسؤال ذا وجهين أو ذا وجه واحد، فلا يراعى إلا ٱلٱسم . فإذا قلت : مَنْ رأيتَ ؟ وأيُّهم رأيتَ ؟ قلت : زيدًا رأيتُه ، فتنصب بحمله على « مَنْ » في ٱلجملة كما تحمله في ٱلمفرد إذا قيل : مَنْ رأيتَ ؟ فتقول : زيدًا . فإنْ كان مرفوعًا رفعت ، نحو : أَيُّهم مَضروبُك ؟ فتقول : زيدٌ ضربتُه . وإذا قلت : أَيُّهم ضربتَه ؟

[٣: ٧٩/ب] فكذٰلك[١] أيضًا تحمله على ٱلٱبتداء / ، ولا يُحمل على ٱلجملة ٱلفعلية فيه، كما يأتي في ٱلعطف على ٱلجملة ٱلتي لها وجهان.

وجوَّز ٱلأخفش ٱلحمل على ٱلفعلية كما في ذات ٱلوجهين. ولا يجيزه س[٢] إلا على إجازته في ٱلأصل . وكأنَّ ٱلأخفش سوَّى بين ٱلسؤال وغيره كما في ذات ٱلوجهين .

وتقول: هل رأيتَ زيدًا ؟ فتقول: لا، ولكنْ عبدَ ٱلله لَقيتُه، فهٰذا في حكم ٱلجواب وإن لم يكن هو ٱلمسؤول عنه، لكنه لَمَّا كان في ٱلجملة جوابًا جرى مجرى ٱلأول. وكذا لو عطفت، فقلت: لا، بل عَمرًا لَقيتُه، أو: نَعَمْ، وعَمرًا لَقيتُه. فإن كان بعد «لكنْ» جملة غير خبرية لم يُحمل على ٱلأول، بل على أصلها، نحو: هل مررتَ بزيدٍ؟ فتقول: لا، ولكنْ عَمرًا ٱمْرُرْ به.

وقوله **إنْ أُجيبَ به ٱستفهامٌ**[٣] مثال ذٰلك: زيدًا ضربتُه، جوابًا لِمَنْ قال: أيَّهم ضربتَ؟ وثوبَ زيدٍ لَبِستُه، جوابًا لِمَن[٤] قال: ثوبَ أيِّهم لَبِستَ؟

وٱحترز بقوله **بمَفعولِ ما يليه** وما بعدَه مِن أنْ يُجاب به ٱستفهامٌ بغيرِ مفعولِ ما يليه، نحو: أيُّهم ضربتَه؟ وثوبُ أيِّهم لَبِستَه؟ فإنه يُختار ٱلرفعُ في ٱلجواب، فتقول: زيدٌ ضربتُه[٥]، وثوبُ زيدٍ لَبِستُه.

وقوله **أو وَلِيَهُ فِعْلُ أَمْرٍ** مثاله: زيدًا ٱضْرِبْه، وزيدًا لِيَضْرِبْه عَمرٌو. ولامُ ٱلأمر ليست من حروف ٱلصدر، فيجوز أن يتقدم ٱلمعمول، فتقول: زيدًا لِيَضربْ عمرٌو، كما تقول: زيدًا ٱضْرِبْ. وسواء أكان بصيغة ٱلأمر كما مثلناه، أو بصيغة ٱلخبر

---

(١) في ٱلمخطوطات : وكذٰلك .
(٢) ٱلكتاب ١ : ٩٣ .
(٣) إن أجيب به ٱستفهام : سقط من ك .
(٤) ك ، ن : جواب من .
(٥) وثوبُ أيِّهم لَبِستَه فإنه يُختار ٱلرفعُ في ٱلجواب فتقول زيدٌ ضربتُه : سقط من ك .

ٱلآتي بمعنى ٱلأمر، نحو قولك: ٱلأولادَ يُرضِعُهنَّ ٱلوالداتُ[1].

وٱحترز بقوله **فِعلُ أَمرٍ** مِن أن يكون ٱسم فعل أمر ، نحو : زيدٌ مَنَاعه ، فإنه لا يجوز فيه ٱلنصب ، ويتعين ٱلرفع لأنه لا يَعمل فيه متقدمًا ، فلا يجوز أنْ يُفسِّر . وسواء في ذٰلك ٱلأمر ٱلمراد بما قبله ٱلعموم أو ٱلخصوص ، نحو قولك : ٱللذَين يأتيانكَ ٱضرِبْهما ، وزيدًا ٱضرِبْه ، هٰذا مذهب س ، نَصَّ عليه في كتابه[2] .

وزعم ٱبن بابشاذ وأبو محمد بن ٱلسِّيْد أنَّ ٱلأمر ٱلذي يراد بما قبله ٱلعموم يُختار فيه ٱلرفع ، نحو قوله تعالى ﴿ واللَّذَان يَأتِيَانها مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾[3] ، ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[4] ، قال[5] : « فهٰذا ٱلقسم يُختار فيه ٱلرفع لشبهه بٱلشرط لِمَا دخله من ٱلعموم وٱلإبهام ، وٱلأمر ٱلذي يراد به ٱلخصوص يُختار فيه ٱلنصب ، نحو : زيدًا ٱضربه » .

وعند س[6] أنَّ ٱلآيتين متأوَّلتان على إضمار، وأنَّ ٱلكلام في ذٰلك جملتان ، وأنَّ ٱلتقدير : « فيما فُرض عليكم حُكمُ ٱلسارق وٱلسارقة ، فٱقطعوا أيديهما » ، و« في ٱلفرائضِ ٱلزانيةُ وٱلزاني ، فٱجلِدوا »[7] ، ونحو ذٰلك .

وقوله **أو نَهْيٌ** مثاله : زيدًا لا تَضرِبْه . وسواءٌ في ذٰلك ما صيغتُه صيغة ٱلنهي وما صيغتُه صيغة ٱلخبر، ومعناه ٱلنهي، نحو قوله[8]/: [٣: ٨٠/أ]

---

(١) ن : ٱلأولاد يرضعن ٱلأمهات . ح : ٱلأولاد يرضعون ٱلأمهات .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٣٩ .

(٣) سورة ٱلنساء : ١٦ .

(٤) سورة ٱلمائدة : ٣٨ .

(٥) إصلاح ٱلخلل ص ١٣١ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٧) هٰذا تأويل قوله تعالى ﴿ ٱلزَّانيةُ وٱلزَّاني فٱجْلِدُوا كُلَّ واحدٍ منهما مِائةَ جَلْدَةٍ ﴾ سورة ٱلنور : ٢ .

(٨) هو زهير بن أبي سلمى . شعره ص ٢٢٤ . يسار : غلام زهير . ولا تناظره : أقتله .

ٱلقائلينَ : يَسارًا ، لا تُناظِرُهُ غِشًّا لِسَيِّدِهِم ، في ٱلأمرِ ، إذْ أَمَرُوا

ومِن فروع ٱلأمر : زيدٌ أَسْمِعْ به ، لا يجوز نصب « زيد » ولا رفعه على ٱلفاعلية ولا [1] على ٱلٱشتغال ، لا على مذهب ٱلبصريين ، ولا على مذهب ٱلكوفيين .

وقوله أو **دعاءٌ** سواء أكان بصورة ٱلأمر أو بغير ذٰلك ، مثاله : زيدًا قَطَعَ ٱللّٰهُ يدَه، وزيدًا أَمَرَّ ٱللّٰهُ عليه ٱلعيش ، وعَمرًا لِيَجْزِهِ ٱللّٰهُ خيرًا ، وزيدًا فأَصْلِحْ شأنَه [يا رَبِّ][2] ، وقال أبو ٱلأسود[3] :

أَميرانِ كانا آخَيانِي كِلاهُما فكُلًّا جَزاهُ ٱللّٰهُ عَنِّي بِما فَعَلْ

وفي ٱلبسيط : « وجرى مجرى ٱلفعل ما كان من ٱلمصادر موضع ٱلفعل ، نحو : زيدًا جَدْعًا له وعَقْرًا ، وٱللّٰهَ حَمْدًا له ، وزيدًا ضَرْبًا له . وٱلمجرور هنا منصوب . وكذٰلك ما جرى مجرى ٱلأمر من أسمائه ، نحو : زيدًا ضَرابِه ، وٱلإبلَ مَناعِها ، وكذٰلك ٱلإغراء ، نحو : زيدًا عَلَيْكَه ، فيُنصَب بِما يدل عليه ما بعده » ٱنتهى .

وٱلنصب مع ٱسم ٱلفعل وفي ٱلإغراء لا يكون على مذهب ٱلبصريين ، إنَّما يكون على مذهب ٱلكسائي .

وقوله أو **وَلِيَ هو همزةَ ٱستفهام** ٱلضمير في « هو » عائد على ٱلٱسم ٱلسابق ٱلذي ٱشتغل عنه ٱلفعل . ومثاله : أزيدًا ضَربتَه ؟ وإنما خَصَّ ٱلهمزة بٱلذكر مع ما يُرَجِّح ٱلنصب لأنَّ غيرها من أدوات ٱلٱستفهام مِن مُوجِبات ٱلنصب ، وسواء أكان ٱلفعل ٱلذي وَلِيَ ٱلهمزةَ مِن باب ٱلظن أو غيره .

---

(١) ولا : تتمة يلتئم بها ٱلسياق .

(٢) يا رب : تتمة من ٱلٱرتشاف ص ٢١٦٧ . وٱلأمثلة في ٱلكتاب ١ : ١٤٢ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٤٢ وشرح أبياته ١ : ٨٨ وٱلأعلم ص ١٢٦ .

وقال ٱلفراء : إذا قلت : أعبدُ ٱللهِ ظَنَنتَه قائمًا ؟ فٱلرفع وجه ٱلكلام ؛ لأنَّ من عادات ٱلعرب أنْ يُلغوها إذا لم يكن فيها ٱلهاء وهي بين ٱسمين ، فتوهموا ذٰلك فيها وفيها ٱلهاء . وٱلنصب عند ٱلبصريين ٱلوجه .

وٱحترز بقوله **أو وَلِيَ هو همزةَ ٱستفهام** مِن أن يكون هو تليه ٱلهمزة ، فإنه لا يجوز فيه إلا ٱلرفع [1] نحو : زيدٌ أَضَرَبتَه ؟ لأنه لا يجوز : زيدًا أضَرَبتَ [2] ؟ وما لا يَعمل لا يفسِّر . ولا يُتَخَيَّل فرق بين ٱلهمزة وغيرها من أدوات ٱلٱستفهام وإنْ كان قد جاز فيها أشياء لم تَجُز في سائر أدواته ، وإذا كانوا مع ٱتِّساعهم فيها دون أخواتها لم يُجيزوا أن يَعمل ما بعدَها فيما قبلَها فأَحْرَى سائر حروفه .

وحكى ٱلأستاذ أبو علي عن أبي محمد بن حوط ٱلله أنه كان يذهب أبدًا إلى أنَّ للألف مزيةً على سائر حروف ٱلٱستفهام ، وأنَّ ما بعدها يفسِّر ما قبلَها . وقد كنتُ نَبَّهته على هٰذا ٱلموضع مِن كلام س ، فلم يكن له بدٌّ مِنَ ٱلرجوع إليه . ٱنتهى . ويعني بـ« هٰذا ٱلموضع » قول س [3] في « هٰذا باب من ٱلٱستفهام يكون ٱلٱسم فيه رَفْعًا [4] » : « ألا ترى أنك تقول : زيدٌ هٰذا أَعَمْرٌو ضَرَبَه أم بِشْرٌ ، ولا تقول : عَمْرًا أضَرَبتَ . فكما لا يجوز هٰذا لا يجوز ذٰلك » ٱنتهى .

وسواء فيما وَلِيَ ٱلهمزةَ أكان ٱلسؤال عن ٱلفعل، نحو: أزيدًا/ ضربتَه؟ أم عن ٱلٱسم، نحو: أزيدًا ضربتَه أم عمرًا، ٱلمختار في ٱلمسألتين ٱلنصب، وأنشد س [5]: [٣: ٨٠/ب]

أَثَعْلَبَةَ ٱلفَوارِسَ أم رِيَاحًا   عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وٱلْخِشابَا

---

(١) فيه إلا ٱلرفع : ليس في ك .

(٢) ك ، ح : أضربته .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٢٨ .

(٤) رفعًا : سقط من ك .

(٥) ٱلبيت لجرير . ديوانه ص ٨١٤ وٱلكتاب ١ : ١٠٢ و٣ : ١٨٣ .

وزعم أبو ٱلحسين بن ٱلطَّراوة أنه إذا كان ٱلسؤال عن ٱلفعل فٱلمختار ٱلحمل على ٱلفعل ، وإذا كان عن ٱلآسم فلا يحمل على ٱلفعل ، بل على ٱلآبتداء . وزعم أنَّ س أخطأ في ٱستشهاده بقوله « أَثَعْلَبَةَ ٱلفَوارسَ »؛ إذ هو على خلاف ما ينبغي، فكأنه شاذ نادر لأنَّ ٱلسؤال فيه عن ٱلآسم ، وهو قد نُصب حملاً على ٱلفعل ، وإنَّما كان حقه أنْ يكون مرفوعًا .

وقال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن بن ٱلضائع : « لا يلزم من تقديم ٱلآسم إذا كان ٱلسؤال عنه وجعله يلي ٱلهمزة أن يكون مبتدأ ، بل هو محمول على إضمار ٱلفعل ؛ لأنَّ ٱلهمزة تَطلب ٱلفعل ٱختيارًا ، سواء أكان ٱلسؤال عن ٱسم أم كان عن فعل ، إلا أنه إذا كان عن ٱسم يُجعَل ٱلآسم في ٱللفظ خاصَّة يلي ٱلهمزة وأَمْ ، وإنْ كان عن فعل جُعل[1] يلي ٱلهمزة وأَمْ لفظًا وتقديرًا ، ثُمَّ ٱلمسموع مِنَ ٱلعرب هو ما قَعَّدَ س في هٰذا ٱلباب وغيره من ٱختيار ٱلحمل على ٱلفعل ، وفسد قول ٱبن ٱلطراوة إنه يجب ٱلرفع على ٱلآبتداء » ٱنتهى .

ويدل على صحة ما ذهب إليه س قول ٱلعرب : أزيدًا ضربتَ أم عمرًا ؟ بٱلنصب ، وهو سؤال عن ٱلآسم ، فلو كان ما ذهب إليه ٱبن ٱلطراوة صحيحًا لم يَجُز ٱلنصب ، ولوجب ٱلرفع على ٱلآبتداء ، لكنه ينبغي أنْ يُقدَّر ٱلفعل متأخرًا عن ٱلآسم في مسألة ٱلآشتغال ، فيقال في مثل « أزيدًا ضربتَه أم عمرًا » : إنَّ تقديره : ضربتَ ضربتَه أم عمرًا .

وٱلأخفش يَجعل أدوات ٱلآستفهام كٱلهمزة ، فيختار ٱلنصب فيما يلي ٱلأداة[2] على ٱلآشتغال ، فيقول : أَيُّهم زيدًا ضَرَبَه ؟ ومَنْ أمةَ ٱللهِ ضَرَبَها ؟ كما يقول : أزيدًا مررتَ به ؟

---

(١) جعل : ليس في ك .

(٢) ٱلأداة : ليس في ك .

وقال س [1] : « وإنْ قلت : أَيُّهم زيدًا ضَرَبَ ؟ قَبُحَ » . وإنما قَبُحَ لأنَّ أدوات[2] ٱلٱستفهام غير ٱلهمزة أشبهت أدوات ٱلشرط غير إنْ ، فكما يقبح ذٰلك مع فعل ٱلشرط قَبُحَ معها .

وقوله **أو حرفَ نفيٍ لا يَخْتَصُّ** مثاله : ما زيدًا ضَربتُه ، ولا زيدًا قتلتُه ولا عمرًا .

وٱحترز بقوله **حرف نفي** مِن « ليسَ »، فإنَّها فعل، وإذا وليها ٱلٱسم ٱلسابق كان ٱسمًا لها ، فيتعين رفعه، نحو : ليس زيدٌ أضربه، فتخرج ٱلمسألة من ٱلٱشتغال .

وٱحترز بقوله **لا يَخْتَصُّ** مِن حرفِ نفيٍ يَخْتَصُّ ، وذٰلك « إنْ » و« لم » و« لَمَّا » ٱلجازمة ؛ لأنَّ ٱلٱسم لا يلي واحدًا منها إلا في ضرورة ، فيكون إذ ذاك محمولاً على إضمار فعل على جهة ٱلوجوب ، كما قال ٱلشاعر[3]:

ظُنِنْتُ فقيرًا ذا غِنًى ، ثُمَّ نِلْتُهُ فلَمْ ذا رجاءٍ أَلْقَه غيرَ واهِبِ

/ أي : فلَمْ أَلْقَ ذا رجاءٍ أَلْقَه غيرَ واهب . [٣: ٨١/أ]

وما ذكره ٱلمصنف من أنه إذا ولي ٱلمشتغَلُ عنه حرفَ نفي لا يَختص يُختار فيه ٱلنصب كحاله [4] إذا ولي همزة ٱلٱستفهام مخالف لظاهر كلام س ، فإنَّ س لَمَّا ذَكر ٱلنصب [5] فيه قال بعد ذٰلك [6] : « وإنْ شئتَ رَفَعتَ ، وٱلرَّفعُ فيه أَقوَى إذ كان يكون في ألف ٱلٱستفهام ؛ لأنَّهن نفيُ واجبٍ ، يُبتدأ بعدهنَّ ، ويُبنَى على ٱلمبتدأ بعدهنَّ ، ولم يَبلغنَ أنْ يكنَّ مثلَ ما شُبِّهْنَ به » . وهٰكذا قال أبو بكر بن

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٢٦ .

(٢) في ٱلمخطوطات : أداة .

(٣) ٱلبيت في شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٤٢ وشرح أبيات ٱلمغني ٥ : ١٤٤ ـ ١٤٥ [٤٥٢]. ك، ن، ح: ثم عِلْتُهُ. وٱلتصويب من ٱلمصدرين ٱلسابقين.

(٤) ك : فحاله .

(٥) ٱلكتاب ١ : ١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٦) ٱلكتاب ١ : ١٤٦ .

طاهر في شرحه كلام س ، وأنَّ ٱلرفع أقوى من ٱلنصب لأمن ٱلرفع في حروف ٱلٱستفهام .

وقال ٱلأستاذ أبو علي : حروف ٱلنفي متوسطة بين حروف ٱلٱستفهام وٱلٱبتداء ، فٱلرفع فيها قريب من ٱلنصب ، فهي كحروف ٱلٱستفهام في أنَّها تُخرج ٱلواجب إلى حد ٱلنفي ، كما أنَّ حروف ٱلٱستفهام تُخرجه إلى حد ٱلٱستفهام ، وهي محمولة على ٱلٱبتداء لأنَّها تقتضيه ونفي له ، وأنَّها تُبقي لفظ ٱلٱبتداء ، فيبقى معها على حاله وقوة ٱلرفع فيه .

وقال ٱبن خروف : لما ضَعُفَ طلب حروف ٱلنفي للفعل شبَّهها بحروف ٱلٱستفهام ؛ لأنَّها دخلت لنفي ٱلواجب ، كما أنَّ ٱلٱستفهام غير واقع ، ولم يُشبِّهها بٱلجزاء وٱلأمر وٱلنهي لٱختصاص هٰذه بٱلفعل ، وقد ٱعتلَّ لتقديم ٱلنصب في ٱلٱستفهام بحمله على ٱلشرط ، فيجب أن يكون ٱلنصب هنا أضعف منه في ٱلٱستفهام ، وٱلرفع هنا أقوى منه في ٱلٱستفهام ، ولولا كثرة ٱلنصب هنا في كلامهم لكان ٱلرفع فيه أقوى من ٱلنصب ، فغايته أن يستوي معه ، وكلام س محتمل في ذٰلك ؛ إذ ضَعَّفه عن ٱلٱستفهام ٱلذي جعله مشبَّهًا بٱلشرط ، وٱلمشبَّه بٱلشيء لا يَقوَى قُوَّته .

وفي تعليق علي بن موسى بن حماد عن أبي ٱلحسن بن ٱلباذش أنَّ ٱلرفع وٱلنصب مستويان ، كقولك : ما زيدٌ ضربتُه ، وما زيدًا ضربتُه ، فٱلنصب لأنَّ ٱلنفي غير واجب كٱلٱستفهام ، وٱلرفع لأنه نفيُ واجب ، فيجري مجرى ٱلواجب لأنه يقتضيه .

وذكر ٱبن عصفور أنَّ مذهب ٱلجمهور أنَّ ٱلنصب أقوى من ٱلرفع ، وٱختاره [1] . وٱتَّبَعَهم ٱلمصنف .

---

(١) ٱلمقرب ١ : ٩١ .

فصار في ٱلمسألة ثلاثة مذاهب : ٱستواؤهما ، وأرجحية ٱلرفع ، وأرجحية ٱلنصب .

ومِن غريب ٱلنقل ما ذكره ٱبن أصبغ مِن أنَّ س و عامة ٱلنحويين أجازوا ٱلرفع في قولك : ما زيدًا ضربته ولا عمرًا أكرمته ، ومنعه بعض ٱلمتأخرين ، وكأنه غلط ، أو هو يُتَأَوَّل [1] على معنى ٱختيار ٱلرفع .

وقوله **أو حيثُ** مثاله : حيثُ زيدًا تلقاه يُكرمُك . وإنَّما كان ٱلنصب أرجح لأنَّ « حيثُ » في معنى حروف ٱلمجازاة .

وقوله **أو عاطفًا على جملة فعلية تحقيقًا**[2] مثاله : لَقيتُ زيدًا وعَمرًا كَلَّمتُه . وسواء / أكان ٱلفعل متعديًا أم لازمًا ، متصرفًا أم جامدًا ، تامًّا أم ناقصًا، نحو: لَستُ أخاك وزيدًا أُعينُك عليه، وكنتُ أخاك وعَمرًا كنتُ له أخًا. وسواء أقَدَّمتَ ٱلفعل أم أخَّرتَه، نحو : عَمرًا لقيتُ[3] وزيدًا كَلَّمتُه، وتقول: قامَ زيدٌ وعَمرًا كَلَّمتُه. [٣: ٨١/ب]
وإنما كان راجحًا للمشاكلة ؛ إذ يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، قال تعالى ﴿فدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا. وقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾[4]، وقال ﴿فَرِيقًا هَدَى وفَرِيقًا حَقَّ عَلَيهِمُ الضَّلالَةُ﴾[5]، ٱلتقدير: وأغرقْنا قومَ نوح، وأَضَلَّ فريقًا، وقال ٱلشاعر[6]:

وتَيْماءَ ، لَمْ يَتْرُكْ بِها جِذْعَ نَخْلَةٍ ولا أُطُمًا إلا مَشِيدًا بِجَنْدَلِ

---

(١) ك : وكأنه أغلط أو يتأول . ن : وكأنه أغلط أو هو ماول . ح : وكأنه غلط أو يتأول .

(٢) تحقيقًا : سقط من ك .

(٣) ن : لقيته .

(٤) سورة ٱلفرقان : ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) سورة ٱلأعراف : ٣٠ .

(٦) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٢٥ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ١٠٥ . ٱلأطم : ٱلبيت ٱلمسقَّف . وٱلجندل : ٱلصخر .

أي : وخَرَّبَ تَيماءَ ، وهو معطوف على قوله [1] :

وأَضْحَى يَسُحُّ ٱلماءَ عن كُلِّ فِيْقَةٍ   يَكُبُّ على ٱلأَذْقانِ دَوْحَ ٱلكَنَهْبَلِ

وهٰذا لا ٱختلاف فيه بين ٱلنحويين. إلا أنَّ ٱلفراء قال: إنْ أردت أن تكون ٱلجملة معطوفة على ٱلجملة نحو: زيد هٰكذا وعمرو هٰكذا، ٱخترت ٱلرفع. وإلا إذا كان ٱلفعل لازمًا، نحو: قام زيدٌ وعمرًا ضربتُه، فٱختار س وأصحابه ٱلنصب. قال ٱلجرمي: وٱختار غير س ٱلرفع. وإلا في «ليس»، نحو: لستُ أخاك وزيدًا أُعينُك عليه، فاختار س[2] ٱلنصب؛ [لأنَّها فعلٌ][3] تَصرَّفُ في معناها تَصَرُّفَ كانَ. وقال ٱلفراء: في ليس ٱلرفع لا غير.

وقوله أو **تشبيهًا** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [4] : « وليس ٱلغرض في ترجيح نصب ما بعد ٱلعاطف إلا تعادُل ٱللفظ ظاهرًا ، ولولا ذٰلك لم يرجَّح بعد حتى ؛ لأنَّها لا يُعطف بها جملة بل مفرد على كل ، فإذا قلت : ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُ أخاه ، فـ(حتى) حرف ٱبتداء ، ولكنْ لَمَّا وَلِيَها في ٱللفظ بعض ما قبلها أشبهت ٱلعاطفة ، فأُعطي تاليها ما أُعطي تالِي ٱلواو . فإن قلت ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُه فٱلأجود أن تنصب زيدًا بمقتضي ٱلعطف ، وتجعل ضربتُه توكيدًا . فلو قلت ضربتُ زيدًا حتى عمرٌو ضربتُه تَعيَّنَ رفع عمرو بزوال شبه حتى ٱلٱبتدائية بٱلعاطفة ؛ إذ لا تقع ٱلعاطفة إلا بين بعض وكل » ٱنتهى كلامه .

---

(١) هو ٱمرؤ ٱلقيس . ديوانه ص ٢٤ وشرح ٱلقصائد ٱلسبع ص ١٠٣ . يسح : يصبُّ . وٱلفِيقة : ما بين ٱلحلْبتين ، كأنه يَحلُب حَلبة ويسكن ساعة ثم يَحلُب أُخرى . يعني ٱلسحاب، وذٰلك أشدُّ ٱلمطر . ويكب على ٱلأذقان : يقلعه فيلقيه على وجهه . وٱلدَّوح : ٱلعظام من ٱلشجر ، واحدته دَوحة . وٱلكَنَهْبَل : شجر هو من أعظم ٱلعِضاه ، واحدته كَنَهْبَلة .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٨٩ .

(٣) لأنَّها فعل : تتمة من ٱلكتاب ١ : ٨٩ .

(٤) ٢ : ١٤٢ .

ولم يذكر ٱلمصنف مما يشبه حرف ٱلعطف غير « حتى » ، وكأنه قصد ٱلتمثيل لا ٱلحصر في شبيه ٱلعطف .

وذكر س حتّى ، ولكنْ ، وبَلْ ، قال س [(١)] : « وممَّا يُختار فيه ٱلنصب قوله : ما لَقِيتُ زيدًا ولكنْ عَمرًا مررتُ به ، وما رأيتُ زيدًا بلْ خالدًا لَقِيتُ أباه ، تُجريه على قولك : لَقِيتُ زيدًا وعَمرًا لم أَلْقَه » .

وقال س أيضًا [(٢)] : «وممَّا يُختار فيه ٱلنصبُ لِنَصبِ ٱلأول ، ويكون ٱلحرف ٱلذي بين ٱلأول وٱلآخر بِمنْزلة ٱلواو وٱلفاء وثُمَّ ، قولُك : قد لَقِيتُ ٱلقومَ كُلَّهم / حتى عبدَ ٱللهِ لَقِيتُه، وضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُ أباه، وأتيتُ ٱلقومَ أجمعينَ حتى زيدًا مررتُ به ، ومررتُ بٱلقومِ حتى زيدًا مررتُ به». وإنما ٱختير ٱلنصب لأنَّها حروف تشبه ٱلعاطفة من حيث إنَّها لا تكون إلا بعد كلام ، ولا تُبتدأ أصلاً ، ولأنَّها أيضًا يُعطف بها في ٱلمفردات ، فٱختيرت ٱلمشاكلة لذٰلك ، كما ٱختير في حروف ٱلعطف . [٣: ٨٢/أ]

وقول ٱلمصنف في ٱلشرح « فإنْ قلت ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُه فٱلأجود أن تنصب زيدًا بمقتضي ٱلعطف ، وتجعل ضربته توكيدًا » ليس بسديد ؛ لأنك إذا جعلت ذٰلك من باب ٱلعطف ٱقتضى أن تكون ٱلجملة توكيدًا كما ذكر، وإذا جعلت زيدًا منصوبًا من باب ٱلٱشتغال كانت ٱلجملة غير مؤكَّدة ؛ ألا ترى أنَّها في نحو « زيدًا ضربتُه » لا يقال إنَّها مؤكَّدة ، بل هي غير مؤكَّدة قطعًا ، بل هي مؤسِّسة ، وإذا دار ٱلأمر بين أن تكون ٱلجملة للتأكيد وبين أن تكون للتأسيس كان جعلها للتأسيس أولَى ، بل لا يُذهب للتأكيد إلا عند عدم ٱحتمال ٱلتأسيس . وعلى أنَّ ٱلمسألة من باب ٱلٱشتغال أوردها س ، قال س : « لَقِيتُ ٱلقومَ كلَّهم

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٩٠ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ٩٦ .

حتى عبدَ ٱللهِ لَقِيتُه » ، جعله من باب ٱلٱشتغال ، وإنما جعل س ٱلجملة توكيدًا حيث لم يُمكن أن تكون مفسِّرة ، وذٰلك عند جر ٱلٱسم بـ(حتى) ، قال س [(١)] :
« وقد يَحسُن ٱلجر في هٰذا ، وهو عربي ، وذٰلك قولك : لَقِيتُ ٱلقومَ حتى عبدِ ٱللهِ لَقِيتُه ، فإنَّما جاء بـ(لَقِيتُه) توكيدًا بعد أنْ جعله غايةً ، كما تقول : مَررتُ بزيدٍ وعبدِ ٱللهِ مَررتُ به » ٱنتهى .

ولم يُجز س في «ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدًا ضربتُه» أن تكون توكيدًا لأنَّها [(٢)] مفسِّرة مؤسِّسة ، وحَملُ ٱلجملةِ على ٱلتأكيد إنَّما يُذهَب إليه حيث لا يُمكن ٱلتأسيس .

وقد ذهب بعض نحاتنا [(٣)] إلى أنه لا يجوز ٱلتوكيد في نحو « ضربتُ ٱلقومَ حتى زيدٌ ضربتُه » ؛ لأنَّ ٱلجملة [(٤)] لا تكون توكيدًا حتى تشتمل على ضميرِ ما عمل فيه ٱلعامل ٱلأول ، نحو : ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُهم . وهو مخالف لِمَا ذهب إليه س .

وقول ٱلمصنف في ٱلشرح أيضًا « فلو قلت ضربتُ زيدًا حتى عمرٌو ضربتُه تَعيَّن رفع عمرو لزوال شبه حتى ٱلٱبتدائية بٱلعاطفة إذ لا تقع ٱلعاطفة إلا بين بعض وكل » - لم يتعرض س ولا غيره لِهٰذا ٱلشرط ٱلذي شَرَطه ٱلمصنف في (حتى) هٰذه مِن أنه لا يُحمل ٱلٱسم بعدها على إضمار فعل على سبيل ٱلٱشتغال حتى يكون فيها شرطُ (حتى) ٱلعاطفة مِن أنَّ ما بعدها يكون جزءًا مما قبلها .

وفي ٱلبسيط : « وجعل بعضهم من ٱلٱستئناف (إذا) ٱلمفاجأة في قولك :
[٣: ٨٢/ب] جئتُ فإذا عبدُ ٱللهِ تضربُه ، و(حتى) في / قولك : أكرمتُ ٱلقومَ حتى زيدٌ

(١) ٱلكتاب ١ : ٩٧ .
(٢) ح : توكيدًا وإنما هي .
(٣) ح : بعض نحاة ٱلأندلس .
(٤) زيد هنا في ح : عنده .

أكرمتُه، إلا أنْ يكون حرف عطف، فيجري مجرى حروف ٱلعطف» ٱنتهى . وهٰذا مما يؤيد قول ٱلمصنف .

قوله **أو كان ٱلرفعُ يُوهِمُ وصفًا مُخِلاًّ** قال ٱلمصنف في ٱلشرح [١] : «من مُرَجِّحات ٱلنصب أنْ يكون مُخَلِّصًا من إيهام غير ٱلصواب، وٱلرفع بخلاف ذٰلك ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [٢] ، فإنَّ نصب (كُلَّ شَيْءٍ) يَرفع تَوَهُّم كون (خَلَقْنَاهُ) صفة لِ(شَيْءٍ) ؛ إذ لو كان صفة له لم يفسِّر ناصبًا لِمَا قبله ، وإذا لم يكن صفة كان خبرًا ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر ، خيرًا كان أو شرًّا ، وهو قول أهل ٱلسُّنَّة ، ولو قرئ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ بٱلرفع لٱحتمل أن يكون (خَلَقْنَاهُ) صفة مخصصة ، وأن يكون خبرًا ، فكان ٱلنصب لرفعه ٱحتمال غير ٱلصواب راجحًا » ٱنتهى كلامه .

وهٰذا ٱلذي ذكره ٱلمصنف من ترجيح ٱلنصب بٱلسبب ٱلذي ذكر هو قول أكثر ٱلنحويين . وأمَّا س [٣] فإنه ذكر أنَّ ٱلرفع أقوى في نحو : إنِّي زيدٌ لَقيتُه ، وأنا عمرٌو ضربتُه ، ولَيتَني عبدُ ٱللهِ مَررتُ به . ثم قال بعد [٤] : « فأمَّا قول ٱلله عز وجل ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فإنَّما جاء على قوله : زيدًا ضربتُه ، وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [٥] ، إلا أنَّ ٱلقراءة لا تُخالَف لأنَّها ٱلسُّنَّة » ٱنتهى . فليس في كلام س إشارة إلى ترجيح ٱلنصب بسبب، وإنَّما خرَّجَ ذٰلك على : زيدًا ضربتُه .

وظاهر كلام المصنف و(س) أنَّ قوله ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ﴾ لم يُقرأ إلا

---

(١) ٢ : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) سورة ٱلقمر : ٤٩ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ١٤٨ .

(٥) سورة فصلت : ١٧ . وقد تقدم تخريج قراءة ٱلنصب في ص ٣٠٣ .

بٱلنصب ، وليس كذٰلك ، بل قُرئ بٱلرفع [١] على ٱلٱبتداء ، وعلى ما يقتضيه أكثر كلام ٱلعرب .

ورُوي عن ٱلأخفش [٢] أنه جعل ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ في موضع ٱلصفة . ولا يتمُّ له ذٰلك إلا بقراءة ٱلرفع ؛ إذ يحتمل ٱلصفة وٱلخبر ، وأمَّا في قراءة ٱلنصب فلا يُتَصَوَّر ذٰلك ؛ لأنَّ ٱلفعل ٱلواقع صفةً لا يُفَسِّر .

قال ٱبن خروف : وإنَّما ٱعتذر س بقوله بأنَّ ٱلقراءة لا تُخالَف لضعف قراءة ٱلنصب ؛ لكونِها بِمنْزلة : زيدًا ضربتُه .

وقال ٱبن عصفور : « ثم قال - يعني س - : (وأمَّا قول ٱللّٰه تعالى) يريد أنَّ ٱلنصب فيه ضعيف ، وٱلرفع أحسن منه ؛ لأنه ليس قبله ما يوجب ٱلنصب ، فهو بِمنْزلة : زيدٌ ضربتُه » ٱنتهى .

وقول ٱبن خروف وٱبن عصفور إنَّ ٱلنصب ضعيف ، وقول ٱبن عصفور أيضًا في قراءة ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ يريد - يعني س - أنَّ هٰذا أيضًا جاء على ٱلوجه ٱلأضعف في ٱلنصب - ليس كما ذكرا أنه وجه ضعيف ولا أضعف ، بل هو ٱلوجه ٱلعربي ٱلكثير ، لا ٱلأكثر ، قال س هنا : « وهو عربي كثير » . وقال في أول أبواب ٱلٱشتغال [٣] : « وإنْ شئتَ قلتَ: زيدًا ضربتُه ». ثم قال [٤] : « وقرأ بعضهم ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، / وأنشدوا هٰذا ٱلبيت على وجهين، على ٱلرفع وٱلنصب، قال بشر بن أبي خازم [٥]: [٣: ٨٣/أ]

---

(١) قرأ به أبو ٱلسمال كما في ٱلمحتسب ٢ : ٣٠٠ . وذكرها غير منسوبة ٱلأخفش في معاني ٱلقرآن ص ٤٨٩ .

(٢) نص على ذٰلك في معاني ٱلقرآن ص ٤٨٩ . ح : عن ٱلعرب .

(٣) ٱلكتاب ١ : ٨١ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٨٢ .

(٥) ديوانه ص ٢٥٧ [شرح د. صلاح ٱلدين ٱلهواري] وأمالي ٱبن ٱلشجري ٣: ١٣١ وفيه تخريجه. ٱلرِّوَى: ٱلخُثَراء ٱلأنفس ٱلمستثقِلون نومًا، ٱلواحد رَوْبان، أو رائب.ك: تميم بني مر.

فأمَّا تَميمٌ تَميمُ بنُ مُرٍّ فألْفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِيامَا »

ثم قال [(١)] : « فٱلنصبُ عربيٌّ كثير ، وٱلرفعُ أَجوَدُ » ٱنتهى كلام س . وفُهم من قوله « وٱلرفعُ أجودُ » أنَّ ٱلنصب جيِّد ، وما كان عربيًّا كثيرًا جيِّدًا [(٢)] لا يُقال فيه إنه ضعيف ولا أضعف . وظاهرُ كلام س « أنَّ ٱلقراءة لا تُخالَف لأنَّها ٱلسُّنَّة » رجوعُ هٰذا ٱلتعليل إلى ٱلآيتين .

وزعم ٱلأستاذ أبو علي وٱبن عصفور أنَّ ذٰلك تعليل لقراءة ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ فقط ؛ لأنَّ ٱلآية ٱلأولى فيها عندهما مُوجِب ترجيح ٱلنصب ، وهو مُوجِب ٱلعموم ، وٱلرفع لا دليل فيه عليه لٱحتمال أن يكون (خَلَقْنَاهُ) صفة ، ويكون (بِقَدَرٍ) هو ٱلخبر .

ص: وإنْ وَلِيَ ٱلعاطفُ جملةً ذاتَ وجهين ـ أي: ٱسْمِيَّةَ ٱلصدر فِعلية ٱلعَجُز ـ ٱستوى ٱلرفعُ وٱلنصبُ مطلقًا، خلافًا للأخفش ومَن وافَقَه في ترجيح ٱلرفع إنْ لم يَصلُح جَعلُ ما بعدَ ٱلعاطف خبرًا، ولا أثرَ للعاطف إنْ وَلِيَه «أمَّا».

وٱبتداءُ ٱلمسبوق بٱستفهام أَولَى من نصبه إنْ وَلِيَ فَصلاً بغيرِ ظَرف أو شِبْهِه، خلافًا للأخفش، وكذا ٱبتداءُ ٱلمَتلُوِّ بـ«لَمْ» أو«لنْ» أو «لا»، خلافًا[(٣)] لٱبنِ ٱلسِّيْد.

ش : ٱلعاطف قد يكون من ٱلحروف ٱلتي تُشرِّك في عطف ٱلمفردات في ٱلإعراب وٱلحكم، وقد يكون فيما يُشرِّك في ٱلإعراب في عطف ٱلمفردات ، مثاله : زيدٌ ضربتُه وعمرٌو أكرمتُه ، وزيدٌ لَقيتُه لا بل عمرٌو مررتُ به .

وإذا قلت ما أحسنَ زيدًا فليس حكمه عندهم حكم : زيدٌ ضربتُه ، لا

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٨٢ .

(٢) ك ، ن : جدًّا .

(٣) للأخفش ، وكذا ٱبتداءُ ٱلمَتلُوِّ بـ« لَمْ » أو« لنْ » أو « لا » ، خِلافًا : سقط من ك .

يُلحَظ في قوله أَحسنَ زيدًا ما يُلحَظ في ضربتُه ؛ لأنَّ فعل ٱلتعجب قد جرى مجرى ٱلأسماء ، ولذٰلك صُغِّرَ ، وٱعتقد ٱلكوفيون [١] فيه أنه ٱسم ، فلذٰلك يُختار أن تقول : ما أَحسنَ زيدًا وعمرٌو مررتُ به ، برفع عمرٍو على المختار [٢] ، كأنه معطوف على جملة ٱسمية ، أو كأنه مبدوء بجملته من غير عطف ، وقد أهمل ٱلمصنف ٱلتنبيه على ذٰلك .

وما أشبهَ ٱلعاطفَ حُكمُه كٱلعاطف ، وقد أهمله ٱلمصنف في ٱلفَصِّ وفي ٱلشرح ، نحو « حتى » ، تقول : أنا أضربُ ٱلقومَ حتَّى عمرٌو أَضربُه .

وإنَّما ٱحتاج في تفسير ذات ٱلوجهين إلى قوله « أي : ٱسمية ٱلصدر فعلية ٱلعَجُز » لأنَّ ذات ٱلوجهين يُراد بها كبرى وصغرى، فٱلصغرى في ضمن ٱلكبرى، وٱلصغرى أَعَمُّ مِن أن تكون ٱسمية أو فعلية ، فبيَّن أنَّ ٱلمراد بقوله « ذاتَ وجهين » ما يجوز فيه ٱلرفع بٱعتبار ٱلكبرى ، وٱلنصب بٱعتبار ٱلصغرى ، ولا تكون كذٰلك حتى تكون ٱسمية ٱلصدر فعلية ٱلعَجُز .

[٣: ٨٣/ب] وأهملَ ٱلمصنف أنَّ ٱلوصف ٱلمخبَر به / عن ٱلمبتدأ يتنزَّل منْزلة ٱلجملة ٱلفعلية في ذٰلك، مثاله : هٰذا ضاربٌ عبدَ ٱللهِ وزيدٌ يَمُرُّ به ، وزيدٌ ضاربُ عمرٍو غدًا وبِشرٌ سَيَضربُه ، وهٰذا ضاربُ ٱلقوم حتى زيدٌ يضربُه ، إذا أردت معنى ٱلتنوين ، فجميع هٰذه ٱلمُثُل التي سردناها يجوز فيها ٱلرفع وٱلنصب .

وقوله **ٱستوى ٱلرفعُ وٱلنصب** هٰذا ٱلذي قاله ٱلمصنف قاله ٱلجزولي [٣] من أنَّ ٱلوجهين على حدٍّ سواء . وقال ٱلمصنف في ٱلشرح في هٰذه ٱلمسألة [٤] : « جاز

---

(١) ٱلإنصاف ص ١٢٦ [١٥] .

(٢) ن : على أنه ٱلمختار .

(٣) ٱلمقدمة ٱلجزولية ص ١٠١ .

(٤) ٢ : ١٤٣ .

رفعه ونصبه جوازًا حسنًا دون ترجيح ؛ لأنه إذا رُفع كان مبتدأً مخبَرًا عنه بجملة فعلية معطوفًا على مبتدأ مخبَر عنه بجملة فعلية ؛ وإذا نُصب كان معمولَ فعل معطوفًا في ٱللفظ على معمولِ فعل ، فمع كل واحد من ٱلعملين مُشاكَلة توجب عدم ٱلمفاضلة ، ولكلٍّ منهما ضَعفٌ وقُوَّة ، فضَعفُ ٱلرفع لِتَرتُّبه على أبعدِ ٱلمشاكلين ، وقُوَّته لصلاحيةِ ٱلثاني فيه لأنْ يَسُدَّ مَسَدَّ ٱلأول ، وضَعفُ ٱلنصب لعدم صلاحية ٱلثاني فيه أنْ يَسُدَّ مَسَدَّ ٱلمحمول عليه ، وقُوَّته لِتَرتُّبه على أقرب ٱلمشاكلين ، فحصل بذٰلك تَعادُل في مراعاة ٱلتشاكل » ٱنتهى .

وفي ٱلبسيط : هما على ٱلسواء على رأي س ، وترجيح ٱلرفع على رأي أبي علي .

وقال بعض معاصرينا : لم يُصَرِّح س أنَّهما على حد سواء ، إنَّما ذهب إلى ذٰلك ٱلجزولي ، وٱلأظهر أن يكون ٱلحمل على ٱلفعل ٱلذي في ٱلجملة ٱلصغرى أحسن من ٱلحمل على ٱلكبرى ؛ لأنَّ ٱلصغرى أقرب ، وهي ٱلتي تلي ، وهم كثيرًا ما يُراعون ٱلجِوار - وإن كان ينقض ٱلمعنى - كقولهم : هٰذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ [1] .

وطائفة أنكرت هٰذا ومنعت من ٱلحمل على ٱلصغرى ٱلبتة . ونسبه ٱبن عصفور [2] للفارسي قولاً . وٱلصحيح أنه لأبي بكر بن طاهر ، وهو أنَّ ٱلعطف على كل حال إنَّما هو على ٱلكبرى ، فإنْ كان مرفوعًا فلا كلام فيه ، وإنْ كان منصوبًا فمحمول على ٱلكبرى ، مُلاحَظ فيه معنى ٱلصغرى للمشاكلة ، وكأنه نوع من ٱلتوهم ، ولا يلزم إذا لُحِظَت ٱلصغرى من جهة ٱلمشاكلة أنْ يكون ٱلعطف عليها ، بل هو معطوف على ٱلكبرى ، مُشاكَل [3] بينها وبين ٱلصغرى ،

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٦٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٢) ٱنظر شرح ٱلجمل ١ : ٣٦٨ وٱلمسائل ٱلبصريات ص ٢١٣ - ٢١٦ .

(٣) ن : مشاكلة . ح : مشاكلاً .

كقوله تعالى ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾ [١] ، وقوله [٢] :

.... لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا ....

وآختار هٰذا ٱلقولَ ٱبنُ عصفور [٣] ، إلا أنه مخالف لظاهر كلام س ، فإنَّ س قال [٤] : إذا كان منصوبًا فإنه [٥] محمول على ٱلصغرى . وٱلحَمل لا يُفهَم منه إلا ٱلعطف .

وقول ٱلمصنف « وإذا نُصب كان معمولَ فعلٍ معطوفًا في ٱللفظ على معمولِ فعلٍ » ليس بجيد ، فإنه كما يُعطَف على ٱلجملة ٱلصغرى ٱلمتضمنة منصوبًا

[٣: ٨٤/أ] كذٰلك يُعطَف على ٱلصغرى وإنْ لم يكن / فيها منصوب ٱلبتة ، نحو : زيدٌ قامَ أخوه وعَمرًا كَلَّمتُه ، فمراعاة ٱلمشاكلة ليست لكون ٱلصغرى فيها منصوب ، بل لمجرد كونها فعلية .

وقوله **مطلقًا ، خلافًا للأخفش ومَن وافقَه** إلى قوله **خبرًا** ٱلجملة ٱلمعطوفة على ٱلجملة ٱلصغرى إمَّا أنْ يكون فيها ضمير يعود على ٱلمبتدأ ٱلذي في ٱلجملة ٱلكبرى أو لا يكون ، فإنْ كان فيها ضمير جازت ٱلمسألة ، نحو : هندٌ ضربتُها وزيدًا كَلَّمتُه في دارها ، وإنْ لم يكن فيها ضمير فأربعة مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه جماعة من ٱلقدماء وٱلفارسي [٦] مِن جواز ٱلعطف على ٱلصغرى ، نحو : هندٌ ضربتُها وعمرًا أكرمتُه ، وهو ظاهر كلام س [٧] .

---

(١) سورة ٱلمنافقون : ١٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ٣ : ٢٤٩ .

(٣) شرح ٱلجمل ١ : ٣٦٨ .

(٤) ٱنظر ٱلكتاب ١ : ٩١ ـ ٩٢ .

(٥) في ٱلمخطوطات : إنه .

(٦) ٱلتعليقة ١ : ١٢٢ وٱلمسائل ٱلبصريات ص ٢١١ ـ ٢١٣ .

(٧) ٱلكتاب ١ : ٩١ .

قيل للفارسي : إذا عطفت على ٱلصغرى لزم ٱلرابط .

قال : قد نجد ما يدلُّ على ما قلتُ؛ ألا ترى أنَّ (إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان)[١] لا يجوز في ٱلحكاية ، أي (زيد) لا يجوز ، فإذا قلت : إنَّك وزيدٌ قائمان ، أو : مَنْ زيدٌ - جاز . وإنَّما جاز ذٰلك مع ٱلضمير ٱلذي هو ٱلكاف في (إنَّك) وفي[٢] (مَن) ، ولم يَجز في ٱلٱسم ٱلمعرب ؛ لأنك إذا عطفتَ على معرب فيلزمك أنْ تحمل عليه من نوعه كراهية ٱلخلاف ، وإذا عطفتَ على ما لا يظهر فيه إعراب ٱحتمل ذٰلك فيه ؛ لأنَّ ٱلخلاف في ظاهر ٱللفظ قد أُمن ، وكذٰلك ٱلعطف على ٱلجملة ٱلصغرى جائز لأنَّها لا يظهر فيها إعراب من حيث هي جملة ، فٱحتمل عروُّها من ٱلضمير كما ٱحتمل في (إنَّك وزيدٌ[٣]) ٱلرفع ، وفي ٱلحكاية بـ(مَن) ؛ حيث لا يظهر فيهما إعراب .

وقال ٱلفارسي أيضًا : قد نجد معطوفًا على شيء لا يلزم فيه ما يلزمه لو كان ٱلمعطوفَ عليه ؛ ألا تراهم يقولون : رُبَّ رجلٍ وأخيه[٤] ، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها[٥] ، ولا يقولون : رُبَّ أخيه ، ولا : كُلُّ سَخْلَتِها .

ٱلمذهب ٱلثاني : ما ذهب إليه ٱلأخفش[٦] وٱلزيادي[٧] ومَن تبعهما كٱلسيرافي[٨] ، وهو أنه لا يجوز ؛ لأنَّ ٱلمعطوف على ٱلخبر خبر ، فكما لا يجوز خُلُوُّ ٱلجملة ٱلأولى ٱلواقعة خبرًا للمبتدأ مِن رابط يعود على ٱلمبتدأ ، فكذٰلك ٱلجملة

---

(١) ن : إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان . ك : زيد أو عمرو قائمان .

(٢) في : ليس في ك .

(٣) ك : وزيدًا .

(٤) ٱلكتاب ٢ : ٥٦ .

(٥) ٱلكتاب ٢ : ٥٥ .

(٦) ٱلٱنتصار ص ٦٠ وٱلبصريات ص ٢١١ وٱلمحتسب ٢ : ٣٠٢ .

(٧) ٱلٱنتصار ص ٦٠ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣: ١٣٠ وٱلمسائل ٱلبصريات ص ٢١٣.

(٨) شرح ٱلكتاب ٣ : ١٢٨ - ١٣٠ .

ٱلمعطوفة عليها ، فإنْ وُجد ٱلنصب فيما عَرِيَ مِنَ ٱلرابط فليس لكونه معطوفًا على ٱلجملة ٱلصغرى ، إنَّما ذٰلك لجواز « زيدًا ضربتُه » ٱبتداءً مِن غير مراعاة عطف على ٱلصغرى، ويكون مِن عطف ٱلجملة ٱلفعلية على ٱلجملة ٱلٱسمية، وذٰلك جائز ، لا خلاف فيه .

وٱلمذهب ٱلثالث : ما ذهب إليه هشام ، وهو أنه إنْ كان ٱلعطف بٱلفاء أو بٱلواو جازت ٱلمسألة لأنَّ ٱلفاء فيها تسبيب ، فيحتمل أن يكون ٱلرابط في ٱلجملتين بضمير واحد، وٱلواو فيها معنى ٱلجمع. وإنْ كان/ ٱلعطف بغيرهما لم يجز . [٣: ٨٤/ب]

ٱلمذهب ٱلرابع : ما ذهب إليه ٱلجمهور ، وهو أنه إنْ كان ٱلعطف بٱلفاء جازت ٱلمسألة ، وإن كان بغير ذٰلك لم تَجُز .

وما ٱحتال به أبو بكر بن طاهر ومَن تبعه مِن أنَّ ٱلعطف في ٱلحقيقة إنَّما هو على ٱلكبرى ، لكنْ إنْ نُصب راعيتَ مشاكلة ٱلصغرى - هو إحالة منه لصورة ٱلمسألة ، فإنَّ ٱلفرض في ٱلمسألة أنَّ ٱلعطف إنَّما هو على ٱلجملة ٱلصغرى .

وأمَّا س فإنه ذكر مُثُلاً [١] ، وأجاز فيها ٱلنصب وٱلرفع ، وليس في ٱلجملة ٱلثانية ضمير . فقيل : ٱتَّكل على فهم ٱلقاعدة مِن أنَّ ٱلمعطوف على ٱلخبر خبر ، فيلزم في ٱلثاني ما يلزم في ٱلأول .

وٱستُدِلَّ لجواز ٱلنصب - وإنْ عَرِيَتِ ٱلجملة مِنَ ٱلضمير - بورود ٱلوجهين في قوله ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [٢] ، قرأه ٱلحرميان وأبو عمرو بٱلرفع ، وقرأه باقي ٱلسبعة بٱلنصب [٣] ، وهو معطوف على قوله ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [٤]، وليس في ٱلجملة ٱلمعطوفة على ٱلصغرى ضمير يعود على ٱلشمس .

---

(١) ٱلكتاب ١ : ٩١ .
(٢) سورة يس : ٣٩ .
(٣) ٱلسبعة ص ٥٤٠ .
(٤) سورة يس : ٣٨ .

قال ٱبن عصفور [١] وٱلمصنف [٢] : أجمع ٱلقراء على نصب ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ [٣] ، وهي معطوفة على (يَسْجُدَانِ) من قوله ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [٤] ، وليس فيها ضمير يعود على (ٱلنجم وٱلشجر) .

وذكر ٱبن عصفور [٥] أنّ س وغيره من أئمة ٱلنحويين حكوا أنّ ٱلٱختيار في مثل هٰذا ٱلنصب ، ولم يشترطوا ضميرًا . وليس في كتاب س أنّ ٱلٱختيار ٱلنصب ، وإنما فيه ما نصه [٦] : « فإنْ حَمَلتَه على ٱلٱسم ٱلذي بُنيَ عليه ٱلفعل كان بمنْزلته إذا بَنيتَ عليه ٱلفعلَ مبتدأً ، يجوز فيه ما يجوز إذا قلت : زيدٌ لَقيتُه ، وإنْ حَمَلته على ٱلذي بُنيَ عليه ٱلفعل ٱختيرَ فيه ٱلنصبُ كما ٱختيرَ فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز في ٱلذي قبله ، وذٰلك قولك : عمرٌو لَقيتُه وزيدٌ كَلَّمتُه ، إنْ حَمَلتَ ٱلكلامَ على ٱلأول . وإنْ حَمَلتَه على ٱلآخِرِ قلت : عمرٌو لَقيتُه وزيدًا كَلَّمتُه » ٱنتهى . فلم يختر ٱلنصب على ٱلرفع بٱلنسبة إلى ٱلمسألة إذا رفعت مراعيًا ٱلجملة ٱلكبرى ، وإنَّما ٱختار ٱلنصب إذا راعيت ٱلجملة ٱلصغرى على ٱلرفع إذا عطفت عليها ، ولذٰلك قال : « وجاز فيه ما جاز في ٱلذي قبله » يعني من ٱلرفع . وإن كان ٱلعطف على ٱلجملة ٱلصغرى فيكون عطف جملة ٱسمية على جملة فعلية ، فٱلنصب هو ٱلمختار ؛ لأنه يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، فيحصل ٱلتشاكل .

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح [٧] : « جرت ٱلجملة ذات ٱلمحل وٱلتي لا محل لها مجرًى واحدًا ، كما أنَّ ٱسم ٱلفاعل حين لم يظهر ٱلضمير ٱلمرتفع به جرى مجرى ما

---

(١) شرح ٱلجمل ١ : ٣٦٧ .
(٢) ٢ : ١٤٤ .
(٣) سورة ٱلرحمٰن : ٧ .
(٤) سورة ٱلرحمٰن : ٦ .
(٥) شرح ٱلجمل ١ : ٣٦٧ .
(٦) ٱلكتاب ١ : ٩١ .
(٧) ٢ : ١٤٤ .

[٣: ٨٥/أ] لا ضمير فيه ، فقيل في تثنيته (قائمان) / كما قيل (فرَسان) . وإذا كان آسم آلفاعل قد يظهر ضميره إذا جرى على غير ما هو له ، ثم أُجري مع ذٰلك مُجرى ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض آلمواضع - كان ما لا يظهر إعرابه أصلاً أحقَّ ألاَّ يُعْتَدَّ به » آنتهى .

وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من آلجملة ذات آلوجهين مسألة ذكرها س[١] ، وهي قولك : « ما أحسنَ زيدًا وعمرٌو قد رأيناه » ، فآلرفع أجود مراعاة للجملة آلكبرى ، ولا يُنصب إلا على قولهم : زيدًا ضربتُه ، ولا تراعى آلجملة آلصغرى ؛ لأنَّ هٰذا آلفعل لم يُستعمل منه مستقبل ولا آسم فاعل ، بل قد لزم طريقة واحدة ، ولم يُضمَر ، فيبقى عمله كآلأفعال ، إذ لا تقول : ما زيدًا ! تريد : ما أحسنَ زيدًا ! ولا تقول : ما أَحْسَنَا ! ولا : ما أَحْسَنُوا ! فتلحقه آلضمائر كآلأفعال ، ولا تقدِّمه ، ولا تؤخِّره ، إنَّما هو بمنزلة : لَدُنْ غُدْوةً[٢] .

وقوله **ولا أثرَ للعاطف إنْ وَلِيَه « أمَّا »** أمَّا تُبطل حكم حرف آلعطف لأنَّها[٣] من أدوات آلصدر، فلا يُنظر إلى ما قبلها ، بل يكون للآسم بعدها ما له مفتتحًا به، فلا تُراعَى مع « أمَّا » آلجملة آلصغرى ، ولذٰلك قرأ أكثرهم ﴿ وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُم ﴾[٤] بآلرفع ، وقد تقدَّمَتْه جملة ذات وجهين ، فإنْ كان مع وجود «أمَّا» له مرجح آلنصب سوى آلعطف عمل بمقتضاه ، نحو : أمَّا زيدٌ فقام وأمَّا عمرًا فآضربْه ، وإلا فآلرفع راجح .

وقوله **وآبتداءُ آلمسبوق بآستفهام** إلى قوله **خلافًا للأخفش**[٥] **إنْ فُصِلَ**

---

(١) آلكتاب ١ : ٩٦ .

(٢) فقد عمل عمل آلفعل وليس بفعل ولا آسم فاعل .

(٣) لأنَّها من أدوات آلصدر ... بل يكون : سقط من ك ، ح . وأثبت في حاشية ن .

(٤) سورة فصلت : ١٧ .

(٥) قوله « خلافًا للأخفش » ذكر في آلفص بعد قوله « أو شبهه » كما تقدم .

بينَهما بغيرِ ظرف أو شِبْهه ، نحو : أأنتَ زيدٌ تضربُه ؟ وأهندٌ عمرٌو تضربُه ؟ فذكر ٱلمصنف في ٱلشرح[1] أنه يَبطل حكم ٱلٱستفهام عند س[2] لبعده من ٱلفعل ، ولا يَبطل عند ٱلأخفش [3] لوجود ٱلٱستفهام في أول ٱلكلام وٱلفعل في آخره ، فرفعَ « أنتَ » « تضربُ » مقدَّرًا ، ونَصب به زيدًا، وعند سيبويه « أنت» مبتدأ ، وٱلجملة بعده خبره .

وقد خَطَّأَ معظم ٱلنحويين ٱلأخفش في ٱختياره ٱلنصب على ٱلرفع ، وٱختلفوا في ٱلرد عليه : فزعم ٱبن وَلَّاد [4] أنَّ ٱلٱشتغال لا يكون بٱلنظر إلى ٱسمين أصلاً ، وأنَّ س لا يُجيز ما قاله ٱلأخفش ، وذٰلك أنَّ ٱلفعل ٱلمشتغل لا بد أن يكون خبرًا عن ٱلٱسم ، فإذا قلت أزيدًا ضربتَه ؟ ف« ضربتَه » خبر ، وقد كان خبرًا له قبل ٱلٱشتغال حين قلت : زيدٌ ضربته ، ولو قلت : أأنتَ عبدُ ٱللهِ ضربتَه ؟ لم يكن « ضربته » خبرًا عن « أنت » ، وإنَّما يكون خبره ٱلجملة ، فخرج عن ٱلٱشتغال .

وقد ٱعتُرِض[5] هٰذا ٱلقول بقولك: أزيدٌ أنتَ ضارِبُه؟ وليس خبرًا عن «زيد»، بل « أنت » وما بعده هو ٱلخبر ، وقد أجمعوا على جواز ٱلنصب[6] .

وينفصل عن هٰذا ٱلٱعتراض بأنَّ «أنت» مع «ضارِب» بِمنْزلة «ضرب» ؛ لأنه لا يصح له عمل إلا معتمدًا بلا فاصل ،/ وهٰذا بناء على منع هشام و« س » : زيدًا أنا ضربتُ ، وإجازتِهما : زيدًا أنا ضاربٌ [7] . [٣: ٨٥/ب]

---

(١) ٢ : ١٤٤ .
(٢) ٱلكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسيرافي ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .
(٣) ٱلٱنتصار ص ٦٤ وشرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٦ وإصلاح ٱلخلل ص ١٣٠ .
(٤) ٱلٱنتصار ص ٦٤ .
(٥) هٰذا ٱعتراض ٱبن مضاء . ٱلرد على ٱلنحاة ص ١١٢ . وهو من غير نسبة في شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٩٣٩ - ٩٤٠ وفيه ٱلٱنفصال ٱلتالي ومذهب هشام .
(٦) ٱلكتاب ١ : ٩٣ ، ١٠٨ .
(٧) ٱلكتاب ١ : ٧٢ .

وزعم أبو جعفر بن مضاء [1] أنَّ ٱمتناع ما أجازه ٱلأخفش هو من أجل أنه يصير « ضربته » مفسِّرًا لعامل يطلب معمولين ملفوظًا بهما ، وهما : عبد ٱلله ، وأنت ، وٱلتفسير لا يَقوَى [2] هٰذه ٱلقوة .

وٱعترض ٱبن خروف هٰذا ٱلقول بأنْ قال : وكذٰلك هو ٱلتفسير أبدًا ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أعبدَ ٱلله ضربتَه ؟ فتقدر له فعلاً ، يعمل في فاعلٍ وفي ٱلمفعول ٱلمنطوق به .

ورُدَّ هٰذا ٱلٱعتراض بأنَّ ٱلمعمولين هنا منطوق بِهما ، وهناك لم يُلفظ بٱلمعمول ٱلواحد إلا حين لفظت بٱلعامل ، ولم يكونا ملفوظًا بِهما حتى يفتقرا إلى ما يفسِّر عاملهما ، فليس هٰذا مثل ذٰلك .

وزعم أبو بكر بن طاهر أنَّ ٱمتناع ذٰلك من أجل أنك إذا قلت : أعبدُ ٱلله ضربَ أخوه زيدًا ؟ وترفع « عبد ٱلله » بفعل مضمر يفسِّره ما بعده - فإنَّما تقول ذٰلك بحق ٱلحمل للفاعل على ٱلمفعول ، وإلا فلم يكن من حقه أنْ يفسِّره ؛ إذ لا يصح له [3] أن يعمل فيه ، فإذا فسَّرنا به على ذٰلك كان على طرف من ٱلضعف ، فلا يُتَعَدَّى به أكثر من ذٰلك ، فإذا رفعتَ « أنت » بفعل مضمر يفسِّره ٱلفعل ٱلمتصل بسببه - وهو ٱلتاء - فقد تَجوَّزتَ به ٱلأمر ٱلمتوسَّع فيه بأنْ فسَّرتَ به فعلاً يعمل فيه مع بُعدِه [4] منه ووقوع ٱلفصل بينهما ، وهم إنَّما تسامحوا في ذٰلك حين ٱلٱتصال .

قال ٱلأستاذ أبو علي : « وهٰذا أيضًا يَقرُب أن يكون مانعًا في ٱلمسألة من ٱلنصب ، وأنْ يكون س منعه لِهٰذا ، ويحتمل أن لم يمنع س من ذٰلك إلا ما دام

---

(١) ٱلرد على ٱلنحاة ص ١١١ - ١١٢ .
(٢) لا يقوى ... وكذٰلك هو ٱلتفسير : سقط من ك .
(٣) له : ليس في ك .
(٤) ك ، ن : مع ما بعده .

«أنت» مبتدأً ، وأنه إنَّما ذكر ٱلوجه في ٱلمسألة ٱلتي وقعت فيها «أنت» مبتدأً ، و لم يتعرض لِهٰذا ، وكأنه قال [١] : لَمَّا كان فيها ٱلفصل بٱلمبتدأ بين ٱلهمزة ٱلتي تطلب ٱلفعل وبين ٱلكلام صار كأنه لا همزة ٱستفهام فيه » ٱنتهى كلامه .

وقال شيخنا ٱلأستاذ أبو ٱلحسن ٱلأُبَّذي [٢] : « وهٰذه ٱلمسألة جعل قوم فيها ٱلخلاف بين س وٱلأخفش - وعلى هٰذا انبنى ردُّ ٱبن ولَّاد وٱبن مَضَاء وٱبن طاهر وغيرهم على ٱلأخفش - وقال قوم : لا خلاف بين س وٱلأخفش ، بل هما مقصدان ، فإذا أدخلت [٣] ٱلهمزة على (أنتَ زيدًا ضربتَه) في حال نصبك لزيد فينبغي أن يكون (أنت) مرفوعًا بإضمار فعل يفسره ٱلفعل ٱلمضمر ٱلناصب لزيد ، فيكون تقديره : أضربتَ ضربتَ زيدًا ضربتَه ؟ فٱلأخفش [٤] يختار هنا ٱلنصب لأجل همزة ٱلٱستفهام ، وليس بصواب .

وظاهر لفظ س [٥] أنه لا يجوز عنده في (أنت) إلا أن يكون مرفوعًا بٱلٱبتداء لا بإضمار فعل . وعلة ذٰلك أنَّ همزة ٱلٱستفهام ليست مما تطلب الفعل بذاتها ، إنَّما تطلب ٱلفعل بٱلحمل على (إنِ) ٱلشرطية ؛ لأنَّ ٱلٱستفهام كما يكون عن ٱلفعل كذٰلك يكون [٦] / عن ٱلٱسم ، فتقول : أزيدٌ أخوك ؟ وأزيدٌ قام ؟ إلا أنه إذا كان [٣: ٨٦/أ]
خبر ٱلمبتدأ فعلاً ٱختير حينئذ في ٱلٱسم ٱلرفع بإضمار فعل ، وأمَّا إذا كان غير فعل فلا يجوز فيه إلا ٱلرفع بٱلٱبتداء، نحو: أزيدٌ أخوك؟ وٱلخبر في قولك : أأنتَ عبدُ ٱللهِ ضربتَه ؟ إنَّما هو ٱلجملة ٱلٱسمية لا ٱلفعل، وٱلجملة لا تعمل، فلا تفسِّر ، فهٰذا عند

---

(١) قال : سقط من ن ، ح .

(٢) شرح ٱلجزولية ١ : ٩٣٨ - ٩٣٩ بتصرف [رسالة] .

(٣) ح : فإذا أدخلت ٱلهمزة على أنتَ زيد ضربتَه فيختار ٱلرفع في زيد ويكون أنت مرفوعًا .

(٤) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٦ .

(٥) ٱلكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسيرافي ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٦) عن ٱلفعل كذٰلك يكون : سقط من ك .

س بِمنْزلة أنْ لو قلت : أزيدٌ أبوه منطلقٌ ؟ » آنتهى .

وما ذكره شيخنا أبو آلحسن من أنه ينبغي أن يفسِّر فعلاً لِ« أنت » وفعلاً لِ«ضربت » ، ويكون آلفعل آلذي للفاعل هو آلذي فسَّره آلمفعول ـ قول لم يسبقه إليه مَن فسَّر كلام آلأخفش ، وإنَّما جعلوا آلعامل آلذي في آلفاعل وآلمفعول واحدًا يفسِّره ما بعده ، وأكثر آلناس جعلوا ذٰلك خلافًا بين س وآلأخفش كما تقدم ، وكما هو ظاهر كلاميهما، فـ(س)[1] لا ينصب (زيدًا) في «أأنتَ زيدًا تضربُه» إلا على من قال : زيدًا ضربتُه .

قال آلأستاذ أبو علي : في آلحقيقة لا خلاف بينهما ، وإنَّما منع س مِنَ آلذي ذهب إليه آلأخفش ما دامت (أنت) مبتدأ ، وكذٰلك كان يقول آلأخفش لو سئل عنه ، فأمَّا إذا جعلت (أنت) فاعلاً بآلفعل آلذي يفسِّره (ضربتَه) آلمتصل بسببيه فلا يُنكر ذٰلك س ، ولا يَمنع منه .

وقال أيضًا آلأستاذ أبو علي : ومَن خَطَّأَ آلأخفش على خَطَأٍ . قال : وآلصحيح أنَّ آلأخفش غير مُعارِض لِ(س) ، وكلامهما واحد من غير خلاف بينهما ، وإنَّما هو كآلمتمِّم لا آلمعترِض ، وآلهمزة هنا ـ أعني في : أأنت عبدُ آلله ضربتَه ـ تطلب آلفعل[2] آختيارًا على أصلها ، وكأنَّ س فرض هٰذه آلمسألة على آلوجه آلأضعف لئلا يتوهم أنَّ أدوات آلآستفهام لا يجوز أن يُحمَل ما بعدها إلا على فعلٍ مِن حيثُ إنه لم يَذكر فيما تقدم إلا مسائل محمولة على آلفعل فيما ذكر منها بعد أداة تطلب آلفعل آختيارًا ؛ فكأنه هنا كآلمنكت ، ولِيُرِيَ أنَّ آلهمزة إذا فصلتَ بينها وبين آلآسم آلمشتغل عنه بمبتدأ لم تَقْوَ أن تطلب فعلاً[3] يعمل في آلمشتغل عنه من حيث آلفصل ، ولِيُعْلِمَ أنَّ هٰذا جائز من كلامهم وجيد ، فإذا كان

---

(١) آلكتاب ١ : ١٠٤ .

(٢) ك ، ح : تطلب بآلفعل . وكذا في آلموضع آلتالي .

(٣) في آلأصول : بفعل .

على هٰذا ـ أعني على جعل (أنت) مبتدأ على ٱلوجه ٱلأضعف ـ لا يجوز في (عبد ٱلله) إلا ٱلرفع على ٱلوجه ٱلأضعف كما قال ؛ لأنَّ ٱلهمزة قد جعلها هنا كالعدم من حيث إنَّها لم تدخل على (عبد ٱلله) ـ فلا يُحمَل (عبد ٱلله) على فعل على ٱلٱختيار ٱلمعتاد في ٱلهمزة لأنَّها لم تله ، وٱلأخفش ٱختار ٱلمختار في هٰذه ٱلمسألة ٱلذي هو ٱلوجه ٱلأحسن ٱلذي أهمله هنا س ، و لم يذكره ، وهو أن يكون (أنت) فاعلاً بفعل يفسره ٱلفعل ٱلأخير ، ويكون (عبد ٱلله) منصوبًا على ٱلمفعولية (1) بٱلفعل ٱلرافع لـ« أنت » على ٱلفاعلية ، وإذا كان فاعلاً / بفعل مضمر لا يجوز في (عبد ٱلله) إلا ٱلنصب لأنه مفعول . [٣: ٨٦/ب]

فإن قلت :ٱلأخفش قال : ٱلنصب في عبد ٱلله أجود . يعني أنَّ ٱلرفع جائز .

فٱلجواب : أنَّ ٱلأخفش إنما أراد أن يقول : إنَّ ٱلوجه ٱلمؤدي لنصب (عبد ٱلله) على ٱللزوم أجود من ٱلوجه ٱلمؤدي لرفعه على ٱلاختيار » ٱنتهى كلامه .

وهٰذا ٱلحكم ٱلذي ذكره ٱلمصنف من أنَّ ٱبتداء ٱلمسبوق بٱستفهام أولى من نصبه ٱلمسألة لا تختص بهٰذه ٱلمسألة ، بل ٱبتداء ٱلمسبوق بحرف نفي لا يختص حكمه كذٰلك ، كما أنه مرجِّح للنصب كهمزة ٱلٱستفهام كذٰلك يكون ٱلترجيح في ٱلٱبتداء إذا سبق بحرف نفي لا يختص كٱلهمزة ، ومثال ذٰلك : ما أنت زيدٌ ضربتَه .

ومن غريب ٱلمنقول ما حكاه صاحب « رؤوس ٱلمسائل » من ٱختلاف ٱلنحويين في جواز رفع « زيد » وشبهه من قولك : ما أنا زيدٌ لَقيتُه . ولعلَّ هٰذا ٱلنقل غلط ، أو يُحمل على جواز ٱختيار رفع « زيد » .

وٱحترز ٱلمصنف بقوله **بغير ظرف أو شبهه** من أن يكون ٱلفصل بظرف أو مجرور، فإنه كلا فصل ؛ لأنه يُتَّسَع في ٱلظروف وٱلمجرورات ما لا يُتَّسَع في غيرهما .

---

(١) على ٱلمفعولية بٱلفعل ٱلرافع لأنت : سقط من ك .

ومثاله : أَكُلَّ يومٍ زيدًا تضربُه ؟ وأفي ٱلدارِ زيدًا تضربُه ؟ فٱلٱختيار هنا ٱلنصب ، وكأنَّ همزة ٱلٱستفهام وليت ٱلٱسم . وكذٰلك : ما ٱليومَ زيدًا تضربُه ، وما في ٱلدارِ زيدًا تضربُه . وٱلعامل في ٱلظرف وٱلمجرور هوٱلفعل ٱلمفسَّر ٱلناصب لزيد ، فإن قدَّرتَه متقدمًا على ٱلظرف وٱلمجرور أو متأخرًا يلي ٱلٱسم ٱلمشتغل عنه جاز ، وعلى ٱلتقدير هو فصل كلا فصل ؛ لأنَّ ٱلعامل في ٱلظرف أو ٱلمجرور وٱلمشتغَل عنه واحد ، بخلاف : أأنتَ عبدُ ٱللهِ ضربتَه ؛ لأنَّ « أنت » مبتدأ ، فهو فاصل .

وفي ٱلبسيط : إنْ فصلتَ بٱسم آخر بين ٱلٱسم وٱلحرف قوي ٱلرفع ، نحو أأنتَ عبدُ ٱللهِ تضربُه ؟ لبعد ٱلحرف ٱلطالب للفعل ، ويرجح على ٱلنصب كما كان قبل ٱلٱستفهام ، وكان ٱلٱسم ٱلذي يلي ٱلحرف أيضًا على ٱلٱبتداء للبعد بٱلثاني . فإن كان ٱلٱسم مما لا يَفصل عندهم كٱلظرف لم يرتفع طلبًا للفعل [(١)] ، نحو : أَكُلَّ يومٍ زيدًا تضربُه ؟ فإنه إذا لم يؤثر مع ٱلفصل بين (ما) ومعمولها في جواز : ما ٱليومَ زيدٌ ذاهبًا ، ولم يمنعها عن ٱلعمل ـ فألاَّ يمنعها عن طلب ٱلفعل أولى ، وهٰذا رأي س .

وأما ٱلأخفش فيفرق بين أن يكون ٱلٱسم ٱلفاصل له في ٱلفعل ضمير أو لا يكون ، فإن كان له فيه ضمير بقي على ما كان من طلب ٱلفعل ، وٱلٱسمان معًا مبنيان على ٱلفعل بحسب ما يطلبهما ٱلفعل ، نحو : أأنتَ عبدَ ٱللهِ ضربتَه ؟ فٱلأول له في ٱلفعل ٱلتاء ، فيكون على ٱلفعل ، فيكون ٱلثاني كذٰلك . وكذٰلك أعبدُ ٱللهِ
[٣: ٨٧/أ] أخوه يضربُه ؟ وعند ٱلأخفش [(٢)] / ٱلوجه ٱلنصب في ٱلثاني . وإن كان ٱلٱسم ليس له في ٱلفعل ذكر وافق [(٣)] س [(٤)] على ٱلٱبتداء ، ويرجحه على ٱلنصب ، نحو:

---

(١) ك ، ن : طلب ٱلفعل .
(٢) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ .
(٣) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .
(٤) ٱلكتاب ١ : ١٠٥ وشرح للسيرافي ٣ : ١٧٨ .

أزيدٌ أخوه تَضربُه ؟ لأنَّ ٱلأول لا فعل له ، فحينئذ لا يكون للحرف به طلب ، فيتعين ٱلٱبتداء .

قال شيخنا - يعني أبا ٱلعُلا إدريس - : ويترجح ما ذهب إليه س ؛ فإنَّ ٱلمضمر ٱلذي لـ(أنت) في ٱلفعل الظاهر ٱلمتأخر ليس طلبه له ضروريًّا ، بل قد يستغنى عنه ، بخلاف طلب ٱلضمير ٱلآخر ٱلذي لـ(عبد ٱلله) ، وإذا لم يكن ما يطلب (أنت) طلبًا لازمًا فهو في حكم ٱلأجنبي ، فرفعه ٱبتداءً أولى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أعبدَ ٱلله ضربتَه ، ولم تذكر (أنت) - لصحَّ ٱلكلام ؛ لأنَّ ٱلتاء ليست طالبة لٱسم تعود عليه ، وترتبط به ، كٱلهاء [1] ، فلا عبرة بها [2] ، فطلبه في ٱلمعنى كطلب فعل ٱلسبب للٱسم ٱلأول في قولك : أعبدُ ٱلله أخوه يضربه [3] ؟ فكما لا يراعى هنا فعل ٱلسبب ٱتفاقًا فكذٰلك هناك ، ولا فرق ، ولذٰلك سوَّى بينهما س . وأمَّا ٱلفصل بحروف ٱلعطف فلا يمنع ، نحو : أوَزيدًا ضربتَه ، ونحوه .

وقوله **وكذا ٱبتداءُ ٱلمتلوِّ بلم أو لن أو لا ، خلافًا لٱبن ٱلسِّيْد** مثال ذٰلك : زيدٌ لم أضربْه ، وبشرٌ لن أُكرمَه ، وزيدٌ لا أَضربُه ، فذكر ٱلمصنف أنَّ ٱلٱختيار هنا ٱلرفع على ٱلٱبتداء .

وقال ٱبن ٱلسِّيْد [4] : « ٱلجحد ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز فيه إلا ٱلرفع : وهو أن يكون ٱلنفي بِـ(ما) ، ويتقدم ٱلٱسم قبلها ، كقولك : زيدٌ ما ضربتُه .

وقسم يختار فيه ٱلنصب : وهو أن يكون فيه ٱلنفي بِـ(لا) أو بِـ(لم) أو

---

(١) ك ، ح : كٱلفاء .

(٢) ن : فلا عبرة بما يطلبه ٱلمعنى كطلب فعل ٱلسببي للٱسم ٱلأول .

(٣) ن : أعبد ٱلله يضربه أخوه .

(٤) إصلاح ٱلخلل ص ١٣٢ - ١٣٣ .

بِ(لن) ، أو يتأخر ٱلٱسم بعد (ما) ، كقولك : زيدًا لا أضربُه ، وزيدًا لم أضربْه ، وزيدًا لن أضربَه ، وما زيدًا ضربتُه .

وقسم في جواز ٱلنصب فيه خلاف : وهو كقولك : أزيدًا لست مثلَه » ٱنتهى كلامه .

قال ٱلمصنف في ٱلشرح [1] : « ليس بصحيح » ، يعني ما زعمه ٱبن ٱلسِّيْد من رجحان ٱلنصب على ٱلرفع . قال : « لأنَّ تقدم ٱلٱسم على فعل منفي بغير (ما) كتقدمه على فعل مثبت ، فإنهما متقابلان كتقابل ٱلأمر وٱلنهي ، فكما يستوي ٱلمتقدم على فعلي ٱلأمر وٱلنهي كذٰلك يستوي ٱلمتقدم على فعلي ٱلإثبات وٱلنفي بغير (ما) ، فلو كان ٱلنفي بِ(ما) لم يجز ٱلنصب لأنَّها من بين حروف ٱلنفي مخصوصة بٱلتصدير » ٱنتهى .

وفي ٱلإفصاح : « أمَّا حروف ٱلنفي في قولك : ما زيدًا ضربتُه ، ولا عَمرًا أكرمتُه - ففيه خلاف : أكثر ٱلنحويين على أنَّها من هٰذا ٱلقسم - يعني من قسم ما يختار فيه ٱلنصب كهمزة ٱلٱستفهام - إلا أنَّ النصب فيها - وإن كان أقيس من ٱلرفع - فهو دون ٱلنصب بعد أدوات ٱلٱستفهام .

وقيل : هو من ٱلذي يختار فيه ٱلرفع ، إلا أنَّ ٱلنصب أقوى منه في ذٰلك ٱلباب » .

ص : وإنْ عُدِم ٱلمانعُ وٱلمُوجِبُ وٱلمُسَوِّي رَجَحَ ٱلٱبتداء ، خلافًا للكسائيِّ في ترجيحِ نصبِ تالي / ما هو فاعلٌ في ٱلمعنى ، نحو : أنا زيدٌ ضربتُه ، وأنتَ عمرٌو كَلَّمتُه . [٣: ٨٧/ب]

ومُلابسةُ ٱلضميرِ بنعتٍ أو معطوفٍ بٱلواو غيرِ مُعادٍ معه ٱلعاملُ كمُلابَستِه بِدُونِهما ، وكذا ٱلمُلابَسةُ بٱلعطف في غيرِ ذا ٱلباب .

---

(١) ٢ : ١٤٥ . ويليه فيه قوله ٱلتالي .

ولا يَمتنعُ نَصبُ ٱلمشتغَلِ عنه بِمَجرورٍ حَقَّقَ فاعِليَّةَ ما عُلِّقَ به ، خلافًا لٱبن كَيْسانَ .

ش : يرجح ٱلٱبتداء عند فقد ما ذكر، نحو : زيدٌ رأيتُه، وإنِّي [1] زيدٌ لَقيتُه ، وعمرٌو مهجور [2] وزيدٌ أحببتُه، وكنتُ زيدٌ لَقيتُه ، وحَسِبتُني عبدُ ٱللهِ مررتُ به ، وما أشبه ذٰلك .

فلو تقدم على ٱلمشتغَل عنه ٱسم هو وفاعل ٱلمشغول دالّان [3] على شيء واحد فذكر ٱلمصنف عن ٱلكسائي أنه يُرجح ٱلنصب ؛ لأنَّ تقديمه ـ وهو ٱلفاعل في ٱلمعنى ـ منبه على مزيد ٱلعناية بٱلحديث عنه ، فكأنَّ ٱلمسند إليه متقدم . ولا يرجح بذٰلك عند غيره [4] ؛ لأنَّ ذٰلك ٱلٱسم لا يدلُّ على فعل ، ولا يقتضيه ، فوجوده وعدمه سِيَّانِ .

ونقل ٱبن أصبغ أنَّ ٱلنحاة ٱختلفوا في جواز رفع « زيد » في نحو : إنِّي زيدٌ لَقِيتُه . وكأنَّ هٰذا ٱلنقل غلط ، أو لعله « ٱختلفوا في ٱختيار رفع [5] زيد » ، فتصحَّف « ٱختيار » بـ« جواز » .

وقوله **ومُلابَسةُ ٱلضمير بنعتٍ أو معطوفٍ بٱلواو** تقدم تفسير ملابس ٱلضمير [6] ، وأنَّ ٱلملابسة تكون بٱلإضافة إلى ٱلضمير ، أو بٱشتمال صفته ، أو صلته عليه ، أو عطفه عطف بيان ، أو نسق بٱلواو ، أو إضافة إلى شيء من هٰذه ٱلخمسة .

---

(١) ح : وأنا .

(٢) ح : هجوته .

(٣) في ٱلمخطوطات : دالين . صوابه في شرح ٱلمصنف .

(٤) ك : عنده .

(٥) رفع : ليس في ك .

(٦) تقدم ذٰلك في ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

وقوله **غيرِ مُعادٍ معه ٱلعامل** ٱحتراز من أن يعاد معه ٱلعامل [(١)] ، لو قلت «زيدًا رأيت عمرًا ورأيت أخاه» لم يجز ، وكذٰلك لو عطفت بغير ٱلواو ، نحو : هندًا [(٢)] رأيت عمرًا ثم أخاها ، أو أخاها .

وقوله **وكذا ٱلمُلابَسةُ بٱلعطف في غير ذا ٱلباب** أي: في غير باب ٱلٱشتغال ، وهو باب ٱلصفة وٱلحال وٱلخبر ، نحو : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه ، وجاء زيدٌ ضاحكًا عمرٌو وأخوه ، وزيدٌ قائمٌ عمرٌو وأخوه ، فلو عطفت بغير واو أو كررت ٱلعامل لم يجز .

وقوله **ولا يَمتنعُ نَصبُ ٱلمشتغَلِ عنه بِمجرور** إلى آخره [(٣)] مثاله : زيدٌ ظفرتُ به، إذا كان ٱلمعنى أنَّ زيدًا سبب ٱلظفر، فتكون ٱلباء على هٰذا باء ٱلسبب ، ويكون ٱلمظفور به غير زيد، فيجوز على مذهب غير ٱبن كيسان نصب « زيد » . ومنع ذٰلك ٱبن كيسان لكون ٱلمجرور فاعلاً في ٱلمعنى ، هٰكذا قال ٱلمصنف [(٤)] .

وهٰذا فرع من أصل كبير ، ٱختلف ٱلنحويون فيه ، وهو أنَّ ٱلسببي أو ٱلضمير إذا ٱنتصب من وجه غير ٱلوجه ٱلذي ينتصب منه ٱلٱسم ٱلسابق هل تجوز ٱلمسألة في باب ٱلٱشتغال أم شرطه أن ينتصبا من جهة واحدة ، وهي جهة ٱلمفعول به ، إمَّا أن يصل إليه ٱلفعل بنفسه أو بواسطة حرف ٱلجر . وهٰذا ٱلفرع ٱلذي نقل ٱلمصنف فيه مذهب ٱبن كيسان هو من هٰذا ٱلأصل ؛ إذ قولك « ظفرت به »
[٣: ٨٨/أ] ٱلباء للسبب ، فهو مفعول من أجله ، و« زيدًا » / ٱنتصب على أنه مفعول به ، فقد ٱختلفت [(٥)] جهة ٱلٱنتصاب ، فٱختلف في نصب زيد . ولو جعلت ٱلباء

(١) ٱلعامل : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : زيدًا .

(٣) إلى آخره : ليس في ك .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) فقد ٱختلفت ... بظفرت على أنه مفعول : ليس في ك. فٱختلف ... ٱلذي : ليس في ح.

للتعدية انتصب[1] « به » على أنه مفعول به ، فلو كان « به » هو الذي تعلق بظفرت[2] على أنه مفعول لم يختلف في نصب « زيد » ؛ إذ يكون قد اتحدت جهة الانتصاب[3] ، وهي المفعولية .

ونرجع إلى ذكر الخلاف في هذا الأصل، فنقول : ذهب أبو علي الفارسي ، وأبو زيد السهيلي ، والأستاذ أبو علي في أحد قوليه - إلى أنَّ المشغول عنه لا يُنصب إلا بفعل يفسره العامل في ضميره أو في سببيِّه[4] على حسب انتصابه ، إن نُصب على الظرفية نصبه عليها ، أو على المفعول به فكذلك . فعلى هذا لا ينتصب المشغول عنه نصب المفعول وضميرُه أو سببيُّه مفعولٌ له ، ولا ظرف ، ولا مفعول معه ، ولا خبر ، ولا مصدر ، فلو قلت : زيدًا قمت إجلالاً له ، أو زيدٌ جلست مجلسَه ، أو زيدٌ قمت وأخاه ، أو زيدٌ كنت غلامَه ، أو زيدٌ قمت قيامَه - لم يجز في « زيد » إلا الرفع فقط .

قال السهيلي : لو قلت : زيدٌ جلست عنده ، أو حوله - لم يجز النصب في (زيد) لأنَّ ضميره ليس بمفعول ولا في معناه ، ولا (عند) و(حول) مما[5] يحذف ويقام المضاف إليه مقامه ، ومن ثَمَّ قال أبو علي : أزيد[6] بكيت عليه : إن جعلت (على) حرفًا نصبت (زيدًا) ؛ لأنَّ ضميره مفعول في المعنى ، وإن جعلت (على) اسمًا لم يجز النصب البتةِ ؛ لأنَّ الفعل وقع على الظرف المضاف إلى ضمير (زيد) ، وهو ضمير ، لا يصير مفعولاً أبدًا إذا كانت (على) ظرفًا ، وقس على هذا جميع الظروف كفوق وتحت .

---

(١) في الأصل : وانتصب .
(٢) زيد هنا في ن : مفعول .
(٣) ك ، ح : الاقتضاء .
(٤) ك ، ن : في سببه .
(٥) ن : ولا عند دخول ما .
(٦) أزيد : ليس في ك .

قال ٱلسهيلي : « وهٰذه تفرقة صحيحة، تركب عليها مسألة س حيث قال : ٱلخِوانَ أُكِلَ ٱللحمُ عليه[1] ، بنصب ٱلخوان لأنَّ ٱلفعل ٱلظاهر قد تعدى إلى ضمير ٱلخوان بحرف ٱلجر ، وهٰذا ٱعتماد من س على أنَّ (على) في هٰذه ٱلمسألة حرف جر ، ولو جعلناه ٱسمًا كـ(فوق) لم يجز نصب ٱلخِوان » ٱنتهى .

وذهب س وٱلأخفش وٱلأستاذ أبو علي في آخر قوليه إلى أنه يجوز نصبه وإن كان ٱلضمير أو ٱلسببي ينتصب من غير ٱلوجه ٱلذي ينتصب ٱلمشغول عنه ، قال س : أعبدَ ٱللهِ كنتَ مثلَه[2] ، أي : أَأَشْبَهْتَ عبدَ ٱللهِ ، وأزيدًا لستَ مثلَه[3] ، أي: أبايَنْتَ. ومثل ذٰلك : كنتُ أخاك وزيدًا كنتُ له أخًا[4] ، فٱنتصاب (زيد) على جهة ٱلمفعول به ، وٱنتصاب ٱلسببِي من جهة أنه خبر .

وهٰذا ٱلمذهب هو ٱلصحيح، ويَعضده نقل ٱلأخفش عن ٱلعرب أنهم يقولون: أزيدًا جلستَ عنده ؟ ذكره في « ٱلأوسط » من تأليفه ، فنصب « زيد » على إضمار فعل ، تقديره : ألابَسْتَ زيدًا جلستَ عنده ، وٱلسببِي هنا ٱنتصب ٱنتصاب ٱلظرف . وبهٰذه ٱلمسألة ونحوها يبطل قول ٱلمصنف في أول هٰذا ٱلباب[5] « بجائز ٱلعمل فيما قبله » ، فإنَّ « جلست » من قولك « زيدًا جلست عنده » لا يمكن أن يعمل في « زيد » .

ص : وإنْ/ رَفع ٱلمشغولُ شاغلَه لفظًا أو تقديرًا فحُكمُه في تفسير رافع ٱلٱسم ٱلسابق حُكمُه في تفسير ناصبه ، ولا يجوز في نحو « زيدٌ ذُهب به » ٱلٱشتغالُ بِمصدرٍ منويٍّ ونصبُ صاحب ٱلضمير، خلافًا للسيرافيِّ وٱبن ٱلسراج. [٣: ٨٨/ب]

---

(١) ٱلكتاب ١ : ١٠٣ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٠٢ .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٠٢ .

(٤) ٱلكتاب ١ : ٨٩ .

(٥) ٱنظر ص ٢٩٢ .

وقد يفسِّر عاملُ ٱلآسم ٱلمشغولِ عنه ٱلعاملُ ٱلظاهرُ عاملاً [(١)] فيما قبلَه إنْ كان مِن سببيه ، وكان ٱلمشغول مسندًا إلى غير ضميريهما ، فإنْ أُسند إلى أحدهما فصاحبُه مرفوع بِمفسر ٱلمشغول ، وصاحبُ ٱلآخَر منصوبٌ به .

ش : ٱلمسألة ٱلأولى : إذا كان ٱلرفع في ٱلآسم على ٱلآبتداء أو على إضمار فعل - وينقسم ذٰلك ٱنقسام ٱلمنصوب - فينقسم [(٢)] إلى حمل على ٱلآبتداء فقط ، وإلى حمل على ٱلفعل فقط ، وإلى راجح ٱلرفع على ٱلآبتداء فقط ، وإلى راجح ٱلحمل على إضمار فعل ، وإلى مساوٍ . فمثال ٱلحمل على ٱلآبتداء فقط : زيدٌ قام ، فهٰذا لا يجوز فيه إلا ٱلرفع على ٱلآبتداء ، ولا يجوز فيه ٱلحمل على ٱلفعل ، خلافًا لآبن ٱلعَريف [(٣)] ، وقد تقدم ذكر مذهبه .

وقال ٱلمصنف [(٤)] : « وقد قسم ٱلرفع - يعني على إضمار فعل - إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ . مثال ٱلمرجوح رفعه - يعني على إضمار فعل - في نحو : زيدٌ قام » ٱنتهى . وهٰذا لا يقال فيه مرجوح ، بل هو شيء لا يجوز ٱلبتة [(٥)] ، بل يجب فيه ٱلرفع على ٱلآبتداء ، إلا أن يكون ٱلمصنف ذهب إلى ما ذهب إليه ٱبن ٱلعريف .

ومثال ٱلحمل على إضمار ٱلفعل فقط قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[(٦)]، وهلاَّ زيدٌ قام ، و﴿ إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[(٧)]، و«لو غيرُك قالها

---

(١) زيد هنا في ك : فيها .

(٢) زيد هنا في ك ، ح : ذٰلك .

(٣) شرح ٱلجزولية للأبذي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) ن : بل هو ٱلشيء لا يجوز فيه ٱلبتة .

(٦) سورة ٱلتوبة : ٦ .

(٧) سورة ٱلآنشقاق : ١ .

يا أبا عبيدة»[1]، فهٰذا لا يجوز فيه إلا ٱلحمل على إضمار فعل، ولا يجوز بعد أدوات ٱلشرط ٱلرفع على ٱلٱبتداء عند ٱلبصريين، وأجازه ٱلأخفش وٱلكوفيون[2].

وكذٰلك ما بعد « إذا » لا يجوز ٱلٱبتداء به عند ٱلبصريين، ويجوز عند بعض ٱلكوفيين وٱلأخفش ٱلرفع فيه على ٱلٱبتداء.

ومثال راجح ٱلرفع على ٱلٱبتداء على ٱلحمل على إضمار فعل قولك: خرجت فإذا زيدٌ قد ضربَ عَمرًا، على ما تقدم من نقل ٱلأخفش[3] في « إذا » ٱلفجائية عن ٱلعرب.

ومثال راجح ٱلحمل على إضمار فعل[4]: أزيدٌ قام؟ حيثُ زيدٌ يقومُ قُمْ، أنتَ قُمْ، زيدٌ لِيَقُمْ، ما زيدٌ قامَ.

وقال ٱلمصنف في ٱلشرح[5]: « ذكر ٱلسيرافي[6] في نحو (أزيدٌ قام) أنّ ٱلفاعلية راجحة عند ٱلأخفش على ٱلٱبتداء، مرجوحة عند ٱلجرمي، وفي قول س ٱحتمال. كذا زعم ٱلسيرافي. وليس كما زعم، بل صرح برجحان ٱلفاعلية، فإنه قال[7]: (وتقول: أعبدُ ٱللهِ ضَربَ أخوه زيدًا، لا يكون إلا ٱلرفع؛ لأنّ

---

(١) هٰذا قول عمر بن ٱلخطاب لأبي عبيدة بن ٱلجراح - رضي ٱلله عنهما - وكان عمر خرج إلى ٱلشام، وقبل أن يصل إليها بلغه أن فيها طاعونًا، فعزم على ٱلعودة بمن معه إلى ٱلمدينة، فقال له أبو عبيدة: « أفرارًا من قدر ٱلله »؟ فقال عمر: « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم، نفرُّ من قدر ٱلله إلى قدر ٱلله ». أخرجه ٱلبخاري في صحيحه: كتاب ٱلطب: باب ما يذكر في ٱلطاعون ٧ : ٢١، ومسلم في صحيحه ص ١٧٤٠.

(٢) ٱلإنصاف ص ٦١٥ - ٦٢٠ [٨٥] ومعاني ٱلقرآن للأخفش ص ٢٤٦، ٢٤٩، ٣٢٧.

(٣) تقدم ذٰلك في ص ٣٠٦.

(٤) فعل: ليس في ك.

(٥) ٢ : ١٤٦ - ١٤٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣ : ١٧٦.

(٧) ٱلكتاب ١ : ١٠٢ - ١٠٣.

ٱلذي من سبب (عبد ٱلله) فاعل ، وٱلذي ليس من سببه مفعول[1] ، فيرفع إذا ٱرتفع ٱلذي من سببه كما ينصب إذا ٱنتصب ، ويكون ٱلمضمر ما يرفع ، كما أضمرت في ٱلأول ما / ينصب ، فإنما جُعل هٰذا ٱلمضمر بيانَ ما هو قبله) . هٰذا [٣: ٨٩/أ]
نصه ، فبانَ به خلاف ما زعم ٱلسيرافي » ٱنتهى .

فإن قلت : كيف أجاز س[2] في قوله[3] :

أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أنتَ فَٱنْظُرْ لأَيِّ ذاكَ تَصيرُ

أنْ يكون « أنتَ » فاعلاً يفسره « ٱنظرْ » ، ولا يُفَسِّر إلا ما يعمل ، وما بعد ٱلفاء لا يعمل فيما قبلها ؟

فٱلجواب : أنه إذا كان ما قبل ٱلفاء مقدَّمًا لإصلاح ٱللفظ جاز إعمال ما بعد ٱلفاء ؛ لأنَّ ٱلنيَّة به أن يكون مؤخرًا ، ثم قُدِّم لإصلاح ٱللفظ ، فٱلأصل : تَنَبَّهْ فٱنظرْ ٱنظر ، قبل ٱلٱشتغال ، ثم أضمر « ٱنظرْ » كما تضمر « ضربت » في : زيدًا ضربته ، فٱنفصل ٱلضمير لأنه حذف عامله[4] ، فصار : تَنَبَّهْ فأنتَ ٱنظرْ ، ثم حذف « تَنَبَّهْ » ، فصار ٱلفاء صدرًا ، فقدم ما بعدها عليها ، فصار : أنتْ فٱنظرْ ، وهٰذا سبيل ما جاء من نحو هٰذا في ٱلٱشتغال، نحو : زيدًا فٱمْرُرْ به، وزيدًا فٱضْرِبْه .

ومثال ٱلمساوي : زيدٌ قامَ وعمرٌو قعدَ ، فإنْ راعيتَ ٱلكبرى رفعتَ عمرًا على ٱلٱبتداء ، وإنْ راعيتَ ٱلصغرى رفعتَه على ٱلفاعلية .

وقوله **ولا يجوز في نحو أزيدٌ ذُهب به** إلى آخر ٱلمسألة : نحو هٰذه ٱلمسألة : أعمرٌو ٱنْطُلِقَ به . ذهب ٱلمبرد وٱبن ٱلسراج[5] وٱلسيرافي[6] إلى أنه يجوز في

---

(١) مفعول ، فيرفع إذا ٱرتفع ٱلذي من سببه : ليس في ك .
(٢) ٱلكتاب ١ : ١٤٠ - ١٤١ .
(٣) تقدم في ٤ : ١٠٦ .
(٤) ك : فٱلفصل ٱلضمير لأنه حذف تامله .
(٥) شرح ٱلكافية ١ : ٥٦٠ [تحقيق ٱلدكتور حسن ٱلحفظي] .
(٦) شرح ٱلكتاب ٣ : ١٧٢ .

ٱلٱسم ٱلمشتغَل عنه ٱلنصب ، على أن يكون « به » في موضع نصب ، لا في موضع رفع ، ويكون ٱلمفعول ٱلذي لم يُسَمَّ فاعله ضمير ٱلمصدر ٱلذي تضمنه ٱلفعل ، كأنه قيل : ذُهِبَ هو ـ أيْ : ذَهابٌ ـ بزيدٍ .

قال ٱلمصنف [(١)] : « وهو رأي ضعيف لأنه مبني على ٱلإسناد إلى ٱلمصدر ٱلذي تضمنه ٱلفعل ، ولا يتضمن ٱلفعل إلا مصدرًا غير مختص ، وٱلإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد ، فكيف إذا لم يكن منطوقًا به » ٱنتهى كلامه .

وقوله فيه «ولا يتضمن ٱلفعل إلا مصدرًا غير مختص» مسلَّم ، لكنه إذا أسند إليه إنما يفيد معرفًا بأل ، حتى إذا أضمر ، فجعل ٱلمظهر مكانه ، إنما يكون ٱلمظهر معرفًا بأل ، فلما أسند إلى ذُهِبَ أو إلى ٱنطُلِقَ قُدِّرَ ذٰلك ٱلمضمر ٱلعائد على ٱلمصدر معرفًا بأل ؛ ألا ترى أنَّ س [(٢)] في مثل « ضَربتُ زيدًا شديدًا » لا يعرب «شديدًا» نعتًا لمصدر محذوف كما يقوله غيره ، بل يعربه حالاً من ٱلمصدر ٱلمقدر ، ٱلتقدير : ضربته ـ أي : ٱلضرب ـ في حال كونه شديدًا . وألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ٱعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [(٣)] ، لو صرح هنا بٱلمظهر لكان: ٱلعدلُ أقربُ للتقوى. وكذٰلك: «مَنْ كَذَبَ كانَ شَرًّا له» [(٤)] ، ٱلتقدير: كان هو، أي : ٱلكذب. فإذا كان ٱلمصدر ٱلدال عليه ٱلفعل إذا أُسند إليه لم يكن إلا مضمرًا أو مظهرًا بأل فلا يكون ٱلإسناد إذ ذاك إلى/ غير مختص . و«أزيدٌ ذُهِب به» من أمثلة س [(٥)] ، فيرتفع «زيد» [٣: ٨٩/ب]
لأنَّ ٱلمجرور في موضع رفع ، ٱلتقدير : أَذَهَبَ [(٦)] زيدٌ ذُهِبَ به .

وما أجازه ٱلمبرد ومن ذُكر معه من ٱلنصب قال فيه ٱلأستاذ أبو علي : « إنه

---

(١) شرح ٱلتسهيل ٢ : ١٤٧ .
(٢) ٱلكتاب ١ : ٢٢٨ وٱلنكت ص ٣٢١ .
(٣) سورة ٱلمائدة : ٨ .
(٤) تقدم في ٢ : ٢٥٤ .
(٥) ٱلكتاب ١ : ١٠٤ .
(٦) ح : أأذهب . وفي هامش ن ما نصه عن نسخة : « ٱلتقدير أذهب زيدًا ذهب به » .

قد يكون ، إلا أنَّ سيبويه لم يفرض ٱلمسألة إلا على أن يكون ٱلمجرورُ ٱلمرفوعَ لا ٱلمصدرُ ٱلمقدَّر » .

وقال بعض أصحابنا : لا يجوز إلا ما قال س ؛ لأنَّ ٱلمصدر ٱلذي يُقام لا يكون إلا ٱلمبيِّن لا ٱلمؤكِّد ؛ لأنه لا فائدة في إقامة ٱلمؤكِّد ، ولا يقال : إنه قد يُخصَّص بٱلمجرور ٱلذي هو « به »[1] من حيث إنه موقع به ؛ لأنه إذ ذاك يكون من صلته ، ولا يحذف ٱلموصول وتبقى صلته ، فصح قول س ، وبَطَلَ قول غيره .

وقوله **وقد يفسِّر** إلى قوله **ضميريهما** مثال ذٰلك : زيدٌ أخوه تَضربُه ، أو يضربه عمرٌو ، فزيدٌ : مبتدأ ، وأخوه : مبتدأ ثانٍ ، وتضربه : خبر عن أخوه ، وٱلجملة في موضع خبر ٱلأول . ويجوز نصب ٱلمبتدأ ٱلثاني بلا خلاف على ٱلٱشتغال ، فتقول : زيدٌ أخاه تَضربُه ، تقديره : زيدٌ تَضربُ أخاه تَضربُه[2] .

وفي نصب « زيد » - وهو ٱلذي كان مبتدأ أول - خلاف: فذهب س[3] وٱلأخفش[4] إلى جواز ٱلنصب، فتقول: زيدًا أخاه تَضربُه.

وذهب قوم من ٱلقدماء إلى أنه لا يجوز في « زيد » إلا ٱلرفع ، ولا يجوز ٱلنصب . نقل هٰذا ٱلقولَ عنهم ٱلأخفش . ومنعوا ٱلنصب في « زيد » لأنَّ ٱلمضمر عندهم لا يفسِّر ٱلمضمر .

وردَّ عليهم بأن يقال : أليس ٱلمضمر ٱلذي وقع على ٱلأخ قد عُرف إذ فسَّره ٱلظاهر ، وٱستبان حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لا يفسِّر ، ويكون هٰذا ٱلمظهَر تفسيرًا لهما جميعًا .

---

(١) به : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : وقد تضرب أخاه . ح : وقد تضرب أخاه تضربه .

(٣) ٱلكتاب ١ : ١٠٥ .

(٤) شرح ٱلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .

قال ٱبن خروف: «وهٰذا ٱلرد قيل: هو للأخفش. وهو بعبارة س أشبه» .

وقال ٱبن تقي : « يحتمل هٰذا في ٱلقياس وجهين : أحدهما : أن ينتصب ٱلأخ بفعل يدل عليه ٱلظاهر ، ويكون هٰذا ٱلمضمر دالاًّ على ما ينصب ٱلأول ، فيكون ٱلظاهر قد دلَّ على ما هو من لفظه ومعناه ، وهو ٱلضَّرْب ، ويكون ٱلمضمر دالاًّ على ما هو من معناه ، وٱلدلالة على ما ليس من ٱللفظ أضعف ، وٱلمضمر أضعف من ٱلظاهر ، فتَضعُف ٱلدلالة على ذٰلك ، لكنَّ هٰذا أحسن من أن يكون ٱلظاهر يدلُّ عليهما جميعًا في حالة واحدة ، وقد يتجه هٰذا ، فيكون قد دلَّ على ما هو من لفظه ومعناه ، وعلى ما هو من معناه ، قياسًا على دلالته عليهما في مسألتين ، نحو : زيدًا مررتُ به ، وزيدًا ضربتُه ، فكما دلَّ عليهما في مسألتين فكذٰلك يجوز أن يدلَّ عليهما في مسألة واحدة ؛ لأنهما لا يتناقضان . ومثل دلالة ٱلشيء على معنيين مختلفين لجواز ٱجتماعهما في ٱلموضع ٱلواحد قوله تعالى ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْآنِ﴾ (١) ، فهٰذا يدلُّ على ٱلإخبار ٱبتداءً عن لعنها ، [٣: ٩٠/أ] ويدلُّ أيضًا / على معهودة مفروغ من لعنها ؛ لأنه لم يجئ في ٱلقرآن ذكر لعنها في غير هٰذا ٱلموضع » ٱنتهى .

وقال س (٢) : « ومن قال أزيدًا أخاه تَضربُه فإنَّما نَصب زيدًا لأنَّ ألفَ ٱلٱستفهام وقعت عليه ، وٱلذي مِن سببه منصوبٌ » ، أي : إنَّ سببه منصوب بفعل مضمر ، وذٰلك ٱلمضمر يفسِّر ٱلذي وقع على ٱلأول بعد ٱلهمزة .

وهٰذه ٱلمسألة ليس نصب زيدٍ فيها سماعًا عن ٱلعرب ، وإنما هي مسألة قياسية ، وٱلقياس يقتضي منع ٱلنصب في « زيد » ؛ لأنه إن نصب لزم أحد ٱلأمرين ، وكلاهما ممتنع :

---

(١) سورة ٱلإسراء : ٦٠ .

(٢) ٱلكتاب ١ : ١٠٥ .

أحدهما : أن يكون « ضربته » قد فَسَّر فعلين ، أحدهما ناصب للسَّببيِّ ، وهو ٱلأخ ، وٱلآخر ناصب لزيد ، ولا يجوز ذٰلك ؛ لأنه - كما تقرر - لا يفسِّر إلا ما يعمل ، فلو لم يشتغل « ضربت » بضمير ٱلأخ لنَصب ٱلأخ ، وإذا نَصب ٱلأخ لم يكن لينصب زيدًا ؛ لأنه لا يتعدى إليه ، بل يجب أن يقول : زيدٌ أخاه ضربت .

وٱلأمر ٱلثاني: أن يكون « ضربته » مفسِّرًا للفعل ٱلمحذوف ٱلعامل في ٱلأخ ، ويكون هٰذا ٱلفعل ٱلمحذوف قد فسَّر ٱلفعل ٱلناصب لزيد ، وٱلمحذوف لا يفسِّر ٱلمحذوف ؛ لأنه إنما حُذف لدلالة [1] ٱلمثبت عليه ، ولا يُحذف لدلالة محذوف ؛ لأنَّ ٱلمحذوف عدم ، وٱلعدم لا دلالة له .

وقوله **إلى غير ضميريهما** لأنَّ « تَضربُه » ٱلفاعل هو ٱلمخاطب ، وليس ضميرَ زيد ، ولا ضمير أخيه .

وقوله **فإنْ أُسند إلى أحدهما** - أي : إنْ أُسند ٱلفعل إلى ضميرِ زيد أو إلى ضميرِ أخيه - **فصاحبُه** - أي : فصاحبُ ٱلضمير - **مرفوعٌ بمفسِّرِ ٱلمشغول** ، **وصاحبُ ٱلآخر مشغول به** مثاله : أزيدٌ أخوه يَضربُه ؟ إنْ جَعلتَ ٱلفاعل في «يضرب» عائدًا على زيد ، وٱلهاء للأخ - رَفعتَ زيدًا ، ونَصبتَ أخاه ، فٱلمرفوع للمرفوع ، وٱلمنصوب للمنصوب ، فقلت : أزيدٌ أخاه يَضربُه ؟ ٱلتقدير : أيضربُ زيدٌ أخاه يضربُه ؟ وإنْ جَعلتَ ٱلفاعل في « يضرب » عائدًا على ٱلأخ ، وٱلهاء لزيد - رَفعتَ ٱلأخ ، ونَصبتَ زيدًا ، فقلت : أزيدًا أخوه يَضربُه ؟ ٱلتقدير : أَيضربُ زيدًا أخوه يَضربُه ؟ فٱلفعل ٱلمقدَّر في ٱلصورة ٱلأولى رافع لزيد وناصب لأخيه ، وفي هٰذه ٱلصورة ناصب لزيد رافع لأخيه .

* * *

(١) لدلالة ٱلمثبت عليه ولا يحذف : ليس في ك .

ٱلأولى : ٱلنصب يتفاوت في هٰذا ٱلباب، فـ« زيدًا ضربتُه » أقوى من « زيدًا ضربتُ أخاه » . و« زيدًا ضربتُ أخاه » أحسن من « زيدًا مررتُ به » . و« زيدًا مررتُ به » أحسن من « زيدًا مررتُ بأخيه » . وسبب هٰذا ٱلتفاوت أنَّ ٱلتفسير فيما عمل ٱلعامل في ضميره بنفسه يكون بٱللفظ وٱلمعنى من غير أن يدخل ٱلكلام مجاز ، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون بٱللفظ على ٱلمجاز ، فتقدر : ضربتُ زيدًا ضربتُ أخاه ، فتجعل ضربَك أخا زيد ضربًا له مجازًا ، وإنْ / شئت قدَّرت : أَهَنتُ زيدًا ضربتُ أخاه . وفي « زيدًا مررتُ به » يكون ٱلتفسير من ٱلمعنى، إلا أنَّ ٱلفرق بينه وبين « زيدًا ضربتُ أخاه [1] » أنَّ هٰذا فسَّر ناصب ناصبًا، وهناك فسَّر متعدٍّ بحرفِ جر ناصبًا ، وٱلتقدير : لقيتُ زيدًا مررتُ به . وتُقدِّر في «زيدًا مررتُ بأخيه»: لابستُ زيدًا مررتُ بأخيه[2] ، إلا أنَّ دلالة «مررتُ» على «لقيتُ» أقوى من دلالتها على ٱلملابسة ؛ لأنَّ ٱللقاء هو ٱلمرور ، وليس بٱلملابسة . [٣: ٩٠/ب]

وزعم ٱبن كيسان أنَّ ٱلنصب في «زيدًا مررتُ به» أحسن منه في «زيدًا ضربتُ أخاه». قالوا: ولم يحتجَّ بشيء. ويمكن أن يُحتجَّ لٱبن كيسان بأنه في مسألة «زيدًا مررتُ به» ٱتحد متعلَّق ٱلفعلين ٱللذين هما «مررتُ» و«لقيتُ» ؛ لأنَّ ٱلضمير هو ٱلظاهر، غاية ما في هٰذا أنه فسَّر من ٱلمعنى، وكلاهما لمتعلَّق واحد في ٱلمعنى، وفي مسألة «زيدًا ضربتُ أخاه» صار فيه تجوُّز في ٱللفظ وفي ٱلمعنى؛ لأنَّ ٱلضرب حقيقة لم يحلَّ إلا بأخي زيد، وفسَّر «ضربتُ» فعلاً ينصب زيدًا، وسواء أكان «ضربتُ» أم « أهنتُ » فهو تجوَّز في ٱلفعل ٱلمفسَّر وفي متعلَّقه ، وأمَّا في ٱلمسألة ٱلأولى فليس فيه تجوُّز إلا في ٱلفعل فقط لا في متعلَّقه ، فلهٰذا كان أحسن .

ٱلمسألة ٱلثانية: كل مسألة تؤدي في ٱلٱشتغال إلى تعدِّي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل

---

(١) ك : زيدًا ضربته . ح : زيدًا ضربت .

(٢) لابستُ زيدًا مررتُ بأخيه : ليس في ك .

إلى مضمره ٱلمتصل[١]، أو فعل ٱلظاهر إلى مضمره ٱلمتصل[٢] - لا تجوز إلا في باب ٱلظن وٱلفقد وٱلعدم[٣]. وكل مسألة تؤدي إلى تعدِّي فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من ٱلأبواب، نحو: أَزيدًا ضربَه، وأزيدًا ظَنَّ قائمًا[٤].

فعلى هٰذا ٱلذي تقرر نقول: ٱلفعل ٱلذي ٱشتغل عن ٱلٱسم إمَّا أن يكون من ٱلأبواب ٱلمستثناة أو غيرها. إنْ كان من ٱلأبواب ٱلمستثناة فإمَّا أن يكون للٱسم ضمير، أو سببِيٌّ، أو ضميران، أو سببيَّان، أو ضمير وسببِيٌّ:

فإنْ كان له ضمير أو سببِيٌّ حَملتَ عليه، فقلت: أزيدًا ظننتَه قائمًا، وأزيدًا ظننتَ أخاه قائمًا.

وإن كان له ضميران فإمَّا أن يكونا متصلين، أو منفصلين، أو أحدهما متصلاً وٱلآخر منفصلاً: فإن كانا متصلين حَملتَ على ٱلمرفوع لا على ٱلمنصوب، فتقول: أزيدٌ ظَنَّه قائمًا. وإن كانا منفصلين حَملتَ على أَيِّهما شئت، فتقول: أزيدًا إيَّاه لم يَظُنَّ إلا هو قائمًا. وإن كان أحدهما متصلاً وٱلآخر منفصلاً فإن كان ٱلمتصل مرفوعًا حَملتَ عليه لا على غيره، فتقول: أزيدًا لم يَظُنَّ إلا إيَّاه قائمًا. وإن كان منصوبًا حَملتَ على أيهما شئت، فتقول: أزيدًا ظَنَّ أخاه أبوه قائمًا.

وإن كان له ضمير وسببِيٌّ، وٱلضمير متصل مرفوع، حَملتَ عليه لا على ٱلسببِيِّ، فتقول[٥]: أزيدٌ ظنَّ أخاه قائمًا، أو منصوب حملت على أَيِّهما شئت، فتقول: أزيدًا ظَنَّه أخوه قائمًا، وإن كان ٱلضمير منفصلاً حَملتَ على أَيِّهما شئت، فتقول: أزيدٌ لم يَظُنَّ أخاه / إلا هو قائمًا. [٣: ٩١/أ]

وإن كان من غير ٱلأبواب ٱلمستثناة فذٰلك ٱلتقسيم:

---

(١) نحو: ضربتُني، وضربتَك، وزيدٌ ضربَه، يعني: ضربَ نفسَه.

(٢) نحو: ضربَه زيدٌ، يعني: ضربَ نفسَه.

(٣) ٱنظر ٱلأمثلة على ذٰلك في شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١: ٣٧٢ إن شئت.

(٤) أي: ضرب نفسَه، وظنَّ نفسَه قائمًا.

(٥) فتقول أزيدٌ ظنَّ أخاه قائمًا أو منصوب حملت على أَيِّهما شئت: ٱنفردت به ح.

فإن كان له [١] ضمير أو سببي حملتَ عليه ، نحو : زيدًا ضربتُه ، وزيدًا ضربتُ أخاه .

أو ضميران متصلان فلا تجوز ٱلمسألة. أو منفصلان حملت على أيهما شئت، نحو: أزيدٌ إياه لم يضرب إلا هو . أو أحدهما متصل وٱلآخر منفصل حملت على ٱلمنفصل [٢]، نحو : أزيدٌ لم يضربه إلا هو ، وأزيدًا [٣] لم يضرب إلا إياه .

أو سببيَّان حملت على أيهما شئت ، فتقول : أزيدًا ضرب أخوه أباه ، وأزيدٌ ضرب أخوه أباه .

أو ضمير وسببِي ، وٱلضمير منفصل ، حملت على أيهما شئت ، فتقول : أزيدًا إياه ضرب أخوه ، وأزيدٌ إياه ضرب أخوه . أو متصل حملته عليه ، ولا يجوز حمله على ٱلسببِي ، فتقول وٱلضمير منصوب : أزيدًا ضربه أخوه ، وتقول وٱلضمير مرفوع : أزيدٌ ضرب أخاه .

وخالف ٱبن ٱلطراوة إذا كان ٱلضمير منصوبًا وٱلسببِي مرفوعًا ، فزعم أنه جائز ، وٱستدل على ذٰلك بقول ٱلشاعر [٤] :

فإنْ أنتَ لم يَنفعْك عِلمُكَ فٱنْتَسِبْ ....

قال : ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون ٱلٱسم ٱلمضمر بعد « إنْ » محمولاً على غير ٱلفعل ؛ لأنَّ ٱلشرط لا يليه إلا ٱلفعل ، فهو محمول على فعل ، وله سببِي ، فهو محمول عليه ، فكأنه قال : فإنْ لم تَنفعْك ، فقد تعدى فعل ٱلمضمر ٱلمتصل إلى مضمره ٱلمتصل .

---

(١) له : ٱنفردت به ح .

(٢) في شرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١ : ٣٧٤ وٱلأبذي ١ : ٩٤٤ [رسالة]: « على ٱلمتصل ».
قال ٱلجزولي: « فإذا حملت على ٱلمنفصل كان ٱلتقدير : ألم يضربْه زيدٌ لم يضربْه إلا هو؟ فيؤدي إلى تعدي فعل ٱلظاهر إلى مضمره ، وذٰلك لا يجوز » .

(٣) ك ، ن : أزيد .

(٤) تقدم في ص ٣١٣ .

ولا يجوز ما ذكره عندنا، لا يجوز: أزيدٌ ضربه أخوه؛ لأنه يكون في تقدير: أضربَه زيدٌ؟ وذٰلك لا يجوز. وما ذهب إليه أبو ٱلحسين بن ٱلطراوة وهم منه، فإنه إذا تعذر فيه ٱلٱبتداء لم يلزم أن يكون من باب ٱلٱشتغال أصلاً؛ ألا ترى قوله[1]:

لا تَجزَعِي إنْ مُنفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ....

فرفع مُنْفسًا، وليس له ضمير مرفوع ولا سببي فيحمل عليه، فعلى ٱلوجه ٱلذي يتخرج هٰذا يتخرج ذٰلك، وهو إضمار ٱلفعل في غير ٱلٱشتغال، كأنه قال: فإنْ ضَلَلتَ أو جَهِلتَ لم يَنفعْك عِلمُك، فتكون هٰذه ٱلجملة تفسيرًا لِهٰذا ٱلفعل ٱلمضمر. وكذٰلك: إنْ مُنْفِسٌ أهلكتُه، أي: إنْ أُهلك مُنْفِسٌ، وقد تقدم تأويل هٰذا ٱلبيت على غير هٰذا ٱلوجه.

وٱعتبار هٰذه ٱلمسائل بأن تضع ٱلٱسم ٱلسابق موضع ما حملتَه عليه إن أمكن، وإن لم يمكن حذفت ما حملته عليه، وتركته موضعه ناويًا به ٱلتأخير، فإن جازت ٱلمسألة بعد ذٰلك فهي جائزة قبله، وإلا فهي ممتنعة.

ٱلمسألة ٱلثالثة: إذا كان ٱلفعل يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، فقلت: زيدًا مررتُ به، نصبت في ٱلٱشتغال زيدًا، ولا يجوز أن تقول: زيدٍ مررتُ به، بٱلخفض؛ لأنه يؤدي إلى إضمار ٱلخافض وإبقاء عمله، وهو أضعف ٱلعوامل، / لا يجوز: [٣: ٩١/ب]
بزيدٍ مررتُ به، فتأتي بحرف ٱلجر؛ لأنَّ ٱلخافض يُنَزَّل من ٱلفعل منْزلة ٱلجزء منه؛ لأنه به يصل إلى معموله كما يصل بهمزة ٱلنقل، فكما لا يجوز إضمار بعض ٱللفظة وإبقاء بعضها، فكذٰلك لا يجوز هٰذا، ولَمَّا تعذر ٱلخفض رجعوا إلى ٱلنصب بإضمار فعل لقرب ٱلنصب من ٱلخفض؛ ألا ترى أنهما قد ٱشتركا في ٱلضمير في نحو ضربتك، ومررت بك، وفي أنَّ كل واحد منهما فضلة، وٱلمجرور منصوب من حيث ٱلمعنى؛ إذ لا فرق في ٱلمعنى بين قولك: مررتُ بزيد، ولَقيتُ زيدًا.

---

(١) تقدم في ص ٣١٣.

ومِن ٱلنحويين مَن لم يُراعِ هٰذا ٱلشَّبه ، فأجاز : بزيدٍ مررتُ به ، وعلى هٰذا حمل قراءة من قرأ ﴿ وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [1] . ولا حجة في ذٰلك لٱحتمال أن يكون ﴿ لِلظَّالِمِينَ ﴾ متعلقًا بـ﴿ أَعَدَّ ﴾ هٰذه ٱلملفوظ بها ، و﴿ لَهُمْ ﴾ بدل منها .

ٱلمسألة ٱلرابعة : ٱلمصادر ٱلتي تعمل عمل ٱلفعل ٱختلفوا في دخولها في باب ٱلٱشتغال على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يجوز دخولها فيه ، وتفسِّر ، سواء أكانت مما تنحلُّ بحرف مصدري وٱلفعل أم كانت في باب ٱلأمر وٱلٱستفهام، فتقول : زيدًا ضَرْبَه [2] قائمًا، فتنصب زيدًا على إضمار فعل يفسره ٱلمصدر ، وتقول : أمَّا زيدًا فضربًا أباه ، وأزيدًا ضربًا أخاه .

وٱلثاني : أنه لا يجوز أن يفسِّر مطلقًا ، سواء أكان ينحلُّ أو يكون بدلاً من ٱللفظ بٱلفعل ، ولا يتقدم عليه معموله ، ولا يفسِّر عاملاً فيه ، وإنما يكون ٱلٱسم ٱلمشتغل عنه ٱلمصدر مبتدأ لا غير ، ويصير من باب ما يتقدم كٱلٱستفهام وٱلصلة وٱلشرط .

وٱلمذهب ٱلثالث : ٱلتفصيل بين أن يكون منحلاً أو بدلاً ، فإنْ كان منحلاً فلا يجوز أن يتقدم معموله ، ولا يفسِّر ، فلا ينصب ٱلٱسم ، وإن كان بدلاً جاز أن يفسِّر .

وٱلمبرد أجاز أن يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوف .

---

(١) سورة ٱلإنسان : ٣١ . وقد نسبت إلى عبد ٱلله بن مسعود . معاني ٱلقرآن للفراء ٣ : ٢٢٠ وٱلكشاف ٤ : ٢٠١ وٱلبحر ٱلمحيط ٨ : ٣٩٣ . وهي من غير نسبة في إعراب ٱلقرآن للنحاس ٣ : ١١٠ .

(٢) في ٱلنسخ ٱلمخطوطة : ضربته .

قال آبن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فسَّر، ولا يعمل فيما تقدم عليه لأنه آسم، فلم يقو قوة آلفعل في ذٰلك، ولم يمتنع أن يفسِّر لأنه معاقب للفعل وفي معناه، وليس في تأويل أنْ، وقد تفسِّر أشياء، ولا تعمل. ويأتي تمام آلقول في آلمصدر آلعامل في بابه إن شاء آلله.

آلمسألة آلخامسة: مِن شرط آلمشغول عنه أن يكون مما يقبل[1] أنْ يُضمَر ويتقدم، فلا يصح آلشغل عن آلحال، وآلتمييز، وآلمصدر آلمؤكِّد، ومجرور كاف آلتشبيه وحتى، وغير ذٰلك مما آمتنع إضماره، فآلظرف إنْ كان على آلتوسع في الفعل جرى مجرى آلمفعول به، وآتصل بآلفعل، نحو: يوم آلجمعةِ صُمتُه، رفعًا ونصبًا، فينصب إمَّا على آلسعة، وإمَّا على آلظرف، فإنْ كان على آلظرف قلت: يومَ آلجمعة ألقاك فيه، فرقًا بينه وبين آلمتَّسَع فيه.

/ وآلمصدر إنْ كان مُتَّسَعًا فيه جاز آلشغل عنه، نحو: ضربتُ زيدًا آلضَّربَ آلشديدَ، فتقول: آلضربُ آلشديدُ ضربته زيدًا، رفعًا ونصبًا. وآلمطلق بمنْزلته لأنه مفعول. وآلمفعول معه بمنْزلة آلمجرور، تقول: آلخشبةَ آستوى آلماءُ وإياها، فيصير بمنْزلة: زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه، أي: لابسَ آلماءُ آلخشبةَ. وأمَّا آلمفعول من أجله فإن كان آسمًا فكآلمجرور، نحو: آللهَ أطعمتُ كذا[2]، وإنْ كان مصدرًا فإنْ جوَّزنا إضماره جاز، وإلا فلا، كمسألته في آلإخبار. وتجري هٰذه آلمشغول عنها في آلفصل وآلأدوات وآلأحكام على ما تقدم. ملخص من آلبسيط. [٣: ٩٢/أ]

آلمسألة آلسادسة: جمع آلتكسير من خواص آلأسماء، فعمله ضعيف لأنه يُبعده عن آلشبه بآلفعل، ويُلحقه بآلأسماء آلمحضة، ولذٰلك ساق له س[3] شواهد من آلكلام وآلشعر. وينبغي لِهٰذا آلمكسَّر ألاَّ يدخل في آلآشتغال لأنَّ عمله ملفَّق

---

(١) ك: يعمل.

(٢) ن، ح: له. وفوقه في ن: كذا.

(٣) آلكتاب ١: ١٠٩ - ١١٠.

ضعيف، والاشتغال كذلك باب ملفّق، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يَقوَى على أن يفسِّر، ولذلك لم يُمثِّل عليه س، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال، وإنما ذكره بحكم الانجرار؛ لأنه لَمَّا ذكر اسم الفاعل واسم المفعول[1]، ومنه جارٍ وغير جارٍ، لكنه يعمل - ذكر أيضًا جمعهما المكسَّر من حيث إنه جارٍ وغير جارٍ، وهو قد يعمل كما يعمل المسلَّم.

ومِن الناس مَن جوَّز أن يدخل في الاشتغال ، قال : لأنه قد ثبَت له العمل ، وقد ذكره[2] س في باب من أبواب الاشتغال ، فينبغي أن يدخل فيه .

المسألة السابعة: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أن يفسِّر إلا ما يصح له العمل. وذهب ابن خروف إلى أنه يجوز أن يفسِّر ما لا يعمل، وزعم أنه مذهب س؛ لأنهم قالوا في «زيدًا عليكَه»: إنَّ زيدًا انتصب بفعل محذوف[3]، و«عليك» تفسير له، وإن كان «عليك» لا يجوز أن يعمل في «زيد» فقد قدَّروه[4] مفسِّرًا للعامل.

*   *   *

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء السادس من كتاب التذييل والتكميل
بتقسيم محققه ، ويليه - إن شاء الله تعالى -
الجزء السابع، وأوله:
« باب تعدي الفعل ولزومه »

(١) ك : لما ذكر اسم المفعول . ح : لما ذكر اسم المفعول واسم الفاعل .
(٢) في المخطوطات : ذكرها .
(٣) في حاشية ن ما نصه : وقد ذكر فيما مر أن النصب مع اسم الفعل لا يكون على مذهب البصريين ، بل إنما يكون على مذهب الكسائي .
(٤) ن : قدره . ح : أن يعمل في زيدًا وقدره .

فهرس الموضوعات